

حاشية العلامة ابن حزم دون
على شرح المكوذي
لألفيته ابن مالك

رضي الله عنهم أجمعين

وبها مشها

الشرح المذكور ، ضاعف الله لمؤلفه الأجور

المجزء الثاني

(١٣٧٤ هـ — ١٩٥٥ م)

دار الكتب العلمية

ميسى الباني الجبلي وبشركه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ أفعال التفضيل ﴾

أفعال التفضيل مضاف ومضاف إليه وإنما أخيف إلى التفضيل لأنه دال عليه واحترز به من أفعال الذي ليس للتفضيل كأحمر وأسهل ثم قال :

(صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعال للتفضيل وأب اللذائي)

يعنى أن أفعال التفضيل يحوز صوغه من كل فعل صيغ منه فعلا للتعجب ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة في باب التعجب فافعل مفعول بصغ ومن مصوغ متعلق بصغ ومنه متعلق بمصوغ وكذلك للتعجب وأب فعل أمر من أبى يأبى أى امتنع والذ مفعول بأب وهى لمة فى الذى وأبى فعل داض مبنى للمفعول وفيه ضمير عائذ على اللذ ثم قال :

(وما به إلى تعجب وصل * لما منع به إلى التفضيل صل)

قد تقدم فى باب التعجب ان الفعل إذا عدم بعض الشروط المصوغ لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ التعجب منه باشد وشبهه وكذلك يتوصل أيضا إلى بناء صوغ أفعال التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما توصل به إلى صوغ فعل التعجب الا انه نبه على تمام الكيفية فى التعجب بقوله : ومصدر العادم إلى آخر البيت ولم ينبه هنا على تمامها وتمامها ان يؤتى بمصدر العادم بعد أفعال منصوبة على التمييز فتقول أنت أشد بياضا من زيد وأكثر استخراجا من عمرو وما مبتدأ أو مفعول بفعل محذوف يفسره صل وهى موصولة وصلتها وصل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ أفعال التفضيل ﴾

مناسبة ذكره عقب نعم وبئس أن نعم موضوعه للمدح وبئس للذم وأفعال يكون للمدح نحو زيد أفضل من عمرو ويكون للذم نحو زيد أجهل من عمرو ولكن المدح فى نعم والذم فى بئس عامان من غير تعرض للغير ومدح أو ذم اسم التفضيل خاص وفيه التعرض للغير وهو المفضول وقد اعترض تعبير النماذج بأفعال التفضيل بأمور منها أنه لا يشمل الا اسم التفضيل الدال على المدح إذ الذى يفهم من التفضيل المزية فى الصفات الحسنة فلا يشمل زيد أبخل ولا أقبح من عمرو فكان الأولى التعبير بأفعال الزيادة وأجيب بأن هذه العبارة صارت فى الاصطلاح اسما لأفعال الدال على الزيادة حسنة أو قبيحة ثم ان التفضيل يقتضى مشاركة المفضول للموصوف فى أصل الوصف حسنا أو قبيحا لكن الموصوف باسم التفضيل زاد على غيره كقولك زيد أفضل من عمرو فعمرو شارك زيدا فى الفضل لكن زاد زيد عليه فيه ولكن المشاركة أغلبية وقد لا يشارك المفضول الفاضل نحو العسل أحلى من الحل فالعسل لم يشارك الحل فى الحلوة أصلا ولهذا قالوا فى نحو قوله تعالى : هو أعلم بكم . ان اسم التفضيل ليس للمشاركة وإنما هو بمعنى فاعل وكذلك الله أكبر لأنه لم يشاركه أحد فى الكبرياء حتى يكون تعالى أكبر من الكبير فأكبر بمعنى كبير وهكذا يجب تأويل ما أوهم وقد تكون المشاركة فى المفعولين فيختار أهونهما نحو : قال رب السجن أحب الى الخ . فالسجن والمعصية المدعو اليهما كلاهما مبغوض لكن السجن أهون فيؤول بهذا أهون شرا من غيره (صغ من مصوغ) (قول كدى يحوز صوغه الخ) هذه العبارة فيها إيهام والأولى ان يأتى باداة الحصر بأن يقول إنما يصاغ كما عبر بذلك الموضح ويحاجب عن كدى بأن الحصر مستفاد من قوله بعد ويمتنع صوغه الخ فإذا سمع من العرب صوغه مما عدم الشروط أو بعضها فاحكم عليه بأنه شاذ وأجره على قوله فى التعجب وبالتدور احكم الخ (وقوله وهى لغة فى الذى الخ) صرح أبو اسحق بأنها لغة ولكن هارديثة ولو قال وأبما أبى كما قال ابن غازى ما احتاج لهذا (وما به إلى تعجب) هذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وهل يتوصل لما عدم بعض الشروط بما فى التعجب أم لا فأجاب بأن الحكم واحد (قول كدى ولم ينبه هنا على تمامها الخ) هذا مبنى على أن ما فى قول

وبه الأول متعلق بوصل وكذلك الى تعجب ولما منع وبه الثاني متعلقان بصل وهو على حذف مضاف تقديره بمثل وإلى التفضيل متعلق بصل والتقدير وما وصل به الى التعجب لأجل المانع صل بمثله الى أفعال التفضيل ثم قال :

(وأفعال التفضيل صله أبدا * تقديرا أولفظا بمن ان مجردا)

أفعال التفضيل على ثلاثة أقسام مجرد من أل والاضافة ومعرف بآل ومضاف وأشار بهذا البيت الى القسم الأول يعنى ان أفعال التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة فلا بد من اقترانه بمن لفظا كقوله عز وجل : وللاخرة خير لك من الأولى . أو تقديرا كقوله تعالى : والآخرة خير وأبقى . أى من الدنيا وفهم منه ان ماسوى المجرد وهو المعروف بآل والاضافة لا يقتربان بمن . ثم ان أفعال التفضيل بالنظر الى مطابقتها للموصوف على ثلاثة أقسام لزوم عدم المطابقة ولزوم المطابقة وجواز الوجوبين وقد أشار الى الأول بقوله :

(وان لمنكور يضاف أو مجردا * ألزم تذكره وأن يوحدا)

يعنى ان أفعال التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة أو مضافا الى نكرة يلزم الافراد والتذكير فتقول زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو وزيد أفضل من رجل والزيدان أفضل من رجلين والزيدون أفضل من رجال ويضاف مجزوم بأن وأوجردا معطوف عليه والزم جواب الشرط وتذكير المفعول ثان بالزم وان يوحدا معطوف على تذكيرا أى ألزم تذكره وتوحيد او عبر بذلك عن عدم المطابقة ثم أشار الى الثاني فقال :

المصنف وما به الخ واقعة على اللفظ الذى هو أشد وأكثر والحق ان ما واقعة على الحكم أو الطريقة والحكم والطريقة يشملان تمام العمل لكن يكون فيه إيهام اذ المتقدم طريقتان طريقة أفعال وأفعال به ولم يذكر مراده منهما والحق ان ما واقعة على اللفظ الذى هو أشد فقط وتعام الكيفية صرح بها فى قوله فى التمييز والفاعل المعنى انصب بأفعلا الخ (وقوله وبه الأول متعلق بوصل الخ) ﴿فان قلت﴾ يؤخذ من كلامه كتقديره ان النائب هو به والنائب كالفاعل فكما لا يتقدم الفاعل لا يتقدم نائبه ﴿قلت﴾ النائب عن الفاعل ليس هو به بل النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل وتقديره وما وصل هو أى الوصل على حد ما قيل فى عود هو فى اعدلوا هو أقرب على العدل المفهوم من اعدلوا ومثل هذا وقع لصاحب السلمى قوله : وما به الى تصور وصل الخ وفى قوله : وما لتصدق به توصلا

(وأفعال التفضيل) (قول كدى أفعال التفضيل على ثلاثة الخ) المناسب لكلام الناظم أن يسم تقسيما آخر بان يقول معمول أفعال التفضيل تارة يجب اقترانه بمن وتارة يجب تجرده منها الى القسم الأول أشار بالمنطوق ويكون الثانى مأخوذا من المفهوم والعذر لكدى انه لما كان جر معموله بمن وعدم جره موقوفا على كون اسم التفضيل مجردا أو معرفا أو مضافا قسمه للاثلاث أولا وقوله الى القسم الأول أى بالمنطوق وأشار الى القسمين الآخرين بالمفهوم فتكون الأقسام الثلاثة مأخوذة من المصنف واحد بالمنطوق واثنان بالمفهوم كما صرح به بعد فى قوله وفهم منه الخ (وقوله كقوله عز وجل : وللاخرة الخ .) اللام لام الابتداء والآخرة مبتدأ وخير وخبره وهو اسم تفضيل وأصله آخر لكن حذف الهمة لكثرة الاستعمال ومثله شرأصله أشرف وفى الكافية :

وغالبا أغناهم خير وشر * عن قولهم أخير منه وأشر

ومن الأولى معمول اسم التفضيل وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهولك وهو جائز ومثله قوله تعالى : النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم . وكما يجوز الفصل بالجار والمجرور المعمول لاسم التفضيل كذلك يجوز الفصل بالطرف والحال والتمييز فمن الفصل بالطرف قوله عليه الصلاة والسلام : لحولف قم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك . ففصل بين اسم التفضيل ومعموله بالطرف الذى هو عند وبه تعلم ان قول الناظم صله ليس على اطلاق بل محل وجوب الوصل اذا لم يكن الفصل بما ذكره والاجاز وعبر الموضح ببعده بدل صله لما قلنا تسكيتا عليه وانما وجب جر المعمول بمن فيما اذا كان اسم التفضيل مجردا جبرا لمافات اسم التفضيل من أل والاضافة ووجب تجرّد المعمول من حرف الجر الذى هو من فيما اذا كان اسم التفضيل غير مجرد لان كون المعمول مضافا اليه ينافى جره بالحرف وكون اسم التفضيل مقرونا بآل ينافى جر المعمول بمن لان أل ومن لا يجتمعان كما لا تجمع أل والاضافة ورد المصنف بأبد على المبرد القائل بان المجرد ياتى بمعنى اسم الفاعل فيكون مجردا عن معنى من قياسا (ألزم تذكره وأن يوحدا) انما وجب افراده قيل لانه تضمن معنى الفعل والمصدر ألا ترى الى قولك زيد أفضل من عمرو أن معناه زيد يزيد فضله على فضل عمرو والفعل لا يثنى ولا يجمع اتفاقا والمصدر على الأصح فكذلك اسم التفضيل الذى فى معناها ووجب تذكره لوجوب تذكر فعله الذى هو بمعناه لكون فاعله ظاهرا مفردا كفى المثال السابق هذا أصح ما عللوا به وتامله فان هذا التعليل يجرى فى اسم التفضيل كيفما كان مجردا أو غير مجرد والحق فى التعليل أن اسم التفضيل اذا كان غير مقرون بآل ولا مضافا لمعرفة فهو شبه بفعل التعجب وفعل التعجب ملازم للافراد والتذكير فكذلك ما أشبهه (وقوله وزيد أفضل من رجل ثم حذف من كل وأضيف اسم التفضيل الى نكرة ليفيد العموم

(وتلو آل طبق) يعنى ان أفعل التفضيل اذا دخلت عليه أل لزمّت مطابقتها لموصوفه فتقول زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الأفضلان والمهندان الفضليان والزيدون الأفضلون والمهندات الفضليات وتلو آل طبق مبتدأ وخبر والطبق المطابق ثم أشار الى الثالث قتل : (ومالمعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذى معرفه) يعنى ان أفعل التفضيل اذا أضيف الى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يطابق وقد جمع انوجهين قوله صلى الله عليه وسلم : ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافا الذين يأتون ويؤتون . فافرد أحب وأقرب وجمع أحاسن وما مبتدأ وخبره ذو وجهين وهى موصولة وصلتها أضيف والمعرفة متعلق بأضيف ثم قال :

(هذا اذا نويت معنى من وان * لم تنو فوطبق مابه قرن)

يعنى ان جواز المطابقة وعدمها فى المضاف الى المعرفة مشروط بأن تكون الاضافة فيه بمعنى من وذلك اذا كان أفعل مقصودا به التفضيل وأما اذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كتولهم الأشج والناقص أعدلا بنى مروان

لكن العموم مستفاد من انقام لامن النكرة فلا يقال النكرة لاتعم الا بعد التثنية وهنا وقعت بعد الاثبات وهكذا يقال فى سائر الأمثلة لكن يجب مطابقة المضاف اليه للموصوف كما فى أمثلة كدى والمناسبات لكان المصنف تقديم المضاف الى نكرة على المجرد :

(وتلو آل طبق) إنما وجبت المطابقة فى المقرون بأل لبعده من مشابهة فعل التعجب لان فعل التعجب لا يقترن بأل فلما اقترن اسم التفضيل بأل وجب أن يطابق الموصوف (قول كدى والمهندان الفضليان) تشية فضلى بالألف فى المفرد قبلت ياء فى المثنى وجمع المؤنث وسيتول الناطم : آخر مقصور ثنى اجهلها الخ (وما لمعرفه) هذا مفهوم قول الناطم سابقا وان لم تذكر يضيف (قول كدى قوله صلى الله عليه وسلم : ألا أخبركم بأحبكم إلى الخ .) أخرجه البيهقي فى شعب الايمان لكن بالفظ خياركم أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافا واعرابه الأحرف استفتاح وأخبر بضم المحمزة فعل مضارع وفاعله ضمير المتكلم وكم مفعول أول وبأحبكم مفعول ثان وأحب اسم تفضيل صفة لمحذوف أى يقوم أو أناس أحبكم وهو غير مطابق ولوطابق لقال بأحبائكم الى جار ومجرور متعلق بأحب وأقربكم اسم تفضيل معطوف على أحب وهو غير مطابق أيضا ولوطابق لقال وأقاربكم ومنى متعلق به ومجالس جمع مجلس منصوب على الظرفية وكذلك يوم القيامة وأحاسنكم خبر لمحذوف تقديره هم أحاسنكم وهو مطابق ولوطابق لقال أحسنكم وأخلاقا منصوب على التمييز والموطئون بكسر الطاء خبر لمحذوف جمع موطئ اسم فاعل من وطأ اذاهد وأكنافا جمع كنف والمراد به الجانب أى الذين خفضوا جانبهم لعباد الله والذين خبر لمحذوف أيضا ويحتمل أن يكون كل من الموطئون ومن الذين تفسيرا لأحاسنكم أخلاقا وجملة يأتون صلة الذين أى الذين يأتون الناس ويأتون الناس وفى هذا الحديث ما يدل على أفضلية حسن الخلق قال تعالى : خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين . (ويذكر) أن بعض حفدة مولانا فاطمة الزهراء لقيه شخص وجعل يسبه فأعرض عنه فأتى الى وجهه وقال له إياك أعنى فقال وأنا عنك أعرض (ويذكر) ان سيدنا أحمد بن حنبل رضى الله عنه دق انسان عليه باب داره فلما خرج قال له لا حاجة لى بك ثم دخل داره فدق عليه الباب مرة ثانية فلما خرج قال لا حاجة لى بك وفعل ذلك مرارا عديدة والشيخ لا يتألم وفى المرة الأخيرة كان الشيخ لا بسا لثوب أبيض فأراق عليه ذلك الانسان الدواة بالمداد قصدا فقال الشيخ أرشدتنى أرشدك الله كنت متحيرا فى كيفية صبغ هذا الثوب فأرشدتنى الى صبغه أسود فجعل الرجل يقبل يديه ويقول ياسيدى سامحنى فقال له أتمدحنى على خصال موجودة فى السكب فانك اذا دعوته أجاب واذا طردته ذهب وهو غير عاقل فكيف بالعاقل (وذكر) ان بعض أولاد سيدنا على كرم الله وجهه كان له وصيف فأتاه بماء فى إبريق ليغسل يده وكان الماء يغلى ولم يشعر به الوصيف فلما صبه على يد سيده سقط جلدها فرفع رأسه الى الوصيف فقال له ياسيدى والكاظمين الغيظ فقال كظمت غيظى فقال والعافين عن الناس فقال قد عفوت عنك فقال والله يحب المحسنين فقال اذهب أنت حر فى سبيل الله (وعن بعض الأدارسة) انه كان مارا فى الطريق وكان انسان يحمل أعودا على دابة فاصاب عود عين الشريف فازالها من محلها وخرجت فاجتمع الناس وجعلوا يضربونه فاخذاه الشريف من يده وذهب به الى منزله وأكرمه وأعطاه عطية وقال له هذا لحق ماخوفناك (عن ذى معرفه) متعلق بمحذوف صفة لوجهين والتقدير وجهين مرويين ومنقولين عن ذى معرفة وصاحب المعرفة هو النبي ﷺ وأشار به الناطم لهذا الحديث (هذا اذا نويت) (قول كدى الأشج والناقص الخ) الأشج لقب لعمر بن العزيز ولقب

أى عادلاهم فهذا اشارة لجواز الوجهين فى المضاف الى معرفة وهذا مبتدا والخبر محذوف أى هذا الحكم ويجوز أن يكون خبرا مقدما والابتدا محذوف أى الحكم هذا وإذا ظرف مضمن معنى الشرط وجوابها محذوف للدلالة ما تقدم عليه وان لم تنو شرط وحذف معمول تنو والتقدير وان لم تنو معنى من والمراد بما به قرن ماهو أفعل التفضيل له ثم اعلم ان من المصاحبة لأفعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره وقد أشار الى الأول بقوله :

(وان تكن بتلو من مستفهما * فلهما كن أبدا مقدما)

يعنى أن المجرور عن المصاحبة لأفعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على أفعل لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام وشمل صورتين أحدهما أن يكون المجرور اسم استفهام والأخرى أن يكون مضافا الى اسم استفهام وقد مثل للأولى بقوله : (كمثل ممن أنت خير) ومثال الثانية من غلام من أنت أجمل ثم أشار الى الثانى فقال : (ولدى * اخبار التقديم زراوجدا) يعنى ان المجرور عن المذكورة إذا كان خبرا أى غير استفهام لزم تأخيره عن أفعل لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير وقد يتقدم عليه بقله وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات منها بقوله :

(فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت * جنى النحل بل ما زودت منه أطيب)

بذلك لأنه كان بجيدته أثر شجرة وضربة من دابة ضربته والناقص هو سليمان بن عبد الملك بن مران كما فى غ وغيره والذى فى التصريح انه يزيد بن الوليد بن عبد الملك الخ وهو الذى عند أهل التاريخ وقلب بذلك لأنه نقص أرزاق الجيش وخفف عن الرعية (وقوله أى عادلاهم الخ) محله على أنه لا تفضيل فيه أصلا لأنه لم يكن أحد فى بنى مروان عادلا لإلهما وإنما جازت المطابقة وعدمها فيما إذا نويت معنى من لأنك إذا نظرت الى اللفظ وجدت من غير مذكورة فيكون قد أشبه المقرون بال فى عدم وقوع من بعدها والمقرون بال يكون مطابقا كالمعنى فى وتلو أل طبق فكذلك ما أشبهه وان نظرت الى المعنى وانه على معنى من فيكون أشبه المجرد فى وقوع من بعدها والمجرد لا يطابق لقوله وان لمشكور فكذلك ما أشبهه ووجبت المطابقة فيما إذا لم تنو من لشبهه بالمعرف بال فى خلوك منهما عن لفظ من ومنها (وقوله أى هذا الحكم الخ) لا معنى له لأن الاسم المعروف بال الواقع بعد اسم الاشارة نعت أو بدل فتبقى النفس متشوقة للخبر (وقوله ويجوز أن يكون الخ) لا معنى له أيضا والصواب ان هذا مبتدا والظرف بعده خبر (وقوله والمراد بما به قرن الخ) هذه العبارة غير ظاهرة والأولى أن يقول والمراد بما الموصوف الذى أفعل التفضيل له ومعنى قرن وضع وربط وسيق (وان تكن بتلو من) الأولى ان يذكر هذا البيت والذى بعده عقب قوله سابقا وأفعل التفضيل صلة الخ كما قدمه الموضح هناك تنكيته على الناظم لأنه من تنمة الكلام على ما يجب للمجرد ويكونان فى جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وهل يجوز تقديمها على أفعل التفضيل أم لا قال فيه تفصيل نبه عليه هنا (كمثل ممن) الكاف زائدة ومثل خبر لمبتدا محذوف والتقدير وذلك مثل قولك ممن أنت خير فأنت مبتدا وخبر اسم تفضيل خبره وممن متعلق باسم التفضيل مقدم عليه وجوبا قال الأزهري ويلزم على مثال الناظم الفصل بين العامل الذى هو خبر والمعمول الذى هو من بأجنبي وهو أنت ومعنى كون المبتدا أجنبيا أنه غير معمول للخبر والصواب مثال الموضح بانتم ممن أفضل ولا يلزم من مثال الموضح تأخير ما له صدر الكلام وهو من اسم استفهام عن صدارته لأن ذلك انما يتمتع بالنسبة الى العامل فيه فقط وهنا قد تقدم على العامل وهو أفضل وتأخر عن غيره ولا يضر اه بمعناه والحق ان ما اعترض به الأزهري على الناظم غير وارد لأن منع الفصل بالمبتدا إذا تقدم العامل على المبتدا وتأخر المعمول عن المبتدا نحو جالس زيد فى الدار لأن زيد مبتدا لعدم اعتماد الوصف وأما الفصل به بين العامل المؤخر والمعمول المتقدم فجائز ومثل هذا تقدم فى تمثيل الناظم فى الحال بمسراعا ذرا حلال ومخلصا زيد دعا انظر يس فقد حقق ان مثال الناظم أولى وردما للأزهري (ولدى اخبار) (قول كدى لزم تأخيره الخ) قد يقال ان هذا مناف لقوله بعد وقد تقدم عليه بقله لأن اللزوم يناق القلة والجواب عنه انه عبر أولا باللزوم تبعاً للجمهور الذين لا يجيزون التقديم أصلا وعبر ثانيا بالقلّة تبعاً للناظم أو يقال ان المراد باللزوم فى كلامه الغالب بدليل ما بعده (وقوله لأنه بمنزلة الفاعل) لا وجه لهذا التعليل والأولى تعليل الأزهري بانه لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله بالتقديم عليه من باب أولى (وقوله فقالت لنا أهلا الخ) البيت من الطويل وفاعل قالت ضمير المحبوبة وأهلا منصوب بمحذوف تقديره أتيت أهلا لك فاستأنس بهم ويحتمل أن يكون أهلا صفة لمحذوف أى مكانا مؤهلا اسم مفعول بمعنى معدا لك وسهلا صفة لمحذوف أى وأتيت مكانا سهلا كل ما تريده فيه لا يصعب عليك وفاعل زودت ضمير المحبوبة وجنى مفعول زودت منصوب بفتححة على الألف منع منها التعذر وجنى النحل العسل وبل للاضراب وما موصولة مبتدا واقعة على ريقها وجملة زودت صلتهما وعائدها محذوف أى زودته وأطيب اسم تفضيل خبرها ومنه متعلق بأطيب وضمير

أى أطيب منه قلت وليس في هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقاً بزودت وتعلق بمستفهما ولهما متعلق بمقدما والضمير في لهما عائداً على من ومجرورها أما من فقد لفظ بها قبل وإما مجرورها فمفهوم من قوله مستفهما والباء للاستعانة أو السببية وتلو الشيء الذى يتلو ثم اعلم أن أفضل التفضيل يرفع المضمرة في لغة جميع العرب كقولك زيد أفضل من عمرو وفي أفضل ضمير يعود على زيد وإما رفعه الظاهر ففيه لغتان أشار إلى الأولى منهما بقوله : (ورفعه الظاهر نزر) يعنى أن أفعل المذكور يرفع الظاهر بقلة وهى لغة حكاها سيويوه فتقول مررت برجل أفضل منه أبوه ورفعته مبتداً وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والظاهر مفعول به وخبره نزر ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله : (ومتى * عاقب فعلاً فكثير أثبتا) هذه اللغة هى لجميع العرب وهى أن أفعل يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بأن يكون معاقباً للفعل وذلك إذا ولى نفيًا وكان فاعله أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار محلين كقولهم ما رأيت رجلاً أحسن في عينه السكحل منه في عين زيد والتقدير ما رأيت رجلاً يحسن في عينه السكحل كحسنة في عين زيد وهذا هو المراد بقوله عاقب فعلاً ثم مثل ذلك بقوله : (كلن ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق) والأصل أولى به الفضل منه بالصديق ثم اختصر والمراد بالصديق أبو بكر الصديق رضى الله عنه فالشروط قد توفرت وعنى تقدم النفي وهو أن والفاعل أجنبى من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين .

منه لجنى النحل وفيه الشاهد حيث قدم منه على اسم التفضيل والمعنى بل الرقيق الذى زودته أطيب من جنى النحل (وقوله أن يكون منه متعلقاً بزودت الخ) ومتعلق أطيب محذوف أى منه قيل وفى الاحتمال الذى قاله كدى نظر من جهة اللفظ والمعنى أما اللفظ ففيه ركازة بأن تجعل منه المذكورة متعلقة بزودت وتجعل أخرى مقدره وهو تخكم لا دليل عليه وأما من جهة المعنى فهو فاسد لأن المقصود من الشعر الاخبار بأن الرقيق الذى زودته أطيب من العسل وعلى ما قال كدى يكون المعنى بل الرقيق الذى زودته من جنى النحل أطيب من الرقيق ولا معنى له اهـ . ﴿ قلت ﴾ الحق أن كلام كدى صحيح وذلك أن ضمير منه المذكورة عائد على ما والمجورور بمن المحذوفة بعد أطيب عائد على جنى النحل والمعنى حينئذ بل النسيء الذى زودته من الرقيق أطيب من جنى النحل ويتجده معنى البيت على كون منه محذوفة أو مذكورة هذا هو الصواب ولا يلتفت لما اعترض عليه فانه تطويل بلا طائل والحق ما ذكرته لك (وقوله وأما مجرورها فمفهوم من الخ) فيه نظر بل صرح به فى قوله يتلو من (ورفعه الظاهر) المراد بالظاهر ما قابل الضمير المستتر فيصدق بالظاهر حقيقة كما مثل كدى وبالضمير المنفصل نحو مررت برجل أحسن منه أنت فأحسن فى المثال عنده وفى هذا المثال نعت رجل محفوض وعلامة خفضه الفتحة المائتة عن الكسرة للوصف ووزن الفعل وأبوه أو أنت فاعل به والمعنى مررت برجل فاقه أبوه فى الحسن أو فاقه أنت فى الحسن والجور يوجبون رفع اسم التفضيل خبراً مقدماً والاسم الظاهر أو المضمرة المنفصلة مبتداً مؤخراً وفى اسم التفضيل ضمير مستتر فاعله عائداً على مبتدأ الجملة فى محل جر نعت ﴿ فان قلت ﴾ اسم التفضيل وصف فلم يمنع من رفع الظاهر كسائر الأوصاف ﴿ فالجواب ﴾ هو وصف ضعيف لعدم تصرفه كفعل التعجب فلا يرفعان إلاخفياً وهو الضمير المستتر (ومتى عاقب فعلاً) (قول كدى وكان فاعله أجنبياً الخ) أى غير ملتبس بضمير الموصوف (وقوله ما رأيت رجلاً الخ) فأحسن اسم تفضيل بالنصب نعت رجل والسكحل فاعله والشروط متوفرة لأنه حل محل الفعل كما قرر كدى وقد سبقه نفي وفاعله أجنبى والسكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كون السكحل فى عين زيد فاضل وباعتبار كون ذلك السكحل نفسه فى عين غيره مفضول فمعنى المثال أن السكحل فى عين زيد أحسن من نفسه فى عين غيره وأما رفع الاسم الظاهر لصحة حلوله محل الفعل وحلول الفعل محله ويبقى المعنى على حاله والفعل يرفع الظاهر كذلك ما حل محله وهذا المثال هو علم بفتح اللام على هذه المسئلة ولذا تعرف بمسئلة السكحل وأفرداها الناس بالتأليف (كلن ترى فى الناس) اعرابه لن حرف نصب وترى فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير المخاطب وفى الناس متعلق به ورفيق مفعول ترى مجرور بمن لفظاً وفى التقدير منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة فى آخره منع منها اشتغال الحلق بحركة حرف الجر الزائد وأولى نعت رفيق أن كانت رأى بصرية ومفعوله الثانى أن كانت قلبية والفضل بالرفع فاعل بأولى وبه ومن متعلقات بأولى (وقوله والأصل أولى الخ) أى الأصل أن يقع الاسم الظاهر بين ضميرين أحدهما للموصوف وهو به وثانيهما للاسم الظاهر وهو منه فاصله أولى به الفضل منه بالصديق ثم حذف الباء من بالصديق وجعل موضع الضمير اسم ظاهراً موافقاً لمعاداه وأضيف ذلك الظاهر إلى ما بعده ولهذا أبدل الضمير ظاهراً فصار أولى به الفضل من فضل الصديق ثم حذف المضاف الذى هو فضل فدخلت من على الصديق فيكون التقدير بين من والصديق مضافاً واحداً وهو فضل هذا هو الصواب كما فى المراتى وتقدير الموضح مضافين بأن قال من ولاية الفضل بالصديق فاسد ولا معنى

* النعت *

هو التابع لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد ثم قال :

(يتبع في الأعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد وعطف وبدل)

ذكر في هذا البيت التوابع وهي خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وشمل قوله وعطف نوعي العطف وفهم من قوله الاول

لأن الضمير في منه في الاصل لا يعود على أولى وإنما يعود على الفضل كما رده بعض حواشيه ﴿ فان قلت ﴾ أولى في مثال الناظم بمعنى أحق ولم يعاقب فعلاً لأنه لا فعل له من لفظه وأما قولهم ولي زيد عمراً أى جاء بعده وتولت المدينة فليسا من هذه المادة فلا يصدق عليه قول الناظم عاقب فعلاً ﴿ قلت ﴾ أجيب عنه بأنه وإن لم يكن له فعل من لفظه فله فعل من معناه حل محله وهو حق الذي بمعنى ثبت تقول إن ترى في الناس من رفيق ثبت له الفضل من الصديق فتجذف ثبت وتأتى بأولى في مكانه ولهذا قال المصنف عاقب فعلاً بالتنكير أى فعلاً من الأفعال ولم يقل فعله ﴿ لا يقال ﴾ هلا جعلوا الاسم الظاهر وهو الكحل في المثال السابق والفضل في مثال المصنف مبتدأ واسم التفضيل خبر مقدم ويكون اسم التفضيل قد رفع ضمير المبتدأ وهو وإن تأخر لفظاً فرتبته التقديم ﴿ لأننا نقول ﴾ لا يصح ذلك لثلاثين الفصل بين اسم التفضيل ومن بأجنبي وهو المبتدأ والله سبحانه وتعالى أعلم

* النعت *

مناسبة ذكر النعت عقب مأمراً أن الغالب في الصفات الأربع السابقة اسم المفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل أن تكون نعوتاً وإن يكون النعت منها غالباً ثم استتبع ذكر التوابع بعد النعت والنعت عبارة الكوفيين والوصف والصفة عبارة البصريين وهذه الثلاثة ألفاظ مترادفة على ما هو الحق خلاف قول من قال إن النعت خاص بما يتغير كالعقل والوصف خاص بما لا يتغير كوصف الله بالاسم قيل ولذا يقال أوصاف الله ولا يقال نعوت الله (قول كدى هو التابع الخ) هذا تعريف للتابع من حيث هو لا لخصوص النعت وهذا كانه تنكيب على المصنف بأن يقول في ترجمه بدل النعت التابع كالموجود في بعض النسخ وفي بعض نسخ المرادى التوابع ثم قال يتبع البيت ثم ترجم فقال النعت ثم عرفه وهو حسن لكن قديقال إن ذلك ثقیل على النفس حيث لم يذكر بين الترجمتين الايبتا واحداً فتقول كدى التابع الخ يصدق بالتوابع الخمسة ونحو المبتدأ في نحو زيد قائم وبالحال من المنسوب نحو رأيت زيداً ضاحكاً والمفعول الثاني من نحو ظننت زيداً قائماً فهذه كلها تابعة لما قبلها في اعرابه الحاصل أى الحاضر وأخرج بقوله والمتجدد الثلاثة الأخيرة لأنها وإن كانت تجدد الأعراب لكنها لا تتبع ما قبلها ألا ترى أنه يقال كان زيد قائماً وجاء زيد ضاحكاً وظن بالبهاء للمفعول زيد قائماً فإن ما قبلها في هذه الامثلة مرفوع والمذكورة بعد منصوبة بخلاف التوابع الخمسة فانها تتبع ما قبلها في اعرابه الحاصل أى الوجود في الحالة الراهنة فان تجدد اعراب المتبوع فيتجدد اعراب التابع معه أبداً لكن الاولى أن يزيد في الحد غير ذى خبر لاخراج الخبر إذا كان مجموع شيئين نحو الرمان حلوا حامض فيتبعين تبعية أحدهما للآخر في الأعراب حاصل أو متجدداً (يتبع في الأعراب) (قول المكودي ذكر في هذا البيت التوابع الخ) أشار بهذا إلى الناظم لم يرتب التوابع بل ذكرها على حسب ما سمح له الوزن فان اجتمعت فترتب ترتيباً أشار له السيوطي في فريده بقوله :

يتبع في الأعراب الاسماء الاول * نعت بيان ثم توكيد بدل

ونسق وعند الاجتماع * كذا ترتب على نزاع

ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما بواسطة حرف أم لا الاول عطف النسق والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أم لا الاول البدل والثاني إما أن يكون بالفاظ معلومة أم لا الاول التوكيد والثاني إما أن يكون مشتقاً أو جامداً الاول النعت والثاني عطف البيان (في الأعراب) أى وجوداً إن كان هنالك اعراب نحو جاء زيد العاقل أو فيما يشبهه نحو يا زيد الفاضل ويا عيم أجمعون ويا سعيد كرز أو عدماً فيما إذا لم يكن هنالك اعراب نحو قام زيد وإن ان زيدا قائم في التوكيد اللفظي وهذا يحجب عن بحث الأزهرى الاسماء يقتضى ان التبعية لا تكون الا في الأسماء مع ان التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسماء كإيأتى ولذا ابدل الموضح الاسماء بقوله ما قبلها تنكيبتاً على الناظم وأجاب اللقاني بأن الاسماء مفهوم لقب وهو غير معتبر عند الجمهور أو خص الاسماء بالذكر لأنها الغالب (الاول) بالنصب نعت للاسماء وهو مضموم المحمزة مخفف الواو جمع أولى مثل كبرى وكبر وأخرى وأخرفه وجمع مؤنث وصف به الناظم جمع المذكور

أن التابع لا يكون إلا متأخرا عن المتبوع ثم قال :

(فالنعت تابع متم ماسبق * بوسمه أو وسم مابه اعتلق)

فتابع جنس دخل فيه جميع التوابع ومتم ماسبق أخرج به البدل وعطف النسق لانهما لا يتمان متبوعهما وبوسمه أو وسم مابه اعتلق أخرج به التوكيد وعطف البيان لانهما متممان ماسبق كالنعت الآن النعت يتممه بدلالته على معنى في المتبوع أو فيما كان متعلقا به والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك وفهم من قوله بوسمه أو وسم مابه اعتلق أن النعت على قسمين متم ماسبق بوسمه وهو النعت الحقيقي ومتم ماسبق بوسمه ما اعتلق به وهو النعت السببي ثم ان نوعي النعت يشتركان في انهما يتبعان المنعوت في اثنين من خمسة وهما واحد من الرفع والنصب والجزم وهذا مستفاد من قوله تابع وواحد من التعريف والتكثير وهو المنبه عليه بقوله :

(وليعطف في التعريف والتكثير ما * لما تلا)

يعنى أن النعت يعطى من التعريف والتكثير ما استقر للمنعوت ثم مثل للنكرة فقال : (كامرر يقوم كرما) فكبرما نعت تقوم وكلاهما نكرة ومثال العرفة امرر بالقوم الكرماء وزيد العاقل ثم إن النعت الحقيقي ينفرد عن السببي بلزوم تبعيته للمنعوت في اثنين من خمسة وهما واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل فاقف ماقفوا)

فسوى التذكير والتأنيث وسوى التوحيد والتثنية والجمع وأحال في ذلك على الفعل فعلم أن النعت الحقيقي وهو مارفع ضمير الموصوف يجب مطابقتها للموصوف في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وان السببي وهو مارفع ظاهرا متلبسا بضمير الموصوف لا يجب فيه ذلك فتقول مررت برجلين قائمين وبرجل قائمين وبأمراة قائمة فتطابق الموصوف لأنك تقول مررت برجلين قائما وبرجل قائما وبأمراة قائمة وتقول في السببي مررت برجل قائمة أمه وبرجلين قائم أبواهما وبرجل قائم أباهم

المنكسر لتأويله بالمؤنث أى الكلمات الاول وبه يحجب عما يقتضيه كلام العرب (وقوله ان التابع لا يكون الخ) وما جاء فيه تقديم التابع فضرورة أو هو مؤول (فالنعت تابع) قول كدى لانها لا يتمان الخ أى لانها لم يقصد بها مجرد الايضاح والتخصيص كالنعت بل كل منهما مقصود في نفسه (وقوله بدلالته على معنى الخ) واما التوكيد وعطف البيان فهما يكملان المتبوع بانفسهما لابعلامه فقط أما التوكيد فلانه يكون بالنفس ونفس الشئ هو الشئ لامعنى قائم به فقط وأما عطف البيان فالثاني عين الاول لامعنى قائم به فقط ومعنى متم مفيد معنى في المتبوع أعني أن يكون النعت للايضاح كافي نحو جاء زيد العاقل اول للتخصيص كافي نحو جاء رجل عاقل ويشمل ما اذا كان لغيرهما كالمدح كافي نحو الحمد لله رب العالمين والذم كافي نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وبه يسقط اعتراض الموضح على الناظم بأن حده غير جامع لانه بنى الاعتراض على تفسير متم بموضح او مخصص وقد علمت أن الصواب تفسيره بما قلنا ويكون جامعا وهذا أولى من جواب المرادى وهو بأن اصل النعت ان يكون للايضاح اول للتخصيص وكونه بغيرهما عارض ولا اعتداد بالعارض لانه قد لا يسلم (وقوله وهى واحد الخ) الاولى وهما لانه عائد على اثنين ومخبر عنه في المعنى بخبرين وهما واحد وواحد الخ (وقوله من قوله تابع الخ) الاولى ما في بعض النسخ من قوله يتبع لأن في يتبع التصريح بالاعراب وفي تابع ليس بمصرح به (وليعط في التعريف) التقدير وليعط النعت في حالتي التعريف والتكثير الشئ الذى ثبت واستقر للمنعوت الذى تلاه وتبعه النعت وانما اشترط موافقة النعت كيفا كان المنعوت لان المنعوت والنعت شئ واحد فلو عرفت أحدهما ونكرت الآخر لوقع التدافع لان المعرفة تقتضى التعيين والنكرة تقتضى عدم التعيين والتعيين وعدمه متناقضان (كرما) ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة فى الأصل وحذفت الآن لان فيه لغتين أحدهما تصير الاصل نسيا منسيا فتقول هو مجرور بفتحة نيابة عن الكسرة على الالف منع منها التعذر ولغة تراعى الهمزة فتقول بفتحة على الهمزة المحذوفة وليس من قبل الممدود الذى يقصر ضرورة (وهو لدى التوحيد) اعلم أن النعت تارة يكون جاريا على المنعوت ويرفع ضميرا مستترا نحو جاء زيد العاقل وتارة يكون جاريا على ما بعده ويرفع الاسم الظاهر نحو جاء زيد القائم أبوه وتارة يكون جاريا على ما بعده ويرفع ضمير الموصوف نحو جاء رجل كاتب الاب فكاتب اسم فاعل وفيه ضمير مستتر يعود على رجل وهو جار على ما بعده وهو الاب فالاول يسمى نعتا حقيقيا والثانى سببيا والثالث

(وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه ...) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل وقد تقدم بيان ذلك كله وصعب وذرب من الصفة المشبهة والذرب بالذال المعجمة وهو الحاذق من كل شيء والمراد بشبه المشتق اسم الإشارة وهو المشار اليه بقوله (كذا) وذو معنى صاحب وهو المشار اليه بقوله (وذى) والمنسوب وهو المشار اليه بقوله (والمنتسب) فتقول قام زيد هذا فهذا نعت لزيد وهو جامد إلا أنه شبهه بالمشتق كأنك قلت قام زيد المشار اليه وكذلك مررت برجل ذى مال أى صاحب مال وكذلك مررت برجل قرشى بمعنى منتسب لقريش والوصف به أكثر مما قبله ولذلك يرفع الظاهر فتقول مررت برجل تميمى أبوه ثم قال :

(ونعتوا بجملة منكر * فأعطيت ما أعطيته خبرا)

شمل قوله بجملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية وفهم من قوله منكر أن الجملة لا تكون نعتا للمعرفة وذلك لأنها مقدرة بالنكرة فتقول مررت برجل قام أبوه وبامرأة أبوها قائم فلوقعت الجملة بعدمعرفة السكات في موضع نصب على الحال وفهم من قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا أنها لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت وأوهم إطلاقه في الجملة أنها تكون طلبية لأن الجملة الطلبية تجربها عن المبتدأ فذلك أزال هذا الإيهام فقال : (وامنع هنا إيقاع ذات الطلب) يعنى أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة وذلك كجملة الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض ولا يقع شيء من ذلك نعتا لأنها لا تدل

مجازيا وأنكر بعضهم القسم الثالث فالحقيق والمجازى يجب مطابقتها للمعنوى في أربعة من عشرة واحد من الرفع والنصب والجزم وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الأفراد والتثنية والجمع وإن كان سببيا يجب مطابقتها في اثنين من خمسة واحد من الرفع والنصب والجزم وواحد من التعريف والتنكير ويلزم أفراده وتذكيره دأما ومعنى كلام الناظم أن النعت إذا رفع ضميرا يكون حكمه حكم الفعل في الأفراد والتذكير وفروعهما فكما أن الفعل إذا رفع ضميرا يطابق في الأفراد والتذكير وفروعهما كذلك النعت إن رفع ضميرا وإن رفع ظاهرا فحكمه حكم الفعل فكما يجرد الفعل على اللغة الفصحى من علامة التثنية والجمع يجرد الوصف وكما يكون الفعل مطابقا لما بعده في التذكير والتأنيث لا لما قبله نحو هندا قام أبوها فلا يطابق ما قبله في التأنيث ولهذا شبه الناظم الوصف بالفعل ثم ظاهر صنيع كدى وتقديره أن قول الناظم وهو لى التوحيد عام في النعت الحقيقي والسببي وظاهر صنيع الموضح أنه خاص بالسببي لأن النعت الحقيقي وإن كان كالنعت أيضا لكنه لا يخالف موصوفه في شيء فلا يحتاج للنص عليه وأما السببي فقد خالف موصوفه في لزوم أفراده وتذكيره فاحتاج للنص عليه والأتان بضابطه والتشبيه بالفعل على اللغة الفصحى المارة في قوله : وجرد الفعل إذا ما أسندا إلخ وأما على لغة وقديقال سعدوا وسعدوا إلخ فلا فرق بين الحقيقي والسببي (وانعت بمشتق) لما فرغ من الأمور التي تجب فيها المطابقة تكلم على الأشياء التي ينعت بها وهى أربعة وكلها ذكرها المصنف ثم النعت تارة يكون بالجملة وسيأتى وتارة يكون بالمفرد وهو قسمان مشتق وشبهه (قول كدى المراد بالمشتق إلخ) أراد أن يدفع بهذا اعتراضا أورده ولد الناظم على أنه بان المشتق ما اشتق من المصدر فيصدق بالأوصاف وبأسماء الزمان والمكان والآلة مع أن هذه الثلاثة لا يوصف بها فأجاب بان المراد مشتق خاص ومثله قول الموضح والمراد به ما دل على حدث وصاحبه لكن يقال المراد لا يدفع إلايراد والحق في الجواب أن المشتق وإن كان عاما في الأصل فمثاله بصعب وذرب يخصه فكأنه قال وانعت بمشتق اشتقاقا كاشتقاق صعب وذرب وقد يقال هذامعنى جواب كدى (وقوله بالذال المعجمة) ويصح أن يكون بالمهملة ومعناه الحخير بالأشياء المخرب لها وذرب بالكسر بمعنى اعتاد (والمنتسب) أى اسم نسب المنتسب والقرينة عليه عدم صحة المعنى بدون ذلك وهذا إذا كان باقيا على نسبه فان تنوسى نحو قرى فلا ينعت به (ونعتوا بجملة) (قول كدى أى والجملة الفعلية) إلا أن الوصف بالفعلية أكثر (وقوله إن الجملة لا تكون نعتا للمعرفة إلخ) فإن أرادوا وصف المعرفة بالجملة أتوا بالذى فقالوا مررت بزيد الذى قام أبوه (وقوله لأنها مقدرة بالنكرة) أى مؤولة بها فتقولك مررت برجل قام أبوه مؤول بمررت برجل قائم أبوه (وقوله في موضع نصب على الحال) نحو جاء زيد يضحك فجملة يضحك حال من زيد (وقوله أنها لا بد فيها من رابط إلخ) أطلق كدى في الرابط تبعا لظاهر عبارة الناظم المقتضية أن كل ما يربط به الجملة الواقعة خبرا يربط به الجملة الواقعة نعتا ضميرا أو غيره وهو الذى قاله بعضهم ومثله تكرار اللفظ بعينه نحو مررت برجل أكرمت ذلك الرجل أو نعم الرجل وخصص الموضح والمرادى الرابط بالضمير وهو الذى في المعنى ثم الرابط تارة يكون كاملا وتارة يكون مقدرًا نحو قوله تعالى : واتقوا يوما لا تجزى نفس أى فيه (وقوله عن المبتدأ) هذا هو الصحيح لا يحتاج لاضمار قول كافى التسهيل نحو زيد اضربه فجملة اضربه طلبية خبر زيد والجمهور على أن الجملة الطلبية لا تقع خبرا أيضا لأن علة المنع في النعت تأتي فيها أيضا (وامنع هنا إيقاع ذات الطلب) (قول كدى كجملة الأمر إلخ) مثال الأمر

على شيء محصل يحصل به تخصيص المنعوت ثم قال : (وان أتت فالقول أضمر تصب)
يعنى أنه إذا جاء من كلام العرب ما يؤهم وقوع الجملة الطلبية نعتا فأوله على اضمار القول ومما جاء مما يؤهم ذلك قول الراجز :
حتى إذا جن الظلام واختلط * جاء وابتدق هل رأيت الذئب قط

فظاهره أن الجملة المصدرية بهل نعت لمذوق والتأويل في ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكيًا بقول محذوف والتقدير جاءوا بمدق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط والضمير في قوله ونعتوا عائد على العرب وما في قوله ما أعطيته مفعول ثان لأعطيت وفي أعطيت ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الأول وصلة ما أعطيته والرابط الهاء في أعطيته وهو مفعول ثان به وخبر منصوب على الحال من الضمير المستتر في أعطيته وإيقاع مفعول بامنع وهو مصدر مضاف إلى المفعول وذات الطلب نعت لمحذوف والتقدير إيقاع الجملة ذات الطلب وان أتت يعنى الجملة الطلبية نعتا فأضمر القول ثم قال : (ونعتوا بمصدر كثيرا)
يعنى ان النعت بالمصدر جاء في كلام العرب كثيرا وهو على خلاف الأصل لأن المصدر جامد

جاء رجل اضربه ومثال النهى جاء رجل لاتضر به ومثال الدعاء جاء رجل ارحمه ومثال الاستفهام جاء رجل هل ضربته ومثال العرض جاء رجل ألا ينزل عندنا ومثال التحضيض جاء رجل هلا كرمته (وقوله على شيء محصل الخ) بصيغة اسم مفعول أى لاتدل على معنى وجود ومعلوم في الخارج ومعهود عند المخاطب قبل النطق بها لأن مضمونها إنما حصل بعد ذكرها فلا يمكن للمخاطب أن يتصور تخصيص المنعوت وهذا التعليل يجرى في الخبر ثم انه اعترض قول الناظم ذات الطلب بان مقابله الخبر والانشاء فالخبر نحو مررت برجل قام أبوه والانشاء نحو مررت بعبد بعثته وأنت تريد انشاء البيع بهذا اللفظ فيقتضى أن كلا منهما يقع نعتا مع أن الذى يقع نعتا الخبرية فقط وقد أصلحه العلامة سيدى الطيب مع الشطر قبل بقوله :

فأعطيت ماصلة لما يرى * والخبرية بزىن أوجب * والقول أضمر إن أنت للطلب

(وإن أتت فالقول أضمر) (قول المسكردى فأوله على اضمار القول الخ) واجعل القول صفة لذلك المنعوت والجملة الطلبية محكية بذلك القول المقدر (وقوله قول الراجز حتى إذا جن الخ) فأناله العجاج وذلك أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب ومعنى جن دخل وجاء وفاعل اختلط يعود على الظلام أى واختلط الظلام بالضوء والمذوق بفتح الميم وسكون الدال المعجمة مصدر مذوق اللبن إذا مزجته بالماء وهو هنا مصدر بمعنى ممذوق والمعنى بقيت انتظرهم حتى كان آخر النهار جاءوا بلبن مخلوط بالماء وقديين كدى الشاهد والتأويل قال ابن هشام في التذكرة الظاهر أن هل رأيت مستأنف ونعت مذوق محذوف والأصل جاءوا بمدق مثل لون الذئب ثم استأنف وقال هل رأيت الذئب قط اه بمعناه وما قاله ظاهر والمعنى عليه (تمة) تكلم المصنف على ما ينعت به وما لا ينعت به ولم يتكلم على ما ينعت وما لا ينعت * واعلم أن الأقسام أربعة منها ما لا ينعت ولا ينعت به وذلك المضمرات وأسماء الاستفهام والشرط وكما الخبرية وما التعجبية والآت وقبل وبعد وكل متوغل في الإبهام كون أما الضمير لا ينعت فلا أن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والنعت للايتضاع وتوضيح الواضح من باب تحصيل الحاصل وما أحسن قول العلامة أبى حفص سيدى عمر الفاسى :

أضمرت في قلبى هوى شادن * مشغول بالنحو لا ينصف

وصفت ما أضمرت يوما له * فقال لى المضمر لا يوصف

وأما كونه لا ينعت به فلان النعت لا يكون إلا مساويا للمنعوت أو أدون منه ولا يكون أعرف منه والضمير أعرف من غيره وأجاز الكسائى وصف ضمير الغائب واستدل بنحو قوله تعالى : لا إله إلا هو العزيز الحكيم . والحق أن العزيز الحكيم بدلان * الثانى ما ينعت وينعت به وهو اسم الإشارة والمعرف بأل * الثالث ما ينعت ولا ينعت به وهو العلم * الرابع ما ينعت به ولا ينعت وهو الجملة (ونعتوا بمصدر) (قول كدى لان المصدر جامد الخ) بيان جموده أنه أصل المشتقات فغيره مشتق منه وليس هو مشتقا من غيره فالمصدر إنما يدل على الحدث ولا يقتضى تعلقا بالمنعوت وحق النعت أن تكون متعلقة بالمنعوت في وقوع الحدث منه أو عليه كاسم الفاعل واسم المفعول ويدل على أن النعت بالمصدر على خلاف الأصل قوله تعالى : وأشهدوا ذوى عدل . فذوى صفة لمحذوف أى رجلين فلو كان النعت بالمصدر على الأصل لما قال الله ذوى فتوصل إلى النعت بالمصدر بذوى كما يتوصل إلى النعت بما لا يصلح النعت به بذى وفروعه فيقال مررت برجل ذى مال وبرجلين ذوى ثياب وبرجال ذوى غلمان فلو لم يكن ذو مانعت بما بعدها فان كان الشيء مما يصح النعت به فلا يؤتى بواسطة فلا يقال مررت برجل ذى عالم لأن عالما ينعت به كما لا يجوز يا أيها الرجل زيد

لكنه شبيهة بالمشتق ولا يفهم من قوله كثيرا لطراد الوصف به كما تقدم في قوله: ومصدر منكر حالا يقع. بكثرة ثم قال: (فالتزموا الافراد والتذكيرا) يعني أن المصدر إذا وقع نعتا التزم افراده وتذكيره فتقول مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبأمراء عدل وبأمراءتين عدل وبنساء عدل وسبب ذلك أن النعت في الحقيقة محذوف والأصل مررت برجلين ذوي عدل فحذف المضاف وبقى المضاف اليه على ما كان من الافراد ثم قال: (ونعت غير واحد إذا اختلف * فعاطفا فرقه لا إذا ائتلف)

غير واحد هو المثنى والمجموع وله صورتان احدهما اختلاف معنى النعتين أو النعوت فهذه تعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو نحو مررت برجلين كريم وبخيل أو برجال كريم وبخيل وعاقل والأخرى ائتلافها فهذه يستغنى فيها بالثنائية والجمع عن العطف نحو مررت برجلين كريمين أو برجال كرام ويجوز في نعت الرفع على الابتداء وخبره فرقه والنصب باضمار فعل يفسره فرقه وهو المختار وواحد نعت المحذوف والتقدير ونعت غير منعوت واحد وعاطفا حال من الفاعل المستتر في فرقه ولا عاطفة عطفة إذا ائتلف على إذا اختلف ثم قال:

(ونعت معمولي وحيدى معنى * وعمل اتباع بغير استئناس)

يعنى انك إذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين في المعنى والعمل أتبع النعت للمنعوت في اعرابه فتقول ذهب زيد وذهب عمرو والعاقلان فان العاملين متحدين في المعنى والعمل وشمل المتحدين في المعنى واللفظ كالمثال المذكور والمتحدين في المعنى دون اللفظ نحو ذهب زيد وانطلق عمرو والعاقلان ومعنى قوله أتبع أجز الاتباع لأن الاتباع واجب لأنه يجوز فيه القطع وفهم منه جواز الاتباع إذا كان العامل فيهما واحدا نحو ذهب زيد وعمرو والعاقلان وهو من باب أخرى وفهم منه أيضا أن العاملين إذا اختلفا معنى لم يحز الاتباع وفيه ثلاث صور احدها أن يختلفا في المعنى واللفظ والجنس نحو ذهب زيد وهذا عمرو والعاقلان الثانية أن يختلفا في اللفظ والمعنى ويتفقا في الجنس نحو قام زيد وخرج عمرو والكريمان الثالثة أن يتفقا في الجنس وفي اللفظ ويختلفا في المعنى نحو وجد زيد ووجد عمرو والعاقلان إذا أريد بالأول حزن والثاني أصاب وفهم من قوله وعمل أنهما إذا اختلفا في العمل لم يحز فيهما الاتباع

لأن زيدا يباشر حرف النداء (وقوله لكنه شبيهة بالمشتق) أى في اشتماله على حروف الفعل كما أن سائر الأوصاف كذلك ففعل المصدر اشتمل على حروف عدل كما أن عادلا اشتمل عليها أيضا (وقوله اطراد الوصف الخ) فان قلت عدم اطراد مأخوذ من قول المصنف ونعتوا مع قوله فالتزموا حيث نسب المصنف النعت والالتزام للعرب ولم ينسبه للمخاطب على عادته قلت ذلك صحيح لكن يشكل عليه استعمال مثل هذه العبارة في المطرد في قوله ونعتوا بجملة الخ فان النعت بالجملة مطرد (فالتزموا الافراد) (قول المكودي التزم افراده وتذكيره الخ) أشار بهذا الى أن ألقى الافراد والتذكير خلف عن مضاف اليه وهذا رأى الجمهور على أن ألقى في مثل هذا تبقى على حالها ويقدر متعلق والأصل فالتزموا فيه الافراد والتذكير (وقوله وسبب ذلك الخ) أى سبب لزوم مذكر من الافراد والتذكير وان كان الأصل في النعت أن يطابق المنعوت ان النعت ليس هو المصدر وانما النعت محذوف الخ وهذا مذهب البصريين وقال الكوفيون لا حذف بل يؤول المصدر بالوصف المطابق فيؤول عدل بعادل ومحل الخلاف إذا لم يقصد بالمصدر المبالغة وإلا فلا يؤول ولا يقدر المضاف اتفاقا بل يبقى على حاله (ونعت غير واحد) اعلم ان النعت إذا تعدد فالمنعوت أحد أقسام ثلاثة * أحدها أن يكون المنعوت غير متعدد وهذا هو الآتى في قوله وان نعوت كثرت الخ وهو مفهوم غير واحد هنا وان كان ما يأتى موضوعا للاتباع * الثانى أن يكون المنعوت متعددا والعامل متعددا وهذا هو المشار اليه بعد بقوله ونعت معمولي الخ * الثالث أن يكون المنعوت متعددا والعامل واحدا واليه أشار هنا (قول المكودي هو المثنى والمجموع الخ) صوابه هو ما دل على متعدد فيصدق بالمثنى والجمع كما مثل وباسم الجمع نحو قوم واسم الجنس نحو شجر وبلاسمين المعطوف أحدهما بالواو نحو مررت بزيد وعمرو وبالأسماء مع اتحاد العامل نحو مررت بزيد وعمرو وخالد فالحكم في جميعها ما ذكره المصنف (وقوله والنصب باضمار فعل الخ) هذا صحيح من جهة المعنى فاسد صناعة لأن فاء الجواب لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والمتعين الرفع لأنه جعل الخبر فرقه والأولى أن الخبر إذا اتصل بما بعدها فان قلت يمكن النصب على تقدير الفاء زائدة قلت زيادة الفاء غير مقبوضة خلافا للأخفش فلا يحمل كلامه عليه (وقوله ولا عاطفة الخ) فيه نظر لأن لا تعطف الجملة وأجاب بعضهم بأن ذلك خاص بالمثل التى لا محل لها من الاعراب وأما التى لها محل كما هنا فيجوز العطف بها لأنها فى تأويل مفرد وعليه خرج قول خليل في المختصر وبنوم ثقل ولو قصر لاحذف (ونعت معمولي) (قول كدى المتحدين في المعنى واللفظ الخ) الأولى أن يزيد والعمل كما هو الموضوع (وقوله والمتحدين في المعنى الخ) الأولى أن يزيد والعمل (وقوله إذا كان العامل فيهما واحدا الخ) هذا الحكم في نفسه صحيح لكنه خروج عن الموضوع وموضوعه هو قوله ونعت غير واحد الخ فهو مثل مثالا سابقا بمررت بزيد وعمرو (وقوله لم يحز الاتباع) بل

نحو ضربت زيدا وقام عمر والعاقلان وخاصم زيد عمرا العاقلان ويحتمل قوله بغير استثناء أن الاتباع شائع فيما ذكر بغير استثناء يشير به الى قول من يمنع الاتباع وان اتفقا في المعنى وهو ابن السراج ويحتمل أن يريد بغير استثناء في الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح ونعت مفعول مقدم بالتبع وهو مصدر مضاف إلى المفعول وهو على حذف مضاف بين معمولي ووحيدي والتقدير ونعت معمولي عاملين ووحيدي معنى فوحيدي نعت عاملين ومعنى مجرور باضافة وحيدي اليه وعمل معطوف على معنى وبغير متعلق بالتبع ثم قال:

(وان نعوت كثرت وقد تلت * مفتقرا لذكرهن أتبع)

قد يكون للنعوت الواحد نعتان فصاعدا بعطف كقوله تعالى : سبح اسم ربك الأعلى . الآية وبغير عطف كقوله تعالى : همار شاء بنهم . الآية فان كان للنعوت مفتقرا لذكرها كلها وجب اتباعها وعلى هذا به بقوله أتبع أي وجب اتباعها للنعوت في اعرابه وفهم من قوله كثرت أنها زادت على نعت واحد فشمّل النعتين فصاعدا فتقول مررت بزيد الحياط الطويل بالاتباع إذا افتقر النعوت للمعتين المذكورين ومررت برجل تيمى طويل خياط إذا افتقر النعوت للنعوت المذكورة وقد يكون النعوت معينا غير محتاج إلى تخصيص بالنعت والى ذلك أشار بقوله : (واقطع أو اتبع ان يكن معينا * بدونها) يعنى أن النعوت إذا علم بدون نعت ثم أتيت بنعوت جاز فيها الاتباع والقطع والاتباع في بعضها والقطع في بعضها والى جواز اتباع بعضها وقطع بعضها أشار بقوله : (أو بعضها اقطع معلنا) وفهم من قوله أو بعضها اقطع قطع بعضها واتباع بعضها ويلزم على هذا أن يكون بعضها منصوبا على أنه مفعول بأقطع وبهذا جزم المرادى وقال الشارح أي وان يكن النعوت معينا ببعضها فاقطع ما سواه اهـ فجعل مفعول اقطع محذوفا وفهم من كلامه ان بعضها مجرور

بتعين القطع بالنصب أو الرفع على الخبرية (وقوله نحو ضربت زيدا وقام الخ) هذا المثال لما وقع فيه الاختلاف في المعنى والعمل وبقي عليه مثال لما فيه اختلاف في العمل دون المعنى وذلك نحو هذا مؤلم زيد وموجع عمر! العاقلان فيكون العاملان وهما مؤلم وموجع اتحدا في المعنى واختلفا في العمل فالأول عمل الجر والثاني عمل النصب فتكون المفاهيم ثلاثة ما إذا اختلف المعنى فقط وما إذا اختلف العمل فقط وبقي على كدى ما إذا اختلفا معا فالصور أربع واحدة في المنطوق وثلاث في المفهوم (وقوله وخاصم زيد عمرا) فيه نظر لأن الكلام مفروض فيما إذا كان عاملان والمثال أعما فيه عامل واحد (وقوله وسعر ابن السراج الخ) يقتضى كلامه ان ابن السراج يمنع الاتباع مطلقا وليس كذلك بل يخير الاتباع في الناعلين والخبرين المتفقين في المعنى وينعنه في غيرهما نحو رأيت زيدا وأبصرت عمر العاقلين (وقوله في الرفع) نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان ومثال النصب رأيت زيدا ورأيت عمر العاقلين ومثال الجر مررت بزيد ومررت بعمر العاقلين (وقوله وبه جزم الشارح) وهو الذى حمل عليه المرادى كلام المصنف الا أنه زاد أن المصنف أشار لرد مذهب ابن السراج والذى يظهر من كلام السكودي انه أشار للمصنف لذلك الرد (وان نعوت كثرت) (قول كدى بعطف كقوله تعالى : سبح الخ) أشار بهذا الى أن الأصل في هذه الصورة جواز الوجهين وتعين التبعية لأمر عارض (وقوله واجب اتباعها للنعوت الخ) ونزلت منزلة نعت واحد (وقوله فشمّل النعتين) أشار بهذا الى أن المصنف أطلق الجمع على ما زاد على الواحد (وقوله يا الرجل الحياط الخ) في نسخة بزيد الحياط الخ أى إذا شارك النعوت شخصان أحدهما خياط والآخر طويل وهو جمع الوصفين فلا يتميز عنهما إلا بذكر الوصفين معا (وقوله مررت برجل الخ) إذا شارك النعوت ثلاثة أشخاص أحدهم تيمى طويل والآخر تيمى خياط والثالث طويل خياط فلا يمكن معرفته إلا بذكر الأوصاف الثلاثة ثم ان ادخال كدى النكرة هنا في كلام المصنف غير صواب والصواب ان ذلك خاص بالمعرفة وحكم النكرة أنه يجب اتباع الأول من النعتين أو النعوت ويجوز فيما عداها القطع والاتباع افتقرت النكرة الى تمام التخصيص يباقي النعوت أم لا ولا يمكن أن يجرى فيها قول الناظم ان يكن معينا بدونها الخ لأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها وقد تخصصت بالأول (وقوله غير محتاج الى تخصيص الخ) الصواب الى ايضاح ما علمت ان ذلك خاص بالمعرفة (واقطع أو اتبع) أى اقطع النعوت كلها أو اتبعها كلها أو اقطع بعضها واتبع البعض الآخر (ان يكن) النعوت (معينا * بدونها) أى بدون النعوت كالبسملة فالنعوت وهو الله أعرف المعارف فقد تعين بدون النعت فيجوز في الرحمن الرحيم الجر على التبعية والرفع على الخبرية والنصب على المفعولية ويجوز القطع في أحدهما بالرفع أو النصب والاتباع في الآخر بشرط تقديم التابع فان قطعت الأول فلا يجوز في الثاني الاتباع لئلا يلزم الفصل بين النعت والنعوت بالجملة الأجنبية وللزوم القصور بعد السكال لأن القطع أبلغ في المعنى لأن فيه تكثير الجمل ولأن طباع العرب تأبى الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وانشدوا :

إذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تكن * اليه بوجه آخر الدهر تقبل (وقوله رثا الشارح الخ) ما قاله الشارح من أنه ان

تعين النعوت ببعض النعت وجب اتباع ما تعين به وجاز في غير النعت الذى تعين به الاتباع والقطع أتيد وظاهر في نفسه ولكنه غير ظاهر

بالعطف على بدونها وأو في قوله أو اتبع للتخيير بين اتباع النعوت للمنعوت في الاعراب وبين قطعها عن التبعة وفي القطع حينئذ وجهان الرفع والنصب وإلى ذلك أشار بقوله :

(وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهر)

يعنى أن المقطوع عن التبعة يجوز فيه وجهان الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف تقديره أعنى وكلاهما لازم الحذف وعلى ذلك أنه بقوله لن يظهر أو أو للتخيير أيضا وإن قطعت شرط في جواز الوجهين ومفعوله محذوف تقديره إن قطعت النعوت أو بعضها ومضمرا حال من التاء في قطعت ومبتدأ مفعول بمضمرا والالف في لن يظهر ضمير عائدا على مبتدأ وناصباً قال :

(وما من النعوت والنعوت عقل * يجوز حذفه وفي النعت يقل)

يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من النعت والنعوت إذا علم إلا أن ذلك في النعت قليل وفهم من قوله وفي النعت يقل أن حذف النعوت يكثر ومن حذف النعوت قوله عز وجل : وعندهم قاصرات الطرف أتراب . أى حور قاصرات الطرف ومن حذف النعت قول الشاعر :

وقد كنت في الحرب ذاتدراً * فلم أعط شيئا ولم أمنع

أى فلم أعط شيئا كاملا وما مبتدأ موصولة وصلتها عقل ومن النعوت متعلق بعقل ويجوز حذفه في موضع خبر ما وفاعل يقل ضمير يعود على الحذف .

من عبارة المصنف ولذا قال الشاطبي ولو أراد المصنف لقال أو بعضها أقطع معلنا إن يكن معينا البعض الآخر (وقوله بالعطف على بدونها) لا معنى له ولا يؤخذ من الشارح لأنه لو كان بعضها معطوفا على دونها لكان معمولا لمعنا الواقع بعد الشرط الذى هو إن والشرط في جواز القطع والاتباع معا ويكون التقدير حينئذ واقطع أو اتبع إن يكن معينا ببعضها واقطع ماسوا ولا معنى له والصواب أن تقدير الشارح إنما هو تقدير معنى أو تقول إن الشارح أشار إلى أن بعضها على حذف أداة الشرط وفعله وحذف فاء الجواب والباء الجارة كما يؤخذ من تقديره على مذهب من يجيز جميع ذلك (وارفع أو انصب) (قول الكودى وكلاهما لازم الحذف) ظاهره تبع الظاهر عبارة الناظم أنه مهما قطع النعت عن التبعة وجب حذف العامل وليس كذلك بل محل الوجوب إذا كان النعت للممدح كما في البسملة أولئذ كقوله تعالى : وامرأته حمالة الحطب . بنصب حمالة فامرأته بالرفع معطوف على الضمير في سبيل وصلية وحمالة بالنصب أى أدم حمالة الحطب أو لترحم كقولك : اللهم ارحم عبدك المسكين . وإن كان لمجرد الإيضاح أو التخصيص جاز ذكره نحو جاء زيد الكاتب ويجوز هو الكاتب أو أعنى الكاتب وعلى هذا يحمل التصريح به في قوله : قال محمد هو ابن مالك . فقول المصنف معلنا أى مصرحا فذلك رد على من قال إن القطع لا يمكن إلا بعد الاتباع فيؤخذ منه أنه يجوز القطع ولو لم يكن للنعوت الانعت واحد نحو مررت بزيد التاجر بالنصب أو بالرفع وهو كذلك ثم إن جملة النعت المقطوع مستأنفة لا محل لها من الاعراب ولا يصح أن تكون نعتا مقابها لأن الجملة لا ينعت بها إلا النكرات والقطع لا يختص بالنكرات ولا يصح كونها حالا من النعوت لعدم وجود رابط أو ما هو فلم يؤت به لربط أو ما ساقه التركيب وقال العرب لو قيل إنها بعد المعرفة حال لازمة وبعد النكرة نعت ما بعد ويدخل في قولهم الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات نعوت (وقوله حال من التاء) غير ظاهر والأولى أنه حال من ضمير مخاطب في ارفع وانصب (وقوله ضمير عائدا على الخ) (ان قلت) العطف بأو فالقياس إفراد الضمير كما في قوله تعالى : وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها . (قلت) محل الافراد إذا كان قصد أحدهما وهنا مقصودان معا فيؤتى بالضمير مثنى على حد : إن يكن غنيا أو فقير فأنه أولى بها (وما من النعوت) (قول الكودى يكثر الخ) إنما قل حذف النعت وكثر حذف النعوت لأن النعت يستلزم النعوت بخلاف النعوت فلا يستلزم النعت (وقوله أى حور الخ) هذا غير ظاهر والصواب تقدير نساء لان حورا بالحاء بنفسه صفة فلا غنى عن تقدير نساء والنعوت هنا معلوم من جمع قاصرات جمع مؤنث سالما وقاصرات لا يكون إلا وصفا للنساء فيكون معلوما من كون الوصف خاصا ومنه أبصرت كاتبا وركبت صاهلا فكاتبا صفة محذوف أى انسانا وصاهلا صفة محذوف أى فرسا صاهلا وهو معلوم من الوصف وإما أن يكون النعوت معلوما بتقدمه بنفسه كلا أتوضأ الا بالماء ولو بارد أى ولو كان ماء باردا أو يكون معلوما بتقدم ما يدل عليه نحو قوله تعالى : ان اعلمل سابعات . فسابعات صفة محذوف تقديره دروعا والصفة غير خاصة بالماء صوف لكن تقدم ما يدل على الموصوف والحديد في قوله تعالى : وألنا له الحديد . (وقوله قول الشاعر وقد كنت الخ) البيت من التقارب وقائله العباس بن مرداس السلمي الصحابي الجليل ففي صحيح مسلم أعطى مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أباسفيان بن حرب يوم حنين وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والاقرع بن حابس وعقمة كل انسان منهم مائة من الابل واعطى عباس بن مرداس دون ذلك فقال العباس بن مرداس في ذلك :

أجعل نهى ونهب العبي * سد دون عينة والاقرع

﴿ التوكيد ﴾

التوكيد على قسمين لفظي ومعنوي والمعنوي على قسمين قسم يدل على اثبات الحقيقة ورفع المجاز وقسم يدل على الإحاطة والشمول وقد أشار إلى الأول بقوله :

(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * مع ضمير طابق المؤكدا)

يعنى ان الاسم يؤكد بلفظ النفس أو العين مضافين الى ضمير مطابق للمؤكد في الافراد والتذكير وفروعها فتقول قام زيد نفسه وعينه وقامت هند نفسها وعينها هذا في حال الافراد فان كان المؤكد مثنى أو مجموعا فقد نبه على ذلك فقال :

(واجمعها بأفعل أن تبعاً * ما ليس واحدا تكن متبعاً)

فما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع

وما كنت دون امرئ منها * وما تضع اليوم لا يرفع

فأتى له مولانا رسول الله ﷺ مائة اهـ ولم يذكر هذا البيت الذى فيه الشاهد والذى عند غيره أنه ذكر البيت الذى فيه الشاهد بعد البيت الأول ولم يذكر أنه أتى له المائة فقط بل قال عليه السلام : أعطوه حتى يرضى . فأعطوه حتى رضى وذا تدرأ خبر كنت ومعنى ذا تدرأ بضم التاء المثناة وسكون الدال المهملة وفتح الراء السابقة على الهمزة صاحب عدة وقوة على مدافعة الأعداء ولم حرف جزم وأعط مجزوم بحذف الألف ونائبه ضمير التكامل وشيئا مفعول ثان لأعط والشاهد في حذف صفة شيء والدليل على حذف النعت أنه لو لم يقدر لكان في الكلام تناقض بين عدم الاعطاء وعدم النع والعييد بالتصغير اسم فرسه والمعنى انك فضلت هذين الشخصين في العشاء فينتضى تفضيلهما في الشجاعة مع أن أبى وأباهما وإبى وإياهما ليس لكل منافضل على الآخر ولم يتفطن للنكتة التى قصدها النبي ﷺ وهو أنه يعطى الرجل ويدع الآخر والذى يدع خير من الذى يعطى وفي هذا البيت شاهد آخر وهو حذف النعوت والنعت أى ولم امنع شيئا قليلا ومن حذفها أيضا قوله تعالى : ثم لا يموت فيها ولا يحيا . أى حياة نافعة اذ لا واسطة بين الموت والحياة ومن حذف النعت قوله تعالى : قلوا الآن جئت بالحق . أى البين والله سبحانه وتعالى اعلم .

﴿ التوكيد ﴾

هذا هو الثانى من التواضع وفيه لغات ثلاث التوكيد بالواو والتأ كيد بالهمزة والتسا كيد بالألف فالأول مصدر وكد بالواو فيقال توكيد وهى اللغة الفصحى الوارد بها القرآن قال الله تعالى : بعد توكيدها . والثانى مصدر من أكد والثالث مصدر من أكدا أيضا لكن لما كانت الهمزة ساكنة أبدلت ألفا لأن القاعدة فى الهمزة الساكنة أنها تبدل من جنس حركة ما قبلها (قول المكودي لفظي) سيأتى فى قوله : وما من التأ كيد لفظا الخ (وقوله ومعنوي) وهو التابع بألفاظ مخصوصة ولم يحده المصنف لأنه محصور فى ألفاظ معلومة والقاعدة أن الشئ إذا كان محصورا بالعدم استغنوا عن حده (وقوله ورفع المجاز) أى ورفع احتمال قوة المجاز فقولك جاء زيد احتمل أن يكون هو الذى جاء أو كتابه أو رسوله أو ثقله فاذا قلت نفسه أو عينه ارتفع قوة المجاز لانه ارتفع المجاز من اصله لأنه يحتمل أن يكون توكيدا لمضاف محذوف وان الأصل جاء كتاب زيد نفسه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ولكنه مجاز غير قوى (وقوله وقسم يدل على الإحاطة) كلامه يقتضى ان هذا القسم ليس فيه اثبات الحقيقة ورفع احتمال المجاز كالذى قبله وليس كذلك كما يعلم بأدنى تأمل والفرق الذى عند الشهطري مردود (الاسم اكدا) يتعين قراءة الاسم بالنصب مفعول مقدم باكدا وأكدا فعل أمر مؤكدا بنون التوكيد الحفيضة المبدلة فى الوقف ألما ولا يجوز أن يكون الاسم بالرفع مبتدأ وأكد بضم الهمزة مبني للمفعول خبره لأمر . منها ان بالنفس متعلق باكد فيلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ومنها أن قراءته فعل أمر تكون أنسب بقوله بعده واجمعها (مع ضمير طابق) ﴿ فان قلت ﴾ يلزم على اضافة نفس أو عين الى الضمير اضافة الشئ الى نفسه ﴿ قلت ﴾ انما يلزم هذا لو كانا مترادفين وهما ليس كذلك لأن نفس وعين أع من معاد الضمير لانه يؤكد بهما معاد الضمير وغيره وأو فى بالعين للإباحة لانه يجوز الجمع بينهما بشرط تقديم النفس لانها للتخيير خلافا للمعرب وأخذ من قوله الاسم أن التوكيد المعنوي لا يكون فى غير الاسماء (واجمعها بأفعل) الباء بمعنى على أى على أفعل ﴿ فان قلت ﴾ لم قالوا فى توكيد المثنى أنفسها وعينها ولم يقولوا نفساها وعينها ﴿ قلت ﴾ لو قالوا ذلك لاجتمع ضميرا ثنية الالف فى نفسا وعينا والثانى ها وذلك ثقل (تكن متبعاً) فيهرد على ابن معطى الذى

يعنى أن النفس والعين إذا كدبهما غير الواحد جمعاً على أقبل وشمل قوله ما ليس واحداً والثنى والمجموع مذكرين ومؤنثين فتقول قام الزيدان أنفسهما وقام الزيدون أنفسهم والهندان أنفسهما والهندات أنفسهن ثم أشار إلى الثانى وهو الدال على الاحاطة والشمول فقال :

(وكلا إذ كرفى الشمول وكلا * كلنا جميعاً بالضمير موصلاً)

ذكر فى هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة كل ولا يؤكدها الا ذوا جزاء وكلا يؤكدها الثنى المذكور وكلنا ويؤكدها الثنى المؤنث وجميع وهو مثل كل ولا يؤكدها هذه الألفاظ إلا مضافة الى ضمير المؤكد وهو المنبه عليه بقوله بالضمير موصلاً وأل فى الضمير للعهد ففهم منه أن الضمير يكون مطابقاً للمؤكّد كما فى النفس والعين فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والرجال كلهم والنساء كلهن والزيدان كلاهما والهندان كلتاها والركب جميعه والجماعة جميعها والزيدون جميعهم والهندات جميعهن ثم قال :

(واستعملوا أيضاً ككل فاعله * من عم فى التوكيد مثل النافله)

من ألفاظ التوكيد عامة بمعنى كل فتقول جاء الجيش عامته أى كله والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن ولما لم يترن له لفظ عامة لما فيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يتأتى فى الشعر عبر عنها بفاعله من عم فاذا بنيت من فاعلة ﴿ قلت ﴾ عامة فاجتمع مثلاًن فأدغم الأول فى الثانى وانما قال مثل النافلة لاغفال كثير من النحويين ذكر عامة فى ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ما ذكره النحويون من ألفاظ التوكيد فى هذا الباب والنافلة الزيادة ثم ذكر توابع كل فقال :

(وبعد كل أ كدوا بجمعاً * جمعاء أجمعين ثم جمعا)

يعنى أن أجمع وما بعده يؤكده بعد كل وفهم من ترتيب هذه الألفاظ أن أجمع للمفرد المذكور وجمعاء للمفرد المؤنث وأجمعين للجمع المذكور وجمع للجمع المؤنث فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع وفهم من قوله وبعد كل أمران أحدهما واجب وهو أن أجمع إذا ذكر مع كل لا يكون الامتأخراً عنها والآخر غالب وهو أنه لا يؤكده دون كل وقد نبه على أنه يؤكده دون كل بقوله :

(ودون كل قد يحىء أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع)

يعنى أن أجمع وما بعده يؤكده دون كل فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والزيدون أجمعون والهندات جمع وفهم من قوله قد يحىء أن ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد كل وصرح الشارح بقلته وفيه نظر لأنه جاء فى القرآن التوكيد به دون كل كثيراً كقوله تعالى : لأغوينهم أجمعين . وجمعاء أجمعون معطوفان على أجمع بخذف العاطف ثم قال :

(وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نخاة البصرة المنع شمل)

فى توكيد النكرة ثلاثة مذاهب المنع مطلقاً وهو مذهب البصريين والجواز مطلقاً وهو مذهب بعض الكوفيين والجواز إذا كانت النكرة مؤقتة نحو شهر ويوم وشبههما وهو اختيار المصنف وهو ظاهر النظم لا شرطه الفائدة ولا تحصل الفائدة إلا فى النكرة المؤقتة نحو صمت شهرًا كله ومنه قوله :

أجاز أجمعان فى توكيد تنثية المذكور وجمعا وان فى توكيد الثنى المؤنث بأنه غير متبع للعرب (وكلا إذ كرفى) (قول المكودى ولا يؤكدها الخ)
الاجزاء إما حقيقة بأن يصح انفصال بعضها من بعض نحو جاء القوم كلهم فان القوم عبارة عن أشخاص مجموعة يصح اقترانها وإما حكماً نحو اشترى العبد كله فالعبد ليس ذا أجزاء حقيقة بل حكماً باعتبار نصفه وثلثه وربعه فلا يقال جاء زيد كله (وقوله الى ضمير المؤكد) ولا يجوز حذفه استغناء عنه بنية الاضافة خلافاً للفرء والزحشمى (وقوله وأل فى الضمير للعهد الخ) والمعهود ضمير طابق المؤكّد (واستعملوا أيضاً) (قول المكودى لاغفال كثير من الخ) تبع فى هذا التعليل الشارح والمرادى وهو غير ظاهر لأن جميع أيضاً اغفلها كثير من النحويين والأولى ما فى الموضع من أن التاء لازمة لها كلفظ النافلة فتكون التاء مع المؤنث والمذكر (ودون كل قد يحىء أجمع) (قول كدى وفيه نظر) أى فى التقليل المفهوم من كلام الناظم وشرح الشارح به وفى نظر المكودى نظر لان اتیان أجمع دون كل قليل بالنسبة لاتيئانها مع كل ولا ينافى وروده فى القرآن (وقوله : لأغوينهم أجمعين .) فأجمعين توكيدهم ولا يكون حالاً لأن الحال نكرة وألفاظ التوكيد كلها معارف بالاضافة الى الضمير المفوظ به كما فى نفس وعين وكل وجميع وكلا وكلتا عامة المقدر كفى أجمع وفروعه على مذهب سيبويه من أن أجمع وما بعده تعرف بنية الاضافة وقيل تعريف هذه الألفاظ كتعريف علم الجنس نحو أسامة لان كلامهما علم على معنى الاحاطة فهى معرفة بالعلمية فلا حاجة لتعريفها الضمير بنية الضمير وبه تعلم بطلان قول الزياتى أجمعين فى الآية يحتمل الحالية (وان يفد توكيد منكور قبل) (قول المكودى والجواز مطلقاً) أى أفاد توكيدها أو لم يفد وأشار به الى ما فى شرح التسهيل من أن بعض الكوفيين أجازوا توكيد النكرة أفاد أم لا قيل وبه يقدح فى الاتفاق الذى حكاه الموضع على عدم توكيدها مع عدم الافادة وان أجاب عنه بعض من نحى عليه وفسرنا الاطلاق فى كلامه بما ذكرنا بناء على ما هو الحق الآتى (وقوله وهو ظاهر المصنف لا شرطه الفائدة الخ) ردها

يألتني كنت صبييا مرضعا * تحماني الدلفاء حولا أكتعا * اذا بكيت قباتي أربعا * اذا ظلمت الدهر أبكى أجمعا

وقوله أيضا : لكنه شاقه أن قيل ذارجب * ياليت عدة حول كله رجب

ويؤيده قوله في التسهيل إن أفاد تو كيد النكرة جاز وفاقا للأخفش والكوفيين والنقول عن الأخفش والكافرين أن النكرة لا تؤكد إلا إذا كانت مؤقتة وفهم من كلامه أن الحيز لتوكيد النكرة الكوفيون لذكره البصريين في المنع وفهم من قوله شمل أن البصريين بمنعون توكيدها مطلقا سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة وعن متعلق بشمل ثم قال :

(واغن بكتا في مثنى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا)

يعنى أن العرب استعنت بكتا في المثنى المؤنث عن وزن فعلاء وبكلا في المثنى المذكر عن وزن أفعال فتقول قامت المرأتان كلتاها والرجلان كلاهما ولا يقال قامت المرأتان جمعا وإن لاقام الزيدان أجمعا كما قالوا في المفرد أجمع وفي الجمع أجمعون ولا بد من إضافة كلا وكلتا لضمير المؤنث كدو قد تقدم في قوله وكلا إذ كرفي الشمول البيت واغن فعل أمر من غنى يعنى بمعنى استغنى وبكتا وعن وزن متعلقان باغن ثم قال :

(وان توكيد الضمير المتصل * بالنفس والعين فبعد المنفصل * عنيت ذا الرفع)

يعنى أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد بالنفس أو بالعين لابد من توكيده بالضمير المنفصل فتقول قمت أنت نفسك وزيد قام هو عينه وفهم منه أن الضمير التوكيد بالنفس والعين إذا كان منفصلا لا يلزم توكيده بالضمير نحو أنت نفسك قائم وفهم منه أيضا أن التوكيد إذا كان بغير النفس والعين لا يلزم توكيده بالضمير نحو قمت كلهم أجمعون وفهم من قوله عنيت ذا الرفع أن الضمير المتصل إذا كان منصوبا أو مجرورا

بأنه يقتضى أن النكرة لا تفيد إلا إذا كانت مؤقتة وليس كذلك بل قد تفيد وهى غير مؤقتة نحو اشترت عبدا كله واشترت الثوب بدينار كله إذا علمت هذا فلا يؤخذ من المصنف هذا القول الثالث وإنما يؤخذ منه أنه مشى على القول الثانى كما يؤخذ من المرادى لأنه إذا اشترط الفائدة ففهما أفادت توكيد النكرة جاز مؤقتة أو غير مؤقتة هذا هو الذى فى الحواشى والاعتراض منهم مبنى على أن المراد بالمؤقتة خصوص الزمان وهو الذى فى الأزهرى والحق أن المراد بالمؤقتة معلومة المقدار زمانا كانت كليلة وشهر أو غيره كدبرهم ودينار وعبد والمراد بغير المؤقتة ما ليست معلومة المقدار كدراهم ودنانير وعبيد قاله الدمامينى فلا تفيد النكرة حينئذ إلا إذا كانت مؤقتة وحينئذ فكلام المكودي وتقرير الموضح صحيح ولا تالتفت لغيره (وقوله ياليتنى كنت صبييا الخ) البيت من الرجز ويا حرف نداء والمنادى محذوف أى يا قومي وليت من أخوات إن والياء اسمها والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل رفع خبرها ومرضعا بفتح الضاد اسم مفعول والدلفاء بالذال المعجمة المرأة القصيرة الأنف وهو مما يدح به فاعل تحملى وحولا منصوب على الظرفية وأكتعا توكيد حولا وفيه الشاهد والتوكيد بأكتع دون أجمع كما هنا شاذ (وقوله لكنه شاقه الخ) البيت من البسيط ولكن من أخوات إن والهاء اسمها وشاق من الشوق فعل ماضى وأن حرف نصب ومصدر وأن قيل مؤزل بمصدر فاعل شاق وذارجب مبتدأ وخبر والتقدير لكن هذا المحدث شاقه قول التماثل هذا اللفظ أى ذارجب ويا حرف نداء والمنادى محذوف تقديره يا قومي وليت من أخوات إن وعدة اسمها وحول مضاف إليه وكله توكيده وفيه الشاهد ورجب خبر ليت وفى بعض النسخ شهر بدل حول وهو تحريف قطعا لأن الشاعر لما رأى كثرة الخيرات فى رجب تمنى أن يكون الحول كله رجبا وأما كون الشهر كله رجب فلامعنى لتنيه (وقوله ويؤيده الخ) أى يؤيد كون المذهب الثالث هو اختيار الناظم وهذا هو الصواب لا ينبغي العندول عنه وهو اللاتم للحق الذى قررنا وقول بعض قد يقال أنه ليس بتأييد لاحتمال أن يكون الناظم مشى فى الألفية على قول رفى التسهيل على قول بعيداغة (وقوله وعن متعلق بشمل) غير ظاهر والأولى كما قال الشاطبى أنه متعلق بمحذوف حال من فاعل شمل والتقدير المنع شمل فى حال كونه منقولاً عن نحة البصرة (واغن بكتا) كان ينبغى له أن يقدم هذا البيت على قوله وإن يفيد توكيد من كوز الخ لأنه متعلق باجمع وجمعا المذكورين قبل ويوجد فى بعض النسخ مقديما وأجاز الأخفش والكوفيون تشية أجمع وجمعا قال ابن خروف ولا وجه لجمعها (وان توكيد الضمير) إنما وجب التوكيد بالضمير المنفصل فى النفس والعين لكثرة مباشرتهما العوامل فيقع نس كونهما توكيدين بكونهما فاعلين فى نحو قولك هند خرجت نفسها أو ذهبت عنها إذا أردت أن الذى خرج وذهب هو ذاتها فيكون نفسها وعينها توكيدين فاذا لم يكن فصل توهم أن نفسها فاعل وأن المراد خرجت روحها وإن عينها فاعل وأن المراد به الجارحة فإذ وقع الفصل ارتفع ذلك ولا يختص اللبس بالمؤنث بل كذلك إذا كان الضمير لمذكر نحو زيد خرج نفسه لتوهم أن المراد بالنفس الروح وإن نفسه فاعل ولم يؤنث الفعل لأن الفعل مستند لمجازى التأنيث خلافا لتخصيص الأزهرى اللبس بالمسند للمؤنث وأما كل وجميع فلا يكونان توكيدين إلا إذا كانا مضافين للضمير وإن كانا مضافين للضمير لا يباشران العوامل قطعا فلا يقال جاءنى كلهم ومررت بكلهم وأجمع وفروعه لاتستعمل فى غير التوكيد أصلا (قول كدى إذا أكد) أى إذا أريد توكيده (وقوله أو بالعين) أشار بهذا إلى أن

لا يؤكد أيضا نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك ثم صرح بالمفهوم في التوكيد بغير النفس والعين فقال :
(وأكدوا بما * سواهما والقيد لن يلتزما)

يعنى ان ضمير الرفع المتصل إذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل فتقول الزيدون قاموا كلهم وفهم من قوله لن يلتزما أن توكيده بالضمير جائز فتقول قاموا كلهم وقتم أنتم أجمعون وان تؤكده شرط والفاء جواب الشرط وبعد خبر مبتدا مضمير والمنفصل نعت لمحذوف والتقدير فتوكيده بعد الضمير المنفصل * ولما فرغ من التوكيد المعنوي شرع في التوكيد اللفظي فقال :

(وما من التوكيد لفظي يجي * مكررا كقولك ادرج ادرج)

التوكيد اللفظي اعادة اللفظ بمواقفه وفهم من قوله مكررا أنه يكون بالمساوى لفظا ومعنى نحو ادرج ادرج وبالمساوى معنى دون لفظ نحو أنت بالحق جدير قن لأن قنا وجديرا متفقان معنى وفهم منه أيضا أنه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة وسيدكر ذلك وما مبتداً وهى موصولة ولفظي خبر لمبتدا محذوف تقديره وما هو من التوكيد لفظي وهو عائد على الموصول والمبتدا مع خبره صلة ما وأما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالجرور وهو متعلق بالاستقرار على انه حال من الضمير المستتر في الخبر وجملة يجي خبر المبتدا ومكررا حال من الضمير المستتر في يجي ثم قال : (ولا تعد لفظ ضمير متصل * الا مع اللفظ الذى به وصل) يعنى انه إذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذى اتصل به فشمل المتصل بالفعل المرفوع نحو قمت قمت والمنصوب نحو ضربك ضربك والجرور المتصل بالاسم نحو غلامك غلامك والمتصل بالحرف نحو بك بك وفهم منه ان الضمير المنفصل لا يشترط فيه شئ نحو أنت أنت قائم وهو هو قاعد وياك اياك ضربت ثم قال : (كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب كنعم وكبلى) يعنى ان التوكيد اللفظي في الحروف لا بد فيه من تكرار ما اتصل به فتقول في توكيد في قولك في الدار زيدى الدار زيدونى توكيدان من قولك ان زيدا قائم ان زيدا ان زيدا قائم ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به الا في ضرورة كقوله : فلا والله لا يلقى لماني * ولا لسا بهم أبدا دواء فلو كان الحرف جوابيا لم يشترط فيه ذلك والى ذلك أشار بقوله غير ما تحصلا به جواب ومثله بقوله كنعم وكبلى فتقول نعم نعم وبلى بلى لأنه لم يتصل به شئ يتكرر معه والحروف مبتدأ وخبره كذا وغير منصوب على الاستثناء والتقدير الحروف كالضامر في إعادة ما اتصل بها

الواو في قول المصنف والعين بمعنى أو وهى الموجودة في بعض النسخ وتكون أو حينئذ للإباحة فيجوز حينئذ الجمع بينهما قال بعض والصواب ابقاء الواو على بابها والاباحة معها أشهر من أو فيجوز انفراد النفس عن العين وجمعهما (وقوله لا يؤكد أيضا الخ) الأولى أن يقول كما قال فيما قبله لا يلزم توكيده لأنه تارة يؤكد بالضمير المنفصل نحو ضربهم أنفسهم (يجي * مكررا) الأولى قراءته بكسر الراء اسم فاعل ولا يحتاج لحذف المتعلق الا أن فيه مجازا واضح القرينة لأن المكرر حقيقة هو المتكلم وان قراءته بفتح الراء اسم مفعول وهو ظاهر حل التوضيح لا بد فيها من حذف المتعلق أى مكررا به لأن الأول مكرر بفتح الراء بدون متعلق والثانى مكرر به أى وقع التكرار به فيكون حذف الجار واتصل الضمير وهذا المقام مقام التعريف لا يجيد مثل هذا التكلف فالأولى انه اسم فاعل (قول كدى وسيدكر ذلك) أى بعض ذلك المصنف انما ذكر بعض الضمير والحروف ولم يذكر الجملة الفعلية الا في قوله ادرج ادرج والجملة الاسمية لم يذكرها أصلا (تمة) قال الساماني اتفقوا على أن التوكيد المكرر في لسان العرب لا يتكرر أكثر من ثلاث مرات وأما ويل يومئذ للمكذبين في المرسلات فليس من قبيل التوكيد بل كل واحد راجع لما قبله وذلك ان الله يذكر معنى ثم يقول ويل لمن كذب بالمعنى المذكور قبل ثم يذكر معنى آخر ثم يقول ويل لمن كذب بهذا المعنى ومثله يقال في قوله تعالى : فبأى آلاء ربكما . الخ في سورة الرحمن (ولا تعد لفظ ضمير) (قول كدى وجب أن يؤتى الخ) انما وجب ذلك لأن المقصود بالضمير المؤكد بالكسر أن يكون متصلا فلو أعيد الضمير دون ما اتصل به صار منفصلا فلا يحصل الغرض وظاهره انك إذا قلت قمت قمت مریدا توكيد التاء أن الجملة الثانية لا توصف بأنها مؤكدة ولا بالتبعية بل المؤكد والتابع الضمير فقط وإذا قلنا بهذا فيكون عامل الضمير الثانى هو عامل الأول لا المتصل به بناء على ما هو الحق من ان عامل المؤكد والمؤكد لا يكون الا واحدا فيلزم عليه مخالفة القاعدة وهى ان الضمير لا يتصل إلا بعامله مع انها قاعدة مطردة وأجيب بأن المختار أن العامل في الضمير هو ما اتصل به ويكون مستثنى من قولهم ان عامل المؤكد والمؤكد لا يكون الا واحدا نعم هذا العامل الثانى نائب عن الأول غير مستقل بنفسه فكان الأول هو العامل (الا مع اللفظ) الا أداة استثناء ومع منصوب على الحال المحصورة بالامن لفظ المفعول بتعد والتقدير الا مصاحبا للفظ الذى وصل به على حد قوله تعالى : وما ترسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين . فبشرى حال محصورة بالا من المفعول الذى هو المرسلين (كذا الحروف) (قول كدى فلا والله لا يلقى الخ) البيت من الوافر وقائله بعض بنى أسد والفاء للعطف ولا يلقى جوابه مبنى للمفعول ودواء آخر البيت نائب الفاعل واللام فى لما حرف جر وما موصولة ونى يتعلق بمحذوف صلة ما والواو فى ولا حرف عطف ولا توكيد

لا المتحصل به الجواب ثم قال : (ومضمير الرفع الذي قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل)
يعنى ان ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل فشمعل المرفوع نحو قمت أنت وقت أنا والمنصوب نحو ضربتك
أنت والمجرور نحو مررت بك أنت وهذا النحو من قبيل التوكيد اللفظي المرادف .
﴿ عطف البيان ﴾

انما سمي عطف البيان لأنه يبين متبوعه كالنعت قوله : (العطف اما ذو بيان أو نسق) قسم العطف الى ذى بيان والى ذى
نسق فالعطف مبتدأ وذو بيان خبره ونسق معطوف عليه وهو على حذف مضاف أى أو ذو نسق ثم يبين أن مراده فى هذا الباب
عطف البيان بقوله : (والغرض الآن بيان ما سبق) أى الغرض فى هذا الباب بيان عطف البيان ثم عرفه بقوله :
(فذو البيان تابع شبه الصفة * حقيقة القصد به منكشفه)

فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفة مخرج للتوكيد والبدل وعطف النسق وحقيقة القصد به منكشفه مخرج للنعت
لأن النعت يوضح متبوعه بوسمه أو وسمها به اعتلق وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال حقيقة القصد به منكشفه وقال فى النعت
بوسمه الخ فذو البيان مبتدأ وتابع خبره وشبه الصفة نعت لتابع لا خبر بعد خبر لأنه قيد فى التابع وحقيقة القصد الخ جملة اسمية فى موضع
الصفة لتابع ثم قال : (فأولينه من وفاق الأول * ما من وفاق الأول النعت ولى)

يعنى ان عطف البيان يوافق متبوعه فى أربعة من عشرة كالنعت واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتسكير
وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والثنية والجمع ولما كان فى ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف به عليه بقوله :
(فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين)

مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تسكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم ولذلك قال فقد يكونان منكرين وفهم من قوله
قد أن ذلك قليل بالنسبة إلى تعريفهما ومما استشهد به على ذلك قوله عز وجل : ان للمتقين مفازا حدائق . وما فى قوله ما من وفاق مفعول ثان لاولينه

لأننى والما بالامين معطوف على لما الأول ومما وصوله صلتها بهم وأبدا منصوب على النظرية والشاهد فى الماهم حيث كرر اللام مرتين
ولم يأت فى الأولى منهما بما والقياس أن يقول لما لما (ومضمير الرفع) انما جاز ذلك لأن الضمير المنفصل المرفوع أصل لما عداء وعامله
معنوى وهو الابتداء والمنصوب والمجرور عاملهما لفظى فلو أكد بالمنصوب والمجرور لاحتجنا الى الاتيان بالعامل فيهما فيكون كأنه
توكيد لفظى والله أعلم .
﴿ عطف البيان ﴾

هذا هو الثالث من التوابع والعطف لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه واصطلاحا قسما أشار لهما المصنف بقوله العطف
اما ذو بيان الخ ثم ان هذا التقسيم توطئة خارجة عما بوب له مثل ما مر فى النعت حيث قال فى الترجمة النعت وقد قدم أول الترجمة
تقسيم التابع وترجمة الناظم هنا أولى من ترجمة الموضح (فذو البيان تابع) لم يبين المكودى معنى هذا البيت وليس مما ينبغى والمعنى
أن عطف البيان هو التابع الشبيه بالصفة والنعت فى التوضيح والتخصيص فكأن النعت يوضح التبوع المعرفة ويخصص التبوع النكرة
فكأن عطف البيان فثال توضيحه للمعرفة أقسم بالله أبو حفص عمر فعمر عطف بيان على أبو حفص للايضاح بمنزلة جاء زيد العاقل
ومثال تخصيصه بالنكرة من ماء صديد فصيد عطف بيان على ماء للتخصيص مثل جاء رجل عاقل (حقيقة القصد) جواب عن سؤال
مقدر على ما هو الحق وارد على قوله شبه الصفة كأنه قيل له بين لنا ما تفرق فيه الصفة من عطف البيان فأجاب بقوله حقيقة الخ والقصد
بمعنى المقصود ومعنى منكشفه متضحة وفيه حذف والتقدير حقيقة المقصود بالتبوع متضحة بنفس عطف البيان وبذاته بخلاف النعت فان
الحقيقة تنكشف بعلامة فيه أو فلما تعلق به ثم ان الأزهرى عكس المخرجات التى أخرجها المكودى فجعل النعت خارجا بنسبة الصفة
قال لأن الشبيه بالشئ غيره وأخرج التوكيد وعطف النسق والبدل بقول المصنف حقيقة الخ فى المكودى والأزهرى متناقضان
وما لهما معا خلاف الحق والتحقيق كما قال العلامة سيدى الطيب ان الجميع خارج عن شبه الصفة لكن المصنف لم يبين وجه الشبه وقد علمته
وأما قوله حقيقة الخ فهو بيان لوجه الاقتران بينهما بعد تمام الحد وبيان وجه الاقتران عند المكودى ببناء سابقا والله أعلم . (قول
المكودى وشبه الصفة نعت الخ) (فان قلت) ان تابع نكرة وشبه مضاف الى الصفة وهى معرفة والمضاف الى المعرفة معرفة فلا يصح أن يكون
صفة لتابع (قلت) نص الجراحي على ان اضافة شبه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فهى كمثل وغير (وقوله فى موضع الصفة الخ) هذا مبني على
ما قرر به وهو من انه لاخراج وعلى ما هو الحق فهو مستأنف (فأولينه من وفاق الأول) (قول المكودى فى أربعة من عشرة الخ) أشار به إلى ان
المراد بالنعت فى كلام المصنف النعت الحقيقي (فان قلت) النعت كما يكون حقيقيا يكون سببيا فمن أين أخذ هذا التخصيص (قلت) أطلق
المصنف والنعت لا ينصرف الا لا حقيقى (فقد يكونان) (قول المكودى كقوله عز وجل : ان للمتقين مفازا الخ) مفازا اسمان والمتقين خبرها

وهي موصولة والنعت مبتدأ وخبره ولي والجملة صلة ما ومن وفاق متعلق بولي والضمير العائد من الصلة الى الموصول محذوف تقديره
وليه والضمير المستتر في ولي عائد على النعت ومن وفاق الاول متعلق بأوليه والتقدير فأوليه من وفاق الاول الذي النعت ولية من
وفاق الاول ثم قال : (وصالحا لبديلة يرى)

يعنى ان عطف البيان يصلح أن يكون بدلا وذلك مطرد إلا في موضعين نبه على الاول منهما بقوله : (في غير نحو يا غلام يعمر)
يعنى ان هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان فيا غلام منادى مبنى على الضم ويعمر عطف بيان ولا يجوز أن
يكون بدلا لأن البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه اذا جعل بدلا ونبه على الثانى بقوله : (ونحو بشر تابع البكرى)
يشير بذلك الى قول الشاعر :
أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا
فبشر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل والعامل التارك وهو مضاف الى البكرى فلو كرر العامل
مع بشر لما كان بشرا نعمتا للبكرى ولأدى الى اضافة ما فيه ال الى المجرد منها وهو ممتنع وعلى ذلك نبه بقوله : (وليس أن يبدل بالمرضى)
وصالحا مفعول ثان ليرى وفي يرى ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الاول ولبديلة متعلق بصالحا وفي غير متعاق يرى ونحو
بشر معطوف على نحو الاول تابع منصوب على الحال من بشرو يجوز جرعه نعمتا لبشر ويقصد حينئذ بالاضافة المحضة وهو أظهر وأن يبدل
اسم ليس والباء زائدة في خبرها .

وحدات جمع حقيقة وهو البستان عطف بيان على مفاز (فان قلت) هذا المثال لا يصح أن يكون عطف بيان لان مفازا اسم لموضع الفوز
فهو اسم مكان مفرد وحدائق جمع حقيقة وهي البستان فهي اسم ذات وقد علمت ان المطابقة واجبة لقول المصنف فأوليه من وفاق الخ
والصواب انه بدل كافي أبي السعود وصرح البيضاوى بانه بدل بعض أو اشتغال لان الفوز يكون بالحدائق وغيرها وجواب بعض (بان مفازا
مصدر يقع على القليل والكثير فهو وان لم يوافق له لفظا فقد وافقه في المعنى مردود بان المصدر اسم معنى والحديقة اسم ذات فلم يتغاها أصلا (وصالحا
لبديلة) لم يبين أى نوع من أنواع البدل ومراده به بدل الكل من الكل وأجيب بان البدل اذا أطلق لا ينصرف إلا له * واستشكل غير
واحد جواز الاعرابين في تركيب واحد بان المتبوع في البدل غير مقصود انما المقصود البدل ولذا يقولون البدل منه في نية الطرح وفي عطف
البيان المتبوع هو المقصود والتابع انما هو بيان له واذا قلنا بصحة البديلة والعطف في تركيب واحد لزم أن يكون المتبوع غير مقصود
ومقصودا وهو جمع بين تقيضين فلا يعقل وسئل عن هذه المسئلة الامام سيدى محمد بن عبد القادر الفاسى وسيدى العربى بن دلة
حسبا نقل ذلك المحقق ابن ذكرى فاجابا بكلام نفيس حاصل المراد منه ان محل جواز البديلة والعطف معا اذا وجد تركيب ولم يدر
هل المقصود منه المتبوع أو التابع ولم تكن ثم قرينة وأما ان وجدت قرينة تبين أن المقصود الاول والثانى بيان له فهو عطف بيان
قطعا وان كانت قرينة تبين ان المقصود الثانى فهو بدل قطعا بمنزلة ذات واحدة فهي تصلح للحركة والسكون وهما متباينان وبمنزلة
لفظ واحد في تركيب واحد يصح أن يكون حالا وتعيضا ومفعولا لأجله وحقيقتها متباينة لكن باعتبارات نحو صدقا وعدلا من قوله تعالى :
وتمت كلمات ربك صدقا وعدلا . وهو حسن غاية (في غير نحو يا غلام) (قول المكودى ويعمر عطف بيان الخ) أى على غلام لان محله نصب بفعل
قامت مقامه الياء (وقوله لان البدل الخ) العامل هنا هو الياء ويعمر مفرد علم على غلام منقول من مضارع عمر بكسر الميم في الماضى وفتحها
في المضارع وعندهم عمر يعمر بالضم فيها وليس مراد وهو غير منصرف لانه مثل يذهب قاله الجوهري والفرد العلم ان دخل عليه حرف
نداء لفظا أو تقديرا يجب بناؤه على ما عهد في رفعه ويعمر هنا مفتوح الراء فوجب أن يكون عطف بيان على المحل ثم ان محل قوله ولا يجوز
مادام على نصبه فان ضمت الراء جاز فيه البدل والعطف (ونحو بشر تابع) (قول المكودى قول الشاعر أنا ابن التارك الخ) البيت من الوافر
وقائله المرار الاسدى يفتخر بان أباه جرح بشر بن عمرو وأنا مبتدأ وابن خبره والتارك اسم فاعل من ترك وفاعله عائد على آل والبكرى
بفتح الباء منسوب الى بكر بن وائل أبو قبيلة مضاف اليه من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وبشر بالجر عطف بيان وفيه الشاهد والطير
مبتدأ وترقب مضارع وفاعله ضمير الطير والهاء مفعوله عائد على بشر والجملة خبر الطير ووقوعا مفعول لاجله وعليه متعاق بوقوع
والجملة من المبتدأ والخبر حال من بشر والعائد الهاء في ترقبه والمعنى أنا ابن الشخص الذى ترك البكرى بشرا لأجل جراحات به الطير ترتقب
موته لاجل أن تقع عليه لتأكل لحمه قال معنى ذلك العبنى وقيل في هذا البيت غير هذا (وقوله وهو ممتنع) لقوله سابقا ووصل آل بذا
المضاف الخ (وليس أن يبدل بالمرضى) ليس تنميا للبيت بل المراد الرد على الفراء الذى أجاز كونه بدلا لانه يحيز اضافة المقرون بال الى
المجرد منها فيجيز جاء الضارب زيد (وقوله المحضة الخ) أى المتصلة والخاصة من شوائب الانفصال فتفيد التعريف وانما احتيج
لهذا لان بشرا علم وتابع صفته وهو فاعل واصافته في الاصل لا تفيد تعريفا فيلزم وصف المعرفة بغيرها فاجاب بان ذلك

﴿ عطف النسق ﴾

النسق في اللغة النظم قال الزبيدي والنسق العطف على الاول ثم قال : (تال بحرف متبع عطف النسق) فتال جنس وقوله بحرف متبع مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع ثم مثل بقوله : (كاخص بود وثناء من صدق) فتال خبر مقدم وعطف النسق مبتدأ مؤخر وبحرف متعلق بتال ومتبع نعت لحرف ومن صدق مفعول باخصص ثم شرع في حروف العطف فقال :

(فالعطف مطايعا بواو ثم فا * حتى أم او)

ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كايها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله مطلقا أما الواو وشم والفاء وحق فلا إشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى وأما أم وأو فذكرهما أكثر النحويين فيما يشرك في اللفظ لافي المعنى وجعلها النازم فيما يشرك فيها باعتبار ما أن قبلها وما بعدها مستوفى للمعنى الذي سيقنا له من شك وغيره فالعطف مبتدأ وخبره بواو وما بعده ومطلعا حال من العطف ثم وما بعدها معطوفات على بواو باسقاط العاطف والتقدير بواو وشم وفاء وحتى وأم وأو ثم مثل بقوله :

(كفيك صدق ووفاء) . ثم قال : (وأتبع لفظا بحسب بل ولا * لكن) ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها لفظا لا معنى فتقول قام زيد بدل عمر ووفاء لقائم عمر ولا زيد وقام زيد لا عمر ووفاء لقائم زيد دون عمر ووفاء لقائم زيد لكن عمرو وقد مثل منها بل لكن فقال : (كلم ييدامرو لكن طلا) والخلا الواء من ذوات الظلف والحاصل من البيتين أن حروف العطف تسعة وهي على قسمين قسم يشرك في اللفظ والمعنى وهو ستة وقسم يشرك في اللفظ لا في المعنى وهو ثلاثة وبل فاعل أتبع ولفظا منصوب على اسقاط الخافض وحسب

في اسم الفاعل التصود باضافته الاتصال وأما هنا فالمقصود الاتصال فيصح كونه وصفا للمعرفة والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ عطف النسق ﴾

هذا هو الرابع من التوابع (قول المكوذي النظم) أى الجمع يقال نظمت العقد اذا جمعت لآله على وجه يستحسن والمناسبة ظاهرة (وقوله العطف على الاول الخ) (ان قلت) اذا كان النسق هو العطف كما قال الزبيدي صار المعنى عطف العطف وهو لا معنى له (فالجواب) ان مراد الزبيدي النسق لغة وأما اصطلاحا فهو الحروف قاله الشاطبي (تال بحرف) (قول المكوذي مخرج لما عد الخ) هذا مبنى على ان الباء في بحرف للسببية ويكون قول المصنف متبع أى مصير الثاني تابعا للاول فائدة له والصواب ان الباء في بحرف للمصاحبة بمعنى مع فيخرج به النعت والتوكيد بغير الباء وعطف البيان غير المسبوق بأى والبدل ويخرج بقوله متبع التوكيد المحرور بالباء الزائدة في نحو جاء زيد بنفسه وعطف البيان الواقع بعد أى التفسيرية نحو عندى عسجد أى ذهب لان الباء وأى التفسيرية لا يصيران الثاني تابعا للاول لان أى ليست للعطف على التصحيح وانما هى تفسيرية (فالعطف مطلقا) (قول المكوذي فلا إشكال في تشريكها الخ) رد كون الواو تفيد الاشتراك في المعنى بعطف أرجلكم على رءوسكم في قراءة الجربان الرجل مغسولة لأمسوحة فالتشريك انما وقع حينئذ في اللفظ (واجب) باجوية منها وهو الحق ان الجر بالعطف على رءوسكم مدخول لا مسحوا ويحمل على المسح على الخنثين فيكون المسح في الآية مستعملا في حقيقة بالنسبة للرأس ومجازة بالنسبة لآرجلين ومنها ان العطف ليس على رءوسكم بل على وجوهكم فيكون أرجلكم منصوبة بفتحة مقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (وقوله مستوفى المعنى الخ) بيان هذا أن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بان الذى في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذى بعد أم مساو للذى قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بأم لكن يجب التقييد بما اذا لم تكن أم وأو الاضراب والافلا يشتركان الا في اللفظ والمعنى للمصنف في الاطلاق ان كونهما للاضراب قليل وقيل انهما اذا كانا للاضراب فهما غير عاطفين وحينئذ فلا إشكال هذا حاصل ما وجهوا به كلام الناظم قال الشاطبي ان النحويين مع الناظم لم يتوارد كلامهما على معنى واحد لانهم انما تكلموا على التشريك في معنى العامل المتقدم ولا يشك أحد انهما لم يشتركا فيه وهذا مراد النحويين والمصنف قصد الاشتراك في المعنى الذى هو عدم التعيين (وقوله ومطلقا حال من العطف الخ) سبق قلم لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل هو الابتداء وهو ضعيف والحق انه حال من الضمير الذى انتقل للمجرور بعده وتقديم الحال هنا جائز بدور من أفراد قول الناظم ونادر نحو سعيد مستقرا في هجر (كلم ييدامرو) (قول المكوذي والاطال الخ) أى بفتح الطاء وذوات الظلف كل ما كان له حافر على اثنين كالعز والبقر وقيل الطال ولد البقر الوحشى وفي القاموس الطال بفتح الطاء ولد الظبي ساعة ولادته والولد الصغير من كل شئ والطاء بالكسر والمذكساء القطران وكل ما يلبى بدو الحمر والطاء بالضم الاعناق أو أصولها جمع طلية انتهى (وقوله فاعل أتبع) على ان أتبع مبنى للفاعل أو نائب فاعل على انه مبنى

اسم فعل بمعنى قط ولا ولكن معطوفان على بل ثم شرع في معاني حروف العطف وبدأ بالواو فقال :

(فاعطف بواو لاحقا أو سابقا * في الحكم أو مصاحبا موافقا)

يعنى أن الواو للجمع المطابق فلا تبدل على ترتيب بل يعطف بها لاحق نحو جاء زيد وعمرو بعده وسابق نحو جاء زيد وعمرو قبله ومصاحب نحو جاء زيد وعمرو معه فلو قلت جاء زيد وعمرو لاحتمل المعاني الثلاثة المذكورة ولاحقا مفعول باعطف وأو سابقا وأو مصاحبا معطوفان عليه وفي الحكم متعاقب سابقا وهو مطلوب للاحقا ومصاحبا فهو من باب التنازع ثم قال :

(واخصص بها عطف الذى لا ينفى * متبوعه كاصطف هذا وابنى)

يعنى أن الواو تنفرد عن سائر حروف العطف بأن يعطف بها على ما لا يستغنى به عن تابعه نحو تفاعل وافتعل تقول تخاصم زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو واصطف هذا وابنى ولا يجوز العطف في هذه المثل وشبهها بغير الواو وأصل اصطف اصطفف فابدل من التاء طاء وأدغم الفاء في الفاء يقال صفت القوم فاصطفوا إذا أوقفتم في الحرب صفا ثم انتقل الى الفاء وشم فقال :

(والفاء للترتيب باتصال * وشم للترتيب بانفصال)

يعنى أن الفاء العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه بالاتصال فالمعطوف بها ثان عن المعطوف عليه من غير مهلة وأن ثم تفيد الترتيب والمهلة وهى المعبر عنها بانفصال فإذا قلت قام زيد فعمرو وعمرو قام بعد زيد من غير مهلة ولا تراخ وإذا قلت قام زيد ثم عمرو فعمرو وقام بعد زيد بينهما مهلة والفاء مبتدأ للترتيب خبره وباتصال متعلق بالترتيب وشم مبتدأ وخبره للترتيب وبانفصال متعلق بالترتيب أيضا ثم قال :

(واخصص بفاء عطف ما ليس صلة * على الذى استقر أنه الصلة)

يعنى أن الفاء تختص بأن يعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الرابط على ما هو صلة نحو الذى يطير فيغضب زيد الذى يطير صلة للذى ويغضب زيد ودمعطوف على الصلة بالفاء وليس فى المعطوف ضمير يعود على الموصول وفيهم من ذلك أن المعطوف بالفاء جملة فعالية لكونه معطوفا على الصلة

للمفعول لأن الشخص هو الذى يتبع (وقوله اسم فعل الخ) فيه نظر لأن العوامل اللفظية تدخل عليها وهى لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق (وقوله بمعنى قط) ليس بجيد واجيدانه بمعنى يكفي لأن اسم الفعل بمعنى الفعل لا بمعنى الاسم وأصل حسب أن تكون بمعنى كاف فإذا قطعت عن الإضافة وبنيت على الضم أشربت معنى غير وعليه فحسب هنا مبتدأ والخبر محذوف تقديره فحسبها ذلك بمنزلة قبضت عشرة فحسب أى فحسب ذلك (فاعطف بواو) (قول المكودي للجمع المطلق الخ) لا فرق بين الجمع المطلق ومطلق الجمع لأن التعبير بالاطلاق فى الاول هو عين الاطلاق فى الثانى ومعناها لا تفيد خلافا لابن هشام فى الغنى والسبكي والتفرقة بين مطلق الماء والماء المطلق اصطلاح فقهي (وقوله لاحتمل المعاني الثلاثة الخ) الذى يدل على كون الواو لا تفيد ترتيبا انه لما نزل قوله تعالى : ان الصفا والروة . الآية قال الصحابة بأبيها نبدأ يارسول الله فسألوه مع كونهم من فصحاء العرب فلو كانت الواو تفيد الترتيب ماسألوا النبي صلى الله عليه وسلم (وقوله فهو من باب التنازع الخ) لا يصح من وجهين الوجه الأول أن الناظم لا يرى التنازع بين أكثر من عاملين الثانى أنه لا يرى التنازع فى مقدم فالتنازع بين لاحق وسابق ظاهر وفى مصاحب الحذف من الاخير لدلالة الاول عليه موافقا نعت مصاحب وليس تنهما لبيت بل يخرج به بعض أمثلة المفعول معه نحو سار زيد والطريق فالطريق مصاحبة للمفاعل فى الحكم وهو السير غير موافق فيه لأن الطريق لم تفعل السير (واخصص بها) (قول المكودي على ما لا الخ) ما واقعة على التسبوع (وقوله عن تابعه الخ) هكذا فى غالب النسخ وهى الصواب وفى بعضها عن متبوعه بدلا عن تابعه وهى تحريف من الكاتب قطعاً (وقوله نحو تفاعل وافتعل الخ) أى من كل مكان معنى عامله من الأمور النسبية التى لا تقوم الا بين اثنين (والفاء للترتيب) (قول المكودي فالمعطوف بها ثان الخ) أى متأخر عن المعطوف عليه وهذا معنى الترتيب (وقوله من غير مهلة) هذا معنى الاتصال والمهلة بفتح الهمزة وخمها خلافا لمن أنكر الضم التأخير والانفصال واعتراض الترتيب والاتصال فى الفاء بما يعلم جوابه من الموضح واعتراض الترتيب فى ثم بقوله تعالى فى الزمر : خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها . فان الله جعل زوجها منها قبل خلق الخلق وأجيب بان ثم بمعنى الواو بدليل جعل الواو وسكانها فى الاعراف حيث قال : خلقكم من نفس واحدة وجعل . الخ والقصة واحدة واعتراض الخ التراخي بنحو قولهم هزرت الرمح ثم اضطرب فان الاضطراب يكون عقب الهز (وأجيب) بان ثم بمعنى الفاء ثم ان ثم قديلة حتماء تأنيث اللفظ فتحص بعطف الجمل ذكره الشمنى والفنارى وبهذا يرد قوله فيما يأتى ثمت أفعال جموع قلته حيث عطف بها مع اتصال التاء بها المفرد (وقوله متعلق بالترتيب) الاولى أنه متعلق بمحذوف حال من الترتيب والباء بمعنى مع والتقدير حال كون الترتيب مع اتصال (وقوله وبانفصال متعلق الخ) الاولى انه حال منه كالدنى قبله وهذا البيت مما اتحد فيه اعراب الصدر والعجز وكثير ما يفعله الناظم وهو حسن غاية (واخصص بفاء) (قول المكودي نحو الذى يطير الخ) الذى اسم موصول مبتدا وجملة يطير لا محل لها من الاعراب صلة الذى والرباط فاعل يطير والفاء

ولا تكون الصلة الا جملة ثم انتقل الى حقى فقال :

(بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يكون إلا غاية الذى تسلا)

يعنى أن حتى لا يكون المعطوف بها الا بعض المعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى زيدا لان زيدا بعض القوم ولا يكون الا غاية له إما فى زيادة نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى نقص نحو غلبك الناس حتى النساء وشمل قوله بعضا ما بعضيته مصرح بها كالمثال المذكور وما بعضيته مؤولة كقوله :

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها
تقديره ألقى ما يشمله حتى نعله وبعضا مفعول مقدم باعطف وبحتى متعلق باعطف وكذا على كل واسم يكون ضمير مستتر عائد على لفظ بعض ويحتمل أن يكون عائدا على المعطوف المفهوم من قوله اعطف ثم اعلم أن أم على قسمين متصلة ومنقطعة وقد أشار الى الاولى بقوله :
(وأم بها اعطف إثر همز التسوية) يعنى أن أم من حروف العطف ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك سواء على أقت أم قعدت ومنه قوله عز وجل : سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم . أو إثر همزة يطلب بها أو بام ما يطلب باى نحو أزيد عندك أم عمرو والتقدير أيرها عندك وهذا معنى قوله :

فى فيغضب عاطفة وزيد فاعل يغضب والجملة معطوفة على جملة الصلة والمعطوف على الصلة صلة وهى لاتصلح أن تكون صلة لعدم الرابط وسوغ ذلك العطف بالفاء لان فيها معنى السببية وأن ما بعدها مسبب عما قبلها وما قبلها سبب فيما بعدها فلذا عدوها من الروابط والذباب آخر خبر (وقوله ولا تكون الصلة إلا جملة الخ) فيه نظر لان صلة أل فى هذا الفصل وغيره تكون مفردة يقال هنا الطائر فيغضب زيد الذباب الا أن يكون مراده جملة حقيقة أو حكما وقد اعترض على الناظم بامر ين الاول انه تكلم على عطف ما لا يصلح أن يكون صلة على ما يصلح ولم يتكلم على عكسه الثانى أن يكون كلامه قاصرا على الموصول مع انه كما يجرى فيه يجرى فى كل ما يحتاج لرباط كالخبر والصلة والحال ولذا قال شيخ شيوخنا سيدى الطيب فلو قال المصنف :

بالفا اعطفن جملة رابط على * خالية منه وعكسه اقبالا

لوفى بالمراد (بعضا بحتى) اختلوا فى حتى فالجمهور على أنها لمطلق الجمع بمعنى الواو وقال بعض التأخرين ومنهم الزمخشري انها تقتضى الترتيب فقد يكون ملاسبة الفعل لما قبلها متأخرة عما بعدها نحو مات كل أبلى حتى آدم وقد يكون فى أثناءها نحو مات الناس حتى الانبياء وفى زمن واحد نحو قام القوم حتى زيد اذا قاموا مرة واحدة فاذا قلت جاء القوم حتى زيد احتمل المعانى الثلاثة (قول المكودى ألقى الصحيفة الخ) البيت من السكامل وقائله المتامس وليس فى ديوانه والصواب أن قائله ابن مروان النحوى فى قصة المتامس وهى ماورد أن المتامس وطرفة هجيا عمرو بن هند الأمير فلما بلغه ذلك لم يظهر لهما تغيرا ثم كتب لهما كتابا الى عامله وأمره بقتلها وقال لهما انما كتبت لكما بصلة فلما كان ببعض الطريق قال للمتلمس لطرفة كل واحدنا هجا الملك ولو أراد أن يعطينا لأعطانا فى بلده ولم يكتب لنا فهل ندفع كتابينا لمن يقرؤها فقال طرفة ما كنت لافتح كتاب الملك فقال للمتلمس والله لافتح كتابى فاذا بعلام قد خرج من الحيرة فاعطاه الكتاب ليقرأه فلما نظر اليه وجد فيه بمجرد وصول الكتاب فاقله قال ثكلت المتامس أمه فقال لطرفة افتح كتابك فما فيه الا مثل ما فى كتابى فقال طرفة ان أراد قتلك لا يطيق قتلى لكثرة قومى فالتقى للمتلمس صحيفته فى نهر الحيرة وفر الى الشام وهجا عمرا ودخل طرفة الحيرة قتل وفاعل ألقى ضمير المتلمس والصحيفة مفعوله والمراد بها الكتاب ويخفف منصوب بكى ان قدرت اللام قبلها فتكون مصدرية أو حرف تعليل والناصب أن مضمرة بعدها ورحله مفعول والزاد معطوف على الصحيفة وحتى حرف عطف ونعله بالنصب معطوف على الصحيفة والشاهد فى حتى نعله فان النعل ليس بعضا مما قبله لكنه كالبعض لان المعنى ألقى كل ما يشمله حتى النعل ويحتمل أن يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير حتى ألقى نعله ألقاها فلقاها على الاول تأكيد لالقى الأول وعلى الثانى تفسير ويجوز الرفع على الابتداء وجملة ألقاها خبره فتكون حتى ابتداءية ويجوز جر نعله فتكون حتى جارة وانماها توكيد (وقوله واسم يكون ضمير الخ) والجملة حالية من المفعول الذى هو بعضا فيلزم عليه اتيان الحال من النكرة بلا مسوغ وهو قليل والظاهر الاحتمال الثانى عنده (وأم بها اعطف) همزة التسوية هى الواقعة بعد سواء غالبا ومن غير الغالب وقوعها بعد لأبلى وليت شعرى وما أدري ونحوهن وضابط أم هذه ان تقع بين جملتين اسميتين أو فعليتين أو مختلفتين يصح تأويل كل منهما بمصدر وآلة السبك الهمزة على الحق فيؤول مثال المكودى بسواء على قيامك وقعودك ويكون المصدر مبتدأ وسواء قبله خبره وتؤول الآية بسواء عليهم انذارك وعدمه (تنبيه) لم يعدوا همزة التسوية حرفا مصدرا من الموصولات الحرفية السابقة والصواب انها منها فهى بمنزلة أن ولو وسائرهما

(أو همزة عن لفظ أى مغنية) وإنما سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها وإلى ذلك أشار بقوله : (وربما أسقطت الهمزة إن * كان خفا المعنى بحذفها أمن)

فشمل قوله الهمزة التي للتسوية كقراءة ابن محيصن : سواء عليهم أنذرتهم . بهمزة واحدة والهمزة التي تقدر مع أم باى كقول الشاعر : فأصبحت فيهم آنسا لا كمعشر * أتوني فقالوا من ربيعة أم مضر

وفيه من قوله وربما أن ذلك قليل وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه مطرد وإن كان شرط وخفا اسم كان وهو ممدود فقصره ضرورة وبحذفها متعاق بخفا وأمن فعل ماض في موضوع خبر كان والمراد بالمعنى معنى الهمزة وفي بعض النسخ كان خفا الهمزة والمعنى واحد ثم أشار إلى القسم الثاني من قسمي أم وهى المنقطعة فقال :

(وبانقطاع وبمعنى بل وقت * إن تك مما قيدت به خلت)

أم المنقطعة هى الحالية مما قيدت به أم المتصلة من كونها بعد همزة التسوية أو بعد همزة تقدر مع أم باى وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها واختلف في معناها فقيل الاضراب والاستفهام معا وقيل الاضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم ويمكن أن يكون استغنى بذكر الاضراب للزومها إياه على القولين وبانقطاع متعلق بوقت وكذلك بمعنى بل وملت بخت وبه متعلق بقيدت والضمائر المستترة في تك وقيدت وملت عائدة على أم المتصلة ﴿فإن قلت﴾ كيف يصح إعادة عليها والمنقطعة غير المتصلة ﴿قلت﴾ هى عائدة على لفظها دون معناها كقولهم عندى درهم ونصفه ثم انتقل إلى أو فقال :

(خير أبع قسم باو وأبهم * واشكك واضرابها أيتاعى)

ذكر لأو في هذا البيت ستة معان الأول التخيير نحو خذ من مالى ديناراً أو ثوباً الثانى الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بينهما

(عن لفظ أى مغنية) يقتضى كلام الناظم أن الاستغناء عن أى أعما هو بالهمزة دون أم وليس كذلك بل الاستغناء بهما معا ولذا قال كدى قبل يطلبها وبام ما يطلب باى إلى قوله وهذا معنى الخ وأجيب بان فى كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف والتقدير مغنية هى وأم وضابطها أن تقع بين شيئين علم ثبوت الحكم لاحدهما وجهل تعيينه ولذا لا تجاب إلا بتعيين أحدهما بأن يقال فى مثال المكودى زيد أو يقال عمرو ولا يقال فى الجواب نعم أو بلى لعدم تعيين المسؤلين فلا فائدة فى الجواب بهما قال الدمامى ومثل وقوع أم بعد الهمزة ووقوعها بعدهل التى فى موضع الهمزة كقوله عليه السلام لجابر : هل تزوجت بكراً أم ثيباً وقد تأتى أو موقع أم بعدهل اهـ . قال البنائى ومنه ما يقع تحليل كثيراً كقوله هل إزالة النجاسة إلى قوله سنة أو واجبة فأو بمعنى أم (قول المكودى لأن ما قبلها الخ) هذه العلة هى الصواب لأنها عامة فى قسمي المتصلة لأن تسمية أم متصلة عليه مجاز لأن المتصل ما قبلها مع ما بعدها وما بعدها بما قبلها لكنها لما كانت آلة الاتصال سميت بذلك وعلمها بعضهم بقوله وإنما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ألا ترى أنهما معا بمعنى أى وهذا التعليل قاصر لأنه إنما يشمل القسم الثانى من أقسام أم المتصلة وهى الواقعة بعد همزة الاستفهام دون الأولى (وربما أسقطت الهمزة) أل فى الهمزة للعهد والعهد الهمزتان السابقتان ولذا مثل كدى لهما معا وأم على حالها من الاتصال (قول كدى كقراءة ابن محيصن : سواء عليهم الخ) الاستشهاد بهذه الآية على حذف الهمزة لا يصح لأن ابن محيصن لم يقرأ بام وإنما قرأ باو مع إسقاط الهمزة هكذا : سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم . كما نقله فى النغنى (وقوله فأصبحت فيهم الخ) البيت من الطويل وآنسا خبر أصبح وهو مأخوذ من الانس بمعنى الألفة ولا حرف عطف والكاف بمعنى مثل معطوف على آنسا والعشر مضاف إليه والعشر الرهط والشاهد فى حذف الهمزة من ربيعة للعلم بها وريبعة ومضر قبيلتان (وقوله متعلق بخفا) أظهر منه من جهة المعنى أنه متعلق بامن (وبانقطاع وبمعنى بل) (قول المكودى من كونها الخ) خصصه بذلك كالصنف احترازاً مما إذا لم تقع بعد همزة أصلاً نحو : أم يقولون افتراه . أو وقعت بعد الهمزة التى بمعنى ما النافية نحو : ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد . إذا الهمزة للاستفهام الإنكارى بمعنى النفي والمتصلة لا تقع بعده (وقوله منقطع عما قبلها الخ) يؤخذ من هذا التعليل أنها غير عاطفة وهو كذلك عند الجمهور وإنما هى حرف ابتداء ولهذا لزم دخولها على الجمل وقد جوز الناظم العطف بها على قلته وهو ضعيف (وقوله فقيل الاضراب الخ) يظهر من كلامه أنه ليس فيها الا هذان القولان والحق أن فيها ثلاثة أقوال هذان القولان والثالث وهو اختيار الناظم ونقله الدمامى عن سيدييه أن الاكثر اقتضاؤها الاستفهام مع الاضراب وقد تكون للاضراب وحده فى الأول قول بعضهم حين ظهر له أنه رأى إبلا ثم ضرب عنه معقبا بما يفيد الشك والاستفهام أنها إبلا أم شاء فجعل الناظم شاء الذى هو اسم جمع شاة معطوفاً على إبلا عطف مفرد على مفرد فتكون أم عاطفة وجعل الجمهور شاء خبراً مبتدأ مخدوف أى بل هو شاء وأم غير عاطفة حينئذ وإنما هى للاضراب والابتداء ومن الثانى أم هل تستوى الظلمات أى بل هل تستوى فى الاضراب فقط (وقوله لازومها إياه الخ) أى للزوم أم إياه أى الاضراب والمعنى أنه اقتضى عليه لكونه متفقاً عليه بخلاف الاستفهام (خير أبع قسم) (قول كدى الثانى الإباحة) ليس المراد

جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة ومنعه في التخيير الثالث التقسيم نحو الكأمة اما اسم أو فعل أو حرف الرابع الإبهام كقوله عز وجل : وإنا وإياكم على الهدى أو في ضلال مبين . الخامس الشك نحو قام زيد أو عمرو والفرق بينه وبين الإبهام ان الإبهام يكون المتكلم عالماً ويهيم على المخاطب والشك يكون المتكلم غير عالم السادس الاضراب كقوله عز وجل : وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون . وفي قوله : واضراب بها أيضاً نعى . إشارة إلى أن الاضراب غير متفق عليه ولذلك فصله عما قبله وبأومتعلق بقسم لقربه منه وهو مطلوب في المعنى لقوله خير واشكك وما بينهما واضراب مبتدأ ونمى خبره وبهامة عاق بنمى أى نسب والمسوغ للابتداء باضراب التفصيل ويحتمل أن يكون بها متعلماً باضراب فيكون المسوغ للابتداء به عمله في المجرور وهو أظهر وبقي من معانى أو أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله : (وربما عاقبت الواو) يعنى أن أو تعاقب الواو أى تكون بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المنبه عليه بقوله :

(إذا لم ينفذ ذوالنطق للبس منفذاً) أى إذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها معنى الواو منفذ لللبس أى طريقاً ومنه قوله :

جاء الخلافة أو كانت له قدراً * كما أتى ربه موسى على قدر

أى جاء الخلافة وكانت له قدراً وفيهم من قوله وربما عاقبت أن ذلك قليل وإذامته ملق بعاقبت وفاعل عاقبت ضمير عائذ على أو ثم قال : (ومثل أو في القصد إما الثانيه * في نحو إماذى وإما الثانيه)

مذهب أكثر المدعيين أن إما المسبوبة بتثنية عاطفة وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة واليه ذهب الناظم ولذلك قال في القصد ولم يجعلها مثل أو مسلتاً وفيهم من قوله مثل أو أنها تكون لجميع المعاني المذكورة لأو وليس كذلك لأن إما لا تكون للاضراب ولا بمعنى الواو والعذر له في ذلك أن كونها الاضراب

الإباحة الشرعية التي هي الجواز بل المراد العقلية أو العرفية لان الكلام في معنى أو قبل ظهور الشرع بوجود المصطفى صلى الله عليه وسلم قاله الشنقى على اللغى (وقوله جواز الجمع بين الخ) وفيهم ذلك من المتكلم بالقرائن فان فهم منه عدم الجمع كانت للتخيير والإفهام للإباحة ثم إن هذه التفرقة إنما هي لابن مالك ومن تبعه ومذهب الأقدمين أن أو بعد الطلب للتخيير صح الجمع أولاً وهذا هو الحق لان صحة الجمع وعدمها مأخوذان من القرينة الخارجة عن أوراجع المحلى وحواشيه (وقوله نحو الكأمة الخ) يعنى أن الكأمة المقسمة إلى الثلاثة المذكورة تقسيم الكلى الى جزئياته لصديق اسم المقسوم الذى هو الكأمة على كل نوع واحد من الثلاثة (وقوله كقوله عز وجل : وإنا وإياكم على الهدى) جعل في اللغى الشاهد في الأولى فقط والذي صرح به الدماميني وحققه الشيخ الطيب أن الشاهد فيهما معاً والذي بينه الأزهرى أن الشاهد في الثانية فقط وهو الذى لبعض المحققين ونص مقاله الظاهر انه في الثانية فقط لأن خبر إن أحداً الأمرين من الهدى والضلال وأحدهما من حيث إنه أحدهما ثابت لكل من الفريقين لأحدهما وأبهم فالصواب أن الأولى للتفريق المجرد عن الشك والإبهام فكأنه قال إن على هدى أو في ضلال مبين وأنتم على هدى أو في ضلال مبين وخولف بين حرفي الجر فجر الهدى بعلى لأن صاحب الهدى كأنه مستعمل على جواد يسير به حيث شاء والضال مطروح في أودية الضلال ومنغمس لا يدرى أين يتوجه وقوله : (وأرسلناه إلى مائة ألف الخ) (لا يقال) كيف يصح الاضراب في كلامه تعالى مع انه إنما ينشأ غالباً عن العاطف والغلط على الله محال (لا نأقول) أجيب بأن الله تعالى أخبر عما يظن الظان إذا رأى هؤلاء القوم ثم أخبر الله بالتحقيق الذى يعلمه انهم يزيدون على ذلك (فإن قلت) على أى شئ عطف أو يزيدون من قوله تعالى أو يزيدون إذ لا يصح عطفه على مائة ألف إذ حرف الجر لا يدخل على النعل (قلت) أجابوا عنه أنه معطوف على مقدر والتقدير وأرسلناه إلى اناس وقوم يصلون إلى مائة ألف بل يزيدون (وقوله لقوله خير الخ) الأولى ان معمول ما عدا قسم محذوف وليس فيه تنازع لأن الناظم لا يراه في أكثر من عاملين ولا في متوسط (وقوله التفصيل الخ) فيه نظر لأن التفصيل المسوغ هو الذى يكون في نفس المبتدأ وهذا ليس كذلك وإنما التفصيل في متعلقه والصواب الوجه الثانى لا غير (إذا لم يلف) (قول السكودي ومنه قوله جاء الخلافة الخ) البيت من البسيط وقائله جرير يمدح به عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه من قصيدة بليغة لما سمعها عمر قال له يا جرير توليت هذا الأمر أى الخلافة ولا أملك إلا ثلاثمائة مائة أخذها عبد الله ولده ومائة أخذتها أم عبد الله زوجته يا غلام اعطه المائة الباقية قال جرير فوالله يا أمير المؤمنين لهذا أول مال اكتسبته من حلال وفاعل جاء ضمير عمر وفي نسخة أتى والخلافة مفعول جاء بمعنى ولى وأو بمعنى الواو للحال فيها الشاهد والمعنى جاء الخلافة والحالة ان الله قدرها له وقال ابن عصفور ويحتمل أن تكون أول الشك بمعنى ان الشاعر شك هل عمر نال الخلافة بعد طلبها أو قدرها الله له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به وفي اللغى والذي رأيته في ديوان جرير اذ كانت وحيث لا شاهد في البيت والكاف جارة وما مصدرية وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف أى كاتيان موسى ربه الخ وأشار به الى قوله تعالى : ثم جئت على قدر يا موسى (وقوله واذا متعلق بعاقبت الخ) فيه نظر لان إذا شرطية لها الصدارة فلا يعمل فيها متقدم اتفاقاً والصواب أنه منصوب بجوابه على الأصح أو شرطه على مقابله (ومثل أو في القصد) (قول كدى واليه ذهب الناظم ولذلك الخ)

وبمعنى الواو قليل فلم يعتبره فمثالها للتخيير خذ إما ثوبا وإما دينارا ومثالها للإباحة جالس إما الحسن وإما ابن سيرين ومثالها للتقسيم الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ومثالها للإبهام قام إما زيد وإما عمرو وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في أو وفهم من قوله إما الثانية فائدتان الأولى أن التي بمعنى أو إنما هي الثانية دون الأولى والأخرى أنها لا بد أن تكون مسبوقه بأما أخرى وفهم من المثال أنها لا بد أن تكون معها الواو ومثل أو مبتدا وفي القصد متعلق بثل وإما خبر المبتدا والثانية نعت لإما وفي نحو متعلق بفعل محذوف تقديره أعنى وذى مفعول بفعل محذوف والتقدير خذ إما ذى أو مبتدا محذوف الخبر والتقدير لك إما ذى وهو على حذف القول والتقدير في نحو قولك ثم انتقل الى لكن فقال : (وأول لكن نفيًا أو نهيًا) يعنى أن لكن العاطفة تأتي تابعة للنفي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولانتهى نحو لا تضرب زيدا لكن عمروا وفهم منه أنها لا تجيء في الإيجاب ولكن مفعول أول بأول ونفيًا مفعول ثان ثم انتقل الى لا فقال : (ولا * نداء أو أمرا أو اثباتا تلا) يعنى أن لا المعاطفة تجيء تابعة للمنادى نحو يا زيد لا عمرو ولا أمر نحو اضرب زيدا لا عمروا وللإثبات نحو قام زيد لا عمرو ولا مبتدا وخبره تلا ونداء وما عطف عليه مفعول بتلا وفي تلا ضمير مستتر يعود على لا والتقدير لا تلامد أو أمرا أو اثباتا وظاهر كلام المرادى في شرحه لهذا الموضع أن لا معطوف على لكن وإنه معمول لأول وهو وهم منه ثم انتقل الى بل فقال : (وبل كلكن بعد مصحوبها) يعنى أن بل إذا وقعت بعد مصحوبى لكن وهما النفي والنهي كانت بمنزلة لكن في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو فيكون القيام منفيًا عن زيد مثبتًا لعمرو وكذلك لا تضرب زيدا بل عمروا فزيد منهي عن ضربه وهو مثبت لعمرو وقيل في ذلك كلكن في المعنى ثم مثل بقوله : (كلم أكن في مربع بل تها) والمربع موضع الربيع والتهاء القفر وبل مبتدا وخبره كلكن وبعد متعلق بالاستقرار في موضع نصب على الحال وها في مصحوبها عائدة على لكن ثم إن بل تقع بعد مصحوبى لكن كما تقدم وبعد الخبر الموجب وبعد الأمر الى ذلك أشار بقوله : (واتقل بها للثان حكم الأول * في الخبر المثبت والأمر الجلى)

يعنى أن بل إذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها مثال الخبر قام زيد بل عمرو فالحكم هو القيام

هذا الاختيار كما يؤخذ من هنا يؤخذ عن عدم عددها سابقا في حروف العطف حيث قال فالعطف مطلقا الخ ووجه هذا القول أن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يدخل على مثله ﴿ فان قلت ﴾ إذا كانت اما غير عاطفة فما وجه ذكرها في حروف العطف ﴿ قلت ﴾ أجاب ابن عصفور بأنها ذكرت هنا لمصاحبتها لحرف العطف وقيل لمشاركتها لأو في غالب معانيها وقيل تبرعا وقيل بالرد على من يقول إنها عاطفة وكون المأخوذ من الناظم هو ما قال المكودى هو الصواب وما اقتضاه الازهرى من كون المأخوذ من الناظم هو الأول سهو (وقوله أو بمعنى الواو قليل الخ) القلة في استعمال أو بمعنى الواو مفهومة من قوله وربما عاقبة الخ وأما القلة بالنسبة للاضراب فلم يتقدم في كلام المصنف ما يشير إليها إلا أن يقال هي مأخوذة من التشكيك في واضراب لأنه يشعر بالتقليل أو من تغيير العبارة أو تقول أن المعانى الخمسة الأول متفق عليها والمعاني الأخرى اختلف فيها فشبها بما وفى معانيها المتفق عليها (وقوله ومثل أو مبتدا الخ) الصواب أنا إما مبتدا ومثل خبر مقدم لأن اماهى المحدث عنها وهى معرفة ومثل نكرة لأن اضافتها لا تفيد تعريفا (وأول لكن نفيًا أو نهيًا) صرح الناظم بشرط وبق عليه شرطان آخران أفراد معطوفها وأن لا تقترن بالواو ومعنى لكن تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها كما سيأتى للمكودى (ولا * نداء) شرط كونها بعد الأمر والاثبات عاطفة متفق عليه وبعد النداء فيها خلاف وقدمه اعتناء بالرد على المخالف في عطفها بعد النداء وبقي على الناظم شرطان أن لا يصدق ما قبلها على ما بعدها ولا العكس وأن يكونا مفردين نعم في النهاية صرح بأنها تعطف الجمل مطلقا ولعل الناظم اعتمده فلا جله لم يشترط هذا الشرط وفصل المرادى فقال أن كانت الجملة لها محل صح العطف وإلا فلا (قول كدى وهو وهم الخ) وجهه أنه على هذا الاعراب يبقى قول الناظم تلا ضائعا لا موضع له من الاعراب وأجيب بأن جملة تلا حال مؤكدة والتقدير وأول لا نداء أو أمرا أو اثباتا حال كون لا تالية لواحد من الثلاثة ولكن فيه طول لا داعى اليه (وبل كلكن) (قول كدى في تقرير حكم الخ) هذا المعنى في نفسه صحيح لكن لم يتقدم للمكودى ولا للناظم وقد بيناه وما ذكره كدى تبعا للناظم من كونها تقرير حكم ما قبلها وتجعل ضده لما بعدها هو الحق الذى كاد أن يكون ضرورة وقيل بل الأول يبقى مسكوتا عنه فقولك جاء زيد بل عمرو أثبت الحياء لعمرو ويكون زيد مسكوتا عنه كما هو الحق في الواقع بعد الخبر المثبت والأمر قاله التفتازانى (قوله والمربع موضع الخ) أى المكان الذى ينزل فيه القوم في خصوص وقت الربيع والتهاء ممدود وقصره الناظم لضرورة الوزن القلة والقفر الموضع الخالى الذى ليس به أحد فلا يهتدى فيه للطريق والمعنى ألم أكن في منزل معد للربيع فأهتدى للطريق به بل في أرض خالية لا أنيس بها ولا اهتداء (واتقل بها) (قول المكودى فقد أزلته عنه الخ) الحق

المسند الى زيد فقد أزيلت عنه ثقليته لما بعد بل وهو عمرو ومثال الأمر ضرب زيدا بل عمرا فالأمر المتوجه على ضرب زيد ثقليته عنه لما بعد بل وحاصل بل انها يعطف بها في أربعة مواضع في النفي والنهي والحجر الثبوت والأمر وقوله الجلى تميم لصحة الاستغناء عنه ولما فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في أحكام تتعلق بالباب فقال :

(وإن على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل)

يعنى انك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير منفصل وفهم منه انك إذا عطفت على الضمير المتصل المنسوب لم يلزم الفصل نحو رأيتك وزيدا وفهم منه أيضا ان ضمير الرفع إذا كان منفصلا لم يفصل بينهما نحو أنت وزيد قائمان وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزا نحو قمت أنت وزيدا ومستترا نحو قم أنت وزيدا ما اتصل بالوصف ولا يكون الا مستترا نحو زيد قائم هو وعمرو ويجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله : (أو فاصل ما) ومن الفصل بغير الضمير المنفصل قوله عز وجل : جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم . فالفصل هنا بضمير المفعول وان عطفت شرطه على ضمير متعلق به أو فاصل معطوف على بالضمير المنفصل وما زائدة أو صفة ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل بقوله :

(وبلا فصل يرد * في النظم فاشيا)

فمن ذلك قول الشاعر : قلت إذ أقبلت وزهر تهادي * كنعاج الفلا تعسفن رملا
فغلتف قوله وزهر على الضمير المستمر في أقبلت من غير فصل ولا تأكيد

هنا عندهم ان الحكم ثابت للثاني والاول مسكوت عنه يحتمل زوال الحكم عنه وعدم زواله (وقوله لصحة الاستغناء عنه الخ) بل الصواب حذفه لأن زيادته مشرة لأنهم أدخلوا العرض والتحضيض في الأمر فقالوا قولك ألا تضرب زيدا بل عمرا وهلا أكرمت زيدا بل عمرا بمنزلة اضرب زيدا بل عمرا فلو اعتبرنا القيد بالجلاء ما دخل فيه الا الأمر الحقيقي وخرج العرض والتحضيض ومعنى الاضراب فيهما العاط (وان على ضمير رفع) (قول المكودي لم يلزم الفصل الخ) نفى اللزوم فقط ولم ينف الجواز لأن الفصل جائز بأن تقول في مثاله رأيتك أنت وزيدا ويكون أنت توكيذا للكاف وقد مر عند قوله ومضمرة الرفع الذي قد انفصل الخ (وقوله لم يفصل بينهما) أى لا يمتنع بل يجوز فتقول في مثاله أنت وزيدا قائمان (وقوله قم أنت وزيد الخ) مثله قوله تعالى : اسكن أنت وزوجك الجنة . (فان قلت) يلزم على هذا أن يكون فعل الأمر رفع الظاهر لأن العامل في المعطوف عليه الذى هو الضمير المستتر هو العامل في المعطوف وهو زيد في المثال وزوجك في الآية (قلت) أجاب عنه أبو حيان بأنه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع وهذا هو الحق خلاف قول ابن مالك وتبعه الموضح في شرح قوله بعد وهى انقردت الخ ان زوجك مرفوع على أنه فاعل بفعل محذوف تقديره وتلسكن زوجك (وقوله ولا يكون الا بارزا الخ) فيه نظر لأنه لا يبرز الا إذا جرى الوصف على غير من هو له أمن اللبس أم لا عند البصريين وحيث خيف اللبس عند الكوفيين وراجع الشراح عند قول المصنف وأبرزه مطلقا الخ وعللة وجوب الفصل الخ ذكرها المكودي عند قوله وضعه اعتقد حيث قال ووجه ضعفه الخ الا ان تلك العلة انما تجرى في الفعل لا في الوصف وفي بعض النسخ ولا يكون الامسترا بدل بارزا وفيها نظر أيضا لأن الوصف إذا جرى على غير من هو له وجب الابرار (فان قلت) هلا عطفتم على هذا الضمير المنفصل ولم تعطفوا على المتصل (قلت) لا يصح لأن المنفصل توکید للمتعصل فلو عطفنا الاسم عليه لزم أن يكون الاسم المعطوف توکیدا للمتصل وهو لا معنى له (أو فاصل ما) (قول المكودي وعلى ضمير متعلق به الخ) هذا يقتضى ان عطف المذکور فعل الشرط وفيه نظر إذ لا يفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بعموله والصواب أنه متعلق بفعل مقدر يفسره المذکور رأى وان عطف على ضمير الخ (فان قلت) الاشتغال هنا لا يصح لعدم الشاغل للفعل المذکور (قلت) انشاغل ضمير مجرور مقدر أى عطف على أنه يقال ان ما هنا من باب التفسير لا من باب الاشتغال قاله العلامة البنانى (وقوله أو صفة) هذا هو الصواب فتكون ما نكرة في موضع جر صفة لفاصل والمعنى أو فاصل أى فاصل كان وما هذه تسمى إسمية لأن الاسم الذى قبلها نكرة شائعة زادته شيوعا أو في قوله أو فاصل للإباحة إشارة الى أنه تارة يكون الفاصل واحدا وتارة يكون متعددا نحو قوله تعالى : ما لم تعلموا أتم ولا آباؤکم . (وبلا فصل رد) (قول المكودي فمن ذلك قول الشاعر قلت إذ أقبلت الخ) البيت من الخفيف وقائه عمر بن ربيعة وإذ ظرف لما مضى من الزمان وفاعل أقبلت ضمير يعود على المحبوبة والشاهد في عطف وظاهر على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل وهو بضم الزاى جمع زهراء وسيقول الناظم فعل لنحو أحمروحمرا وهو صفة لمحذوف وتهادى فعل مضارع واصله تهادى فحذف احدى التاءين ومعنى تهادى تبختر والكاف كنعاج اسم بمعنى مثل صفة لمحذوف ونعاج هى البقر الوحشى والفاصل الصحراء وتعسفن حال من نعاج أى خرجن عن الطريق ورملا منصوب على حذف الحافض أى فى رمل والمعنى أن هذه المحبوبة أقبلت ومعها نسوة زاهرات تبخترن تبختر مثل تبختر بقر الوحش فى الصحراء فى الخروج عن طريق الناس وقد ملن فى الرمل للأمن من

وقول الآخر:

ورجال الأخطل من سفاهة نفسه * ما لم يكن وأب له لينا

فأب معطوف على الضمير المستتر في يكن وليس بينهما تو كيد ولا فصل وفهم من قوله فاشيا أنه كثير في الشعور فيه إشعاراً بأنه غير فاش في النثر ومنه قولهم مررت برجل سواء والعدم فالعدم معطوف على ضمير مستتر في سواء وليس فيه فصل ثم نبه على أنه مع فشوه ضعيف بقوله : (وضعفه اعتقد) ووجه ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برفعه فصار كأنه حرف من حروف عامله فاذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل وفي رد ضمير مستتر عائداً على العطف وفي النظم متعلق بـ يردو كذلك بالفصل وفاشيا منصوب على الحال من الضمير في يرد ثم قال :

(وعود خافض لـدى عطف على * ضمير خفض لازماً قد جعلاً)

يعنى أنه إذا عطف اسم على ضمير مخفوض لزم إعادة الخافض وشمل المخفوض بالحرف نحو مررت بك وبزيد والمخفوض بالاسم نحو جاست بينك وبين زيد فإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين إلا في الضرورة وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم ولذلك قال : (وليس عندي لازماً) يعنى أن إعادة الخافض في ذلك لا تلزم عندي ثم استدل على صحة اختياره بقوله :

(إذ قد أتى * في النظم والنثر الصحيح مثبتاً)

وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله :

فاليوم قدبت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فمابك والأيام من عجب

والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة حمزة : واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام نخفض الأرحام عطفاً على الضمير في به ثم قال :

(والفاء قد تحذف مع ما عطف) يعنى أن الفاء العاطفة قد تحذف هي ومعطوفها كقوله عز وجل : أن اضرب بعصاك البحر فانقلب . أى فضررب فانقلب ثم قال : (والواو) أى والواو قد تحذف أيضاً مع ما عطف كقوله تعالى : سرايل تقيم الحر . أى والبرد وذلك في الفاء والواو مشروط بأمن اللبس وإلى ذلك أشار بقوله : (إذ لا لبس) أى إن لم يكن لبس في حذف الفاء والواو مع معطوفيهما وفهم من قوله قد تحذف أن ذلك قليل والفاء مبتدأ وخبره قد تحذف والواو مبتدأ وخبره محذوف أى والواو كذلك

الذي يصيدهن ومقول الشاعر مذكور في الآيات بعد (وقوله وقول الآخر رجال الأخطل الخ) البيت من الكامل وقائله جرير يهجو الأخطل فتصغيره للتحقير ورجاء فعل ماض والأخطل فاعل ومن تعليلية أى لأجل سفاهة نفسه وما مفعول رجاء اسم يكن عائداً على الأخطل وأب معطوف على الضمير وفيه الشاهد وله صفة لأب ولينا لا لام الجحود وينال مضارع منصوب بأن مضمرة وألف نينا للثنية عائداً على الأخطل وأبيه (وقوله على الضمير المستتر في سواء) لأنه مؤول بالمشق أى مستوهم والعدم ومنه ما في البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم : كنت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر . وكون الحديث مروياً بالمعنى كافى الأزهرى تعالى أني حيان باطل (وقوله عائداً على العطف) أى المفهوم من عطف فهو وان لم يتقدم له ذكر فقد تقدم ما يؤخذ منه (وقوله متعلق بـ يرد) الصواب أنه متعلق بفاشيا ليد كلامه ورود العطف في النثر أيضاً لكنه غير فاش (وعود خافض لـدى عطف) (قول المكودي لازمة عند جمهور البصريين الخ) وجه لزومها أن الضمير المخفوض كالنوين في شدة اتصاله بالكلمة فهو كجزء الكلمة فكما لا يعطف على النوين لا يعطف على ما أشبهه (فإن قلت) إذا أعيد الجار مع المعطوف فهل الجار والمجرور معاً معطوفان على الجار والمجرور قبله أو الجار معطوف على الجار فقط (قلت) قال الرضى الصواب هو القول الثاني وهو الذي يظهر من قول الناظم على ضمير خفض الخ لكن يلزم عليه أمران الفاء الجر الثاني واتصال الضمير بغير عامله في نحو مررت بك وبه وجلست بينك وبينه وكلاهما محذوران وأوجب بأن الجار الثاني إنما جىء به لبيان أن العطف وقع على الضمير فقط لا عليه ولا على ما قبله وأن الضمير كلمة برأسها (إذ قد أتى * في النظم) (قول المكودي منها قوله الآن قد بت الخ) البيت من البسيط والآن وفي نسخة فالיום وكل منهما منصوب على الظرفية وتبت بتشديد التاء المفتوحة من أخوات كان وتاء المخاطب اسمها وتهجوا مضارع وفيه ضمير مستتر فاعله والواو لام الكلمة ونامفعوله والجملة في محل نصب خبرت وتشتمنا معطوف على تهجوا فإذهب جواب شرط مقدر كأنه قال له إن فعلت ذلك فاذهب الخ وما نافية ومن عجب مبتدأ مجرور وعن الزائدة وبك خبر مقدم والشاهد في عطف الأيام على الكاف من بك من غير إعادة الباء كأنه قال لا عجب في هذا لأن هذه الأيام غير صالحة وأنت كذلك فلو كان الزمان صالحاً لتعجبت منك (وقوله كقراءة حمزة الخ) حمزة يقرأ بتحفيف سين تساءلون ثم الاستدلال بهذه الآية لا يتم إلا لو كان حمزة لا يقف على الهاء في به وإلا فالرواية الآن عندنا أن حمزة يقف عليه فيكون حينئذ والأرحام مستأنفاً والواو حرف قسم والأرحام مقسم به على خد والطور والنجم مما أقسم به من الخلق فلا يصح الاستشهاد بهذه القراءة (والفاء قد تحذف مع ما عطف) هذه المسئلة من متعلقات حروف العطف فالأولى للناظم والموضح تقديمها ويذكر أنها عند قوله واخصص بفاء الخ (قول المكودي كقوله عز وجل : أن اضرب . الخ) ان مخففة من الثقيلة وضمير الأمر والشأن اسمها وجملة اضرب خبرها وهو الذي يدل على ضرب العطوف بالفاء المقدر وهذا العطوف المقدر معطوف على أوحينا قبل (وقوله تعالى : سرايل .) جمع سرايل بكسر السين وهو القميص

من الحى. فمخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل.

﴿ البدل ﴾

(التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا)

التابع جنس يشمل التوابع كلها والمقصود بالحكم مخرج النعت وعطف البيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وقوله: بلا واسطة قال الشارح أخرج به المعطوف ييل لحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد فان المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد وحمله المرادى على انه المقصود بالحكم مطلقا فأخرج به المعطوف عطف النسق ييل وغيرها وهو أظهر والتابع مبتدأ والمقصود بالحكم نعت له وبلا متعلق بالمقصود وهو مبتدأ والمسمى خبر والجملة خبر التابع وبدلا مفعول ثان بالمسمى ثم شرع في ذكر أقسامه فقال:

(مطابقاً وبعضا او ما يشتمل * عليه يلفى أو كمعطوف ييل)

فذكر له أربعة أقسام الأول المطابق وهو بدل الشيء من الشيء ويسمى أيضا بدل كل من كل نحو قام زيد أخوك

عليه اشكالا حاصلة ان جملة يخرج خبر عن ان بعد الخبر بفائق ومحل الرفع ثابت للجملة بتامها لا للفعل فقط وحينئذ فيمكن أن يكون مخرج معطوفا على الفعل وحده وأجيب بأن مخرج الاسم في الحقيقة معطوف على محل الجملة وهو الرفع لكن لما كان المقصود من الجملة هو الرفع أطلقوا العطف عليه قاله الشهاب والتأويل في هذه الآية في الفعل لأن الأصل في الخبر الافراد ﴿فان قلت﴾ كيف جاز عطف الاسم على الفعل وعكسه مع ان حرف العطف لا يربط بين مختلفي الجنس ﴿قلت﴾ انما جاز لأن أحدهما مؤول بالآخر فآل الأمر لاتحاد الجنس والله أعلم.

﴿ البدل ﴾

هذا هو الخامس من التوابع وهو آخرها وكما يسمى بالبدل يسمى بالترجمة والتبيين والتكرير وهو لغة العوض قال تعالى: عسى ربنا أن يبدلنا . أى يعوضنا واصطلاحا قال المصنف التابع المقصود الخ (قول المسكودى قال الشارح أخرج به المعطوف ييل الخ) . يعنى بعد الاثبات لا مطلقا نحو جاء زيد بل عمرو فان المقصود بالحكم الذى هو المحيى انما هو الثانى دون الأول وحاصل هذا الكلام الذى اختصره المسكودى حتى وقع فى الإيهام ان الشارح والمرادى اختلاف فى معنى قول المصنف المقصود بالحكم فحمله الشارح على المقصود بالحكم وحده دون المتبوع فأخرج به النعت والتوكيد وعطف البيان والمعطوف عطف نسق إذا كان غير مقصود أصلا وهو المعطوف بلا ولكن ببل بعد النفي أو كان مقصودا مع ما قبله وهو المعطوف بالواو والفاء وثم وحتى وأم وأو ويبقى داخلا المعطوف ييل بعد الاثبات لأنه مقصود وحده كما علمت فأخرجه بقوله بلا واسطة هذا كلام الشارح وهو مافى الموضح فاعتراضه عليه تحامل قطعا وحمل المرادى المقصود على مطلق المقصود أى وحده أو مع المتبوع فأخرج به النعت والتوكيد وعطف البيان واحدا أقسام النسق وهو غير المقصود أصلا وقد علمته وأخرج بقوله بلا واسطة القسم الثانى والثالث من أقسام عطف النسق وهما المقصود مع المتبوع والمقصود وحده فتبين لك أن الخلاف بينهما انما هو فى عطف النسق المقصود مع المتبوع والشارح أخرجه بقوله المقصود والمرادى أخرجه بقوله بلا واسطة ومثاله واحد وبعد هذا فالأولى ما فى المرادى إذ ليس فى كلام الناظم ما يفيد حصر المقصود فى التابع دون المتبوع كما ادعاه الشارح والموضح ﴿فان قلت﴾ ذلك مأخوذ من تعريف الجزأين التابع والمقصود ﴿قلت﴾ ذلك لا يصح لأن المقصود ليس خبرا فليس من جزأى الابتداء وانما هو نعت فلا يفيد حصرا وانما يفيد حصر ما يسمى بدلا فى التابع الموصوف بما ذكر فالحق ما فى المرادى الا أنه جعل جميع أقسام عطف النسق خارجة بقوله بلا واسطة وقد علمت ما هو الحق وهنا أبحاث آخر تركناها لطولها وفى النظم تقديم الحد على المحدود والذى سهل ذلك التصريح بالمحدد فى الترجمة (وقوله متعلق بالمقصود الخ) الظاهر أنه متعلق بمحذوف حال من الضمير فى المقصود العائد على التابع (مطابقا أو بعضا) (قول المسكودى فذكر أربعة أقسام الخ) كلام المسكودى يقتضى انها أكثر وقد زاد بعضهم خامسا وهو بدل الكل من البعض وجعل منه السيوطى قوله تعالى: فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن . فجنات جمع بدل من الجنة وهو مفرد والحق انه بدل كل من كل وان الجمع فى الثانى انما هو باعتبار الأما كن وان أل فى الجنة للجنس فتصدق بالمتعدد (وقوله وهو بدل شئ من الشئ الخ) أى بدل شئ من شئ أو تقول ان أل فى الشئ للكل وعبر المصنف بالمطابق مخالفا لتعبير الجمهور يبدل الكل لوقوعه فى أسماء الله تعالى نحو: صراط العزيز الحميد الله . فى قراءة الجبر وهى لا يقال

الثاني بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه الثالث بدل الاشتغال وهو ما يصح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقا ولا بعضا وأكثر ما يكون بالمصدر نحو أعجبتني الجارية حسنها وقد يكون بالاسم نحو سرق زيد ثوبه الرابع بدل الاضراب وهو نوعان وسيأتي ومطابقا وما عطف عليه مفعول ثان ليلفي وفي يلفي ضمير مستتر وهو المفعول الأول يلفي وهو عائد على البدل ثم قسم الرابع الى قسمين واليهما أشار بقوله :

(وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب * ودون قصد غلط به سلب)

يعني ان القسم الرابع على قسمين أحدهما يسمى بدل الاضراب وهو ما يذكّر متبوعه بقصد كقولك أكلت خبزا لهما ومعناه ان قولك أكلت خبزا قصدت إلى الاخبار بأكل الخبز وهو حقيقة ثم أضربت عن ذلك اللفظ وأخبرت أنك أكلت لهما دون ان تسلب الحكم عن الأول والثاني يسمى بدل الغلط وهو مالا يقصد متبوعه بل يجري لسان التكلم عليه دون قصد كقولك رأيت زيدا حمرا أردت أن تقول رأيت حمرا فغلطت فقلت رأيت زيدا ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمرا وهذا معنى قوله غلط به سلب أى سلبت الغلط عن الأول بالثاني وذا مفعول مقدم باعز ومعنى اعز انسب وللاضراب متعلق باعز وقصدا منصوب بصحب وفاعل صحب هو البدل المشار اليه بذا وقصدا بمعنى مقصودا وهو واقع على الأول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أى ان صحب البدل إذا قصد قوله ودون قصد في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الأول عليه أى وان صحب البدل للتبوع حالة كونه دون قصد وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أى هو بدل غلط وبه سلب صفة ومفعول سلب ضمير عائد على الحكم

فيها كل ولا جزء (وقوله بدل البعض من الكل) أى بدل جزء من كل قليلا كان الجزء كمثل المكودي أو مساويا كأكلت الرغيف نفسه أو أكثر كأكلت الرغيف ثلثيه ولا بد في بدل البعض من ضمير ملفوظ به كهذه الأمثلة أو مقدر كقوله تعالى : ولله على الناس حج البيت من استطاع . فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل على أحد التأويلات والضمير مقدر أى منهم (أو ما يشتمل عليه) اختلفوا هل البدل منه هو الذى اشتمل على البدل أو العكس أولا اشتمل لواحد منهما على الآخر وانما المشتمل هو العامل المسند للبدل منه إذ كان يحتمل قبل ذكر البدل أن يكون معناه للبدل أو لغيره فقولك نفعى زيد علمه قبل ذكر البدل وهو علمه يحتمل أن يكون نفعه من جهة علمه أو ماله أو ذاته أو غلامه فيكون المشتمل حينئذ هو العامل ﴿ فان قلت ﴾ على أى شئ يحمل كلام الناظم ﴿ قلت ﴾ ما نكرة موصوفة واقعة على البدل قطعاً ثم ان قرأت يشتمل بكسر الهمزة مبنيا للفاعل وفاعله يعود على ما وهاء عليه للبدل منه المفهوم من السياق كان المأخوذ منه القول الثانى فقط وان قرأته بفتح الهمزة مبنيا للمفعول فيكون عليه هو النائب عن الفاعل وضمير عليه للبدل احتمل القول الأول وهو الذى فى التسهيل واحتمل القول الثالث وهو الذى حمل الموضح عليه كلام الناظم وهو الصواب (قول المكودي وهو ما يصح الخ) أى ما يصح للتكلم أن يستغنى بالمبدل منه عن البدل ويكون المعنى صحيحا كأن تقول أعجبتني الجارية وأنت تريد حسنها ورد هذا الضابط بما لا يقع فلو لم يصح الاستغناء بالأول عنه نحو أسرجت زيدا فرسه فهو بدل غلط إذ لا يحسن أسرجت زيدا (أو كمعطوف بيل) الكاف اسمية بمعنى مثل معطوف على مطابقا قال يس وكلام الشارح كالصريح في تخصيص قول المصنف أو كمعطوف بيل بيدل الاضراب دون بدل الغلط والنسيان وعليه جملة المكودي حيث قال الرابع بدل الاضراب ولا يصح التقسيم بعده في قوله وذا للاضراب لأنه يلزم عليه تقسيم الشئ الى نفسه وغيره والأولى ان المراد بكونه كالمعطوف في قصد البدل والاعراض عن البدل منه بأن يحتمل أن يكون مقصودا ويحتمل أن يكون غير مقصود فيشمل الأقسام الثلاثة وهو أولى (وذا للاضراب) (قول المكودي على قسمين) مع قوله في التوطئة ثم قسم الرابع الى قسمين تبع ظاهر عبارة الناظم والحق ان الأقسام ثلاثة بدل اضراب وبدل نسيان وبدل غلط فان كان المتبوع مقصودا قصدا صحيحا كالبدل فالبدل بدل اضراب وان كان البدل منه مقصودا أولا ثم تبين له فساد قصده فبدل نسيان وان كان الأول غير مقصود وانما سبق اللسان اليه فبدل غلط ومثال المصنف بخذ نبلا مدى الآتى محتمل للثلاثة قال ذلك الموضح تبعا لغيره وهو صريح في ان المبدل منه مع البدل مقصودان في القسم الأول وهو بدل الاضراب وهو قول المكودي دون ان تسلب الحكم عن الأول وهو غير صحيح لأنه يصير هذا البدل كالمعطوف بالواو وهو خلاف قول الناظم كمعطوف بيل والصواب ان الأول بقى مسكوتا عنه قاله بناني في حواشى المكودي ﴿ فان قلت ﴾ هو يمكن ان يدخل بدل النسيان في كلام الناظم ولا يمكن ﴿ قلت ﴾ كلام الموضح حيث قال والناظم وأكثر النحويين الخ يقتضى ان الناظم ادخل بدل النسيان في بدل الغلط وهو غير ظاهر من المصنف والظاهر أنه داخل في قوله إن قصدا صحب لأنه يصدق بما إذا قصد أولا ثم تبين فساد قصده وهو بدل النسيان وبما إذا لم يتبين له قصد الأول وهو بدل الاضراب نعم كلام الناظم يقتضى ان النوعين يسميان بيدل الاضراب وليس كذلك فلا اعتراض عليه انما هو في عدم التفرقة والا فكلامه شامل لهما (وقوله أى سلب الغلط عن الأول الخ) بين ان عبارة الناظم أولى من عبارتهم

المفهوم من الكلام وتقدير كلامه وان صحب البديل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع ثم مثل الأقسام الأربعة فقال :

(كزره خالداً وقبله اليدا * واعرفه حقّه وخذ نبلا مدي)

فزره خالداً مثال للبديل المطابق لان خالداً والضمير المتصل في زرّه شيء واحد وقبله اليدا مثال لبديل البعض من الكل واعرفه حقّه مثال لبديل الاشتمال وفي هذه المثل تنبيه على جواز بديك الظاهر من الضمير وسيأتي وخذ نبلا مدي مثال للبديل البين وقد تقدم أنه على قسمين والمثال محتمل لهما لأنه يجوز ان يكون قصد الأول فيكون كقولك أكلت خبزاً لهما وأن لا يقصده فيكون كقولك رأيت زيدا حماراً والمدي جمع مدية وهو السكين ثم قال :

(ومن ضمير الحاضر الظاهر لا * تبدله الاما احاطة جلا * أو اقتضى بعضاً أو اشتمالاً)

يعنى أن ضمير الحاضر لا تبدل منه الظاهر مطلقاً بل ان كان بديلاً بعض جاز مطلقاً وكذلك بدل الاشتمال ومثال بدل البعض قول الشاعر :

أوعدني بالسجن والاداهم * رجلى فرجلى شئنة الناسم

ومثال بدل الاشتمال قوله : ذريني ان أمرك لن يطاعا * وما ألفتني حلمي مضاعا

فلم يبدل اشتمال من الياء في ألفتني وان كان مطابقاً فيشترط فيه أن يبدل على احاطة نحو جئتم كبيركم وصغيركم وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب وفهم منه أن ضمير الغائب يجوز البديل منه مطلقاً وقد تقدم في المثل ومن ضمير متعلق بتبدله والظاهر مفعول بفعل مقدر يفسره تبدله والا استثناء وما منصوب على الاستثناء وهي موصولة وصلتها جلا واحاطة مفعول بجلا وأو اقتضى معطوف على جلا ثم مثل بدل الاشتمال فقال : (كأنك ابتهاجك استمالاً) فابتهاجك بدل من الضمير في إنك واستمالاً خبر إن ثم قال :

(وبديل المضمن الممزيلى * همزاً)

يعنى ان البديل منه اذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البديل مقترناً بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله : (كمن ذا أسعيد أم على) وبديل مبتدأ والهمزة مفعول ثان بالمضمن ويلى في موضع خبر المبتدأ وهمزاً مفعول يلى ومن اسم استفهام وهو مبتدأ وذآخبره وأسعيد أم على بدل من من ثم قال :

(ويبدل الفعل من الفعل كمن * يصل اليها يستعن بنا يعن)

يعنى أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل وظاهره ان ذلك جائز في جميع أقسام البديل والمسموع من ذلك بدل الكل من الكل كقوله : متى تأتينا تلم بنا في ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا فتأتينا وتلهم متفقان في المعنى وبديل الاشتمال

يبدل الغلط لانها تقتضى أن البديل هو الغلط فلو سمى بديلاً سلب الغلط لكان أولى (كزره خالداً) (قول المكودي وقبله اليدا مثال الخ) وأول فيه نائبة عن ضمير مضاف اليه والاصل قبله يده لا نه بدل البعض لا بديفه من الضمير كما علمت (وقوله بدل الظاهر من الضمير) أى الغائب وسيأتى في مفهوم قوله ومن ضمير الحاضر الخ (وقوله انه على قسمين الخ) قد علمت أنه أقسام ثلاثة والمثال محتمل لهما (ومن ضمير الحاضر الخ) (قول المكودي جاز مطلقاً) أى سواء كان أقل من الباقي أو مساوياً له أو أكثر هذا معنى الاطلاق وليس معناه سواء دل على الاحاطة أم لا لأنه لا يتصور فيه ولا فهم بعض ان معنى الاطلاق هو هذا قال لا معنى للاطلاق وقد شرح قول المصنف أو اقتضى بعضاً الخ على قوله الاما احاطة جلا ولا معنى له إلا ما فيه من التفصيل (وقوله قول الشاعر أوعدني بالسجن الخ) البيت من الرجز وأوعد فعل ماض يستعمل غالباً في الشرع والثلثي يستعمل غالباً في الخير وفاعله ضمير المحدث عنه وياء المتكلم مفعوله والاداهم جمع أدهم القيد ورجلى بدل بعض من ياء المتكلم وفيه الشاهد ورجلى مبتدأ وشئنة أى غليظة خبر والناسم جمع منسجم بفتح الميم وكسر السين وهو في الأصل خف البعير واستعمله هنا في أصابع الانسان ثم محتمل أن تكون أصابعه غليظة لا يدخل فيها قيد ويحتمل أن يكون ذلك كناية عن عدم قدرته على ذلك (وقوله ذريني ان أمرك الخ) البيت من الوافر وقائله عباد بن زياد العبادى وذرى أمر بمعنى اتركني وفاعله ياء المؤنثة المخاطبة والنون نون الوقاية والياء مفعوله وان حرف توكيد ونصب جواب سؤال مقدر وجهلة لن يطاعا خبر ان وما نافية وألني فعل مضارع والتاء المكسورة فاعله وياء المتكلم مفعولة به وحلمى بدل اشتمال من الياء وفيه الشاهد ومضاعف مفعول ثان لأنني (كأنك ابتهاجك) الابتهاج هو الفرح والسرور والاستمال اماله القلوب اليه والمعنى ان فرحك تمل القلوب اليه وفاعل استمال يعود على الابتهاج ولو راعى المبدل منه وهو الكاف لقال استملت بتاء الخطاب ومراعاة البديل هو الكثير الغالب فيقال ان زياد اعينه حسنة فعينه بالنصب بدل بعض من زيد ولوراعى المبدل منه لقال حسن (قول كدى خبر كان بالكاف) هذا هو الذى في غالب النسخ وهو بعيد لأن الكاف حرف جر وان بكسر الهمزة هي العاملة وفي بعض النسخ خبر ان وهي الصواب (ويبدل التعل) (قول المكودي متى تأتينا الخ) البيت من الطويل ومتى اسم شرط جازم وتأت فعل الشرط مجزوم بخذف الياء وفاعله ضمير المخاطب وتأف مفعوله وتلهم بدل كل من كل لان الاتيان والالام معناهما واحد كما قيل وفيه الشاهد وفي ديارنا حال وتجد مجزوم جواب متى وهو مضارع وجد بمعنى أصاب متعد لواحد وهو حطبا وجزلا أى غليظانعت حطبا ونارا معطوف على حطبا وتأججاً مضارع صفة نار أى تتوقد ويأ كل بعضها بعضاً وأصله تتأججن

كقوله تعالى : ومن يفعل ذلك يلقى أثاما يضاعف له العذاب . ومنه قوله في المثال من يصل اليها يستعين بنا يعن فيستعين بدل من يصل بدل اشتغال وأما بدل الغلط فأجازه قوم ونقل جوازه عن سيبويه والقياس يقتضيه ومثاله قام قعدز يدأردت أن تقول قعد فغلطت فقلت قام ثم أبدلت قعد منه وأما بدل البعض فلم يسمع .

❦ النداء ❦

النداء في اللغة الصوت ويضم أوله ويكسر وهو في الاصلاح الدعاء بحروف مخصوصة والنادى ثلاثة أقسام بعيد وقريب ومندوب وقد أشار إلى الأول بقوله :

(والله نادى الناء أو كالأداء يا * وأى وآ كذا أيأ ثم هيا)

فذكر أن النادى البعيد له خمسة أحرف والمراد بالناى البعيد المسافة أو كالناى البعيد حكما كالساحى ثم أشار إلى النادى القريب بقوله :
(والهمز للدانى) والدانى القريب وذكر له حرفا واحدا وهو الهمز نحو أزيد أقبل ثم أشار إلى المندوب فقال :
(ووالمن ندب * أويا)

فذكر للمندوب حرفين واو يأنحو وازيداه ويازيداه فعمل أن يا ينادى بها لمندوب وغيره وأن وا لا ينادى بها إلا المندوب ثم قال :
(وغير والى اللبس اجتنب) غير وا هو يا يعنى ان يا إذا لم تكن قرينة تبين الندبة اجتنبت وتعينت والآنها لا لبس فيها ثم ان النادى على ثلاثة أقسام قسم يتنوع معه حذف حرف النداء وقسم يقل وقسم يجوز وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله :

بتأين ونون التوكيد حذف أحدى التاءين عملا بقوله : وما بتأين ابتدئ قديقتصر * فيه على تاء . وأبدل النون في الوقف ألفا لقوله وأبدلها بعد فتح ألفا الخ فهو مبنى لمباشرته نون التوكيد وهذا هو المتعين في هذا اللفظ وقيل هو ماض فلا حذف والالف للثنية عائد على النار والخطب (وقوله كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلقى أثاما يضاعف له) فيضاعف بدل اشتغال لان مضاعفة العذاب نوع مما اشتمل عليه لقي الآثام وجعل الأزهرى تبعا للشاطبي هذه الآية بدل الكل من الكل وعلل ذلك بأن مضاعفة العذاب هى لقي الآثام والظاهر مافى المكودى لأن لقي الآثام يحصل بأول جزء من العذاب ويحصل بالمضاعفة فهو نوع مما اشتمل عليه العامل (وقوله فلم يسمع) مثل له الأزهرى تبعا للشاطبي بأن تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل بعض من تصل لأن الصلاة مشتملة على السجود وغيره وسلم الأزهرى هنا كلام الشاطبي في كون الأقسام الأربعة تجرى في بدل الفعل من الفعل وقال في شرحه لا جر ومية والدرك عليه أى على الشاطبي وذلك أنهم اعترضوا على الشاطبي بأن قالوا له ان بدل البعض وبدل الاشتغال لا بد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه والضمير إنما يعود على الاسماء انظر حاشيتنا على الآجر ومية والله سبحانه وتعالى أعلم .

❦ النداء ❦

مصدر بمعنى اسم المفعول أى النادى لان النداء معنى من العانى والكلام في الالفاظ وقد مر هذا كثيرا في كلام الناظم ومناسبة ذكره بعد التوابع أن النادى تابع لحرف النداء فهو تابع في الجملة (قول المكودى ويضم أوله الخ) اعلم أن فيه ثلاث لغات أفصحها كسر النون مع المد ثم الكسر مع القصص ثم الضم مع المد وزيادة بعض الضم مع القصص غير مسموع (ولله نادى الناء أو كالأداء يا) أظهر في موضع الاختصار لأن الكاف خاص بالدخول على الظاهر ولا يدخل على الضمير الاشدوذا كما مر ﴿ فان قلت ﴾ من جملة الحروف التى ينادى بها البعيدا وهى ينادى بها اسم الجلالة بل قال الموضح انه لا ينادى إلا به والله تعالى أقرب اليانام جبل الوريد ﴿ قلت ﴾ أجاب الرضى تبعا للزمخشري بأن النادى هو الذى يعد نفسه بعيدا من مولاه لكثرة ذنوبه قيل وهو جواب اقناعى والحق في الجواب تنزيل البعيد في المكانة والرتبة منزلة البعيد في المكان (والهمز للدانى) أى القريب اسم فاعل من دنا إذا قرب والمراد بالهمز المقصورة بدليل تقديم الممدودة فيما ينادى به البعيد وكان ينبغى للمكودى أن يبين ذلك (وغير والى اللبس) (قول المكودى تبين الندبة) أى من النداء نحو يازيد فلا يعلم هل هو منادى أو مندوب ومفهومه كالناظم أنه يؤتى بالياء إذا كانت هنالك قرينة تبين الندبة كما في قول جرير مدح عمر ابن عبد العزيز : * وقت فينا بأمر الله يا عمرا * فثبت ألف الندبة دليل على أنه مندوب إذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لأنه مفرد علم (وقوله ثم ان النادى على ثلاثة أقسام الخ) هذا التقسيم غير مستقيم لأنه يقتضى أن القسم الثانى وهو القليل ليس من الجائز بل مقابل له والحق أنه منه ضرورة فكان الأولى أن يقول ثم ان النادى قسمان تمتنع الحذف وجأزه والجائز قسمان قليل وكثير (وقوله وقد أشار إلى الأول) أى بالمفهوم وإلى الثالث بالمنطوق وكون الثانى لا يدخل في كلام الناظم إنما هو باعتبار اخراجه في قوله وذلك في اسم الجنس الخ وإلا لقول الناظم قديعرى شامل للجائز الكثير والقليل وتكون قد للتحقيق بالنسبة للقسم الثالث الكثير وللتقليل بالنسبة للقسم الثانى القليل وقول الناظم وذلك في اسم الجنس الخ مبين للكثير مفهومه وللقليل منطوقا وما قررنا به هو الذى صرح به المكودى في قوله بعد ودخل فيها ما يقل الخ وبما قلنا يجتمع كلامه

(وغير مندوب مضمّر وما * جا مستغاثا قد يعرى فأعالم)

يعنى أنه يمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التى ذكرت أما المندوب والمستغاثان المقصود فيهما مد الصوت والحذف ينافى ذلك وأما المضمّر فيمتنع معه الحذف لانه يفوت معه الدلالة على النداء إذ هو دال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة كسائر المناديات ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الإشارة فأخرجه بقوله :

(وذلك فى اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه فانصر عاذله)

الإشارة الى حذف حرف النداء وفيهم من البيت ان فى حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافاً لقوله ومن يمنعه والنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين وهو اختيار الناظم ولذلك قال ومن يمنعه فانصر عاذله أى انصر من يعذله وعادل المانع يحجز وعادل اسم فاعل من عدل اذا لام وذاله معجمة ومن حذف حرف النداء مع اسم الجنس قوله ثوبى حجر أى يا حجر ومن حذفه مع اسم الإشارة قوله : اذا هملت عيني لها قال صاحبي * لثلك هذا لوعة وغرام أراد يلهنا وفيهم منه أن الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك العلم نحو : يوسف أعرض عن هذا . وللضاف نحو : رب اغفرلى . والوصول نحو من لا يزال محسناً أحسن الى والمطول نحو طالعا جبلاً أقبل وأى نحو أيها المؤمنون وذلك مبتدأ وخبره قل وفى اسم متعلق بقل ومن يمنعه شرط والجواب فانصر عاذله ثم ان المنادى على قسمين مبنى على الضم ومنصوب وقد أشار الى الاول بقوله :

اولاً وآخرأ (وغير مندوب) (قول المكودى فيمتنع حذف حرف الخ) هذا شرح لمفهوم كلام الناظم وعمم المكودى فى حذف النداء تبعاً لظاهر عبارة الناظم فى قوله قد يعرى أى من حرف النداء والحق ان ذلك خاص بالياء لأنها أم الباب وهم يتوسعون فى الاممات مالا يتوسعون فى غيرها (ومضمّر) ظاهره ان المضمّر يحوز نداؤه كان لتكلم أو مخاطب أو غائب وليس كذلك بل ان كان لتكلم أو غائب فلا ينادى اتفاقاً لأنها مناقضان لحرف النداء لأنها يقتضيان التكلم أو الغيبة وهو يقتضى الخطاب وأما ضمير الخطاب نحو اياك ففيه خلاف والحق انه لا ينادى الا شدوذاً ووجهه ان الجمع بين ضمير الخطاب والنداء جمع بين خطابين وأحدهما يغنى عن الآخر ولا ينادى ما كان متصلاً بالكاف فلا يحوز ياغلامك لان المنادى غير من له الخطاب (وقوله اذ هو دال بالوضع الخ) معناه ان الضمير للخطاب وبالله خطاب فلو حذف يالتوهم انك انما أردت أن تخاطب شخصاً دون ندائه فيفوت المقصود وهذه العلة تقتضى ان ذلك إنما يحوز فى ضمير المخاطب وهو كذلك لكن نداؤه شاذ كما علمت فصواب المكودى أن يخصه به فى التقرير كالعلة (وذلك فى اسم الجنس) (قول كدى الإشارة الى حذف الخ) أى الى التعرى من حرف النداء المفهوم من قوله قد يعرى والافهنا اللفظ الذى هو الحذف لم يتقدم له ذكر وأطلق المصنف فى اسم الجنس فظهر منه انه لا فرق بين أن يكون لمعين أم لا والذى فى الموضع انه ان كان لمعين جاز معه الحذف بقلة وان كان لغير معين امتنع انظره وشارحه (وقوله ثوبى حجر الخ) اصله يا حجر وأصله ان سيدنا موسى عليه السلام كان يغتسل من الجنابة وحده وكان بنو اسرائيل يغتسلون مجتمعين فكانوا يقولون إن به أدرة ولولم يكن به لكان يغتسل معنا فوضع ثوبه على حجر مرة واغتسل فلما أراد أن يأخذ ثوبه هرب الحجر فجعل يتبعه وهو عريان ويقول ثوبى حجر حتى مر على بنى اسرائيل فقالوا ما به شيء لا يقال ان موسى من بنى اسرائيل فكيف يمكن الاستدلال بكلامه فالجواب أن الاستدلال به لكون النبي صلى الله عليه وسلم تكلم به وهو من أفصح العرب (وقوله اذا هملت عيني الخ) البيت من الطويل وقائله ذوالرمة وهملت فعل ماض بمعنى صبت وعيني فاعله ومفعوله محذوف أى الدموع ولها متعلق بهملت واللام للتعليل والمعنى اذا صبت عيني الدموع لاجل هذه المحبوبة قال فعل ماض صاحبي فاعله وثلثك بفتح الكاف خبر مقدم ولوعة مبتدأ وغرام معطوف عليه واللوعة الشغف وهو إحراق القلب بالحب مع لذة يجدها من اتصف به يقال لاعة الحب يلوعه لوعة والغرام الهلاك والعذاب كما فى القاموس والمراد بالمثل هنا نفس المخاطب على حد قولهم مثلك لا يبتخل أى أنت لا تبتخل والشاهد فى هذا اسم الإشارة حيث حذف معه حرف النداء والاصل بك يا هذا لوعة وغرام (وقوله وفيهم منه ان الحذف) هذا منطوق النظم فى قوله وغير مندوب الخ (وقوله مع غير الخمسة المذكورة) المندوب والمضمّر والمستغاث وهى يمنع الحذف فيها اسم الجنس واسم الإشارة لكن هذا وان فهم من الناظم لا يصح بقاءه على اطلاقه لما يعلم بالوقوف على التوضيح وشارحه (وقوله والمطول نحو الخ) فيه نظر لان هذا من قبيل اسم الجنس الذى يقل معه الحذف على ما للناظم أو الذى يمتنع معه الحذف على ما للموضع (قوله وأى نحو أيها الخ) فأى منادى باسقاط حرف النداء والماء صلة أى زائدة والمؤمنون صفة أى واستشكل بعض أيضاً هذا بأن أى اسم جنس فهى داخلة فيه ولا تدخل هنا وأجيب عنه بما يطول ذكره (وقوله مبنى على الضم الخ)

(وابن المعرفة للمنادى المفردا * على الذى فى رفعه قد عهدا)

يعنى ان حكم المنادى المعرفة المفرد البناء على ما كان يرفع به قبل النداء وشمل قوله المعرفة ما تعرف قبل النداء نحو يازيد وما تعرف فى النداء نحو يارجل والمفرد هنا مالىس بضاف ولاشبيهه به فيقال فى نحو يارجل المفرد لانه ليس بضاف ولاشبيهه به وفهم من قوله : على الذى فى رفعه قد عهدا انه اذا كان مثنى يبنى على الالف فتقول يازيدان وان كان جمع مذكر يبنى على الواو نحو يازيدون والمعرفة مفعول بابن وكان حقه ان يقدم المنادى لأن المعرفة نعت له والمفرد نعت للمنادى وعلى الذى متعلق بابن ثم قال : (وانوا انضمام ما بنوا قبل النداء) يعنى ان الاسم اذا كان مبنيا قبل النداء ثم نودى نوى بناؤه على الضم نحو يا هذا ويأبرق نحره ويظهر أثر تقدير الضم إذا أتبع فإنه يجوز فيه

الاولى مبنى على ما يرفع به لو كان معربا لما ذكر بعد (وابن المعرفة المنادى) (قول المكودى ما تعرف قبل النداء) فزيد فى المثال معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وقيل سلب التعريف بالعلمية وخلفه التعريف بالنداء والاقبال والقول الاول هو الحق فان قلت * يلزم على القول الاول اجتماع معرفتين العلمية والنداء على معرفة واحد * قلت * بأنه ليس المقصود من النداء تعريف المنادى بل المقصود طلب اصغائه لما يلقى له من الكلام لكن لزم من الاقبال عليه تعيينه فتعرف بذلك حيث لم يكن معرفا بدونه وفى النفس منه شيء * وأجيب * أيضا بأنه لا محذور فى اجتماع دالين على مدلول واحد وانما المحذور تعدد المؤثر لا تعدد الدال ألا ترى الى كثرة الدوال على وجود الله وصفاته * فان قلت * لم يبنى مع انه اسم ولم يبنى على حركة والاصل فى المبنى أن يسكن ولم كانت الحركة خصوص ضمة أو مائتاب منابها * قلت * أجيب عن الاول بأنه بنى لشبهه بضمير الخطاب فى الافراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب * لا يقال * العلة التى يبنى منها الاسم على شبه الحرف وهنا أشبه الاسم * لا نا تقول * انما يحتاج لشبه الحرف فى البناء اذا كان أصليا لازما لا تنفك السلامة عنه وهذا عارض * وأجيب * عن الثانى بأنه بنى على حركة تنبيهها على عروض البناء * وأجيب * عن الثالث بأنه لو بنى على الكسر أو الفتح لالتبس بالضاف الى ياء المتكلم فى لغتين من لغاته وهما عبد بكسرة واحدة وعبد بفتح واحدة (وقوله وكان - حقه الخ) اعلم ان أصل كلام الناطم : وابن المنادى المعرفة المفرد الخ فالمعرفة نعت المنادى فقدم النعت وهو المعرفة على المنعوت وهو المنادى فأعرب المعرفة مفعولا والمنادى بدلامنه فصار التابع متبوعا ولاغرابة فى هذا فقد ورد أن بعض الملوك سأل وزيره عن معنى قوله تعالى : كل يوم هو فى شأن . مع الحديث : فرغ ربك من أربع خلق وأثر ورزق وأجل . فلم يدرك ما يجب به فاقسم له انه ان لم يأت له بالجواب ليفهم به كذا فبات ليلته ساهرا وكان له غلام كيس فقال له مالك فأخبره فقال له أنا أجيب ولكن بمحض الملك فعند الصباح ذهب الوزير وأخبر الأمير بمقالة الغلام فقال له على به فلما أحضر بين يديه سأله عن الآية فقال له ياسيدى ان الله قدر الاشياء فى الازل وهو يظهر الآن ما قدره فقله : كل يوم هو فى شأن . هى أمور يبيدها ويظهرها الا أنه الآن يقدرها فقال مثلك هو الذى يكون وزيراً وأمر الوزير بنزع ثياب الوزارة والبسها للغلام فقال ياسيدى هذا من الامور التى قدرها الله فى الازل وأظهرها فى هذا اليوم فقد كنت تابعا وصرت متبوعا ولو أراد المصنف السلامة من ذلك لقال :

وابن المنادى المفرد المعرفة * على الذى فى رفعه قد ألفا

(وانوا انضمام ما بنوا) هذا جواب سؤال يرد على قوله على الذى فى رفعه الخ كأنه قيل له هذا ان كان معربا فان كان غير معرب فما حكمه فاجاب بقوله وانوا الخ (قول المكودى نحو يا هذا) اعرابها حرف نداء وهذا مبنى على الضم المقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الاصل وهو الالف * فان قلت * المبنى لا تقدر فيه الحركة وانما تقدر فى العرب كموسى * قلت * انما يرد السؤال لو كانت الحركة حرفا اعرابا والا المقدر هنا حركة بناء كتقدير الفتح فى الماضى اذا اتصل به ضمير رفع محرك أو واو الجمع نحو ضربوا * واستشكل * أيضا بأنه يجتمع فى الكلمة المبنية المناداة بنا أن بناء فى اللفظ وبناء فى التقدير * وأجيب * بأنه لا تنافى بينهما لتعدد الموجب واحدا للبناءين أصلى والآخر عارض (وقوله ويأبرق نحره الخ) اعرابه يا حرف نداء وبرق نحره منادى مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاصل ثم ان ادخال المكودى هذا المثال هنا يقتضى ان المركب الاسنادى اذا سمي به شخص يكون حال التسمية مبنيا كاسم الاشارة وهو الذى صرح به الازهرى معترضا على الموضح فى قوله والحكى كالمبنى والحق انه اذا سمي به يكون محكيًا والحكى عندهم من قبيل المعرب لا من قبيل المبنى فبرق نحره مسمى به قبل النداء

ما يجوز في ظاهر الضم فتقول ياسميويه الظريف والظريف وغير ذلك من أحكام التابع المضموم وإلى ذلك أشار بقوله :
(وليجر مجرى ذى بناء جديدا) أى ويجرى المنادى المنوى الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذى جدد بناؤه أى حدث فى النداء
ثم أشار إلى الثانى بقوله :

(والمفرد المنكور والمضاف * وشبهه انصب)

المفرد المنكور هو النكرة غير المقصودة كقول الأعمى يارجالاخذ يدي لأنه لم يشاد رجلا بعينه ومثال المضاف ياعبدالله وياغلام زيد والمراد بشبه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعا نحو يا حسنا وجهه أو نصبا نحو يا طالعاجبلا أو فى المجرور نحو يا مازيد أو كان معطوفا ومعطوفا عليه نحو يا ثلاثة وثلاثين اسم رجل فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل لأن المنادى مفعول بفعل محذوف تقديره انادى ولا خلاف فى وجوب نصبها وإليه أشار بقوله : (عادما خلافا) والمفرد مفعول مقدم بانصب وعادما حال من الضمير المستتر فى انصب ثم قال :

(ونحو زيد ضم واقتحن من * نحو أزيد بن سعيد لاتهن)

يعنى ان ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة شروط الأول أن يكون علما كزيد من المثال الثانى أن يكون موصوفا بابن الثالث أن يكون ابن مضافا إلى علم كسعيد من المثال الرابع أن لا يفصل بينهما أى بين المنادى وصفته الخامس أن يكون المنادى ظاهر الضم وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور ونحو مفعول بضم

مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية فإذا ناديته بنيته على الضم مثل زيد لكن ضمه تقديره وكان من أفراد قوله وابن المعرف المنادى (وقوله ما يجوز فى ظاهر الخ) أى فى تابع ظاهر الضم المشار إليه بقوله بعد تابع ذى الضم الخ (وقوله الظريف والظريف) بالنصب مراعاة لمحل المنادى والرفع مراعاة للضم المقدّر كما تقول فى تابع ظاهر الضم يازيد الفاضل بالنصب والرفع وسقول وما سواه ارفع أو انصب (وليجر مجرى) اللام لام الأمر ساكنة وأصلها الكسر لكنها لما دخل عليها العاطف سكنت ويجر مضارع مبنى للمفعول مجزوم بحذف الألف ونائبه المنادى المنوى ضمه ويجرى بضم الميم من أجرى الرابعى اسم موضع منصوب على المفعولية المطلقة مبنى للنوع والمعنى وليس سيره ويعطى حكمه (والمفرد المنكور) (قول المكودى يارجالاخذ يدي) ومثله يارجلين خذا يدي ويا مساهمين خذوا يدي فالمتى واجتمع منصوبان بالياء لأنهما من قبيل المفرد (وقوله بشبه المضاف المطول الخ) بصيغة اسم المفعول ويقال له أيضاً الممتول من قولك مطلت الحديد إذا مددتها ومنه اشتق المطل فى الوعد (وقوله أو كان معطوفا الخ) معطوف على قوله قبله عمل فيما بعده مدخولما (وقوله اسم رجل الخ) فان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت الجماعة غير معينة وجب النصب أيضا وإن كانت معينة عندك بأن أريد نداء ثلاثة على حديثها وثلاثين على حديثها وكل منهما مبهم فى نفسه وجب النصب أيضا لأنه بمنزلة النكرة الغير المقصودة ولا يلزم من تعيين جميع العدد تعيين ثلاثة منه أو ثلاثين وان كانت الثلاثة معينة بأعيانهم عندك والثلاثين كذلك وجب بناء الأول على الضم فان لم يقرن الثانى بأل وجب بناؤه على الواو نيابة عن الضمة لأنه مفرد علم وسقول واجعلا كاستقل نسقا وبدلا وكذلك ان دخلت عليه يا ولا تجتمع مع أل وان قرن بأل جاز فيه الرفع والنصب عملا بقوله :

وإن يكن مصحوب أل مانسقا * فقيه وجهان ورفع ينتقى

هذا تحرير المقام وبه تعلم ما وقع هنا للموضع (قول المكودى ولا خلاف فى وجوب نصب الخ) قيل الأولى أن يقول فى صحة نصبها لأنه هو الذى لا خلاف فيه وذلك أن ثعلبا أجاز فيها اضافته غير محضة نحو يا حسن الوجه بناء على الضم والحق ما فى المكودى وخلاف ثعلب لم يعتبره الناظم بل صرح بقوله عادما خلافا رداعليه اذ لا سماع يعضده ولا قياس (نحو زيد ضم واقتحن) هذه المسئلة مع المسئلة الآتية فى الفصل بعد فى قوله : فى نحو سعد سعد الأوس الخ مستثنيان من قوله وابن المعرف المنادى الخ فكان ينبغى للناظم أن يقدم تلك المسئلة ويذكرها هنا كما فعل الموضع تنكيثا عليه (قول المكودى بخمسة شروط) ثم إن وجه الضم ظاهر واختلفوا فى وجه الفتح فقيل على الاتباع لفتح ابن اذ الحاجز بينهما باء لكنها ساكنة فهو حاجز غير حصين وقيل تركب المنادى مع ابن تركيب خمسة عشر وقيل ان ابن مقحم وزائد بين المنادى وهو زيد فى مثالنا والمضاف إليه وهو سعيد فعلى الأول تكون فتحة المنادى لا توصف بأعراب ولا ببناء وفتحة ابن فتحة أعراب وعلى الثانى فتحة المنادى مع ابن فتحة بناء وعلى الثالث فتحة المنادى فتحة أعراب وفتحة ابن لا توصف بأعراب ولا ببناء والراجح عندهم ان الفتحة فى المنادى فتحة اتباع فيكون المنادى وهو زيد فى مثالنا مبني على الضم المقدّر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع وابن تابع له باعتبار محله لأنه منصوب المحل فكل من المنادى وابن تابع أحدهما لا آخرو قد ورد أن العلامة المحقق سيدى أحمد بن عبد العزيز الهالى كان يقرأ الألفية حتى وصل لهذا المحل فقال أخبروني عن شيئين كلاهما تابع للآخر فى وقت واحد وأبى من

وهو أيضا مطلوب لافتحن ومن نحو متعلق بضم وتن مضارع وهن بمعنى ضعف وفهم منه أنه إن لم يكن المنادى علما ولا ما أضيف إليه ابن علما وجب البناء على الضم على ما يقتضيه أصل المنادى المفرد وقد صرح بهذا المفهوم فقال :

(والضم إن لم يلل الابن علما * أو يلل الابن علم قدحتم)

فمثل قول المنادى غير علم يارجل ابن سعيد ومثال كون المضاف إليه ابن غير علم يازيد ابن أخينا والضم مبتدأ وخبره قدحتم وان لم يلل شرط وجوابه محذوف والتقدير والضم قدحتم ان لم يلل فهو متحتم ويجوز أن يكون قدحتم جواب الشرط والشرط وجوابه خبر الضم واستغنى بالضمير الذي في حتم عن الرابط لأن جماعى الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتثنية المنزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف ثم قال :

(واضم أو انصب ما اضطرارا نونا * مما له استحقاق ضم بينا)

يعنى أنه يجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة إذا اضطر الشاعر لتثنيته فمثل الضم قوله :

سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

ومثال النصب قوله :

ضربت صدرها إلى وقالت * ياعديا لقد وقتك الأواق

والختار عند الخليل وسيبويه الضم وفي تقديم الناظم له اشعار باختياره وينبغي أن يعتقد أنه عند من ترك الضم مع التثنية مبنى وعند من نصب معرب وما شعول بانصب وهو مطلوب أيضا لأنضم فهو من باب التنازع وهى موصولة وصلتها نونا واضطرار مفعول له وهو تعاليل لنونا وما متعلق بنونا وما المجزورة من موصولة واستحقاق ضم مبتدأ وبين خبره والجملة صلة لما وله متعلق بينا ثم قال :

الجواب إلا إذا سئل نظما محتجرا لطائفة فسئل بما نصه :

أمولاي دمت بالعلم تفيدنا * وتفتح عنا كل ما كان مغلقا

أجب سيدي عن تابعين كلاهما * إلا خر متبوع جوابا محققا

إذا قلت يا ابن الأكرمين مناديا * أزيد بن سعد لا برحت موقفا

فأتبعت زيد الذي حل بعده * بفتح في ذاك الجواب محققا

(فأجاب)

(وقوله وهو أيضا مطلوب الخ) مبنى على مذهب من يحيز تقديم التنازع فيه وقد علمت غير ماهرة ان الحق خلافه (والضم ان لم يلل الابن علما) جعل السكودي هذا الشطر شاملا لصورة واحدة فقط والحق انه مشتمل على صور أربع احداها ان لا يكون هنالك شيء موال للعلم أصلا نحو يازيد ثانيتهما أن يكون هنالك شيء موال للعلم ولكنه غير ابن نحو يازيد الطريف ثالثهما أن يكون الوصف بابن ويكون الموصوف غير علم نحو يارجل ابن عمر ورابعتهما أن يكون الوصف بابن والمنادى علم ولكنه فصل بينهما نحو يازيد الطريف ابن عمرو (قول السكودي ويجوز أن يكون الخ) في كلا الاحتمالين ارتكاب ضرورة أما الأول فلان شرط حذف الجواب مضى الشرط فحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر وأما الثاني ففي كان الجواب ماضيا مقرونا بقدر وجب اقترانه بالفاء ولا تحذف إلا ضرورة (واضم أو انصب ما اضطرارا نونا) (قول السكودي فمثل الضم قوله سلام الله الخ) البيت من الوافر وقائله الاحوص وسيبويه ماورد انه قدم البصرة وتزوج بامرأة وخرج بها الى المدينة وكانت لها أخت متروجة هنالك فقالت اذهب بنا إلى أختي فذهب بها فلما وصلا إليها فرحت بهما وكان زوجها غائبا في ابنة وكانت المرأة الغائب زوجها جميلة فباتا عندها في الصباح قدم زوج الغائبة وكان قبيح المنظر فقالت الاحوص زوجها سلم على زوج أختي فأشدد مشيرا إلى أخت زوجها : سلام الله يامطر الخ . وبعدة :

فلا غفر الإله لمنكحها * ذنوبهم ولو صلوا وصاموا

فطلقها فلست لها بكفاء * وإلا يعل مفرقك الحسام

وقيل قال ذلك في أخته كانت متروجة بمطر فالله أعلم بما كان وسلام مبتدأ وعليها أى على امرأة مطر خبر ويامطر جملة اعتراضية وفيه الشاهد ثم هذا التنوين تنوين التمكن وقيل تنوين الضرورة (وقوله ومثال النصب قوله ضربت صدرها الخ) البيت من الخفيف وفاعل ضربت ضمير محبوبة وصدرها مفعوله وإلى متعلق بضربت والمعنى ضربت صدرها فرحاني لما رأيته نجوت من شدة الحرب مع موت غيرى وقالت معطوف على ضربت والشاهد في ياعديا بالنصب ومعنى وقتك حفظتك والأواق من الوقاية وهى الحفظ وتمثيل السكودي بهذا أولى من تمثيل الموضح بقوله أعبد احل في شعبي غريبا الخ لأن جملة حل صفة لعبد قبل ندائه وهو شبهه بالمضاف فيجب نصبه (وقوله وفي تقديم الناظم له اشعار الخ) بل الناظم يختار في العلم الضم وفي النكرة المقصودة الفتح الخ (وقوله عند من ترك الخ) معنى ترك أبقي وهذا الذي قاله كدى مأخوذ من النظم لأنه عبر بضمم وهو من ألقاب البناء وبانصب وهو من ألقاب الاعراب ووجه الضم استصحاب الحركة الأصلية قبل التنوين ووجه نصبه انه مفعول بمحذوف وعليه انه لما نون

(وباضطرار خص جمع يا وأل) يعنى أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل الا فى الضرورة كقوله :

من أجلك يا التى تيمت قاتى * وأنت بخيلة بالود عنى

وقوله : فيا الغلامان اللذان فرا * إياكما أن تكسباننا شرا

ثم استثنى من ذلك لفظة الله والجملة الاسمية المصدرية بأل فقال (الامع الله وعصى الجمل) فيجوز فى الاختيار يا الله بقطع الهمزة وصلها للزوم أل معه حتى صارت كأنها من نفس الكلمة ويا الرجل منطلق إذا سميت به رجلا لأن أل من جملة المسمى به ثم قال : (والاكثر اللهم بالتعويض) يعنى ان أكثر فى نداء اسم الجلالة اللهم بيمين مشددة مزيدة آخرها عوضا من حرف النداء وفيهم منه أن قولهم يا الله وان كان جائزا فى الاختيار دون اللهم فى الكثرة وقد جاء فى الشعر الجمع بين حرف النداء والميم والى ذلك أشار بقوله : (وشذ يا اللهم فى قريض) ووجه شذوذه أنه جمع بين العوض والمعوض منه ومنه قوله :

انى إذا ما حدث الما * أقول يا اللهم يا اللهم

﴿ فصل ﴾

(تابع ذى الضم المضاف دون أل * ألزمه نصباً كآزید ذا الحيل)

شمل قوله تابع جميع التوابع والمراذبه ما سوى البدل وعطف النسق على ما سياتى وشمل ذى الضم العلم والتكررة المفردة والضاف نعمت لتابع

ضعف عن شبه الضمير فرجع الى أصل المنادى وهو النصب بمحذوف (وباضطرار خص جمع يا وأل) (قول المسكودى كقولك من أجلك الخ) البيت من الوافر ومن أجلك متعلق بمحذوف أى أصابنى ما أصابنى من الذل والهوان من أجلك ويا حرف نداء والتى منادى وفيه الشاهد حيث جمع بين يا وأل وتيمت فعل وفاعل بمعنى صيرت قلبى ذليلا يقال فلان تيسه الحب إذا ذلله وأنت الواو وأو الحال والود الوصال (وقوله فيا الغلامان الخ) البيت من الرجز ويا حرف نداء والغلامان منادى مبنى على الألف والشاهد فى جمع يا وأل والمعنى أيها الغلامان حيث قررنا منى فلا تكسبانى شرا أى لا تكسبنا وتخبرنا بما لم نريه وأخبرا بالصدق وان رأيتما نقصا فى السير فأخبرا به وحملناه على هذا المعنى وان كان يحتمل غيره ليوافق ما فى بعض النسخ من قوله ايا كما أن تكسبنا سر او ان الداخلة على المضارع زائدة مشبهة فى قوله تعالى : لمن أراد أن يتم الرضاعة فى قراءة يتم بالرفع (الامع الله) مع حال من جمع (وعصى الجمل) من اضافة الصفة له ووصف أى والجملة المحكية أو الاضافة على معنى من أى والمحكى من الجمل (قول المسكودى ويا الرجل منطلق) يتعين بقاء الألف على وصلها ولا يجوز قطعها محافظة على الأصل خلاف ما فى الأزهرى من أنها همزة قطع (والاكثر اللهم بالتعويض) (قول المسكودى عوضا من الخ) اعلم انه يقال لم حذف حرف النداء ولم عوض منه خصوص الميم ولم تعوض فى الأول موضع حرف النداء فهذه أسئلة ثلاثة فأجيب عن الأول بأنه لما كان النداء موضوعا للتنبيه الغافل المخاطب والغفلة محال فى حق مولا ناجل وعز فحذفوا حرف النداء المشعر بذلك ليرتفع الابهام عن الجاهل وقل فى جواب الثانى خصت الميم لأنها تقع مع الهمزة موقع أل فتكون للتعريف ومنه سائل النبى صلى الله عليه وسلم بقوله أم بر فى أم صيام أو فى أم صدقة بمعنى البر فى الصيام أو فى الصدقة ويا تكون للتعريف فاشبهها وقيل مجيبا عن الثالث انه لو جعلت أولا لاجتمع زيادتان زيادة الميم وأل وهو ثقيل واللهم مبنى على الضم الظاهر على الماء لا المقدر فى الميم لأن الميم حرف عوض من الياء فهى حرف مستقل ﴿ فان قلت ﴾ ان التاء فى عدة عوض من فاء الكلمة وهى الواو المحذوفة لأن أصله وعد ومع ذلك جعلوا الاعراب على التاء فما الفرق بين اللهم وبين عدة ﴿ قلت ﴾ التاء فى عدة عوض عن حرف أصلى وفى اللهم عوض من حرف زائد على أصول الكلمة وهى الواو (وشذ يا اللهم فى قريض) (قول المسكودى ومنه قوله انى إذا ما حدث الخ) البيت من الرجز وقائله أبو خراش الهذلى حين كان يطوف بالكعبة ومات فى زمن عمر من نهش حية وحدث فاعل بفعل محذوف يفسره ألم ولا يصح ان يكون مبتدأ لأن إذا لا يليها الا جملة فعلية وحدث مفرد احداث وهى نواب الدهر وجملة أقول خبر إن وجملة يا اللهم محكى بأقول والشاهد جمع يا وانيم والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ فصل ﴾

هذا أول فصل وقع فى الخلاصة والفصل فى اللغة الحاجزين شيئين واصطلاحاً اسم لطائفة من المسائل المشتركة مع ما قبلها فى الحكم فان كانت غير مشتركة فيعبرون بباب وهو خبر لمبتدأ محذوف أى هذا فصل من نمط ما قبله على حد سورة أنزلناها أى هذه سورة (تابع ذى الضم) (قول المسكودى والمراد به ما سوى الخ) أشار المسكودى بهذا كالموضح الى أن كلام الناظم عام أريد به الخصوص والقرينة قوله بعد واجعلا كمستقل نسقا وبدا ولك أن تقول لا فائدة للتقيدهما مع اشتراط كون التابع مضافا غير مقرون بال لأنه ان كان التابع كذلك يجب نصبه ولو كان نسقا أو بدلا نحو يا زيد وأخانا يا زيد أخانا وحينئذ فلا فائدة فى التخصيص وانما يحتاج للتخصيص

وخرج به التابع المفرد دون أل خرج به المضاف المقرون بأل وقوله ألزمه نصبا يعنى فى التابع المستوفى للشروط وذلك اذا كان التابع غير عطف النسق والبدل وكان مضافا مجردا من أل فمثال ما استوفى الشروط فى وجوب النصب وهو نعت يازيد ذا الحيل ومثاله وهو توكيد يازيد نفسه ويأتميم كلهم ومثاله وهو عطف بيان يازيد عائد الكلب فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع الى ذلك أشار بقوله : (وما سواء ارفع أو انصب) فمثال النعت يازيد الظريف والظريف ومثال عطف البيان يازيد قفة وقفة ومثال التوكيد ياتيم أجمعون وأجمعين ومثال المضاف المقرون بال يازيد الحسن الوجه فهذه أربع صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب وتابع مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال يفسره ألزمه والمضاف نعت لتابع ودون متعلق بالاستقرار على انه حال من تابع ونصبا مفعول ثان بألزمه والمفعول الأول الهاء وما مفعول بارفع وهو مطابق لانصب فهو من باب التنازع وهى موصولة وصلتها سواء ثم قال :

(واجعلا * كاستقل نسقا وبدلا)

يعنى ان عطف النسق والبدل اذا تبع النادى وحكمها حكم المستقل فيجب بناءؤها على الضم ان كانا مفردين ونصبهما ان كانا مضافين وسواء كان النادى مبنى على الضم أو منصوبا فتقول يا أخانا وزيد ويا أخانا عمرو ويا زيدوا أخانا ويا عمرو صاحبنا وسبب ذلك أن البدل على نية تكرار العامل وحرف العطف بمنزلة العامل وإذا كررت حرف النداء معها كانا كالمباشرين لحرف النداء والألف فى اجعلا بدل من نون التوكيد الخفيفة قوله بعد وما سواء ارفع أو انصب فان التخيير مقيد بغير النسق والبدل (وقوله وخرج به الخ) ضمير به عائدا على المضاف وهذه الخرجات حكمها هو المصريح به معارف قوله وما سواء الخ ويبقى على المكودى مفهوم قوله ذى الضم انه لو تبع المنصوب وجب نصبه من باب أخرى نحو يا أخانا ذا الحيل (وقوله يعنى فى التابع الخ) الأولى حذف فى لأنه تفسير للضمير فى ألزمه (وقوله يازيد عائد الخ) هذه التوابع المنصوبة تابعة للنادى على المحل وعائد الكلب لقب رجل وسبب تلقيبه بذلك قوله :

مالى مرضت فلم يعدنى عائد * منك ويعرض كلبكم فأعود

ثم ان قول الناظم ذى الضم يؤم أن هذا الحكم مقصور على تابع النادى المضموم مع أنه فى تابع كل نادى مبنى على الضم أو نائبه نحو يازيدان صاحبي عمرو ويا زيدون أصحاب عمرو والنصب فيهما فلو قال الناظم تابع ذى البناء لشم ذلك وتكون أل فى البناء للعهد والمعهود للنادى الذى مر فى الباب قبل ويكون قول الناظم وما سواء الخ شاملا للمبنى على الضم ولنحويا زيدان العاقلان والعاقلين ويا زيدون العاقلون والعاقلين بالوجهين فيهما وهذا الاصلاح أولى من اصلاح الشاطبى الذى نقله العرب (وقوله من هذه الخ) أى الثلاثة النعت والتوكيد وعطف البيان (وقوله غير مضاف الخ) كان ينبغى أن يزيد بعد غير مضاف أو مضافا مقرونا بأل ثم يقول وإلى ذلك أشار بقوله ليوافق تقريره بعد (وما سواء) أى وما سوى التابع الموصوف بما ذكر فيشمل ما إذا كان التابع غير مضاف بأن كان مفردا وفيه قسمان لأنه تارة يكون مقرونا بأل نحو يازيد الظريف وتارة يكون غير مقرونها نحو يازيد قفة ويا تميم أجمعون ويشمل ما إذا كان مضافا ولكنه مقرون بأل نحو يازيد الحسن الوجه فالصور الداخلة فى وما سواء الخ ثلاث لا غرو به تعلم ان قول المكودى فهذه أربع صور أى صورة وعيانا والا فهى ثلاث كما علمت لأن الصورة الثانية والثالثة عنده صورة واحدة لأن كلا منهما التابع فيه غير مضاف ولا مقرون بال ومثلت بأشكلة المكودى ليزول الاشكال والصورة الأخيرة لا يمكن الا فى النعت والقفة بضم القاف معروفة والقفة أيضا القرعة اليابسة (قول المكودى يجوز فيها الرفع الخ) وجهه النصب ظاهر وهو الحمل على المحل واستشكل وجه الرفع للتابع بأنه ان كانت الضمة ضمة اعراب يلزم عليه حدوث حركة اعراب من غير عامل إذ لا يسمح أن يكون العامل فى التابع إذ عامل النادى وهو أنادى أو ادعو القائم مقامه حرف النداء لا يطالب رفعاً وإنما يطلب النصب وان كانت الضمة ضمة بناء لزم أن تكون حركة تابعة لحركة بناء والتوابع انما وضعت تابعة له عرب فى اعرابه لا للمبنى فى بناءه قاله الدمامى وأبقى الاشكال من غير جواب وأجاب عنه العلامة المحقق ابن ذكرى بأن الاشكال لا يرد من أصله لأنه مبنى على أن الحركة فى التابع حركة اعراب أو بناء والحق أن الضمة ضمة مشاكلة للمتبوع لا توصف لابعراب ولا ببناء والاعراب بفتح مقدرة فى آخره ممنع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المشاكلة (وقوله يفسره يلزمه الخ) ألزمه بفتح الهمزة وكسر الزاى أمر من الزم الرباعى (وقوله فهو من باب التنازع الخ) هذا مبنى على مذهب من يحيز تقديم التنازع فيه وقد علمت أن مذهب الجمهور والناظم على خلافه (واجعلا * كاستقل) هذا تقييد لقوله سابقا تابع ذى الضم (قول المكودى أو منصوبا الخ) أدخله المكودى هنا وان كان الموضوع تابع للضمون لأن حكم البدل والنسق بعد العرب حكمهما بعد المبنى وانه يحكم لهما بحكم الاستقلال (وقوله على نية تكرار العامل الخ) فى بعض النسخ فى بدل على أى على نية تكرار ما قام مقام العامل وهو حرف النداء وإلا فحرف النداء ليس بعامل (وقوله بمنزلة العامل) أى بمنزلة تكرار العامل أو ما قام مقامه كما هنا (وقوله وإذا كبرت الخ) أى فاذا قدرت لأن الكلام

ونسقا وبدلا مفعول أول باجعلا وكستقل في موضع المفعول الثاني لأن معنى اجعلا صير ثم المعطوف عطف نسق اذا كان مقرونا بألف فيه وجهان وإلى ذلك أشار بقوله :

(وان يكن مصحوب أل مانسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى)

يعنى ان المعطوف عطف النسق اذا كان مصحوبا بألف يجوز فيه وجهان الرفع والنصب والرفع هو المختار وهو مفهوم من قوله ينتقى أى يختار وعلم أن ثاني الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم في بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول يا يزيدو الحرث والحرث ومنه قوله : ألا يزيد والضحاك سيرا * فقد جاوز عما خمر الطريق

يروى برفع الضحاك ونصبه وفهم من قوله ورفع ينتقى انه موافق للقائلين باختياره وهو الخليل وسيدييه والمازني وإنما اختير لمناسبة الحرثين ولما حكى سيدييه انه أكثر في كلام العرب من النصب ومصحوب خبر يكن ومانسقا اسمها ويجوز العكس والأول أرجح وفيه وجهان جملة من مبتدأ وخبر وهى جواب الشرط ورفع ينتقى جملة من مبتدأ وخبر وهى مستأنفة * ثم اعلم ان من المناديات أيا ويلزم أن توصف بأحد ثلاثة أشياء أل وزا والذى وقد أشار إلى الأول بقوله : (وأيا مصحوب أل بعدصفه * يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة)

يعنى ان أيا اذا كانت مناداة لزم وصفها بمصحوب أل واجب الرفع نحو أياها الرجل وأما لزم رفع وصفها وان كان يجوز فيه الرفع والنصب اذا كان المنادى غير أى لابهامها وهى نكرة مقصودة وأما لزم الرفع لكون عوضا عما تستحقه من الاضافة والارجح في ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب أل منصوبا فأى مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم يلزم وصفه منصوب على الحال من مصحوب أل وبالرفع في موضع الحال من مصحوب أل ولدى متعلق يلزم وبعد في موضع الحال والمضاف اليه بعد ضمير عائد على أى والتقدير وأياها يلزم مصحوب أل في حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها ويجوز أن يكون مصحوب أل مرفوعا على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم بالياء والجملة خبر أياها والضمير

في تقديره تكريره لا غير وهو الموافق لقوله بعد كانا كالباشرين الخ وإلا فإن كرر حرف النداء بالفعل فلا تشكل وعلم أنهم جعلوا النسق والبدل من توابع المنادى مع أنهما في نحو يا أخانا وزيد أو يا أخانا عمرو غير تابعين له في الاعراب ولا غيره وهذا الشطر اشتمل على خمسين صورة وإدراكها ضرورى حاصلها أن المنادى فيه خمس صور مفرد علم نكرة مقصودة نكرة غير مقصودة مضاف مشبه به والبدل فيه خمس صور كذلك فاذا ضربت أحوال المنادى الخمسة في أحوال البدل الخمسة صارت الصور خمسا وعشرين ومثلها في عطف النسق (وأن يكون مصحوب أل) هذا تنقيح لقوله واجعلا كستقل نسقا وبدلا (قول كدى يجوز فيه وجهان الخ) علة جواز الوجهين انه لما امتنع تقدير حرف النداء معه لاقتراانه بال وهما لا يجتمعان أشبه النعت المفرد التابع للبنى نحو يا زيد الظريف في جواز رفعه ونصبه (وقوله ومنه قوله ألا يزيد الخ) البيت من الوافر وألا حرف استفتاح وزيد منادى مبنى على الضم والضحاك روى بالنصب عطف على المحل والرفع عطف على اللفظ على ما فيه وفيه الشاهد وسيرا فعل أمر وفاعله الألف العائد على زيد والضحاك وجاوز تما فاعل وفاعل وخمر مفعول به والطريق مضاف اليه والحر الشجر الملتف وأماسمى بذلك لأنه نخمر من دخل فيه ويعطيه ومنه الحر لأنها نخمر العقل وتغطيه والمعنى سير اولا وتحافا لأنكما جاوزتما الطريق التى يخاف قطاعها وسباعها (وقوله وهو الخليل الخ) هذا في غالب النسخ والأولى وهم بدل هو وهو الذى يوجد في بعض النسخ لأنه عائد على القائلين ويؤخذ من قوله ينتقى أن الوجهين جائزان اتفاقا وأما الخلاف في المختار فاختار الناظم تبعاً لغيره الرفع وبعضهم اختار النصب وبعضهم فصل انظر الموضح والأزهرى (وقوله من مبتدأ وخبر الخ) والسويع للابتداء بالنكرة كونه في معرض التقسيم قال العرب ولم يظهر له وجه الأولى أن السويع كونه في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وما المختار فأجاب بقوله ورفع الخ على أن سيدييه لم يشترط في جواز الابتداء بالنكرة الاصول الفائدة (وقوله ثلاثة أشياء الخ) الصواب مصحوب أل وأما أل فهي حرف لا يمكن الوصف بها وسيصرح هو بذلك (وأيا مصحوب أل بعدصفه) (قول المكودى يا أيها الرجل الخ) اعرا به يا حرف نداء وأياها منادى مبنى على الضم لكونه نكرة مقصودة مبهمة وهما حرف تنبيه عوضا عما كانت تستحقه أى من الاضافة والرجل بالرفع نعت له واجب الرفع وإنما وجب لأن المنادى في الحقيقة هو الرجل والرجل مفرد لكنه مقرون بال وهما لا يجتمعان كما علمت فأتى بأياها للتوصل الى نداء ما فيه أل (وقوله لابهامها) وجه ايهامها صلاحيتها لوقوعها على الفرد والثنى والمجموع ثم إن كلام المكودى يقتضى ان هذه العلة لوجوب رفع وصفها والصواب انها علة لوجوب وصفها باسم بعدها لأنها مبهمة والمبهم لا بد له مما يخصه ووجه الرفع قد بيناه (وقوله وهى نكرة مقصودة) هذا مستأنف ليس تمام العلة قبله وهو علة لوجوب بناءها فالخاصل أن المكودى خلط سم ان ظاهر الناظم أن أياها يجب تذكيرها ولو كان الموصوف مؤنثا وليس كذلك بل تؤنث مع المؤنث فتقول يا أيها المرأة وفي قول الناظم لدى ذى المعرفة رد على المازني الذى أجاز نصب الوصف (وقوله فأى مبتدأ) مثله في العرب أياها بالهاء مبتدأ محكى وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالألف الساكنة ولا يصح افراد أى عن الهاء في باب النداء (وقوله ويجوز أن يكون الخ) هذا الوجه هو المتعين لأن الوجه الأول يقتضى

العائد على المبتدأ محذوف تقديره يلزمها ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله : (وأيهذا أيها الذي ورد) يعني أنه ورد في كلام العرب صفة أيها باسم الإشارة نحويا أي هذا الرجل وشمل المفرد والمثنى كقوله :

أيها ن كل زاديكما * ودعاني واغلا فيمن وغل

وبالموصول المصدر بال كقوله عز وجل : يا أيها الذي نزل عليه الذكر . ثم قال : (ووصف أي بسوى هذا) يعني أن أيلا توصف بإيماذ كرو لا يجوز أن توصف بغير ذلك فلا يقال يا أيها صاحب عمرو ونحوه ثم قال :

(وذو إشارة كأى في الصفة * ان كان تركها يفيت المعرفة)

يعني ان اسم الإشارة يجري مجرى أى في وجوب وصفه بما وصفت به أى من واجب الرفع معرف بال أو بالموصول المصدر بال فتقول ياذا الرجل كما تقول يا أيها الرجل وياذا الذي كما تقول يا أيها الذي آمن فذا في هذا المثال ونحوه بمنزلة أى في التوصل الى نداء ما فيه أل وفهم من قوله : ان كان تركها يفيت المعرفة . ان اسم الإشارة قد لا يفيت المعرفة فلا يفتر الى وصف فيكون كسائر الأسماء المناديات كما اذا قلت يا هذا وأنت مقبل على رجل بعينه وهذا ليس من هذا الفصل ثم قال :

(في نحو سعد سعد الأوس ينتصب * ثان وضم وافتح أولا نصب)

يعني ان المنادى المبني على الضم اذا تكرر وأضيف إلى ما بعده وجب نصب الثاني لأنه مضاف وجاز في الأول الضم على الأصل والفتح على الاتباع وفيه أقوال وذلك نحو قوله :

ياتيم تيم عدى لأبالكم * لا يلفينكم في سواء عمر

ومثله قوله : * يا سعد سعد الأوس * وفهم من قوله في نحو ان ذلك جائز في العلم وفي النكرة المقصودة نحو يا غلام غلام زيد وهو مذهب البصريين وفهم من تقديمه الضم انه أحسن اذ وجهه أرجح وفي نحوه تعلق ينتصب وتصب مضارع مجزوم على جواب الأمر

أن أيها لا تنفك عن الوصف بمصحوب أل وقد علمت من كلام المكودي وستعلم من كلام الناظم أن الأمر بخلافه (وأيهذا أيها الذي ورد) (قول المكودي وشمل المفرد والمثنى الخ) كونه يشمل المثنى يعني من الخارج وأما الناظم فلا يشمل المثنى (وقوله كقوله أيها ن كل زاديكما) البيت من الرمل وأيها منادى باستقاطح حرف النداء مبني على الضم لما روي ان وصف لا يهمل مرفوع بالألف وفيه الشاهد وكلام من الأكل فعل وفاعل وزاديكما منفعوله وازاد طعام السافر ودعاني أمر والألف فاعله أي اتركاني ووغلا حال من باء التمسك في اتركاني والواغل الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير دعاء وهو المعروف بالطفيل (وذو إشارة كأى في الصفة) (قول المكودي من واجب الرفع الخ) خصص وصف اسم الإشارة بمصحوب أل والموصول دون اسم الإشارة مع ما عرفت أن أيلا توصف بأحد أمور ثلاثة من جملتها اسم الإشارة تسكتنا على الناظم المقتضى أن تشبيهه بأي تام وان اسم الإشارة يوصف باسم الإشارة ولا معنى له وأجيب بأنه أطلق اتكالا على ما هو معلوم من أن الشيء لا يوصف بنفسه (وقوله في التوصل الى نداء الخ) حاصل ما أشار اليه المصنف أن لنداء اسم الإشارة حالتين أحدهما أن يكون المقصود بالنداء هو الوصف واسم الإشارة إنما هو موصول لنداء ليكون الوصف مقرونا بال فذكر الوصف المرفوع المقرون بال بعد اسم الإشارة واجب وهذا هو منطوق المصنف ثانيهما أن يكتفى بنداء اسم الإشارة ويكون هو المقصود بالنداء فاسم الإشارة حينئذ كغيره من المناديات يجوز وصفه وعدمه واذا وصف جاز في الوصف حينئذ الرفع والنصب (في ان قات) ما معنى تصور المعرفة وفوقها اسم الإشارة مع أنها من المعارف سيما عند النداء (قلت) معناه ان اسم الإشارة مبهم لصحة إطلاقه على كل مشار إليه ثم تارة يكون الإبهام قويا بحيث يغلب عن الظن عدم زواله عند المخاطب بالإشارة الحسية فيجب الوصف وهي صورة المنطوق وتارة يغلب عن الظن زوال الإبهام بنفس الإشارة فلا يحتاج للصفة وهي صورة المفهوم وهذا هو الذي يبين لك معنى كلام المصنف (وقوله ان اسم الإشارة قد لا يفيت الخ) في هذه العبارة قلق والصواب ان ترك الوصف قد لا يفيت المعرفة وهو المناسب لمفهوم قول المصنف ان كان تركها أي الصفة (وقوله وهذا ليس الخ) حمل بعضهم الفصل على تابع ذي الضم الخ من أوله والظاهر أن المراد بالفصل نداء أيها خاصة والاین اعتبرت الفصل من أوله فهذا داخل فيه لأنه مقصود للتابع كانت تبعيته واجبة كأمراً وغير واجبة كما هنا (في نحو سعد سعد الأوس ينتصب) تقدم أن هذه المسئلة مع قوله سابقا ونحو زيد ضم الخ مستثنيان من قوله وابن المعرف الخ فكان الواجب ذكرها هنالك (قول المكودي على الأصل) أي المشار اليه سابقا وابن المعرف المنادى الخ ويكون الثاني حينئذ بيانا أو بدلا أو توكيدا أو باضماريا أو فعل محذوف كأعني (وقوله على الاتباع) أي الحركة الثانية فيكون الأول مبنيا على الضم في آخره المانع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وهذا أولى الأقوال المبينة في التوضيح المشار لها عند المكودي بقوله وفيه أقوال الخ (وقوله نحو قوله ياتيم تيم عدى الخ) البيت من البسيط وقائله جرير من قصيدة يهجو بها عمر بن لحيان التيمي وقومه والشاهد في ياتيم تيم عدى الخ فتجرى فيه الأقوال الخمسة المذكورة قبل ولا نافية وأب هو اسمها ولكم خبرها وهذا تعليظ عليهم في الخطاب على عادة العرب ولا ناهية ويلفينكم مضارع ألفي مبنى لاتصال

* النادى المضاف الى ياء التكلم *

قوله :

(واجعل منادى صح إن يضيف ليا * كعبد عبدى عبد عبد عبد)

شمل قوله منادى الصحيح والمعتل فأخرج المعتل بقوله صح فانه في النداء كحاله في غير النداء وعلم أن يافى قوله ليا ياء التكلم اذ لا يضاف لياء الخاطبة وليس في الضمائر ياء غيرها وقد ذكر في الاسم المضاف الى ياء التكلم خمس لغات الأولى يا عبد بحذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها وهى أفصحها الثانية يا عبدى باثبات الياء ساكنة الثالثة يا عبد بقلب الياء ألفا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة الرابعة يا عبد بقلب الياء ألفا وإثباتها الخامسة يا عبدى بفتح الياء وهى الاصل ولم يذكرها في النظم على الترتيب في القوة والضعف بل على ما سمح به الوزن وأفصحها حذف الياء وبقاء الكسرة ثم اثبات الياء ساكنة ومتحركة ثم قلبها ألفا ثم حذف الألف وبقاء الفتحة وفيه لغة سادسة لم يذكرها الناظم لضعفها وهى بناءؤه على الضم كقوله تعالى : وقل رب احكم بالحق . في قراءة الرفع وفي قوله كعبد إلى آخر البيت (فائدتان) الأولى التنبيه على اللغات المذكورة والأخرى التنبيه على أن جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الاضافة

نون التوكيد به وعمر فاعله وفي نسخة لا يلقينكم بالقاف من ألقى والسوأة بفتح السين الفعلة القبيحة والمعنى ياتيم امنعوا عمر من هجوى لئلا يصيبكم منى ماتكرهون وأشار الناظم بالمثال الى ما ذكره البخارى في تاريخه الأوسط أن أهل مكة سمعوا قبل اسلام سعد بن معاذ وسعد بن عباد هاتفا هتف بهم وهو يقول :

فان يسلم السعدان يضحى محمد * بمكة لا يخشى خلاف مخالف
فيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصرا * ويا سعد سعد الحزرجين الغطارف
أجيبا إلى داعى الهدى وتنيا * على الله فى الفردوس منية عارف
فان شراب الله للطالب الهدى * جنان من الفردوس ذات زخارف

وقيل أشار به لغير ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم .

* النادى المضاف إلى ياء التكلم *

أفرد به بالذكر لأن فيه لغات وتفصيلا (واجعل منادى صح إن يضيف ليا) (قول السكودى كحاله في غير النداء الخ) حاله في غير النداء هو كون الياء لا تكون الا ثابتة مفتوحة فتقول يافى ياء مفتوحة مخففة ويا فاضى يياء مشددة مدغم فيها ياء قاضى كاتقول فى غير النداء فتأى وقاضى كما مر في قوله : إذا * لم يك معتلا كرام وقدنا الى أن قال : فذى * جميعها الياء بعد فتحها احتدى (وقوله وعلم أن يا الخ) الأولى فى كلام الصنف حذف مضاف اليه والاصل لياء للتكلم والذى يدل عليه ما فى الترجمة (وقوله اذ لا يضاف لياء الخ) أى لأن ياء الخاطبة لا تكون إلا فى محل رفع نحو قومين كما مر (وقوله بقلب الياء ألفا الخ) أى بعد قلب الكسرة فتحة وذلك لأن الأصل يا عبدى بكسر الدال والياء مفتوحة ثم قل تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلب ألفا فصار يا عبدائهم حذف الألف (وقوله الرابعة يا عبد بقلب الياء الخ) لان الفتحة والالف أخف من الكسرة والياء ومثل يا عبد يا حسرتا واعرهما يا حرف نداء وحسرتا أو عبدا مناديان منصوبان بفتحة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة تجانس الألف المقلوبة عن الياء والفتحة الظاهرة ليست فتحة اعراب بل مناسبة مثل الكسرة فى غلامى والألف ضمير متكلم فى محل جر وبالضرورة يلغز به ويقال : ما ألف وقع للتكلم وفى محل جر وأنغز فى ذلك بعض الشرفاء فقال :

أيا علما لاحت شوارق نوره * على الجوى حتى ضاء كل جنابه
فما ألف جاءت ضمير تكلم * ومجرورة فامسح برد جوابه
أيا سيدا حاز المسكارم جملة * ولا زالت الالغاز تسمو بيباه
أيا حسرتا بالباب جاءت مجيبة * تنادى أنا مبدا لكشف نقابه

(فأجيبته بقولى) :

(وقوله ساكنة ومتحركة) انما كان السكون والفتح فى مرتبة واحدة لاختلافهم فى أصل وضعها هل السكون أو الفتح (وقوله كقوله تعالى : وقل رب احكم الخ .) هذه قراءة أبى جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع وهى متواترة من طرق العشر الكبير والتمثيل بها أولى من تمثيل الموضع يقال رب السجن لانها غير متواترة وغير المتواتر عندهم من قبيل الحديث والمتواتر قرآن والتمثيل بالقرآن أولى وقال الشاطبي ينبغى أن يضبط عبد الثالث بضم الدال لانها هى اللغة التى نص عليها سيويوه وأما لغة الفتح فهى ضعيفة قرب فى الآيتين منادى مبنى على الضم فى اللفظ لشبهه بالنكرة المقصودة فى كونه ليس علما ولا مقرونا بأل ولا اضافة ظاهرة وأما فى التقدير فهو

للتخصيص وذلك مفهوم من المثل احترازاً مما فيه الإضافة للتخفيف كاسم الفاعل وسائر ما اضافته للتخفيف فإنه لا يجوز فيه الواجهان اثبات الياء بحركة وما كنه ومنادى مفعول أول بجعل وصح في موضع الصفقة والمفعول الثاني كعبد إلى آخر البيت وإن يضاف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ثم إن المنادى إذا كان مضافاً إلى ياء المتكلم فإن حكم الياء فيه كحكمها في النداء نحو يا ابن أخي ويا ابن صاحبي إلا إذا كان ابن أم وابن عم وإلى ذلك أشار بقوله :

(والفتح والكسر وحذف الياء استمر * في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر)

يعني إن يا ابن أم ويا ابن عم يجوز في آخر كل منهما الفتح والكسر فتقول يا ابن أم ويا ابن أم وقرىء بهما وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالها وفهم من قوله استمر اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو إثبات الياء نحو يا ابن أخي ومنه قوله :

يا ابن أمى ويا شقيق نفسى * أنت خليتي لدهر طويل

كن لى لاعلى يا ابن عم * نعش عزيزين ونكف الهما

وفهم من تمثله يا ابن أم ويا ابن عم أن ذلك أيضاً مطرد في يا بنت أم ويا بنت عم إذا لفرق ثم إن من المضاف إلى ياء المتكلم يا أبى ويا أمتى وفيه لغتان زائدتان على اللغات المتقدمة وقد أشار إليهما بقوله :

(وفي النداء أبت أمت عرض * واكسر أو افتح ومن الياء التنا عوض)

فهم من قوله وفي النداء أن ذلك خاص بالنداء فلا يجوز قام أبت ولا جاءت أمت وفهم من تعيينه اللفظين أن ذلك خاص بهما وفهم من قوله عرض أن ذلك غير لازم لهما فإنه عرض بعد اللغات المذكورة في المضاف إلى ياء المتكلم وفهم من تقديمه الكسر على الفتح أن الكسر أكثر وفهم من قوله ومن الياء التنا عوض أنه لا يجمع بينهما لما علم أنه لا يجمع بين العوض والمعوّض منه فلا تقول يا أبى ولا يا أمتى وقد جاء الجمع بينهما في ضرورة الشعر وفي النداء متعلق بعرض وأبت أمت مبتدأ وخبره عرض والتاء مبتدأ وخبره عوض ومن الياء متعلق بعوض .

﴿ أسماء لازمة النداء ﴾

هذه الأسماء التي ذكرت في هذا الباب على ثلاثة أقسام مسموع ومقيس

منسوب بفتحقة مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة شبه النكرة المقصودة (وقوله للتخصيص) الأولى للتعريف بدل للتخصيص لأن الياء من المعارف (وقوله كاسم الفاعل) أي الذي بمعنى الحال والاستقبال وأن كان بمعنى الماضي فإضافته محضة فيجوز فيه جميع اللغات (وقوله كحكمها في غير النداء) حكمها في غيره إثباتها مفتوحة وساكنة (والفتح والكسر وحذف الياء استمر) فالفتح على أن الاسمين معا مركبان تركيب خمسة عشر فهما في حكم كلمة واحدة معربة تقديراً بالفتحة آخر الثانية منع منها حركة المناسبة وهي مضافة إلى الألف المقلوقة عن الياء المحذوفة استغناء عنها بالفتحة قبلها والكسر على أن ابن مضاف إلى الثاني معرب بالفتحة والثاني مضاف إلى الياء المحذوفة مجرور بالكسرة المقدرة على ما هو الحق في الصورتين وقرىء بهما في قال: ابن أم. وظاهر تقديم الناظم الفتح أنه أجود وليس كذلك وأجيب بأنه آخر الكسر لأن قوله وحذف الياء لا يرجع إلا له وأما مع الفتح فلا يتوهم بقاؤها لأن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً (وقوله وعدم اطراد الخ) هذا جرى على ظاهر مفهوم الناظم وهو الذي في التسهيل والذي في الموضح أنهم لا يكادون يثبتون الياء أو الألف إلا في الضرورة (وقوله ومنه قوله يا ابن أمى الخ) البيت من الخفيف وقائله أبو زيد بالباء الطائي وكان نصرانياً وأدرك الجاهلية والإسلام واختلف في إسلامه وكان طوله ثلاثة عشر شبراً وكان إذا دخل مكة دخلها متقبلاً من جماله خوفاً من فتنه نسائهم وهذا البيت من قصيدة يرثى أخاه مات فيا حرف نداء وابن منادى منصوب وأمى مضاف إليه مخفوض بالكسرة المقدرة والياء مضاف إليه والشاهد في إثبات الياء وباقي اعراب البيت ومعناه واضح (وقوله ومنه قوله كن لى الخ) البيت من الرجز والشاهد في قلب الياء ألفاً وإثباتها في عماء اعرابه ابن منادى منصوب وعماء مضاف إليه مخفوض بالكسرة المقلوقة فتحة لاجل قلب الياء ألفاً وقيل اسمان مركبان مبنيان ونعش مجزوم على جواب الامر وهو كن وعزيزين حال من فاعل نعش لأنه للمتكلم ومعه غيره ونكف معطوف على نعش مجزوم بحذف الألف والهما مفعول والالف لا تطلق القافية وبقي على المكودي إثبات الياء مفتوحة فتكون اللغات أيضاً هنا خمسة (وفي النداء أبت أمت عرض) لم يشرح المكودي هذا البيت وسبكه أبت أمت بابدال ياء المتكلم بتاء التأنيث عرض في النداء فتقول يا أبت ويا أمت واعرابهما يا حرف نداء وأبت أو أمت منادى منصوب بفتحقة مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لأن التاء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحة لاجل التاء لأنها في موضع الياء والاعراب لا يكون إلا على ما قبل الياء والتاء للتأنيث فهي حرف لا اسم بخلاف ألف يا عبداً ويشكل كون الحرف عوضاً من الاسم وأجيب عنه بجواب غير مقنع وهو أن التاء لما كانت تكسر وتفتح أشبهت الياء (قول المكودي في ضرورة الشعر الخ) من ذلك قوله :

أيا أبت لازلت فينا فأما * لنا أمل في العيش مادمت عائشاً وهذه اللغة هي التاسعة في أب وأما العاشرة يا أبت بضم التاء :

﴿ أسماء لازمة النداء ﴾

وشائع غير مقيس وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وفل بعض ما يخص بالندا * لؤمان نومنان كندا)

فذكر ثلاثة ألفاظ الأول فل وهو كناية عن نكرة فإذا قلت يا فل فكأنك قلت يارجل أثنائي لؤمان بلام مضمومة وهزمة ساكنة من اللؤم فإذا قلت يا لؤمان فعناه يعظم الالة الثالث نومنان بفتح النون واو ساكنة من النوم فإذا قلت يا نومنان فعناه يا كثير النوم ثم أشار إلى الثاني بقوله : (واطردا * في سب الأنثى وزن يا خبات) يعني ان بناء وزن فعال من كل فعل دال على السب مطرد فتقول يا خبات ويا فساق ويا لكاع ونحوه ومعنى الاطراد في ذلك أنك لا تنفقر فيه إلى سماع من العرب بل كل فعل دال على السب يجوز أن يبنى منه هذا الوزن في النداء ثم قال : (والأمر هكذا من الثلاثي) يعني بالأمر اسم الفعل وفعل مطرد فيه من كل فعل ثلاثي نحو نزال ودر الضراب وإنما ذكر هذا الفصل هنا وان لم يكن من الباب لاشتراكه مع فعال الذي للسب في الاطراد ثم أشار إلى الثالث بقوله : (وشاع في سب الذكور فعل) يعني ان فعل يحى في سب الذكور كما جاء فعال في سب الأنثى الآن فعل غير مقيس واليه أشار بقوله (ولا تقس) فمن المسموع من ذلك يا خبت بمعنى يا خبيث ويا غدر بمعنى يا غادر ويا فسق بمعنى يا فساق واعلم أنه قد جاء جر فل للتقدم في الشعر واليه أشار بقوله : (وجرفي الشعر فل) يعني ان فل قد جاء في الشعر في غير النداء مجرورا كقوله : في لجنة أمسك فلانا عن فل وقوله وفل مبتدأ وخبره بعض ومأموصولة وصلتها يخص وبالندا متعلق بيخص ولؤمان ونومنان مبتدأ وكذا خبره وباقي الاعراب واضح .

غالب النسخ أسماء لازمة للنداء بصيغة اسم الفاعل متونا وجر النداء باللام وهي ظاهرة وفي بعضها أسماء لازمة للنداء بتكوين لازمة ونصب النداء به وفي بعضها أسماء لازمة للنداء بخذف تنوين لازمة وجر النداء باضافة لازمة اليه والنسختان الأخيرتان صحيحتان أيضا ولا معنى لابطالهما وهناك نسخة رابعة وهي أسماء لازمت بفتح الزاي فعل ماض من الملازمة مفاعلة ونصب النداء مفعول به وهي فاسدة لاقتضاء المفاعلة التي تدل لازمت عليها ان هذه الأسماء لازمة للنداء وهو صحيح وأن النداء لازم للأسماء وهو فاسد لأن النداء يثبت بدون هذه الأسماء كما مر ومعنى لزومها أنها لا تخرج عن النداء فلا تستعمل مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا مضافا وهكذا (قول المكودي وشائع غير مقيس الخ) (ان قلت) هذا الثالث وهو غير المقيس عين الأول وهو المسموع فكيف للمكودي أن يجعل الأقسام ثلاثة (قلت) بل بين المسموع والشائع غير المقيس فرق حاصله ان المسموع هو ألفاظ مخصوصة لا ترجع لضابط يضبطها ولا وزن يخصها والشائع غير المقيس عبارة عن وزن واحد سمعت عليه ألفاظ مختلفة للمادة كفعل الآتي الان ذلك لا يطرد في سائر المواد بل فيما سمع منها على ذلك الوزن (وفل بعض ما يخص بالندا) (قول المكودي فذكر ثلاثة ألفاظ الخ) يؤخذ منه ان الأسماء الخاصة بالنداء لا تخص الألفاظ الثلاثة التي ذكر الناظم وهو كذلك كما يقتضيه قول المصنف بعد (وقوله وهو كناية عن نكرة الخ) مثله في التوضيح وقال الكوفيون ان أصله فلان ورخم بخذف النون والألف لكن يلزم عليه على لغة من نوى أن تفتح لامه وهو غير مسموع وقال ابن مالك انه كناية عن العاقل كزيد فهو علم فعناه معنى فلان (واطردا * في سب الأنثى) (قول المكودي ويا لكاع الخ) يقال لكاع للمؤنث ولكع بضم اللام وفتح الكاف للمذكر وفي الحديث : لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالنداء لكع ابن لكع . ويقال لكع لكل من يستحق وللعبد والامة والجاهل ومعناه يأسقط ويادنى وهكذا ثم يا خبات ونحوه مبنى على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء وقد قال الناظم وانواضهم ما بنوا قبل النداء . وأما في اللفظ فهو مبنى على الكسر لكونه شبيها بنزال في الوزن والعدل عن الغير والتأنيث وسيقول الناظم : وابن على الكسر فعال علما الخ (والأمر هكذا) (قول المكودي يعني بالأمر الخ) أشار بهذا الى انه ليس المراد بالأمر حقيقة وهو فعل الأمر بل المراد الذي أفهم الأمر (وقوله ودرالك) التثيل به لا يصح لأنه من أدرك وهو رباعي وقال انه مسموع لسكنه شاذ والأولى ابداله بترالك كما يوجد في بعض النسخ المصاحبة ثم ان الأولى قراءة والأمر في النظم بالجر عطف على سب ليفيد ان من الثلاثي يرجع له ولما قبله (ولا تقس) (قول المكودي فمن المسموع الخ) أتى بمن التبعية إشارة الى ان المسموع أكثر من هذه الثلاثة قالوا والمسموع من ذلك أربعة هذه الثلاثة التي ذكر ورابع وهو يالكع وقد تقدم معناه (فان قلت) لم جعلوا فعال لمؤنث وجعلوه مقيسا مع كثرة حروفه وخص فعل بالمذكر وجعلوه غير مقيس (قلت) الجواب لما كانت أوصاف المؤنث الذميمة كثيرة جعلوا وصفها بالندموم غير مقيس وحروفه قليلة (وجرفي الشعر فل) (قول المكودي كقوله في لجة الخ) هذا عجز بيت وصدرة على ما هو الحق * تدافع الشيب ولم تقتل * وهو من الرجز وقائله أبو النجم العجلي من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك وهو يصف ابلاأت ولها أصوات وغبار فقوله تدافع فعل ماض والشيب

❖ الاستغاثة ❖

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة وتتضمن الاستغاثة المستغيث والمستغاث منه والمستغاث من أجله والمستغاث به وذلك لها في هذا الباب حالتين الأولى أن يجز المستغاث بلام مفتوحة والثانية أن يزد في آخره ألف تعاقب اللام وقد أشار الى الأولى بقوله : (إذا استغيث اسم منادى خفضاً * باللام مفتوحاً) يعنى أن المنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وأما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثة وكانت مفتوحة لنزله منزلة الضمير واللام تفتح مع المضمرة مثل بقوله : (كيا للمرتضى) وقد فهم من قوله إذا استغيث اسم ان استغاث متعدد بنفسه فقول النحويين مستغاث به مخالف لوضعه العربي قال الله عز وجل : إذ تستغيثون ربكم . وفهم من قوله خفضاً أنه معرب بالجر وفهم من المثال انه يجوز أن يكون مقروناً بأل واعراب البيت واضح ثم قال :

فانه لو لم الزاو واوا لال وتقتل فعل مضارع وفاعله عائذ على الابل وفي لجة متعلق بتدافع واللجة بفتح اللام اختلاط الأصوات وارتفاعها وهو المراد هنا وأما اللجة بضم اللام فهي معظم الماء وجملة أمسك في محل نصب محكية بقول مقدر أى مقول فيها أمسك ولا يصح أن تكون جملة أمسك صفة للجة لأنها طلبية والشاهد في عن فل حيث جر ومعناه زيد كما ان فلانا كذلك وليس مرخما من فلان حتى يرد اعتراض الموضح اذ مبناه على ان فل نكرة مقصودة والموجود في هذا الشعر بمعنى زيد ومعنى البيت ان الابل لما جاءت كانت لها أصوات عالية وهي مترجمة ولكن بعضها لا يقتل بعضها بمنزلة الشيوخ اذا قدموا الحرب فلا يقتلون بل انما يندبون للصالح والشبان بالعكس هكذا قالوا والله أعلم .

❖ الاستغاثة ❖

أطلق المصدر وأراد اسم المفعول أى المستغاث وكثيرا ما يفعل هذا (قول المكودي هي نداء من يخلص من شدة الخ) هذا التعريف للاستغاثة يقتضى ان النداء لجلب المنفعة لا يقال له استغاثة اصطلاحا أيضا ﴿ فان قلت ﴾ لم جمعوا بين من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة مع ان الذى يظهر أن أحدهما يغنى عن الآخر ﴿ قات ﴾ جمعوا بينهما لأن ما قصد بأحدهما لم يقصد بالآخر فالذى يخلص من شدة هو المستغاث به الذى يدفع المشقة وحده والذى يعين هو الذى يدفعها مع المستغيث المنادى (وقوله في هذا الباب) أى في هذا الكتاب الخ أشار به الى ان المستغاث به حالة ثالثة لم يذكرها المصنف وهي تجرده من اللام ومن ألف معاينة لها نحو يازيد لعمر وفعلى زيد في المثال الحكم الذى كان له مع اللام قال بعض والظاهر ان حكمه حكم المنادى الذى ليس فيه استغاثة وترك الناظم هذا القسم لقائه (إذا استغيث اسم) أى مدلول اسم لأن الاستغاثة حقيقة إنما هي للذات لكن لما كان اسم الذات هو الذى تجرى عليه الأحكام من خفض وغيره صح ذلك (منادى) وصف اسم بمنادى مع ان المستغاث لا يكون الامنادى احترازا عن الاستغاثة اللغوية نحو استغيث بك فلا يقال لها استغاثة اصطلاحا ولا يكون حرف النداء الايا كما يؤخذ من المثال ومن قوله ان كرت يا ولا تكون الا مذكورة كما مر في مفهوم وغير مندوب ومضمر وما * جامستغاثا الخ (خفضا) اعراب كان مضافا لم لا وأما خفض المستغاث للتنصيص على الاستغاثة من أول الأمر كما قال المكودي والا فالمستغاث من أجله بعد يدل على الاستغاثة ان كان مذكورا (باللام) أى غالبا ومن غير الغالب ان تعاقبها الألف كما ذكر بعدو انما كان الجار اللام فقط لأن اللام تكون للاختصاص والمنادى خص المستغاث به بطلب الاشارة فيبينها مناسبة وعللة فتحها ذكرها المكودي (مفتوحا كيا للمرتضى) اعرابه يا للنداء واللام حرف جر والمرضى مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر والجار والمجرور قيل متعلق بيا لنيابتها عن الفعل وقيل بأنادى أو أدعو الذى نابت عنه الياء وقيل بفعل خاص وهو ألجىء وقيل اللام زائدة لا تتعاقب بشئ وقيل مقطوعة من آل والأصل يا آل المرتضى والحق انها متعلقة بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه (قول المكودي مخالف لوضعه العربي الخ) فيه نظر بل المستغاث ورد متعديا بنفسه كثيرا وورد متعديا بالباء قليلا بل اقتصر في الصحاح على تعديته والتزم النحويون ذكر المستغاث به متعديا بالباء اشارة للفرق بين المستغاث به مع المستغاث والافتقار به بنفسه واردة في القرآن فكيف تخفى عليهم (وقوله انه معرب بالجر) محله إذا كان معربا قبل النداء وان كان مبنيا قبل الاستغاثة نحو يا لهذا فلا يتوهم أحد اعرابه (وقوله أن يكون مقرونا بأل) انما جاز ذلك لأنه فصل بين يا وأل بلام الاستغاثة وهذه الفائدة لا تؤخذ

(وافتح مع المعطوف ان كررت يا * وفي سوى ذلك بالكسر اثتيا)

يعنى أنك إذا عطفت على المستغاث بتكرير يا فتحت اللام نحو قوله :

يالقومى وبالأمثال قومى * لأناس عتوهم فى ازدياد

وفى سوى التكرار ليا جىء باللام مكسورة كقوله :

بيكيك ناء بعيد الدار معترب * يا للكحول وللشبان للعجب

ومفعول افتح محذوف تقديره وافتح اللام وفى سوى متعلق باثتيا والاشارة بذلك للتكرير أى وفى سوى التكرير ثم قال :

(ولام ما استغيث عاقبت ألف)

يعنى أن لام الاستغاثة تعاقب الألف فلا يجمع بينهما وفهم منه أن اللام غير لازمة لكون الألف تعاقبها فتقول يا زيدا ويا زيدا ولا يجوز يا زيدا

ثم قال :

يعنى أن الاسم المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز أن تدخل عليه لام مفتوحة نحو يا للعجب وأن تزد في آخره ألف فتقول يا عجبا

من للوضح (وافتح مع المعطوف) (قول المكودى يا القومى الخ) البيت من الحقيف وبالنداء واللام مفتوحة لام الاستغاثة حرف جر وقومى مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم الخ والياء فى محل جر وبالأمثال عطف على يا القومى واللام الاولى مفتوحة فيه أيضا وفيه الشاهد واللام فى أناس مكسورة لانه هو المستغاث من أجله وعتوهم مبتدأ مصدر عتى اذا تكبر وكثر فسادهم وفى ازدياد هو الخبر والجملة فى محل جر نعت أناس والعلة فى وجوب فتح اللام فى المعطوف هى العلة فى المعطوف عليه (وقوله وفى سوى التكرار الخ) حمل الاشارة فى قول الناظم وفى سوى ذلك على خصوص التكرار لكن يكون مكررا مع مفهوم الشرط وقاصرا والاولى أن الاشارة راجعة لما ذكر فيشمل غير المستغاث به وهو المستغاث من أجله فيجب كسر لامة كلاً ناس فى البيت السابق ويشمل المعطوف الذى لم تتكرره به يافى يكون عاما (وقوله جىء باللام مكسورة) أى فى المعطوف وأما المعطوف عليه فلا تكون لامة لا مفتوحة (وقوله يا للكحول الخ) هذا عجز بيت وصدره بيكيك ناء بعيد الدار معترب ويوجد فى بعض النسخ البيت بتمامه وناء فاعل بيكى وهو اسم فاعل من نأى بمعنى بعد وأراد البعد فى النسب لانه صرح بعيد المكان فى قوله بعيد الدار فيكون بعيد صفة ناء ويحتمل أن يكون بعيد الدار بدلا من ناء فيتحد معناها ومعترب بالغين صفة ناء بعدا صفة على الوجه الاول واللام فى يا للكحول لام الاستغاثة مفتوحة والشاهد فى ولشبان حيث كسرت اللام وإنما تعين كسر اللام اذا لم تتكرر يا لان فتح اللام كان للفرق بين المستغاث به والمستغاث من أجله ولما عطف أحد الاسمين على الآخر بالواو علم انه داخل فى حكمه لأن الواو تشرك المعطوف للمعطوف عليه لفظا ومعنى وجىء باللام مكسورة على الاصل لزوال اللبس بالعطف والشبان جمع شاب كركبان جمع راكب واللام فى للعجب مكسورة أيضا لأنها لام المستغاث منه ومعنى البيت على ما قيل ان هذا الممدوح الذى مات بيكى عليه البعيد منه والغريب بالغين لفقد عطائه وبره ويفرح لموته القريب بالقاف لكثرة ما يرث وهذا يستغاث منه ويتعجب منه فهو كقول غيره :

بيكى الغريب عليه ليس يعرفه * وذو قرابته فى الحى مسرور

ثم انه اعترض قول الناظم وافتح مع المعطوف الخ بأنه عين قوله اذا استغيث اسم الخ لانه اذا ذكر حرف النداء مع المعطوف فهو مستغاث به مستقل فهو من أفراد قوله اذا استغيث اسم الخ وأجيب بأنه كرره ليرتب عليه قوله وفى سوى ذلك الخ (وقوله تقديره وافتح اللام الخ) ويكون قول الناظم مع المعطوف حالا من اللام المقدرة (وقوله ثم قال) الصواب أن يقول ثم أشار الى الحالة الثانية لانه قال أول الباب انه ذكر لها فى هذا الباب حالتين الى أن قال وقد أشار الى الاولى وتكون الثانية هى هذه (ولام ما استغيث) (قول المكودى تعاقب الألف الخ) هكذا فى غالب النسخ والصواب تعاقبها الألف وكذلك يوجد فى بعض النسخ وهو الذى يناسبه قوله لكون الألف تعاقبها وانما قلنا هذا لأن سيبويه نص على ان الأصل اللام والألف معاقبه لها (وقوله يا زيدا ويا زيدا الخ) أما الأول فمجروح باللام بكسرة ظاهرة وأما الثانى فهو مبنى على الضم المقدر على الدال منع من ظهور اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف المعاقبة للام الاستغاثة وقال الرضى مبنى على الفتح (وقوله ولا يجوز) لأنه كأنه جمع بين العوض والمعوض منه (ومثله اسم ذو تعجب ألف) وعهد فى التعجب الاصطلاحى قاله ليس ولا معنى له والظاهر أن المراد به كون اللفظ معهودا لأن يتعجب به عند العرب فمن سمعه يعلم منه التعجب كما مثل المكودى احترازا من نحو يا لرجل بلام الجر مفتوحة فلا يصح لأنه غير مألوف للتعجب به فلا يجرى مجرى

ومنه قوله : يا عجباً لهذه الفليقة * هل تذهب القوباء الريقه
وإنما ذكر هنا اسم التعجب وإن لم يكن من هذا الباب لا شترا كهما في الحكم ولا م مبتدأ وعاقبت خبره وألف مفعول بعاقبت ووقف
عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز أن يكون ألف فاعل بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير عاقبتها ألف والأول أظهر
ومثله مبتدأ واسم خبره وذو تعجب نعت لاسم وألف جملة في موضع الصفة لتعجب .

﴿ الندبة ﴾

هي نداء المتفجع عليه أو منه وهي من كلام النساء في الغالب قوله : (ماله نادى اجعل لندوب) يعني ان حكم الندوب كحكم
الننادي يضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا أو شيئا به فتقول وازيد ووا ضارب زيد ووا طالعجلا وما مفعول مقدم باجعل
وهي موصولة واقامة على أحكام النادى السابقة وصلتها بالنادى ثم نبه على ما يمنع في الندبة بقوله :
(... وما * نكر لم يندب ولا مأبهما)

يعنى ان كل واحد من النكرة والهم لا يجوز أن يندب لأن الغرض بالندبة الاعلام بعظمة المصاب وذلك غير موجود فيهما وشمل
قوله الهم اسم الإشارة والوصول بجملة

الاستغناء (قول السكودي ومنه يا عجباً الخ) البيت من الرجز وقائله امرأى أصابته قوباء وحزازة فقبل له اجعل عليها شيئا من ريقك
عند الصباح فلا يبقى لها أثر فتعجب من ذلك وعجباً نادى مبنى على الضم المقدر في آخره منع منه اشتغال المحل بالفتحة المناسبة للالف
وبنى على النسم لانه كالنكرة المقصودة وليس فيه استغناء وفيه الشاهد ولمنه متعلق بعجبا لانه بمعنى أعجب والفليقة نعت لهذه أو بدل
وهي المذمومة والندبة وفاعل تذهب الريقة والقوباء مفعوله قدم على الفاعل وهو بضم القاف وسكون الواو والباء الموحدة داء يسمى
في الشرف بالحزازة وقال بعض ان عجبا في البيت يصح أن يكون منونا وبالألف فان كان منونا فهو مفعول مطلق عامله محذوف
كالندى والتقدير يقومى اعجبوا عجبا وان قرأته بالالف فتكون معاقبة للام وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال (وقوله
والأول أظهر) أى من جهة اللفظ لانه لاحذف فيه وأما من جهة المعنى فالمعني هو الثاني لما مر عن سيبويه والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ الندبة ﴾

بضم التنوين امة مصدر ندب زيد التوم يندبهم ندبة اذا دعاهم لندب معه وأن يعينوه عليه وفي الاصطلاح عرفها السكودي بقوله وهي نداء
المتفجع عايداً ومنه الخ فحذف منه على عايد فهو مدخول للمتفجع والاولى أن يقول كما في الرادى وغيره هي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه
لأنهم نصروا على أن الندبة ان كانت على الخير كقولك وازيداه مصيبة أصابته موتاً أو غيره فيعبرون عنه بالمتفجع عليه وان كانت على شيء
أصاب النادى نحو وظاهر اذ قيل فيه نداء المتوجع منه ثم لا بد من تقدير مضاف بين الجار والمجرور في الوضعين أى على مسأله لأن التفجع والتوجع
ليسا على اللفظ وإنما على مسأله (قول السكودي وواضارب زيد وواطالعا الخ) اعترض التمثيل بهذين المثالين
بأنه لا يصح فيهما الندبة لأن المضاف في الأول اسم فاعل وهو ضارب وضافته لاتفيد تعريفا فهو نكرة وطالعا في الثاني نكرة بلا اشكال وقد قال
الناظم وما نسك لم يندب الخ وأجيب بأن مجموع ضارب زيد صار علما على شخص وكذلك مجموع طالعجلا فليسا بنكرتين حينئذ قلت
هذا الجواب باطل لأنهما إذا صارا علمين لم يعرب الجزء الأول على حدته حتى ينصب والسكودي فرضهما في نصب الأول حيث قال
وينصب ان كان الخبل يعرب الجزآن اعراب المفرد العلم اذ مجموع ضارب زيد علم وكذلك مجموع طالعا جبلا فلو ناديتهما لبنيت ضارب
زيد على الضم الظاهر على الدال وطالعا جبلا على الضم الظاهر على اللام مع حذف التنوين فيهما وصارا كيازيد وقد
يمكن الجواب عن ضارب زيد بان اسم الفاعل بمعنى الماضي فاضافته محضة مفيدة للتعريف وأما طالعا جبلا فلا جواب
عائده ولذا مثل الموضح للمضاف بوا أمير المؤمنين وهو ظاهر نعم كلام الأزهري فيه شيء (وما نكر لم يندب) هذا
في قوة الاستثناء من قوله ماله نادى اجعل الخ لأن النادى يكون نكرة والندوب لا يكون نكرة ويدل على الاستثناء اتيان
الموضح بالا الموضوع لذلك (قول السكودي الاعلام بعظمة المصاب) أى المصاب به بمعنى المصيبة التي أصابت المندوب
وهذه العلة تقتضى أن المصيبة لا بد أن تكون معلومة وكلامنا ليس في المصيبة وإنما هو في الذى أصابته المصيبة ونزلت به وهو
زيد في قولك وازيداه اذهو المندوب وأجيب عنه بأنه يلزم من تعيين المصيبة تعيين الشخص المصاب فالعلة الراجعة لها راجعة اليه
ولو كان المندوب غير معين نحو وارجلاه لم يندب واعترضه الدماميني بأنه يقتضى ان اشتراط التعريف عام في المتفجع عليه أو المتوجع

غير معين بها فلو كان الموصول له صلة مشهورة يعرف بها جاز أن يندب والى ذلك أشار بقوله :

(ويندب الموصول بالذى اشتهر)

يعنى ان الموصول اذا كانت صلته شهيرة يعرف بها جاز أن يندب ثم مثل ذلك بقوله :

(كثر زمزم يلى وا من حفر)

فتقول وا من حفر بئر زمزماء لتزله في الشهرة منزلة العلم والذى حفر بئر زمزم عبد المطلب بن هاشم والموصول مفعول لم يسم فاعله يندب وبالذى متعلق بالموصول لا يندب وهو على حذف المصوف والتقدير ويندب الموصول بالموصول المشتهر وبئر منصوب على أنه مفعول مقدم بحفر ووا من مفعول يلى ثم قال :

(ومنتهى الندوب صله بالألف)

منتهى الندوب هو آخره وشمل العلم نحو وازيدا والمضاف نحو واعبد الملكا وعجز المركب نحو

منه مع أنه خاص بالمتفجع عليه وأما التوقع منه فيجوز أن تقول وامصيتاه وان كانت المصيبة غير معينة قال الشيخ بنائى الاطلاق هو الصواب وأما وامصيتاه المندوبة هنا فهي معينة باضافتها لياء التكامل للنقلية ألفا المحذوفة لاجل الندبة بدليل ان التكامل لا يقول ذلك الا فيما أضافه الى نفسه (وقوله غير معين بها الخ) أى غير مختص ومشتهر بها والافكل موصول معرفة بصلته (ويندب الموصول) (قول المكودى صلته شهيرة يعرف بها الخ) أشار المكودى بهذا الى أن الموصول هو الذى اشتهر بالصلة وليس المراد ان الصلة اشهرت بالموصول وهذا المعنى الذى قال يعين أن الذى فى النظم واقع على الصلة وذكر الذى باعتبار الوصل والموصول به وفاعل اشتهر ضمير يعود على لفظ الموصول فى قوله ويندب الموصول الخ وجملة اشتهر لاجل لها من الاعراب صلة الذى والعائد من الصلة الى الموصول محذوف والتقدير ويندب الموصول بالصلة التى اشتهر هو أى الموصول بها وشرط حذف العائد المجرور بالحرف عند الناظم موجود وهو اتفاق الحرف الجار للموصول مع الجار للعائد والمجهور يشترطون شرطا آخر وهو اتفاق ما يتعلق به الحرفان وهو مفقود لان بالذى متعلق بالموصول وبه الرابط متعلق باشتهر ولا يصح أن يعود الضمير فى اشتهر على الذى ولا حذف لانه يقتضى أن الصلة معها كانت مشهورة فى نفسها الا ويندب الموصول أعم من أن يكون الموصول اشتهر بها أم لا وقد علمت انه لا بد أن يكون مشهورا ثم ان فى الموصول اسم موصول ولفظ موصول اسم مفعول صلته او به يلغز ويقال ما موصول وقع صلة وألغز فى ذلك من قال :

يا قارىء الخلاصة العجيبه * فى أى بيتها أنت غريبه

موصول اضحى صلة فلتجب * عما قريب يافريد أدب

﴿ فاجبته بقولى ﴾

يافاضلا علاه فى الورى انتشر * ونظمه الدر الثمين قد بهر

ألغزت موصولا بدلا او ما استتر * فى يندب الموصول بالذى اشتهر

(وقوله وبئر منصوب على أنه الخ) مثل هذا فى المعرب ولا معنى له أصلا ويبقى قول الناظم يلى ضائعا والصواب أن الكاف جارة لقول مقدر خبر لمبتدأ محذوف وبئر زمزم محكى بالقول المقدر ويلى فعل مضارع وفاعله يعود على بئر زمزم ومفعوله وا من حفر على حذف القول والجملة فى محل نصب حاله من بئر زمزم والتقدير وذلك كقولك بئر زمزم حال كونه يلى هو أى بئر زمزم قولك وامن حفر واذا وليه صار التركيب وامن حفر بئر زمزم واعرابه واحرف ندبة ومن مندوب مبنى على الضم المقدر فى آخره المانع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الاصلى وهذا اذا لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف والافن منصوب بفتحة مقدرة فى آخره منع الخ وباقي المثال اعرابه واضح وستعلم هل زمزم مصروف أو ممنوع من الصرف (ومنتهى المندوب) كان ينبغى للمكودى ان يذكر قبل هذا الشطر توطئة نصها ثم اعلم ان المندوب يستعمل استعمالين أحدهما أن يكون كالنمادى من دون زيادة وهو المار فى قوله ما للنمادى ثانيها ان يزداد شئ آخره يختص به عن النمادى وقد أشار اليه بقوله ومنتهى أو يذكر هذه التوطئة قبل قوله ما للنمادى الخ ليرفع الاشكال وانما وصل المندوب بالألف طلبا لمسد الصوت (قول المكودى وازيدا الخ) اعرابه واحرف ندبة وزيدا مندوب مبنى على الضم المقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة وليس مبني على الالف ولا على الفتح (وقوله واعبد الملكا الخ) اعرابه واحرف ندبة وعبد منصوب بالفتحة الظاهرة

وامعدى كرها وعلم ان وصله بالالف جائز لا واجب من قوله قبل ما للمنادى اجعل لندوب ثم قال : (متلوها ان كان مثلها حذف)
يعنى انه اذا كان آخر الاسم المندوب ألفا حذف اذا لا يمكن اجتماع ألفين وفهم منه ان المحذوفة الالف التى آخر المندوب لألف
الندبة لانها تدل على معنى وهو الدلالة على الندبة ومنتهى مشغول بفعل محذوف يفسره صله ومتلوها مبتدأ وخبره حذف ثم قال :
(كذلك تنوين الندي به ككل * من صلة أو غيرها نلت الأمل)

يعنى أن التنوين الندي يكون فى آخر المندوب يحذف اذا لحقته ألف الندبة اذ لاحظ له فى الحركة وقوله من صلة نحو وامن حفر بئر
زمن ما وقوله أو غير هاشامل لآخر المفرد نحو وازيدا وآخر المضاف اليه نحو واغلام زيدا والمطول نحو واطا العاجلا ثم ان حق ألف الندبة
أن تكون قبلها فتحة للمجانسة فاذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو واغلام احمد وان كانت كسرة أو ضمة أبدلت فتحة لكان الألف فتقول فى
نحو رقاش وارقاشا وفى رجل اسمه قام الرجل واقام الرجل هذا اذ لم يوقع فتح المكسور أو المضموم فى اللبس والى هذا اشار بقوله :
(والشكل حتما أوله مجانسا * ان يكن الفتح بوهم لا بسا)

المراد بالشكل الحركة يعنى انه اذا كان فى آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان فى ابدائها فتحة لبس وجب اقرار الحركة وابدال الألف
بجائس تلك الحركة فتقول فى نحو فتاه وافتاه وفى غلام اخيه واغلام اخيه لانك لو ابدلتها فقلت وافتاه واغلام اخيه لالتبس
بهاء الواحدة وفهم من قوله حتما ان ذلك واجب والشكل مفعول بفعل محذوف يفسره أوله ومجانسا مفعول ثان لأوله وهو صفة
لوصوف محذوف تقديره أوله حرفا مجانسا ومفعول مجانسا محذوف تقديره للحركة السابقة ثم قال : (وواقفا زدها سكنت ان ترد)
يعنى انك اذا وقفت على آخر المندوب فلك ان تزيد بعد الالف هاء السكت لبيان الالف فتقول وازيداه وفهم من قوله واقفان ذلك لا يكون
فى الوصل وفهم من قوله ان ترد ان ذلك جائز لا واجب وقد صرح بهذا المفهوم فقال : (وان تشأ فالمد والها لاتزد)
أى وان تشأ فالمد كاف ولا تزد الهماء هذا ما حمل عليه الشارح - والرادى فلا يندرج فيه الا صورتان اجتماع الالف والهماء والاستغناء بالالف عن الهماء

والناسك مضاف اليه محذوف بالكسرة المتدرة على الكاف المانع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة (وقول وامعدى
كرها الخ) اعرابه واحرف ندبة ومعدى كرها مندوب مبنى على الضم المقدر على الباء المانع من ظهوره اشتغال المحل بألف الندبة (متلوها
ان كان) لم يثبت له المكودى ومثاله واموساه واعرابه واحرف ندبة وموسى مندوب مبنى على الضم المقدر على الالف لام السكامة المحذوفة
لاجل ألف الندبة وليس مبنيا على الفتح خلاف ما فى يس (كذلك تنوين الندي به ككل) (قول المكودى وامن حفر بئر زمزالخ) التمثيل
بهمبى على ان زمزم قبل الندبة مصروف ممنون علم على القلب فقيه علة واحدة وهى العلمية وهى لا تؤثر وحدها وأما ان قلنا انه علم على
البئر وضافته اليه لبيان أى بئر الندي هو زمزم فيكون قبل الندبة ممنوعا من الصرف للعلمية والتانيث فلا يصح التمثيل به وقيل انه مصروف تقديره
(وقوله نحو وازيدا الخ) زيد مفرد علم والمفرد العلم اذا نودى حذف تنوينه لافرق بين وصله بالالف أم لا وكلامه فى التنوين الندي يحذف
لاجل ألف الندبة وما أجب به من ان المراد به التنوين الذى اضطر الشاعر له هو الذى يحذف لاجل ألف الندبة فيه تكلف (وقوله واغلام
زيدا) غلام منصوب بالفتحة وزيدا مجرور بالكسرة المقطرة منع منها اشتغال المحل بحركة الف الندبة (وقوله واطا العاجلا) كلاهما منصوب
بالفتحة الظاهرة وقيل الفتحة فى الثانى فتحة مناسبة فتكون فتحة الاعراب مقطرة (وقوله نحو رقاش) علم مبنى على الكسر كجذام فاذا قلت
وارقاشا فتكون الواو للندبة وارقاشا المندوب مبنى على الضم المقدر على الشين المانع منه ألف الندبة هكذا قيل وهو يقتضى انه اذا لم تكن
ألف الندبة يبنى على الضم الظاهر مع أنه مبنى اتصاله على الكسر فينوى بناؤه على الضم اتصلت به ألف الندبة أم لا فيكون من أفراد قوله
سابقا : وانوا انضم ما بنوا قبل النداء (وقوله واقام الرجل) فهو مبنى على الضم المقدر على اللام المانع منه الفتحة المناسبة لالف الندبة
(والشكل حتما) (قول المكودى وافتاهو) اعرابه واحرف ندبة وفى مندوب منصوب بفتحة مقطرة على الالف منع منها التعذر وهو مضاف اليه
وأما واغلام أخيه فالفتحة فيه ظاهرة على الميم (وقوله تقديره الخ) الأولى أن يقدر البيت بتمامه وتقديره أول الشكل حرفا مجانسا ايلاء متحما
وواجبا ان كان الفتح لا بسا بسبب وهم والاباس اسم فاعل من لبس اذا خلطوا الوهم ذهاب ظن السامع الى شىء أو المتكلم يريد غيره خلاف ما فى
المعرب ووهم بالسكون مصدر وهم بالفتح بهم بالكسر وأسأوهم بالكسر فصدره وهما بالفتح ومعناه غلط ومضارعه يوهم (وواقفا زدها)
(قول المكودى ان تزيد بعد الالف الخ) هذا يقتضى ان هاء السكت لا تزد الا بعد الالف والصواب انها تزد بعد أحرف المد الثلاث كما فى الموضح
فتقول بعد الباء واغلام مكيه وبعد الواو واغلام كوه (وقوله لبيان الالف) لان الالف يخفى الوقف فاذا لحقت الهماء زاد الحفاء (وقوله ان ذلك
جائز الخ) ليس المراد به الجواز المستوى بل الراجح فى الوقف زيادتها (وان تشأ) (قول المكودى فلا يندرج فيه الخ) أى فى البيت بتمامه

وعندى أن ضبط المد بالفتح على أنه مفعول والهاء معطوفة عليه وعطف الهاء عليه أحسن ليندرج تحته ثلاث صور الاولى الجمع بينها نحو وازيداه وذلك مفهوم من قوله وواقفا زد هاء سكت الثانية الاستغناء بالالف عن الهاء نحو وازيدا وذلك مفهوم من قوله ان ترد الثالثة الاستغناء عنها معاً نحو وازيد وهذا مفهوم من قوله وان تشأ فالمد والهـا لاتزد أى لاتزد الالف والهـاء وهذه الصور كلها جائزة في الوقف وواقفا حال من فاعل زد المستتر وهـاء سكت مفعول زد وان ترد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وان تشأ شرط والفاء بعده جواب الشرط والمد مبتدأ وخبره محذوف تقديره كاف على ما قاله الشارحان والهـاء مفعول مقدم بتزد فالجواب على هذا جملة اسمية والهـاء لاتزد ليس في شيء من الجواب بل هو مستأنف وعلى ما ذكرناه فالجواب لاتزد والتقدير وان تشأ فلا تزد المد والهـاء ثم قال : (وقائل واعبديا واعبدا) يعبدي بياء ساكنة فاذا نذبت (من في النداء الياء ساكنة)

تقدم ان في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات ومن جملتها على هذه اللغة ففيه وجهان أحدهما أن تفتح الياء الساكنة وتالحق ألف النذبة بعدها وهذا المعنى قوله واعبديا والآخر أن تحذف الياء لسكونها فتقول واعبدا وهذا معنى قوله واعبدا وهذا كله على لغة من أثبت الياء ساكنة وهو معنى قوله : من في النداء الياء ساكنة أبدى . وفهم منه ان باقي اللغات التي في المنادى ليس فيه زيادة ولا نقص فيقال على لغة من قال يعبد بالكسر ويعبد بالفتح ويعبد بالضم ويعبدا بالالف واعبدا ليس الا وفي لغة من قال يعبدي واعبدا وقائل خبر مقدم واعبديا واعبدا مفعول بقائل ومن مبتدأ وهي موصولة وصلتها أبدى والياء مفعول بابدى وفي النداء متعلق بابدى وذا سكون حال من الياء والتقدير من أبدى الياء ساكنة وفي النداء قائل واعبديا واعبدا .

✽ الترقيم ✽

الترقيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه وفي الاصطلاح حذف بعض الكسامة على وجه مخصوص قوله : (ترخيا احذف آخر المنادى) يعنى ان المنادى يحوز ترخيمه بحذف آخره ثم مثل ذلك بقوله : (كياسعا فيمن دعا سعادا) فأخر المنادى مفعول باحذف وترخيا أجاز في نصبه الشارح أن يكون مفعولا له فيكون التقدير احذف لاجل الترقيم أو مصدرا في موضع الحال فيكون التقدير احذف في حال كونك مرخما أو ظرفا على حذف مضاف فيكون التقدير احذف وقت الترقيم وزاد المرادى

لا في خصوص هذا الشطر (وقوله وعندى الخ) يظهر من كلام المكودي أن هذا لم يقل به أحد مع أنه عند المرادى أيضا حيث قال ولو قيل فالمد بالنصب لأفاد جواز تجريد من المد أيضا واعلم انه على كلا التمرين يلزم أن يكون الشطر الثاني في كلام الناظم مكررا أما على تقرير الشارح والمرادى فالصورة الثانية مكررة مع مفهوم ان ترد وعلى ما للمكودي فالصورة الثانية عنده مكررة مع قوله ما للمنادى اجعل لان المنادى لا يؤتى معه بألف ولا هاء فكذلك ما أشبهه فالشطر الثاني حشو على كل وأجيب باختيار النصب ولا يغنى عنه ما للمنادى لان ما هنا خاص بحالة الوقف والكلام فيما تقدم في حالة الوصل (وقوله حذف جوابه الخ) حذف الجواب هنا ضرورة لكون الشرط مضارعا (وقائل واعبديا) (قول المكودي تقدم الخ) أى للمصنف والافاندى تقدم للمكودي ان اللغات ست (وقوله وهذا معنى قوله واعبديا الخ) اعرابه واحرف نذبة وعبديا منصوب بفتحة مقدرة فيما قبل الياء كاعراب المنادى (وقوله فتقول واعبدا) اعرابه والندبة وعبدا مندوب منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الدال منع منها اشتغال الحذف بالحركة المناسبة لائف النذبة فالفتحة الموجودة فتحة مناسبة (وقوله ولا تقص) قدا عترض عليه بأن من جملة اللغات المارة يعبدا بقلب ياء المتكلم ألفا فاذا نذب على هذه اللغة اجتمع ألفان الالف المنقلبة عن الياء وألف النذبة تحذف الالف المنقلبة لقوله سابقا متلوها ان كان مثاها حذف ولا تحذف الالف المنقلبة في النداء فقد وقع نقصه عن المنادى بحذف الالف المنقلبة والله أعلم .

✽ الترقيم ✽

مصدر رخم والمراد به اسم المفعول أى الاسم المرخم (قول المكودي ترقيق الصوت) يقال صوت رخيم أى رقيق وهو أقسام ثلاثة ترخيم النداء وهو الذى ينصرف اليه الاسم عند الاطلاق وترخيم الضرورة وهو مذكور في هذا الباب في قوله ولا يضطرار رخموادون ندالخ وترخيم التصغير ويأتى في باب في قوله ومن بترخيم يصغر اكتفى بالاصل (ترخيا احذف آخر المنادى) في كلام الناظم حذف الواو مع ما عطففت والتقدير احذف آخر المنادى فقط أو مع ما اتصل بالآخر ليصدق بحذف حرف من الآخر أو أكثر أو كلمة ويدل لهذا المقدور قوله بعد : ومع الآخر احذف الذى تلا الخ مع قوله والعجز احذف من مركب الخ وبه قد يجاب عما في الموضح (كياسعا) خبر لمبتدأ محذوف وياحرف نداء وسعا منادى مرخم محذف الدال لان أصله سعاد وهو مبنى على صفة الدال المحذوفة للترخيم على لغة من نوى الحذف المحذوف وبالصفة المقدرة على الالف منع منها التعذر على لغة من لم ينو الحذف بان صار نسيما منسيا (قول المكودي مفعول مقدم باحذف) هذا سبق قلم لان آخر المفعول مذكور في اللفظ متأخر عن احذف لا متقدم (وقوله أن يكون مفعولا الخ) هذه الاوجه الثلاثة المنقولة عن الشارح وان سلمها (٧ - ابن حمدون - ثاني)

وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لانه يلاقيه في المعنى وفيه نظر لان الحذف أهم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى ويحتمل عندي وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وعامله محذوف والتقدير رخم ترخيا وقوله كياسعا فيمن دعا أى في قول من دعا فهو على حذف مضاف والمراد بدعا نادى ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال :

(وجوزنه مطلقا في كل ما * أنث بالها)

يعنى انه يجوز ترخيم النادى اذا كان مؤثرا بالهاء مطلقا أى من غير شرط من الشروط المذكورة في غير ذى التاء فیرخم علما نحو قوله : * أفظم مبالا بعض هذا التذلل * ونكرة نحو : * جارى لاستتكرى عزيرى * وثلاثيا نحو : ياخول في خولة . وثنائيا نحو : ياثب في ثبة . ثم بين حكم ما قبل التاء المحذوفة للتخيم فقال :

(والذى قد رخما * بحذفها وفره بعد)

يعنى انك اذا حذف التاء للتخيم وفر ما بقى بعد حذفها من الاسم الرخم أى لا تحذف منه شيئا ولا تغيره والذى مفعول بفعل مضممر يفره وفره وبحذفها متعلق برخم وبعد متعلق بوفره ولما فرغ من ترخيم ذى التاء شرع في ترخيم المجرد منها فقال :

(واحظلا * ترخيم ما من هذه الها قد خلا)

يعنى ان ما خلا من التاء لا يجوز ترخيمه الا باربعة شروط أشار إلى الاول منها بقوله :

الذكر عنى والعرب يعي كلها غير مسلمة أما كونه مفعولا لأجله فلا يصح لانه يلزم عليه أن يكون الشئ علة لنفسه لان الحذف عند الرادى عين الترخيم ولانه غير قلبى وأما الوجه الثانى وهو النصب على الحال فيقال عليه ان ترخيا مصدر ووقوع المصدر حالا موقوف على السماع وأما الثالث فلا يصح لان شرط نيابة المصدر عن الزمان أن يكون معينا لوقت أو مقدرا وهذا لم يعين شيئا على أن قولك رخم وقت الترخيم خال عن الفائدة اذ من المعلوم أن كل فعل لا يكون إلا في وقت (وقوله لانه يلاقيه في المعنى) لان الترخيم هو الحذف والحذف هو الترخيم على ما المرادى (وقوله لان الحذف أهم من الترخيم) يقال شذا مسلم لان الحذف يكون أولا ووسطا وآخر والترخيم خاص بالآخر لكن لا سلم ان مراد الرادى الحذف العام بل مراد الحذف المقيد بكونه حذف آخر للنادى لان آخر مفعول احذف والحذف بهذا المعنى هو عين الترخيم وليس أهم منه على أن كونه معنى المصدر أخص من معنى العامل لا يصح نسبته على المفعولية المطلقة اذ كل مصدر نوعى كذلك ألا ترى الى ضربت زيدا ضرب الأمير فالعامل الذى هو ضرب عام وضرب الأمير يدل على ضرب خاص ومع ذلك قالوا انه مفعول مطلق فكذلك ما هنا (وقوله والتقدير رخم ترخيا) هذا الوجه الثانى زاده لا يصح لانه إما أن يكون ترخيا مؤكدا لعامله أو نائب عنه فان كان الاول لزم توجيه الناظم بالأمر اذ قال وحذف تمام المؤكدا متع فكيف يرتكبه وان كان الثانى كان احذف مؤكدا لرخم المقدر فيكون مرادفا له وقد قال قبل ان الحذف أهم من الترخيم وزاد العرب وجها سادسا وهو أن يكون مفعولا به لفعل شرط محذوف مع أداته ومع فاء الجواب والتقدير ان أردت ترخيا فاحذف آخر النادى وهو بعيد غاية والسواب اعراب المرادى وهو الذى يقتضيه الموضع ولا وجه لغيره أصلا (وقوله ثم شرع في بيان الخ) الاولى أن يقول ثم ان الذى رخم على قسمين محتوم بالهاء وغير محتوم بها وقد أشار إلى الاول بقوله وجوزنه مطلقا الخ (قول الكوردى المذكور في غير الخ) هذا يقتضى ان الشروط الاربعة المذكورة بعد لا تشترط في ذى التاء مع ان التركيب الإضافى والاسنادى لا يرخم ولو كان محتوما بالهاء نعم ان شرط الاولان لا يعتبران في المحتوم بالهاء وقد ذكرنا ان شروط ما يرخم ثمانية اقتصر الموضح منها في أول الباب على خمسة (وقوله نحو قوله أفظم مبالا الخ) البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة التى أولها : قفا نبك الخ . والشاهد فى أفظم مبالا علم مرخم بحذف التاء والاصل أفظمة اسم محبوبته ومبالا مصدر محذوف الزوائد والاصل : مبالا وهو منصوب على المصدرية نائب عن فعله وهو امهل ومعناه دع وبعض بالنصب مفعول مبالا والتذلل بالبدال المبهمة من الدل بالفتح بمعنى الغنج وعجز البيت * وان كنت قد أزمعت صرما فاجمل * وأزمعت بزأى ثم ميم فعل وفاعل والجملة فى محل نصب خبر كان ومعنى أزمعت عزمتم صرما بفتح الصاد منصوب بأزمعت ومعنى الصرم القطع وفاجمل جواب الشرط أى احسن والمعنى أيها المحبوبة دعى بعض هذا الغنج وان عزمتم على مقاطعتى فأحسنى (وقوله نحو جارى الخ) البيت من الرجز وقائله العجاج وجارى منادى بإسقاط حرف النداء وهو مرخم بحذف التاء وفيه الشاهد وجارية اسم جنس وحذف حرف النداء مع اسم الجنس ضرورة عند الجمهور وقليل على مامر للناظم فى قوله : وذلك فى اسم الجنس والمشار له . قل الخ ولا نهاية وتستكرى مضارع مجزوم بحذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله وعذيرى بالعين المهملة والادال المعجمة أى أمرى الذى اذا فعلته كنت معذورا مفعول تستكرى وتتمام البيت : وسيرى واشفاقى على بعيرى . فسيرى بفتح السين مصدر سار بديل من عذيرى واشفاقى بكسر الهمزة مصدر أشفق معطوف على سيرى البدل وهما بيان

(إلا الرباعي فما فوق) فشمّل الرباعي الاصول كجعفر والثلاثي المزيد كيعمر وشمّل قوله فما فوق الخماسي الاصول كفرزدق والمزيد كسموئل والسداسي والسباعي ولا يكونان الا مزيدين نحو مستخرج واشهباب وفهم منه أن الثلاثي لا يرخم وهو شامل للتحرك الوسط نحو عمر والساكن نحو عمرو ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله: (العلم) يعني أن للنّادى لا يرخم إلا إذا كان علما وشمّل علمية الشخص نحو جعفر وعلمية الجنس نحو أسامة وفهم منه أن النكرة لا ترخم ثم أشار إلى الشرط الثالث فقال: (دون اضافة) فلا يرخم المضاف ولو كان علما وشمّل النكبة كأي بكر وغيرها كعبد شمس ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله: (وإسناد ميم) يعني أن المركب تركيب اسناد لا يجوز ترخيمه نحو برق نحره وفهم منه أن المركب تركيب مزج لا يتمتع ترخيمه لتخصيصه المنع

للامر الذي إذا فعله عذر (إلا الرباعي فما فوق) أما اشترط في غير المختوم بالتاء أن يكون زائدا على ثلاثة لأنه إذا رخم الثلاثي بقي على حرفين ومن المعلوم أن حذف الآخر للترخيم قياسي فيكون الاسم قد نقص نقصا قياسيا فالتقص فيهما شاذ (فإن قلت) الجواب مبني على أن النّادى معرب مع انه مرخم والرخم لا يكون إلا مبني والاسماء البنية تسكون على حرف كتاء قمت أو على حرفين كما ومن هنا مثل ذلك (قلت) البناء للترخيم عارض فهو في حكم المعرب ولذا يبنى على ما يرفع به في لغة من نوى وإنما جاز ترخيم المؤنث الذي هو على ثلاثة أحرف بالهاء كسبة مع كونه يبقى بعد حذفها على حرفين أيضا لأن الهاء ليست من أصول الكلمة بل هي حرف مستقل فالكسبة من أول الأمر موضوعة على حرفين فسكان الترخيم لم يحدث شيئا تأمل (وقوله كجعفر) هو في الاصل اسم للنهر الصغير ثم جعل علما على شخص (وقوله كيعمر) هو في الأصل مضارع عمر بكسر الميم يعمر بفتحها أو يقال أيضا عمر بالفتح يعمر بالضم كما مر ثم نقل من الفعل المضارع وجعل علما على شخص والعلم بفتح الميم وضمها على اللغتين والزائد فيه الياء (وقوله كفرزدق) هو في الأصل قطعة من الاحم ثم جعل علما لكن لا ينادى إلا إذا كان غير مقرون بال كما نطق به المكودي والذي هو علم على الشاعر المعلوم بخصوصه هو الفرزدق بال (وقوله كسموئل) اسم لطائر في الأصل ثم جعل علما على شخص والواو فيه زائدة (وقوله ولا يكونان إلا مزيدين) لقول الناظم فيما يأتي:

ومتمى اسم خمس إن تجردا * وان يزد فيه فاسبع عدا

(وقوله نحو مستخرج) بصيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول إذا صار علما (وقوله واشهباب) هو في الأصل مصدر اشهبأ بالهمز يشهبأ اشهبأباً فقلبت الهمزة ياء لسكونها وكسر ما قبلها وهو بمعنى أشهب الزرع والربيع إذا اصفر ثم سمي به والشين أصلية وكذلك الهاء والباء الأولى لأن هذه الالفاظ لاتنادى إلا إذا جعلت أعلاما (وقوله وهو شامل الخ) وقال الفراء يجوز في المحرك الوسط دون ساكنة وعلل ذلك بأن حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع قياسا على قيام الحركة مقام الحرف الرابع فيما يمنع من الصرف كسقر الآتي في قوله أو كجور أو سقر وقال الكوفيون يجوز ذلك في الثلاثي مطلقا وعللوا محرك الوسط بما مر وقاسوا الساكن على يد ودم (العلم) قول للمكودي نحو أسامة الخ) تمثيلة بأسامة غير صحيح لأن كلامنا في غير المختوم بالهاء وأما المختوم بالهاء فقد مر حكمه في قوله وجوزنه مطلقا الخ فالأولى التمثيل لعلم الجنس بنحو فجار وإنما أجازوا ترخيم العلم دون غيره لكثرة نداء العلم فطلبوا تخفيفه بحذف آخره والنكرة يقل نداؤها فلا تحتاج إلى تخفيف (وقوله وفهم منه أن النكرة الخ) أي ولا فرق بين كونها مقصودة أم لا (دون اضافة) علله الأزهرى بأن المضاف اليه منزل منزلة التنوين مما قبله فكذا لا يرخم الاسم بحذف التنوين فكذلك المضاف لا يرخم بحذف المضاف اليه ولا يرخم بحذف الحرف الاخير من المضاف اليه لأن الترخيم بحذف حرف من المضاف اليه كالترخيم بحذف بعض التنوين وهو لا يمكن واعتراض تمثيل المكودي بأبي بكر وعبد شمس بأن الثاني لما كان منزلا منزلة التنوين صار العلم حينئذ انما هو الجزء الاول في التقدير والجزء الاول وهو ابو وعبد ثلاثي والثلاثي خارج من قوله سابقا الا الرباعي والاولى التمثيل بنحو امرئ القيس لأن الاول رباعي ثم شرط عدم الاضافة والاسناد عام في المختوم بالتاء والمجرد على أن المضاف إذا نوى يعرب والترخيم من حيث هو لا يكون إلا فيما يبنى للنداء (واسناد ميم) علته أن المركب الاسنادي علم متقول من فعل وفاعل ومن مبتدأ وخبر فلو رخمته لكان كترخيم المزجي الآتي بحذف عجزه والعجز فاعل أو خبر وإذا حذف العجز بقي الفعل بالفاعل والمبتدأ بالخبير لكن باعتبار الاصل وكون المركب الاسنادي لا يرخم غالبا ومن غير الغالب ترخيمه عملا بقوله بعد وقبل ترخيم جملة الخ (قول المكودي وفهم منه أن المركب الخ) هذا المفهوم صرح به بعد في قوله: والعجز احذف من مركب الخ

بأنى الاسناد فتقول فى معدى كرب يامعدى وقوله : واحظلا فعل أمر من حظل يحظل بالطاء المعجمة بمعنى ارفع وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة وترخيم مفعول باحظلا وما موصولة وصلتها خلا ومن متعلق بخلا والا استثناء والرابعى منصوب على الاستثناء وما معطوفة بالفاء على الرابعى وهى موصولة وصلتها فوق وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير الضاف اليه لما فوقه أى فوق الرابعى والعلم عطف بيان على الرابعى ودون اضافة متعلق بمحذوف على أنه حال من الرابعى واسناد معطوف على اضافة ومتم نعت لاسناد وهو اسم مفعول من أعمت ثم قال : (ومع الآخر احذف الذى تلا) يعنى انك اذا رخت المنادى بحذف آخره فاحذف أينما الحرف الذى قبل الآخر لكن بأربعة شروط أشار إلى الأول منها بقوله : (ان زيد) أى إن كان زائدا فلو كان غير زائد لم يحذف نحو مختار ومنقذ لأن الألف فيها متعاقبة عن عين الكلمة فتقول يا مختار ويامنقا ثم أشار إلى الثانى بقوله : (لينا) أى ذالين وشمل حرف اللين الألف نحو شمال والراء نحو منصور والياء نحو قنديل فلو كان حرفا صحيحا لم يحذف وشمل المتحرف نحو سفرجل والساكن نحو قطر فتقول فيهما يسنرج وياقنطر ثم أشار إلى الثالث بقوله : (ساكنا) يعنى أن يكون حرف اللين ساكنا فلو كان متحركا لم يحذف نحو هيبخ وقنور فتقول فيهما ياهي وياقنور بغير حذف ثم أشار إلى الرابع بقوله : (مكلا*أربعة فصاعدا) يعنى أن يكون حرف اللين المذكور رابعا فما فوق وشمل الرابع نحو منصور والخامس نحو مصاييح مسمى به والسادس نحو استخراج مسمى به أيضا وفهم منه أنه لو كان ثالثا لم يحذف نحو عماد وسعيد وثمود فلو كان قبل حرف اللين غير مجانس له ففى حذفه خلاف أشار إليه بقوله :

(ر قوله بنى الاسناد) أى وذى الاضافة كما يعلم من الناظم قبل (وقوله بالطاء المعجمة) أى المشالة وهو مفتوح الماضى مضموم المضارع والأمر تابع للمضارع (وقوله وصلها فوق الخ) فيكون فوق المقطوع عن الاضافة صلة وقد قال فى المنى أن مذهب سيبويه والمختصين على أن الظرف المتطوع لا يقع حقة ولا صلة ولا حالا وكثيرا ما يرتكبه الناظم (وقوله عطف بيان الخ) الأولى أنه بدل لأن أصل الكلام العلم الرابعى فالرابعى صفة للعلم فلما قدمت الصفة على الموصوف أعربت الصفة بحسب العوامل ويعرب الموصوف بدلا منها كما نص ابن مالك على ذلك فى نحو هذا التركيب (وقوله ومتم نعت الخ) هذا الاعراب يقتضى أن التركيب الاسنادى يكون تاما وغير تام وهو كذلك مثال الأول قام زيد ومثال الثانى ان قام زيد ثم سميت بالتام شخصا وبغير التام شخصا آخر ويقضى أيضا ان الذى يمنع ترخيمه هو المنقول من المسمد التام وأما المنقول من غير التام فيجوز ترخيمه وليس كذلك بل التركيب الاسنادى لا يرخم ولذا قال أبو اسحق الشاطبى الأولى أن تتم حال من العلم وقف عليه بالسكون على لغة ربعة ودون اضافة متعلق بتم والتقدير الا الرابعى فما فوق العلم حال كونه متعينا دون اضافة واسناد وهذا الذى قال ظاهر وواضح ورده يس بما يعلم من الوقوف على كلامه (ومع الآخر احذف) هذا هو الذى بين لك أن فى قول الناظم ترخيا احذف الخ حذف الواو مع ما عطفتم كما مر وهذا مخصوص بغير الختوم بالياء وإلا فاختوم بها إذا رخم يقي على حاله كما مر فى قوله والذى قد رخما بحذفها وفره الخ والأمر فى احذف ليس للوجوب لانه قد يحذف مع الآخر وقد لا يحذف (ان زيد) (قول المكودى عن عين الكلمة) وهى الياء فى الأول والواو فى الثانى وهما فى الأصل يحتملان أن يكونا اسمى فاعل أو اسمى مفعول وأما الآن فهما علمان قطعاً (لينا) (قول المكودى نحو شمالا) بكسر الشين الناقة السريعة (وقوله نحو سفرجل الخ) التمثيل بسفرجل وقطر هنا ليس بجيد لأن سفرجل رابعه أصلى غير لين وغير ساكن فكما يخرج بقيد اللين يخرج بقوله قبل ان زيد وبقوله بعد ساكنا وأما قطر بكسر القاف وفتح اليم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب الذى تحفظ فيه فكما يخرج بقيد اللين يخرج بقوله قبل ان زيد وبقوله بعد مكلا أربعة لأنه أما كمل ثلاثة وكلامنا فيما تجتمع فيه الشروط ويفقد فيه شرط اللين فقط والأولى مثال الموضح بشمال علما فالهمزة فيه زائدة لكنها ليست حرف لين ﴿ فان قلت ﴾ هذا المثال أيضا فقد فيه شرطان آخران غير اللين وهما السكون وتكميل أربعة ﴿ قلت ﴾ ذلك صحيح لكن لم يوجد مثال لكون ما قبل الآخر زائدا ساكنا مكلا أربعة وهو غير لين فذلك مثل شمال وهو إنما يخرج بالقيد المذكورين بعد لين ولا يخرج بالمذكور قبله بخلاف مثالى المكودى والضراغناء السابق عن اللاحق كما فى مثاله لاغناء اللاحق عن السابق كما فى شمال (ساكنا) هذا مبنى على إطلاق حرف اللين على الا حرف الثلاثة لافرق بين كونها ساكنة أو متحركة والمحققون يخصون أحرف اللين بالسالكنة فيكون ساكنا ليس للاحتراز خلافا للمكودى بل لبيان الواقع فهو صفة كاشفة (قول المكودى هيبخ) بفتح الياء الغلام الممتلئ لحما ويطلق على الأحق وعلى من لاخير فيه وعلى الوادى العظيم لكن المراد هنا به وبما بعده المجمعول علما على شخص (وقوله وقنور) الجوهرى القنور بتشديد

(والخالف في * واو ويا بهما فتح قفى)

يعنى أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو فرعون وغرنيق ففى حذفه مع الآخر خلاف فمن حذف قال يا فرع ويا غرن ومن لم يحذف قال يافرعو وياعرنى وقوله ومع الآخر متعلق باحذف وصلته الذى تلاوا الضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف وفى تالفاً فعل مضمّر عائد على الآخر والذى صفة لمحذوف والتقدير احذف مع الآخر الحرف الذى تلاه الآخر وقوله ان زيد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ولينا حال من الضمير المستتر فى زيده وهو محذوف من لين وسا كنانعت للين ومكملانعت بعد نعت وأربعة مفعول بمكلا وصاعدا معطوف على أربعة واعراب ما بقى واضح ثم قال : (والعجز احذف من مركب) يعنى أن المركب تركيب مزج يحذف عجزه وشمل ما آخره وبه نحو سيبويه وما ليس آخره وبه نحو بعلبك وما سبى به من العدد المركب نحو خمسة عشر فتقول ياسيب ويا بعل ويا خمسة وأما المركب تركيب اسناد فأشار إليه بقوله : (وقل * ترخيم جملة) قد تقدم فى شروط الترخيم أن لا يكون جملة فى قوله واسناد متم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه سيبويه فى باب الترخيم وذكر هنا أن ترخيمه جائز بقلة ثم أشار بقوله : (وذا عمرو نقل) إلى أن ترخيمه نقله عمرو يعنى به سيبويه وهو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسى وكنته أبو بشر ولم يذكر الناظم سيبويه فى هذا الرجز الا فى هذا الموضع ولم يذكره بلقبه المشهور وهو سيبويه وإنما نقله سيبويه فى باب النسب

الواو الضخم الرأس ويطلق على شديد الصمت من كل شىء اهـ ويطلق على الصعب (والخالف في * واو) هذا تقييد لجواز حذف الحرف الواقع قبل الآخر معه كأنه قال محل جواز الحذف اتفاقاً إذا كانت الحركة مجانسة له كالأمثلة السابقة فإن كانت غير مجانسة ففى حذفه خلاف بيه عليه بقوله والخالف الخ (قول المكودى نحو فرعون) علم على الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه السلام ولقب لكل من ملك القبط وقيل القبط مع مصر ولكل من عتا وطغى وأما الفرعون بالفتح التماسيح (وقوله وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون اسم لطائر من طيور الماء طويل العنق (والعجز احذف من مركب) إنما رخم بحذف الجزء الثانى لأنه بمنزلة زيادة ألحقت بعد تمام الاسم فأشبهت تاء التأنيث (قول المكودى يعنى بالمركب تركيب مزج الخ) هكذا فى غالب النسخ وهى ظاهرة وفى بعضها يعنى أن المركب الخ وهى غير ظاهرة (١) لأنه لم يذكر خبران بعد أصلاً (وقوله فتقول ياسيب ويا بعل ويا خمسة) أى يبقا التبع على لغة من نوى وبالباء على الضم الظاهر على الباء فى الأول وعلى اللام فى الثانى وعلى التاء فى الثالث على لغة من لم ينو (لا يقال) ان صدر المركب كان مبنيًا قبل النداء فيجب أن ينوى بعد حذف الثانى ضمه ويكون من أفراد قوله وانواضمم الخ (لأننا نقول) سبب بنائه قبل النداء التركيب وقد زال بترخيمه على لغة من لم ينو حيث قدر اسما مستقلاً يجب أن يعطى حكم ما كان معرباً قبل النداء وهو البناء على الضم (وقوله وأما المركب تركيب اسناد فأشار الخ) هذا الكلام ليس بجيد لأن حكم المركب الاسنادى قد علمناه من قوله دون إضافة واسناد والصواب أنه أشار بهذا الكلام إلى أن الذى تقدم غالب ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله : (وقل * ترخيم جملة) (قول المكودى وقد منعه سيبويه الخ) أشار بهذا مع قوله وإنما نقله سيبويه فى باب النسب الخ إلى أن سيبويه له نقلان عن العرب فى باب الترخيم نقل المنع وفى باب النسب نقل الجواز فمن هذا تعلم أن اعتراض أبى حيان وتبعه الموضح حيث قال وزعم ابن مالك الخ على الناظم بأن سيبويه لم يقصد بما قاله فى النسب ترخيم المركب وإنما قصد الحذف والاستغناء بالأول عن الثانى دعوى باطلة لا دليل عليها والصواب أن سيبويه ما قصد إلا الترخيم كما قال الناظم (فان قلت) كلام الامام اختلف فى البابين فهل المعتبر هو ما فى الترخيم أو المعتبر ما فى باب النسب (قلت) من النحويين من أبى التعارض على حاله وقال إن المجتهد إذا كان له نصان متعارضان فى بابين فالعمل على ما ذكر فى الباب الموضوع لذلك لأنه بصدان بين الحق فيه والمذكور فى غير باب لا عبرة به لأنه ذكر استطراداً فيكون حينئذ العمل هنا على المنع وهذا هو الذى فى الأزهرى ومن النحويين من وفق بين البابين وهو الصواب بأن قال إن ما فى الترخيم هو الذى لغالب العرب والذى فى النسب إنما هو لبعضهم كما يدل عليه قول سيبويه فى باب النسب لأن من العرب الخ حيث أتى بمن التبعية فدل على أن غالبهم لا يقول ذلك وهذا الثانى هو الذى قصد الناظم ولذلك عبر هنا بقل الخ ولعل المكودى استشعر شيئاً من هذا فقال وكأنه وإنما منعه (وقوله ابن قنبر) بفتح القاف وسكون النون وفتح الباء الشيرازى ثم البصرى كان اماماً جليلاً متقناً أخذ من كل علم بحظ وافر سيما علم النحو فقد أربى فيه على المتقدمين والمتأخرين ولم يضع أحد فيه مثل كتابه وجميع كتب الناس عيال عليه ولز مخشى فيه :

ألا صلى الاله صلاة صدق * على عمرو بن عثمان بن قنبر * فان كتابه لم يغف عنه * بنو قلم ولا أبناء منبر
وسبب قراءته للنحو أنه كان يقرأ الحديث على بعض المحدثين فوقع له لحن فى بعض الألفاظ فقال له يا سيبويه لو أصاحبت لسانك
(١) (قوله وهى غير ظاهرة الخ) لعل ما وقع له من النسخ لم يوجد فيه لفظ يحذف عجزه الخ فلذا قال ما قال والا فقد وجدنا نسخة ذكر بها الخبر وهى ظاهرة اهـ .

قال تقول في النسب إلى نابط شرا نابطى لأن من العرب من يقول ياتأبط وكأنه إنما منعه في باب الترخيم لكونه لم يعتمد على هذه اللغة قلها * ثم اعلم أن في الترخيم لغتين وقد أشار إلى أحدهما فقال: (وان نويت بعد حذف ما حذف * فالباقى استعمل بما فيه ألف) يعنى أنك إذا نويت المحذوف للتخيم فأترك الحرف الذى قبله على حاله قبل الحذف واستعمله كما كان قبل الحذف وتسمى هذه اللغة لغة من نوى ولغة من ينتظر وشمل قوله بعد حذف ما حذف منه حرف نحو يا جفف في جعفر وما حذف منه حرفان نحو يا مروفى مروان وما حذف منه كلمة نحو يا بعل في بعلبك وشمل الباقي ما كان ساكنا نحو يا قط في قطر ومضموما نحو يا منصف في منصور ومكسورا نحو يا حار في حارث ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال: (واجعله إن لم تتو محذوفا كما * لو كان بالآخر وضعاً ثانياً) أى اجعل الحرف الذى قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فتقول في قطر وفي جعفر يا قط ويا جفف وفي حارث يا حار وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو والضمير في جعله عائد على الحرف الذى قبل المحذوف وكفى موضع المفعول الثانى لاجعله والظاهر أن ما في قوله كازائدة ولو مصدرية والتقدير ككون الآخر متمما وضعاً وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء في قوله كما لو إلا عندما ثم أشار إلى ما يظهر فيه الفرق بين اللغتين فقال:

(قتل على الأول في ثمود يا * ثمو ويا ثمى على الثانى يا)

يعنى بالأول لغة من نوى فتقول على اللغة الأولى في ترخيم ثمود يا ثمو لأن الواو في حشو الكلمة لينية المحذوف وتقول على لغة من لم ينو يا ثمى بالياء لعدم النظير إذ ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء والضمة كسرة لكن أنحى لأن فاشغل بالنحو حتى بلغ فيه ما بلغ أخذه عن الأخشى الكبير ويونس بن حبيب وعيسى بن أوس البصرى والخليل بن أحمد وهو أشهر مشايخه وكان سيبويه حسن الوجه والسورة فكان إذا دخل على الخليل يقول له مرحبا بزائر لا يعل وكان الخليل لشدة حسن سيبويه لا ينظر إليه وربما أعرض عنه بوجهه وولاه ظهراً وربما أدخل الخليل وجهه في ثيابه لئلا ينظر إليه ثم إن أراد الخليل مسألة يقول لسيبويه أين أنت يا فارسي فيجيبه فيقول له ما تقول في كذا فيجيب سيبويه ووجه الخليل في ثيابه وقد تزوج سيبويه بامرأة جميلة من أهل البصرة فاشتغل بالقراءة والتصنيف كتابه ولم يشتغل بها وكانت تحبه خرج في بعض الأيام للسوق لقضاء غرض فعمدت لكتبه وأحرقتها فلما دخل ووجد الكتب محروقة أغمى عليه فلما أفاق طلقها ثم ابتداء كتابه المعلوم بعد ذلك وضع له علم كثير أخذه عن الخليل فيما احترق له ولد بقرية من قرى شيراز يقال لها البيضاء سنة ثمان وأربعين ومائة وكانت في لسانه حبسه وقلمه أفصح من لسانه وتوفي بالبرية المذكورة سنة ثمانين ومائة فعمه مائتان وثلاثون سنة وقيل ثلاث وثلاثون سنة وسبب موته المسئلة الزبورية التي وقعت بينه وبين الكسائي وقد مرت في باب المبتدأ والخبر ومن شعره رحمه الله:

لسانى لسان معرب في حياته * فياليت من موقف الحشر يسلم

فما ينفع الاعراب إن لم يكن تقى * وما ضر ذات تقوى لسان معجم

ولقب سيبويه قيل لأنه كانت له رائحة طيبة كرائحة التفاح وقيل لأن من يلقيه كان يشم منه رائحة الطيب وقيل للطافته والتفاح من أطيب الثمرات والعلامة سيبويه مركب تركيب مزج وهو عجمي والتركيب عندهم يكون مقلوباً لأن معنى سيب التفاح ومعنى يوه رائحته (وقوله إلى نابط شرا نابطى) أى تقول في النسب إلى هذا الرجل المسمى الخ (وان نويت بعد حذف) هذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وإذا رخم النادى بحذف حرف أو حرفين أو كلمة فما حكم آخر الباقي بعد الحذف فأجاب بأن فيه لغتين أشار إلى إحداها هنا بقوله وان نويت الخ وصدر هذه اللغة إشارة إلى أنها أرجح من الثانية وأكثر وصرح الموضح بكثرتها (واجعله إن لم تتو محذوفاً) (قول السكودي كسكن الآخراخ) جعل اسم كان هو الآخر وجعل الباء فيه زائدة ومتمما اسم فاعل خبر كان وهذا لا يصح إلا بتكلف على تقرير صحة زيادة الباء بأن يكون المعنى اجعل آخر الباقي بعد الحذف مثل كون الشيء المحذوف متمماً للرخم قبل ترخيمه وضاعوا المراد أنزله منزله وهذا التقدير بعيد من النصف والأولى أن اسم كان ضمير يعود على الباقي ومتمماً معنى للمفعول والجملة في محل نصب خبر كان وبالأخر متعلق بتمما ووضعاً منصوب على إسقاط الخافض والتقدير واجعل الباقي بعد الحذف مثل كون أى الباقي متمماً بالآخر في الوضع قبل الحذف ويكون المراد بالباقي الكلمة الباقية بعد الحذف بتمامها (وقوله ثم أشار إلى ما يظهر الخ) الفرق قد ظهر بينهما فيما مر فالأولى أن يقول كما قال المرادى ثم فرع على الوجهين الخ (قتل على الأول) أى قتل مفرعاً على الوجه الأول أو على الرأى الأول ولا يصح أن تقدر اللغة إلا لوقال المصنف الأولى بالتأنيث (قول السكودي لعدم النظير) لغة المحذوف كأنه قال ولا تقول يا عوب الواو لعدم النظير أى وجود اسم مثله ثم بين عدم النظير بقوله إذ ليس الخ ويا ثمى مبنى على الضم المقدر على الواو المقلوبة ياء لأجل عدم النظير (وقوله متمكن) أى معرب (فان قلت) المرادى للرخم

كما فعلوا في أدل جمع دلو وأصله أدلو فقلبوا الواو ياء والضممة كسرة ثم أشار إلى مثالين مبينين على اللغتين فقال :
(والترم الأول في كمسلمه * وجوز الوجهين في كمسلمه)

الأول هو لغة من نوى فاذا رخت مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بالتاء الفارقة بين المؤنث والمذكر قلت يامسلم بفتح الميم الأخيرة على لغة من نوى ولا يجوز أن ترخه على لغة من لم ينوى فتقول يامسلم لئلا يلتبس بالمذكر وأما نحو مسلمة بفتح الميم الأولى مما ليست فيه التاء فارقة فيجوز فيه الوجهان فتقول يامسلم بفتح الميم ويامسلم بضمها والأول صفة لمحدوف والتقدير والتزم الوجه الأول ثم قال : (ولاضطرار رخوا دون ندا) يعني أنه يجوز الترخيم في غير النداء للضرورة وفهم منه أنه يكون في الاختيار وقوله : ماللندا يصاح . يعني أنه لا يرخم في غير النداء إلا ما كان صالحا للنداء أى لمباشرة حرف النداء نحو أحمد فلو كان الاسم لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يرخم في ضرورة ولا في غيرها نحو الرجل وفهم من إطلاقه أنه يرخم على اللغتين السابقتين أما ترخيه على لغة من لم ينو فجمع عليه وأما على لغة من نوى فمختلف فيه .

❦ الاختصاص ❦

أما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه به في اللفظ وإلى ذلك أشار بقوله : (الاختصاص كنداء دون يا) يعني أن الاختصاص شبيه بالنداء .

مبنى مطلقا فهو غير متمكن (قلت) لما كان البناء عارضا نزلوه منزلة العرب (وقوله كما فعلوا في أدل) بالتنوين وأصله ادلوا بنم التلام وسكون الواو ليتم التنظير به وهو الذي يظهر من الازهرى وليس له نظير فتشابهوا الضمة كسرة والواو ياء وأتى بتنوين الصرف لأنه لا وجه لمنعه فالتقى ساكنان حذفت الياء لذلك ومثله أجر جمع جرو (وقوله ثم أشار إلى مثالين الخ) الأولى أن يقول ثم أشار إلى محل جواز الوجهين إذا أمن اللبس معها وأما إذا وقع اللبس فيتجنب ما فيه اللبس ويؤتى بما لا لبس فيه (وجوز الوجهين في كمسلمه) من كل علم مختوم بالهاء وظاهر المصنف ولو كان يوقع في لبس نحو يا عمرة فلو رخته على لغة من لم ينو فقلت يا عمر بالضم التبس بالذي لا ترخم فيه فيكون اعتبار اللبس وعدمه إنما هو في الصفة وفرقوا بينهما بأن العلم لشهرته لا يوقع في لبس غالبا بخلاف الصفة وقيل بالمنع مطلقا صفة أو علما ألبس أم لا والحق الذي للرضى وحمل عليه الموضح كلام المصنف أن المنع فيما ألبس صفة أو علما والجواز فيما لم يلبس مطلقا (ولاضطرار رخوا دون ندا) (قول المكودي وفهم منه أنه لا يكون الخ مع قوله فلو كان الاسم الخ) هذا يقتضى أن المأخوذ من الناظم شرطان فقط والحق أن المأخوذ منه شروط ثلاثة اثنان صرح بهما وهما الاضطرار وكونه صالحا للنداء والثالث وهو كونه زائدا على ثلاثة أحرف مأخوذ من المثال لكن هذا الشرط الثالث إنما هو في غير المختوم بالهاء وإلا فالمختوم بالهاء لا يشترط فيه الزيادة على ثلاثة ولم يأت المكودي بشاهد لكلام الناظم على ما في غالب النسخ ويوجد في بعضها بيت شاهد لذلك نصه :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والحصر

والبيت من الطويل وقائله امرؤ القيس ونعم فعل مدح فاعله الفتى وتشو مضارع بمعنى تسير وقت العشاء والظلام وطريف وهو المخصوص بالمدح والأصل طريف بن مالك فرخمه بحذف الكاف وفيه الشاهد وليلة منصوب على الظرفية والحصر بفتح الحاء للعجمة والصاد شدة البرد وقول من قال الحصر بالحاء المهملة لم تثبت به رواية والله سبحانه وتعالى أعلم .

❦ الاختصاص ❦

مصدر اختص بكذا والمراد به هنا اسم مفعول وهو المختص أى الاسم المنسوب على الاختصاص (قول المكودي في اللفظ الخ) بيانه أن العرب تقلوا صورة أيها في النداء وجعلوها صورة الاختصاص فحكم المختص كحكم المنادى في اللفظ وأما تقلوا أيها من باب النداء إلى باب الاختصاص لما بينهما من المشاركة المعنوية وهو الاختصاص في كل لأن المنادى بالكسر يخص المنادى بالفتح بالأفبال وهما الإنسان يخص نفسه بأيها والباعث على الاختصاص أحد أمور ثلاثة فخر أو تواضع أو زيادة بيان فالأول نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير يعني بالجواد التكلم نفسه والثاني نحو أنا أيها العبد فقير إلى عفو الله والثالث نحو نحن معاشر الأنبياء لانورث (الاختصاص كنداء) (قول المكودي يعني أن الاختصاص الخ) أبقى المصدر في النظم على حاله والأولى أن يؤوله بالاسم المختص بأن يقول يعني أن الاسم المختص شبيه بالمنادى أى صورته صورة المنادى والأفوه خبر استعمل بصورة الانشاء توسعا كما استعمل الانشاء بصورة الخبر نحو : والوالدات يرضعن . ولشبهه بالنداء اختلفوا في مواضع هل هي من النداء أم من الاختصاص نحو أهل البيت لقوله تعالى : إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت . قيل يأهل البيت وقيل

وفهم منه أنه ليس منادى وفهم من قوله : دون يا . أنه لا يصحبه حرف النداء ثم مثل فقال : (كأيها الفتي ياثر ارجونيا) وفهم من المثال ان ايا لا توصف باسم الاشارة ولا بالوصول كأي : لنداء وفهم من قوله : باثر ارجونيا انه لا بد أن يتقدمها كلام وأن الكلام الذي يتقدمها لا بد أن يكون فيه ضمير التكلم وفهم ذلك من قوله : باثر ارجونيا ثم إن الاختصاص قد يكون فيه الاسم مقرونا بأل ومضافا وقد أشار إلى الأول بقوله : (وقد يرى ذا دون أي تلو آل * كمثل نحن العرب أسخى من بذل)

يعني أن الاختصاص يكون بالاسم المقرون بأل وليس معه أي وفهم من المثال لا بد أن يتقدمه ضمير التكلم مرفوع بالابتداء كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولم ينبه على القسم الثالث وهو انضاف كقوله عليه السلام : نحن معاشر الانبياء لانورث ما نركنا صدقة . وهو منصوب بفعل مضمر والتقدير أخص العرب وأخص معاشر ومع هذا قد اجحف الناظم بهذا الباب اذ لم يصرح بما يتعلق به من المعنى والاعراب وحاصله ان المختص على قسمين قسم مبني على الضم وهو أيها الفتي ونحوه وبني لشبهه بالمنادى لفظا وموضعه نصب بفعل واجب الحذف فاذا قلت أنا أفعل كذا أيها الرجل فتقدير عامله أخص بذلك أيها الرجل والمراد بأيها التكلم نفسه وقسم معرب لفظا وهو المضاف وذو الألف والنون نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف فنحن مبتدأ وخبره أقرى الناس والعرب منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص وكذلك انضاف نحو قوله : عليه السلام . نحن معاشر الانبياء لانورث . فنحن مبتدأ وخبر لانورث ومعاشر الانبياء مفعول بفعل واجب الحذف وفي قوله : الاختصاص كنداء . اشعار بانه منصوب بفعل واجب الاضمار كالمنادى لشبهه به

* التحذير والاغراء *

التحذير تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه والاغراء الزام المخاطب بالعكوف على ما يحمل عليه وإنما ذكرهما بعد الاختصاص لشبههما به في أنهما منصوبان .

أخص أهل البيت (كأيها الفتي ياثر ارجونيا) الكاف جارة لقول مقدر وأيها مبني على الضم (فان قلت) أيها في النداء لبنائها سبب موجود وهو تضمنها معنى الخطاب وهنا ذلك السبب منتف قطعاً لأنه لا خطاب (قلت) أيها نقلت من النداء إلى الاختصاص على الحالة التي كانت عليها هناك وهو البناء فلا يسئل عن علة بنائها هنا ولعل هذا هو مراد المكودي بقوله في البيت بعد هذا وبني لشبهه بالمنادى لفظا والماء في أيها حرف تنبيه عوضا عما كانت تستحقه من الاضافة وأيها في محل نصب لعامل محذوف والفتي نعت أيها مرفوع بضمة على الألف تعذر اورفه لازم وبأثر بكسر الهمزة بمعنى عقب متعلق بمحذوف حال من أيها الفتي والتقدير كقولك أيها الفتي حال كون أيها الفتي واقما بأثر ارجونيا وان وقع عقبه يتقدم ارجونيا عليه وأرج فعل أمر من رجا رجو ثم هنا نسختان نسخة أرجنيا محذوف الواو فيكون الفاعل والخطاب المفرد المذكور وهي واضحة ونسخة ارجونيا بالواو فتكون الواو لخطاب جمع المذكور وهي ظاهرة وقول يس إن الخطاب على هذه النسخة أيضا المفرد والواو لأشباع أو للتعظيم لاداعي ولحاجة اليه مع امكان التخريج على كونها واو الجمع الذي هو الأصل (قول المكودي وفهم منه انه ليس الخ) لأن الشبه بالشيء غيره (وقوله ثم ان الاختصاص قد يكون فيه الخ) هذه التوطئة غير ظاهرة والأولى أن يقول ثم ان الاختصاص كما يكون بلفظ أيها يكون باسم مقرون بأل أو مضاف وقد تكلم على المقرون بأل في قول (وقد يرى) (قول المكودي نحن العرب أقرى الخ) أشار بهذا إلى أن الناظم أشار بمثاله إلى هذا المثال وهو وجه عدول المكودي عن مثال الناظم بلفظه ثم ان العرب في النظم يجوز فيه ضم العين وسكون الراء فتسكون الهمزة من أسخى على حالها من القطع ويجوز فيه فتح العين والراء من العرب فيتعين نقل حركة همزة أسخى ليتزله البيت والقري أول ما يتقدم للضيف والبذل العطاء (قول المكودي كقوله عليه السلام : نحن معاشر) هكذا رواه البرزاني مسند بلفظ نحن وبرواية البرزاني سقط قول الأزهري تنكيته على الموضح وقول يس معترض على ابن غاري إن الحفاظ إنما رويوا هذا الحديث بلفظ إنا بكسر الهمزة وتشديد النون ولم يرووه بنحن وقد أعرب المكودي صدر هذا الحديث ولم يعرب عجزه ويوجد في بعض النسخ تاما وفي بعضها غير تام وتامه : ما نركنا صدقة . واما صولة مبتدأ في جواب سؤال المقدر كأنه لما قال عليه السلام لانورث كأن قال له ولمن يكون ما نركم فقال ما نركنا الخ جملة تركنا لا محل لها صلة ما والعائد محذوف وصدقة بالرفع خبر المبتدأ والتقدير الشيء الذي تركناه صدقة وروى بنصب صدقة ويكون الخبر محذوفا وصدقه معمول لذلك المحذوف والتقدير مبذول صدقة وبهذا التقدير في رواية النصب يسقط ما ادعاه أهل العناد (وقوله فتقدير عامله أخص الخ) بل يجوز نحو ما مدح أو أريد أو أقصد ثم أن الجملة من الفعل والفاعل والمنصوب على اختصاص في محل نصب على الحال غالبا وتقدير الحديث نحن لانورث في حال كوننا مخصوصين معاشر الانبياء ومن غير الغالب أن تكون الجملة اعتراضية كأي نحن العرب أسخى من بذل ولا منافاة بين الحالية والنصب على الاختصاص لأن الحال الجملة والمنصوب على الاختصاص اللفظ وقيل جملة الاختصاص بيانية لضمير التكلم لا محل لها من الاعراب والله أعلم .

بفعل لا يظهر ثم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الأول إياك وأخواتها الثاني ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب الثالث ذكر المحذر منه وقد أشار إلى الأول بقوله : (إياك والشر ونحوه نصب * محذر بما استتاره وجب)

يعني ان قولك إياك والشر ونحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا عطف عليه نصب بفعل يجب استتاره نحو إياك والاسد وإياكم والخالفة وفهم منه أن التحذير إذا كان بالضمير لا يكون إلا مخاطبا ولا يكون بضمير الغائب إلا في الشذوذ على ماسيأتي وفيهم منه ان العامل المقدر يقدر بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به فيلزم تعدى فعل الفاعل المتصل إلى ضميره المنفصل وهو محتج في غير باب ظن وأخواتها إياك والشر ونحوه مفعول بنصب ومحذر فاعل بنصب وبما متعلق بنصب وما موصولة واستتاره مبتدأ ووجب خبره والجملة صلة ما وهي واقعة على الفعل الناصب الواجب الاضمار * ثم اعلم أن إياك وأخواتها تستعمل في التحذير معطوفا عليها كما تقدم ودون عطف وإلى ذلك أشار بقوله : (ودون عطف ذا إيا انصب) الإشارة بهذا للنصب باضمار فعل لا يظهر ويعني ان إياك وأخواتها غير معطوف عليها تنصب بفعل واجب الحذف نحو إياك من الشر وذا مفعول بانصب ودون وإيا متعلقان بانصب ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله : (وما * سواء سترفعه لن يلزما) فشمّل قوله ماسواه النوعين أغنى ما ناب عن إيمان الأسماء المضافة لضمير المخاطب والمحذر منه وقوله سترفعه لن يلزما يعني انهما منصوبان بفعل مضمر ويجوز اظهاره فتقول رأسك فيكون منصوبا بفعل محذوف ولك اظهاره فتقول نخ رأسك ونحوه وتقول في المحذر منه الأسد ولك اظهار العامل فتقول احذر الأسد وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله : (الامع العطف أو التكرار) فالعطف نحو رأسك والخائض والتكرار نحو الأسد الأسد وقد مثله بقوله : (كالضيغم الضيغم إذا السارى) والضيغم الأسد والسارى اسم فاعل من سرى إذا مضى ليلا وهو مظنة الخوف من الضيغم وإنما وجب حذف العامل مع إيا لكثرة الاستعمال وأما مع العطف والتكرار

المناسبة بين البابين ذكرها المكودي ثم المناسب تقديم الاغراء على التحذير لأن عادة النحويين تقديم الأحسن معنى فيقول نعم وبئس والثراب والعقاب والوعد والوعيد والأحسن معنى هو الاغراء لأنه للصحة وأجيب بأن التحذير من باب درء المفاسد والاغراء من باب جلب المصالح ودفع المفاسد مقدم على جلب المصالح شرعا فقدم وضعنا ثم ان التحذير لغة مصدر حذر بالتشديد واصطلاحا عرفه المكودي هو تنبيه المخاطب الخ ثم انه (اعترض) هذا التعريف بأنه غير جامع وغير مانع أما كونه غير جامع فلا أنه لا يشمل تحذير المتكلم نفسه وتحذير الغائب الآتين في قوله وشذايأي وإياه أشد وشذوذها لا يخرجهما عن التعريف لأن التعريف يجب أن يكون جامعاً للمقيس والشاذ وأما كونه غير مانع فلا أنه يدخل فيه نحو : يا بني لا تشرك بالله . (وأجيب) عن الأول بأن هذا التعريف للتحذير المقيس دون الشاذ وعن الثاني بأن هذا تعريف بالاعم بناء على جوازه وهو قول قدماء الناطقة على أن حدود النحويين إنما هي رسوم ثم ان هذا تعريف للتحذير اصطلاحاً والمناسب تعريف اسم المفعول وهو المحذر به لأنه هو اللفظ وكلام النحاة إنما هو في الألفاظ ولو أراد تعريف المحذور به المصطلح عليه لقال هو اسم مفعول لا حذر محذوف والاغراء في الأصل مصدر أغرى وفي الاصطلاح عرفه المكودي بقوله ان الزام المخاطب الخ واعترض هذا التعريف أيضا بأنه غير جامع لخروج اغراء الغائب نحو عليه رجلا غيري أي ليلزم رجلا غيري فانه أصلح وأنفع له وغير مانع لدخول نحو : وتعاونوا على البر والتقوى . فان المعاونة على البر والتقوى مما يحمّد عليه الانسان وليس اغراء اصطلاحاً (وقوله بفعل لا يظهر) وجوبه في بعض المواضع وفي بعضها يجوز حذفه واظهاره كما يأتي في قوله : وما سواء سترفعه لن يلزما (وقوله وأخواته الخ) من إياك وإياكم وإيا كن (وقوله إلى ضمير الخ) نحو نفسك أو رأسك (وقوله ذكر المحذر منه) نحو الاسد (إياك والشر ونحوه نصب) (قول المكودي إذا عطف عليه الخ) تقييده بذلك لئلا يتكرر مع قول الناظم بعد ودون عطف الخ والافعال لا يختلف مع العطف ودونه (وقوله نصب الخ) نائب الفاعل يعود على إياك والجملة خبر ان في قوله يعني ان قولك الخ (وقوله يجب استتاره الخ) لأنه لما كثر التحذير بلفظ إيا جعلوا إيا كأنها بدل عن العامل المحذوف وهذا معنى تعليل المكودي الآتي (وقوله من تقديره قبله اتصاله الخ) لأن القاعدة مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله وقد مر وفي اختيار لا يحىء للمنفصل الخ (وقوله فعل الفاعل) الضمر أي الفعل الذي فاعله ضمير مستتر (وقوله المتصل الخ) أي إلى مفعول ضمير متصل (وقوله وهو محتج) وجه منعه انك إذا قلت أحذرك بصيغة الأمر لزم اتحاد الفاعل والمفعول بالمعنى مع انه يجب تخالفهما هذا حاصل كلامه على أن هذا اللزوم الذي صرح به لا يرد إلا لو قلنا بجواز التصريح بالعامل وقد علمت انه واجب الاستتار وهو مجرد تقدير لا ينطق به وعلى تسليم جواز التصريح به فلا يرد ما قال إلا لو قدرنا العامل مقيدا للانشاء كالأمر ولو قدرناه مضارعا مفتحا بهمزة التكلم ما لزم ما قال لأن الفاعل حينئذ ضمير المتكلم وقيل ان العامل يقدر مقدما وان الأصل احذر تلاقى نفسك والأسد انظر التوضيح (الامع العطف) العطف هنا وفي الاغراء خاص بالاول لأن المراد

فقد جعل كابدل من اللفظ بالفعل وما موصولة مبتدأ وصلتها سواء وستر فعله مبتدأ ثان وخبره لن يلزما والجملة خبر الأول وستر بفتح السين مصدر ستروا الستر بكسرها هو الشيء الذي يستتر به والمراد هنا الأول وقوله الا ايجاب لنفي لن ومع متعلق يلزم وذاني قوله اذا الساري منادى والساري صفته ثم قال : (وشذاياى واياه أشد) قد تقدم ان اياك في التحذير تكون للمخاطب غالبا وقد شد ذلك للتركيب كقول بعضهم اياى وان يحذف أحدكم الأرنب وأشد منه أن يكون للغائب كقول بعضهم إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ثم قال : (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) وفهم منه ان بعضهم قاس ذلك في التركيب والغائب لأنه جعل قياسه منتبذا أى مطروحا وإياى فاعل شد وإياه مبتدأ وخبره أشد وحذف من مع أشد والتقدير وإياه أشد من إياى ومن قاس مبتدأ وخبره انتبذ وعن سبيل متعلق بانتبذ ولما فرغ من التحذير انتقل الى الاعراء فقال :

(وكحذر بلا ايا اجعلا * مغرى به فى كل ما قد فصلا)

قد تقدم حد الاعراء يعنى ان المغرى حكمه حكم المحذر فى جميع ما تقدم فينصب بفعل واجب الاضمار ان كان مكررا كقوله : أخاك أخاك ان من لا أخاله * كساع الى الميخا بغير سلاح أو معطوف عليه كقولك الأهل والولد وبفعل جائز الاضمار فى غير العطف والتكرار نحو أخاك فيجوز ان لم أخاك وقد فهم من هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول من الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر حذر وهو مصرح به فى الترجمة والمحذر منه وهو مفهوم من قوله والشى والمحذر وهو مصرح به فى قوله محذر والمحذر به وهو اللفظ الدلول به على التحذير وهو مفهوم من

فيهما الجمع والاقتران ولا يفيد هذا المعنى من حروف العطف غير الواو والحاصل ان الصور التى يجب فيها حذف العامل أربع إذا كان التحذير بيا سواء كان مع العطف أو بدونه الثالثة والرابعة إذا كان التحذير بغير إيا مع العطف أو التكرار (قول المكودي قد جعل الخ) أى ما ذكر من العطف والتكرار بدلا عن الفعل المحذوف فهو عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه (وشذاياى واياه أشد) (قول كدى كقول بعضهم إياى الخ) قائل ذلك سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما سئل وهو محرم عما يذكى به الحيوان فاعلمهم التذكرة ونهاهم عن صيد الأرنب فى الاحرام فقال لتلك الأسل الخ وقيل رأى أرنبا وهو محرم فخاف أن يصطاده غيره من المحرمين فقال لتلك لكم الأسل والرماح والسهام وإياى الخ والأسل بفتح الهمزة والسين مارق من الحديد كالسيف والسكين وإياى مفعول بفعل محذوف والتقدير باعدوني عن حذف الأرنب ولا يلزم ما قال المكودي سابقا لاختلاف الفاعل والمفعول ولما حذف الفعل والفاعل انفصل ضمير التركيب وهو إيا وأن يحذف معمول بمحذوف والتقدير وابعدوا أنفسكم عن حذف الأرنب وجملة وابعدوا المقدرة معطوفة على جملة وابعدوا المقدرة أيضا وفى الكلام شبه احتباك لأنه حذف المحذر منه فى الأول وهو عن حذف الأرنب وأثبت المحذر بالفتح وهو إياى وحذف من الثانى المحذر وهو أنفسكم وأثبت المحذر منه وهو أن يحذف وهذا هو تقدير الموضح لأنه قدر الفاعل مؤخرا ولا يلزم كما علمت وهذا أولى مما ذكره الأزهرى بعد والحذف بالحاء المهملة والمعجمة فالأول الرمي بالصى والضرب بالسيف والثانى الرمي بالحصى والحجارة بالأصابع قاله الجوهري وقال غيره معناها الرمي مطلقا لافرق بين كونه بالحجارة أو غيرها (وقوله كقول بعضهم إذا بلغ الخ) قائله بعض العرب وإياه مفعول بمحذوف والأصل ليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب ثم حذف الفعل ولام الأمر ثم حذف تلاقى المضاف وأقيم نفسه مقامه ثم حذف المضاف الذى هو نفس وأقيمت الهاء مقامه فانفصلت ثم أبدل أنفس بإيا لأنها لا تلاقىها فى المعنى والشواب جمع شابة والمعنى إذا بلغ الرجل الستين فلا تتولع نفسه بشابة ووجه الشذوذ فى التركيب ان الانسان لا يحذر نفسه ولا يخاطبها بعدم الفائدة لعلمه بما يحذر ومع ذلك التركيب إذا خاطب نفسه وحذر هافهو يسمع فهو كالمخاطب فى الحضور وانما كان تحذير الغائب أشد من التركيب لأن الأصل ان الانسان لا يأمر أو ينهى الا من يسمعه والغائب لا يسمع فيحتاج الى من يبلغه ما حذر منه وليس معه حضور أصلا فقد زاد شذوذه على التركيب بعدم حضوره وتعليل الموضح مردود (وكحذر بلا ايا) (قول المكودي كقوله أخاك أخاك الخ) البيت من الطويل وقائله مسكين بن عامر الدارمي والشاهد فى أخاك حيث نصب بالالف على الاعراء بفعل واجب الحذف تقديره ألزم أخاك وأخاك الثانى توكيده ومن اسم ان ولا نافية للجنس وأخا اسمها منون منصوب بالفتحة فان قلت لا يعرب اسم لا الا إذا كان مضافا أو شيئا به قلت هذا من الشبهة بالمضاف لان له صفة لأخ أى كائنا له والخبر محذوف تقديره فى الوجود وهذا أولى الوجوه التى ذكرها فى لا أباله الذى هو مثل هذا التركيب وان قرأته دون تنوين فهو مبنى على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف فى الأحوال كلها وله حينئذ هو الخبر والكاف فى كساع اسمية بمعنى مثل خبر ان وساع اسم فاعل من سعى والميخا الحرب ويمد ويقصر والاكثر المد وهو هنا بالقصر لا غير لأجل الوزن وقد علمت ان من ذهب الى الحرب بغير سلاح فهو أول من يقتل (وقوله وقد فهم من هنا الخ) أى من قوله وكحذر على ما فيه (وقوله فى قوله محذر) أى بكسر الدال المار فى قوله نصب محذر (وقوله وهو مفهوم من

قوله فيما استناره وجب وألف اجعلا بدل من نون التوكيد الخفيفة ومغرى مفعول أول لا جعلاً وكحذر في موضع المفعول الثاني وبلا متعلق باجعلاً .

﴿ أسماء الأفعال والأصوات ﴾

إنما ذكر أسماء الأفعال والأصوات بعد التحذير والاعراء لأن بعض أسماء الأفعال مغرى به نحو عليك ودونك وفهم من قوله أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب جمهور البصريين :

(ما ناب عن فعل كشتان وصه * هو اسم فعل وكذا أوه ومه)

شمل قوله ما ناب عن فعل اسم الفعل واسم الفاعل والمصدر النائب عن الفاعل وخرج بالمثل اسم الفاعل والمصدر لأن معنى قوله كشتان في كونه غير مفعول ولا فضلة فهو تسميم للحد وقد احتوى البيت على أربعة أسماء الأول شتان وهو بمعنى بعدوصه وهو بمعنى اسكت

قوله الخ) هذا غير صحيح لأن الذى فهم مما قال حذف العامل وجوبا والا فالحذر به صرح به الناظم في قوله اياك مع ونحوه مع وكحذر على ما هو الحق فيه والحاصل أن كلام الناظم اشتمل على خمسة أمور التحذير الذى هو فعل الفاعل وهو مصرح به في الترجمة الثانية اللفظ الذى وقع به التحذير وهو مصرح به في قوله اياك مع قوله هنا وكحذراى وكلفظ محذر به الثالث الشخص المحذر بالكسر وهو مصرح به في قوله نصب محذر الرابع الشخص المحذر بالفتح وهو مأخوذ لزوماً لأنه يلزم من المحذر بالكسر المحذر بالفتح الخامس المحذر منه وهو قوله والنثر ونسخ الكودى فيها تخايط وصوابه ما ذكرنا لك والله أعلم .

﴿ أسماء الأفعال والأصوات ﴾

(قول الكودى وهو مذهب جمهور الخ) وقال بعض البصريين إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء وقال بعض الكوفيين هى أفعال حقيقة وقال ابن صابر هى قسم رابع زائد على الاسم والفعل والحرف وسماه خالفة والحق القول الأول ودليل اسميتها تنوين بعضها كصه ومه ودخول الألف واللام على بعضها كالنجاء بمعنى انجو وتصغير بعضها كرويدوما ينبى فعليتها أنها لاتقبل علامات الأفعال وعلى مذهب الجمهور فعمل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان كصه فانه اسم لقولك اسكت واسكت هو الذى دل على الحدث والزمان وعدلوا حينئذ عن الفعل اليها للبالغة فاذا قلت هيئات فعناه بعد جدا ونزل أى أكثر النزول وصه أكثر السكوت وهكذا أومدلولها المصدر وهو الحدث دون الزمان فصه حينئذ اسم لقولك سكوت أو هى دالة على الحدث والزمان كالفعل أقوال ثلاثة والأول هو المناسب لتسميتها اسم فعل وهو المشهور ﴿ فان قلت ﴾ هل ينبى على هذه الأقوال الثلاثة شىء أم لا ﴿ قلت ﴾ ينبى عليها أنها ان قلنا إنها أسماء الأفعال على مذهب الجمهور فلا محل لها وعلى القول الثانى محلها نصب كالمصدر وعلى الثالث محلها رفع (ما ناب عن فعل) فى كلام الناظم تقديم الحد وهو ما ناب الخ على الحدود وهو اسم فعل ولذا نكت عليه الموضح فقدم اسم فعل على ما ناب الخ (قول المكودى كشتان فى كونه غير معمول الخ) الضمير يعود على اسم الفعل من حيث هو لا خصوص شتان (وقوله فى كونه غير معمول الخ) أى لغيره وأشار بهذا إلى وجه شبه اسم الفعل بالفعل وهو أن كلا منهما عامل غير معمول فيه احترازاً من كل ما ناب عن الفعل لكن هو معمول لعامل لفظى نحو ضرباً زيداً فضرراً معمول لاضررب الذى ناب عنه أو معنوى نحو أقائم الزيدان فقائم معمول للابتداء وهكذا ﴿ فان قلت ﴾ النوب عنه وهو الفعل لا يلزم أن يكون أبداً عاملاً فكيف بنائبه الا ترى إلى الفعل الزائد ككان فى ما كان أصح علم من تقدما وكالفعل المكفوف عن العمل نحو قلما فانهما لا يعملان ولا يلزم أيضاً أن يكون غير معمول فيه فما بالك باسم الفعل النائب ألا ترى إلى الفعل فانه يعمل فيه التجرد والنواصب والجوازم ﴿ قلت ﴾ أجيب عن الأول بأن اهمال الفعل نادر فلا اعتماد به وعن الثانى بأن النفى عمل خاص وهو الفاعلية أو المفعولية وما يقال ان المراد لا يدفع الإيراد يحاج عنه بأن المخاطب بهذا الكلام من علم الفعل واستقر عنده أنه غير معمول لعامل يقتضى الفاعلية والمفعولية (وقوله ولافضلة) أشار به لخراج ان وأخوانها لأنها وان أشبهت الفعل فى كونها عاملة غير معمول فيها كاسم الفاعل خالفتها فى أنها تهمل كثيراً إذا اتصلت بها ما الزائدة عملاً بقوله : ووصل ما بذى الحروف مبطل * اعمالها ولاهمالها كثيراً سميت فضلة ولا يحتاج لقول المكودى ولافضلة إلا إذا جعلنا ما فى ما ناب الخ واقعة على اللفظ وأما ان جعلناها واقعة على الاسم بدليل الترجمة فتكون الحروف لم تدخل معنا لكن يكون مبنياً على جواز الإخراج بالجنس (وقوله بمعنى بعد) اعترض عليه بأن المعروف أن شتان بمعنى افرق والحق أنه يكون بمعنى افرق ويكون بمعنى بعد كما حكاه ابن القيم

وأوه وهو بمعنى أتوجع ومه وهو بمعنى انكشف وما مبتدأ وهو موصول وصلته ناب وعن متعلق بناب وهو مبتدأ ثان وخبره اسم فعل والجملة خبر الأول ثم ان اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي وقد أشار إلى الأول بقوله : (وما بمعنى افعال كآمين كثر) يعني ان ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الأمر كثير وكفى بكثرة أن منه نوعا مقيسا وهو فعال من الثلاثي كمنزال وليس من الثاني والثالث مقيس ومثل بآمين وهو بمعنى استجب ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله : (وغيره كوى وهيات نر) يعني أن اسم الفعل من غير الأمر نر أى قل وشمل قوله غيره ما بمعنى المضارع وقدمثله بقوله كوى ومعناه أتعجب وما بمعنى الماضي وقدمثله بقوله : هيات ومعناه بعدتم أعلم أن من أسماء الأفعال ما هو في الأصل جار ومجرور وظرف وقد أشار إليهما بقوله : (والفعل من أسمائه عليك * وهكذا دونك مع اليك)

فأتى بثلاثة أمثلة اثنتان من الجار والمجرور وواحد من الظرف فإليك بمعنى الزم وهو متعد بنفسه كقوله تعالى : عليكم أنفسكم . وبالباء كقولك عليك زيد ودونك بمعنى خذو وتعدي بنفسه كقولك دونك زيدا أى خذ زيدا وإليك بمعنى تنح ويتعدى بعن نحو اليك عنى أى تنح عنى وهذا النوع مسموع والمسموع منه أحد عشر لفظا الثلاثة المذكورة وكذلك وكأنت وعندك ولديك ووراءك وأمامك ومكانك وبذلك والفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك مبتدأ وخبر في موضع خبر الأول ودونك مبتدأ وخبره هكذا وها للتبنييه ثم قال : (وكذا رويد بله ناصبين) يعني أن رويد بله من أسماء الأفعال بشرط كونها ناصبين كقولك رويد زيدا وبله عمرا فلو خفضا ما بعدها كانا مصدرين وإلى ذلك أشار بقوله : (ويعملان الحذف مصدرين) نحو رويد زيد وبله عمرو ومعنى رويد إذا كان اسم فعل أمهل وإذا كان مصدرا إمها لا ومعنى بله إذا كان اسم فعل دع وإذا كان مصدرا تركا وفيهم منه ان الفتحة في رويد وبله إذا كانا اسمي فعل فتحة بناء لأن أسماء الأفعال كلها مبنية وإذا كانا مصدرين ففتحتهما فتحة اعراب لأن المصادر معربة وفيهم من قوله مصدرين

عن الأصمعي وحيث ثبت الثقل سقط الاعتراض (وقوله وأوه) بضم الهمزة وفتح الواو المشددة وسكون الهاء وهذا أشهر لغاتها وحصل فيها في القاموس ثلاث عشرة لغة (وقوله وهى بمعنى انكشف) أى انزجر ولا يفسر باكشف لأن اكشف متعد ومه لازم (وان قلت) ان آمين لازم واستجب متعد ومع ذلك فسرناه به (قلنا) هنا وجدنا مندوحة وهنالك لم نجدها (وما بمعنى افعال) قول المكودي ان منه نوعا مقيسا (قد مر في قول الناظم والأمر هكذا من الثلاثي وعبر الناظم بالفعل ولم يعبر بمعنى الأمر إشارة الى ان اسم الفعل يكون بمعنى الأمر نحو صه والدعاء نحو آمين (وقوله وهو بمعنى استجب) هذا قول الأكثر وقيل إن آمين اسم من أسماء الله تعالى ومعناه اللهم والهمزة فيه ممدودة وقد تقصر وقد تشدد الميم كافي القاموس (وغيره كوى وهيات) في هيات ست وخمسون لغة ذكر منها في القاموس احدى وخمسين وزيد عليه خمس انظرها في حاشية شيخنا سيدى على قصارة واقتصر الأزهرى على احدى وأربعين (وقوله ثم أعلم الخ) هذه التوطئة ليست بتامة الفائدة والأولى أن يقول ثم أعلم أن اسم الفعل قسمان مرتجل أى مستعمل من أول الأمر اسم فعل كشتان وصه وأوه ومه وقد مر والقسم الثانى منقول والمقول إما منقول من ظرف أو جار ومجرور أو من مصدر وقد أشار الى المنقول من ظرف أو جار ومجرور بقوله : (والفعل من أسمائه عليك) (قول المكودي وبالباء كقولك عليك الخ) صريح كلام المكودي أن عليك تتعدى بالباء وانها ان تعدت بها فهي بمعنى الزم وكلاهما غير صحيح فانه صرح غير واحد بأنها لا تتعدى بالباء وما سمع من ذلك محمول على زيادة الباء كقوله عليه السلام : ومن لم يستطع فعليه بالصوم . فالباء زائدة في المفعول ومن قال انها تتعدى بالباء والباء غير زائدة لم يفسرها بالزم كما يقتضيه المكودي بل فسرهما باستمسك (وقوله وكذلك الخ) معنى كذلك أمسك فهي متعدية ومعنى كما أنت انتظر فهي متعدية ومعنى عندك خذ متعدية وتكون بمعنى توقف فتكون لازمة أولديك متعد بمعنى خذ ووراءك لازم بمعنى تأخر وأمامك لازم بمعنى تقدم ومكانك لازم بمعنى اثبت وبعذك لازم بمعنى تأخر ثم إن هذا النوع لا يستعمل غالبا إلا مع الخطاب وشد عليه رجلا ليسنى بمعنى ليلزم (كذا رويد بله ناصبين) المناسب للتوطئة التي قلنا أن يقول قبل هذا الشرط ثم أشار الى المنقول من المصدر وهو نوعان منقول من مصدر له فعل ومنقول من مصدر لا فعل له بقوله : كذا رويد الخ (قول كدى رويد زيدا) رويد فى الأصل مصدر أروود إروادا بمعنى أمهل إمها لا ثم صغر تصغير الترخيم بخذف زوائده التي هي الهمزة والألف وأوقعوا التصغير على أصوله ثم نقلوه وجعلوه اسم فعل مبنيا (وقوله ومعنى بله إذا كان اسم الفعل الخ) أشار بهذا إلى أن بله في الأصل

انه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف ورويدوبله مبتدآن والخبر في كذا وناصبين حال من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبرا ومصدرين حال من فاعل يعملان والضمير في يعملان عائد على رويدوبله في اللفظ لافي المعنى فان رويدوبله اذا كانا اسمى فعل غير اللذين يكونان مصدرين في المعنى ثم قال : (وما لما تنوب عنه من عمل * لها) يعنى أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي بمعناها فترفع الفاعل ان كانت لازمة نحو هيات زيد ويكون فاعلها واجب الاضمار إذا كانت أمرا كنزال وتتعدى بحرف الجر إن كان فاعلها كذلك نحو عليك زيد وتنصب المفعول ان كان فاعلها متعديا نحو تراك زيدا ثم قال : (وآخر ما الذى فيه العمل) يعنى أنها فارت الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل فلا يقال في تراك زيدا تراك زيدا وما مبتدأ وهو موصول وصلته لما وما المجرورة باللام موصولة أيضا وصلتها تنوب وبعدها متعلق بتنوب وكذلك من عمل ولها خبر ما الأولى والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذى ناب عنه المجرور والضمير العائد على ما الثانية الهاء في عنه والتقدير والعمل الذى استقر للأفعال التى نابت أسماء الأفعال عنها مستقر لها أى الأسماء الأفعال والظاهر ان ما فى قوله : ما الذى فيه العمل زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة لأن الذى بعدها موصول ولو قال * وآخر الذى فيه العمل * لكان أجود لسقوط الاعتذار عن ما وليس فى قوله : العمل إيطاء مع قوله : أيضا عمل لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ثم قال : (واحكم بتسكير الذى ينون * منها وتعريف سواه بين) يعنى أن مانون من أسماء الأفعال نكرة وما لم ينون منها معرفة فتقول صه ومه فيكونان معرفتين وصه ومه فيكونان نكرتين ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كنزال فانه لم يسمع فيه تنوين وما يلزم التسكير كواها ومعناه أعجب وهذا التنوين هو الذى يسميه النحويون تنوين التسكير وقد تقدم ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء

مصدر لا فعل له من لفظه وأعماله فعل من معناه وهو دوع وترك ثم نقل من المصدرية وجعل اسم فعل (وقوله انه يجوز فيهما التنوين الخ) اعلم أن رويدوبله اذا جرا ما بعدهما فمصدران قطعا معربان وان نصبا ما بعدهما فان كانا منونين فهما مصدران قطعا أيضا وان كانا غير منونين فهما اسماء فعل قطعا (فان قلت) هذا التفصيل لا يؤخذ من الناظم والمأخوذ منه أنهما مهما عملا بالنصب فهما اسماء فعل كانا منونين أم لا ولا يكونان مصدرين الا اذا عملا بالحذف (قلت) بل التفصيل السابق يؤخذ من الناظم لأنه ذكر لفظ رويدوبله بغير تنوين فعلم منه انه لا يكونان اسمى فعل إلا اذا كانا على تلك الحالة وهى حذف التنوين فلونونا كانا على أصلهما من المصدرية وبه تعلم ان جعل المسكودى هذامفهوما من تسميتها مصدرين فقط يقتضى انه لا يؤخذ من الناظم الا ما قال وقد علمت انه يؤخذ من لفظ رويدوبله بغير تنوين (وما لما تنوب عنه من عمل * لها) (قول المسكودى نحو عليك زيد الخ) قد علمت أن مذهب الجمهور أن عليك لا يكون لازما وإنما يكون متعديا لأن فعله ألزم وما سمع فيه عدم التعدية فمحمول على زيادة الباء نعم على مذهب من يقول ان عليك تتعدى بالباء ويكون معناها استمسك فلا اشكال حينئذ واذا علمت الخلاف فى عليك فالأولى التمثيل باليك لأنه بمعنى تنج فهو متعد بحرف الجر قطعا ويستثنى من الناظم آمين وايه فانهما لازمان وقد نابا عن فعلين متعديين وهما استجب وزد تقول يارب استجب دعائى وزدنى علما (وآخر ما الذى فيه العمل) علمته أنها نائبة عن الفعل والنائب لا يقوى قوة اللزوم عنه فلا يلزم من جواز تقديم المعمول على فعله جواز تقديمه على نائبه (قول كدى كذلك من عمل) الأولى ان من عمل يتعلق بمحذوف بيان لما حال من ضمير الصلاة العائد على ما (وقوله والظاهر ان ما فى قوله الخ) هذا على أن الواقع بعدما هو لفظ الذى اسم موصول كما فى غالب النسخ ويوجد فى بعضها ما لى بلام مكسورة حرف جر وذى اسم اشارة وحينئذ فما موصولة لازائدة والعمل مبتدأ مؤخر ولذى خبر مقدم والجملة صلة ما والعائد الضمير المجرور بنى ولا يحتاج للاصلاح (واحكم بتسكير الذى ينون) (قول المسكودى فتقول صه ومه الخ) بكسرة واحدة ومعنى صه بغير تنوين اسكت عن الكلام المعبود ديننا وان شئت تكلم بغيره وإن نوتته فالمراد اسكت عن كل كلام فهو نكرة ومعنى بكسرة واحدة انكشف عن الأمر المعبود وان أردت أن تفعل غيره فافعله وان كان مه بالتنوين فالمراد انكشف عن كل شىء اذا علمت هذاتين لك ان التعريف فى أسماء الأفعال راجع الى تعيين الحدث والتسكير فيها راجع الى عدم تعيينه (وقوله ومن أسماء الأفعال الخ) قد يقتضى ان هذين القسمين الأخيرين غير داخلين فى كلام الناظم والصواب أنهما داخلان لأن قوله احكم بتسكير الذى ينون صادق بما إذا كان تسكيره جائزا وبما اذا كان تسكيره لازما وقوله وتعريف سواه صادق بما إذا كان تعريفه جائزا وبما إذا كان تعريفه واجبا وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف منونة وغير منونة وانها أعلام ثم قيل كل لفظ منها علم شخص كنزال فانه علم على لفظ معين وهو ازل وصه علم على لفظ معين وهو اسكت وقيل كل لفظ عام على جنس لأن نزال علم على جنس النزول كسبحان علم على جنس التسبيح وعبرة الناظم كما قال الشاطبي تشعر بان التنوين وعدمه سماعى اذ لم يقل إذا

وهي نوعان أحدهما مأخوطة به مالا يعقل اما لزجره كعندس للبغل واما لدعائه كأوللفرس والآخر ماوضع للحكاية صوت حيوان ككفاق لصوت الغراب أو غير حيوان نحو قب لوقع السيف وقد أشار الى النوعين السابقين بقوله :

(وما به خوطب مالا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل)

يعنى ان مأخوطة به مالا يعقل من الحيوان من مشبه الفعل في صحة الاكتفاء به يجعل صوتا وشمل قوله مأخوطة ما كان للزجر كعندس وما كان للدعاء كأوللفرس فان كليهما يخاطب به مالا يعقل ومابتدأ وهي موصولة وصلتها خوطب وبه متعلق بخوطب والضمير في به عائد على الموصول وما بعد خوطب مفعول لم يسم فاعله وهي موصولة أيضا وصلتها لا يعقل والضمير العائد عليها الفاعل لا يعقل ويجعل خبر المبتدأ وصوتا مفعول ثان يجعل وهو على حذف مضاف اى اسم صوت ثم أشار إلى النوعين الآخرين بقوله :

(كذا الذى أجدى حكاية كقب) يعنى ان من اسماء الاصوات ما أجدى حكاية أى أفاد حكاية وشمل قوله حكاية ما كان حكاية لصوت الحيران ككفاق ولصوت غير الحيوان كقب ثم قال : (والزم بنا النوعين فهو قدوجب) يعنى ان البناء لازم في النوعين ويحتمل أن يريد بالنوعين نوعى أسماء الاصوات وأن يريد بها أسماء الأفعال وأسماء الاصوات وهو أجود لشموله جميع الباب ذا البناء في جميع ذلك لازم وقوله فهو قدوجب تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم

أردت بل عبر بالحكم (وقوله وحى نوعان) الا أن كل نوع من النوعين تحته نوعان كما يعلم من كلامه بعد (وما به خوطب مالا يعقل) (قول المكودى في صحة الاكتفاء به) هذا التشبيه يقتضى ان كلاما من اسم الصوت واسم الفعل يكتفى به ولا يتوقف على غيره وهو كذلك في اسم الصوت لانه مفرد لفاعل له أصلا وأما اسم الفعل فلا يكتفى به لانه متوقف على الفاعل الظاهر او الضمر فهو مركب فوجه الشبه انما هو بالنسبة لاسم الصوت الشبه لافى اسم الفعل المشبه به فلامعنى حينئذ للتشبيه واجب بان اسم الفعل لما كان فاعله لا يكون غالبا إلا ضميرا مستترا نزل منزلة المفرد الذى يكتفى بانفذه ثم ان الموضح تبعاً لغيره أخرج بكون اسم الصوت شبيها باسم الفعل في صحة الاكتفاء به نداء غير العاقل كالليل في نحو قوله : ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى * بصبح ...

فالليل وان كان فيه خطاب مالا يعقل لا يسمى اسم صوت لانه لا يكتفى به (واعترض) هذائس بان نداء غير العاقل يصح الاكتفاء به أيضا لانه في معنى جملة تامة وحى أنادى ليلا فلا يخرج حينئذ (وأجيب) بان الاكتفاء بالنداء انما يحصل في نداء العاقل لانه بمجرد سماعه يتقبل ما ينادى وأما نداء غير العاقل فلا يكتفى به لانه لا تريد اقباله فيتوقف صحة الاكتفاء على الجواب وهو قوله في هذا ألا انجلى بصبح (وقوله كعندس) قال في التاموس عندس زجر للبغل وقد يطلق على البغل نفسه وهو في الاصل اسم رجل كان يعنف على البغال في زمن سيدنا سليمان عليه الصلاة والسلام فصارت البغال اذا سمعت اسمه انزجرت (وقوله كأو) بفتح الهمزة وسكون الواو مثل أو العائنة قوله السمانى ومعناها معنى جى ومعنى يجعل في كلام الناظم يسمى (كذا الذى أجدى حكاية كقب) (قول المكودى كفاق) بالعين المعجمة والتخفيف للكسورة وقد تنون (وقوله كقب) هو اسم لوقع السيف على شئ من حديد بقى به الانسان السيوف في الحرب او غيره يسمى بالضربة (فان قلت) تسمية هذا النوع الاخير باسم صوت ظاهرة لانه حكاية لصوت الغير وماعنى تسمية الاول كعندس أو باسم الصوت وأى صوت هنالك (قلت) معنى ذلك ان الانسان لما كان يحتاج الى خطاب الدواب للحمل مثلا او للوقوف أو للسير أو للشرب وهي غير شاقلة لا يمكن خطابها جعل لها أصواتا علامة على ما ذكر وكررها عليها حتى صارت الدابة بحيث اذا سمعت صوتا من تلك الاصوات تفعل ما أراد الانسان بذلك الصوت ثم ان الغالب أن يصوت لها باصوات دون حروف كالصفير مناسبة لاصواتها لكن لما كان ذلك ثقيل على الانسان لان عادته أن لا يتكلم غالبا بالاحروف جعلوا حروفا مجردة عن المعنى علامة على ذلك الصوت وسموه باسم الصوت وانما قالوا انه اسم للحاق التنوين لنوع منه لغة واذا ثبت اسمية النوع ثبتت اسمية الجنس (وألزم بنا النوعين) (قول المكودى وهو أجود) (واعترض) هذا الحل بانه يوجب التكرار مع قوله سابقا : وكتابة عن الفعل بلا تأثر (وأجيب) عن التكرار باجوابه من ان الماطل العهد حسنت الاعادة خشية الغفلة ومنها ان المقصود فيما مر بيان جملة أنواع الشبه التى من جعلتها النياتة عن الفعل فكأنه ذكر استطراد او جمعا للنظار وذكروا هنا اصالته على نحو ما قيل في : وكل مضمحل البناء يجب . ومنها زيادة الرد على من يقول ان المنون من اسماء الافعال معرب قال ابن هشام في الحواشي وهذا الاحتمال أعم فائدة ولا مانع منه والذى ذهب عليه هنا في الموضح وتبعه الأزهري وجمهور الشراح أن المراد بالنوعين نوعا من اسماء الاصوات فقط وفعلوا ذلك ليلتفى التكرار من أصله فلا يحتاجوا للجواب وانما بنى اسم الفعل لشبهه بالحروف العاملة كليت ولعل في كون كل من اسم الفعل والحرف نائب عن الفعل وعاملا غير معمول فيه وأما أسماء الاصوات فبنيت لشبهها بالحروف المهمة كلام الابتداء ونعم

(للفعل توکید بنونین ہما * کنونی اذہبن واقصدنہما)

يعنى ان هذين النونين لا يؤكدان جميع الافعال بل يؤكدان ماذكر وذلك الامر بصيغة افعال وشمل قوله افعال الامر والدعاء لانه امر فى المعنى وشمل أيضا الامر للواحد والواحدة والاثنتين والجمع مذكرين أو مؤنثين فتقول اضربن يا زيد واضربن يا هند واضربان واضربن واضربان ويؤكدان أيضا المضارع بشروط أولها أن يكون مستقبلا وهو المراد بقوله آتيا وفهم منه أن المضارع اذا أريد به الحال لا يؤكد بهما الثانى أن يكون ذا طلب فشمّل المقرون بلام الامر نحو لا يقومن وبلا الناهية نحو لا تقومن وبإداة تضيض أو عرض نحو هلا تقومن أو تمن نحو ليت زيدا يقومن أو استفهام نحو هل تقومن الثالث أن يقع بعد ان الشرطية المقرونة بما نحو فاما ترين وهو المراد بقوله : أو شرطا اما تاليا . أى أو شرطا تاليا إما الرابع أن يقع جوابا للتسليم

ويلي في كون كل منهما غير طالب لغيره ولا مطلوب لغيره والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ نونا التوكيد ﴾

مناسبة ذكر هذا الباب عقب الباب السابق إشتراكهما في الدلالة على المبالغة في الحدث فمعنى صهاسكت وبالع في السكوت ومعنى اسكتن
للوكد بالنون اسكت وبالع فيه الآن الاول دل على المبالغة بذاته والثاني بالنون ولذلك أخر هذا الباب أو تقول للناسبة أن اسم الفعل
نائب عن الفعل والنونان توكيد للفعل (للفعل توكيد بنونين هما) (قول المكودي تحقيق معنى الفعل) أى الذى هو الضرب في مثاله بعد
(وقوله فهو أبالع من المجرد الخ) بعد اتفاقهم على أن الفعل اللوكد بهما أبالع من المجرد قال البصريون كل واحد من النونين أصل
لتخالف بعض أحكامها كابدال الخفيفة ألثما وقال الكوفيون ان الخفيفة فرع الثقيلة اما لأنها مختصرة منها واما لان التوكيد بالثقيلة
أشد من الخفيفة فإذا أكد بالخفيفة فكأنك ذكرت الفعل مرتين وإذا أكدت بالشديدة فكأنك ذكرت الفعل ثلاث مرات أو أربعا
وهو الذى اختاره الخليل واستدل بأن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى غالباً ونحو ليسجن وليكونا فان زليخا كانت حريصة على سجن يوسف
أكثر من كونه من الصاغرين فلذلك أتى في الاول بالشديدة والثاني بالخفيفة وقال السعد الخفيفة أصل لان الشديدة لا يؤتى بها الا عند الاحتياج
لزيادة التوكيد فهذه أقوال ثلاثة والظاهر أنه لا يبنى عليها وأخذ من تقديم الناظم الخبر وهو جار ومجرور على مبتدأ حصر توكيد
النونين للفعل على حد لا في اغول وأما: * أفأتلن احضر والشهودا * فنأندر الضرورة وسهل ذلك شبه الوصف بالفعل (يؤكد ان افعل)
(قول المكودي وذلك الامر بصيغة افعل الخ) تبع عبارة الناظم بالفعل وهي قاصرة لانها لا تشمل إلا الأمر من الثلاثي مع ان الأمر يؤكد بهما
مطلقاً ثلاثياً كما مثل ورباعياً كدحرج وخماسياً كانطلق وسداسياً كاستخرج (وقوله والدعاء) نحو * فازان سكيئة علينا * (وقوله
واضربن ياهند) أصله اضربن ياء المؤنثة المخاطبة ثم أكد باحدى النونين فالتقى ساكنان حذفنا الياء لدفعها وأبقينا ما قبل النون مكسوراً
دليلاً على الياء المحذوفة لقوله بعدواشكله قبل مضمر الى ان قال والمضمر احذفه وقوله واضربان أصله اضربا أكد بالنون وسلمت الالف
لقوله بعد: والمضمر احذفه الا الالف. وقوله واضربن أصله اضربوا ثم أكد فالتقى ساكنان حذفنا الواو لذلك وأبقينا ما قبل النون مضموماً
دليلاً على الواو لقوله بعد: واشكله قبل مضمر. إلى أن قال والمضمر احذفه وقوله واضربان أصله اضربن بنون مفتوحة خطاب لجماعة النسوة
فاكد بنون التوكيد الشديدة اذا الخفيفة لاتقع بعد الالف وسيقول ولم تقع خفيفة بعد الالف الخ فالتقى ثلاثة أمثال فلو حذفنا نون النسوة
الضمير لفتح ما قبله فيلتبس بخطاب المفرد المذكور فتركوا النونين على حالهما وأنوا بألف فاصلة بين الأمثال لقوله بعد: والفازد قباهما مؤكد الخ
(وقوله ويؤكد ان أيضاً المضارع بشرط الخ) في جعل هذه الامور الاربعة كلها شروطاً نظر لانه يقتضى انه اذا فقد واحد منها
لا يصح توكيد المضارع وليس كذلك بل وجود الشرط الاول وهو الاستقبال لا بد منه فاذا وجد معه واحد من الاشياء الثلاثة المذكورة بعد
صح التوكيد فكان الصواب ان يعدها شرطين فقط احدهما الاستقبال وثانيهما كونه واحداً من هذه الثلاثة
وفهم من الناظم أيضاً ان الفعل لو كان ماضياً لا يؤكد وهو كذلك لان الماضى حاصل والحاصل لا يحتاج للتأكيد (وقوله فاما ترين)
أصله قبل الاسناد إلى ياء المؤنثة ترأى لانه من رأى ثم قلنا حر كة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو الراء ثم حذفنا الهمزة تخفيفاً فصار ترا

وهو مستقبل مثبت وهو الراد بقوله : أو مثبتا في قسم مستقبلا . وقوله تؤكد مبتدا وخبره في المجرور قبله وبنونين متعلق بتوكيد لانه مصدر وهما كوني اذهبن إلى آخر البيت مبتدا وخبر والجملة صفة لبنونين وافعل مفعول يؤكدان ويفعل معطوف عليه وآتيا حال من يفعل وإذا طلب حال بعد حال وشرطا معطوف على ذا طلب وتاليا نعت لشرطا وإما مفعول مقدم بتاليا ومثبتا معطوف على شرطا وفي قسم متعلق بمثبتا ومستقبلا نعت لمثبتا ويجوز أن يكون آتيا حالا من يفعل ولا يراد به قيد الاستقبال ويكون ذا طلب حالا من الضمير المستتر في آتيا ويكون حينئذ شرط الاستقبال مستفادا من قوله ذا طلب أو شرطا لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان الاستقباليين ويؤيده قوله في قسم مثبتا مستقبلا ثم اعلم أن نوني التوكيد يؤكدان غير ما ذكر على وجه القلة والى ذلك أشار بقوله : (وقل بعد ما ولم وبعدلا * وغير إما من طوالب الجزا)

فذكر أربعة مواضع تاجق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة وذلك بعدما والمراد بهما الزائدة وبعد لم ولا النافيتين وبعد اداة الشرط غير إما فثلاثة بعد الزائدة قولهم بعين ما أرينك ههنا ومثاله بعد لم قوله :

يحسبه الجاهل ما لم يعلم * شيخا على كرسية معما

ومثاله بعد لا قوله عز وجل : واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة . ومثاله بعد الشرط بغير إما قوله :

فهما تشأ منكم فزاره تعطىكم * ومهما تشأ منه فزاره تمنعا

أراد تمنع فابدل من النون الخفيفة ألفا في الوقف وغير مخفوض عطفا على لا ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها من التغيير فقال :

ثم اسند إلى الياء فصار تارين ياء ساكنة فالتقى ساكنان الألف والياء فحذفنا الألف لدفعها لقول الناظم بعد واحدته أى الألف لأن الكلمة من رافع هاتين أى الياء والواو وهما الفاعل ياء فصار تارين فدخل الجازم وهو إن الشرطية المدغمة في ما الزائدة فحذفت النون ثم بعد حذف النون أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ساكنان ولا سبيل لحذفها فتحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة لقوله بعد وفي واو وبيا شكل يجانس اقترن فصار فامترين بكسر الياء وهو معرب مجزوم بحذف النون اذنون التوكيد فصل بينها وبين الفعل بالياء فهى غير مباشرة وقدم قول الناظم : واعربوا مضارعا ان عريا الخ (وقوله وهو مستقبل مثبت) ومثاله : تالله لا كيدن أصنامكم . وتقدم مفهوم افعل ويفعل وهو الماضى ومفهوم آتيا وبقي مفهوم ما اذا كان مضارعا مستقبلا لكن بعد غير طلب ولا اما ولا قسم فلا يؤكد نحو يقوم زيد غدا ومفهوم في جواب قسم مثبت انه اذا كان في جواب قسم منفي لا يؤكّد كقولك والله لا يقوم زيد غدا (وقوله ويجوز أن يكون الخ) أى آتيا في كلام الناظم ليس بمعنى مستقبلا لثلاث تكرار مع قوله مستقبلا بعدل المراد به جائيا فينتفى التكرار وهذا هو الظاهر وان كان الاحتمال الاول اصرح في الراد (وقوله ولا يراد به قيد الاستقبال) أى وإلا تكرر مع قوله مستقبلا (وقوله ويكون حينئذ الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر كانه قيل له على هذا الاحتمال الأخير يكون جواب القسم مصرحا فيه بالاستقبال والنوعان قبله من أين يؤخذ شرط الاستقبال فيهما فأجاب بقوله مستفاد من قوله ذا طلب الخ (وقول كدى بعين ما أرينك الخ) هذا مثل تقوله لمن أراد أن يخفى عليك أمرا وأنت تنتظره والمعنى انى أرى ذلك الامر الذى تريد أن تخفيه بعينى كما أرا لبعينى ههنا وما زائدة وأرى مضارع رأى ولما أكد بالنون قلبت ألفهلام الكلمة ياء ولم تحذف لتكون الفاعل ضمير متكلم وهو غير واو ولا ياء وسيقتل قريبا : وان يكن في آخر الفعل ألف الخ وههنا وبعين متعلقان بأرينك (وقوله يحسبه الجاهل الخ) البيت من الرجز وقائله أبو حيان الفتحى يصف جبلا قد عمه الحصب وحف به النبات قاله العيني وتبعه جمع والحق انه يصف لبنا حين صبه في قديم وطلعت عليه الرغوة لأن السوابق والواحق تدل عليه والهاء في محسبه مفعول أول وهى عائدة على الاحتمال الاول على الجبل وعلى الثانى على اللبن والجاهل فاعل يحسب وما ظرفية مصدرية وشيخا مفعول ثان ليحسب ومعما بصيغة اسم المفعول نعت شيخا وعلى كرسية متعلق بمعما والشاهد في يعلما حيث أكد بعد بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ويحتمل أن تكون الألف لاطلاق الثقافية وفتحة الميم فتحة اعراب بناء على ان لم ناصبة وعليه قراءة ألم نشرح بفتح الحاء (وقوله قوله عز وجل واتقوا فتنة الخ) فأكد تصنيفا بعدلا النافية تشبيها لها بالناحية صورة وجملة لاتصين خبرية صفة لفظة فتكون الفتنة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها لاتصين الظالمين خاصة وقيل لاناهاية انظر الازهرى (وقوله فهمما الخ) البيت من الطويل وقائله الكهيت ومهما اسم شرط جازم وتشأ مجزوم فعل الشرط وفزاره زى وراء بينهما ألف قبيلة من غطفان ممنوع من الصرف فاعل تشأ وتعطىكم جواب الشرط مجزوم بحذف الياء واعراب العجز كاعراب المصدر والشاهد في تمنعا فانهم مؤكّد بعدمهما بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف ألفا والمعنى ان هذه القبيلة ان أرادت العطاء فعلت وان أرادت المنع فلا يقدر أحد أن يتعرض لها وظاهر الناظم استواء التوكيد بين هذه الاربعة فى القلة وليس كذلك بل

(وآخر المؤكد افتح كابرزا) فلم ان حق آخر المؤكد بهما الفتح لأنهم جعلوا الفعل معها بمنزلة خمسة عشر فتقول اضربن ولا تقومين وابرزن ولا تبرزن وآخر مفعول مقدم بافتح والمؤكد نعت لمحذوف تقديره وآخر الفعل المؤكد افتح ثم انه قد يعرض في أواخر الأفعال المؤكدة بالنون عوارض توجب لها غير الفتح أشار إليها بقوله :
(واشكله قبل مضمر لين بما * جانس من تحرك قد علما)

يعنى ان الفعل المؤكد باحدى النونين اذا كان فاعله مضمرنا لينا فانك تجعل في آخر الفعل شكلا مجانسا لذلك المضمر وشمل قوله لين ألف التثنية وواو الجمع وباء الخاطبة فتقول هل تقومان يازيدان وهل تقومون يازيدون وهل تقومين ياهند وشمل أيضا الصحيح الآخر كمثل المذكورة والمعتل الآخر نحو هل تغزون يازيدان وهل تغزن يازيدون وهل تغزن ياهند ثم ان الضمير اللين ان كان غير ألف حذف لالتقاء الساكنين واليه أشار بقوله : (والمضمر احذفه) وأل في المضمر للمضمر المتقدم وهو اللين فتقول هل تقومين يازيدون وأصله هل تقومون فاجتمعت الواو ساكنة وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال :

التوكيد بعدما ولا قليل وبعدلم وأداة الجزاء غير أما أقل من القليل (وآخر المؤكد افتح) (قول كدى بمنزلة خمسة عشر) فيكون الفعل مع النون مركبين وهو مذهب الناطم تبعاً للفارسي وابن السراج وفي الغرة انه الصحيح وقال سيدييه والسيرافي والزجاج الفتحة عارضة للساكنين وبيان ذلك أن الفعل إما أن يكون مبنياً قبل اتصال إحدى نوني التوكيد به أم لا فان كان مبنياً قبل الاتصال نحو اضرب فبالضرورة اذا اتصلت به إحدى النونين اتقى ساكنان قلبوا سكون الأول فتحة وان كان معرباً قبل الاتصال نحو هل تقوم فاذا اتصلت به إحدى النونين بنى على السكون كما هو الأصل فيلتقى ساكنان قلبنا سكون الأول فتحة وبني على القولين انه على الأول الفعل مبنى على الفتح ولا إشكال وعلى الثاني مبنى على السكون المقدر فيما قبل النون المانع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لدفع التقاء الساكنين وفي قوله كبرزا إشارة الى أن الطالب اذا وصل الى هذا المحل وأتقن ما قبله ينبغي له أن يبرز على أقرانه لأنه حاز من علم العربية الموصل للمطلوب حظاً وافراً (واشكله قبل مضمر) هذا مستثنى من قوله وآخر المؤكد افتح كأنه قال محل وجوب الفتح إذا كان الفاعل غير واو ولاياء ولا ألف والافالحكم هو قوله واشكله الخ ويستثنى مسألة أخرى وهى الفعل المسند الى نون الاناث بقوله وألفازد قبلها مؤكداً الخ اذا علمت الاستثناءين تبين لك ان قول الناطم آخر المؤكد الخ يكون خاصاً بالمسند الى الظاهر والى الضمر المستتر وكل منهما إما أن يكون الفعل معه صحيح الآخر أو معتلاً بالواو أو بالياء أو بالألف وتقلب ياء ومجموع ذلك ثمان صور أمثلة المسند الى الظاهر الأربعة ولا يكون إلامضارعاً لا يضربن ولا يغزن ولا يرمين ولا يسعين يازيد أمثلة الضمير المستتر الأربعة لا تضربن يازيد ولا تغزون ولا ترمين ولا تسعين يازيد فيفتح ما قبل النون في الصور الثمان وان كان الفاعل واو أو ياء أو ألفا كما هو موضوع قوله واشكله الخ فتارة يكون لام الكلمة صحيحاً وتارة يكون معتلاً بواو أو ياء أو ألف فاذا ضربت أحوال لام الكلمة الأربعة في أحوال الفاعل الثلاثة صارت الصور اثنتى عشرة صورة وكلها يشملها واشكله قبل مضمر الخ إلا أن الناطم استثنى بعد صور الألف لام الكلمة وهى ثلاث لأن فيها تفصيلاً مذكوراً في قوله وان يكن في آخر الفعل الخ فبقى قوله واشكله شاملاً لصور تسع فقط ثلاث فيما اذا كان لام الكلمة صحيحاً وهى الأمثلة الثلاثة الأولى عند المكودي وثلاث فيما اذا كان لام الكلمة واو وهى الأمثلة الثلاثة الأخيرة عنده أيضاً وبقي عليه ثلاث وهى ما اذا كان لام الكلمة ياء وستقف عليها فأشار الى الصورة الأولى مما اذا كان لام الكلمة صحيحاً وأسند الى ألف الاثنين بقوله فتقول هل تقومان بتشديد النون بعد الألف حذفوا نون الرفع لتوالى الامثال ولا تحذف الألف لقوله وهو معرب بالنون المحذوفة لتوالى الامثال لان نون التوكيد غير مباشرة وأشار الى الثانية منه إذا أسند الى الواو بقوله وهل تقومين الخ أصله كما مر أول الكتاب تقومون فهو مرفوع بثبوت النون والواو فاعل ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالى الامثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في النون فحذفنا الواو لقوله والمضمر احذفه الا الألف وأبقينا الضمة قبلها دالة عليها فهو معرب بالنون المحذوفة لتوالى الامثال لان النون غير مباشرة والفاصل هو الواو المقدرة وأشار الى الثالثة منه إذا أسند الى الياء بقوله وهل تقومين ياهند الخ أصله تقومين ياهند وتصريفه كما قبله الا أن ذلك بالواو وهذا بالياء ثم شرع في بيان الصور الثلاث فيما اذا كان لام الكلمة واو فأشار الى الأولى منه إذا أسند الى الألف بقوله هل تغزون الخ وتصريفه مثل تصريف هل تقومان يازيدان ثم أشار الى الصورة الثانية منه إذا أسند الى الواو بقوله وهل تغزن

(إلا الألف) وإنما لم تحذف الألف لحقتها فتقول هل تقومان والهاء في أشكله عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أى أشكل آخره وقبل متعاقى بأشكله ولين نعت لمضمر وأصله لين بالتشديد خفف كما يخفف حى وميت ولا يصح ضبطه بكسر اللام لأن اللين مصدر ولين صفة إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس وبما متعلق بأشكله وما موصولة وهى واقعة على الحركات المجانسة وجانس صلة الموصول ومنعوله محذوف اختصارا تقديره بما جانس المضمر وقد علما في موضع الصفة لتحرك وظاهره أنه تميم والمضمر مفعول بفعل مضمر يفسره حذفه والألف منصوب على الاستثناء ثم إن الفعل إذا كان آخره ألفا فان له حكما غير ما تقدموله حالتان أحدهما أن يكون مرفوعة غير الياء والواو والآخرى أن يكون مرفوعة الياء والواو وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وان يكن فى آخر الفعل ألف * فاجعله منه رفعا غير الياء والواو)

أى اجعل الألف الذى فى آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رفعا غير الياء والواو ويعنى بالياء ضمير المخاطبة وبالواو ضمير الجمع وشمل غيرهما ألف التثنية نحو هل تخشيان يازيدان

يازيدون وأصله تغزوين يواوين الأولى لام الكلمة والثانية واو الجمع ثم استثقلت الضمة على الواو الأولى لحذفت الضمة فالتقى ساكنان حذفت الأولى لالتقاء الساكنين ثم بعد ذلك أكد وفعل به ما فعل بتقومين يازيدون ثم أشار إلى الصورة الثالثة منه إذا أسند إلى الياء بقوله وهل تغزن ياهند أصله تغزوين يواو مكسورة لام الكلمة وياء المؤنثة المخاطبة ساكنة ثم قد استثقلت الكسرة فى الواو حذفت فالتقى ساكنان حذفت الواو لدفعهما ثم أكد وفعل مامر فى تقومين ياهند فهذه ست صور وبقي عليه ثلاث فيما إذا كان لام الكلمة ياء أولها أن يكون الفاعل ألفا نحو ترميان يازيدان وتصريفه كتصريف تقومان يازيدان المار ثانيها أن يكون الفاعل واوا نحو هل ترمين ياهند يازيدون وأصله هل ترميون بكسر الميم وضم الياء ثم استثقلت الضمة على الياء فنقلت للميم فالتقى ساكنان حذفت الياء فبقي هل ترمون فأكد وفعل به مامر فى هل تقومين يازيدون ثالثها أن يكون الفاعل ياء نحو هل ترمين ياهند أصله قبل التوكيد ترمين ياءين الأولى لام الكلمة مكسورة والثانية للمخاطبة فاعل ثم قل استثقلت الكسرة فى الياء حذفت فالتقى ساكنان حذفت الياء الأولى ثم أكد وفعل به مامر فى هل تقومين ياهند فهذه تسع صور داخلية فى أشكله الخ تزداد على الثمان السابقة تصير سبع عشرة صورة تزداد عليها صور ما إذا كان لام الكلمة ألفا وهى ثلاث كما ستعرفه تصير عشرين زد عليها صور الفعل المسند لنون النسوة وهى أربع تصير الصور أربعاً وعشرين وهى التى حتمها العلامة سيدى محمد بنائى وهى جملة غاية ومن لم يحتمها أشكل عليه هذا الباب وقد رأيت فى هذه تأليفين صغيرين إلا أنهما جعلتا صورها عشرين ورتبها على كون الفاعل ضمير مفرد مذكر أو ضمير مفرد مؤنث أو ضمير مثنى أو جمع مذكر أو جمع مؤنث فهذه خمس وفى كل إيمان يكون آخر الفعل صحيحاً أو ألفاً أو واو أو ياء فهذه أربع فإذا ضربناها فى الخمس السابقة كانت بعشرين واستقمت الصور الأربع المسند فيها الفعل إلى الظاهر مطلقا التى هى من جملة ما يشملها وآخر المؤكد افتح الخ وقالوا إنما يشمل صوراً أربعاً وهى المسند فيها الفعل إلى الضمير المستتر والصواب ما ذكرناه والله أعلم (إلا الألف) أى ألف التثنية الضمير (قول كدى لحقتها) الصواب فى التعليل ما قاله الرضى من أنها إذا حذفت وقع هنا لبس ويبانه أنك لو حذفت الألف لفتح ما قبل النون وفتحت النون (٧) أنها إنما كسرت لاجل الألف فيصير هل تقومين فيلتبس خطاب المثنى بخطاب المفرد المذكور وقوله فهو على حذف مضاف هذا سهو منه رحمه الله بل لا حذف لأن الضمير عائد على آخر المؤكد فى قوله وآخر المؤكد الخ (وقوله وأصله لين الخ) فهو صفة مشبهة فلذلك صح كونه وصفا لمضمر (وقوله وليس بقياس) أى كما هو المأخوذ من قوله سابقا ونعتوا بمصدر كثيرا الخ حيث نسب النعت للعرب (وقوله ثم إن الفعل إذا كان الخ) الأولى أن يقول ثم إن محل كون الحرف الآخر يبق ويحرك بمجانسه حيث رفع الفعل ضميرا إذا كان الآخر غير ألف فان كان ألفا فله حالتان أحدهما إلى آخر كلامه ويستفاد منه أن هذه المسألة مستثناة من قوله وأشكله قبل مضمر الخ (وان يكن فى آخر الفعل ألف) (قول كدى وشمل غيرهما أى الياء والواو وألف التثنية الخ) المناسب للترتيب أن يقول وشمل ما إذا رفع غير ضمير أصلا بأن رفع الظاهر إلى آخر أمثلته وما إذا رفع ضميرا مستترا وما إذا رفع ألفا وعلى ذلك يرتب الأمثلة (وقوله نحو هل تخشيان) بنون التوكيد وأصله تخشون فلما أسند للألف قلبت الألف ياء فصارت تخشيان بنون الرفع ثم أكد فالتقى ثلاثة أمثال حذفت نون الرفع لذلك فهو معرب بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال لأن الألف فاصل وهذه الصورة الأولى من صور الألف الثلاث التى وعدنا بها ومن أدخل هذه

والظاهر مطلقا نحو هل تخشين زيد وهل تخشين هند وهل تخشين المهندان وهل تخشين الزيدون وهل تخشين المهندات والضمير المستتر نحو هل تخشين فتقلب الألف في جميع ذلك ياء ثم مثل فقال : (كاسعين سعيا) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر وألف اسم يكن والخبر في الجبرور ويحتمل أن يكن تامة بمعنى وجد وهو أظهر والماء في قوله فاجعله عائدة على الألف وفي منه عائدة على الفعل ورافعا حال من الماء في منه وغير مفعول برفع وياء مفعول ثان لأجله والتقدير اجعل الألف من الفعل ياء في حال كون الفعل رافعا غير الياء والواو ثم أشار إلى الحالة الثانية بقوله :

(واحذفه من رافع هاتين وفي * واو ويا شكل مجانس قفي)

يعنى أن الألف التى فى آخر الفعل الذى كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء يحذف إذا رفع الفعل الياء والواو ويجعل الضمير الذى هو واو أو ياء محركا بحركة مجانسة فتحرك الواو بمجانستها وهو الضم وتحرك الياء بمجانستها وهو الكسر فتقول فى نحو يخشى رافعا للواو هل تخشون وأصله تخشى فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الألف لالتقاء الساكنين فلما لحقت النون حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لتجانسها مع الواو ومثل ذلك فيما كان فاعله الياء :

(نحو اخشين يا هند بالكسر ويا * قوم اخشون واضم وقس مسويا)

فالمثال الأول لما كان مرفوعه الياء والثانى لما كان مرفوعه الواو فالعمل فى ذلك مثل ما ذكرت لك فى المثال السابق والضمير فى قوله : واحذفه عائدة على الألف وهاتين إشارة إلى الواو والياء وشكل مبتدأ مجانس فى موضع الصفة لشكل وقفى خبر لشكل وفى واو متعلق بقفى ثم قال :

الصورة فى واشكاه الخ وجعله شاملا لصور عشر فقد غلط وأما الصور بعد السند إلى الظاهر أو إلى الضمير المستتر فهى من أفراد قوله وآخر المؤكد افتتح كما مر وذكر هنا لكون الألف تقلب ياء (وقوله والظاهر مطلقا) أى مفردا أو مثنى أو جمعا مذكرا أو مؤنثا فى الجميع وقد مثل بجميع ذلك والياء الواقعة فى جميعها قبل النون مفتوحة مقبوضة عن الألف لام السكامة والنون مباشرة للفعل فى الجميع فهو مبنى (وقوله المستتر نحو هل تخشين) بفتح الياء وفاعله ضمير يعود على المفرد المذكور الخاطب (كاسعين سعيا) **ان قلت** القياس أن يقال اسعن بحذف الياء لأنه أمر مبنى على حذف الألف **فالجواب** أن الأمر مأخوذ من المضارع كيف كان المضارع والمضارع فى نحو هذا يحزم بحذف الألف قبل التوكيد نحو ليسع زيد فاذا أكد رجعت الألف وقلبت ياء فتقول ليسعين زيد ولم تبق الألف محذوفة كما كانت قبل التوكيد لأنه قبله كان معربا فالجزم أثر فى لفظه فحذف الألف فلما اتصلت به نون التوكيد صار مبنيًا وصار الجازم لا يؤثر فى لفظه وإنما يؤثر فى محله فرجعت الالف وقلبت ياء ولو بقيت الالف محذوفة لكان الجازم أثر فى لفظه فيكون المضارع معربا بحذف الالف مبنيًا لاتصال النون به فى وقت واحد وهو جمع بين تقيذين فاذا أخذ الأمر من المضارع قبل توكيده كان مبنيًا على حذف الألف لأن المضارع مجزوم بحذفه وان أخذ الأمر من المضارع بعد توكيد المضارع بقی على حالته من إثبات الألف وقلبها ياء (واحذفه من رافع هاتين) (قول المكودي وأصله تخشى الخ) هذا أصله قبل الاسناد فاذا أسندته الى واو الجمع كما هنا صار هل تخشون اجتماع ساكنان الالف لام الكلمة وواو الجمع حذفنا الالف لدفع التقاء الساكنين ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالى الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحركنا الواو بحركة تجانسها وهى الضمة لقوله وفى واو ويا شكل الخ وهذه هى الصورة الثانية من صور الالف (وقوله ومثل الخ) نحو هل تخشين بكسر الياء وأصله قبل الاسناد هل تخشى أسندالى ياء المؤنثة المخاطبة فصار هل تخشين فالتقى ساكنان فكسرت الياء لقوله وفى واو ويا شكل الخ وهذه الصورة الثالثة من صور الالف (نحو اخشين يا هند) أصله اخش مبنى على حذف الالف ثم أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة فصار اخشائى برد الألف وياء ساكنة لأنه لما أسندالى الياء بنى الأمر على حذف النون فرجعت الألف إذ المضارع المسند الى الياء يحزم بحذف النون فالتقى ساكنان الألف والياء فحذفنا الألف لالتقاء الساكنين لقوله واحذفه من رافع الخ فبقى اخشى يا هند فالياء فاعل كما تقول فى المضارع أنت تخشين بحذف الألف والياء ساكنة ثم أكد بنون التوكيد مطلقا وهى خفيفة فى مثالى الناظم فالتقى ساكنان لا سبيل لحذف أحدهما فحركنا الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة لقوله وفى واو ويا شكل الخ (ويا قوم اخشون) يا قوم منادى مضاف الى ياء المتكلم ويصح فيه أن يكون نكرة مقصودة مبنى على الضم وأما اخشون فأصله اخش مبنى على حذف الالف ثم أسندالى واو الجمع فردت الالف لانه لم يبق مبنيًا عليها بل صار مبنيًا على حذف النون كما ان مضارعه يحزم بحذفها فصار اخشا فالتقى ساكنان حذفنا الالف لدفعهما لقوله واحذفه من رافع الخ فصار اخشوكا تقول فى المضارع أنتم تخشون ثم بعد حذف الألف أكد فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولا سبيل لحذف أحدهما فحركنا الواو بحركة تجانسها وهى الضمة لقوله وفى واو ويا شكل الخ وما ذكرناه فى تصريف هذين المثالين هو الصواب وما فى الازهرى لا معول عليه اذ لا موجب لقلب الالف ياء مع أن الالف محذوفة فى المضارع أيضا واذا علمت تصريف هذين المثالين على

(ولم تقع خفيفة بعد الألف * لكن شديدة وكسرها ألف)

يعنى أن نون التوكيد الخفيفة لاتقع بعد الالف وانما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة ويجب حينئذ كسرها لشبهها بنون المثني وانما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة لأنه لا يجمع في غير الوقف بين ساكنين الا والأول حرف لين والثاني مدغم وشمل قوله الألف ألف التثنية كقوله تعالى : ولا تتبعان . والألف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الاناث نحو لا تضر بنان يا هندات وهو المنبه عليه بقوله :

(وألفا زد قبلها مؤكدا * فعلا إلى نون الاناث أسندا)

وانما شمل قوله الالف الالفين لوجود علة المنع فيهما وانما لحقت الالف قبلها للفصل بين الامثال وهى نون الضمير ونون التوكيد وخفيفة فاعل يتقع وبعد متعلق يتقع وشديدة معطوف بلكن على خفيفة وكسرها ألف جملة اسمية مستأنفة ويمكن أن تكون في موضع نصب على الحال من شديدة وألفا مفعول مقدم بزد ومؤكدا حال من الفاعل المستتر في زد

ماهو الحق وتصريف مثالي المكودى السابقين تبين لك أن حذف الالف قبل التوكيد ليس لأجل نون التوكيد بل لمجيء ياء الضمير أو واوه فليس حذف الالف خاصا بالتوكيد فقول الناظم واحذفه من رافع هاتين ليس خاصا بهذا الباب ﴿ فان قلت ﴾ لم لم تحذف الياء والواو هتامع أنهما ضميران وحذفنا فيما مر حيث قال والمضمرا حذفته ﴿ قلت ﴾ أجيب بأنهما حذفنا هتالك لبقاء ما يدل عليهما وهو ضمما قبل الواو وكسرهما قبل الياء وأما هنا فلما قبلهما مفتوح فلو حذفنا لم يبق ما يدل عليهما لأن الفتحة لا تدل على ياء ولا واو (ولم تقع خفيفة بعد الألف) (قول كدى لشبهها بنون المثني) الأولى أن يقول تشبها لها بنون الرفع لأن نون المثني في الاسم ونون الرفع في الفعل ونون التوكيد في الفعل (وقوله لأنه لا يجمع الخ) هنالك حذف بين والاصل لانه يلتقى ساكنان ولا يجمع في غير الوقف وهو الوصل بين الخ وأراد بهذا الكلام أن يذكر الموضع الذي يجوز الجمع فيه بين ساكنين وصلا ويقال له التقاء الساكنين على حده وطريقته التي يجوز اجتماعها وحاصله أنه ان كان الأول حرف مند ولين والثاني مدغم جاز ثم ان كان الساكنان معا في كلمة جاز اتفاقا كالضالين . وحاجه قومه . وان كانا في كلمتين نحو اضربا يزيدن ففي صحة الجمع خلاف والمشهور جوازه ولذلك أطلق المكودى فان كانت نون التوكيد الواقعة بعد الألف شديدة فالتقاء الساكنين على حده وهو جائز وان كانت خفيفة فهو على غير حده وهو غير جائز (وقوله كقوله تعالى ولا تتبعان) بتشديد النون قراءة الجمهور مضارع اتبع ووقع في اعراب هذه الآية اختلاف كثير حتى كتب من بغداد للشيخ السكندی وأعرابها جماعة من أهل الشام بما هو غير ظاهر وكذلك الصفدى والحق ان اعرابها لانهية وتتبعان يجوزون وعلامة جزمه حذف النون والالف فاعل ونون التوكيد غير مباشرة لفصل الالف ولذا قلنا انه معرب ﴿ فان قلت ﴾ كما تحذف النون للجازم تحذف لتو الى الأمثال وهما اجتماعا معا فن أين لك أن النون حذف للجازم ﴿ قلت ﴾ أجيب بأن نون التوكيد لاتصل بالفعل إلا بعد دخول أداة طلب أو مسوغ مما مر في قوله آتيا ذا طلب الخ وان تقدم الطلب بما يجوز جزم قبل اتصال نون التوكيد به وهنالك قراءة أخرى ولا تتبعان بسكون التاء الثانية وتشديد النون مكسورة من تبع الثلاثي واعرابها كالقراءة قبلها وهنالك قراءة لابن ذكوان داخل السبع ولا تتبعان من اتبع لكن النون التي بعد الالف مخففة مكسورة ثم اختلفوا على هذه القراءة فقلل النون للتوكيد بناء على قول من يقول بجواز وقوع الخفيفة بعد الالف مستدلا بهذه القراءة ولا يتم الاستدلال بها الا لو جعلنا الواو للعطف ولا للنهي قال ابن الناظم ويحتمل أن يكون الواو للحال ولا نافية والنون بعد الالف نون الرفع والفاعل مرفوع وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال (وقوله لا تضر بنان) أصله تضر بن تضر بن مضرع مبنى على السكون لاتصال نون الاناث الفاعل به ثم أكد بالشديدة فالتقى ثلاثة أمثال فلو حذفنا نون الاناث الأولى لفتحت البناء فليتبس بخطاب المفرد المذكور فأبقوا نون الاناث وفصلوا بينها وبين نون التوكيد بألف تسمى ألف الفرق وكسروا النون والفعل مبنى لاتصال نون النسوة به وقدمثل المكودى بما إذا كان لام الكلمة صحيحا وهى احدى الصور الاربع التي وعدنا بها والثانية أن تكون لام الكلمة واوا نحو هل تغزونان والثالثة أن تكون لام الكلمة ياء نحو هل ترمينان يا هندات الرابعة أن تكون لام الكلمة ألفا وتقلب ياء نحو هل تسعينان بسكون الياء ففعل بهذه الثلاث كما فعل بالاول فتبين أن الصور أربع وعشرون كما مر لعشرون (وألفا زد قبلها مؤكدا) (قول كدى لوجود علة المنع الخ) وهى التقاء الساكنين على غير حدها وبيان انك لو أثبت بنون التوكيد الخفيفة وصلا بعد أحد الالفين التقى ساكنان على غير حدها (وقوله وهى نون الضمير ونون التوكيد الخ) وفيها ذاك نونان اذ الخفيفة لاتقع بعد الألف (وقوله وخفيفة فاعل) هذا على ما في غالب النسخ من رفع خفيفة صفة لنون محذوفة وفي بعض النسخ بنصب خفيفة فيكون فاعل تقع يعود على النون وخفيفة حال من الفاعل

وفعلا مفعول بتؤكد وأسندا في موضع الصفة لفعل وإلى متعلق بأسندا ثم ان النون الخفيفة تحذف في موضعين أشار إلى الأول منها بقوله : (واحذف خفيفة الساكن ردف) يعنى ان نون التوكيد الخفيفة تحذف إذا قبلها ساكن كقولك اضرب الرجل ومثله قوله :

لاتهين الفقير علك ان * تركع يوما والدهر قد رفعه

وفهم من قوله لساكن انها مرادة معنى لان حذفها لعارض لفظى وهو التقاء الساكنين وفهم من قوله ردف ان الساكن الموجب لحذفها متأخر عنها ثم أشار إلى الثانى بقوله : (وبعد غير فتحة إذا تقف) يعنى ان النون الخفيفة تحذف أيضا إذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو اخرجن يازيدون واخرجن ياهند بعد ان تحذف من اخرجن الضمير ومن اخرجن ياء الضمير لاتقاء الساكنين فاذا وقفت عليها ذهبت نون التوكيد لانها لا تثبت في الوقف فيرجع حينئذ ما حذف لاجلها وقد أشار إلى ذلك بقوله : (واردد إذا حذفها في الوقف ما * من أجلها في الوصل كان عندما)

يعنى انك اذا وقفت على النون الخفيفة حذفها ورددت ما كان حذف لاجلها في الوصل وهو الواو من اخرجن والياء من اخرجن فتقول يازيدون اخرجوا ياهندا خرجى وفهم منه أيضا ان حذفها لغرض الوقف وانها مرادة معنى وردف في موضع الصفة لساكن وبعد متعلق بالحذف وكذلك إذا حذفها متعلق بآرردوها عائدة على النون ومفعول بآرردوها هو موصولة واقعة على الواو والياء المحذوفين لاجل السكون وصلتها عندما ومن أجلها وفي الوصل متعلقان بعدما والتقدير آرردو في الوقف اذا حذف النون الشيء الذى عدم من أجلها في الوصل ثم قال : (وأبدلها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول في قفن قفا)

الضمير في وأبدلها عائد على النون الخفيفة يعنى انها إذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلها ألفا فتقول في اضربن في الوقف اضربا وفي قفن قفا وكذلك إذا وقفت على قوله عز وجل : لنسفعن . وليكونن لنسفعا وليكونا ووقفا مصدر في موضع الحال من فاعل أبدلها أى في حال كونك واقفا ويحتمل أن يكون مفعولا له أى لاجل الوقف .

المقدر (واحذف خفيفة الساكن ردف) (قول كدى اضرب الرجل الخ) بفتح باء اضرب وأصله اضربن مؤكدا بالنون الخفيفة فلما اتبعها ساكن حذفت وبقيت الباء مفتوحة دليلا على ان الفعل مؤكدا ولو كان غير مؤكدا لكسرت الباء على أصل التقاء الساكنين (وقوله ولا تهين الفقير الخ) هكذا في بعض نسخ المكودى باثبات الواو في ولا تهين الخ وحينئذ فلا اشكال أن البيت من المنسرح والذي في غالب النسخ لا تهين الخ بحذف الواو وهو الذى في الموضح وفي كثير من كتب العربية وهذا لا يصح من جهة العروض وقول بعض البيت من الخفيف سهولان السوابق واللواحق تدل على أنه من المنسرح فمن السوابق قوله منها :

لكل هم من الهموم سعه * والصبح والمسا لأفلاح معه

قد يجمع المال غير آكله * ويأكل المال غير من جمعه

فاقبل من الدهر ما أتاك به * من قرعينا بعيشه نفعه

وهى قصيدة فيها حكم كثيرة وقائلها الاحبط جاهلى كان قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة والشاهد في لاتهين وأصله قبل دخول لآعليه تهين مضارع أهان ثم أدخلت عليه لآجزمته بالسكون على النون فالتقى ساكنان الياء عين الكلمة والنون لام الكلمة فحذفنا الياء ثم أكدناه بنون التوكيد الساكنة وحذفت نون التوكيد وبقي النون قبلها مفتوحا دالا على انها فوه مؤكدا مبنى في محل جزم بلا نهاية وقول يس انه مجزوم بسكون مقدر في آخره منع منه اشتغال النون لام الكلمة بالفتحة التي آتى بها لاجل نون التوكيد المحذوفة للساكنين سهولا لقضائه انه يبقى معربا في اللفظ وان اتصلت به النون وليس كذلك اذا فعل قبل دخول النون كان مجزوم اللفظ فلما أكد بالنون لم يبق فيه اعراب لآلفظا ولا تقديرا ولم يبق الا الحلق قال الشيخ بنانى ومن العجب ان مثل ذلك وقع للعلامة ابن ذكرى والكامل لله ومثل ما وقع لابن ذكرى وقع لشيخنا سيدى على قصارة وفاعل تهين ضمير المخاطب والفقير بالنصب مفعوله وعلك لغة في لعل والكاف اسمها وان تركع خبرها ومعنى الركوع الحط والواو في والدهر واوالحال ومن معنى البيت قول الشاعر :

لا تحقرن امرا ان كان ذا ضعة * كم من وضع من الاقوام قد رأسا

فرب قوم حقرناهم فلم نرهم * اهلا لخدمتنا صاروا لنا رؤسا

(واردد إذا حذفها) (قول المكودى فتقول يازيدون اخرجوا الخ) أى في الوقف لكن يكون التوكيد حينئذ مجهولا إذ لا يدري هل الفعل أكد وحذفت منه النون كما هو الموضوع أولم يؤكد فان قلت إذا كان الجهل موجودا فالأولى أن يقال ان النون لا تؤكد

﴿ مالا ينصرف ﴾

(الصرف تنوين آتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا)

يعنى ان الصرف هو التنوين الذى يبين به ان الاسم الذى يصل به يسمى أمكن وما صرح به من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين
وتبع الاسم من الصرف لوجود علتين فيه أو علة تقوم مقام علتين وقصده فى هذا الباب أن يبين الاسماء التى لا تنصرف

بعد الواو والياء الاوصالاوقفا وهو أولى من قولهم انها أكد بها ثم حذفت ورفع ما حذفت لاجلها وجهل الحكم ﴿ قلت ﴾ أجيب
بأنهم لما أبدلوا بها بعد الفتحة ألفا فى الوقف علمنا ان التوكيد بها غير خاص بالوصل إذ الواو والياء أختان للالف وجهل التوكيد
معهما وقفا لا يضر والله أعلم .

﴿ مالا ينصرف ﴾

وجه المناسبة بين البابين ان نونى التوكيد يؤكدان الفعل فلها تعلق به والاسم الذى لا ينصرف له تعلق بالفعل لشبهه به ثم اختلفوا
فى اشتقاق الصرف على أقوال أولاها انه مشتق من الصرف بكسر الصاد وهو الخالص من اللين لان المنصرف خالص من شبه الفعل
لكن يانزم عليه الاشتقاق من غير المصدر وهو قليل وقد مر فى العرب والبنى ان للاسم أقساما ثلاثة الأول غير متمكن ولا أمكن
وهو البنى لكونه أشبه الحرف فى أحد الوجوه المارة فى قوله كالمشبه الوضعى الخ الثانى متمكن أمكن وهو الذى لم يشبه الحرف أصلا
وهو الذى مر من المبتدأ والخبر إلى النداء الثالث متمكن غير أمكن أى معرب غير منصرف لشبهه بالفعل وهو المراد هنا وهذا القسمان
الآخران داخلان فى قوله سابقا : ومعرب الاسماء الخ . (الصرف تنوين آتى مبينا * معنى) مراد الناظم بقوله معنى بتأوه
على الأصل بحيث لم يشبه لاحرفا ولا فعلا (قول المكودى وما صرح به من أن الصرف هو التنوين) أى تنوين التمكين لا مطلق التنوين
وهذا قول من أقوال ثلاثة ثانيها أنه تنوين التمكين مع الجبر ثالثها انه جميع أنواع التنوين الاربعة الخاصة بالاسم التى هى تنوين
التمكين والتشكيك والمقابلة والعوض والقول الأول كما قال المكودى هو مذهب المحققين ﴿ واستشكل ﴾ بالثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث
السالم فان هذه الثلاثة منصرفة ولا تنوين صرف فيها أما الأولان فلا تنوين فيهما أصلا وأما الثالث ففيه تنوين لكنه ليس للتمكين
وإنما هو للمقابلة ﴿ وأجيب ﴾ بان الاولين النون فيهما قائمة مقام التنوين فى الدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده ولذلك تحذف للاضافة
كما تحذف التنوين لها ويدل على أن النون بمنزلة التنوين ان الحرف الذى قبل النون فيها منزل بمنزلة حركة المفرد والنون فيها بمنزلة
منزلة الحركة الثانية ومعنى السمة بالتنوين فى المفرد فيكون الصرف تنوينا أو نونا قائمة مقامه وخص الناظم التنوين بالذكر لانه الأصل
وأجيب عن جمع المؤنث بان فيه تنوينين أحدهما محذوف وهو تنوين الصرف وإنما حذفت لانه ساكن وتنوين المقابلة ساكن كانه محذوف لآل
والإضافة وإذا علمت أن جمع المؤنث منصرف تقديره فلا حاجة لاستثناء الموضح له وقول من قال ان الثنى وجمع المذكر وجمع المؤنث
واسطة بين المنصرف وغيره غير ظاهر لانه لا يمكن الواسطة (وقوله لوجود علتين الخ) أشار بهذا إلى أن حقيقة الاسم الذى لا ينصرف
وانه مافيه علتان فرعيتان أو علة واحدة تقوم مقامها ومجموع العلل تسع جمعها ابن النحاس فى قوله :

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كمالا

والمراد بالعلة الخروج عن الاصل وبيان ذلك ان الاصل فى الاسم أن يكون مفردا ليس على وزن الفعل غير معدول ولا مؤثلا ولا معرفة
ولا مركبا ولا مزيدا ولا وزنا عجميا ولا وصفا فان خرج الاسم عن الاصل بنقد اثنين مما ذكر أو فقد واحدة قامت مقام اثنين
منع من الصرف الذى هو التنوين لانه صار شيئا بالفعل ووجه الشبه ان الفعل فيه علتان فرعيتان احدهما من جهة اللفظ والآخرى
من جهة المعنى أما التى من جهة اللفظ فهى اشتقاقه من لفظ المصدر والمشتق فرع عن المشتق منه وأما التى من جهة المعنى فهى احتياجه
فى حصول الفائدة الى الفاعل أو ما يقوم مقامه وما يحتاج فرع عما لا يحتاج فاذا شابه اسم فعلا فى مجرد وجود علتين فرعيتين فيه
أو علة تقوم مقامهما فلا يوجد فيه الجبر والتنوين كما لا يوجدان فى الفعل فلو كانت علتان من جهة اللفظ فقط فلا أثر لهما نحو أجمال
تصغير أجمال جمع جمل ففيه علتان كل منهما لفظية وهما الجمع والتصغير فينون ويخفض بالكسرة وأما اجتماع علتين معنويتين فلا يمكن
لان التى من جهة المعنى إنما هى العلمية والوصف كما ستعرف ذلك والعلمية والوصف لا يمكن اجتماعهما وقول بعض انها اجتماع فى حائض
وقال ان فيه علتين معنويتين الوصف والتأنيث سهو لأن التأنيث علة لفظية كما يأتى وتسميتهن التأنيث معنويا فى نحو هند
إنما هو فى كونه ليس بالتاء ولا بالالف . ثم ان هذه العلل التسع منها ما يقوم بنفسه من غير احتياج لعلة أخرى وذلك شيان ألف التأنيث

وانما ذكر الصرف وعرفه لأن بعرفته يعرف الاسم الذى لا ينصرف فما وجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف وما لم يوجد فهو غير منصرف ثم ان جميع ما لا ينصرف اثناعشر نوعا خمسة فى النكرة وسبعة فى المعرفة وقد شرع فى القسم الأول وبدأ منه بألف التأنيث فقال :
(فألف التأنيث مطلقا منع * صرف الذى حواه كيفما وقع)

يعنى أن ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقا أى كانت مقصورة أو ممدودة كيفما كان الاسم الذى هى فيه من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا نحو ذكرى وسلمى وحبلى وسكرى وحمراء وأسماء وزكرياء وانما منعت ألف التأنيث وحدها لأنها قامت مقام علتين وهما التأنيث ولزوم ألف التأنيث فألف التأنيث مبتدأ وخبره منع ومطلقا حال من الضمير فى منع العائد على المبتدأ وحواء صلة الذى والعائد من الصلة الى الموصول الضمير المستتر فى حواء والهاء فى حواء عائد على ألف التأنيث وكيفما وقع شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير كيفما وقع منع الصرف ثم أشار إلى النوع الثانى مما يمنع فى النكرة فقال :

(وزائدا فعلا فى وصف سلم * من أن يرى بناء تأنيث ختم)

يعنى ان زائدى فعلا وهما الالف والنون الزائدتان يمنعان الصرف إذ كانتا فى وصف سلم من أن يختم بناء التأنيث والمانع له من الصرف الألف والنون والصفة وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذى هو فعلا وفهم من قوله فى وصف أن هاتين الزائدتين لو كانتا فى غير الوصف لم يمنعنا نحو سرحان وفهم منه أن الوصف المحتوى على هاتين الزائدتين إذا أنث بالهاء لم يمنع نحو ندمان

مطلقا وصيغة منتهى الجموع وباقيها لا بد فيه من وجود علتين احدهما معنوية وهى لا تكون الا أحد شيئين علمية أو وصف والأخرى لفظية وهى مع الوصف أحد أمور ثلاثة وهى على ترتيب الناظم زيادة الالف والنون أو وزن الفعل أو العدل ومع العلمية فاحد أمور سبعة امامع التركيب المزجى أو مع زيادة الألف والنون أو مع التأنيث بغير ألف أو مع العجمة أو مع وزن الفعل أو مع ألف الاخلاق أو مع العدل ﴿ تنبيه ﴾ تسميتهم نحو أحمد ممنوعا لعلتين فيه مسامحة لأن كل علة لا تؤثر وحدها بل مجموعهما هو الذى يؤثر فكل واحدة كأنها جزء علة (وقوله وانما ذكر الح) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ترجم بما لا ينصرف ثم عرف داخل الترجمة الصرف فأجاب عنه السكودى بان بعرفة الصرف يعرف ما لا ينصرف (وقوله اثنا عشر نوعا الح) ﴿ فان قلت ﴾ هذا مخالف لما ذكرنا من أن العلل الموجودة فى الأنواع تسع ﴿ قلت ﴾ لا مخالفة لأنه راعى هنا ما يكون مع العلمية أو مع الوصف أو دونهما والعلل سابقا عدت اجمالا من غير مراعاة شئ (وقوله خمسة فى النكرة الح) هذا سهو لأنه يقتضى ان هذه الخمسة لا تمنع من الصرف الا إذا كانت نكرة وليس كذلك بل تمنع مطلقا كما يأتى فالصواب أن يقول خمسة فى النكرة والمعرفة وهو الموجود فى بعض نسخه ومع ذلك ففيه شئ (فألف التأنيث مطلقا منع) (قول السكودى نحو ذكرى الح) مصدر ذكر فهو نكرة علم على امرأة وحبلى وصف خاص وسكارى جمع سكران وحمراء بالمد وصف وأصله حمرى كسكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفه ألفا أخرى فوقع فى السورة جمع بين ألفين وهو محال لفظا وحذف الأولى يناقى المد الذى سيق له ولو حذف الثانية لم يبق ما يدل على التأنيث فقلبوا الثانية همزة ولم يقلبوا الأولى لفوات المد إذا علمت هذا فاسناد المد الى الهمزة مجاز لأنها منقلبة عن ألف التأنيث والا فالمدود ما قبلها (وقوله وأسماء) علم على امرأة وليس جمع اسم حتى يعترض عليه بأن الهمزة فيه أصلها واو (وقوله وزكرياء) تبع فى التمثيل به الراى ومثله للموضح وهو اسم للنبي المعلوم لكن قالوا يتوقف فى كون همزته منقلبة عن ألف التأنيث على ثبوت عربيته والذى حققه بعض المحققين انه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة (وقوله وهما التأنيث الخ) فالتأنيث علة راجعة للفظ ولزوم التأنيث أى علامته فكلامه على حذف مضاف علة راجعة للمعنى إذ اللزوم منزل منزلة العلمية لأن العلم لازم لاسماء كالألف ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين التأنيث بالألف والتأنيث بهاء التأنيث حتى قلتم ان الأول قائم مقام علتين والثانى قلتم لا بد فيه من علة أخرى معا كما يأتى فيمكن الجواب بما قيل ان ألف التأنيث لازمة لا يمكن انفكاك الكلمة عنها بمعنى انك إذا أردت المذكور فالتاء لا تصح والتاء تكون غير لازمة نحو قاعة فانها تحذف مع الذكر وحمل وفاطمة مخافيه التاء لازمة على ما فيه التاء غير لازمة وتأملة (وزائدا فعلا فى وصف سلم) (قول السكودى لم يمنع الخ) أى لأجل الوصف فلا يناقى انهما قد يمنعان لأجل العلمية كما يأتى فى قوله كذلك حاوى زائدى الخ على أن الصواب حذف هذا المفهوم لأن الوصف عنده أحد العلتين فهو الموضوع فلا يخرج به شئ لا انه شرط (وقوله نحو سرحان)

فانك تقول في مؤنثه ندمانة فقال، ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فانك تقول في مؤنثهما غضبي وسكري. ولا يجوز فيهما غضبانه وسكرانه وزائدا معطوف على الضمير المستتر في منع العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالعمول والتقدير منع الصرف ألف التأنيث وزائدا فعلاَن ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائدا فعلاَن كذلك وفي وصف متعلق بزائدا وسلم الى آخر البيت في موضع الصفة لوصف وختم في موضع المفعول الثاني ليرى وبتاء متعلق بنحتم ثم أشار الى الثاني فقال :

(ووصف اصلي ووزن أفعلا * ممنوع تأنيث بتا كأشعلا)

يعنى ان الوصف إذا كان على وزن افعال وكان مؤنثه ممنوعا من التاء ينصرف وفيهم منه ان أفعال إذا لم يكن وصفا انصرف كأفعل اسم للربعة وفيهم منه ان أفعال إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمنع من الصرف كأربع من أسماء العدد وفيهم منه أيضا ان الوصف إذا لم يكن على وزن افعال لم يؤثر في المنع كضارب وفيهم منه أن افعال الصفة إذا أنث بالهاء ينصرف كقولهم أرمل للفقير فان مؤنثه أرملة وشمل افعال ماسؤنثه فعلا كأحمر وحمرأ وماسؤنثه فعلى كأكبر وكبرى ومالامؤنثله كأكر للعظيم الكثرة لأن قوله ممنوع تأنيث بتا شامل له وشمل أيضا ما اسميته عارضة كأدهم ووصف معطوف على زائدا ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في زائدا فعلاَن وأصل نعتاه وهو الذى سوغ الابتداء به إذا جعل مبتدأ ووزن معطوف على وصف وممنوع حال من أفعال وبتا متعلق بتأنيث ثم صرح بفهوم قوله أصلى فقال : (وألفين عارض الوصفية * كأربع) يعنى ان وزن افعال إذا كان اسما ووصف به فوصفيته غير معتد بها في المنع لروضها وذلك كارب فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فقالوا مررت بنساء أربع فهو منصرف ولا أثر لوصفيته وكذلك أرنب أى ذليل واصله الأرنب وكما يلغى عارض الوصفية فكذلك أيضا يلغى عارض الاسمية والى ذلك أشار بقوله : (وعارض الاسمية) وهو عكس اربع ومعناه ان أفعال يكون في الأصل وصفا فيجرى مجرى الأسماء فتاغى الاسمية وينتفع من الصرف على مقتضى الأصل وقدمثل ذلك بقوله :

(فالأدهم القيد لكونه وضع * فى الأصل وصفا انصرفه منع)

هو اسم للذئب وأدولى أن يثبث بنحو ريحان لأن سرحان مكسور السين فهو خارج بما قبل وهو لفظ فعلاَن (وقوله نحو ندمان الخ) محل صرف ندمان إذا كان من الندامة وهى المكاملة عند شرب الخمر وغيره وأما ان كان من الندم فهو ممنوع من الصرف لأنه يقال في مؤنثه ندى أيضا ثم ان المكودى جمل المانع من الصرف هنا الوصف مع زيادة الألف والنون حيث قال سابقا المانع له من الصرف الألف والنون والصفة ولا يؤخذ كون المانع أمرين من الناظم إلا إذا جعلت في من قوله في وصف بمعنى مع على حذف مضاف والتقدير على الاعراب الثانى عند المكودى وهو الحق وزائدا فعلاَن مع منع وصف سلم الخ كذلك أى يمنعان من الصرف كما منعت ألف التأنيث وهذا الذى قرر به هو مذهب جمهور البصريين وهو الذى فى التسهيل وقال بعض البصريين وهو الذى فى الباب السادس من اللغنى ان المانع زيادة الالف والنون فقط قيل وهو ظاهر عبارة الناظم من غير تأويل ووجه هذا القول ان الألف والنون قاما مقام ألف التأنيث (ووصف أصلى ووزن فعلا) (قول كدى كأربع من أسماء العدد) كونه اسما للعدد المعلوم وهو أصله والوصفية طارئة عليه فلا تعتبر وهذا هو قوله وألفين عارض الوصفية (وقوله أرمل للفقير الخ) أى وصف للفقير احترازا بما إذا كان وصفا عاما فان مؤنثه رملاء بدون تاء ومن ذلك ما حكاه ابن السكيت من قوله عام أرمل أى قليل المطر وسنة رملاء أى قليلة المطر فأرمل فى هذا ممنوع من الصرف وانما اشترط هذا الشرط لأن المضارع لا تلحقه هاء التأنيث فإذا لحقت الوصف ضعف عن شبه المضارع فلا يمنع من الصرف (وقوله للعظيم الكثرة) بفتح الميم كالخشفة وزنا ومعنى كما فى القاموس والمصباح وما شاع على الألسنة من سكون الميم لغة عامية (وقوله معطوف على وصف) الأولى قراءته بالنصب فيكون منصوبا على انه مفعول معه (وألفين عارض الوصفية) الاضافة فيه مع الاضافة فى قوله وعارض الاسمية من اضافة الصفة الى الموصوف أى وألفين الوصفية العارضة والاسمية العارضة ويتعين قراءة الاسمية فى كلام الناظم بسكون لام التعريف واثبات همزة الوصل فى الدرج وذلك ضرورة ثم ان هذا البيت والذى بعده لو حذفهما الناظم ما ضره للاستغناء عنهما بفهوم وصف أصلى (قول المكودى وأصله الأرنب) أى ان هذا اللفظ فى الأصل اسم للحيوان المعلوم ثم نقل وجعل وصفا وليس المراد ان أرنب بدون أل معدول عن الأرنب بأل لأنه لا معنى له قال ابن غازى الصواب ابدال الناظم كأربع بكأرنب لأن أربع فقد شرط ما يمنع من الصرف لأنه يقبل التاء فيقال أربعة فهو خارج عما مر (فالأدهم القيد لكونه وضع) فى كلام الناظم تقديم العلة على

من أسماء القيد أدهم وهو في الأصل وصف لكنه استعمل استعمال الأسماء فألغيت فيه الاسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول مررت بأدهم أى بقيد ومثل أدهم في ذلك أرقم لنوع من الحيات وأسود للحية أيضا فالأدهم مبتدأ والقيد بدل منه بدل الشيء من الشيء وانصرافه منع خبر المبتدأ ولكونه متعلق بمنع وفي الأصل متعلق بوضع ثم ان من الأسماء التي على وزن افعل ما جاز فيه الصرف ومنع الصرف والى ذلك أشار بقوله :

(وأجدل وأخيل وأفعى * مصروفة وقد ينلن المنعا)

أجدل اسم للصقر وأخيل اسم للطائر ذى خيلان وأفعى اسم لضرب من الحيات وليست هذه الأسماء صفات لا في الأصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب يمنعها من الصرف ووجهه انه لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في أجدل لأنه من الجدول وهو القوة وأخيل لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان وفهم من قوله مصروفة وقد ينلن المنعا أن الصرف هو الكثير ثم أشار الى النوع الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال :

(ومنع عدل مع وصف معتبر * في لفظ مثنى وثلاث وأخر)

يعنى ان هذه الأسماء التي ذكرها في هذا البيت يمنع صرفها للعدل والوصف أمامثنى فهو وصف معدول عن اثنين اثنين فاذا قلت جاء القوم مثنى فمعناه جاء القوم اثنين اثنين فعدل عن اثنين اثنين إلى مثنى وأما ثلاث فهو أيضا وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة فاذا قلت مررت بقوم ثلاث فمعناه أيضا مررت بقوم ثلاثة ثلاثة وأما آخر فهو أيضا وصف وهو معدول عن الألف واللام وذلك لأنه جمع الأخرى أى آخر وحق ما كان كذلك أن يستعمل بال وبالاضافة فعدل عما يستحقه من ذلك وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته ثم قال :

(ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لأربع فليعلما)

يعنى ان موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين في امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول مررت بقوم موحد وأحد ومثنى وثلاث ومربع ورباع ووزن مبتدأ والخبر في قوله كهما أى مثلهما وأدخل كاف التشبيه على الضمير لضرورة الوزن ومن واحد وما بعده في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر ثم أشار الى النوع الخامس فقال :

المعلول لضيق النظم والأصل فالأدهم القيد انصرافه منع لكونه وضع في الأصل وصفا ثم ان الذى يمنع من الصرف إنما هو أدهم بدون أل وأما المقرون بأل فهو مصروف وقرنه الناظم بأل ضرورة (قول المكودى لنوع من الحيات) القاموس الأرقم أخبث الحيات واطلبها للناس أو ما فيها سواد وبياض أو ذكر الحيات أو الأسود الحية العظيمة انتهى وبه يعلم ما في الأزهرى (وأجدل وأخيل وأفعى) (قول كدى أجدل اسم للصقر) بفتح الصاد اسم للطائر الذى يصطاد قاله الجوهري وهو الباز وقيل بل هو أعم (وقوله اسم لطائر ذى خيلان) جمع خال وسيقول الناظم وشاع في حوت وقاع الخ وهذا الطائر أخضر على جناحه نقط تخالف لونه يقال له الشقراق والعرب تتشاهم به وقيل طائر عظيم الرأس يصطاد العصافير وهو أول طائر صام لله (وقوله اسم لضرب من الحيات) يضرب بها المثل في الظلم يقال أظلم من أفعى وذلك أنها لا تبني لنفسها بيتا وكل بيت قصده هرب أهله منه وتركوه لها خوفا منها (وقوله معنى الصفة) أى الذى هو الاشتقاق باعتبار لفظها والافهى أسماء أصلا وحالة راهنة ثم ان الاشتقاق في الأولين ظاهر كما قال كدى وأما في الأخير الذى هو أفعى فهو غير ظاهر لأنه لا مادة له من لفظه وإنما له مادة من معناه وهو الإذابة لأنها إذا ذكرت تصور الانسان إذابتها (ومنع عدل مع وصف معتبر) العدل اخراج اللفظ عن صيغته الأصلية مع بقاء معناه (قول المكودى جاء القوم مثنى الخ) الأولى أن يمثل بنحو مررت بقوم مثنى لان الموضوع أن يكون الوصف اصطلاحيا ويكون اللفظ مجرورا وأما مثنى في مثاله فهو حال والحال وان كانت وصفا لكن معنى لا اصطلاحا (وقوله فمعناه جاء القوم اثنين اثنين الخ) أشار بهذا الى أن مثنى وما ذكر معه من الأعداد معدولة عن أصول أعدادها المكررة لا المفردة فقط في العدل زيادة معنى ليس في الأصل من دون تكرار فاذا قلت مررت بقوم ثلاثة فقد حصرت عدتهم وإذا قلت مررت بقوم ثلاث فالمراد انك مررت بهم ثلاثة ثلاثة سواء أكثر عددهم أو قل وإنما عدلوا عن الأصل المكرر للاختصار فان مثنى مثلا أخضر من اثنين اثنين (وقوله معدول عن الألف واللام) أى عن ذى الألف واللام فهو على حذف مضاف والمعنى ان آخر المجرد من أل معدول ومختصر من المقرون بها (وقوله وذلك لانه الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ولو احتجتم الى جعل آخر بدون ال معدولا عن المقرون بها فقال وذلك الخ (وقوله وحق ما كان كذلك الخ) أى وحق اسم التفضيل إذا كان جمعا أن يستعمل بال الخ لانه إذا كان مجردا من أل والاضافة تلزم فيه عدم المطابقة لقوله وان لمذكور يضاف أو جردا الخ وهنا قد

(وكن الجمع مشبه مفاعلا * أو المفاعيل بمنع كافلا)

يعنى أن الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل في كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعدها حرفان كغافل أو ثلاثة أحرف أو سطها ساكن كما مفاعيل يمنع صرفه لقيام الجمع مقام علتين وهما الجمع وعدم النظر في الواحد وشملة قوله مفاعل ما أوله ميم كساجد وما أوله غيرهما كدارهم وشملة قوله المفاعيل ما أوله ميم كصاينع وما ليس أوله مما كدنانير وكافلا خبر كن ومنع متعلق بكافلا ومفاعل مفعول مشبه ثم ان من هذا الجمع ما يحىء معتل اللزوم وهو قسمان أحدهما ما قلبت فيه السكسرة التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء ألفا نحو عذارى ولا اشكال في منع التنوين منه والآخر ما استثقلت في يائه الضمة فحذفت ولحقها التنوين والى ذلك أشار بقوله :

(وذا اعتلال منه كالجوارى * رفعا وجرا أجره كسارى)

يعنى ان ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوارى في كونه على ما ذكر من حذف الحركة يجرى مجرى سار في لحاق التنوين في آخره في حالتي الرفع والجرا فتقول هذه جوار ومررت بجوار وسكت عن حالة النصب ففهم منه انها على الأصل كالصحيح فتقول رأيت جوارى وفهم من قوله كالجوارى ان نحو عذارى ليس كذلك وان كان معتلا وظاهر النظم ان التنوين في جوار وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له بسار وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض من الياء المحذوفة والتنوين في سار للصرف ويخالفه أيضا ان المتدرى باب جوار الفتحة والمقدر في باب سار السكسرة وذا اعتلال مفعول بفعل مضمير يفسره أجره وكسار متعلق بأجره

وجدناه مجردا من أل والاضافة وهو مطابق فادنوا انه معدول عن المقرون بأل فتلزم فيه المطابقة لقوله وتلو أل طبق ومقال كدى هو مذهب الجمهور ورده الفارسي بأن المعدول يكون تابعا لاصله فان كان أصله معرفة كان معرفة نحو أمس وسحر المعدولين عن أمس والسحر فكل من الأصل والمعدول معرفة وأخرها نكرة والآخر معرفة فلا يصح أن يكون معدولا عنه ولهذا قالوا الصواب هما ما حرره المرادى وتبعه الموضح ان آخر معدول عن آخر المفرد وذلك أن القياس في اسم التفضيل إذا كان مجردا من أل والاضافة أن يكون مفردا مذكرا وهنا آخر مجرد فحقه أن يؤتى بالمفرد لكن عدل عن المفرد الى الجمع وأصل آخر أخر به من تنوين قلبت الثانية ألفا (وكن الجمع مشبه) كان ينبغي لنا نظم أن يذكر هذا البيت والايات بعده عقب قوله فألف التأنيث الخ لأن في كل منهما علة قامت مقام علتين ولذلك نكت الموضح بذلك هنالك (قول المكودي مفتوح الفاء) المراد بالفاء أول السكسرة سواء كان فاء السكسرة حقيقة كتباديل أو زائدا كصاينع (وقوله وهما الجمع وعدم النظر الخ) فالجمع علة معنوية وعدم النظر علة لفظية كما صرح به الأزهري وقال يس الصواب ان العلتين اللتين قامت مقامهما علة واحدة هما الجمعية ولزومها والجمعية علة لفظية ولزومها علة معنوية شبيهة بالعلم في كونها لازمة كما ان العلم لازم لمجاه ومعنى كونه لا نظير له في الآحاد ان سائر جموع التكسير للكثرة له نظير في الآحاد فنظير رسل مثلا عنق ونظير رجال كساء ونظير حمر قفل ونظير غرف صرد اسم لطائر ونظير حجج عنب ونظير قتلى سلمى ونظير صبية قرية وهكذا ولا يرد أفعال كأجمال ولا أفعال كأكلب فلم يسمع على وزنهما مفرد لانهما جمعا قلة وحكم جموع القلة حكم المفرد بدليل التصغير على لفظه فتقول أجمال وأما سمي هذا الجمع بصيغة منتهى الجموع لأن جمع التكسير إذا لم يكن على هذه الصيغة يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى كأصل بضمين جمع أعيل فيجمع أصل على آصال وآصال على أصائل فقد بلغ أقصى جموع التكسير فلا يمكن جمعه بجمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى وأما جمع سلامة فقد يجمع نحو صواحب فقد يجمع على صواحب (وقوله نحو عذارى) جمع عذراء وهى البكر التي لا زالت بخاتم ربها وأصل عذارى عذارى يباء مضمومة دون تنوين ثم تقول تحركت الياء في الأصل وانفتح ما قبلها في الحالة الراهنة فقلبت ألفا فلا تمدن تنوين الراء لأجل الألف وأما الاعراب فعلى الألف تعذرا وهذا الاستعمال في المعتل غير غالب والغالب هو منطوق النظم (وذا اعتلال منه كالجوارى) (قول المكودي من حذف الحركة الخ) لا معنى له والصواب أن يقول في بقاء كسرة ما بعد الألف على حالها وعدم ابدالها فتحة ليحترز به من نحو عذارى (وقوله في لحاق التنوين) الأولى أن يقول في حذف يائه وتنوين ما بعد الألف وليس المراد انه كسار في كل وجه وبه يسقط اعتراضه (وقوله مررت بجوار الخ) جوار مخفوض بالفتحة النابتة عن السكسرة المقدرة على الياء المحذوفة تحفيفا وعوض منها التنوين وأصله جوارى يباء محركة دون تنوين ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت فوق هنالك بعض ثقل بوقوع ياء ساكنة آخرها فحذفت فوقه اخلال بصيغة منتهى الجموع لانه لم يبق بعد الألف الا حرف واحد فعوض من الياء التنوين وهذا مبنى على أن منع الصرف سابق على الاعلال وقيل الاعلال سابق على منع الصرف فأصله حينئذ جوارى بالتنوين فحذفت الضمة للاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم حذفوا تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال موجب حذفها فعوضوا منها التنوين قال الرضى وهذا القول أرجح (وقوله وظاهر النظم الخ) هذا الاعتراض مبنى على أن التشبيه تام والحق أن التشبيه إنما هو في حذف الياء وتنوين ما بعد الألف في كل

ومنه متعلق باعتلال وكالجواري في موضع نصب على الحال اهـ

(ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع)

يعنى ان سراويل ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع الذى على وزن مفاعيل وفهم من قوله شبه ان سراويل ليس بجمع وهو الصحيح خلافاً لمن قال انه جمع سراويل او سراويل ثم قال :

(وان به سمي أو بما لحق * به فالانصراف منعه يحق)

يعنى ان مسمى به من الجمع المذكور أو بما لحق به كسراويل امتنع من الصرف فتقول في رجل سميت مساجد وسراويل مررت بمساجد وسراويل والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العالمية مقامها هذا معنى ماشرح به المرادى هذا البيت وعندى أن قوله وان به سمي أى وان سمي بسراويل أو بما لحق به يعنى من جميع ما تقدم من الأنواع الخمسة الممنوعة من الصرف لمساواتها للجمع في منع الصرف في التسمية ولاوجه لتخصيص الجمع وما لحق بالجمع في منع الصرف حال التسمية والضمير في به الأول على الشرح الأول عائد على الجمع وكذلك به الثانى وما واقعة على سراويل والضمير العائد على الموصول فاعل للحق وهو عائد على سراويل وأما على التفسير الثانى فالضمير في به الأول عائد على سراويل وفى به الثانى عائد على أنواع ما لا ينصرف في النكرة وما واقعة على تلك الأنواع والضمير العائد عليها الهاء في به والتقدير وان سمي بسراويل أو بالأنواع التى لحق بها سراويل أى تبعها فالانصراف منعه يحق فالانصراف مبتدأ ومنه مبتدأ ثان ويحق خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر الأول والأول مع ما بعده جواب الشرط ولما فرغ من الأنواع الخمسة التى لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو سبعة أنواع أشار الى الأول منها بقوله :

(والعلم يمنع صرفه مركباً * تركيب مزج نحو معدى كرباً)

يعنى ان الاسم اذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من الصرف ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الاسناد وهى الجملة نحو برق نحره وعلى تركيب الاضافة نحو عبد شمس وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا والمزج في اللغة الخلط فيخلط الاسم مع الاسم ويجعل الاعراب في آخر الثانى ويبنى آخر الأول على الفتح نحو بعلبك مالم يكن آخره باء

منهما فلا ينافى أن تنوين جوار للعوض وتنوين سار للصرف وكون الأول ينخفض بالفتحة والثانى بالكسرة (وقوله ومنه متعلق باعتلال الخ) الصواب أنه متعلق بمحذوف نعتالداً اعتلال لأن المعنى عليه وضميره عائد على الجمع (وقوله في موضع نصب الخ) هذا هو الصواب فيكون قيداً للاحتراز لأن الحال قيد فى صاحبها (ولسراويل بهذا الجمع) (قول المكودى لشبهه بالجمع) فهو مفرد أعجمى فارسى عرب حملاً على موازنه من العربى فلا ينتقض قولهم الجمع الذى لا نظيره فى الآحاد بسراويل لانه أعجمى وكلامهم إنما هو فى الالفاظ العربية وضعا ورد الناظم بقوله اقتضى عموم المنع على ابن الحاجب الذى نقل عن العرب صرفه فقالوا واعتراض ابن مالك على ابن الحاجب ساقط لأن ابن الحاجب حفظ وهو حجة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ على ان الاخفش نقل عن العرب صرفه أيضاً فالصواب جواز الوجهين فيه (وان به سمي أو بما لحق) (قول المكودى الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام الخ) هذان رأيان الأول رأى سيبويه والثانى رأى اللبرد وينبغى عليهما أنه لو طرأ تنكيره فعلى الأول يمنع من الصرف لبقاء الصيغة والاصالة وعلى الثانى يصرف لفقد العلمية (وقوله هذا معنى ماشرح الخ) ماشرح به المرادى هو الصواب وحمل كدى وان كان صحيحاً فى نفسه لكنه يوجب التكرار فى كلام الناظم لان ألف التانيث إذا سمي بماهى فيه فقد دخل فى قول الناظم كيفما وقع فشمّل المعرفة والنكرة كما مر وإذا كان مسمى باللفظ الذى فيه الالف والنون فهو قوله فيما يأتى: كذلك حاوى زائدى فعلانا الخ وان كان مسمى بوزن أفعل فهو داخل فى قوله: كذلك ذو وزن يخص الفعلا . وباب مثنى يدخل فى قوله: والعلم يمنع صرفه ان عدلا الخ ويلزم على حمل كدى من جعل فاعل يحق عائداً على سراويل جريان الصلة على غير من هى له مع عدم ابراز الضمير وذلك ممنوع هنا بالاتفاق لوجود اللبس ورجح الشيخ الطيب مال المكودى وانظر ما وجهه (وقوله وان سمي بسراويل الخ) كلام المكودى فى غير ما موضع يقتضى ان نائب فاعل مسمى هو به ويلزم عليه تقديم النائب وهو غير جائز عند البصريين والصواب ان النائب ضمير مستتر يعود على المسمى المفهوم من سمي على حده ما مر فى التعجب فى قوله: وما به إلى تعجب وصل الخ (والعلم يمنع صرفه مركباً) (قول كدى ويبنى آخر الأول على الفتح الخ) هذه هى اللغة المشهورة وبعض العرب يضيف أول الاسمين للثانى ويعرب الاول بحسب العوامل والثانى يحرمه بالاضافة فيكون حكمه حكم المركب الاضافى الذى لا يحمّل غير الاضافة وبعض العرب يركب الجزأين تركيب خمسة عشر فلا عراب فيهما أصلاً لكن على هذين اللغتين الأخيرتين لا يقال له مركب مزجى (وقوله نحو بعلبك) البعل فى الأصل الزوج والبك الدف والضرب ثم ركبا وصار مجموعهما علماً على بلد كحضرموت (وقوله فى آخر الثانى الخ) فتقول جاء معدى كرب ورأيت معدى كرب ومررت بمعدى كرب فهو فى الاول مرفوع بضمّة ظاهرة على الباء وفى الثانى منصوب بفتحة على الباء وفى الثالث مجرور بفتحة نائبة عن الكسرة على الباء المانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجى ومعدى

فيسكن نحو معدى كرب وخرج بقوله تركيب مزج تركيب الاسناد وتركيب الاضافة وخرج بذلك المثال ماختم بويه من المركب تركيب مزج فانه يبنى على الكسر في اللغة الفصحى والعلم مفعول بفعل مضمر يفسره أمنع ومركبا حال من العلم وتركيب مفعول مطلق والعامل فيه مركبا ثم أشار الى الثاني بقوله :

(كذا كحاوى زائدى فعلانا * كعطفان وكأصهانا)

يعنى أن العلمية أيتنا منع الصرف مع زيادى فعلانا ولما كان قوله فعلانا يومهم ارادة هذا الوزن كما تقدم في قوله وزائدا فعلانا في وصف أزال ذلك الايهام بقوله كعطفان وكأصهانا فعلم ان الوزن غير مخصوص بفعالان لان وزن أصهانا أفعالان ووزن عطفان فعلانا وقد يكون على غير ذلك من الاوزان نحو سامان وعمران وعثمان وخراسان وقوله حاوى زائدى مبتدأ وخبره في الجبرور قبله وهو على حذف الموصوف والتقدير كذا كعلم حاوى زائدى فعلانا ثم انتقل الى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان لفظى ومعنوى وقد أشار الى الاول منها فقال : (كذا مؤنث بهاء مطلقا) يعنى ان العلم المؤنث بالهاء يتمتع صرفه مطلقا سواء كان ثنائيا كهيئة أو زائدا كخولة وعائشة وسواء كان مدلول الاسم مؤنثا كفاطمة أو مذكرا كطلحة ثم ان المعنوى متعتم النع وجائزه وقد أشار الى الاول بقوله : (وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو كجور أوسقر * أو زيد اسم امرأة لاسم ذكر) فذكر من المؤنث الذى لاعلامه فيه وهو متعتم النع أربعة أنواع الأول الزائد على الثلاثة كزئب وسعاد فان الحرف الرابع قام مقام التاء الثانى الثلاثى الساكن الوسط إذا انضمت اليه العجمة

قال الزمخشري مأخوذ من عداه الأمر إذا تجاوزته والكرب الفساد فكأنه قيل هذا المسمى بهذا الاسم جاوزه الفساد (وقوله فيسكن) أى يبنى على سكون الياء (وقوله تركيب الاسناد وتركيب الخ) أما المركب الاسنادى إذا سميت به شخصا حكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية كما فى العلم فإذا سميت شخصا يبرق نحره وقلت جاء برق نحره وأريت برق نحره أو مررت يبرق نحره لكان مرفوعا فى الأول بالضمه منصوبا فى الثانى بالفتحة مجرورا فى الثالث بالكسرة والثلاثة مقدرة على الهاء منع من ظهورها اشتغال الحلق بحركة الحكاية فهو معرب خلاف مامر للأزهرى وأما المركب الاضافى فالاعراب على الجزء الاول وحكم الجزء الثانى ما كان عليه قبل الاضافة فان كان الجزء الثانى غير منصرف قبل العلمية بقى بعد العلمية كذلك كأيوب من أبى أيوب وان كان قبلها مصر وفاقى كذلك كعبد شمس (فان قلت) ما الفرق بينهما وبين الزجى حتى منع من الصرف هو دونها مع ان التركيب فرع الافراد وهو موجود فى كل (قلت) أجيب بان المركب الاسنادى كان فعلا وفاعلا قبل نقله أو مبتدأ وخبرامثلا والمضاف والمضاف اليه كان لهما حكم قبل العلمية وهو اعراب الاول بحسب العوامل والثانى بالاضافة فلما سمي بكل من الاسنادى والاضافى استصحب ذلك الاصل الذى كان لهما قبل التسمية والمركب الزجى إنما ركب عند العلمية فليس له حكم قبلها يستصحب فلذلك اعتبر ناتركيه دونهما (وقوله وخرج بذلك المثال الخ) بل موضوع الباب فى الاسم المعرب وهذا مبنى فلا يدخل أصلا حتى يحتز عنه وقدم فى العلم ذا إن بغير يويه تم أعربا (كذا كحاوى زائدى فعلانا) (قول المكودى يومهم ارادة الخ) بل لا يهيم فى كلام الناظم لان تقديره كما قال هو علم حاوى ومشمتم على زائدى فعلانا الخ فالأخوذ من الناظم ان كل علم اشتمل على هاتين الزائدتين فانه يمنع من الصرف فيكون قوله كعطفان تمثيلا للاخراج وأما قوله سابقا وزائدا فعلانا الخ فهو مقصور على ذلك اللفظ لا يجاوزه لغيره لانه قصره عليه وعطفان اسم أبى قبيلة وقد يطلق على القبيلة نفسها وهو عطفان بن سعد بن قيس بن عيلان وأصهانا اسم بلد سميت باسم أول رجل نزلها وفى أصهانا أربع لغات فتح الهمزة وكسرها مع فتح الباء وكسرها وأهل المغرب ينطقون بالباء وأهل المشرق يبدلون بها فاء ومثل الناظم بمثابة الإشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون عاملا لانسان أو لغيره فان كانت النون أصلية بان تقدمها حرفان فقط صرف نحو جنان (كذا مؤنث بهاء مطلقا) احتز بقوله بهاء من المؤنث بتاء التأنيث نحو بنت وأخت اذا صارا علمين فانهما يصرفان كما نص عليه سيبويه وان كان القياس بعد التسمية جواز الوجوهين كهنذا الآتى (فان قلت) ما الفرق بين المختوم بالهاء والمختوم بالتاء حتى منع الاول دون الثانى (قلت) الفرق ان الهاء لا يأتى بها الا للتأنيث وأما تاء التأنيث التى فى بنت وأخت فانها أتى بها للتأنيث مع اللاحق بابت وأخ فلم تتمحض للتأنيث (لا يقال) لم تأخرت هاء التأنيث مع العلمية كفاطمة ولم تؤثر مع الوصف فى نحو قائمة (لانا نقول) هاء التأنيث فى العلم جزء منه لازمة لاتفك عنه أبدا فهى فيه كأنها لام الكلمة وفى الوصف غير لازمة بل هى عارضة مع كون الوصف مؤنثا فلو كان مذكرا لحذفت فلماذا اعتبرت فى العلم دون الوصف (وقوله وقد اشار الى الاول الخ) الأولى أن يقول وقد أشار الى ما يشترط فى الاول ويلزم من ذكر ما يشترط فيه ذكره هو (وشرط منع العار كونه ارتقى) (قول المكودى كزئب وسعاد الخ) ها ممنوعان من الصرف لعلتين معنوية وهى العلمية

كجور اسم بلد وهو أعجمي فقامت العجمة مقام الحركة الثالث المتحرك الوسط كسقر لأن الحركة قامت مقام الحرف الزائد الرابع أن يكون منقولاً من المذكور إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة زيد فانه نقل من الخفة إلى الثقل وشرط مبتدأ ومنع مضاف إليه وهو أيضاً مضاف إلى العار وهو مصدر مضاف إلى المفعول والعار أصله العارى بالياء فحذفت الياء واستغنى عنها بالكسرة وكونه خبراً للمبتدأ وارتقى في موضع الخبر لكونه فوق متعلق بارتقى والثلاث مضاف إليه وهو مضاف في التقدير أى فوق الثلاث الأحرف وحذف منه التاء لأن الحرف يذكر ويؤنث وأوزيد مخفوض بالعطف على كجور أو سقر واسم امرأة حال من زيد ولا اسم معطوف عليه وهو تميم لصحة الاستغناء عنه بقوله اسم امرأة ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي لا علامة فيه بقوله :

(وجهان في العادم تذكر سابق * وعجمة كهند والمنع أحق)

يعنى أن الثلاثى الذى عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان المنع والصرف والمنع أفصح وفهم ذلك من قوله والمنع أحق وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال : لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعدى العلب

فصرف الأول ومنع الثانى ووجهان مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره فى العادم وتذكير مفعول بالعادم وسبق فى موضع الصفة لتذكير وعجمة معطوف على تذكر ثم انتقل إلى الرابع فقال :

(والعجمى الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع)

يعنى أنه إذا اجتمع فى الاسم العجمة والعلمية وكانت زائداً على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف وفهم من قوله العجمى الوضع والتعريف ان الاسم إذا كان أعجمياً وكان فى كلام العجم غير علم انصرف كالجاء وأنه إذا كان فى كلام العجم ونقل لكلام العرب علماً انصرف أيضاً نحو بندار اسم رجل والمراد بالعجمى ما ليس من كلام العرب فشمّل كلام الفرس وغيرهم من سائر الأعاجم وفهم

ولفظية وهى التأنيث المعنوى والحرف الزائد على ثلاثة أحرف قام مقام هاء التأنيث ﴿ فان قلت ﴾ قولهم إن التأنيث معنوى يقتضى أنه علة معنوية فيكون اجتماع في اللفظ علة لثان معنويتان ويعارض ما مر من أنه ليس لنا من العلل المعنوية إلا العلمية والوصفية ﴿ قلت ﴾ أجيب بأن معنى كون التأنيث معنوياً أن علامته ليست ملفوظاً بها بل هى مقدرة قام مقامها غيرها ثم ان العلامة المقدرة هى الهاء لا الألف لأن الألف لازمة لا تنفك حتى تقدر (وقوله كجور اسم بلد) ينسب إليها الورد فيقال له ورد جورى لحسن لون وردها وجودة راحته ومحل منع جور إذا اعتبرت البقعة والبلد وان اعتبرت المكان صرفته لأنه لم يبق فيه حينئذ إلا العلمية مع العجمة والعجمة لا تؤثر فى الثلاثى الساكن الوسط كنوح كما يأتى واعتبار التأنيث والتذكير يقال فى سائر أسماء البلدان وكذلك فى أسماء القبائل كقريش وتميم فان راعت القبيلة مع العلمية منعت وان راعت الحى صرفت وكذلك أسماء السكليات نحو كتبت محمداً فان راعت لفظ محمد صرفت وان راعت معناه منعتة للعلمية والتأنيث للمعنوى وفى الفريدة للسيوطى :

وابن القليل والبلاد والسكلم * على الذى قصده كما رسم

(وقوله لأن الحركة قامت مقام الح) أى حركة الوسط كحركة سقر المذكور بعد وتلك الحركة قائمة مقام الحرف الرابع (وقوله قائم مقام الهاء ولك أن تقول ان العجمة قائمة مقام الحرف الرابع بدون جعل حركة الوسط بينهما وانما كانت هذه الأربعة قائمة مقام هاء التأنيث بدون واسطة فى الزائد على ثلاثة أحرف أو بواسطة فيما عداه لحصول ثقل الكلمة بالهاء وحصول الثقل بواحد من هذه الأربعة (وقوله أو سقر) اسم للطبقة السادسة من جهنم أعادنا الله من سائر وطبقاتها سبع نظمها على الترتيب فى قولى :

جهنم ثم لظى فالخطمه * ثم الجحيم فالسعر المؤله

فسقر سادسة فهاويه * منها أجرنا ربنا بالواقية

(وجهان فى العادم تذكر سابق) (قول المكودى فقال لم تتلفع الح) البيت من المنسرح وتلفع مضارع مجزوم بلم من التلفع وهو التفتع والتلثم ودعد بالتثنية اسم امرأتان تتلفع والعلب بضم العين وفتح اللام جمع علبة كعرف جمع غرفة والعلبة اناء يتخذ من جلد تشرب الاعراب بالبادية فيه ومعنى البيت أن الشاعر يصف هذه المرأة بكونها من أهل الحضر لا تتلفع بفضل مئزرها كأهل البوادرى بل تتلفع بثوب خاص بالتلفع ولا تشرب فى العلبة كأهل البوادرى بل تشرب فى الفخار والشاهد فى تنوين دعد الأول ومنع الثانى (والعجمى الوضع والتعريف مع) (قول المكودى وفهم من قوله الح) الأولى أن يقدم أمثلة للمنطوق التى هى ابراهيم واسماعيل إلى آخر الأسماء الآتية ثم بعد ذلك يذكر المفاهيم (وقوله وكان فى كلام العجم غير علم) أى ولما نقل لكلام العرب غير علم أيضاً انصرف وهذه الزيادة لا بد منها للغير ما بعده وتوجد هذه الزيادة فى بعض نسخه (وقوله كجاء) بكسر اللام اسم لآلة التى تجعل فى الفرس غالباً وهو مصروف لأنه غير علم عند العرب ولا عند العجم فلوفرنا أن العرب سمته بقى على صرفه لأن علميته طارئة وكان من القسم بعده كبندار (وقوله نحو بندار) بضم الباء

أيضا أنه إذا كان ثلاثيا انصرف وشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو ملك والذي توفرت فيه شروط النع نحو ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والعجمى مبتدأ والوضع مضاف اليه والتعريف معطوف على الوضع ومع في موضع الحال من العجمى وزيد مصدر زاد يقال زاد زيدا وزيادة وحذف التاء من الثلاث لأنه مضاف في التقدير إلى الأحرف وفيه لغتان التذكير والتأنيث وصرفه امتنع مبتدأ وخبر في موضع خبر المبتدأ الأول ثم انتقل إلى الخامس فقال :

(كذاك ذو وزن يخص الفعلا * أو غالب كأحمد ويعلى)

يعنى ان العلم إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف فالخاص به نحو ضرب اللبنى للمفعول إذا سمي به وشمل الغالب ما وجوده في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء نحو افعل بكسر الهمزة وفتح العين فإنه يوجد في الأسماء نحو اصبع لكن وجوده في الأفعال أكثر وهو فعل الأمر من فعل ونحو ذلك وما أكثر في الأسماء والأفعال معا نحو افعل فإنه يوجد في الأفعال كثيرا نحو اركب

وهو التاجر الذى يلزم المعادن لشراء ما يخرجها أربابها أو الذى يخزن السلع للغلاء وهو المسمى عند الفقهاء بالمحتكر وهذا الذى قالوا معنى بندار عند العجم وأما عند العرب فهو علم على شخص ومثل بندار قالون فان معناه في لغة العجم جيد فهو صفة ثم نقلوه ولقبوا به عيسى راوى نافع لحفظه واتقانه فبندار وقالون مصر وفان لأنهما غير علمين عند العجم وان كانا علمين عند العرب فلا عبرة به هذا ظاهر كلام سيبويه وهو مذهب الناظم كابن الحاجب وقال أبو حيان المشهور أنه يكفي في المنع من الصرف أن ينقل اللفظ العجمى في أول أحوائه إلى لغة العرب علما وان لم تكن علميته حاصلة عند العجم وينبى على القولين أن بندار وقالون مصر وفان على الأول ممنوعان على الثانى (وقوله من سائر الأعاجم) كالروم والحبشة والبربر والافرنج ويعرف كون اللفظ أعجميا بأحد أوجه أربعة قد بينها المرادى والأزهرى (وقوله إذا كان ثلاثيا انصرف) عللوا ذلك بضعف العجمية التى هى العلة اللفظية بجىء العلم على أصل ما تبنى عليه الافراد العربية وهو الثلاثى فلا تؤثر العجمة فيه (وقوله كنوح ولوط الخ) اعلم أن أسماء جميع الأنبياء ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا سبعة منهم أربعة من العرب ساداتنا شعيب وهو دوصالح ومحمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين وهو المشار اليهم بحروف (شهم) وثلاثة من غير العرب وهم موالينا شيث ونوح ولوط عليهم السلام وبعضهم أسقط شيثا وجعل المنصرف ستة ولا وجه له (وقوله ملك) بفتح اليم اسم أبى سيدنا نوح عليه السلام كفى التماموس (فان قلت) لم لم يجعلوا حركة الوسط هنا قائمة مقام الحرف الرابع كما فعلوا ذلك في الثانى نحو سقر (قلت) حركة الوسط فيما مر قائمة مقام الحرف الرابع والحرف قائم مقام الماء الملقوظ به فى نحو فاطمة وهنا علامة العجمة معنوية فلا يمكن أن يقوم الغير مقامها (وقوله ومع في موضع الحال الخ) يلزم عليه اتيان الحال من المبتدأ والصواب أنه حال من الضمير فى والعجمى العائد على الموصوف المحذوف والتقدير والعلم العجمى الخ (كذاك ذو وزن يخص الفعلا) (قول السكودى إذا سمي به الخ) يقتضى كلامه أنه لم يقف على علم على وزن فعل من كلام العرب مع أنه سمع دثلى علم على قبيلة والعذر له أنه لما لم يكن منقولاً من الفعل لم يمثل به (وقوله وشمل الغالب الخ) أى فى قول الناظم غالب وأشار السكودى بهذا إلى جواب اعتراض أورده على الناظم وحاصل الاعتراض أنهم قالوا أوزان الشبيه بالفعل ثلاثة ووزن خاص بالفعل ولا يوجد فى الاسم إلا إذا نقل من الفعل لعلامة نحو ضرب بضم الضاد مسمى به أو ندر كدثلى علم على قبيلة فامس منقولاً من الفعل وانما هو منقول من دثلى اسم لدويبة لكن هذا نادر الثانى وزن لا يوجد فيهما كالفعل بكسر الهمزة وفتح العين لكن أكثر ما يكون فى الفعل الثالث وزن يوجد فيهما على حد سواء لكن الفعل أولى به لدلالة أول حروفه فى الفعل على معنى وهو التكلم والخطاب والغيبة ولا تدل فى الاسم على ذلك وكلام الناظم إنما يشمل التسمين الأولين دون الثالث لأن معنى غالب أكثر ولذا قال السيوطى الصواب أن يعبر بدل غالب بأولى ليشمل الأخيرين معا وإذا قلنا عبارة الناظم بغالب لا تشمل القسم الثالث يشكل عليه التمثيل بأحمد لأنه مثال للقسم الثالث الباقي عليه مع أنه لم يذكره حتى يمثل له وقد أكثر الناس فى الأجوبة فمنها أن فى كلام الناظم حذف أو مع ما عطفه والتقدير أو غالب أولى ويدل له تمثله بأحمد وهذا لا يتبع صناعة لأن الذى يحذف مع المعطوف إنما هو الفاء والواو كثيرا وأم وثم قليلا ولم يذكر أو ومما أجيب به أيضا ان كأحمد تشبيه لا تمثيل للغالب وهو بعيدو الحق فى الجواب ما أجاب به ابن قاسم وتبعه المرادى وكدى وهو أن الناظم أطلق غالب على الغالب استعمالا وهو الوزن الكثير فى الفعل وعلى الغالب فى الاستحقاق لوجود معنى زائد فيه وهو الأولى ويدل لذلك تمثله بأحمد فإنه مثال للوزن الذى استوى فيه الاسم والفعل لكن الزيادة فى الفعل تدل على معنى وأما يعلى فيحتمل أن يكون مثالا لالأولى (وقوله من فعل)

واشرب وكذلك في الأسماء نحو أفكل وأيدع لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الأسماء فكان غالبا من هذا الوجه وكذلك يعلى وهو على وزن يفعل وهو أيضا موجود في الأفعال والأسماء نحو يذهب في الأفعال ويرمغ في الأسماء ومثل للغالب بأحمد ويعلى ولم يمثل للخاص وفهم منه ان وزن الفعل إذا لم يكن خاصا ولا غالبا لم يؤثر في منع الصرف نحو كعسب اسم رجل فانه منقول من كعسب إذا أسرع وذو وزن نعت لمخدوف تقديره علم ذو وزن ويخص الفعل في موضع الصفة لوزن وغالب مخفوض بالعطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب فيه أو يخص الفعل أو يغلب ثم انتقل إلى السادس فقال :

(وما يصير علما من ذى ألف * زيدت للاحق فليس ينصرف)

يعنى انه إذا سمى بما فيه ألف اللاحق امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التأنيث نحو علق وذفرى مسمى بهما لأن علق ملحق بجعفر وذفرى ملحق بدرهم وفهم منه ان اللاحق إذا كان بالهمزة وسمى به انصرف وذلك نحو علباء فانه ملحق بقرطاس وانما أثرت ألف اللاحق المقصورة لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف المدودة فان همزتها مبدلة من ياء وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها يصير وعلما خبر يصير وفي يصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الوصول وزيدت للاحق في موضع الصفة لألف وليس ينصرف في موضع خبر المبتدأ ثم انتقل إلى السابع وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثانى منها بقوله :

أى المكسور العين كعلم فتقول اعلم (وقوله نحو أفكل وأيدع) وزنهما أحمد وفي القاموس أفكل اسم للردة أى من خوف أو برد والشقراق والجماعة وأيدع قال في القاموس أيضا هو الزعفران وخشب البقم ودم الأخوين وصمغ أحمر تداوى به الجراحات وشجر يصنع به الثياب أو ضرب من الحناء وطائر اهـ . (وقوله على معنى) وهو التكامل (وقوله وهو أيضا الح) يقتضى ان يفعل في الأسماء والأفعال على حد سواء كالذى قبله وليس كذلك بل وجوده في الأفعال أكثر (وقوله ومثل للغالب بأحمد الح) قد علمت أن أحمد مثال لما تساوى فيه الوزنان في الفعل والاسم لكن الفعل أولى به واما يعلى فانه يحتمل أن يكون مثالا للكثرة أو للأولوية لأن الياء للغالب (واعلم) بأنه اعترض على الناظم بأنه يقتضى ان كل وزن هو أكثر في الفعل من الاسم إذا ورد اسم على وزنه يمنع وليس ذلك على اطلاقه لأن عندنا وزن فاعل كقاتل وخاصم أكثر من أن يخصى في الفعل وهو في الاسم قليل كخاتم وطابع وعالم ولو سميت بأحد هذه الألفاظ الثلاثة انصرف اتفاقا مع ان هذا الوزن غالب في الفعل (وأجيب) عن الناظم بان الكاف في كاحمد اسمية بمعنى مثل صفة لمخدوف منصوب على المفعولية والتقدير أو غالب غلبة أحمد ويعلى في اشتماله على زيادة في أوله كزيادة الفعل فيخرج نحو خاتم فيكون كلامه محررا (وما يصير علما من ذى ألف) (قول المكودي نحو علق وذفرى) الجوهرى علق اسم نبت قال سيبويه يكون واحدا وجمعا واحده علقاة وبغير علق يعرى العلقى ثم نقل مما ذكر وصار علما وكون ألفه اللاحق هو مذهب الجمهور وقال سيبويه انها للتأنيث واما ذفرى بكسر الدال المعجمة فهى الموضع الذى وراء أذن البعير وهو أول ما يعرق منه وقيل الألف للتأنيث (وقوله وفهم منه ان اللاحق الح) هذا لا يفهم من الناظم بل الذى يفهم من الناظم أن ألف اللاحق مع العلمية تمنع مطلقا مع أنها لا بد من تقييدها بالمقصورة وقد أخل المصنف بألف التكسير كقبعثرى ولذا أصلحه ابن غازى بما يحرز الأمرين فقال :

وما يصير علما من ذى ألف * مقصورة لنحو اللاحق عرف

فان قيل (بأى شيء تعرف ألف اللاحق من الألف الأصلية والفت التأنيث والتكثير) فالجواب (ان الألف اما ان تكون ثالثة أو رابعة فأكثر فان كانت ثالثة فهى أصلية ولا م الكلمة منقلبة عن ياء نحو الفتى أو عن الواو نحو العصا وان كانت رابعة أو خامسة أو سادسة فان قام دليل على اصلها فلا اشكال نحو ملهى ومصطفى ومستدعى من اللهو وانصفو والدعوة وان لم يقم دليل فاما ان تكون في وزن من أوزان التأنيث الآتية في قوله والاشتهار في مباني الأولى الح أم لا والى فى أوزان التأنيث اما أن يسمع تنكير ما هى فيه أم لا فان سمع فهى لللاحق نحو علق وذفرى وان لم يسمع تنكير ما هى فيه فهى للتأنيث نحو سلمى وذكرى وحبلى وان لم تكن في وزن من أوزان التأنيث فان كانت رابعة وخامسة فهى لللاحق وان كانت سادسة فهى للتكثير نحو قبعثرى اسم للجمل العظيم والفصيل المهزول ودابة في البحر والعظيم الشديد قاله في القاموس (وقوله نحو علباء) الجوهرى العلباء بالكسر عصب العنق (وقوله لأنها زائدة) أى على أصول الكلمة كما ان الف التأنيث كذلك (وقوله فان همزتها مبدلة الح) وذلك انك لما أردت أن تلحق علباء بألف واحدة بقرطاس قلت علباى

(والعلم يمنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كفعلا)

فالأول منها قوله كفعل التوكيد يعنى أن فعل المؤكد به نحو جمع يمتنع صرفه للعلمية والعدل أما العلمية فعلمية الجنس وقيل انه معرف بنية الاضافة فأشبه العلم لكونه معرفة بغير أداة لفظية والظاهر من النظم الأول وأما العدل فهو معدول عن جمعيته الأصلية فان حق جمعاء أن يجمع على جمعاوات والثانى هو قوله أو كفعلا اسم رجل ومثله عمرو وزفر فالمانع له العلمية والعدل أما العلمية فعلمية الأشخاص وأما العدل فهو معدول عن فاعل فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وتعل معدول عن ثاعل وإنما حكم على عمر ونحوه بأنه معدول عن عامر لأن الأكثر فى الاعلام ان تكون منقولة فعمر منقول عن عامر اسم فاعل من عمر يعمر فلما أرادوا التسمية بعمر عدلوا عنه لعمر اختصارا وجر التوكيد فى قوله كفعل التوكيد لاضافته اليه وتعل معطوف على فعل التوكيد ثم أشار الى الثالث فقال :
(والعدل والتعريف مانعا سحر * إذا به التعيين قصدا يعتبر)

يعنى أن سحرا إذا أريد به سحريوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الألف واللام وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت بعينه فكل ما جاء فى هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية فسحر ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف والعدل مبتدأ والتعريف معطوف عليه ومانعا خبر هو مضاف إلى سحر وهو على حذف مضاف أى مانعا صرف سحر وإذا متعلق بمانعا والتعيين مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر وقصدا بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل يعتبر ثم أشار إلى الرابع بقوله : (وابن على الكسر فعال علما * مؤثا وهو نظير جثما * عند تميم)
فذكر فى فعال إذا كان علما مؤثا لغتين احدهما البناء على الكسر لشبهه بنزال فى الوزن والعدل

بالباء فوقت الباء آخر إثرا ألف قبلها همزة فكانت مقبولة عن أصل (والعلم يمنع صرفه) (قول المكودى فعلمية الجنس الخ) بيانه ان فعل فى التوكيد كجمع وكتع وبصع وتبع علم على جنس الاحاطة والشمول كما ان سبحان علم على جنس التسييح وبه يسقط ما فى شرح الكفايه (وقوله بنية الاضافة الخ) أى الى ضمير المؤكد بالفتح فأصل مررت بالنساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى عنه بنية الاضافة وهذا نص سيمويه واختيار ابن عصفور وهذا الذى قرر به الموضع وينبئ على القولين ان أجمعين على القول بان أجمع وجمعاء اعلام يكون مقبوسا لأنه لا يجمع جمع مذكر سالما الا إذا كان علما أو صفة وعلى القول الثانى يكون أجمعين ماحقا بجمع المذكر السالم لأن مفردة غير علم (وقوله والظاهر من النظم الأول) بل صريحه الأول لأنه قال والعلم لا الظاهر فقط (وقوله أن يجمع على جمعاوات) لأن جمع المؤنث السالم تابع لجمع المذكر السالم وجمع المذكر الذى هو أجمعون فيه الواو والنون فقياس جمعاء أن يجمع بألف وتاء لكن عدل عما كان يستحقه الى جمع وهذا مبنى على ان أجمعون جمع سالم لا ماحق وان قلنا انه ملحق فاعلة ان القياس فى فعلاء إذا كان اسم كصحراء أن يجمع فعلاوات فعدلوا عن القياس إلى غيره وهو جمع (وقوله عن ثاعل الخ) هذا سبق قلم سماعا وقياسا أما السماع فانه لم يسمع ثاعل وإنما سمع أثعل وأما القياس فان الوصف من فعل الدال على الخلق والألوان قياسه أن يأتى على أفعال وتعل بالكسر دال على الخلق لأنه مأخوذ من الثعل بفتح الثاء وهو السن اترائدة خلف الاسنان أو ارتكاز طرف الاسنان بعضها على بعض كما فى القاموس بعناه (وقوله فعمر منقول عن عامر الخ) كلام المكودى يقتضى أن عمر منقول عن عامر الوصف وليس كذلك بل عمر معدول عن عامر العلم للخفة وعامر العلم هو المنقول عن عامر الوصف والزفر الاسد والشجاع والبحر والنهر الكثير الماء (مستملحة) ذكر أن شخصين كانا يتنازعا قضاء أحدهما اسمه أحمد والآخر عمر وكان عمر فقيها عادلا فقيرا وكان أحمد عارفا بأحكام القضاء غنيا يعطى الرشوة على القضاء فعزل عمر وتولى أحمد فقال بعض فيها :

أيا عمر استعد لغير هذا * فاحمد بالولاية مطمئن * فان يك فيك معرفة وعدل * فاحمد فيه معرفة ووزن

وفى قوله وزن تورية لطيفة إشارة الى انه يعطى المال على القضاء (والعدل والتعريف مانعا سحر) (قول المكودى عن الألف واللام الخ) أى عن ذى الألف واللام لأن سحر ليس معدولا عن الحرف الذى هو أل وإنما هو معدول عن السحر المقرون بأل وبيان العدل انه لما أريد بسحر سحريوم معين كان الأصل أن يقال السحر بأل فعدلوا عن ذى الألف واللام إلى المجرد منها (وقوله وهو علم الخ) قال يس القول بالعلمية مشكلى لأنهم حكموا عليه بكونه معدولا عن السحر بأل فيقتضى أن السحر بأل لا يكون الاعلم وليس كذلك فكيف يتصور فى سحر ان يكون علما معدولا وأجيب بأنه فى الأصل اسم جنس لوقت السحر من غير تعيين ثم استعمل فى كل سحر بعينه فتحقق العمل ثم جعل علما فيكون العدل سابقا على العلمية والعلمية طارئة بعده فيرتفع الاشكال وفيه بعد نظر قاله الشهاب (وقوله من فاعل يعتبر) أى من نائبة الذى هو الضمير المستتر العائد على التعيين (وابن على الكسر فعال علما) (قول كدى لشبهه بنزال الخ) وجه بناء نزال اسم الفعل قوله سابقا : وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر ... وكون فعال علما يبنى

والتأنيث والعلمية وهو قوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا والاخرى اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل أما العلمية فعلمية الاشخاص كحذام وقد يكون في علمية الاجناس كنجار والعدل عن فاعلة فحذام معدول عن حاذمة وهو قوله وهو نظير جنما عند تميم يعني أنه عند تميم غير منصرف كجشم وجشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف وفهم من تنظيره ذلك بجشم ان المانع له من الصرف العدل والعلمية وفهم من نسبة هذه اللغة لميم أن اللغة السابقة وهى البناء على الكسر لغة أهل الحجاز وفعال منقول بابن وعلى الكسر متعلق بابن وعلمنا ومؤنثا حالان من فعال وعند تميم متعلق بنظير ولما فرغ من ذكر أنواع الاسماء التى لا تنصرف شرع في ذكر أحكام تتعلق بالباب فقال :

(واصرفن ما نكرنا * من كل ما التعريف فيه أثرا)

يعنى ان ما كان احدى علميه في منع الصرف التعريف أى العلمية اذ انكرنا صرف وذلك لزوال احدى العلمتين فبقى العلة الاخرى ولا يؤثر في المنع من الصرف الاعلتنان والمراد بذلك الانواع السبعة المذكورة فتقول رب معدى كرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لتيتم وفهم منه ان الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلية في هذا الحكم ولو سمى بها ونكرت لفصر الحكم على السبعة فانه اذا سمى بواحد من الاسماء الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التنكير فهى غير داخلية في الحكم ولا يريد من كل ما التعريف فيه أثرا كائنا ما كان وكل مضاف لما وهى موصولة والتعريف مبتدأ وخبره أثرا وفيه متعلق بأثرا واجلة صلة ما والضمير فيه عائد على الموصول ثم قال :

(وما يكون منه منقوصا في * اعرابه نهج جوار يقتنى)

يعنى ان ما كان منقوصا من الاسماء التى لا تنصرف سواء كان من هذه الانواع السبعة التى احدى علمتها العلمية أو من الانواع الخمسة التى تقدمتها فانه يجرى مجرى جوار وقد تقدم ان جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا ولا وجه لما حمل عليه الرادى كلام الناظم من أنه أشار بالبيت الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيها واحد فثاله في غير التعريف أعيم في تصغير أعيم فانه غير منصرف لا وصف ووزن الفعل ويأخذه التنوين رفعا وجرا

تشبيها بنزال اذا قلنا شبيه الشبيه شبيه وهذه لغة أهل الحجاز ولذلك بنوه وقيل شبيه الشبيه ليس بشبيه وهى لغة تميم ولذلك أعربوه (وقوله والتأنيث) هذا لا يتم الا على ما للبرد القائل بان زال معدول عن المصدر الذى هو التزلة وأما على ما للجهمور من أنه معدول عن انزل فلا يتم (وقوله كحذام) الذى فى المعنى انه علمتني والذى فى القاموس الدال معجمة (واصرفن ما نكرنا) (قول المكودي والمراد بذلك الانواع السبعة الخ) أى التى هى التركيب المزجى وزيادة الالف والنون والتأنيث بغير الالف والعجمة ووزن الفعل وألف اللاحق والعدل المارة في قوله :

* والعلم امنع صرفه مركبا * الى هنا (وقوله فتقول رب معدى كرب الخ) فيكون كرب مجرورا بالكسرة تحت الباء المنونة وهكذا يقال فيما بعده ولم يستوف كدى الامثلة فكان ينبغي له أن يأتي بعد عمر يزيد وبرايم وارطى ليكون قد استوفى أمثلة السبعة (بحكى) أن البرد استأذن عليه أصحابه فى القراءة فخرجت اليهم الجارية وقالت لهم يقول لكم الشيخ ان كان فيكم أبواسحق الزجاج خرج اليكم الشيخ والا فانصرفوا فانصرف القوم وبقى رجل اسمه عثمان فقال لها قولى للشيخ قد انصرف القوم الا رجل اسمه عثمان فانه لا ينصرف فقال البرد قولى له ان عثمان اذا كان نكرة انصرف ونحن لا نعرفك فانصرف راشد فانصرف الرجل (وقوله المذكورة فى أول الباب الخ) من قوله فالف التأنيث الى قوله والعلم امنع صرفه مركبا الخ والغاية غير داخلية (وقوله لم ينصرف بعد التنكير الخ) أما ذوالف التأنيث وصيغة منتهى الجموع فلا استقلال كل واحدة بالمنع من غير افتقار لعلة أخرى وأما الثلاث الاخرى هى زيادة الالف والنون ووزن الفعل والعدل فلانها المأذيت للعلمية بقيت أسماء نكرات ولم ترجع الوصفية خلاف ما فى التصريح وقد نظم الشيخ علم الدين السخاوى ما يعتنع صرفه مطاوعا ما يعتنع معرفة فقال :

مساجد حبلى ثم حمراء بعدها * وسكران يتلوه احاد وأحر
فدى ستعلم تنصرف كيفما أتت * سواء اذا ما عرفت أو تنسك
وعثمان ابراهيم طلحة زينب * ومع عمر قل حضر موت مسطر
وأحمد فاعد سبعة جاء صرفها * اذ انكرت والباب فى ذلك يحصر

(وما يكون منه منقوصا) كان ينبغي له أن يؤخر هذا البيت عن قوله ولا يضطر أو تناسب الخ لان صرف للنكر والصرف للضرورة والتناسب أسباب ثلاثة لا وجه للفصل بينها وبقى عليه سبب رابع للصرف وهو تصغير الترخيم نحو حميد تصغير أحمد والمنقوص اصطلاحا كما مر فى قوله : * والثان منقوص ونصبه ظهر * هو الذى آخره بياء وقبلها كسرة لازمة ثم ان كان المنقوص على وزن مفاعل كجوار فقدم فى قوله وهذا اعتلال منه كالجوار الخ وان كان على وزن آخر فقد أشار اليه هنا (قول كدى أو من الانواع الخمسة) الاولى أن يقول الاربعة والافعال اذا كان منقوصا فقدموا اذا عمننا وجعلنا الانواع خمسة منها مفاعل يكون فى كلام الناظم تشبيه الشئ بنفسه بالنسبة لمفاعل (وقوله ولا وجه لما حمل الخ) قالوا هذا يحمل على الرادى بل له وجه لانه اذا كان

فتقول هذا أعيم ومررت بأعيم والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار ومثاله في التعريف بعيل في تصغير بعيل فهو غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيه أيضا في الرفع والجرح عوض عن المحذوف ومابتدأ وهو موصول ومنقوصا خبر يكون ومنه متعلق ويكون والضمير فيه عائد على الاسم الذي لا ينصرف وفي اعرابه متعلق بيقضي ونهج مفعول بيقضي والنهج الطريق والجملة من يفتنى ومعمولاته خبر مائم قال :

(ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع)

يعنى ان الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين أحدهما في الضرورة كقوله :

* عصاب طير تهدي بعصاب * وهو في الشعر كثير الثاني التناسب كقوله عز وجل : سلاسل وأغلالا وسعيرا. فصرف سلاسل لتناسب ما بعده وصرف أغالا ينصرف في الموضعين المذكورين متفق على جوازه وفهم ذلك من اطلاقه وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار اليه بقوله : (والمصرف قد لا ينصرف) يعنى ان الاسم المنصرف قد يمنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون فلا يجيزون ذلك البتة وفهم الخلاف من قوله قد لا ينصرف فأنى معه بقوله قد لا ينصرف ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله : فما كان قيس ولا حابس * يفوقان مرداس في جمع

المنقوص من الاسماء الخمسة التي تمنع نكرة ومعرفة فالتوافق على أنه يجري مجرى جوار فلا يحتاج للنص عليه وأما اذا كان المنقوص من الأنواع السبعة التي تمنع من الصرف معرفة فالجمهور على اجرائه مجرى جوار أيضا وقال عيسى ويونس والكسائي بل لا يجري العلم مجرى جوار بل تثبت الياء ساكنة في الرفع ونثبت مفتوحة في الجر والنصب واحتجوا بقوله :

* حبت منى ومن بعليا * فان الشاعر أثبت في الياء في بعليا مفتوحة في حالة الجر وقال الجمهور ان هذه ضرورة فيكون فائدة حمل الناظم على خصوص السبعة الرد على خصوص يونس ومن معه ﴿ قلت ﴾ بعد ظهور ما للمرادى فالظاهر حمل المكودي لأنه على حمل المرادى لا يعلم حكم المنقوص النكرة وقول من قال يعلم بالمقايسة على العلم المنقوص يقال عليه الاخذ بالنص أولى من الاخذ بالقياس وعلى حمل المكودي يكون فيه الرد أيضا ولا مانع منه وأما ابن هشام ففي التوضيح حمله على ما للمرادى وفي الحواشي حمله على ما للمكودي وهو الحق (وقوله فتقول هذا أعيم) اعرابه هذا مبتدأ وأعيم خبره مرفوع بضممة على الياء محذوفة وعوض منها التنوين ومثل ذلك في حالة الجر الا أن المقدر الفتحة النابتة عن الكسرة وفي حالة النصب تظهر الفتحة (وقوله والجملة من يفتنى ومعمولاته الخ) قال العرب الظاهر أن الجملة خبر لمبتدأ محذوف والجملة خبر ما والتقدير فهو يفتنى (ولاضطرار أو تناسب) (قول كندى عصاب طير الخ) هذا عجز بيت من الطويل وصدره : إذا ما غزا في الجيش خلق فوقهم * عصاب... ويوجد في بعض نسخ كندى البيت بنامه وقائله النابتة يمدح رجلا اسمه أمانة مذکور في الايات قبل واذا ظرف مضمن معنى الشرط وما زائدة وغزا من العزو فعل ماض وفي بعض النسخ غدا بالبدال المهمة من أخوات كان وان لم يذكرها الناظم فيما سبق والفاعل أو الاسم ضمير أمانة وفي الجيش متعلق بغزا أو خبر غدا وجملة خلق جواب اذا وعصاب جمع عصابة بمعنى الجماعة فاعل خلق وجملة تهتدى صفة عصاب أى جماعة من الطيور والمراد بها النسور تهتدى بعصاب وجماعات والمعنى ان هذا المدح اذا سار لغزو قوم خلقت على رؤسهم النسور لعلمهم أن هذا الشجاع لا بد أن يقتل فتأكل من لحم ذلك المقتول وهذا وصف له بالشجاعة والشاهد في بعصاب حيث جر بالكسرة والتنوين مقدر وتارة يكون التنوين والجرح معا ظاهرين كما في قول اسرى القيس : * ويوم دخلت الحدر خدر غيرة * بجر غيرة بالكسرة وتنوينه والاصل غيرة بالفتحة دون تنوين (وقوله سلاسل الخ) هذه قراءة نافع والكسائي وقد قرأ الجمهور سلاسل دون تنوين على الاصل (والمصرف قد لا ينصرف) (قول المكودي وأما البصريون) أى غالبهم والا فلا خفى والنارسي من البصريين قالوا بما قاله الكوفيون (وقوله وفهم الخلاف من قوله الخ) فيه نظر اذ قد الداخلة على المضارع أما تفيد التقليل ولا شعرية لها بالخلاف أصلا (وقوله فما كان قيس الخ) البيت من المتقارب وقائله العباس بن مرداس الصحابي الجليل وقال ذلك لما كان مع النبي عليه السلام في غزوة فأعطى عيينة بن حصن والاقرع بن حابس أكرما أعطاه فقال قطعة من الشعر من جملتها هذا البيت فقال عليه السلام أعطوه أرضوه والشاهد في مرداس حيث حذف تنوينه وليس فيه إلا العلمية وهي لا تؤثر وحدها ثم ان الموجود في نسخ المكودي فما كان قيس الخ قال ابن جاون الصواب ابدال قيس بيدرك في بعض الطرر وقيس وبدرك لاها غير صواب والصواب أن يجعل بدلها معا حصن بكسر الحاء وسكون الصاد لانه هو والد عيينة المذكور عنده قبل كما أن حابسا والد الاقرع وجملة يفوقان من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان ومرداس مفعول يفوقان والشاهد فيه حيث حذف تنوينه ثم ان منع الصرف فما

﴿ اعراب الفعل ﴾

(ارفع مضارعا إذا مجرد * من ناصب وجازم كتسعد)

إنما اطلق في اعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الاناث ولانون التوكيد لنصه على ذلك في باب المعرب والمبني فاكثف بذلك واعرابه رفع ونصب وجزم قبدأ بالرفع لأنه السابق لأنه لم ينص على رافعه وفيه خلاف ، مذهب البصريين ان رافعه وقوعه موقع الاسم ومذهب الكوفيين أن رافعه التجرد من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف وفي قوله إذا مجرد من ناصب وجازم اشعار ما بمذهبه ويجوز ضبط تسعد بضم التاء مبني للمفعول من أسعد يسعد وبفتحها مبني للفاعل من سعد يسعد ومضارعا مفعول بارفع وهو نعت لمخذوف والتقدير ارفع فعلامضارعا ثم شرع في النواصب للفعل المضارع فقال :

(وبلن انصبه وكى كذا بأن) فقد كر منها في هذا البيت ثلاثة لن وهى حرف نفى تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال نحو زيد لن يذهب وكى وهى حرف مصدرى نحو جئت لكى تكرمنى أى لأن تكرمنى وأن وهى أيضا حرف مصدرى

ينصرف أما يكون مخذوف التنوين فقط ولا يمنع حينئذ من الجر بالكسرة لأنه لا ضرورة تدعو إلى المنع منها وقد أدخل الناظم قد على الفعل المنفى ومثل ذلك يقع كثيرا للمصنفين كقول خليل في باب الرضاع فقد لايجرم من الرضاع مع أنه نص أبو على ان قد مختصة بالفعل المثبت والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ اعراب الفعل ﴾

مناسبة ذكره عقب مالا ينصرف كون مالا ينصرف شبيها بمطلق الفعل في وجود عاتين فرعيتين فيما لا ينصرف كالفعل كما مر ثم كان ينبغي للناظم أن يقول أنواع اعراب الفعل المضارع وعوامله اذ هو ذاك المذكور داخل الترجمة وأما مطلق الاعراب فقد مر في قوله وأعرابوا مضارعا الخ ولم يقيده بالتجرد من النونين اتكالا على ما مر في قوله وأعرابوا مضارعا ان عريا الخ كما قال والمراد بأنواعه الرفع والنصب والجزم كما في أول الكتاب (ارفع مضارعا) (قول المكودى لأنه السابق) أى فى كلام الناظم فى قوله أول الكتاب والرفع والنصب الخ أو السابق باعتبار كونه عمدة ولا يخلو كلام من رفع (وقوله موقع الاسم) أى اسم الفاعل فقوله زيد يضرب وقع موقع زيد ضارب وهذا قول سيويه (وقوله ومذهب الكوفيين الخ) أى حذاقهم وصرح بذلك الفراء منهم وقال به الأخفش من البصريين (وقوله وهو اختيار المصنف) أى كما صرح بذلك فى التسهيل والكافية وفى النظم اشعار بذلك كما قال المكودى لأنه علق الحكم الذى هو الرفع على الوصف المناسب الذى هو التجرد فيشعر بعلة رفعه فكأنه قال رفع بالتجرد عن الناصب والجازم وقال ثعلب رافعه شبه بالاسم وقال الكسائى رافعه حرف المضارعة والقول بالتجرد هو أشهر الأقوال وماءترضوه به من أن التجرد عدمى والرفع وجودى وعدمى لا يكون سببا فى وجود غيره رده الأزهرى بأن التجرد وجودى وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لأن التجرد عدم النصب والجزم (وقوله من أسعد الخ) يقتضى انه ان ضم أوله لا يكون الا من الرباعى والحق أنه يصح أن يكون من الرباعى ومن الثلاثى (١) لا اشتراكهما فى المبني للمفعول فوزنه فيهما فيه واحد نعم يتعين أن يكون من الثلاثى إذا كان بفتح التاء (وبلن انصبه) (قول المكودى وهى حرف نفى الخ) أما كونها حرفا فباتفاق واختلفوا هل هى بسيطة وأصل وضعها كذلك وهو قول الجمهور وقيل أصلها لا النافية ثم أبدلت الألف نونا وقيل هى مركبة من لا النافية وأن ثم حذفت المهمزة تخفيفا ثم الألف لالتقاء الساكنين (وقوله وتخلصه للاستقبال) بيان ذلك ان المضارع كان قبل دخولها يحتمل الحال والاستقبال فلما دخلت عليه خلصت المضارع للاستقبال (وقوله وهى حرف مصدرى) أشار بهذا إلى التنكيت على الناظم بأنه أطلق فى كى مع أنها أقسام ثلاثة مختصرة من كيف وتعليلية ومصدرية ومراد الناظم المصدرية وأجيب بأن كى إذا أطلقت لا تنصرف الا للمصدرية وهى التى يؤول ما بعدها بمصدر وهى آلة السبك والفرق بين المصدرية والتعليلية انه ان ذكر اللام قبلها فهى مصدرية قطعا ناصبة بنفسها وان لم يذكر قبلها لفظا فان قدر قبلها فهى مصدرية أيضا والافهى تعليلية والناصب أن مضمرة بعدها كما يأتى (وقوله لكى تكرمنى) مثله قوله تعالى : لكى لاتأسوا . وأصله تأسيون لأنه من أسى كرضى مأخوذ من الأسى وهو الحزن فتقول تحركت الياء وانتفع ما قبلها فقلبت ألفا فسار تأساون فالتقى سا كنات الألف والواو فحذفنا الألف ثم دخل الناصب فحذف النون وكيفية سبك المصدر لعدم اساءتك فعدم هو لا

(١) (قوله ومن الثلاثى) فيه ان سعد الثلاثى من باب تعب لازم وهو لا يبنى للمجهول الا أن يقال انه من سعد من باب نفع وهو متعد فيقال سعد الله فيصح حينئذ بناؤه للمجهول اه .

وهي أصل الصواب لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة وإنما قدم عليها لن وكى وكان حقه أن يقدمها عليها لاصالتها للتفصيل الذي فيها ولذلك قال: (لا بعد علم) يعني أن الناصبة هي التي تقع بعد غير العلم نحو أعجبتني أن تقوم وأحبيت أن تذهب ودخل في غير العلم الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال: (والتي من بعد ظن* فانصب بها والرفع صحيح) يعني أن أن إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فتنصب ما بعدها وجاز أن تكون مخففة من الثقلية فترفع ما بعدها وقد قرئ وحسبوا أن لا تكون بالنصب والرفع أما النصب فعلى أنها ناصبة وأما الرفع فقد نبه عليه بقوله: (واعتمد* تخفيفها من أن فهو مطرد) يعني أن الواقعة بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة من الثقلية ولا في قوله لا بعد علم عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير انصب بأن بعد غير العلم لا بعد علم والتي مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يفسره فانصب بها والرفع مفعول بصحح ومن أن متعلق بتخفيف فهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائداً على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ كل واحد منهما أعنى من الرفع والنصب مطرد والحاصل أن تكون ناصبة وهي التي تقع بعد غير العلم والظن ومخففة من الثقلية وهي التي تقع بعد العلم وجائز فيها الأمران وهي التي تقع بعد الظن ثم إن الواقعة بعد غير العلم والظن وهي الناصبة قد تهمل وإلى ذلك أشار بقوله: (وبعضهم أهمل أن حملا على* ما أحتمل حيث استحققت عملا) يعني أن من العرب من يحذف الأفعال غير المخففة حملا على ما المصدرية فيرفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم: لمن أراد أن يتم الرضاة بالرفع وكقول الشاعر: أن تقرأ على أسماء ويحكى* منى السلام وإن لا تشعر أحدا فرفع ما بعد الأولى ونصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة وإنما حملت في ذلك على ما المصدرية إذ شترأ كهما في المعنى وما المصدرية لا عمل لها كقوله تعالى: لا أعبد ما تعبدون. أي لا أعبد عبادتكم وبعضهم مبتدأ أي بعض العرب وإن مفعول بأهمل وحمل مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في أهمل وأحتمل بدل من ما وحيث متعلق بأهمل ثم انتقل إلى الناصب الرابع وهو اذن وهي على ثلاثة أنواع واجبة الأعمال وجائزته وواجبة الإهمال وقد أشار إلى الأول بقوله:

والمصدر هو اسماء تك (وقوله وهي أصل النواصب لأنها) قيل عبارته مقبولة والأصل وتعمل ظاهرة ومضمرة لأنها أصل النواصب والظاهر أنه لا قلب (وقوله لا ناصب) هذه العلة راجعة لقوله وكان حقه الخ (وقوله للتفصيل) هذه العلة راجعة لقوله وإنما قدم الخ فالملتان من باب اللف والنسب ليس كوس (لا بعد علم) أي وأما الواقعة بعد علم فهي مخففة من الثقلية نحو قوله تعالى: علم أن سيكون منكم مرضى. فإن مخففة من الثقلية واجبة ضمير الشأن وجملة سيكون في محل رفع خبرها (والتي من بعد ظن) (قول السكودي وقد قرئ وحسبوا الخ) قرأ الجمهور بالنصب وقرأ أبو عمرو والآخران حمزة والسكسائي بالرفع والراجح النصب وقد اتفق السبعة في قوله تعالى: أحسب الناس أن يتركوا. ولم يرد الناظم أن الرفع أصح بل الرفع صحيح والنصب أصح منه (وقوله أو منصوب بفعل مضمر الخ) هذا الوجه لا يصح لأن الناء في انصب لما الصدارة وماله الصدارة يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ومالا يعمل لا يفسر عاملا (وبعضهم أهمل أن) (قول كسدي كقراءة بعضهم أن أراد الخ) انتهى قرأ بذلك هو ابن محيصن وقال الدماميني لاشاهد في هذه الآية لاحتمال أن يكون المضارع مسندا إلى الواو بل جمع المذكورين المتأخرين العائد على من رعاية معناها بعد رعاية لفظها بأفراد أراد (فان قلت) لو كان كذلك لرسم بالواو والألف (قلت) رسم المصحف لا يجرى على القواعد المقطرة في هذا الفن وإنما هو سنة تتبع وكفيه من أشياء خارجة عن قياس أخذ المصطاح عليه اه كلام الدماميني قاله أذهرى وهذا الاحتمال فيه تكلف (وقوله وكقول الشاعر أن تقرأ الخ) البيت من البسيط وقوله:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسك* وحيثما كنتما لقيتما رشدا

ان تحملا حاجبة لي خف محملها* تستوجبا منة عندي بها ويدا

أن تقرأ الخ ويوجد في بعض نسخ السكودي الايات الثلاثة بتامها والشاهد في أن تقرأ حيث أهمل ان ورفع المضارع بثبوت النون وإن تقرأ يسبك بمصدر خبر لمبتدأ محذوف عائد على حاجة والتقدير وهي قراءتك السلام على أسماء محبوبته وويح منصوب على المفعولية المطلقة وعامله محذوف من معناه تقديره أكرمك الله ويح وهي جملة دعائية اعتراضية بين الفعل والمفعول وهو السلام وويح كلمة ترحم بخلاف ويل فهي كلمة عذاب لأنه اسم لواد في جهنم أعادنا الله منه وعامل الشاعر أن في أن لا تشعر لأنه منصوب بخذف النون (وقوله وإنما حملت في ذلك على ما الخ) قد تحمل ما على ان فتعمل كقوله عليه السلام: كما تكونوا يولى عليكم. رواه البيهقي في الشعب بخذف نون تكونوا ورواه ابن جميع في معجمه من حديث الحسن بن أبي بكرة كما تكونون يولى عليكم بثبوت النون على الأصل (وقوله منصوب على الحال الخ) الصواب أنه مفعول لأجله لأن وقوع المصدر حالا موقوف على السماع وقد أمكن غيره فلا حاجة اليه (وقوله وقد أشار إلى الأول الخ) الصواب أن يقول وقد أشار إلى الأول والثالث لأن الناظم أشار إلى الأول

(ونصبوا بإذن المستقبل * ان صدرت والفعل بعدموصلا)

فذكر لأعمالها ثلاثة شروط الأول أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال وهو مستفاد من قوله المستقبل وفهم منه أنه إذا كان حالا ارتفع نحو أن يقول قائل أحبك فتقول له إذن أصدقك الثاني أن تكون إذن مصدرية أى في أول الكلام وذلك أن يقول قائل آتيك غدا فتقول له إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله ان صدرت وفهم منه أنها إذا لم تكن مصدرية لاتعمل وذلك إذا توسطت بين شيئين كقولك زيد إذن يكرمك الثالث أن لايفصل بينها وبين الفعل فاصل كتولك إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله موصلا وفهم منه أنه إذا فصل بينها فاصل لم تعمل نحو إذن أنا أكرمك ثم إن الفصل بينها وبين الفعل بالقسم معتبر وقد نبه على ذلك بقوله (أو قبله اليمين) فتقول إذن والله أكرمك لأن القسم لايعتد به فاصلا لكثير الفصل به بين الشيئين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه ثم أشار إلى جواز عملها بقوله : (وانصب وارفعها * إذا إذن من بعد عطف وقعا)

يعنى أن إذن إذا وقع بعد عاطف جازى الفعل بعدها الرفع والنصب نحو وإذن أكرمك وقد قرىء وإذا لا يلبثوا خلفك ثم إن أن هي أصل النواصب كما تقدم فلا اشكال في النصب بها نحو أعجبنى أن تقدم وقد تقترن بغيرها من حرف جر أو حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام وجوب اظهارها وجوازه وجوب اضمارها وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وبين لا ولام جر التزم * إظهار أن ناصبة)

يعنى ان أن إذا توسطت بين لام الجر وتسمى لام كي لأنها مثل كي في افادة التعليل وبين لا وجوب اظهارها وشمل لا النافذة نحو زرتك لئلا تمقتنى والزائدة كقوله عز وجل : لئلا يعلم أهل الكتاب ، وانما وجب اظهارها في ذلك كراهية اجتماع لامين وبين متعلق بالتزم وناصبه حال من أن والظاهر أنها مؤكدة لأنه قد علم أن كلامه في الناصبة ثم أشار إلى الثاني بقوله :

(وان عدم * لافان اعلم مضمر أو مظهرا) يعنى أنه إن عدم لا بعد أن جازا ضمرا أن واظهارها وقد جاء في القرآن بالوجهين فمثال اضمارها قوله تعالى : وأمرنا لنسلم لرب العالمين ومثال اظهارها قوله عز وجل : وأمرت لأن أكون أول المسلمين . وتضمير أيضا جوازا بعد عاطف على اسم خالص وسيأتى ولا مفعول لم يسم فاعله بعدم وأن مفعول مقدم باعمل أو مضمر أو مظهرا

بالمطوق وإلى الثالث بفهم الشروط الثلاثة الآتية ويدل على ما قلنا أنه لم يذكر الثالث (ونصبوا باذن) اختلفوا هل هي بسيطة أو مركبة فالجمهور على أنها بسيطة وقيل مركبة من إذن وقيل من إذا أن والجمهور على أنها حرف وقيل هي اسم والتنوين فيها تنوين عوض عن جملة والأصل إذا جئني أكرمك فحذف جملة جئني وعوض عنها التنوين فالجمهور أنها تكتب بالألف وقيل بالنون حتى قال بعض أشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل أن ولن وإنما اشترطوا أن لا يكون حالا لأن النواصب تقتضى الاستقبال وأنت تريد الحال فتنافيا (وقوله وهو مستفاد من قوله موصلا) لم يتعرض لشرح قول الناظم بعد من قوله والفعل بعد اشارة إلى أنه حشو للاستغناء عنه بأن صدرت وقد صرح بالاعتراض يس والشاطبي (أو قبله اليمين) كما اغتفر الفصل بالقسم اغتفر الفصل بلا النافية أو بهما معانيم إن قبله معطوف على الظرف الواقع خبرا في قوله والفعل بعد المعطوف على الخبر خبر ويكون اليمين فاعلا بالظرف لاعتماده على المبتدأ ويحتمل أن يكون قبله خبرا مقدما واليمين مبتدأ مؤخرا والجملة معطوف على خبر المبتدأ (قول المكودي كالمضاف والمضاف إليه) كما مر في الاضافة في قوله ولم يجب فصل يمين النخ (وانصب وارفعها) أطلق الناظم في العاطف وخصه ابن الحاجب بالواو والناظم في شرح العينة بالواو والفاء (قول كدى وقد فرأ وإذا لا يلبثوا) قرأ بذلك عبد الله ابن مسعود وقرأ السبعة وإذا لا يلبثون باثبات النون على ان إذا مهمة ووجه إعمالها عدم الاعتداد بالعاطف فهي في صدر الكلام ووجه الرفع الاعتداد بالعاطف فكأنها لم تقع في الصدر ثم إن الناظم يقتضى مساواة الرفع للنصب بل حيث قدم النصب يقتضى أنه أرجح وهو رأي الحريري وهذا مبنى على قول أبي الفتح أن القراءة الشاذة تكون أقوى في العربية من المتواترة والجمهور على خلاف ما قلنا وحيث أن الرفع أرجح لاتفاق السبعة عليه في الآية المذكورة وهم لا يجتمعون على وجه مرجوح (وبين لا ولام جر) (قول كدى وتسمى لام كي الخ) اعلم أن لام الجر التي تقع المضارع بعدها أربعة لام كي نحو : وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس . الثانية لام المأل لوتسمى لام العاقبة ولا م الصيرورة وهي التي يكون ما بعدها تقيضا لما قبلها نحو : فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا . فالتقاطه انما كان ليكون شقيقا فال الامر الى أن صار عدوا لهم وحزنا الثالثة اللام الزائدة وهي الواقعة بعد فعل متعد وما بعدها معموله نحو : انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس .

الرابعة لام الجحود لكن هذه الرابعة يجب اضمار أن بعدها كما سيقول الناظم وبعد نفي كان النخ فبان أن كلام الناظم هنا شامل للاقسام الثلاثة الأول ولا وجه لتخصيص المكودي له بلام كي (وان عدم لا) (قول المكودي وسيأتى النخ) أى في قوله على اسم خالص النخ وأشار المكودي بهذا الى أن حق الناظم ان يؤخر هذا إلى هنا كالفعل الموضح او يقدم ذلك هنا

حالان من الضمير المستتر في أعمال وأما اضمارها وجوبا في خمسة مواضع اشارة الى الاول منها بقوله : (وبعد نفي كان حتما اضمرا)
يعنى انه يجب اضمار ان بعد اللام الواقعة بعد كان النفية وهى السبعة عند النحويين بلام الجحود وفهم منه ان الاضمار المذكور
بعد اللام لعطفه الكلام على الذى قبله وقد صرح فيما قبل باللام فكأنه قال وبعد ان اللام الواقعة بعد نفي كان وفهم من قوله : نفي
كان أن النافي لا يكون الا لم أو ما ولا يكون لن ولا لا ولا أن لأنهم لا ينفين الا المستقبل أو الحال وشمل كان التى بلفظ الماضى
كقوله عز وجل : وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم. ويكون النفي بلم كقوله : لم يكن الله ليغفر لهم. لانها ناصبة فى الوجهين وبعده
متعلق باضمرا وفى اضمرا ضمير يعود على المذكورة قبل وحتم حال من الضمير فى اضمرا أو نعت لمصدر محذوف اى اضمرا حتما
ثم اشارة الى الثانى بقوله : (كذلك بعد أو اذا يصلح فى * موضعها حتى أو الا أن حتى) يعنى انه يجب اضمار ان بعد أو التى
بمعنى حتى أو الا وشمل قوله حتى التى بمعنى الى والتى بمعنى كى وفى الثانية خلاف مثاله بعد حتى التى بمعنى كى لأرغبى الله او يغفرلى ومثاله بعد التى بمعنى الى

(وقوله حالان من الضمير الخ) هذا على أنها اسماء فاعل وان قرأناها بفتح عينها على أنها اسماء مفعول فيها حالان من لا ولا يمنع
ذلك من كونهما لأن الحرف يجوز فى ضميره التذكير والتأنيث (وبعد نفي كان) (قول المكودى بلام الجحود) الجحود فى اللغة النفي
بعد العن والراد به هنا مطلق النفي والأولى أن تسمى بلام النفي لأن الجحود لمن كذب نبيا كذا قيل والى تعريف لام الجحود
أشار من قال : وكل لام قبله ما كانا * أو لم يكن فالجحود بانا

(وقوله لعطفه الكلام الخ) أى عطفه جملة اضمرا على جملة الجواب التى هى فان أعمال والمعطوف على الجواب جواب والأولى
جعل اضمرا فعل أسر مؤكد بنون التوكيد الحفزية البدلة ألما لا أنه فعل ماض مبنى للمفعول كما أعرب به هو والتقدير حينئذ وان
عدم لا فاضمرا ان بعد الكون النفي الواقع بعد لام الجر كما هو الموضوع (وقوله وكأنه قال وبعد اللام الخ) هذا تقدير معنى
لا تقدير اعراب ثم انه قد اعترض هذا الشرط بأمور ثلاثة الأول أنه أطلق فى الثانى مع أنه مقيد بما أو لم اتفاقا أو ان تلى ما يأتى
الثانى أنه خص ذلك بلفظ كان مع أنه لا فرق بين كان ويكون الثالث أنه أطلق فى كان فيظهر منه أنه فرق بين كونها ناقصة أو
تامة مع أن الصواب التخصيص بالناقصة وأجاب المكودى تبعا لغيره عن الأول بأن الناظم لما علق الحكم على الماضى وهو كان
عالمنا أنه لا يدخل فى كلامه الا الذى ينفي الماضى فتخرج لن لأنها تختص بالمستقبل ولا لأن نفي غير المستقبل بها قليل وان لأن
نفيها وان كان للماضى لكن يتصل نفيها بالحال هذا معنى كلامه لكن ما ادعاه من الحصر فى ما لم هو الذى فى بحث اللام من النفي
والحق أن أن مثل ما ولم وذلك كتمراءة غير الكسائي: وان كان مكرهم لتزول منه الجبال. فقد صرح غير واحد بأن اللام فى تزول
لام الجحود وأن أن تكون لنفى الماضى كثيرا نحو: إن لبثتم الا قليلا. ان أردنا الا الحسنى. وأجاب عن الثانى بأن المراد نفي الماضى اعم
من أن يكون بلفظ كان أو يكون المقترن بلم لانها تقاب معناه الى الماضى لا ان المراد خصوص لفظ كان هدمعنى كلامه وأصل
هذا الجواب للمرادى واستبعده الشيخ الطيب وأجاب المرادى عن الثالث بأن الأصل الناقصة فاذا أطلقت فلا تنصرف الا لها قال
سيدى الطيب فلو قال وبعد نفي نقص كان اضمرا لانتفى الاعتراضان الاخيران ويكون الوجوب المأخوذ من قوله حتما مستفادا من
فعل الأمر الذى هو اضمرا لا سيما مع توكيده بالنون ﴿ فان قلت ﴾ ان كان الكون ناقصا فما خبره ﴿ قات ﴾ الذى للكوفيين ان الخبر
الفعل الرابع بعد اللام واللام للتوكيد ولا حذف وقال البصريون الخبر محذوف وجوبا واللام متعلقة بذلك المحذوف ويقدر خاصا
فى كل مكان بما يليق به فيقدر وما كان الله ليعذبهم مريدا ليعذبهم وفى ليغفر لهم مريدا لغفرانهم وفى ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا
به من قبل ما كانوا مكذبين ﴿ فان قلت ﴾ لا يحذف متعلق الجار والمجرور والظرف الا اذا كان عاما كما مر فى قوله : وأخبروا
بظرف أو بحرف جر الخ وهنا قلتم يقدر خاصا ﴿ قلت ﴾ أجيب بأنه لما كان واضحا كثير الاستعمال عاملوه معاملة الكون المطلق
(كذا بعد أو) (قول كدى بمعنى حتى أو الا الخ) تبع فى هذا ولد الناظم وهى عبارة غير جيدة لاقتضاءها ان أو ترادف الحرفين
المذكورين وليس كذلك بل انما هى العاطفة لأحد شيئين ولا تدل على تعليل ولا غاية ولا استثناء فالأولى عبارة الناظم
بأذا يصلح (وقوله وشمل قوله حتى الخ) هذا فائدة تعبیر الناظم بحتى ولم يعبر بإلى مع أن الوزن يقبله (وقوله لأرغبى الله الخ)
لا بد من التأويل فى الأول والثانى ليصلح العطف والتقدير ليقع رغبى الله أو غفرانه ويجب تأويل ما قبل حرف
العطف وما بعده فى جميع الأمثلة ﴿ فان قلت ﴾ ما فائدة التأويل مع أنه قبل التأويل يكون الفعل معطوفا على الفعل

لأنه لا يتظرنه أو يجيء ومثاله بعد التي بمعنى ألا تقتلن الكافر أو يسلم ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة لألزمك أو تقضيني حتى وإن مبتدأ وخبره حتى وكذلك وبعد وإذا متعلقات بنحى وحتى فاعل يصلح وأولا معطوف على حتى وفي متعلق يصلح والتقدير إن خفى نكفائه بعد كان المنفية أي وجوبا إذا يصلح في موضعها إلا أو حتى التي بمعنى إلى أو كي ثم أشار إلى الثالث فقال :

(وبعد حتى هكذا اضمار أن * حتم كجد حتى تسر ذا حزن)

يعنى ان الفعل المضارع إذا وقع بعد حتى فهو منصوب بان مضمرة وجوبا والمراد بحتى هنا الجارة وفهم ذلك من كون أن مقدرة بعدها وأن وما بعدها مقدرة بمصدر وهو في موضع جربها ولا يمكن أن تكون حرف ابتداء لأن الابتدائية لا يقع بعدها إلا جملة ولا عاطفة لعدم شروط العطف ومثال ذلك سرت حتى أدخل المدينة وجد حتى تسر ذا حزن فاضمار أن مبتدأ وحتم خبره وبعده متعلق بحتم وكذلك كجدولما كان الفعل المضارع الواقع بعده حتى لا ينتصب بعد حتى باضمار أن مطلقا بل يشترط كونه مستقبلا نبه على ذلك بقوله :

(وتلو حتى حالا أو مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبل)

يعنى ان المضارع بعد حتى إذا كان حالا كقولهم مرض حتى لا يرجو نه أو مؤولا بالحال كقوله عز وجل : حتى يقول الرسول في قراءة نافع وجب رفعه وان كان مستقبلا وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله وتلو مفعول مقدم بارفعن والمراد بالمتلو المضارع التالى حتى وحالا أو مؤولا حالان من تلو وبه متعلق بمؤولا والمستقبل مفعول بانصب ثم انتقل إلى الرابع فقال :

(وبعد فا جواب نفى أو طلب * محضين ان وستره حتم نصب)

يعنى ان أن تنصب واجبة الاضمار ان الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هى جواب النفى والطلب المحضين مثال النفى : لا يقضى عليهم فيموتوا . وشمل الطلب سبعة أشياء الأول نحو زرنى فأكرمك ومثله قول الراجز :

ياناق سيري عنقا فسيحا * إلى سليمان فستريحا الثاني النهى نحو : ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي . الثالث الدعاء كقول الشاعر :

﴿ قلت ﴾ ما بعد العاطف في تأويل مصدر فهو غير باق على فعليته فلهدأ وجب التأويل ﴿ فان قلت ﴾ هلا أول الثانى دون الأول ﴿ قلت ﴾ لازم عليه عطف المصدر على الفعل والمصدر اسم غير شبيه بالفعل لكونه من قبيل الجوامد فلا يصح عطفه عليه فلذلك وجب التأويل في كل منهما وهذا المثال يتعين فيه تقدير كي ولا يجوز الى أو الا لأن وقت المغفرة غير معين وأيضا يقتضيان انه إذا غفرك لا ترغبه وهذا سوء أدب (وقوله لا تتظرنه أو يجيء) التقدير ليقع انتظاري له أو محيئه ويتعين تقدير الى هنا (وقوله لأقتلن الكافر الخ) التقدير ليقع قتلى للكافر أو إسلامه ويتعين الا هنا (وقوله لألزمك الخ) التقدير ليقع لزوم لك أو قضاء حتى قال الضرير الفرق بين أو التي بمعنى حتى والتي بمعنى إلا ان أو التي بمعنى حتى ما بعدها ينتضى شيئا فشيئا والتي بمعنى إلا لا يقع ما بعدها إلا دفعة واحدة والفرق بين حتى التي بمعنى إلى والتي بمعنى كي ان التي بمعنى إلى غاية لما قبلها والتي بمعنى كي ما بعدها سبب لما قبلها ثم انه استشكل تعبير الناظم بكذلك الذى هو للبعيد فانه يقتضى ان الإشارة تعود لجواز الوجهين إذهو البعيد والأمر ليس كذلك وأجاب الشاطبي بأن الناظم زاد ان خفى ولم يكتف بالتشبيه دفعا لهذا الاحتمال وسامه ابن غازى قال يس وفيه نظر لأنه ليس فى ان خفى ما يدل على الوجوب سواء قرأنا فعلا ماضيا أو صفة خففت يؤولها ضرورة (وبعد حتى هكذا الخ) (قول كدى والمراد بحتى هنا الجارة الخ) أشار بهذا الى التنكيث على الناظم بان حتى أقسام ثلاثة ابتدائية وعاطفة وجارة ولا يعلم ما قصد مع ان المراد الجارة وأجيب بأن حتى منها أطلقت في هذا الباب فلا تنصرف إلا للجارة وأجاب هو بقوله وفهم الخ وتكون بمعنى الى نحو : لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى . أى الى رجوع موسى وتكون بمعنى كي نحو أسلم حتى تدخل الجنة ويحتملها مثال الناظم كما يحتملها قوله تعالى : حتى تنفى . ثم لو استغنى الناظم عن هكذا بقوله حتم أو العكس ما ضره (وقوله لا تقع بعدها الا جملة) هذا كلام غير تام لأنها حين دخولها على المضارع تكون داخلية أيضا على جملة والصواب أن يزيد بعد جملة مانصه مستأنفة لا ارتباط لها بما قبلها في الاعراب بخلاف الواقع بعدها المضارع المنصوب (وتلو حتى حالا) (قول كدى في قراءة نافع) كيفية تأويل هذه القراءة في الحال ان تعدما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في زمن الحال استحضارا لتلك الصورة العجيبة مشاهدا بالصيرة كأنه مشاهد بالبصر وإنما يفعل ذلك في أمر عظيم وتقرير الموضع حتى حالة الرسول يقتضى ان المراد بالحال الحال الاصطلاحية التي هى وصف فضلة الخ وذلك لما لا معنى له والصواب أن المراد بها المقابلة للماضى والمستقبل وإنما رفع الحال والمؤول به لأن النصب انما هو على تقدير أن وهى تخلص الفعل للاستقبال والاستقبال مناف للحال (وبعد فا جواب) (قول الكودى مثال النفى لا يقضى الخ) فيموتوا جواب النفى منصوب بان مضمرة وجوبا وعلامة نصبه حذف النون والمعنى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا والمراد نفى القضاء والموت معا على أن يكون القضاء أو الحكم سببا فاذا انتفى السبب انتفى للسبب وليس المراد نفى الأول دون الثانى قيل حتى يوقع في الابهام (وقوله ومثله قول الراجز ياناق سيري الخ) البيت

رب وقتني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن الرابع الاستفهام كقول الشاعر : هل تعرفون لباناتي فأرجوان *
 تقضى فيرتد بعض الروح للجسد الخامس العرض كقوله : يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فمراء كمن سيعا
 السادس التحضيض كقوله عز وجل : لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق . السابع التثنية كقوله عز وجل : يا ليتني كنت معهم
 فأفوز . واحترز بقوله محضين من النفي المبطال بالاثبات نحو ما أنت لا تأتينا فتحدثنا ومن الأمر باسم الفعل نحو نزال فنكرمك بالرفع
 في هذين المثالين ليس إلا وإن مبتدأ ونصب خبره وستره حتم مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب وبعد فاعل في موضع الحال من
 مفعوله المحذوف والتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع وستره بفتح السين وهو مصدر ستر وأما الستر بكسر السين فهو ما ستر به والتقدير
 أن نصب الفعل في حال كون الفعل بعدها أي بعد الفاء الحجاب بها ما ذكر في حال كون أن واجبة الاضمار ثم انتقل إلى الخامس فقال :
 (والواو كالفاء ان تفد مفهوم مع * كلا تكن جلدا وتظهر الجزع)

يعني ان الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب اضمار ان بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن
 بشرط أن تكون للجمع وهو التشبيه بقوله : ان تفد مفهوم مع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ومثله لا تكن جلدا وتظهر الجزع أي
 لا تجمع بين هذين وفهم منه انها ان لم تكن للجمع فلا تنصب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم ان أردت النهي عنهما مجتمعين
 ومتفرقين وبالرفع ان أردت النهي عن الأول واستئناف الثاني

من الرجز وغنائه أبو النجم العجلى وناق منادى مرحم بحذف التاء والأصل يا ناقة وسيرى أمر من سار وياه المؤنثة
 المخاطبة فاعله وخفا بفتح العين والنون صفة المحذوف منسوب على المفعولية المطابقة والتقدير سيرا عنقا وعنقا نوع من السير
 والمسيح الواسع الكثير صفة لعنق وإلى سليمان متعلق بسيرى وسليمان هذا هو سليمان بن عبد الملك بن مروان بويج بالخلافة سنة
 ست وتسعين من الهجرة وتوفي وله خمس وأربعون سنة ومدة خلافته سنتان وثمانية أشهر وكان فصيحاً متوقفاً عن الدماء وهو المراد
 بالاشج في قول من قال الاشج والناقص أعدلا بنى مروان على مافي ابن غازي كما مر وكان نكاحاً أكولاً يأكل في كل يوم مائة رطل من
 اللحم قيل ان كل من أتى اليه بالطعام إذا رآه قام ونهب الطعام من على رأسه حتى يؤدي إلى اذية من أتى به فلما رأوا ذلك جعلوا له
 طريقاً تحت الأرض تصل إلى الموضع الذي يأكل فيه الطعام وجعلوا فيه مطبخاً فان أتوا بالطعام فتحوا المطبخ من أسفل ويخرجون له
 الطعام فيخمنانه ومن حسناته أيضاً بالخلافة لسيدنا عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه والشاهد في سترها فانه نصب بفتح مضمرة وجوبا
 بعد الناء الواقعة في جواب الأمر (وقوله كقول الشاعر رب وقتني الخ) البيت من الرمل ورب منادى باسقاط حرف النداء منصوب
 بفتح مقدرة فيما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال الجمل بحركة الناسبة وحذف الياء استغناء عنها بالكسرة كما هو أحد اللغات
 المارة ووقتني فعل وفاعل ومنهول والشاهد في أعدل فانه مضارع منصوب بان مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب الدعاء والسنن بفتح
 السين والنون في الموضعين التلويح والمعنى يارب وقتني فسبب توفيقك لي لأعدل عن طريق السلف الصالح (وقوله كقول الشاعر
 هل تعرفون الخ) البيت من البسيط وتعرفون مرفوع بالنون ولباناتي جمع لبانة بضم اللام وهي الحاجة وفي بعض النسخ لبانتي بالافراد
 والوزن يقبل كلا منهما والشاهد في نصب ارجو بفتحة على الواو بعد الفاء الواقعة في جواب الاستفهام وان تقضى مؤول بمصدر مفعول
 أرجو فيرتد بعض فاعل يرتد والخلاف في الروح مشهور (وقوله كقوله يا ابن الكرام الخ) البيت من البسيط
 وابن منادى منصوب وإلا حرف عرض واستفتاح وتدنو فعل مضارع مرفوع بضممة على الواو منع منها الاستتقال وفاعله ضمير المخاطب
 والشاهد في فتبصر حيث نصب بعد الناء الواقعة بعد العرض وما مفعول تبصر والفاء في فاعلية ومأنافية حجازية وراء اسم فاعل من
 رأى اسمها والكاف في كمن سيعا اسمية بمعنى مثل خبرها وأشار بها إلى قولهم ليس الخبر كالعيان لأن الخبر فيه علم اليقين والسمع والعيان
 فيهما عين اليقين وعلم اليقين معاً (وقوله كقوله عز وجل : لولا أخرتني الخ) ﴿ ان قلت ﴾ حيث كان أصدق منصوباً فاعل أي شيء
 يكون أكن المجزوم في الآية معطوفاً ﴿ قلت ﴾ أجاب سيبويه بأن جزمه بالعطف على أصدق على توهم كونه مجزوماً (وقوله ومن الأمر
 باسم الفعل) هذا هو قوله الآتي والأمران كان بغير فاعل الخ (وقوله ليس الا) ليس فعل ماض ناقص والا اسم بمعنى غير اسمها وخبرها
 محذوف تقديره ليس غير الرفع موجودا ثم ان وجوب الرفع صحيح بالنسبة لتقديم النفي غير صحيح بالنسبة للطلب بل يجوز رفعه وجزمه
 وسيقول الناظم والأمران كان بغير فاعل الخ (وقوله في موضع الحال) الأولى انها جملة اعتراضية بين المبتدأ وخبره وهو نصب وهذا هو
 الذي نقله المعرب عن الشاطبي (والواو كالفاء الخ) (قول كدي بعد النفي أو الطلب الخ) أطلق في الطلب تبعاً لظاهر النظم فيقتضى ان الواو
 كالفاء في جميع ما مر وهو الذي قرره الأزهري في شرح الآجرومية قالوا ولم يسمع وقوع المضارع منصوباً بعد الواو الا في أربعة
 مواضع بعد النفي والنهي والأمر ولم يسمع فيما عداها ولعل هذا هو السرفي اقتصار الموضع على هذه الأربعة في كل من الفاء

أى وأنت تشرب اللبن وان تفد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان تقدم مفهوم مع فهمى كالفاء والالف واللام في الفاء
بعهد وهى السابقة ثم أخذ في بيان أحكام تتعلق بالفاء فقال : (وبعد غير النفي جزما اعتمد * ان تستقط الفاء والجزاء قد قصد)
يعنى ان الفاء المتقدمة ذكرها إذا حذف بعد غير النفي وقصد الجزاء انجزم الفعل الذى بعدها وفهم منه أنه إن لم يقصد الجزاء فلا يجزم
بل يكون الفعل مرفوعا فمثال الامر : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحول
وأمثله مابق مفهومه من المثل المتقدمة في الفاء وبعد متعلق باعتمد وجزما مفعول باعتمد وان تستقط شرط محذوف الجواب لدلالة
تأخره عليه والجزاء قد قصد جملة في موضح الحال من فاعل تستقط ولما كان الطلب شاملا للامر وغيره مما تقدم وكان النهى داخلا
في ذلك والجزم فيه بعد اسقاط الفاء ليس مطلقا بل بشرط نبه عليه بقوله :

(وشرط جزم بعد نهى أن تضع * إن قبل لادون تخالف يقع)

يعنى ان الجزم بعد النهى مشروط بصلاحيه وضع ان الشرطية قبل لا الناهية نحو لاتدن من الاسد تسلم لان التقدير ان لاتدن من
الاسد تسلم وفهم منه أن لم يصلح وضع ان قبل لم ينجزم الفعل نحو لاتدن من الاسد يا كلك لأنه لا يصلح ان لاتدن من الاسد بيا كلك وشرط
يجزم مبتدأ وبعد متعلق بجزم او بشرط وأن تضع في موضع خبر المبتدأ أو مفعول بتضع وقبل متعلق بتضع ودون في موضع الحال من ان ثم قال :
(والامر ان كان بغير افعال فلا * تنصب جوابه وجزمه اقبلا)

يعنى ان الامر اذا كان بغير صيغة افعال فلا تنصب الفعل الواقع جوابا له بل يكون مجزوما كقولك غفر الله لزيد فيدخل الجية فعناه
اللهم اغفر : والامر ان كان الخ . يعنى أنه إذا دل على الامر بغير افعال من ماض او مضارع او اسم فعل او اسم غيره جاز
جزم الجواب اتفاقا كقولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وقوله تعالى : تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم
وأنتسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم . وقال الشاعر : * مكانك تحمدي أو تستريحى * وقولهم حسبك الحديث ينم
الناس . وضربا عبدا يستقيم فان المعنى ليتق وآمنوا وثبى واكفف واضرب واجاز الكسائى النصب نحوه فأحدثك وحسبك الحديث
فينام الناس ومذهب الجمهور منع ذلك لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة مصدرا مقدر على مصدر متوهم وحسبك وصه
ونحوهما لاتدل على المصدر لانها غير مشتقة ولذلك قال فلا تنصب جوابه ثم قال :

والواو لكن في الفاء سمع غيره (كلا تسكن جلدا الخ) في نسخة تظهر بالهاء وفي نسخة تضر بالميم قال العرب والاول أنسب
ووجهه أنه ممدوح لان الانسان وان كان قويا فانما ينبغي له اظهار العجز وأما نسخة تضر فها تقتضيه غير ممدوح كذا قيل (قول
السكودي اى وأنت تشرب الخ) الاظهر منه أن يقول ولك شرب اللبن كما قدره غيره ليعلم أن ذلك مستأنف من غير ايهام (وبعد
غير النفي جزما الخ) هذا تقييد لقوله او طلب كأنه قال محل كون المضارع الواقع بعد الفاء الواقعة بعد الطلب ينصب إذا كانت الفاء مذكورة
فان كانت محذوفة وقصد بالمضارع الجزاء وجب جزم المضارع كما أشار اليه هنا ثم ان هذه المسئلة كان حقها ان تذكر في الجوازم
لكن ذكرها هنا استطرادا (والجزاء قد قصد) المراد بقصد الجزاء انك تقدر المضارع مسببا عن ذلك الطلب كما ان جواب الشرط
مسبب عن فعل الشرط (قول السكودي انجزم الفعل الذى بعدها) أى على انه جواب شرط مقدر مع فعله وأداة الشرط المقدره
هى الجازمة له (وقوله بل يكون الفعل الخ) مثاله قوله تعالى : خذ من أموالهم صدقة تطهرهم . فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة لانه
ليس المقصود به الجزاء فليس المراد أن تأخذ منهم صدقة تطهرهم بل المراد خذ من أموالهم صدقة مطهرة لهم جملة تطهرهم نعت
صدقة ولو قصد في غير القرآن السببية لجزم الفعل (وقوله فمثال الامر قفانك الخ) هذا مثال للمنطوق فكان الاولى له أن يقدمه
على قوله وفهم الخ والمدرس كذلك يفعل وهذا البيت الذى ذكر من الطويل وقائله امرؤ القيس وهو أول قصيدته المشهورة وقفا أمر
من وقف وهو خطاب للواحد بما يخاطب به المثنى على عادتهم وفاعله ضمير مستتر ونبك مسبب عن الوقوف فهو مقصود به الجزاء فهو مجزوم محذوف
الياء في جواب شرط مقدر كأنه قال ان وقتت نبك وفيه الشاهد ومن في من ذكرى تعليلة وبسقط متعلق بمحذوف صفة لمنزل وسقط
بكسر السين منقطع الرمل واللاوى بكسر اللام والمعنى حيث يرق الرمل والدخول بفتح الدال وحول بفتح الحاء اسماء موضع والمعنى قف نبك
لاجل تذكر الحبيب ومنزل واقع رمل خالص رقيق واقع بين هذا المسكان الذى هو الدخول وبين المسكان الآخر الذى هو حويل وخص
موضع الرمل الرقيق بالذكر لان الغالب انهم لا ينزلون الا في المواضع الصلبة ليكون ذلك أثبت للواتاد وأصبر للمطر (وشرط جزم بعد نهى)
(قول كدى قبل لا الناهية الخ) صريحه أن لان دخلت عليها ان بقيت على نهىها وهذا هو الذى تقتضيه عبارة الناظم وبذلك شرح
الشاطبي وشرح المرادى والازهرى على أن لاتصير نافية قال يس والاولى انه يصح أن يقال ان لنافية أو ناهية وهذا المثال الذى عند
كدى محتمل لهما (وقوله لانه لا يصلح الخ) لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه (وقوله وأن تضع في موضع خبر الخ)

(والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * كنصب ما الى التنى ينتسب)

يعنى ان الفعل المضارع ينتصب بان بعد الفاء الواقعة جوابا للترجى كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جوابا للتمنى كما سبق وانما فصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب الفراء ومنعه الجمهور واختار المصنف مذهب الفراء وشاهده عندهما قوله عز وجل : لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع . بالنصب في قراءة حفص عن عامر والفعل مبتدأ وخبره نصب ومفعول نصب محذوف اختصارا أى نصب المضارع وما موصولة وصلتها ينتسب الى التنى متعلق ينتسب ثم قال :

(وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا أو منحذف)

يعنى أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب بأن ويجوز حينئذ اظهارها واضمارها وكان حقه أن يذكر هذه المسئلة عند ذكر كلام كى لأنها مثلها في جواز الاظهار والاضمار وفهم من قوله وان على اسم انه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو يقوم زيد ويخرج عمرو وفهم من قوله خالص انه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الفاعل واسم المفعول لم ينتصب نحو الطائر فيغضب زيد والذباب وشمل الاسم الخالص الاسم الصريح كقولا لولا زيد ويحسن الى بالنصب لها كمت ويجوز اظهار أن فتقول لولا زيد وأن يحسن الى لها كمت

لكن لابد من تقدير مضاف قبل قوله أن تضع والأصل وشرط جزم بعد نهى صحة وضعك وتضع منصوب بان وسكن للوقف أو مجزوم بان لأن الجزم بهالغلة بعض العرب تقلد في المعنى عن الكوفيين وأبى عبيدة وأنشدوا عليه : * تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نخطب * فانه جزم يأتنا بحذف الياء ويوجد في بعض النسخ بعد هذا البيت وقبل قوله والفعل بعد الفاء بيت تضمن التصريح بفهم أو طلب محضين ونص البيت :

والأمر إن كان بغير افعال فلا * تنصب جوابه وجزمه اقبالا

قال سيدى محمد بن جلون في حاشيته الكبرى على الكودى انى بحثت في ست نسخ عتيقة وقديمة من نسخ الكودى ولم أجدها البيت فيها وقال في حاشيته الصغرى بحثت عنه في أربع بدل الست قال في الكبرى وهو ثابت في المرادى والتصريح وابن عقيل والموارى والمغرب والبرجة وحاشية يس بل وكذلك الموضح ولعل الكودى أسقطه لكونه يتبع غالبا ولد الناظم ولعل ولد الناظم لم يذكره وهو أدري بنظم أبيه ثم نسخ الكودى الموجودة بأيدينا مختلفة ففى بعضها حذف البيت من أصله نظما وشرحا كما قال ابن جلون وفى بعضها باثبات هذا البيت دون شرح وفى بعضها باثباته مشروحا بما فى المرادى وفى بعضها مشروحا بما نصه يعنى ان الأمر إذا كان بغير صيغة افعال فلا تنصب الفعل الواقع فى جوابه بل يكون مجزوما كقولا كغفر الله لزيد فدخل الجنة ومعناه اللهم اغفر لزيد يدخل الجنة وهذه النسخة هى المناسبة لاختصار الكودى وهناك نسخ أخر فى شرح هذا البيت والمناسب ما ذكرنا (والفعل بعد الفاء في الرجا نصب) (قول كدى ومنعه الجمهور الخ) وجه المنع ان الترجى ليس بطلب وانما هو ارتقاب شئ يحتمل الحصول وعدمه فلا يقال لعل الشمس تعرب وأجابوا عن الآية التى فى الكودى بأن الترجى مضمن معنى التنى اذ بلوغ أسباب السموات محال والترجى لا يكون فى المحال والتنى يكون فيه نحو ليت الشباب عائد لكن الأصل عدم التأويل ولذا أجاز الفراء وتبعه الناظم (وقوله ومفعول نصب محذوف الخ) هذا سبق قلم من جهة الصناعة والمعنى وأما الصناعة فلا أن نصب لا يتعدى إلا لمفعول واحد وهو الغالب ولا يطلب مفعولا آخر أصلا وكلامه قد يقتضى ذلك وأما من جهة المعنى فلا يصح لأنه يصير التقدير والفعل نصب المضارع ولا معنى لذلك أصلا لأنه لا يشترط الدخول (١) بالفعل بل المشتراط صحة دخول ان لا غير اه (وان على اسم خالص) (قول الكودى وفهم الخ) هذا المفهوم والذي بعده كان ينبغى له أن يؤخرهما عن قوله وشمل الخ لأن ذلك هو المنطوق (وقوله لم ينتصب) أى نصبها خاصا وهو بان مضمرة بل يكون بحسب الفعل الذى قبله فيرفع الثانى ان رفع الأول وينصب ان نصب ويجزم ان جزم بالعطف فى الثلاثة (وقوله نحو الطائر الخ) أل اسم موصول مبتدأ ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وطائر صلتها وفيه ضمير مستتر فاعل به عائد على أل والفاء فاء السببية ويغضب معطوف على طائر وزيد فاعل والمعطوف على الصلة صلة والكون العطف بالفاء لم يحتاج لرباط ولا يقال * إن صلة أل لا تكون الا اسما صريحا وهنا جعلناها جملة فعلية باعتبارها ما بعد الفاء * لأننا نقول * أن يغضب فى تأويل غاضب والذباب خبر المبتدأ (وقوله الاسم الصريح) أى الذى ليس فيه راحة الفعل أصلا والا فالمصدر اسم صريح أيضا لكن فيه راحة الفعل إلا انه لا يؤول به فهو خالص (وقوله لولا زيد الخ) لولا حرف امتناع لوجود زيد مبتدأ والخبر محذوف وجوبا تقديره موجود وان حرف نصب ومصدر ويحسن بالياء منصوب بان مضمرة أو مذكورة وهو مؤول بمصدر معطوف على زيد والتقدير واحسانه الى وله كمت جواب

(١) (قوله لأنه لا يشترط الدخول الخ) كذا بالأصل ولعله بما سبق فيه القلم المناسب حذفه فخر اه .

لللبس عباءة وتقر عني * أحب الى من لبس الشفوف
لان المصدر اسم خالص اذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول وأطلق في قوله عطف وهو مقيد بالواو كما مثل
والفاء كقوله :

لولا توقع معتر فأرضيه * ما كنب أوثرأربا على تربي

وأو كقوله تعالى : أو يرسل رسولا . في قراءة غير نافع وثم كقوله :

إني وقتلي سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر

وان شرط وخالص نعت لاسم وفعل مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمهر يفسره عطف وعلى اسم متعلق بعطف وتنصبه جواب الشرط
وأن فاعل تنصبه وثابتا وأومنحذف حالان من أن ثم قال :

الامتناع (وقوله والمصدر كقوله لللبس عباءة الخ) أى الشخص المسمى بيسون عيم ويا وسين مهملة وهو اسم امرأة سيدنا معاوية رضي الله عنه
ولده يزيد منها قال الملالوى وهو الذى قال فيه عليه السلام حين رأى سيدنا معاوية حاملا لولده على رقبته: رجل من أهل الجنة يحمل
رجلا من أهل النار . وهو الذى تسبب فى قتل سيدنا الحسين رضى الله عنه وهذا بيت من قصيدة من الوافر وقبل هذا البيت

لبيت تخفق الارواح فيه * أحب الى من قصر منيف

وأكل كسيرة فى كسريتي * أحب الى من أكل الرغيف

وبعده

وأصوات الرياح بكل فج * أحب الى من تقرأ الدفوف

وكلب ينبسح الطراق دونى * أحب الى من قط ألوف

وخرق من بنى عمى نجيب * أحب الى من عاج عنيف

وقالت ذلك لما تزوجها سيدنا معاوية وتقلها من البادية الى الحاضرة فابغضته لكبر سنه فكانت تكثر الحنين لاهلها فسمعها يوما تنشد هذه
الايات فقال ما رضيت حتى جعلتنى علاجهم طلقها والصحيح ولبس بالواو لان الجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر فى قوله لبس البيت فى البيت الاول
ولبس فى الموضعين بضم اللام مصدر لبس يلبس كسمع يسمع والعباءة بفتح العين شملة صوف وتقر بكسر القاف وقد تفتح
مضارع قر ويقال فى مصدره قره بفتح القاف وضعا ويقال أيضا قرورا وقرت عينها اذا رأت ما تتشوف له وتحب والشاهد
فى وتقر حيث نصب بان مضمرة جوازا وتقر فى تأويل مصدر تقديره وقرار عني أو وتقر معطوف على لبس وأحب خبر لبس
والشفوف بضم الشين الثياب الرقيقة التى يرى ماتحتها وهو جمع شف بالفتح والكسر (وقوله كقوله لولا توقع الخ) البيت من
البسيط ولولا امتناعية وتوقع مصدر توقع مبتدأ والخبر محذوف ومتر مضاف اليه ما قبله من إضافة المصدر الى مفعوله وفاعله ياء التكلم محذوفة
والعتر الذى يصرف غيره عن فعل المعروف وقيل المراد به الفقير وهو الظاهر وأرضيه بضم الهمزة من أرضى والشاهد فيه حيث نصب
بأن مضمرة جوازا وهو ما أول بمصدر معطوف على توقع أى فارضاؤه وما جواب لولا ومعنى أوثر أفضل والارتاب جمع ترب
بكسر التاء والتراب هو الذى يولد فى الوقت الذى تولد أنت فيه والمعنى لولا توقعى من يصرف عن المعروف وارضائى إياه ما كنت
أوثر أتراب غير الذى لا يساوينى فى السن (وقوله فى قراءة غير نافع الخ) فيكون يرسل منصوبا
بأن مضمرة جوازا ويرسل مؤول بمصدر معطوف على وحيا والتقدير الاوحيا أو ارسالا وأما على قراءة نافع فقال العلامة ابن ذكرى
الذى يظهر فى تخريجها على أن أن حذف وارتفع المضارع بعدها وهو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله وعليه خرج:
ومن آياته يريكم مبرق خوافا وطمعا . الاصل والله أعلم أن يريكم البرق حذفت أن فرفع المضارع وحذف أن ورفع المضارع نص عليه فى التسهيل والغنى
وقول من قال أن يرسل على قراءة نافع مستأنف غلط لان أوله تكون للاستئناف والصواب ما لابن ذكرى (وقوله كقوله انى وقتلى الخ) البيت
من البسيط وقائله أنس بن مدركة الحنمى وقتلى معطوف على الياء فهو منصوب بالفتحة والياء فى محل جر مضاف اليه من إضافة المصدر الى فاعله
وسليكا اسم رجل مفعول قتلى والشاهد فى أعقله حيث نصب بأن مضمرة جوازا وهو مؤول بمصدر رأى وعقلى إياه والعقل هو إعطاء الدية كالثور
خبر إن وجملة يضرب فى محل جر نعت للثور ولما ظرف بمعنى حين وعاف فعل ماضى بمعنى كرهه البقر فاعله والمراد بالثور ذكر البقر ووذلك أن البقر

(وشذ حذف أن ونصب في سوى * مامر فأقبل منه ماعدل روى)

يعنى أن الفعل المضارع قد ينصب بان مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم خذ اللص قبل يأخذك أى قبل أن يأخذك وكقوله: ونهنت نفسى بعدما كدت أفعله أى أن أفعله وحذف أن فاعل بشذ ونصب حذف معموله أى ونصب للفعل المضارع وفي سوى متعلق بنصب وهو مطلوب أيضا لحذف من جهة المعنى فهو من باب التنازع وما موصولة وصلتها مر ومنه متعلق بأقبل وما مفعول بأقبل وهى موصولة وعدل روى جملة صلة ما .

﴿عوامل الجزم﴾

عوامل الجزم على قسمين أحدهما يجزم فعلا واحدا والآخر يجزم فعلين وقد أشار الى الاول بقوله :

(بلا ولا م طالبا ضع جزما * فى الفعل هكذا بل ولما)

فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلا واحدا الاول لا الناهية نحو : لاتأخذ بلحيتى . ومثلها لافى الدعاء نحو : ربنا لاتؤاخذنا .

إذا عافت الماء يضرب هو فيشرب فتشرب هى ولا تضرب البقر قيل لانها ضعيفة لاتحمل الضرب بخلاف الذكر وقيل لان الانثى تابعة للذكر والمعنى أن الشاعر إنما قتل هذا الرجل وأعطى ديتة ليخوف غيره منه بمنزلة الثور يضرب اذا عافت البقر الماء تخويفا للبقر من الضرب وقول من قال المراد بالثور ذكر الطحلب وهو الذى على وجه الماء فاذا رأته البقر عافت الماء فيضربه الراعى وزياله عن وجه الماء لتشرب غير مناسب للتشبيه (وقيل) الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا اذا قلنا ان كل واحد معطوف على مايليه وان قلنا ان المعاطيف كلها معطوفة على الاول وهو الصحيح فلا يتم الاستشهاد به (وأجيب) بأن محل الخلاف اذا كان العاطف غير ثم والآخرين عطوف كل واحد على مايليه كما هنا (وشذ حذف أن الخ) هذا البيت فى جواب سؤال مقدر كأنه قيل للناظم وان سمع حذف ان فى غير المواضع العشرة فهل يكون ذلك اطرادا أو سماعا فأجاب بقوله وشذ الخ (قول للكودى وكقوله ونهنت الخ) هذا عجز بيت من الطويل وصدره * فلم أرمثلها خباسة واجد * وهو من قصيدة لعمر بن جرير الطائى وخباسة بالنصب مضاف الى واحد مفعول أول بأرى ومثلها مفعول ثان والخباسة بضم الخاء المعجمة الغم الذى يغتمه الانسان ونهنت أى أخرت نفسى عن الفعل ومافى ما كدت مصدرية وكاد من أفعال القاربة والتاء اسمها والشاهد فى أفعله حيث نصب شذوذاً بأن مضمرة لانه ليس من المواضع العشرة المارة والفعل يسبك بمصدر خبر كدت والتقدير وأخرت نفسى عن الفعل بعد قرب من الفعل ثم ان ما ذكره الناظم من أن حذف أن ونصب المضارع فى غير مامر شاذ ليس على إطلاقه بل يقيد بما يأتى فى الجوازم من قوله :

والفعل من بعد الجزأ أن يقترن * بالفا أو الواو بثلاث قرن

ومفهوم قوله ونصب فى سوى مامر أن حذف أن ورفع المضارع غير شاذ بل هو مقيس وعليه قراءة نافع أو يرسل بالرفع وخرج عليه ومن آياته يريكم كلمر وذهب المتأخرون من الغاربة الى انه اذا حذف أن فى غير مامر لا يرتفع المضارع ولا ينتصب الا اذا سمع وأما اذا لم يسمع فلا والله أعلم .

﴿عوامل الجزم﴾

قد مر أن اعراب الفعل رفع ونصب وجزم ولما فرغ من الاولين شرع فى الثالث وخصه بترجمة لطول الكلام عليه لكن الاولى أن يعبر بفصل كما يعبر به الموضح تنكيئا عليه لأن هذا من جملة ما دخل فى الباب السابق والجزم لغة القطع واصطلاحاً على أن الاعراب لتلقى نفس السكون ونفس ماناب منابه وعلى انه معنى تغير مخصوص علامته السكون أو ماناب منابه وسميت هذه الكلمات حروف الجزم باعتبار عملها لانها تحذف من الفعل حركة أو حرفاً (بلا ولا م طالبا الخ) (قول كدى فذكر أربعة أحرف الخ) جعلها أربعة باعتبار لفظها وان ألم أصلها لمزيد عليها همزة الاستفهام وألما أصلها لما ومنهم من جعلها ستة كفى الجرومية باعتبار ان ألم وألما قسمان ومنهم من جعلها ثمانية باعتبار جعل لافى النهى قسماً وفى الدعاء قسماً ولا م الامر قسماً ولا م الدعاء قسماً آخر (وقوله نحو لاتأخذ الخ) تمثيله بهذه الآية لانه لا ينبغي لأن هذا يسمونه بالالتماس وذلك لأن الطلب ان كان من الأعلى نحو لاتطغوا فيه سموه نهياً وان كان من الأدنى الى الأعلى سموه دعاء نحو ربنا لاتؤاخذنا وان كان ممن هو مساو لك قيل له التماس نحو لاتأخذ بلحيتى لأن القائل لذلك هو سيدنا هارون عليه السلام يخاطب أخاه سيدنا موسى عليه السلام وهو مساو له وكل ما قيل فى النهى يقال فى الامر لان الطلب ما طلب الفعل أو طلب

الثاني لام الامر نحو : لينفق ذو سعة من سعته . ومثله أيضا لام الدعاء نحو : ليقص علينا ربك . وفهم ذلك في الحرفين أعنى لا واللام من قوله طالبان الطلب شامل لجميع ما ذكر الثالث لم وهي حرف نفى في الماضي تدخل على المضارع فتصرف معناه الى المضى وقيل تدخل على الماضي فتصرف لفظه الى المضارع والمشهور الاول نحو لم يقيم زيد الرابع لما وهي مثل لم فيما ذكر الا أن الفعل بعد لما يتصل بزمان الحال نحو : ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم . بخلاف لم فإنه بعد ما قد يتصل وقد لا يتصل فضع فعل أمر من وضع مثل هب من وهب وجز ما مفعول بضع وبلا وفي الفعل متعلقان بضع وطالبا حال من الضمير المستتر في ضع وها تنبيه وكذا ولم متعلقان بفعل محذوف دل عليه الاول والتقدير وضع جزما بلم ولما مثل ما فعلت في لا واللام ثم أشار الى القسم الثاني وهو ما يجزم فعلين فقال :

(واجزم بأن ومن وما ومهما * أى متى أيان أين اذما * وحيما أتى)

فذكر إحدى عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتسمى أدوات الشرط الاولى إن وهي حرف نحو قوله عز وجل : إن ينتهوا يغفر لهم ما قد ساف . الثانية من وهي تقع على من يعقل نحو : من يعمل سوءا يجز به . الثالثة ما وهي تقع على مالا يعقل نحو : ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها . الرابعة مهما وهي بمعنى ما كقوله :

ومهما تكن عند امرئ من خليقة * وإن خالها تخفى على الناس تعلم

الخامسة أى وهي بحسب ما تضاف اليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو أى ما تفعل أفعل السادسة متى وهي ظرف مكان نحو قوله :

متى تأتينا تلم بنا فى ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

السابعة ايان وهي ظرف زمان أيضا نحو ايان تقم أقم معك الثامنة أين وهي ظرف مكان نحو : أين تجلس أجلس معك .

الترك وفي السلم :

أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفي التناوى فالتماس وقعا

(وقوله لام الامر) هي مكسورة تشبها لها بلام الجر وفتحها لغة بنى سليم وتسكن كثيرا بعد الفاء والواو قال تعالى : فليستحيوا ليؤمنوا بى (وقوله فتصرف معناه الخ) بيان هذا القول أن الفعل قبل دخول لم كان مضارعا محتملا للحال والاستقبال فلما دخلت لم غيرت معنى المضارع وصيرته يدل على الماضى ولفظ المضارع باق على ما كان عليه قبل لم وهذا قول المبرد (وقوله وقيل تدخل على الماضى الخ) بيانه أن أصل الفعل قبل دخول لم ماض لفظا ومعنى فلما دخلت لم غيرت الفعل وقلبته مضارعا وأبقت للمعنى على حاله وهذا هو قول سيديويه لأن لم يقيم زيد عنده في رد قول من قال قام زيد (وقوله والمشهور الاول الخ) وجهه أن قلب المعنى أولى من قلب اللفظ ورجح أبو حيان تبعا لأصحابه ما لسيديويه فانظره في يس على النظم (وقوله الا أن الفعل بعد ما الخ) اعلم ان لم ولما يشتركان في أمور ويفترقان في أمور انظر التوضيح (واجزم بأن الخ) بدأ الناظم بيان أنها أصل الجوازم ولذلك اختصت بأمور منها حذف شرطها وجوابها كافي قوله :

* قالت بنات العجم يا سلمى وإن * الخ أى وإن كان فقيرا معدما ومنها أنها تهمل جملا على لو كقراءة طلحة فامارتين بسكون الياء واثبات نون الرفع مفتوحة مخففة ومنه الحديث فان لا تراه فانه يراك (وقوله وهي تقع على من يعقل) الاولى أن يقول وهي في الاصل موضوعة لمن يعقل ثم ضمنت معنى الشرط وهي في الآية مبتدأ (وقوله وهي تقع على مالا الخ) الاولى أن يقول وهي موضوعة لما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط (وقوله وهي بمعنى ما) فتكون حينئذ لغير العاقل وضمنت معنى الشرط وأصلها ما فزيدت عليها ما أخرى فقلبوا ألف ما الاولى هاء كراهية اجتماع لفظين متوافقين وتكرير لفظين مرتين (وقوله نحو قوله ومهما تكن الخ) البيت من الطويل وقائله زهير ومهما اسم شرط مبتدأ وتكن فعل الشرط وفيه ضمير يعود على مهما وبه يسقط استدلال من استدلال بهذا البيت على أن مهما حرف لان الضمير لا يعود على الحرف وعند امرئ خبرها ومن خليقة بيان لما وقعت عليه مهما ولا يكون من خليقة اسم كان مجرورا بمن الزائدة لان مهما تبقى بالارباط فتوجه قول من قال انها حرف والخليقة الطبيعة ولولا المبالغة وخال من أخوات ظن وفاعلها يعود على امرئ والهاء العائدة على الخليقة مفعول أول وجملة تخفى بمعنى تستتر في محل نصب مفعول ثان بخال وتعلم مجزوم على جواب مهما والمعنى ان طبيعتك التى أنت عليها لو ظننتها تخفى على الناس فلا بد أن يعلمها الناس وهذا المعنى هو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام : من أسر سريرة ألبسه الله رداءها . والشاهد في جزم مهما تكن وتعلم والجملة خبر مهما (وقوله بحسب ما تضاف اليه) فان أضيفت إلى ظرف الزمان كانت ظرف زمان نحو أى وقت تسافر أسافر معك وإلى ظرف مكان كانت ظرف مكان نحو أى مكان تجلس أجلس وهكذا وهي في مثال المكودى مفعول مقدم مضافة الى اسم نكرة (وقوله نحو قوله متى تأتينا الخ) تقدم شرح هذا البيت في البدل فراجعه والشاهد هنا حيث جزمت متى تأتينا على أنه فعل شرط وتجد على أنه جوابه وقد تهمل متى جملا على اذا كقول عائشة الصديقة رضى الله عنها لما اشتد الوجع بالمصطفى عليه الصلاة والسلام وقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس . قالت ان أبا بكر رجل أسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس فرفعت يقوم على ان متى مهملة

التاسعة إذ ما وهى حرف بمعنى ان العاشرة حيثما وهى ظرف مكان نحو حيثما تذهب أذهب معك الحادية عشر آتى وهى ظرف مكان نحو انى تجلس أجلس معك وفيهم من تمثله باذما وحيثما انهما لا يحزم بهما الا إذا اقترنا بما كالمثال المتقدم وإن متعلق باحزم ومفعول أحزم محذوف اختصارا لأنه انما أراد أن يخبر أن هذه الأدوات جازمة ثم ان هذه الأدوات أعنى أدوات الشرط على قسمين حروف وأسماء وإلى ذلك أشار بقوله :

(وحرف إذما * كان وباقي الأدوات اسما)

أما ان فلا خلاف أنها حرف وأما اذا فالمشهور انها حرف مثل ان ولذلك اقتصر عليه وباقي الأدوات هى ماعدا إن واذا وهى تسع كلمات وهى كلها أسماء فمنها أسماء ومنها ظروف زمان ومنها ظروف مكان وقد بينت ذلك عند ذكرها فى البيت السابق وإذما مبتدأ وحرف خبر مقدم والتقدير واذا ما حرف كان وانما شبهها بها لأن ان حرف باجماع وهى أم الباب اذ كل أداة مما تقدم لا تقدر إلا بها ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ فى الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال :

(فعلمين يقتضين شرط قدما * يتلو الجزاء وجوابا وسما)

يعنى ان كل واحد من أدوات الشرط يقتضى فعلمين يسمى الأول شرطا والثانى جزاء ويقال فيه جواب أيضا وفيهم من قوله فعلمين ان حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلمين الا ان الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتى وفيهم أيضا من قوله فعلمين يقتضين أى يطلبين ان الجزم فى الفعلين بها وهو المشهور وفيهم من قوله قدما ويتلو الجزاء

(وقوله التاسعة اذا) الذى فى غالب نسخ المكودى عدم التثنية لإذما أصلا والذى فى بعضها تمثله بقول الشاعر :

وانك إذما تأت ما أنت أمر * به تلف من أياه تأمر آتيا

والشاهد فى تأت وتلف فانهما محزونان باذما (وقوله الا إذا اقترنا بما الخ) أجاز الفراء الجزم بهما دون ماوفى الاشياء والنظائر ان أدوات الشرط بالنسبة الى اقترانها بما أقسام ثلاثة قسم لا ياجتمع ما وهو إن وما ومهما وقسم تكون ما شرطا فى عمله وهو اذ وحيث وقسم يجوز لحاق ما له وعدم لحاقها به أى ومتى وأنى وأيان ثم ان الناطم أسقط كيفما وإذا مع أن ابن آجرزم ذكرهما وأجيب بأن كيفما لا تجزم عند البصريين عدا قطربا وتجزم عند الكوفيين فصاحب الألفية تبع البصريين وصاحب الآجرومية تبع الكوفيين وما إذا فانها لا تجزم مطاقا وانما تجزم فى الشعر كقوله استغن ما أعناك ربك الخ فلذلك تركتها (قاعدة) اسم الشرط ان كان ظرفا فهو منصوب على الظرفية ولا اشكال فيه والعامل فيه فعل الشرط وان كان غير ظرف فان كان الفعل الذى دخل عليه لازما نحو من يقيم أقم معه أو متعديا مشغولا بغير ضمير اسم الشرط نحو : من يعمل سوءا يجز به . فاسم الشرط مبتدأ وهل الشرط هو الخبر وهو الصحيح وقيل الجواب وقيل هما وان كان متعديا غير مشغول بشئ فاسم الشرط مفعول مقدم نحو : أيا ما تدعوا . لأنه هنا غير ظرف وان كان الفعل متعديا مشغولا بضمير اسم الشرط جاز فى اسم الشرط كونه مبتدأ أو مفعولا بفعل محذوف يفسره ما بعده نحو من رأيت أكرمه وحكم أسماء الاستفهام كحكم أسماء الشروط فيما ذكر هذا ملخص ما حققوا (وحرف إذما الخ) (قول كدى فالمشهور انها حرف الخ) هذا مذهب سيديوه وقال غير واحد انها ظرف زمان لأنها كذلك كانت قبل اتصال ما بها والأصل عدم التغيير (وباقي الأدوات اسما) أى اتفاقا فيما عدا مهما والا فمهما فيها خلاف الصحيح انها اسم وقيل حرف (قول كدى فمنها أسماء) أى غير ظروف وإلا فالظروف أسماء أيضا (وقوله وحرف خبر مقدم) وقدم الخبر تنكيته على مذهب المخالف وكان حينئذ متعلق بحرف وهو وان كان جامدا لكنه فى معنى المشتق فيؤول بحكم مجرى خبر مقدم وقول العرب ان حرف مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيه من معنى الحصر كأنه قال ما اذا الاحرف بمنزلة شر أهر ذا ناب أى ما أهر ذا ناب الاشر غير سديد ولا حاجة اليه (فعلمين يقتضين) (قول المكودى يعنى أن كل واحد الخ) أشار بادخال كل إلى بيان عبارة الناطم وان الراد كل واحد من الأدوات يجزم فعلمين لان جميعها دفعة واحدة يجزم فعلمين وانما سمي الأول شرطا لتعلق الجواب عليه ولكونه سببا وعلامة فى وجود الثانى وسمى الثانى جوابا لأنه جىء به مرتب على الشرط فأشبه الجواب المرتب على السؤال وسمى جزاء لأنه جزء عن فعل الشرط واختلف فى جملة الشرط والجواب هل الكلام هو مجموعهما أو الثانى فقط والأول قيد له ذهب ابن هشام فى اللغة إلى الأول وهو الذى حققه السيد وشرط الجواب أن يكون مفيدا كالخبر فلو كان غير مفيد فلا يجوز إن يقيم زيد يقيم فان اتفق الشرط والجواب فى اللفظ لكن فى الجواب معنى يخرج الى الافادة جاز نحو قوله عليه الصلاة والسلام : فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله . أى فقد حصل له الثواب العظيم الذى يستحقه المهاجرون (وقوله وسيأتى) أى فى قوله واقرن بما الخ (وقوله وهو المشهور الخ) ورد بأن الجازم كالجار فكأن الجار لا يعمل فى شيئين فكذلك الجازم وأجيب بأنه لما كان الجازم لتعاقب الجواب على الشرط تنزل الشرط والجواب كأنهما شئ واحد فكأن الجازم انما عمل فى شئ واحد وقيل الأدوات عملت فى الشرط والشرط عمل فى الجواب كما ان الابتداء عمل فى المبتدأ والخبر وقيل الشرط عمل فى الجواب والجواب عمل

أن الشرط والجزاء جملتان لأن الفعل يستلزم الفاعل ولأن الجزاء لا يكون إلا متأخرا والشرط لا يكون إلا متقدما فاذا ورد نحو أنت ظالم ان فعلت فليس أنت ظالم جوابا مقدما بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط وفاعل يقتضين النون وهو عائد على أدوات الشرط وفعلين مفعول يقتضين وشرط خبر مبتدأ مضمرة أى أحدهما شرط أو مبتدأ والخبر محذوف أى منهما شرط ويتلو الجزاء جملة فعلية في موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره يتلوه الجزاء ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع وإنما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا للمتبوع نحو لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمرا وجعفرأ ولقيت الرجلين زيدا وعمرا ووسم جملة مستأنفة وجوابا حال من الضمير المستتر في وسم ثم بين الفعلين اللذين تقتضيها هذه الأدوات فقال : (وماضيين أو مضارعين * تلفيهما أو متخالفين)

فهذه أربعة أحوال الأول أن يكونا أعنى الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو : وان عدتم عدنا . أو مضارعين نحو قوله تعالى : وان تبدوا في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله . أو الأول ماضى والثاني مضارع نحو : من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه . أو الأول مضارع والثاني ماضى نحو قوله : من يكذبني بسوء كنت منه * كالشجا بين حلقه والوريد

ومعنى الماضى الواقع شرطا أو جوابا الاستقبال فهو ماض لفظا مستقبلا معنى ولذلك تقول ان قام زيد غدا قت بعد غد وماضيين مفعول ثان بتلفيهما أى تجدهما أو مضارعين أو متخالفين معطوفان على ماضيين فالماضى الواقع شرطا أو جزاء فهو في موضع جزم لأنه مبنى لا يظهر فيه اعراب وأما جزم المضارع فلا اشكال فيه شرطا كان أو جزاء في الأوجه الأربعة ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء والى ذلك أشار بقوله : (وبعد ماضى رفعك الجزاء حسن * ورفع بعد مضارع وهن) يعنى ان الشرط إذا كان ماضيا جاز رفع الجواب كقول زهير : وان أتاه خليل يوم مسألة * يقول لا غائب مالى ولا حرم وفهم من قوله حسن انه كثير ولا يفهم انه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن منه لأنه على الأصل وقوله ورفع بعد مضارع وهن أى ضعف كقوله :

في الشرط على القول بأن المبتدأ والخبر ترافعا وقيل الاداة عملت في الشرط والاداة والشرط عملا في الجواب بناء على ان الابتداء عمل في المبتدأ والابتداء والابتداء عملا في الخبر وقيل ان الاداة عملت في الشرط والجواب جزم بتوهم دخول الاداة عليه كما أن الجزى يكون بالتوهم وهذه الأقوال الأربعة مردودة انظر المطولات وفي التصريح بعض الرد (وقوله ان الشرط والجزاء جملتان) هذا لا يفهم من قدما وإنما يفهم من قوله سابقا فعلمين نعم الذى يفهم من قدما ويتلو هو قوله بعد ولان الجزاء الخ (وقوله وهو عائد على أدوات الشرط الخ) أى من حيث هى اسم أو حرف وتكون جملة يقتضين استثنائية وقول العرب انها نعت اسم في البيت قبل غير صحيح لأنه يقتضى ان الذى يطلب فعلين من هذه الأدوات إنما هى الأسماء منها دون الحروف وهو باطل (وقوله لأن التابع غير مستوف الخ) التابع هو شرط والمتبوع هو فعلين ولا يكون قد استوفاه الا لو قال شرطا وجزاء (وماضيين أو مضارعين) (قول المسكودى نحو قوله من يكذبني الخ) البيت من الخفيف وقائله أبو زيد ومن جازمة ويكذب مضارع كاد من أفعال المقاربة فعل الشرط فيه ضمير مستتر اسمها والياء خبرها وبسوء يتعلق به وجملة كنت بفتح التاء لأنه خطاب لشخص يمدحه جواب من والكاف في كالشجا اسمية بمعنى مثل خبر كان والشجا ما نشب وعلق بالخلق من عظم أو غيره والوريد عرق غليظ في العنق وإذا كان بين الوريد وموضع مسلك الطعام عظم فلا يقدر الانسان أن يبلع شيئا وهذا كناية عن كون المدح ينصر الشاعر ولا يترك أحدا يؤذيه والشاهد في كون الشرط مضارعا والجواب ماضيا ثم ظاهر النظم التسوية بين الوجوه الأربعة والحق ان الأحسن كونهما معا مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين لاتفاق الجواب والشرط في اللفظ ثم كون الأول ماضيا والثاني مضارعا لأن فيه الخروج من الضعيف الى القوى وأما كون الأول مضارعا والثاني ماضيا فهو أقلها حتى خصه الجمهور بالضرورة والأولى للمسكودى ان يمثل له بالحديث وهو قوله عليه السلام : من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه . لأن الحديث يحسن به الرد على الجمهور وأما الشعر فضرورة وهم يجوزون ذلك في الضرورة (وقوله في الأوجه الأربعة الخ) هذا سهو منه رحمه الله والصواب في الأوجه الثلاثة لأن الوجه الرابع هو كون الشرط والجواب معا ماضيين وفي بعض النسخ بالأوجه الثلاثة (وبعد ماضى الخ) (قول المسكودى كقول زهير الخ) هو ابن أبى سلمى يمدح هرم بن سنان أحد ملوك العرب وأكرمهم كان يعطى زهيرا عطاء كثيرا وكان يمدحه بقصائد من جملتها قصيدة منها هذا البيت وهو من البسيط وقوله : هو الجواد الذى يعطيك نائله * عفوا ويظلم أحيانا فيظلم

والهاء في أتاه يعود على هرم و خليل أى فقير فاعل أتاه مأخوذ من الحلة بفتح الحاء وهى الفقرة لان المراد بالخليل الصديق ويكون مأخوذا من الحلة بضم الحاء وهى صفاء المودة لأنه لا كبير مدح فيه ومسئلة مصدر سأل ويروى مسغبة أى مجاعة بدل مسألة وهى أبلغ في المدح

يا أقرع بن حابس يا أقرع * انك ان يصرع أخوك تصرع وانما حسن الرفع بعد الماضي لعدم تأثير أدوات الشرط في فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط ورفعه مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل والجزء المفعول برفعه وحسن خبر المبتدأ وبعد متعلق بحسن ولا يجوز أن يتعلق برفع لأنه مصدر مقدر بأن والفعل ورفعه مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول ووهن فعل ماض في موضع الخبر عن رفع وبعد متعلق بوهن * واعلم ان الشرط لا يكون الافعال مضارعا أو ماضيا كما سبق وأما الجواب فيكون مضارعا وماضيا كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء الى ذلك أشار بقوله :

(واقرن بفا حتما جوابا لو جعل * شرطا لأن أو غيرها لم يجعل)

يعنى ان جواب الشرط إذا لم يصلح جعله شرطا وهو ان يكون غير مضارع أو ماض وجب اقترانه بالفاء وفيهم منه انه إذا صح جعله شرطا لم تدخل الفاء في الجواب نحو ان يتم زيد قام عمرو أو يتم عمرو أو لم يتم عمرو فهذا كله يصح جعله شرطا وشمل مالا يصلح جعله شرطا الجملة الاسمية مثبتة بنحو ان قام زيد فعمرو قائم أو فعلية طلبية أو فعلا غير متصرف أو مقرونا بالسين أو سوف أو قد أو منية بما أو ان فان هذا كله لا يصلح جعله شرطا وبفا متعلق باقرن وحتماء نعت لدر محذوف تقديره قرنا حتما وجوابا مفعول باقرن ولو جعل شرط وشرطا مفعول ثان لجعل وفي جعل ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على جوابا ولا ن متعلق بجعل ولم يجعل جواب لو وهو مطاوع جعل فيتمدى الى الواحد لأن المطاوع الذي هو جعل بمعنى صير يتمدى الى اثنين ومفعول يجعل محذوف تقديره

راشد في يقول فانه مضارع مرفوع وقع جوابا ورفعه حسن لكون الشرط وهو آتى ماضيا ولا نافية وغائب خبر مقدم وما مبتدأ مؤخر ولا الواو حرف عطف ولا لتوكيد النفي وحرم بفتح الحاء الهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان بمعنى أن غيره يظلمه فيعفو عنه ثلثه ويقبل عذره وهو اما مبتدأ والخبر محذوف أى ولا عندى حرم أى حرمان أو خبر لمبتدأ محذوف أى ولا هو حرم ولا منوع (١) ثم ان السكودي حمل الماضي في قول المصنف وبعد ماض الخ على الناضى الاصطلاحي والأولى ان المراد بالماضى ما يعبر الاصطلاحى والمعنى وهو المضارع المقرون بلم نحو ان لم يتم زيد يقوم عمرو ورفعه المضارع حسن أيضا وعلى العموم حمل الموضح كلام الناظم (وقوله كنوله يا أقرع الخ) البيت من الرجز وقائله جرير وأقرع منادى ويجوز ضمه وفتحه لانه من أفراد قوله ونحو زيد ضم واقترن الخ ويا أقرع الثانى توكيد ليشلى له ويتعين فيه البناء على الضم لانه مفرد علم غير موصوف بابن والكاف اسم ان وجملة الشرط والجواب خبرها على قول والشاهد في رفع تصرع الثانى وهو ضعيف لكون الشرط مضارعا والمعنى كل ما فعلوه بأخيك كأنهم فعلوه بك فان قلنا أخاك فكأنهم قتلوك (وقوله لعدم تأثير أدوات الخ) أى فكما لا تؤثر في لفظ الشرط فالمناسب أن لا تؤثر في لفظ الجواب (وقوله التأثير العامل الخ) أى الاداة حيث أثرى الأول فالمناسب أن يؤثر في الثانى (فان قلت) ما وجه رفع المضارع حيثند في صورتين (قلت) قال سيبويه الجواب محذوف والمضارع المرفوع مؤخر من تقديم والاصل في البيت السابق يقول لا غائب مالى ولا حرم ان آتاء فيكون الجواب محذوف والمضارع المرفوع دل عليه وقال السكوفون والمبرد بل المضارع المرفوع هو الجواب ولكن يكون على حذف الفاء وكلا التخريجين منتقضانظر التصريح (وقوله لانه مصدر مقدر بان الخ) أى ومعمولاته لا تتقدم عليه لان موصول وهنا المعمول مقدم ومعمول الموصول الحرفى لا يتقدم عليه والمعمول هنا تقدم (لا يقال) ان حسن صفة مشبهة وهى لا تعمل في متقدم وقد مر * ومسبق ما تعمل فيه محتجب * والمعمول هنا متقدم (لأننا نقول) منع التقديم فيما عملها فيه بالحل على اسم الفاعل وأما عملها في الظرف كالجار أو الجار والمجرور فلما فيها من راحة الفعل والفعل يتقدم عليه معمولا فكذلك ما أشبهه (واقرن بفا الخ) (قول كدى لم تدخل الفاء في الجواب الخ) عدم جواز الدخول أصلا لا يفهم من الناظم مخصوصه بل الذى يفهم منه عدم وجوب الدخول وهل يجوز الدخول أم لا يبقى على عموم وهو صريح ابن الناظم بأنه يصح دخولها على ما يصح جعله شرطا واستدل عليه بنحو قوله تعالى : ومن يؤمن بربه فلا يخاف . فان المضارع المنفى بلا يصح جعله شرطا ومع ذلك قرن بالفاء ومنه قوله تعالى : ومن عاد فينتقم الله منه . والحق أن الجواب الذى يصح أن يقع شرطا لا يقرن بالفاء أصلا ولهذا أخرج السكودي عبارة المصنف عن ظاهرها وما استدلل به يؤول بأنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو لا يخاف وكذلك فهو ينتقم والجملة في محل جزم جواب الشرط (وقوله مثبتة) الصواب الاطلاق لأن الجملة الاسمية لا يصح جعلها شرطا مثبتة أو منفية (وقوله أو فعلية طلبية) مثلها قوله تعالى : ان كنتم تحبون الله فاتبعوني . وباقي الأمثلة في التوضيح وانما وجب الاقتران بالفاء فيما لا يصلح أن يكون شرطا لأن الجزم الذى يحصل فيه الربط فقد في اللفظ فأتى بالفاء لتفيد الربط والسببية وان الجواب مرتب على الشرط وخصت بذلك لأنها الترتيب بلا فصل والجواب مرتب على الشرط بتعقيب لكن يقال الماضى لا يؤثر في لفظه الجزم فلم لا تدخل الفاء عليه إذا كان جوابا (وقوله لأن المطاوع) بفتح الواو اسم مفعول (وقوله تقديره

لم يجعل شرطاً * ثم اعلم أن الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً قد يلغى مقروناً بما إذا والى ذلك أشار بقوله :

(وتخلف الفاء إذا المفاجأة * كأن تجد إذا لنا مكافأة)

يعنى أن إذا التي للمفاجأة تخلف الفاء أى تحل محلها فيصدر بها الجواب الذى لا يصلح جعله شرطاً كما يصدر بالفاء وذلك لشبهه إذا المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أولاً بل تقع بعدما هو سبب فيما بعدها وذلك كقولك إن تجد إذا لنا مكافأة ومثله قوله عز وجل: وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون. وفهم من قوله وتخلف أنها ليست أصلية في ذلك بل واقعة في موضع الفاء وإذا فاعل بتخلف وهى مضافة للمفاجأة والفاء مفعول مقدم على الفاعل وإن تجد شرط وجوابه إذا وما بعدها والمكافأة المجازاة مصدر كافأت الرجل أى جازيته ثم قال :

(والفعل من بعد الجزاء إن يقترن * بالفاء أو الواو بثلاث قسن)

يعنى أنه إذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه الجزم والنصب والرفع ويعنى بالفعل الفعل المضارع والجزاء أن يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك أن يقيم زيد يخرج عمرو وينهب جعفر مجزم وينهب ونصبه ورفع فاعل الجزم بالعطف على فعل الجزاء والنصب باضمار إن بعد الفاء أو الواو والرفع للاستئناف به ومثال الفاء قوله عز وجل: يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء. قرئ في السبع بالجزم والرفع وقرئ في الشاذ بالنصب ومثال الواو قول الشاعر :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك * ربيع الناس والبلد الحرام

ونأخذ بعده بذي ناب عيش * أجب الظاهر ليس له سنام

يزوى ونأخذ بالجزم والنصب والرفع وفهم من قوله من بعد الجزاء أن ذلك بعد الجزاء كيفما كان فعلاً كان أو جملة خلافاً للشارح في تخصيصه بالفعل المضارع بدليل قوله عز وجل: فهو خير لكم ويكفر. والفعل مبتدأ ونعته محذوف أى الفعل المضارع وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم وذلك لا يكون في الأفعال إلا في العرب منها وهو المضارع وإن يقترن شرطاً وبالفاء متعلق يقترن وقمن خبر المبتدأ بثلاث متعلق بقمن ومعنى قمن تحقيق وجواب الشرط على هذا الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير الفعل قمن بثلاث أن يقترن بكذا فهو قمن إلا أن في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارع وهو قليل ويحتمل أن يكون قمن خبر مبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط إلا أن في هذا الوجه حذف

(لم يجعل جواباً الخ) هكذا في غالب النسخ وهو سبق قلم والصواب لم يجعل شرطاً وكذلك يوجد في بعض النسخ قال العرب وجملة لوجعل في محل نصب نعت لجواب (وتخلف الفاء) (قول المكودي وفهم من قوله وتخلف الخ) كما يفهم منه ذلك يفهم منه أنه لا يجمع بينهما قالوا إلا إن قصد التأكيذ نحو فاذا هى شاخصة ويؤخذ منه أيضاً أن الرابط إذا نفسها لفاء مقدرة قبلها وهو الأصح ثم ان الجمهور على أن الفاء مجرد الرابط والجواب ما بعدها ولذا قال الزواوى :

والفاء للجواب قل للرابط * ولا تقل فيها جواب الشرط

وقيل هى الجواب فقط وقيل هى مع ما بعدها (والفعل من بعد الجزاء إن يقترن الخ) (قول كدى والجزاء أن يكون بالفعل المضارع الخ) تبع في هذا الشارح المصرح بأن كلام الناظم خاص بالعطف على الجواب الواقع فعلاً مضارعاً وإن كان غيره فلا يجوز الأوجه الثلاثة بل يتعين الجزم وسيأتى للمكودي آخر الصواب ما يأتى له من الإطلاق فما كان ينبغى أن يتبع الشارح في أول التقرير (وقوله والنصب باضمار أن بعد الفاء الخ) أى وإن مضمرة وجواباً * ان قلت * هذا ليس من المواضع المارة التي تضر أن فيها * قلت * أجب بأن الجواب الواقع بعد الشرط لم يتحقق وقوعه فاشبهه جواب الاستفهام فكأن ذلك الفعل الواقع بعد الفاء الواقعة في جواب الاستفهام ينصب بان مضمرة وجواباً فكذلك الفعل الواقع بعد الفاء الواقعة بعد جواب الشرط ينصب بهافه من أفراد أو طلب لكن لما كان الطلب في الاستفهام ظاهراً وجب النصب ولم يجز غيره ولما كان في هذا غير ظاهر جاز غيره (وقوله قرئ في السبع بالجزم الخ) قرأ جمهور السبعة بالجزم وقرأ أعاصم وابن عامر بالرفع وقرأ ابن عباس والاعمش في الشاذ بالنصب وبهذه الآية والقراءة فيها تعلم أن ما اقتضاه المصنف من التسوية بين الوجوه الثلاثة باطل بل الجزم أرجح ثم الرفع ثم النصب (وقوله قول الشاعر فإن يهلك الخ) البيتان من الوافر وقائلهما النابغة دمع النعمان بن الحرث الأصغر وأبو قابوس كنية النعمان وهو فاعل يهلك ويهلك الثانى جواب الشرط وربيح فاعل يهلك الثانى والناس مضاف إليه ثم في هذا الكلام استعارة تصريحية وذلك أنه شبه أبا قابوس بالربيح في كثرة الخير وبحرمة الشهر الحرام في كون من تعلق به يحترم ثم أنه أطلق اسم المشبه به الذى هو الربيع والشهر الحرام على المشبه الذى هو أبو قابوس ففي كل منهما استعارة تصريحية والشاهد في وتأخذ حيث روى بالأوجه الثلاثة والوزن يقبل ذلك والذئاب بكسر الدال المعجمة عقب كل شئ وأجب الظاهر أى مقطوع سنام الظاهر وأجب الظاهر

الفاء من الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر وفي بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه ووقن خبر فتثليث هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء فان وقع المضارع المشروط بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء فقد أشار إليه بقوله : (وجزم ونصب لفعل إثر فاء * أو واو ان بالجملةين اكتنفا)

يعني أن الفعل المضارع اذا وقع بعد الفاء أو الواو بين الشرط والجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه باضمار أن فتثال الجزم بالعطف على فعل الشرط إن يقيم زيد ويخرج عمرو أو كرمك ومثال النصب قول الشاعر :

ومن يقرب منا ويخضع نؤوه * ولا يخش ظلما مأقما ولا هضما

والعالم يحز فيه الرفع كإجاز في التأخر لان الرفع على الاستئناف ولا يمكن في الزايق بين الشرط والجزاء وجزم مبتدأ وأونصب معطوف عليه وسوغ الابتداء بالنكرة التفصيل والفعل متعلق بنصب وهو مطلوب أيضا لجزم فهو من باب التنازع وإثر ظرف في موضع النعت لفعل واو واو معطوف على فاوان شرط وفعل الشرط اكتنفا والجملةين متعلق باكتنفا واكتنفا مبنى للمفعول والضمير المستتر فيه عائذ على فعل فان الجملةين اكتنفتا وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال :

(والشرط يعني عن جواب قد علم * والعكس قد يأتي إن المعنى فهم)

يعني انه اذا علم الجواب أغنى عن ذكره الشرط نحو أنت ظالم ان فعلت فجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكذلك اذا علم الشرط أغنى عنه الجواب كقوله : فطلقها فلست لها بكفء * والاياعل مفرقك الحسام أي ولا تطلقها فحذف فعل الشرط

لالمعنى وفهم من قوله قد علم انه اذا لم يعلم واحد منهما لم يحز الحذف وفهم من قوله قد يأتي ان حذف الشرط أقل من حذف الجواب والشرط مبتدأ وخبره يعني وعن جواب متعلق بغيره وقد علم في موضع النعت لجواب والعكس مبتدأ وقد يأتي خبره وان شرط والمعنى مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمرة يصبره فهم وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال :

(وا حذف لى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم) يعني انه اذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الاخير منهما

كلامها مجرور أول نعت لعيش والثاني مضاف اليه وأجب وان أضيف الى الظاهر فهو باق على تنكيره لانه وصف والجواب فيها أحسن الوجوه وسنام اسم ليس وخبرها له والجملة تفسيرية لاجل الظاهر والمعنى إن يهلك النعمان يذهب جميع الخير معه كما يذهب معه الأمان ولا يبقى بعده الا أقل العيش وأقبحه مثل البعير القطوع السنام فلا فائدة فيه (وقوله وهو مخصوص بضرورة الخ) كقوله : * من يفعل الحسنات الله يشكرها * أي الله يشكرها قيل ويجوز على ندور في الشر كقوله عليه السلام لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة : فان جاء صاحبها والاستمتاع بها رواه البخاري فيمن تذكرن هذا الوجه مساويا لما قبله والظاهر الوجه الثالث ان صحت نسخة الفاء ولم يتكلم على ما يتعلق به من بعد الجزاء وجعله العرب متعاقبا يمتزنان وهو سهولان مفعول الشرط لا يتقدم عن الاداة والظاهر انه متعلق بمحذوف نعت للفعل والتقدير والفعل المضارع من بعد الجزاء (وجزم او نصب لفعل الخ) (قول كدى باضمار أن) أي وجوبا تنزيلا للشرط منزلة الاستفهام في عدم تحقق الوقوع والتشبيه فيه اظهر مما اذا تأخر الفعل عن الجواب ولم يأت المكودي بثال ومثاله ان يقيم زيد ويخرج عمرو أقم فيجوز في ويخرج الجزم والنصب دون الرفع ويوجد في بعض نسخ المكودي البيت الذي استشهد به الموضح ونصه :

ومن يقرب منا ويخضع نؤوه * ولا يخش ظلما مأقما ولا هضما

وفي تقديم النظم الجزم على النصب إشارة الى أن الجزم أولى من النصب وهو كذلك (قوله ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء) هكذا في غالب النسخ وفي بعضها ولا يمكن الا في الواقع بعد الشرط والجزاء والمعنى واحد وانما منع الرفع بين الشرط والجزاء لان الشرط والجزاء منزلان منزلة شيء واحد فلا يفصل بينهما الا بما اغتفر الفصل به بين التلازمين (ان بالجملةين اكتنفا) بالباء للمفعول فمعنى اكتنفا أي حفظ وصين بالجملةين الشرط والجواب ولا يحفظ بهما الا ان تقدمت احدهما وتأخرت الاخرى وهذا أولى الوجوه التي يجاب بها عن الناظم (والشرط يعني الخ) (قول كدى نحو أنت ظاهر الخ) هذا المثال مما يجب فيه حذف الجواب لتقدم ما هو جواب في المعنى لانما يجوز فقط وهذا مذهب البصريين وقال الكوفيون ان ما تقدم هو الجواب لادليل الجواب فلا حذف حينئذ ويشترط في حذف الجواب شرط آخر مع شرط علمه وهو أن يكون فعل الشرط ماضيا (وقوله كقوله فطلقها الخ) البيت من الوافر وقائلة الاحوص وهذا البيت من قصيدة منها البيت المتقدم في النداء مع قصة وهو سلام الله يامطر عليها . الخ والفاء في فطلقها عاطفة والثانية سببية والتاء الفتوحة اسم ليس وبكفاء خبرها والشاهد في الاحيث حذف فعل الشرط والتقدير والانتظاها وحذف لدليل وهو قوله قبل فطلقها ويعمل جواب مجزوم بحذف الواو والحسام فاعله وهو السيف القاطع وأرأسه الذي يضرب به ومفرقك بالنصب مفعوله وفي القاموس مفرق على وزن مقعدو مجلس وسط الرأس الذي فيه الشعر (وقوله ان حذف الشرط أقل الخ) هذا المفهوم صحيح خلاف ما يقتضيه الموضح من التسوية بينهما وانما

واستغنى بجواب المتقدم فتقول اذا قدمت الشرط وأخرت القسم إن يقيم زيد والله أكرمه واذا قدمت القسم قلت والله إن قام زيد لأكرمه هذا هو الذى ذكره اذا لم يتقدم عليهما أى الشرط والقسم ما يحتاج الى الخبر وأما اذا تقدم عليهما ما يحتاج الى الخبر فقد أشار اليه بقوله: (وان تواليا وقبل ذو خبر * فالشرط رجح مطلقا بلا حذر)

وشمل قوله ذو خبر المبتدأ وذو أصله المبتدأ كاسم كان فتقول زيد والله ان يقيم أكرمه فتستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم وان كان القسم متقدما على الشرط وانما رجح الشرط وان كان متأخرا لأنه عمدة الكلام والقسم تو كيد للكلام وفهم من قوله رجح انه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان يقيم لأكرمه وفهم من قوله مطلقا ان الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله بلا حذر تتميم للبيت بصحة الاستغناء عنه ولدى متعاقبا بحذف ومعناه عنده وجواب مفعول بالحذف وما موصلة وصلتها أخرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره أخرته وان تواليا شرط وذو خبر مبتدأ وخبره قبل والجملة فى موضع الحال من الضمير فى تواليا ولذلك دخت عليها الواو والفاء جواب الشرط والشرط مفعول مقدم بـ رجح ومطلقا حال من الشرط وبلا حذر متعلق بـ رجح ثم قال :

(وربما رجح بعد قسم * شرط بلا ذى خبر مقدم)

يعنى انه قد يرجح الشرط المتأخر وان لم يتقدم ذو خبر فتقول والله إن يقيم زيد أكرمه ومنه قوله :
لئن منيت بنا فى يوم معركة * لاتلفنا عن دماء القوم ننقل

وفهم من قوله وربما رجح بعد قسم أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقدم ذى خبر قليل ﴿ تكلمة ﴾ لم يذكر الناظم فى هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فانه ذكر حروفه مع حروف الجر فى بابها وذكر بعض أحكامه فى باب المبتدأ وفى باب ان وفى هذا الباب.

﴿ فصل لو ﴾

اتماذ كر لو عقب هذا الباب لأنها تكون شرطية كيان ومع كونها حرف امتناع هى أيضا شبيهة بأدوات الشرط فى احتياجها الى جواب

كان حذف الجواب أكثر لان الحذف من الاواخر أكثر من الاوائل ولان دلالة السبب على السبب أقوى من المكس (وان تواليا) (قول كدى لانه عمدة الكلام الخ) معنى كونه عمدة ان الكلام مبنى عليه اذ هو الخبر والخبر لا يكون الا عمدة وأما القسم فيصح الاستغناء عنه فهو فضلة (وقوله سواء تقدم الخ) هذا وان كان مأخوذا من الاطلاق لكنه غير مراد لان الشرط اذا تقدم وجب الاكتفاء بجوابه وكان هو قوله واحذف لدى اجتماع الخ وانما محل هذا البيت الذى تظهر فيه الفائدة ان تأخر الشرط وتقدم القسم اذا علمت هذا فالاطلاق فى النظم ضائع على انه يقال انه مضر (وقوله تتميم للبيت الخ) قيل بل هو رد على من يوجب اعتبار الشرط أبدا اذا تقدم ذو خبر دون القسم قالوا وابن مالك بنفسه فى التسهيل والكافية نص على الوجوب وخالف ذلك هنا والحذر بالنال المعجمة الاحتراز والخوف (وربما رجح الخ) (قول المكودى ومنه قوله لئن الخ) البيت من البسيط وقائله الاعشى واللام موثقة للقسم وان حرف شرط ومنيت فعل الشرط مبنى للمفعول بمعنى ابتليت والتاء هو النائب عن الفاعل وفى يوم متعلق بمنيت والمعركة موضع القتال وفى بعض النسخ عن غب معركة والغب بكسر الغين آخر القتال ولا نافية وتلفنا مضارع مجزوم بحذف الياء على انه جواب الشرط وفيه الشاهد حيث راعى الشرط وان تأخر ولو راعى القسم لقال لاتلفنا بالياء لانه مرفوع وجملة تنقل بالفاء فى محل نصب مفعول ثان لتلفنا ومفعوله الاول ما وفاعله المخاطب والمعنى ان ابتلاك الله بنافى يوم القتال لاتجدنا متتبعين أى متتصلين ومتبرئين عن سفك دماء القوم بل لانكل ولا تفتر همتنا عن قتالهم حتى نستأصلهم عن آخرهم ثم ان قول الناظم وربما رجح الخ يحتمل احتمالين أحدهما أن تقول هذا تقييد لقوله سابقا فهو ملتزم كأنه قال فهو ملتزم غالبا ومن غير الغالب عدم لزوم ذلك فهو الذى صرح به فى قوله وربما رجح الخ وهو الذى حملة عليه المكودى فيكون الناظم تابعا للفراء الذى يقول ان ذلك غير لازم بل غالب ثانيهما أن يكون أولا حكى ما للجمهور وان ذلك لازم وأخرا حكى قولاً مرغوبا عنه وهو قول الفراء فيكون قوله فهو ملتزم على اطلاقة وهذا احتمال هو الصواب الذى يدل عليه كلام الناظم فى شرح العمدة (قوله فى باب المبتدأ) فى قوله وفى نص يمين اذا استقر (وقوله فى باب ان) وحيث ان ليمين مكمله مع قوله بعد اذا جاء أو قسم وأما ما ذكره هنا فى قوله واحذف لدى اجتماع والله أعلم .

﴿ فصل لو ﴾

فصلها عن الباب قبلها لانها غير جازمة (قول المكودى ومع كونها الخ) هذا مستأنف جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له أنت قلت إنها تكون شرطية كيان مع أنها تكون امتناعية أيضا وقد ذكرها الناظم معا فوجه ذكر الامتناعية فاجاب بقوله ان كانت شرطية فهى كيان وان

ولما كانت لو تكون حرف شرط وحرف تمن ومصدرية نبه على مراده فقال : (لو حرف شرط في مضي) يعني ان لو حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى وتسمى لو هذه امتناعية لأنها تدل في الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو لو قام زيد لقام عمرو فامتنع قيام عمرو لامتناع قيام زيد. فالماضي في هذا الباب على معناه من المضي بخلافه في باب أدوات الشرط فلذلك تقول لو قام زيد أول أمس لأكرمه أمس وقد تدخل على المستقبل معنى وإلى ذلك أشار بقوله :

(ريقل * إياؤها مستقبلا لكن قبل)

وكان حتمها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله ومن ذلك قوله عز وجل : وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم. وشمل قوله مستقبلا لماضي في اللفظ كآلية الكريمة والمضارع في اللفظ نحو لو يقوم زيد غدا لأكرمه فلو مبتدأ وحرف شرط خبره وفي متعلق بشرط وإياؤها فاعل يرقل وهو مصدر منضاف إلى المفعول ومستقبلا مفعول ثان بإياؤها ثم قال :

(وهي في الاختصاص بالفعل كإن) يعني إنها تختص بالفعل كما تختص به إن وفهم من تشبيهه لها بأن أن الفعل يليها ظاهرا

كانت امتناعية فهي شبيهة بأدوات الشروط أيضا في احتياج كل للجواب فلذلك ذكرهما معا عقب الجواز لكن كلامه يقتضي ان الامتناعية غير شرطية بمعنى مع أنها شرطية أيضا في المعنى وهو الذي صرح به بنفسه في شرح قول الناظم لو حرف شرط في مضي حيث قال يعني ان لو حرف شرط إلى أن قال وتسمى لو هذه امتناعية وأجاب عنه بعض شيوخنا بأن الامتناعية شرطية بمعنى ولا تسمى شرطية اصطلاحا فكلامه أولا في الشرطية اصطلاحا وثانيا في الامتناعية اصطلاحا فيكون كلامه في غاية الظهور اه وما يوجد في بعض النسخ من قوله ومع كونها شرطية فهي حرف امتناع وهي أيضا شبيهة بأدوات الشرط فيه التناقض بين كونها شرطية مع كونها شبيهة بأدوات الشروط (وقوله ولما كانت لو الخ) الحق ان أقسام لو ستا خمسة سيدي محمد بن عبد السلام بناني في قوله :

تمن وتقليل وعرض ومصدر * وتعليق ماض ثم مستقبل بدا

فإن التمني : فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين. ومعنى الكرة الرجوع إلى الدنيا ومثال التقليل تصدقوا ولو بظلم محرق ومثال العرض لو نزل عندنا ومثال كونها مصدرية والغالب وقوعها بعد ود : يود أحدهم لو يعمر ألف سنة. فيؤول لو يعمر بالتعمير وهي مرادفة لان المصدرية في المعنى والسبب الا انها لا تنصب ولا جواب لها وهذه الاربعة لم يتعرض لها الناظم لقلتها والخامسة أن تكون شرطية امتناعية وهي المشار إليها بقوله لو حرف شرط في مضي ولا يليها الاماض لفظا ومعنى أو معنى فقط كما يأتي في قوله وان مضارع تلاها صرفا الخ لان ذلك من تنمة الكلام على لو الامتناعية وليست حينئذ شبيهة بإن لان الامستقبل لفظا ومعنى أو معنى فقط والسادسة أن تكون شرطية غير امتناعية ولا يليها الامستقبل وتكون حينئذ شبيهة بإن في المعنى الا أن إن جازمة ولو غير جازمة وهذه هي الآتية في قوله ويقل إياؤها مستقبلا (لو حرف شرط في مضي) (قول كدى على تعليق فعل) وهو الجواب بفعل أى على فعل وهو الشرط (وقوله على امتناع الشيء) وهو الجواب لامتناع غيره وهو الشرط فيؤخذ من الكودى ان مضمون الجواب ممتنع لاجل امتناع مضمون الشرط وهو الحق وقيل ان لو الامتناعية تدل على معنى امتناع الشرط دائما ولا تدل على امتناع الجواب دائما وهو الذي في الموضح وقيل لا تدل على امتناع شرط ولا جواب وكلا القولين الأخيرين مرغوب عنه وتسمية الناظم للو الامتناعية شرطية حيث قال لو حرف شرط باعتبار النفي والافق الاصطلاح لا يقال لها الامتناعية (وقوله وقد تدخل الخ) ان أراد بقوله وقد تدخل الذى جعله توطئة لقوله ويقل إياؤها مستقبلا ان لو الامتناعية تدخل على المستقبل معنى كان غير صحيح ومناقضا لقوله بعد وان مضارع تلاها الخ لان لو الامتناعية لا يليها مستقبل معنى أصلا وان ولها مضارع في اللفظ وجب تأويله بالماضي كما يأتي وان أراد بقوله وقد تدخل لا بقيد كونها امتناعية لتعليق الماضى فهو صحيح ويكون الناظم تكلم على قسمي لو كما هو الصواب لكن الواجب حينئذ حذف قوله بعد وكان حتمها أن لا يليها المستقبل الخ لأنها اذا كانت شرطية غير امتناعية فالواجب أن يليها المستقبل وان ولها الماضى أول بالمستقبل والحاصل أن الكودى تبع في كلامه أولا وآخرا للرأى وفيه من التناقض مالا يخفى كما علمت وأما كلام الناظم في قوله ويقل إياؤها مستقبلا فالصواب حملة على لو الشرطية غير الامتناعية وتكون إياؤها عائدة على لو حرف شرط لا يفيد كونها في الماضى فيكون تكلم على الاستعمالين معا لأن استعمال لو في الامتناع كثير وفي الشرط دون امتناع قليل ويكون الناظم عبر عن قلتها بقلة إياها بالمستقبل لانه يلزم من قلة إياها بالمستقبل قلتها في نفسها (قول كدى ومن ذلك قوله عز وجل وليخش الخ) انما وجب تأويل الماضى في الآية بالمستقبل لان الخطاب للصبيان وانما يتوجه اليهم قبل موتهم وترك أولادهم وأما ان ماتوا وتركوا أولادهم فلا يمكن خطابهم وخوفهم ولذا أول في المعنى وتبعه الازهرى تركوا بشارفوا أن يتركوا وقد رد التأويل أبو حفص سيدي عمر الفاسي (وهي في الاختصاص بالفعل كإن) الضمير يعود على لفظ لو بقسميها المذكورين وقول بعض كما يعود عليهما يعود على المصدرية صحيح في نفسه لان المصدرية لا يليها الا الفعل أيضا

ومضمرها كما يلي إن فتقول لو زيد قام لأكرمه فيكون زيدا فاعلا بفعل مضمر يفسره قام كما تقول إن زيد قام فأكرمه ومنه قولهم لو ذات سوار لطمتنى ثم إن لو تخالف إن في جواز وقوع أن الفتوحة المشددة بعدها وإلى ذلك أشار بقوله : (لكن لو أن بها قد تقترن)
يعنى أن لو تخالف إن في جواز وقوع أن بعدها كقوله تعالى : ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم . وهو كثير واختلاف في موضع أن بعدها قليل مبتدأ وقيل فاعل بفعل محذوف وفهم من قوله لكن إنها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لاستدراكه بلسكن إذ لو كانت عنده فاعلا بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل فاستدراكه دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل ولو اسم لسكن وأن مبتدأ وخبره قد تقترن وبها متعلق بتقترن والجملة خبر لكن ثم قال :

(وان مضارع تلاها صرفا * إلى المضى نحو لو يفي كفى)

يعنى أن لو قد يقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه إلى المضى كقوله لو يفي كفى أى لو وفى كفى ومن ذلك قوله :

لو يسمعون كما سمعت كلامها * خروا لعزة ركما وسجودا

أى لو سمعوا وفهم منه أن لو الواقع بعدها المضارع المؤثر بالماضى هى الامتناعية لا لوالشرطية لأن لو الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضى لأصالة فى الاستقبال بل يؤول معها الماضى بالاستقبال ومضارع فاعل بفعل مضمر يفسره تلاها وصرفا جواب إن وإلى المضى متعلق بصرفا .

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

إنما ذكر هذه الأحرف هنا لأنها من جملة أدوات الشرط لاحتياجها إلى جواب وبدا منها بأما فقال : (أما كمها يك من شيء) يعنى أن موضع أما صالح لهم ما يكن من شيء لأن معناها كمها يك من شيء لأن أما حرف ومها يك من شيء اسم وفعل ومتعلقه ولما علم أنها ثابت عماد ذكر

لكن لا يمكن دخولها في كلام الناظم لأن المصدرية لم يتقدم لها ذكر (قول المكودي ومضمرها كما يلي إن الخ) هذا خلاف مذهب البصريين فانهم فرقوا بين إن ولو في هذا قال أبو حيان والقياس يقتضى الفرق واستشهد على الفرق بشواهد منها قوله تعالى : قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى . الآية (وقوله ومنه قولهم لو ذات سوار الخ) فذات فاعل بفعل محذوف يفسره لطمتنى والتقدير لو لطمتنى ذات سوار وهذا مثل يضرب لمن استحققره من هودونه وأول من قاله حاتم الطائى الجواد المشهور حين لطمته جارية وهو السيد عند بعض العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرت حاتما بأن يفصدناقة لها لتشرب دم فصدها فنجرها قليل لم لم فعلت هذا فقال هذا فصدى فلطمته الجارية والمعنى لو لطمتنى الحرة لأنها هى صاحبة السوار لها أن ذلك على لأن الاماء عند العرب لا تلبس السوار ﴿ فان قلت ﴾ إذا كان أول من قاله حاتم فلم جمع كدى الضمير فى ومنه قولهم ﴿ قلت ﴾ أجيب بأن العرب لما تلقوا هذا المثال بالقبول وصاروا يستعملونه فكأنهم قالوه (لكن لو أن بها قد تقترن) (قول كدى وهو كثير) أشار بهذا إلى أن قد وان دخلت على المضارع فى قد تقترن فهى للتحقيق لوروده فى القرآن كثيرا قال تعالى : ولو أنهم آمنوا . ولو أنا كتبنا عليهم . ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به . (وقوله قليل مبتدأ) اختلف القائلون بالابتدائية فهم من قال هذا المبتدأ لا خبر له لاشتمال جملة الصلة على السند والسنداليه ومنهم من قال إن الخبر محذوف ويقدر مقدما أى ولو ثابت صبرهم والحق أن الخبر محذوف ولكنه يقدر مؤخرا أى ولو صبرهم ثابت (وقوله وقيل فاعل) فيقدر حينئذ ولو ثبت صبرهم (وان مضارع تلاها صرفا) كان ينبغى له أن يقدم هذا البيت ويدكره عند قوله لو حرف شرط فى مضى لأنه من تمام لو الشرطية الامتناعية وقدمه الموضح هناك تسكيئا عليه (قول المكودي ومن ذلك قوله لو يسمعون الخ) البيت من الكامل وقائله كثير عزة والواو فى يسمعون الفاعل عائدة على الرهبان المذكورين قبل والكاف فى كما اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق وما مصدرية وخروا جواب لو الامتناعية ومعناه سقطوا وركعوا جمع را كع حال من الواو فى خروا وسجودا جمع ساجد معطوف على ركعوا والمعنى لو سمع الرهبان كلامها سماعا مثل سماعى إياه خروا لعزة فى حال كونهم را كعين وساجدين والقياس أن يقول لها بدل لعزة لأنها تقدم التصريح بها لكنه أظهرها هنا تلذذا بذكرها والشاهد فى يسمعون فانه مضارع لفظا ومعناه الماضى لأن لو الامتناعية لا يليها إلا الماضى لفظا ومعنى أومعنى كما هنا (قوله هى الامتناعية الخ) كلامه يقتضى أن لو الامتناعية غير شرطية وهو كذلك اصطلاحا وأما فى المعنى فيقال لها شرطية كما مر (وقوله لأن لو الشرطية) أى غير الامتناعية وهذا الحكم الذى قال صحيح ولم يتعرض الناظم لما تجاب به لو وقد ذكره الموضح مستوفى والله أعلم .

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

(قول المكودي إنما ذكر هذه الأحرف الخ) الأولى فى مناسبة ذكرها عقب لو أن يقول إن هذه الأحرف شبيهة بالوفى كونها غير جازمة ومحتاجة للجواب (أما كمها يك من شيء) (قول كدى يعنى أن موضع أما صالح الخ) أشار بهذا إلى أن وجه الشبه كون مهمما يكن من شيء صالحا أن يجعل فى موضع أما وليس المراد أن الأصل مهمما يكن من شيء ثم حذف ما ذكر ثم جعلت أما فى موضعه

يعنى أن الفاء تدخل على تالى تاليها نحو أمازيد فقائم والأصل مهمما يكن من شىء فزيد قائم ولما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت أما مقامهما كرهوا أن تلى الفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جوابا لإصلاحا للفظ وفهم من قوله لتلو تلوها أن الفاء لا تلى أما وانه لا يفصل بين أما والفاء الا شىء واحد ويشمل المبتدأ نحو أمازيد فقائم والخبر نحو أما قائم فزيد والمفعول نحو قوله تعالى : فأما اليتيم فلا تقهر . والظرف نحو أما اليوم فزيد قائم والمجرور نحو أما فى الدار فزيد قائم وأما مبتدأ وخبره كمهما يك من شىء وفا مبتدأ وخبره الفا وتلو متعاق بالفا ومعنى تلو تال ووجوبا نصب على الحال من الضمير فى الفا وتجوز فى قوله وجوبا وانما ذلك فى الأكثر ولذلك قال :

(وحذف ذى الفا قل فى ثر إذا * لم يك قول معها قد نبذا)

يعنى أن الفاء المجاب بها اما تحذف فى الشر قليلًا كقوله عليه الصلاة والسلام : أما بعد ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله تعالى . وفهم منه أنه يكثر فى النظم كقول الشاعر : أما القتال لا قتال لديكم * ولكن سيرا فى عراض المواكب وفهم أيضا من قوله إذا لم يك قول معها قد نبذا أى طرح وكفى به عن الحذف .

وانما احتجنا لهذا ليلزم قوله بعد أن معناها الخ لكن هذا ينافيه قول المسكودى بعد والأصل مهمما يكن من الخ لأنه صريح فى أن الأصل مهمما ثم قامت مقامها أما ففى هذا الكلام اشكال على كل حال وأما هذه المفتوحة الهمزة حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبا (وقوله نبه على ما تجاب الخ) الأولى أن يقول نبه على وجوب اتیان الفاء بعدها لتضمها معنى الشرط والا فللناظم لم يتكلم على جوابها أصلا (وفالتلو تلوها وجوبا ألفا) (قوله كدى والأصل مهمما الخ) مهمما مبتدأ ويكون مضارع كان التامة وفاعلها شىء مجرور بمن اثرأئمة بناء على قول الفارسى بجواز زيادة من فى الإيجاب ويأزم عليه خلو المبتدأ من رابط والصواب ان فاعل يكن عائد على مهمما وهو الرابط بين المبتدأ والخبر ومن شىء بيان لهما وفائدة البيان شىء خصوصا لأنه عام والا فلا يقدر فى كل مقام بل يقدر البيان فى كل مقام بحسبه فيقدر فى نحو قوله تعالى : فأما ان كان من المقربين . الآية مهمما يكن من وفاة أحد ان كان من المقربين فروح الآية وفى نحو قول المصنفين أما بعد مهمما يكن من بعد البسملة والحمد لله والصلاة على مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذا وكذا (وقوله فقدموا بعض الخ) الصواب أن يقول فزحللوا الفاء عن محلها لأنه قد يفصل بين أما والفاء ببعض الجواب كما قال وقد يفصل بغيره كالفصل بالظرف لأنه يتعلق بفعل الشرط الذى قامت مقامه أما وانما اقترن جواب أما بالفاء غالبا لأن أما نائبة عن مهمما ومهما جوابها إذا لم يصلح جعله شرطا فلا بد من اقترانه بالفاء وانما استصحب ذلك مع أما فى كل موضع غالبا ولوصح جعل الجواب شرطا لأن أما نائبة عن مهمما والنائب لا يقوى قوة النوب عنه فقويت غالبا بالفاء بهذا علله ابن مالك (وقوله وشمل المبتدأ الخ) كما يقع الفصل بهذه الأربعة يقع الفصل بعمول فعل محذوف يفسره ما بعده نحو أما زيدا فأكرمه ويقع الفصل بالشرط نحو قوله تعالى : فأما ان كان من المقربين . الآية وهذه الستة التى يقع الفصل بها هى التى نظمها الدنوشرى ومافى المرادى من الفصل بالدعاء هو من الستة لأنه لا بد أن يذكر مع الدعاء واحد من الستة (وقوله وتجوز الخ) حمل كلام الناظم على التجوز لينتفى التناقض بين قوله هنا وجوبا وقوله بعد قل (وحذف ذى الفا قل فى ثر) (قول المسكودى كقوله عليه الصلاة والسلام أما بعد الخ) قال ذلك عليه السلام فى حديث بريرة لما كاتبها أهلها فجاءت الى عائشة تستعينها فقالت لها ان أراد أهلك أن تشتري منهم نجوم الكتابة فقلت فأخبرت أهلها فقالوا الا أن يكون الولاء لنا فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم فقال اشترىها واشترطى لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ثم قام فخطب الناس فقال : أما بعد ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله من اشترط شرطا ليس فى كتاب الله فشرطه باطل شرط الله أحق إنما الولاء لمن أعتق . وقيل الحديث لا شاهد فيه وان مثل به الموضح أيضا لاحتمال أن يكون على حذف القول أى أقول ما بال أقوام الخ والأولى أن يثبت بقوله عليه السلام : أما موسى كآنى أنظر اليه . أى فكأننى الخ (وقوله كقول الشاعر أما القتال الخ) البيت من الطويل وأما حرف شرط . والقتال مبتدأ ولا نافية وقاتل اسمها وليدكم خبرها والجملة خبر المبتدأ والرابط إعادة المبتدأ بلفظه والشاهد فى حذف الفاء من لا قتال ولكن بتشديد النون حرف استدراك واسمها محذوف مع خبرها وسيرامفعول مطلق والتقدير ولكنكم تسيرون سيرا وقيل ان سير اسمها والخبر محذوف تقديره شأنكم وعاداتكم وعراض مفرد بكسر العين والضاد المعجمة وهو الشق والناحية والجانب والمواكب بالواو جمع موكب بكسر الكاف وهم القوم الركب على الابل المزينة ويطلق على جماعة الفرسان وهذا البيت مما هجى به قديما بنو أسد والمعنى إنكم لا تقدرون على القتال وانما تسيرون سيرا ضعيفا فى جانب القوم وأطرافهم

انه يكثر أيضا حذفها مع القول كقوله عز وجل: فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أى فيقال لهم أكفرتم وحذف مبتدأ وذى اسم
اشارة والفانعت له وقل خبر المبتدأ وفي ثر متعلق بقل وكذلك اذا وقد بنذا خبريك ومعها متعلق ببنذائهم ان لولا ولوماعلى نوعين
أحدها أن يكونا مختصين بالاسم والآخر أن يكونا مختصين بالفعل وقد أشار الى الاول بقوله :
(لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناع بوجود عقدا)

يعنى لولا ولوما اذا عقدا أى ربطا امتناعا بوجود ويقال أيضا بوجوب فانهما يلزمان الابتداء يعنى المبتدأ والخبر نحو لولا زيداً كرميتك
ولوما عمرو لجئتك وخبر المبتدأ بعدهما واجب الحذف وقد تقدم في باب المبتدأ فلولاً مبتدأ ولوما معطوف عليه ويلزمان خبرهما والابتداء
مفعول يلزمان وامتناعا مفعول بعقدا وبوجود متعلق بعقدا واذا متعلق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه يلزمان ثم أشار الى الاستعمال
الثانى فقال (وبهما التحضيض مز) يعنى ان لولا ولوما يميز بهما التحضيض أى يدلان عليه كقوله تعالى : لولا أنزل علينا الملائكة . وقوله :
لوما تأتينا بالملائكة . ويشارك لولا ولوما في التحضيض غيرهما وقد نبه عليه بقوله : (وهما * ألا) يعنى ان هذه الثلاثة تشارك
لولا ولوما في التحضيض نحو هلا تأتينا وألا تصل إلينا وألا تقبل علينا وهذه الاحرف أعني لولا ولوما وما بعدهما مستوية في الاختصاص بالفعل
والى ذلك أشار بقوله : (وأوليتها الفعلا) أى اجعلها داخلة على الفعل وشمل الفعل المضارع نحو هلا تأتينا والماضى نحو هلا أتيت
وهو بمعنى المستقبل لأنها تخلص الفعل للاستقبال والتحضيض مفعول بمنز هلا وما بعده معطوف على الضمير فيهما ولم يعد الجار فيقول
وبهالان مذهبه عدم اشتراط ذلك وهما في قوله وأوليتها الفعلا عائنة على الاحرف الخمسة المذكورة والفعل منقول ثان اسم قال :

(وقد يليها اسم بفعل مضمير * علق أو بظاهر مؤخر)

يعنى ان هذه الاحرف الخمسة قد تدخل على الاسم على وجهين الاول أن يكون مفعولا بفعل مضمير وشمل نوعين أحدهما أن يكون مفعول بالفعل الواقع
بعد الاسم نحو هلا زيداً كرمته فيكون من باب الاشتغال والآخر ان يفسر سياق الكلام كقوله : أأر جلا جزاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت
التقدير ألا ترونى الثانى أن يكون معمولاً للفعل الذى يليه نحو هلا زيداً ضربت واسم فاعل يليها وعلق في موضع الصفة لاسم وفعل متعلق بعلق .

لاجل جبنكم وخوفكم (وقوله انه يكثر أيضا الخ) أن يسبك ما بعدها بمصدر نائب فاعل فيهم ثم انه عبر بكثر تبعاً لظاهر عبارة الناطم والحق
كافى الموضح ان حذفها واجب مع القول (فان قلت) التمثيل بهذه الآية التى مثل بها مخالف المأمرة ان الفصل بين اما والفاء لا يكون الا بشئ واحد
وهنا قد فصل بينهما بثلاثة أشياء بل أربعة (قلت) أجيب بان جملة اسودت وجوههم صلة الموصول والصاله والموصول كشيء واحد فكان
الفصل انما وقع بالمبتدأ وهذا الذى نص فيه على حذف الفاء من زيادته على ما في التسهيل والكافية (لولا ولوما يلزمان الابتدا) (قول
المكودى أى ربطا امتناع الخ) معنى العقد والربط الدلالة على امتناع جوابها لوجود مدخولها متصلاً بهما (وقوله ويقال أيضا بوجوب)
بالباء ومعناه الثبوت (وقوله يعنى المبتدا الخ) أشار به الى ان المصنف أطلق الابتداء المصدر وأراد المبتدا اسم المفعول وقد صرح بذلك العرب
(وقوله وقد تقدم في باب الابتداء) أى في قوله : وبعد لولا غالباً حذف الخبر ... حم * (فان قلت) انما تقدم الكلام على لولا دون لوما (قلت) قد زاد
الشراح هنالك لوما (وبهما التحضيض مز) التحضيض هو طلب بحث وإزعاج والعرض طلب برفق ولين (وهما ألا) (فان قلت) حيث
زاد هذه الثلاثة هنا كان ينبغى له أن يزيد هيا فى الترجمة (قلت) لما كانت لا تقتقر لجواب كانت غير شبيهة بأدوات الشروط فهى غير مناسبة
للباب قبل وانما ذكرها هنا استطراداً تبعاً للقسم الثانى من قسمي لولا ولوما ثم إن هلا مركبة من هل لاو لا المشددة قال الشمنى يجوز
أن يكون أصلها هلا قلبت الهاء همزة وألا بالتخفيف الذى يقوله الجمهور انها حرف عرض والذى نص عليه فى شرح الكافية ورواه عن
سيبويه انها للتحضيض ومن ورودها للتحضيض قوله تعالى : ألا تقنأون قوما . (وأوليتها الفعلا) (قول المكودى والماضى نحو هلا الخ)
(اعترض) بأن هذه الأداة ان دخلت على الماضى فلا تكون للتحضيض أبداً بل تكون للتوبيخ واللوم والتنديم لان التحضيض طلب وهو
لا يكون الا فى المستقبل (قلت) قد يقال ان المكودى لم يطلق فى الماضى بل قيده بما اذا كان بمعنى المستقبل وهو اذا كان كذلك فالأداة
الداخلة عليه تحضيضية فلا اعتراض عليه (وقوله والفعل مفعول ثان) الاولى انه أول والماء مفعول ثان لان الفعل تابع لأداة متبوعه
(وقد يليها اسم بفعل مضمير * علق) معنى التعاقب هنا العمل فالتعليق لغوى لا اصطلاحى الذى هو مقابل للإلغاء (قول المكودى
كتوله أأر جلا الخ) البيت من الوافر وقائلة أعرابى كان يطلب امرأة يتزوجها وألا حرف عرض لان الطلب برفق ولين وقيل للتحضيض ورجلا
مفعول بفعل محذوف قدره المكودى ألا ترونى رجلا ويصح أن يقال انه مفعول بفعل مضمير يفسره ما بعده جملة جزاه الله المذكورة على الاول نعت
رجل وعلى الثانى تفسيره تروى الرجل بجر رجل على حذف من ويدل مضارع دل وفاعله يعود على رجلا وعلى محصلة متعلق بيدل وهو

﴿الإخبار بالذی والألف واللام﴾

الباء في قوله بالذی باء السببية باء التعدية لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى ان الذی به يكون الاخبار وليس كذلك بل الاخبار يكون عن الذی بغيره ثم ان الاخبار يكون بالذی وفروعه وبالألف واللام وقد أشار الى الأول منهما بقوله :

(ما قيل أخبر عنه بالذی خبر * عن انذی مبتدأ قبل استقر * وما سواهما فوسطه صلة * عاندها خلف معطى التكملة)

ذكر في هذين البيتين كيفية الاخبار بالذی إذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة بالذی فاجعل ذلك الاسم خبرا عن الذی المستقر مبتدأ متقدما وما سوى الذی والخبر به عن الذی من الجملة اجعله متوسطا بين الذی والخبر ويكون صلة للذی واجعل مكان الاسم المتزع من الجملة الذی جعلته خبرا على الذی ضميرا يعود من الصلة على الذی وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الخبر به عن الذی وصلتها قبل وعنه متعلق بالخبر وكذلك بالذی والخبر وما عمل فيه محكي بقبل وخبر خبر عن ما وعن الذی متعلق بخبر واستقر في موضع الحال من الذی ومبتدأ حال من الضمير المستكن في استقر وقبل متعلق باستقر والذی الأول والثاني في البيت لا يحتاجان الى صلة لأنه إنما أراد تعاقب الحكم على لفظيهما لأنهما موصولان والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعنى الذی هو خبر عن لفظ الذی في حال كونه مستقرا قبل مبتدأ وما في البيت الثاني مبتدأ وهي أيضا موصولة واقعة على ما سوى الذی والاسم الخبر به وهو باقى الجملة وصلتها سواهما والخبر فوسطه ويجوز أن تكون ما منعولة بفعل ضمير يفسره فوسطه وهو أحسن وصلة حال من الهاء في فوسطه وعاندها مبتدأ وخبره خلف ومعطى مضاف اليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول وعاندها وخبره في موضع الصفة لصلة ثم مثل صورة الاخبار فقال :

(نحو الذی ضربته زيد فذا * ضربت زيدا كان فادر المأخذا)

يعنى انك إذا أردت الاخبار عن زيد من قولك ضربت زيدا جعلت في أول كلامك الذی كما ذكر لك وجعلت زيدا خبرا عن الذی وجعلت في موضع زيد ضميرا مطابقا له وجعلت ذلك الضمير من الجملة متوسطا بين الذی وخبره عاندا على الموصول فصار بعده هذا العمل الذی ضربته زيد ونبتك بقوله فادر المأخذ على أن تتبين على هذا العمل غير في هذا المثال وفي غيره فتقول في الاخبار عن التاء في ضربت من قولك ضربت زيدا

بكسر الصاد الشددة اسم فاعل من حصل والحصة عندهم هي المرأة التي تحصل تراب المعادن وأراد بها هنا التي تحصل مآرب بيتها وزوجها وتنبئت بضم التاء مضارع أبات قالوا وأراد به هنا كونها عند امرأة لها زوج لأنها محفوفة والظاهر انه بفتح التاء مضارع بات من أخوات كان وهي هنا تامة بمعنى تكون وتوجد بين والديها والتقدير ألا تروني رجلا جزاء الله خيرا من نعتة وصفته يدل على امرأة تحصل مآرب بيتها وزوجها وتكون محفوفة في حجر والديها والشاهد في قوله رجلا حيث ولي لفظ الاوفى التقدير هو مفعول محذوف .

﴿الإخبار بالذی والألف واللام﴾

مناسبة ذكر هذا الباب عقب الأبواب السابقة ان الناظم لما ذكر أمورا صعبة أراد أن يختبر الطالب هل حصل شيئا منها أم لا ولذا سماه التحويين باب الإخبار ثم تأخير هذا الباب الى هنا أولى من تقديم السيوطي في باب المبتدأ والخبر لأن الغرض من وضع النجاة لهذا الباب إخبار المتعلم فيما تعلمه من الأبواب السابقة فاذا قيل للتعلم كيف تخبر عن زيد من قولك جاء زيد وعمرو فأجاب بقوله الذی جاء هو عمرو وزيد علمنا انه راعى القاعدة وهي العطف على الضمير المتصل مع الفصل للشار اليه سابقا: وان على ضمير رفع متصل الخ وإذا قلت له أخبر عن زيد من قولك مررت بزيد وعمرو فقال الذی مررت به وعمرو وزيد علمنا انه حصل قاعدة العطف على الضمير المحرور وهي إعادة الخافض المشار اليها بقوله : وعود خافض لى عطف الخ (قول المكودي الباء في قوله بالذی الخ) هذا أحد التأويلات في هذه العبارة ومنها ان الباء في بالذی بمعنى عن وتكون عن في عنفه في عبارة المصنف الآتية بمعنى الباء وارتكبوا هذا الجاز لقصد التعمية على المبتدئ لينظروا هل يتفطن (ما قيل أخبر عنه بالذی خبر) (قول المكودي واستقر في موضع الحال الخ) الأولى أن مبتدأ حال من الذی وجملة استقر في موضع نصب صفة مبتدأ والمعنى اللفظ الذی قال لك قائل أخبر عنه بالذی اجعله خبرا عن الذی حال كونه الذی مبتدأ مستقرا قبل الخبر (وقوله وهو أحسن) الأولى الوجه الأول لأن الفاء لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ولذا اختار سيديويه في قوله تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما بالرفع (وقوله ومعطى مضاف اليه) وهو صفة لموصوف محذوف تقديره العائد من الصلة الى الموصول ضمير خلف اسم معطى تكملة الكلام الآن لأنه وقع آخر خبرا وقد مر : والخبر الجزء المتم الفائدة ومر . والأصل في الاخبار أن تؤخرا . وأما باعتبار الأصل فليس يعطى التكملة خلافا للشارح وتكملة مصدر كل يكمل تكميلا وتكملة المراد بها هنا السكمال والتمام (نحو الذی ضربته زيد) الذی مبتدأ وجملة ضربته من الفعل والفاعل والمفعول صلة الذی

الذى ضرب زيد أنا وفهم من اطلاقه ان الاخبار بالذى يكون فى الجملة الفعلية كما مثل وفى الجملة الاسمية فلو قيل لك أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك لقلت الذى هو أبوك زيد أو عن أليك لقلت الذى هو زيد أبوك ثم ان الاخبار بالذى لا يختص بلفظ المفرد المذكور بل يكون فى المفرد المؤنث والمثنى والمجموع والى ذلك أشار بقوله : (وباللذين والذين والى * أخبر مراعىا وفاق المثلث)
يعنى أن الخبر عنه إذا كان مثنى أو مجموعا أو مؤنثا جىء بالموصول مطابقا له لأنه خبر عنه والمثال المشتمل على هذه الصور هو بلغ الزيدان العمرين رسالة فإذا أخبرت عن الزيدان قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان جعلت خلف الزيدان ضميرا بارزا وهو الألف العائد على اللذان وإذا أخبرت عن العمرين قلت اللذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون وإذا أخبرت عن رسالة قلت التى بلغها الزيدان العمرين رسالة وباللذين متعلق بأخبر ومراعىا حال من الضمير المستتر فى أخبر ووافق مفعول لمراعىا ولما بين كيفية الاخبار شرع فى شروطه فقال :

(قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما * كذا الغنى عنه بأجنبي أو * بمضمهر شرط فراع مارعوا)
ذكر فى هذين البيتين أربعة شروط الأول أن يكون قابلا للتأخير فلا يخبر عما يلزم التقديم كأدوات الصدور مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط. الثانى أن يكون قابلا للتعريف فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتمييز الثالث جواز الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عما يقع به الربط وشمل الضمير نحو زيد ضربته واسم الإشارة نحو زيد ضربت ذلك فلا يجوز الاخبار عن واحد منهما لأنك لو أخبرت عنه والعائد الهاء فى ضربته وزيد خبر وهو اسم جامد لا يتحمل ضميرا (قول المكودى الذى ضرب زيدا أنا) الذى مبتدأ وضرب فعل ماض وفاعله يعود على الذى وهو الرابط بين الصلة والموصول وزيدا مفعولة وأنا خبر الذى (وباللذين والذين والى) (قول المكودى يعنى أن الخبر عنه) أى فى المعنى وأما فى اللفظ فهو الآن خبر عن الموصول وهو المراد بالمثبت فى النظم (وقوله اللذان بلغا الخ) اعرابه اللذان مبتدأ وجملة بلغا صلته والعائد الألف فى بلغا والعمرين مفعول أول ورسالة مفعول ثان والزيدان خبر اللذان (وقوله قلت اللذين بلغهم الخ) فيكون المفعول الأول هم والمفعول الثانى رسالة والعمرين خبر (فان قلت) القياس أن يقال اللذين بلغ الزيدان إياهم رسالة العمرين ليكون إياهم وقع فى مكان الخبر به وهو العمرين (قلت) لو فعلوا ذلك لانفصل الضمير والقاعدة أنه مهيما تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله وقدم * وفى اختيار لا يجىء المنفصل * الخ وحيث قدم واتصل فيجوز حذفه لقوله سابقا * والحذف عندهم كثير منجلى * فى عائد الخ وكل ما قيل هنا يقال فى الاخبار عن رسالة (قبول تأخير وتعريف) (قول المكودى ذكر فى هذين الخ) فى هذا إشارة للتنكير على الناظم حيث لم يستوف شروط الاخبار وهى سبعة هذه الأربعة المذكورة فى النظم وثلاثة آخر زادها توضيح وغيره وهى أن يصح أن يرد الخبر عنه فى الاثبات فلو كان لازما للنفي كأحد فلا يخبر عنه وان تكون الجملة خبرية فلا يصح الاخبار عن زيد من اضرب زيدا وأن لا يكون الخبر عنه فى إحدى جملتين مستقلتين فلا يجوز الاخبار عن زيد من قام زيد وقعد عمرو بأن يقال الذى قام وقعد عمرو وزيد لأن جملة قعد عمرو تكون حينئذ معطوفة على الصلة والمعطوف على الصلة صلة ولا رابط فى هذه الثانية (وقوله مثل أسماء الاستفهام الخ) مثال الاستفهام أيهم عندك ومثال الشرط أيهم يكرمنى أكرمه فلا يصح الاخبار عن أى لأنه لو قيل لك أخبر عنى فى التالين لقلت فى الأول والذى هو عندك أيهم وفى الثانى الذى هو يكرمنى أكرمه أيهم فيلزم تأخير أيهم على القاعدة السابقة مع أن أيا للصدارة فلا تؤخر وفى عدم صحة الاخبار عما له الصدارة أشار سيدنا الجدى أبو الفيض سيدى حمدون بن الحاج بقوله :

كم عذول قد رام افشاء سرى * فكتمت حديث حبك منه
قد حلت بالصدر منى حبا * ماله الصدر ليس يخبر عنه

(وقوله كالحال والتمييز الخ) علة النع فيهما أهمما يصيران معرفتين مع أهمما لازمان للتنكير فلو قيل لك أخبر عن راكبا من جاء زيد راكبا وعن غلاما من اشترت تسعين غلاما لقلت فى الأول الذى جاء زيد إياه راكب وفى الثانى الذى اشترت تسعين إياه غلام فيكون إياه فى الأول حالا وفى الثانى تميزا وهو معرفة والحال والتمييز لا يكونان الانكسرتين وفى المعنى قال مولانا الجدى أبو الفيض سيدى حمدون :

قال لى عاذلى ولم يدر شأن ال * حب أخبر عن حال حب رأيت
قلت كيف الاخبار عنه ولاية * بل تعريفا إذا عشقت دريته

(كذا الغنى عنه بأجنبي) أى بلفظ أجنبي من هذا التركيب الذى قيل لك أخبر عن لفظ فيه ومعنى الاستغناء عن الخبر عنه أنه يصح لك أن تحذفه وتأتى بهذا الأجنبي مكانه فى تركيب آخر فريدا من قولك ضربت زيدا يصح حذفه وجعل عمرو مكانه فى تركيب آخر بخلاف الهاء من زيد ضربته الآتى لأنها رابطة فلا يصح جعل عمرو مثلا مكانها لخلو الخبر من الرابط

لأنه أن تضع ضميرا في موضعه خلفه على القاعدة المتقدمة وهو قد كان يربط الخبر بالمتبدا ثم زدت الموصول وهو أيضا يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس في الكلام غير ضمير واحد وهو المفعول خلف الخبر عنه فإن أعدته على المتبدا بقي الموصول بلا ضمير وإن أعدته على الموصول بقي المتبدا بلا ضمير فامتنع الاخبار الرابع جواز الاستغناء عنه بمضمرة فلا يجوز الاخبار عن مصدر عامل ولا عن صفة دون موصوفها ولا عن موصوف دون صفته لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمرة إذ لا يصح أن يعمل الضمير عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا أن يوصف به وقبول تأخير مبتدا وتعريف معتلوف على تأخير وقدحما في موضع خبر المتبدا ولما متعلق بخما وكذلك هنا وما موصولة وهي واقعة على الخبر عنه وصلتها أخبر عنه والغنى مبتدا وعنه متعلق به وكذلك بأجنبي وشرط خبر المتبدا وكذا متعلق بشرط وإذا اشارة إلى الشروط السابقة ثم انتقل إلى الاخبار بأل فقال :

(وأخبروا هنا بأل عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما)

يعنى ان الاخبار يكون بأل كما يكون بالذى إلا أن الاخبار بالذى يكون في الجملة الاسمية والفعلية وفيهم ذلك من اطلاقه هناك والخبر بال لا يكون إلا في الجملة الفعلية وفيهم ذلك من تقييده ذلك بقوله : عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما فكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقا بل بشرط أن يكون الفعل متصرفا وإلى ذلك أشار بقوله : (ان صح صوغ صلة منه لأل) يعنى أن الجملة الفعلية التي يخبر فيها بأل يشترط في ذلك الفعل أن يكون متصرفا ليصاغ منه ما يصح أن يكون صلة لأل وهي الصفة الصريحة لما علم من أن صلة أل لا تكون إلا وصفاء صريحا ولا يصح ذلك في الفعل الذى لا يتصرف لأنه لا يصاغ منه الوصف ثم أتى بمثال من ذلك فقال :

(قول المكودي للزم أن تضع الخ) بيانه أنه إذا قيل لك أخبر عن الماء من زيد ضربته لعل الذى زيد ضربته هو فالضمير المنفصل وهو لفظ هو للتأخر في التركيب الذى جعل منفصلا فتقول في اعرابه الذى مبتدا وزيد مبتدا ثان وجملة ضربته في محل رفع خبر زيد والجملة من زيد وخبره لا محل لها من الاعراب صلة الذى والجملة إذا وقعت خبرا لا بد لها من رابط عملا بقوله : حاوية معنى الذى سيمت له . وجملة الموصول أيضا لا بد لها من رابط لقوله : على ضمير لا تقيده مشتملة . وليس في الكلام غير ضمير واحد إلى آخر ما للمكودي (وقوله عن مصدر الخ) كما لا يخبر عن هذه الثلاثة لا يخبر عن المضاف دون المضاف إليه وأما الاخبار عن المضاف إليه دون المضاف فيجوز ويجمع ذلك مثال الموضع سر أبازيد قرب من عمرو والكريم فلا يصح الاخبار في هذا المثال عن لفظ وحده إلا عن المضاف اليه وهو زيد لأن الضمير يخلفه فمثال الاخبار عن زيد الذى سر أباه قرب من عمرو والكريم زيد ولا يصح الاخبار عن الأب وحده بأن تقول الذى سر أباه زيد قرب من عمرو والكريم أب لأنه يلزم إضافة الضمير الحال عمله إلى زيد وذلك ممنوع ولا يصح الاخبار عن المصدر وحده بأن تقول الذى سر أبازيد هو من عمرو والكريم قرب لأنه يلزم على ذلك تعلق الجار والمجرور بالضمير الحال محل المصدر والضمير لا يتعلق به معمول أبدا عند البصريين ولا يصح الاخبار عن الموصوف وهو عمرو ودون صفته بأن تقول الذى سر أبازيد قرب منه الكريم وهو لأن الكريم حينئذ يكون وصفا للهاء في منه والضمير لا يوصف ولا يوصف به ولا يصح الاخبار عن الصفة وهي الكريم دون عمرو موصوفها بأن تقول الذى سر أبازيد قرب من عمرو وهو الكريم لأن الضمير يكون حينئذ وصفا لعمرو وقد علمت أن الضمير لا يوصف به نعم يصح الاخبار عن المضاف والمضاف إليه معا وهما أبازيد في مثالنا بأن تقول الذى سر أقرب من عمرو والكريم أبوزيد ويصح الاخبار عن المصدر ومعموله بأن تقول الذى سر أبازيد قرب من عمرو والكريم ففى سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان القياس أن يوضع في محله لكن لو وضع في محله لأدى إلى انفصاله والقاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير فلا يعدل إلى انفصاله ويصح الاخبار عن الصفة والموصوف معا وهما عمرو والكريم بأن تقول الذى سر أبازيد قرب منه عمرو والكريم (وأخبروا هنا بأل عن بعض ما) الباء في بأل بمعنى عن وعن في عن بعض بمعنى الباء ففى العبارة قلب للتعمية والاختيار الموضوع الباب لذلك * ثم أعلم أن الاخبار عن أل لا بد فيه من شروط عشرة السبعة المارة أربعة عند المصنف والثلاثة المزیدة عليه والثلاثة للكلمة العشرة مأخوذة من كلامه هنا فبوخذ من قوله : عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما شرطان أحدهما أن تكبر الجملة فعلية الثانى أن يكون الفعل في المصدر ولا يتقدم عليه غيره أصلا الثالث أن يكون الفعل متصرفا وهذا صرح به الناظم في قوله : إن صح صوغ صلة منه لأل وصنيع المكودي يوهم أنه لا يؤخذ منه إلا الأول والثالث دون الثانى وقد علمت أن الحق خلافه فلو كانت الجملة اسمية كزيد أخوك فلا يصح الاخبار عن أل ببعضها وإن كانت فعلية ولكن تقدم على الفعل غيره نحو ما برح محمد محسنا فلا يصح الاخبار عن أل بمحمد ولو كان غير متصرف نحو عسى زيد أن يقوم فلا يصح الاخبار عن أل بزيد

(كسوغ واق من وقى الله البطل) فإذا قيل لك أخبر عن لفظ الله من قولك وقى الله البطل قلت الواقى البطل الله ولوقيل لك أخبر عن البطل قلت الواقية الله البطل والضمير في قوله وأخبروا عائد على النحويين أو على العرب والاول أظهر لان أكثر مسائل الاخبار انما وضعها النحويون تمرينا لقارئه وهنا ظرف مكان متعلق بأخبروا وبال متعلق بأخبروا وكذلك عن وماموصولة واقعة على الاسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها يكون الى آخر البيت وان شرط وصوغ فاعل يصح وهو مصدر مضاف الى المفعول ومنه متعلق بصوغ وكذلك لأن وكسوغ مصدر مضاف أيضا الى المفعول والمجورور بمن قول محذوف ووقى الخ محكي به والتقدير كسوغ واق من قولك وقى الله البطل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقديران صح فاخبر ثم قال :

(وان يكن ما رفعت صلة أل * ضمير غيرها أبين وانفصل)

يعنى أن الوصف الواقع صلة لأن اذا رفع ضميرا يعود على غير أل وجب اظهاره كما اذا قيل أخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا قلت الضاربة أنا زيد فالضمير العائد على غير أل وهو أنا ضمير غيرها فوجب اظهاره وفهم منه ان الضمير اذا كان لأن وجب اتصاله كما اذا قيل لك أخبر عن التاء من ضربت زيدا قلت الضارب زيدا أنا ففى الضارب ضمير مستتر وهو عائد على أل فذلك وجب استتاره فى الوصف وان يكن شرط وما اسم يكن وهى موصولة واقعة على الضمير العائد على غير أل وصلتها رفعت وصلة أل فاعل رفعت والضمير العائد على الموصول محذوف أى ما رفعت وضمير خبر يكن وأبين وانفصل جواب الشرط .

✽ العدد ✽

(ثلاثة بالتاء قبل لل عشرة * فى عدم آحاده مذكرة * فى الضمير جرد)

يعنى ان الناط العدد من ثلاثة الى عشرة اذا كان واحد المعداد مذكرا لحقته التاء وان كان واحده مؤنثا لم تلحقه التاء فتقول ثلاثة

(كسوغ واق من وقى الله البطل) (قول المكودى قلت الواقى البطل الله) أل اسم موصول مبتدأ ظهر اعرابها فيما بعد لكونها على صورة الحرف وواقى اسم فاعل من وقى وصلتها وقد مر: وصفة صريحة صلة أل. ضمير مستتر فيه يعود على أل واستتاره هنا وجوبا لكون الصلة رفعت ضميرا عائدا على أل كاهو مفهوم ضمير غيرها فى قوله بعد وان يكن ما رفعت صلة الخ والبطل أى الشجاع مفعول بالواقى والله خبر أل (وقوله قلت الواقية الله البطل) الاعراب على نمط ما قبله الا ان الفاعل هنا ظاهر وهو الله والعائد على أل هنا الهاء البارزة فى الواقية ولا يجوز حذفها الا فى الضرورة لأنهم خصصوا قوله فى الموصول: والحذف عندهم كثير منجلى * فى عائده الخ... بغير الوصف الواقع صلة لأن وأما الضمير الفصلة فى الوصف العائد على أل فلا يحذف (وان يكن ما رفعت صلة أل) (قول المكودى قلت الضاربة أنا زيد) أل مبتدأ وضارب صلتهما والهاء هى العائدة على أل لانها واقعة على المفعول وأنا فاعل وزيد خبر (وقوله قلت الضارب زيدا أنا) قال غير واحد وضابط ما يعرف به كون الصلة رفعت ضمير أل أو ضمير غيرها ان تنظر الى أل فانها واقعة أبدا على الاسم الذى جعل خبرا فان كان ضمير متكلم فقد رفعت ضمير أل فيستتر وان كان الاسم الذى جعل خبرا غير ضمير متكلم كالاسم الظاهر فقد رفعت ضمير غيرها فيبرز الضمير وينفصل اهـ * قلت * هذا الضابط باطل لان المثال السابق وهو وقى الله البطل اذا خبرت فيه عن الله قلت الواقى البطل الله وجب الاستتار كما مر مع كون الخبر غير ضمير متكلم والله أعلم.

✽ العدد ✽

مناسبة ذكر العدد عقب الاخبار اجتماع شيئين متلازمين غالبا فى كل منهما اما فى باب الاخبار فهما المبتدأ والخبر وفى باب العدد اجتماع العدد والمعداد والعدد بفتحين هو فى الاصل مصدر عديع دعو عددا وفى الاصطلاح يطلق على المعداد وعلى الالفاظ الدالة على العدد كما يقال الجمع للفظ الدال على الجمعية وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيته السفلى والعليا القريبتين والبعيدتين على السواء وذلك كالثلاثة فان حاشيتها القريبة السفلى اثنان وحاشيتها القريبة العليا أربعة ومجموع الاثنين والاربعة ستة ونصفها ثلاثة وهو المطلوب والثلاثة أيضا حاشية بعدى سفلى وهى واحدة ولها حاشية بعدى عليها وهى خمسة ومجموع واحد وخمسة ستة ونصفها ثلاثة وهو المراد اذا علمت هذا تبين لك ان القريبة العليا أو سفلى هى التى ليس بينها وبين لفظ العدد مرتبة أصلا كالاثنتين والاربعة بالنسبة للثلاثة فيما مر والبعيدة العليا أو سفلى هى التى بينها وبين العدد مرتبة فاكثر لكن لا بد ان تكون مرتبة العليا مع مرتبة السفلى واحدة بمعنى انه ان كان بين العدد وبين البعيدة السفلى مرتبة فكذلك يكون بين العدد وبين العليا البعيدة وان كان بينه وبين السفلى البعيدة مرتبتان فكذلك يكون بينه وبين العليا البعيدة وهذا معنى قولهم على السواء (ثلاثة بالتاء قبل للعشرة) (قول المكودى اذا كان واحد المعداد الخ) اعلم ان العبرة يكون الواحد مذكرا أو مؤنثا عود الضمير عليه وسيقول الناظم: ويعرف التقدير بالضمير الخ

رجال بالناء لان واحد الرجال رجل وهو مذكر وثلاث نسوة بغير تاء لان واحد النسوة امرأة وهي مؤنثة * واعلم ان مراده بقوله في الضد جرد المؤنث يعنى في ضد الذكر وهو المؤنث وثلاثة مفعول مقدم بقل وقل مضمين معنى اذكرو بالناء متعلق بقل وللعشره كذلك وفي عدد كذلك رعد مصدر مضاف الى المفعول ومما موصولة واقعة على العدود وآحاده مذكوره جملة من مبتدأ وخبر صلة لما وفي الضد متعلق بمجرد ومفعول جرد محذوف والتقدير جردها أى ألفاظ العدد من التاء ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم لانه لا وجه له في الاعراب ثم تنقل الى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة الى عشرة فقال :

(والمميز اجرر * جمعا بلفظ قللة في الاكثر)

يعنى ان تميز العدد من ثلاثة الى عشرة يجمع جمع قلّة نحو ثلاثة أكّلب وعشرة أجمال وثلاث أئبق وعشر أكتاف وفهم من قوله في الاكثر أنه يميز قليلا بجمع الكثرة نحو ثلاثة قروء فان لم يسمع للاسم الإجماع الكثرة ميز به نحو ثلاثة رجال والمميز مفعول باجرر وجمعا حال منه ولفظ متعلق بجمعا ثم قال :

فان عاد التميز على الواحد مذكرا وجميع الواحد لزم تجريد العدد من التاء ولا عبرة باللفظ ولا بالمعنى لانه قد يكون اللفظ مؤنثا في المذكر بالناء ويعود التميز عليه مذكرا نحو طلحة فاذا جمعته وأتيت بالعدد قلت ثلاثة طاحات بالناء لان الضمير يعود على طلحة مذكرا ولو راعيت اللفظ لجردت العدد من التاء وقد يكون اللفظ في المعنى مؤنثا ويعود الضمير عليه مذكرا نحو شخص فانه يطلق على الذكر والاشئ فاذا أردت به الانثى صار مؤنثا لكن الضمير يعود مذكرا عليه فاذا جمع وأتى بالعدد وجبت التاء اعتباراً لمرجع الضمير فتقول ثلاثة أشخاص عندي من النسوة ولا تعتبر المعنى والاجرد العدد من التاء (فان قلت) التاء علامة التأنيث وسيقول الناطم علامة التأنيث تاء أو الف فالقياس أن تلحق العدد اذا كان لمؤنث وتسقط اذا كان لمذكر وهنا عكسوا (قلت) أجاب السيوطى بان العرب فعلت ذلك وعلى النحاة بأن المذكر خفيف والمؤنث ثقیل والتاء ثقيلة واللفظ المجرد منها خفيف فاعطوا الثقیل للثقيل والخفيف للثقیل ليقع التعادل فقد صار الفاضل الذى هو المذكر بلبسه برفع النساء مفضولا وصار المفضول بلبسه عمامة الرجال فاضلا ولا غرابة في هذا ثم ان محل لزوم عدم المطابقة اذا كان المعدود مذكرا مؤنثا عن العدد فان كان محذوفا أوقدم على العدد جاز في العدد وجهان المطابقة وعدمها وهو الغالب فمثال الحذف قوله عليه السلام: ثم أتبعه بست من شوال. الاصل ستة بالناء لان المعدود وهو أيام مذكر فالقياس تأنيث العدد لكنه لما حذف ذكر العدد ومثال التقديم مسائل تسعة والقياس تسع لان المعدود مؤنث لكنه لما قدم المعدود جاز وجهان في العدد ومفهوم قول الناطم ثلاثة بالناء الخ ان واحدا واثنين يقيان على الاصل الذى هو لزوم المطابقة فيها وسيأتى تحصيل حسن (وقوله وقل مضمين معنى اذكر) انما احتاج الى دعوى التضمن لان القول لا ينصب للفرد الا ان كان في معنى الجملة كقلت خطبة وهنا ليس كذلك لكن نص في التسهيل على ان المفرد الخالى من معنى الجملة اذا أريد به مجرد لفظه جاز نسبة بالقول وما هنا من هذا القبيل وعلى هذا فلا تضمنين أصلا (وقوله ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم الخ) اعترضه العرب بان له وجهان وهو ان ثلاثة بالرفع مبتدأ وبالناء متعلق بمحذوف صفة لثلاثة وهو المصوغ للابتداء بالكثرة وجملة قل على تضمنين معنى اذكر خبر والعائد محذوف والتقدير ثلاثة مقرونة بالناء اذكرها الى العشرة اهـ (قلت) هذا الاعتراض مبنى على جواز الاخبار بالجملة الطلبية وهو مذهب المحققين ولعل كدى مشى على عدم جواز الاخبار بها وهو مذهب الجمهور فلذا قال لا وجه له وحيثئذ فيكون الاعتراض ساقطا (والمميز اجرر) (قول المسكودى الى عشرة يجمع جمع قلّة) كان ينبغي له أن يزيد بعد قلّة مجرورا باضافة العدد اليه ليكون شرحا لقول الناطم اجرر وأما على عبارته فلم يتعرض لشرحه ثم ان المأخوذ من النظم أمور ثلاثة كون التمييز جمعا وهذا صريح به وكونه جمع تكسير وهذا مأخوذ من قوله لفظ قلّة لان الذى يوصف بجمع قلّة أو كثرته هو جمع التكسير لا غير وكونه بلفظ قلّة لا كثرته وهذا صريح به في لفظ قلّة ويكون قوله في الاكثر ارجعا الى ثلاثة ومن غير الغالب تخلف ذلك فمن تخلف الافراد ويلزم منه تخلف التكسير والقلّة ثلاثمائة فاضيف ثلاث الى مائة وهى مفردة في اللفظ ومن تخلف التكسير خمس صلوات فخمس مضاف الى صلوات وصلوات جمع مؤنث سالم لصلواته ومن تخلف كونه بلفظ قلّة وفيه صورتان كما يؤخذ من المسكودى احدهما أن يكون سمع له جمع القلة وجمع الكثرة ولكن جمع القلة الذى سمع له شاذ وجمع الكثرة مقبوس فيضاف الى القيس نحو ثلاثة قروء جمع كثرته لقرء بفتح القاف وسمع اقراء جمع قلّة لكنه شاذ كما

(ومائة والألف للفرد أضف) يعنى ان مائة وألفا يضافان إلى مفرد فتقول مائة رجل وألف رجل وفهم من اطلاقه أن ثنية ألف ومائة وجمعهما كذلك نحو ألفا رجل وآلاف رجل ومائتا رجل ومئى رجل وقد تضاف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله : (ومائة بالجمع زرا قد ردف) يعنى أن مائة تضاف قليلا للجمع وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائى ثلاث مائة سنين ومائة والألف مفعول بأضف وللغرفة متعلق بأضف ومائة مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره قد ردف وردف مبنى للمفعول أى تبع بالجمع ونزرا حال من الضمير المستتر في ردف وإنما قدم الناظم مائة وألفا على ما دونهما من العدد إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجرورا بالاضافة وبعد ذلك رجع إلى الترتيب الطبيعي فقال :

(وأحد اذ كر وصلته بعشر * مركبا قاصد معدود ذكر)

يعنى انك إذا قصدت المذكور قلت أحد عشر بغير تاء وأحد مفعول باذ كر وبعشر متعلق بصلته ومركبا وقاصد حالان من الفاعل المستتر في اذ كر فمركبا على هذا اسم فاعل ويصح أن يكون مركبا حالا من أحد عشر فيكون اسم مفعول والأول أجود للنسبة ثم قال : (وقال لدى التأنيث إحدى عشرة) يعنى أنك إذا قصدت المؤنث قلت إحدى عشرة بسكون الشين وزيادة التاء فتقول إحدى عشرة امرأة هذه هى اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر الشين والى ذلك أشار بقوله : (والشين فيها عن تميم كسره) فتقول إحدى عشرة امرأة ولدى هنا بمعنى في واحدة عشرة مفعول بقل مضمنا معنى اذ كر كما تقدم في قوله ثلاثة بالتاء قل لعشره والشين مبتدأ وكسره مبتدأ ثان وخبره فيها والجملة خبر المبتدأ الأول وعن تميم متعلق بما فى الجور ومن معنى الاستقرار ثم قال :

(ومع غير أحد واحد * ما معها فعلت فافعل قصدا)

يعنى أن ما فعلت في عشرة مع أحد واحد من إسقاط التاء في المذكور وإثباتها في المؤنث افعله فيما عداها من غيرها فشمّل ذلك العدد من اثني عشر واثنتي عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة فتقول اثنا عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا واثنتا عشرة امرأة وثلاث عشرة امرأة ومع متعلق بأفعل وما مفعول بأفعل وهى موصولة واقعة على الحكم المفعول لعشر وصلتها فعلت ومعها متعلق بفعلت والضمير العائد على ما محذوف تقديره فعلته ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو عشر من أحد عشر الى تسعة عشر انتقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال :

(لثلاثة وتسعة وما * بينهما ان ركبا ما قدما)

يعنى ان حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما فى التركيب حكمهما فى تقدم من أن التاء تثبت مع المذكور وتسقط مع المؤنث فتقول ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة وما الأخيرة مبتدأ وهى موصولة واقعة على الحكم المنسوب

سيأتى نعم ان قيل انه جمع قرء بضم القاف كان مقبىسا لـكن الأفصح الفتح كما ذكره صاحب تهذيب الأسماء واللغات والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر وعلى الحيض والثانية أن يكون جمع القلة مهما ولا يسمع إلا جمع الكثرة كثال المكودى بثلاثة رجال فانه جمع رجل ولم يسمع جمعه جمع قلة وأما أرجل فانه جمع رجل بكسر الراء الجارحة المعلومه هذا هو الصواب فى تقرير كلام الناظم والمكودى يقتضى أن فى الأكثر إنما يرجع للفظ قلة فقط وقد علمت أن الحق خلافه (ومائة والألف للفرد أضف) إنما أضيفا الى المفرد غالبا لأنهما ان أضيفا إلى جمع وقيل مثلا مائة رجال وألف عبيد لحصل الثقل بالجمع والتنوين وحمل ما لا تنوين فيه على ما فيه التنوين وإنما أفردوا مائة فى ثلاثة مائة رجل وجمعوا الألف فى ثلاثة آلاف رجل لأن مائة مؤنث معنى فلو جمع لاجتمع ثقلان ثقل المؤنث وثقل الجمع وأما الألف فهو مذكر فلو جمع كان فيه ثقل الجمع فقط قاله السخاوى (ومائة بالجمع زرا قد ردف) (قول المكودى وأشار به إلى قراءة الخ) وأما على قراءة الجمهور بتنوين مائة (ففيل) ان سنين بدل من ثلاثمائة وأورد عليه أن المبدل منه فى نية الطرح ويكون التقدير ولبشوا فى كنههم سنين فتفوت الدلالة على العدد (وأجيب) بأن المبدل منه فى نية الطرح غالبا ومن غير الغالب أن لا يكون فى نية الطرح ومنه ما هنا وقيل إنه عطف بيان وهو الظاهر (وقوله وسوغ الابتداء به التفصيل الخ) غير ظاهر والأولى أن مائة لا يحتاج إلى مسوغ لكونه معرفة إذ هو محكى مقصود لفظه (وقوله وإنما قدم الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له كان ينبغى للناظم على ما يقتضيه الترتيب الطبيعي أن يتكلم بعد عشر على أحد عشر إلى تسعة وتسعين ثم بعد ذلك يتكلم على مائة وألف فأجاب بقوله وإنما قدم الخ (وقوله على ما دونهما من العدد الخ) أى الذى مبدأه تسعة وتسعون ومنتهاه أحد عشر فيكون أحد عشر غاية فى النقص لا فى الزيادة (وأحد اذ كر وصلته بعشر) همزة أحد واحدى منقلبة عن واو لأن القلب فى أحد شاذ وفى إحدى مقيس وقد سمع عشر ٧ على الأصل (قول المكودى للنسبة) أى لمناسبة قاصد الذى هو اسم فاعل قطعاً قال المعرب وذكر نعت معدود (والشين فيها عن تميم كسره) أصله كسرة بالتاء ثم أبدلت فى الوقف هاء (قول المكودى ولدى هنا بمعنى فى الخ) وتارة تكون بمعنى عند وفرقوا بينهما بأن لدى ان كانت بمعنى فى كتبت بالإمالة وان كانت بمعنى عند كتبت بالألف (ولثلاثة وتسعة وما * بينهما) (قول المكودى المنسوب

لعشرة وقدماء صلتها وثلاثة خبره وما الأولى موصولة معطوفة على تسعة وهي واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها بينهما والتقدير الذي قدم ثلاثة وأخواتهما من الحكم السابق مستقر لها في التركيب وبقي عليه حكم ما بين أحد عشر وثلاثة عشر أشار إليه بقوله : (وأول عشرة اثني وعشرا * اثني إذا أثني تشا أو ذكرا)

يعني أنك تقول في تركيب اثنين واثنتين اثنا عشر واثنتا عشرة فتحذف النون منهما وتجعل عشر وعشرة مكانه ثم بين أنهما معربان بقوله : (والياء لغير الرفع وارتفاع بالالف) غير الرفع هو الجر والنصب فتقول في الرفع اثنا عشر واثنتا عشرة وفي الجر والنصب اثني عشر واثنتي عشرة وفيهم منهان هذين الجزأين أعني اثنين واثنتين معربان إعراب المثني وعشرة مفعول أول بأول واثنتي مفعول ثان وعشر معطوف على عشرة واثني معطوف على اثنتي واثني مفعول مقدم بتشاور أو ذكرا معطوف على أثني وفيه رد الأول إلى الأول واثنتي إلى الثاني وقصر تشا لضرورة الوزن ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو ثم قال : (والفتح في جزأى سواهما ألف) يعني أن ما سوى اثنين واثنتين من الجزأين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر العجز منه فيفتح العجز في عشر وعشرة المذكورين بعد اثنين واثنتين والصدر والعجز من سوى اثنين واثنتين فتقول أحد عشر وثلاثة عشر بفتح الجزأين معا وهما مبنيان معا أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الأول

(عشرة) أي في الأفراد وصوابه أن يقول من ثلاثة إلى عشرة لأن لفظ عشرة لا يلزم فيه عدم المطابقة بل فيه تفصيل (وقوله معطوفة على تسعة الخ) قال العرب صوابه على ثلاثة ولا وجه له إلا أن قلنا بذهب من يقول إن العاطيف أن تكررت فكأنها معطوفة على الأول وقيل كل معطوف على ما يليه وإذا كانت المسئلة خلافية فلا وجه للاعتراض (وقوله ما بين الثلاثة والعشرة) صوابه أن يقول والتسعة ليل العشرة لأن عشرة يطابق في التركيب ولم يتكلم المكودي على ألف ركباً في قول الناظم أن ركباً فالجمهور على أنه زائد لأن المذكور قبله ثلاثة ولذا قيل صوابه حينئذ ركب بالياء وأنا يهود على الثلاثة وقال بعض الألف للشيء عائد على ثلاثة وتسعة وأما ما في قوله ما بينهما فبتدأ وخبرها محذوف تقديره كذلك والجملة من المبتدأ والخبر اعتراضية مقدمة من تأخير (وأول عشرة اثنتي) أشار إلى أن لفظ اثنين أن ركب مع عشرة فإنه يبقى على مطابقته كما كان مفرداً ولم يفصح المكودي عن هذا الشرح كل الإضاح وزاد فائدة أخرى وهي قوله فتحذف النون منهما وتجعل الخ وقدم حكم حذف النون في قوله : نونا تلي الأعراب أو تمويها * مما تضيف حذف ... وحاصل ما مرفى ألفاظ العدد من واحد إلى تسعة عشر أنها أقسام ثلاثة * قسم تجب فيه المطابقة مطلقاً كان مفرداً أو مركباً وهو لفظ واحد واثنين مؤخذ حكيمهما إذا كانا مفردين من مفهوم قوله أول الباب ثلاثة بالياء الخ حيث لم يتكلم عليهما علمنا أنهما باقيان على الأصل وهو المطابقة وتصرح به جواب مطابقتهما إذا كانا مركبين معاً في قوله : وأحد ذكر وصلته بعشر الخ مع قوله : وقال لدى التأنيث إحدى عشره . مع قوله : وأول عشرة اثنتي وعشرا * اثني الخ * القسم الثاني ما يلزم فيه عدم المطابقة مطلقاً مفرداً أو مركباً وهي ألفاظ سبعة ثلاثة وتسعة وما بينهما فأشار الناظم لما إذا كانت مفردة بقوله ثلاثة بالياء الخ ولما إذا كانت مركبة بقوله : وثلاثة وتسعة وما بينهما الخ * القسم الثالث ما فيه تفصيل وهو لفظ عشرة فإن كان مفرداً لزمه عدم المطابقة وذلك مأخوذ من قوله أول الباب قل للعشرة أي إلى العشرة والغاية داخلية وإن كان مركباً لزمته المطابقة وهو المشار إليه بقوله : وصلته بعشره . مع قوله : وقال لدى التأنيث إحدى عشره . مع قوله : ومع غير أحد واحد . مع قوله : وأول عشرة اثنتي وعشرا * اثني (والياء لغير الرفع وارتفاع بالالف) (قول المكودي معربان إعراب المثني) وهو كذلك كما مر ويؤخذ من هذا المثال أنهما ليسا بمثنيتين حقيقة وإنما هما ما حتمان بالمثنى وهو كذلك كما مر أول الكتاب وإنما لم يجعل أخواتهما في البناء لأن عشرا بعدها واقع موقع النون وهما مع النون كانا معربين فكذلك يكونان مع ما هو واقع موقع النون (وقوله واثني معطوف على اثنتي الخ) فان قلت * يلزم على ما قال عطف معمولين وهما عشرا واثني على معمولين وهما عشرة واثنتي * قلت * هذا اللزوم صحيح ولكنه جائز لأن العامل واحد وهو أول وإنما يمتنع أن كان العامل غير متحد (وقوله لضرورة الوزن) قال بعض شيوخ القراء الجواب أن هذه لغة تجري في الوصل مجرى الوقف وحيث وجدت اللغة فلا معنى للاعتذار بالضرورة (والفتح في جزأى سواهما ألف) (قول المكودي فلتضمنه معنى حرف العطف) بيان ذلك أن الأصل أحد وعشر مثلاً كما تقول أحد وعشرون ثم عدل عن الأصل الذي هو العطف إلى التركيب وإنما عدلوا عن الأصل لرفع اللبس لأنك إذا قلت أحد وعشر احتمل أن تكون الواو على بابها وأنك حكمت على مجموع هذه العدة كما هو المقصود واحتمل أن تكون الواو بمعنى أو فأتوا بالتركيب للتفصيل على أن المراد المجموع وقيل لغة بناء الثاني تنزيهه منزلة الحرف الذي هو النون وعلّة بنائه على حركة وكون الحركة خصوص فتحة هو عين ما سنده ذكره في الأول

فلتنزل العجز منه منزلة تاء التأنيث والفتح مبتدأ وفي جزأى متعلق بالفتح وألف في موضع خبر المبتدأ ثم انتقل الى التمييز فقال :
(وميز العشرين للتسعين * بواحد كأربعين حيناً)

يعنى أن تميز العشرين وبابه الى التسعين مفرد نحو عشرين ديناراً وتسعين غلاماً وأربعين حيناً أى زماناً وفيهم من قوله بواحد أن حكم النيف على العشرين الى تسعة وتسعين حكم عشرين فتقول أحد وعشرون درهماً الى تسعة وتسعين درهماً وفيهم منه أنه لا يميز بجمع وفيهم من المثال أنه لا يكون المنصوب واللام في للتسعين للغاية فهى بمعنى الى ثم قال :

(وميزوا مركباً بمثل ما * ميز عشرون فسويتهما)

يعنى ان العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك في عشرين وبابه وشمل قوله مركباً أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما فتقول أحد عشر رجلاً واحد عشر عشرة امرأة الى تسعة عشر رجلاً وتسعة عشر امرأة ومركباً مفعول بميزوا والضمير فيه عائذ على العرب وبمثل متعلق بميزوا وداموسملاً الواقعة على التمييز وصلتهما ميز عشرون والضمير العائد عليهما محذوف تقديره بمثل ما ميز به عشرون وسويتهما تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم قال :

(وان أضيف عدد مركب * يبق البناء وعجز قد يعرب)

العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما الاثنى عشر واثنى عشرة فان عشر فيهما بمنزلة نون الاثنين ولذلك أعرب إذا أضيف العدد المركب الى اسم بعده ففيه لغتان احدهما وهى الفصحى بقاء البناء فتقول هذا أحد عشر وتسعة عشر زيدا بالبناء فى الجزأين وهى للنه عليها بقوله يبق البناء والثانية بقاء آخر الصدر على البناء واعراب آخر العجز

(وقوله فلتنزل العجز منه الخ) اعلم انه يرد أسئلة ثلاثة بأن يقال لم بنى ولم بنى على حركة مع ان الاصل فى البناء السكون ولما كانت الحركة خصوص فتحة فالجواب عن الاول ان الجزء الاول ركب مع الثانى حتى صار كلمة واحدة واعراب الاول لزم أن يكون الاعراب كأنه وقع وسط الكلمة مع أن الاعراب لا يكون الا آخرها فكذلك البناء فما الفرق ؟ قلت لما كان البناء يلزم حالة واحدة ولا تتغير معه الكلمة أصلاً نزل فى الوسط كالعدم ولما كان الاعراب تتغير معه الذات رفعاً ونصباً وخفضاً لم يصح وجوده فى الوسط لافيهما هو كالوسط والجواب عن الثانى بأنه بنى على حركة تنبيهها على ان البناء عارض وعن الثالث بأنه بنى على الفتحة لانها أخف الحركات ولتنزل العجز من الصدر منزلة تاء التأنيث فكما أن ما قبل تاء التأنيث يكون مفتوحاً فكذلك ما قبل ما نزل منزلتها واذا علمت هذا فتعلم السكودى البناء بقوله فلتنزل الخ ومثله فى التصريح غير ظاهر والمناسب كونه علة للفتح كما علمت والله أعلم (وميز العشرين) لما تكلم على تمييز العدد من ثلاثة الى عشرة وعلى تمييز المائة والالف شرع هنا يتكلم على تمييز عشرين الى تسعة وتسعين وسيتكلم فى البيت بعد على تمييز العدد المركب من أحد عشر الى تسعة عشر والمناسب تقديم البيت بعد على هذا (قول كدى أى زمان الخ) القاموس الخين بالسكسر الدهر والوقت طال أم قصر وقيل يختص بأربعين سنة وقيل بسبع سنين وقيل بسنتين وقيل بستة أشهر وقيل بشهرين وقيل كل غدوة وعشية وقيل يوم القيامة (وقوله ان حكم النيف الخ) النيف مازاد على العقد وذلك تسعة ألفاظ واحد وتسعة وما بينهما والعقد هو عشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وهذا حكم النيف باعتبار التمييز وأما حكمه فى نفسه فواحد واثنان يطابقان التمييز وما عداهما لا يطابق على قياس ما مر فيقال احدى وعشرون امرأة وتقول ثلاثة وعشرون رجلاً وثلاث وعشرون امرأة وهكذا والمراد بالفهم فى كلام السكودى الاخذ والأخذ صحيح لان حكم النيف حكم العقد وبه يسقط قول من قال صواب المصنف أن يقول بدل للتسعين للتسعة والتسعين (وقوله انه لا يميز الخ) انما لم يصح تمييزه بالجمع لوقوع ذلك فى اللبس وذلك لما تقرر أن أقل الجمع ثلاثة فلو قال عندى عشرون رجلاً لتوهم ان عنده ستين رجلاً فاكتر مع ان ذلك غير مراد (وميزوا مركباً) (قول السكودى ومركب مفعول بميزوا الخ) وهو صفة لمحذوف أى عدداً مركباً (قوله والضمير العائد عليهما الخ) حذف العائد هنا شاذاً وقليل لعدم وجود شرطه المشار اليه بقوله كذا الذى جربنا الوصول الخ لان الوصول وهو ما مجزور بالمضاف الذى هو مثل العائد مجرور بالحرف الا ان قلنا ان مثل زائد فيكون الشرط موجوداً وفى بعض نسخ السكودى مثل ما ميز عشرين بفتح ياء ميز مبنياً للفاعل ونصب عشرين بالياء فيكون الفاعل هو العائد على ما هو مرفوع وهذه النسخة أولى للسلامة حينئذ من حذف العائد لانه مقدر وهو كالمذكور (وقوله لصحة الاستغناء الخ) لان ما استفيد منه استفيد من قول المصنف مثل وضمير التثنية فى سويتهما عائد على مركباً وعشرين (وان أضيف عدد مركب) (قول السكودى بمنزلة نون الاثنين الخ) فكما ان الاضافة تمنع مع بقاء نون التثنية فكذلك تمنع مع بقاء ما هو بمنزلة ما هو عشر هنا (وقوله الى اسم بعده الخ) عبارة أحسن من عبارة غيره كما لو وضع بالى مستحق المعدولان عبارة السكودى تصدق بما اذا كان المضاف اليه مالاً لمذهبة العدة ومستحقها كقولك هذه العينة أحد عشر زيداً اذا كان المضاف اليه غير مالاً لمذهبة العدة ولكنها متعلقة به فقط نحو هذه

فتقول هذه أحد عشر ك بضم الراء على انه معرب وممرت باحد عشر ك بكسر الراء وهو المنبه عليه بقوله وعجز قديعرب وفهم من قوله قد أنها لغة قليلة وان أضيف شرط وجوابه يبق ويجوز ضبط يبق بالالف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضيا وبالتاقاف دون الالف على انه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن وعجز مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل ثم قال :

(وضع من اثنين فما فوق الى * عشرة كفاعل من فعلا * واختمه في التأنيث بالتاوتى * ذكرت فاذا ذكر فاعلا بغير تا)
يعنى ان أسماء العدد من اثنين إلى عشرة يصاغ منها وزن فاعل كما يصاغ من الافعال فان كان مذكرا ا كتفى به وان كان مؤنثا لحقته
تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث فتقول في المذكر ثان وثالث ورابع الى عاشر وفي المؤنث ثانية وثالثة ورابعة الى عشرة وفهم من
قوله من اثنين ان اسم الفاعل المذكور لا يصاغ من واحد وصغ فعل أمر ومن اثنين متعلق به وما معطوفة وهى موصولة واقعة على
العدد الفائق اثنين وفوق صلتها وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير من اثنين فما فوقهما الى عشرة متعلق بصغ وكفاعل مفعول
بصغ وهو على حذف الموصول والتقدير صغ من اثنين وزنا أو صيغة كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير كفاعل الصوغ من
فعل ومن متعلق بفاعل أو بالصوغ المقدر واعراب البيت الآخر واضح ثم ان اسم الفاعل من العدد يستعمل مفردا كما تقدم ويستعمل
مضافا فيضاف تارة الى العدد المشتق منه وتارة الى العدد الذى تحته وقد أشار الى الاول بقوله :

(وان ترد بعض الذى منه بنى * تنصف اليه مثل بعض بين)

يعني ان اسم الفاعل من اسم العدد اذا أُضيف الى موافقه تجب اضافته اليه على معنى بعض فتقول ثاني اثنين وثانية اثنتين الى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بعض اثنين وبعض عشرة وان ترد شرط وبعض مفعول بترد والذي واقعة على العدد المتناف اليه اسم الفاعل وصاتها بني ومنه متعلق ببني والضمير العائد على الموصول الهاء وفي منه وفي بني ضمير مستتر

الرجال أحد عشر زيد بخلاف عبارة غيره اعرابه هذا مبتدأ وأحد عشر خبر وزيد مضاف اليه معرب (و قوله فتقول هذه أحد عشر ك) (وقوله بضم الراء الخ) أى فيكون بحسب العوامل فإن كان العامل يطلب الرفع رفع الراء كما في مثال المكودى الاول فهذا مبتدأ وأحد عشر خبر مرفوع بضمه على الراء والكاف مضاف اليه وان كان العامل يطلب النصب نصب نحو رأيت أحد عشر ك فيكون أحد عشر ك مفعولا منصوبا بفتح على الراء ولم يذكره المكودى لانه لا يظهر فيه الفرق بين فتحة الاعراب وفتحة البناء وان كان العامل يطلب الحذف خفض بكسرة تحت الراء كالمثال الثانى عنده (وقوله لكون الشرط ماضيا) قدم ذلك في قوله وبعد ماضى رفعك الجزا حسن (وضع من اثنين) لما فرغ من الكلام على الصيغ الاصلية فى العدد مفردة أو مركبة شرع فى المخرج عنها (قول المكودى يصاغ منها الخ) ظاهره تبعا لظاهر عبارة قول الناظم وضع من اثنين ان المصوغ من لفظ العدد وليس كذلك لان ألفاظ العدد من قبيل أسماء الاجناس والاشتقاق منها سماعى لانها جامدة والحق ان المصوغ انما هو من مصدر ألفاظ العدد لأن ألفاظ العدد مصدرها فعل بفتح الناء وسكون العين فى جميعها والماضى فى جميعها مفتوح العين ولا يختلف بعضها الا فى المضارع فيها ما هو كضرب يضرب وذلك ستة ألفاظ تقول ثبتت الاثنين اذا كنت الثانى منهما وتقول فى المضارع اثنيهما وتقول فى المصدر ثنيا وثلاثا وخمسة وخمسة وسدس وستة وأثنى ثمنا وعشرت عشرةا فالماضى فى الجميع مفتوح مخفف والمضارع مكسور ومنها مضارعه مفتوح العين وذلك اثنتا عشرة ربت القوم أربعهم ربا اذا كنت رابعهم وسبعت أسبع سبعا وتسعت أسعت تسعا وانما فتح المضارع فيها لأجل حرف الحلق (وقوله لا يصاغ من واحد الخ) وذلك لأنه وضع من أول الأمر على هذه الصيغة فهى صيغة أصلية لا فرعية هذا هو الذى فى الأثرينى تبعا للتوضيح والذى للرضى ومثله فى التصريح أنه من واحد يحدو حدا فيكون حينئذ اسم فاعل بمعنى منفرد ولا يستغنى بقول المصنف فما فوق عن قوله إلى عشرة لأن الفوقية تحتمل الثلاثة والأربعة إلى العشرة نعم يستغنى بالى عشرة عن قوله فما فوق ولا يضر إغناء اللاحق عن السابق والمضارع العكس (فان قلت) ما فائدة زيادة تمييز فعلا أى من مصدره مع قوله كفاعل مع ان المقرر ان فاعلا من الثلاثى (قلت) فائدة بيان ان صوغ فاعل من العدد مقيس كما يفيد التعبير بصغ (لا يقال) لم يكتب المصنف عن قوله ومتى ذكرت الخ بما قبله (لانا نقول) لو لم يزد لتوهم أنه يؤنث مطلقا كان المعدود مذكرا أو مؤنثا قاله يس (وقوله وكفاعل مفعول الخ) هذا مخالف لتقديره لانه جعل فى تقديره مفعول صغ محذوفا والكاف اسمية بمعنى مثل صفة للمفعول المحذوف وما فى تقديره هو الظاهر (وان ترد) (قول كدى يعنى ان اسم الخ) هذا التقرير غير مناسب لكلام المصنف والناسب له يعنى انك اذا أردت باسم الفاعل المصوغ من العدد الذى اسم الفاعل من مصدره بعض العدد الذى بنى منه فأضف اسم الفاعل اليه وتكون اضافته اليه كما اذا أضفت لفظ بعض الى ذلك العدد نفسه والمكودى أدخل الحكم الذى هو الاضافة فى تصوير كلام الناظم (وقوله تجب اضافته الخ) ولا يجوز أن ينون ويعمل النصب لانه غير مفرع عن الفعل اذ معنى ثالث ثلاثة أحد ثلاثة

عائد على اسم الفاعل والتقدير وان ترد بعض الشيء الذى بنى اسم الفاعل منه وتضف مجزوم على جواب الشرط واليه متعلق بتضف ومفعول تضف محذوف تقديره تضف اليه اسم الفاعل من العدد ومثل منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير تضف اليه اسم الفاعل فى حال كونه مماثلا للبعض أى فى معناه وبين تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم أشار الى الثانى بقوله :

(وان ترد جعل الأفل مثل ما * فوق فحكم جاعل له احكاما)

يعنى أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن تصير العدد الذى تحته مثله فاحكم له أى لاسم الفاعل بحكم جاعل فان كان بمعنى الماضى وجبت اضافته فتقول هذا ثالث اثنين أمس وان كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فى المضاف اليه النصب والجزم فتقول هذا رابع ثلاثة بنصب ثلاثة وجرها وانما قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيها على ان اسم الفاعل بمعنى جاعل ففيه ما فى فاعل وزيادة وهو اسم فاعل فى الحقيقة لأنهم قالوا ربعت القوم أربعهم بمعنى صيرتهم بنفسى أربعة وان ترد شرط وجعل مفعولين يتردوه مصدر مضاف للمفعول الأول ومثل مفعول ثان وما موصولة واقعة على العدد الأعلى وفوق صلتها وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير مثل ما فوق أى العدد الأدنى والفاء جواب الشرط وحكم مصدر منصوب باحكاما وله متعلق باحكاما ثم قال :

(وان أردت مثل ثانى اثنين * مركبا فجىء بتركيبين)

يعنى أنك إذا أردت بالمركب من أحد عشر الى تسعة عشر ما أردت بثانى اثنين من الاضافة على معنى بعض فجىء بتركيبين فتقول هذا ثانى عشر اثنى عشر وثانية عشرة اثنى عشرة الى تاسع عشر تسعة عشر وتسعة عشرة تسع عشرة فتأتى بأربعة أسماء كلها مبنية وفهم البناء فيها من قوله بتركيبين فان التركيب يقتضى البناء والمركب الأول مضاف الى المركب الثانى اضافة ثانى الى اثنين وهذا هو الأصل ويجوز فيه وجهان آخران أشار إلى الأول منهما بقوله : (أو فاعلا بحالتيه أضف * الى مركب بما تنوى ينى)

يعنى أو تضف فاعلا بحالتيه أى من التذكير والتأنيث الى المركب الثانى فيعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد بقوله بما تنوى ينى ثم أشار الى الثانى بقوله : (وشاع الاستغناء بحادى عشرا * ونحوه) يعنى انه يحذف من المركب الأول العجز ومن المركب الثانى الصدر وفيه حينئذ ثلاثة أوجه بناؤها وهو المشهور واعراب الأول وبناء الثانى واعرابهما معا وفهم من المثال ان عشر مبنى لفظه به مفتوحا فيحتمل الأول والثانى دون الثالث لاحتمال أن يكون حادى مبني أو معربا لعدم الحركة فيه وفائدة التمثيل بحادى الثانية على انه مقلوب

وبعض جماعة منحصرة فى هذه العدة لأن معناها التصيير (وان أردت) (قول المكودى فان التركيب يقتضى البناء الخ) فيه نظر لأن التركيب لا يستدعى بناء أصلا اذ البناء إنما هو لشبه الحروف والحروف لا تركيب فيها أصلا ولا يليق لها (فان قلت) ما وجه بناء الجزأين فى التركيب حينئذ (قلت) أجيب عنه بأن آخر الجزء الأول فيهما صار بالتركيب وسطا والاعراب لا يكون وسطا وبني الثانى وهو عشر فى التركيبين قيل لتضمنه معنى حرف العطف وهو باطل لأن قولك هنا خامس عشر خمسة عشر ليس المراد به خامس وعشر بل المراد هذا بعض من هذه العدة المنحصرة فما ذكر كما علمت وقال سيديويه بنى الثانى لابهامه لأن خامس عشر يطلق على العامل وغيره فاشبه أولاء الذى هو اسم جمع يشار به للمذكر والمؤنث وربما يطول ذكره (أو فاعلا) (قول المكودى أو تضف فاعلا الخ) أى بعد حذف عشرة من التركيب الأول استغناء عنه بلفظ عشرة فى التركيب الثانى فيعرب حينئذ فاعلا من العدد بحسب العوامل رفعا ونصبا وجرامع حذف تنوينه فى الجميع وهذا الوجه أكثر استعمالا من الوجهين قبل وبعد كما صرح بذلك أبو حيان وتعبير الناظم بشاع فى الاستعمال بعد يقتضى انه أكثر من هذا لأنه يطلق الشيوع كثيرا على الأكثرية كقوله وشاع فى الاعلام ذو الاضافة (وقوله وهو المراد بقوله الخ) هذا غير ظاهر والظاهر أن معناه أنك إذا أضفت فاعلا بحالتيه إلى المركب الثانى يفى ذلك بالمعنى الذى تقصده من كون هذا نقصا من تلك العدة المنحصرة فى ذلك العدد (وشاع الاستغناء) (قول المكودى يعنى انه يحذف من المركب الخ) جعل الاستغناء فى كلام الناظم بمعنى الاكتفاء بأحد الجزأين من كل تركيب وحذف الآخر منهما لدلالة الجزء المذكور من كل تركيب على المحذوف من الآخر وهذا الاحتمال هو المتعين الذى يجب حمل كلام الناظم عليه وان كان كلام الناظم هنا يحتمل احتمالا آخر أقوى من الأول وهو أن يكون المراد بالاستغناء الاكتفاء بالتركيب الأول وهو حادى عشر ونحوه عن أحد عشر ونحوه فيكون التركيب الثانى محذوفا بجملته وهذا الاحتمال هو الذى صرح به فى التسهيل واقتصر عليه ولده فى شرحه لكن على هذا الاحتمال القوى لا موجب لاعراب الجزأين ولا أحدهما بل هما مبنيان وحينئذ فلا يستفاد المعنى المقصود (وقوله وهو المشهور الخ) ليس بصحيح لأن الموضوع أن كل جزء مأخوذ من تركيب فهما غير مركبين وأيضا لو ركبا وبني لم يبق ما يدل على الحذف حتى يؤخذ منه المعنى المقصود الذى الكلام فيه ولم يقل بالتركيب الا محمد بن السيد والصواب الوجهان بعد لا غير

وأصله واحد ونحوه أى ونحو حادى عشر وحادية عشرة الى تاسع عشر وناسعة عشرة وان أردت شرط ومثل
مفعول بأردت ومركبا حال من مثل ويجوز أن يكون مركبا مفعولا بأردت ومثل ثانى اثنين نعت لمركبا فهو نعت تقدم عليها فانتصب
على الحال والفاء وما بعدها جواب الشرط وأو عاطفة جملة على جملة وفاعلا مفعول باضف وبحالتيه فى موضع الصفة لفاعل والى مركب
متعلق باضف وبما يتعلق يبنى وهو فى موضع الصفة لمركب ونحوه معطوف على حادى عشر ثم قال :

(وقبل عشرين اذ كرا * وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه قبل واو يعتمد)

يعنى ان اسم الفاعل من العدد اذا ذكر مع عشرين وبابه يعنى العتود الى تسعين يذكّر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو فتقول
حادى وعشرون وحادية وعشرون الى تاسع وتسعين وتاسعة وتسعين وقبل متعلق باذ كرا والألف فى اذ كرا بدل من نون التوكيد
الخفيفة وبابه معطوف على عشرين والفاعل مفعول باذ كرا ومن لفظ وبحالتيه متعلقان أيضا باذ كرا .

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

إنما ذكر هذا الباب بعد العدد لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها بكم وهى على قسمين استفهامية وخبرية وقد أشار الى
الأول بقوله :

(ميز فى الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين ككم شخصا سما)

يعنى ان كم الاستفهامية تميز بمثل ما ميزه عشرون يعنى بمفرد منصوب فتقول كدرهما عندك وكم شخصا سما وفيهم من قوله فى الاستفهام
انها تقدر بهمة الاستفهام والعدد اذا قلت كم شخصا سما فتقديره عشرون شخصا أم ثلاثون أم أقل أم أكثر سما وفى الاستفهام متعلق
بميز وكم مفعول بميز وما هو صولة واقعة على تمييز عشرين وصلتها ميزت عشرين والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره بمثل ما ميزت
به عشرين ويجوز أن تكون ما مصدرية والتقدير ميز بمثل تمييز عشرين ثم قال :

(وأجزات تجره من مضمر * ان وليت كم حرف جر مظهر)

يعنى ان تمييز كم الاستفهامية يجوز جره من مضمر بشرط أن يدخل على كم حرف جر ظاهر نحو بكم درهم اشتريت أى بكم من درهم
خذفت من وبقى عملها وشمل قوله حرف جر سائر حروف الجر نحو على كم فرس ركبت والى كم مذهب اتهمت وفى كم دار جلست ونحوها .
وفيه من قوله وأجزات تجره أن جره غير لازم فتقول بكم درهما اشتريت بالنصب وفيهم منه أيضا انه يجوز اظهار من فتقول بكم من درهم
اشتريت وان تجره فى موضع نصب باجزاء الضمير فى تجره عائد على التمييز ومن فاعل بتجر ومضمر حال من من وان وليت شرط وكم
فاعل بوليت وحرف جر مفعول بوليت وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم انتقل الى حكم الخبرية فقال :

واعرابها معا أولى (وقوله وأصله واحد الخ) فرد فاء الكلمة وهى الواو الى موضع اللام وزحلت الألف الى ما بعد الحاء التى هى
عين الكلمة فصار حادى وبقيت واو متطرفة إثر كسرة قلبت ياء فصار حادى وحادية ووزنهما عالف وعالفة وفائدة التثنية بحادى
عشر أيضا كونه أول الأعداد المركبة (وقوله ومركبا حال الخ) الأولى من هذا الاحتمال والذى بعده أن يكون مركبا منصوبا على اسقاط
حرف الجر الذى هو الباء وهو الذى قرر به المكودى أولا كلام الناظم (قبل واو يعتمد) هذا يقتضى منع حادى عشرين بدون واو
وهذا هو الذى صرح به غير واحد وكلام الشاطبى يقتضى انه غير ممنوع وأجاب عما يقتضيه قول الناظم قبل واو بأن معنى قول الناظم
قبل واو يعتمد انه لا يذكر فى عطف العطف على النيف الا الواو كفى لئلا لأنها الموضوع لمطلق الجمع المراد هنا دون الفاء وشم لا تنفاه
التركيب (قول المكودى ومن لفظ الخ) الأولى ان من لفظ مطلق محذوف صفة للفاعل والتقدير اذكر الفاعل المصوغ من لفظ العدد
ويتمادى يحمل أنه مجزوم فى جواب اذكر والله أعلم .

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

العرب تكنى عن العدد بكذا وتستفهم عنه بكم وتكثر بها وكأين (ميز فى الاستفهام) (قول المكودى فتقول كم درهما الخ)
اعرابه كم مبتدأ مبنى لكونها أشبهت الحرف فى المعنى الذى هو فى الاستفهام فهى كالمهزة وأشبهت الحرف أيضا فى الوضع على حرفين
بناء على عدم اشتراط كون الثانى حرف لين ودرهما تمييز لكم وكم وهى العاملة وعندك خبركم (وقوله انها تقدر بهمة الخ) تقديرها
بهمة الاستفهام هو معنى قوله سابقا وبدل المضمن الهمز يلى همزا الخ (وقوله والضمير العائد على الموصول الخ) حذف العائد فى
هذا إما شاذ أو قليل لعدم وجود شرطه الذى مر فى قوله : كذا الذى جر بما الموصول جر الخ أو تقول ان مثل فى النظم زائدة والباء
داخلية على ما فى التقدير والأولى الوجه الثانى وهو انها مصدرية (وأجزات تجره) لما ذكر أن تمييز كم مماثل لتمييز عشرين وكان تمييز عشرين
لا يجوز جره بمن فرما يتوهم من التشبيه أن تمييز كم لا يجوز جره مع ان جره جائز بشرط رفع ذلك التوهم بقوله : وأجز الخ (قول
المكودى وفيهم منه انه يجوز اظهار من الخ) لم يظهر هذا من كلام الناظم لأنه انما قال مضمر وهل ذلك وجوبا أو جوازا يبقى ما هو أهم

(واستعملها مخبرا كعشره * أومائة ككم رجال أومره)

يعنى ان كم الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد فتستعمل تارة بمنزلة عشرة فيكون تمييزها جمعا نحو كم رجال عندى وكم عبيد ملكيت وتارة بمنزلة مائة فيكون تمييزها مفردا نحو كم امرأة عندى وكم عبد ملكيت فكيف رجال مثال لاستعمالها استعمال عشرة وكم مرة مثال لاستعمالها استعمال مائة ومرة لغة في امرأة نقلت فتحة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة ومعنى كم الخبرية الدلالة على التكثير فاذا قلت كم غلام ملكيت فعناه كثير من العلمان ملكيت ومخبرا حال من الضمير المستتر في استعمالها والكاف متعلقة باستعمالها ومائة معطوف على عشرة ثم قال : (كم كأي وكذا) يعنى ان كأي وكذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير العدد وفي الافتقار الى تمييز الآن تمييزها مخالف لتمييز كم والى ذلك أشار بقوله :

(وينتصب * تمييزين أو به صل من نصب)

يعنى ان تمييز كأي وكذا اما منصوب نحو كأي رجلا رأيت وكذا رجلا رأيت أو مجرورا بمن نحو كأي من رجل رأيت الا أن النصب بعد كذا أكثر والجواب عن كأي أكثر كقوله تعالى : وكأي من دابة لا تحمل رزقها . وهو في القرآن كثير وكأي وكذا مبتدأ وخبره ككم وينتصب جملة مستأنفة وذو إشارة الى كأي وكذا وأو للتفصيل ويحتمل أن تكون للإباحة اذا أول ينتصب بالنصب فيكون التقدير انصب تمييزين أو صل به من .

وصرح في التصريح أيضا بان اضمارها على سبيل الجواز والحق الذي يفيد النقل من خارج انه لا يجوز اظهار من لانهم جعلوا حرف الجر الداخلى على كم عوضا عن من الجارة للتمييز ولا يجمع بين العوض والم عوض منه (واستعملها) أى كم لا بقيد كونها استفهامية (قول المكودى نحو كم رجال الخ) كم مبتدأ مبنى لشبه الحرف في الوضع أو فى المعنى الذى هو التكثير فهى كرب ورجال مضاف اليه وعندى خبر (وقوله مثال استعمالها الخ) فهو من باب الالف والنشر المرتب فكيف رجال راجع لعشره ومرة راجع لمائة ثم ان كم فى كلام الناظم مبتدأ والخبر محذوف أى عندى ويحتمل أن يكون مفعولا محذوف تقديره كم رجال وكم مرة رأيت (وقوله لغة فى امرأة) أى فيما يطلق عليه لفظ امرأة وهى المفردة المؤنثة البالغة وهذا صحيح فى القاموس المرء مثل الميم الانسان أو الرجل والمؤنث امرأة ومرة وامرأة (قوله نقلت فتحة الخ) أصله على هذا امرأة فنقلت أولا حركة الراء الى الميم ثم حذفت الهمزة الاولى فصار حينئذ امرأة بفتح الميم وسكون الراء ثم نقلت فتحة الهمزة الثانية الى آخر ماله كودى لكن كون أصل مرة امرأة يقتضى ان مرة غير لغة أصلية مع انهم صرحوا باصالتها كفى نص القاموس وحينئذ فالاولى حذف قوله نقلت فتحة الخ ويقتصر على ما قبله (كم كأي وكذا) (قول المكودى مثل كم الخبرية الخ) أى وان كانت قسمين مرامعا لكن أقرب مذكور هو الخبرية فلذلك حمل المكودى التشبيه عليها خاصة وجعل التشبيه فى الدلالة على تكثير العدد وهو بالنسبة لكأي صحيح لانها تكون للتكثير دائما وقيل غالبا وبالنسبة لكذا لا يصح لانها كانتكون للتكثير تكون للتقليل والحق ان التشبيه فى مطلق كم لا فرق بين كونها استفهامية أو خبرية وان وجه التشبيه ليس ما قال بل وجهه خصوصا هو كون كل من كم وكأي وكذا كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار لان الثلاثة مستوية فى كونها كناية عن مجهول الا ان منها هو استفهام تارة واخبار أى تكثير أخرى وهو كم ومنها ما هو لتكثير العدد دائما أو غالبا وهو كأي ومنها ما ليس لواحد منها وهو كذا وبه يسقط اعتراض الموضع وغيره (وينتصب * تمييزين) (قول كدى نحو كأي رجلا رأيت الخ) اعرابه كما بعده أن تقول كأي مفعول مقدم رأيت مبنى لانه أشبه رب فى الدلالة على التكثير ورجلا تمييز (وقوله الا أن النصب بعد الخ) هذا تنكيته على الناظم المقتضى تسوية نصب التمييز وجره مع كأي وكذا وقد اعترض على الناظم غير المكودى كالموضع غير اعتراض المكودى بما حاصله ان النصب بعد كأي قليل وبعد كذا واجب والاعتراض من غير المكودى مبنى على ان المراد بالتمييز فى كلام الناظم الاصطلاحى اذ هو الذى لا يجوز جره بعد كذا والحق كما قال بعض المحققين ان المراد بالتمييز فى كلامه اللغوى وهو المفسر للشيء الاصطلاحى والتمييز اللغوى يجوز جره بعد كذا بمن تقول عندى كذا وكذا من الدراهم وحينئذ فيسقط اعتراض غير المكودى ويبقى اعتراض المكودى وهو اقتضاء الناظم التسوية بين النصب والجر فى كأي وكذا (فان قلت) قال الناظم فى التمييز واجر بمن ان شئت غير ذى العدد وكرهنا جواز جره بمن حيث قال أو به صل من نصب (قلت) مامر خاص بالعدد الحقيقى الصريح عشرون وبابه والعدد المركب كأحد عشر وما هنا فى كنياته فلا منافاة (وقوله كقوله تعالى وكأي من دابة الخ) اعرابه والله أعلم كأي مبتدأ مبنى لشبهه رب فى التكثير ومن دابة تمييز وجملة لا تحمل رزقها خبر والعائد الهاء فى رزقها وهى وان عادت على التمييز فهما كشيء واحد .

* الحكاية *

ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية الحكاية بأى وبمن وحكاية العلم بعد من وبدأ بأى فقال :
(احك بأى ما المنكور سئل * عنه بها في الوقف أو حين تصل)

في الحكاية بأى لغتان أحدهما وهى الفصحى أن يحكى بها وصلا ووقفا للمسؤول عنه مذكور منكر من اعراب وتذكير وتأنيث وافراد وثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلأمين وجاريتين وبنين وبنات وأياوية وأبين وأبين وأبين وأبين والآخرى أن يحكى بها ماله من اعراب وتذكير وتأنيث فقط وقوله احك بأى محتمل لهما والذى ينبغي أن يحمل عليه كلامه الاول لكونها أفصح ولذا ذكره ذلك بعد في من وما مفعول باحك وهى موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها بالمنكور أى عاتبت المنكور وسئل في موضع الصفة للمنكور وعنه متعلق بسئل والهاء عائدة على منكور وهى الرابطة بين الصفة والموصوف وبها متعلق بسئل رها عائدة على أى وفي الوقف وحين متعلقان باحك ثم انتقل الى الحكاية بمن فقال :

(ووقفا احك ما المنكور بمن * والنون حرك مطلقا وأشبعن)

يعنى ان من يحكى بها في الوقف دون الوصل والمسؤول عنه المنكور من اعراب وافراد وتذكير وفروعها وتشبع الحركة في الافراد وذلك كقولك لمن قال لك قام رجل

* الحكاية *

مناسبة ذكرها عقب العدائين الحكاية لما لمذكر أول وث كان العدديكون لمذكر أول وث حقيقة الحكاية اراد لفظ التكلم على حسب ما أورده في الكلام فله أبو حيان واعترضه الشهاب بان هذا الحد غير شامل للمحكى بمن أو أى فكان عليه أن يزيد بعد قوله أو رده أو وصفته (قول كذا كرى هذا الباب ثلاث اشخاص) أشار بهذا الى ان أنواع الحكاية أكثر من الثلاثة وهو كذلك لانه بقى عليه حكاية الجمل ويترد حكايتها بعد القول وفروعه نحو قال انى عبد الله الناظم وان لمزيد كذا ذلك هنا فقد ذكره في مواضع متفرقة من الالفية منها قوله أو حكيت بالقول ومنها قوله وان أنت قال قول أضمر تصبوا ولا يختص حكاية الجمل بكونها بعد القول خلافا لالزهرى بل قد تكون حكاية بغير القول كما اذا سميت شخصا بجملة زيد قائم فقد كرهه بالنقل (احك بأى ما المنكور) بدأ بها لانها أعم باعتبار كونها يحكى بها وصلا ووقفا فيقال أيا من بسكون النون في الوقف وأيا من بكسر النون ولاستهالها في العاقل وغيره ولانها معربة والعرب أصل للسبى (قول المكودي موجود فيه) هذا راجع للمشي أى ان كان الالف مشى حقيقة كذا له بعد غلامين ورجلين وراجع أيضا لجمع تصحيح كذا له بعد بنين وبنات والاولى أن يقول فيها بالثنية بدلا من فيه (وقوله أو صالح لوصفه به الخ) راجع للثنية والجمع أيضا والاولى بهما ومعناه ان اللفظين غير مثنيين حقيقة لكنه يصح وصفهما بالثنى نحو رأيت شاعرا وكاتبنا فتقول في حكايتهم أيا من لان شاعرا وكاتبنا صالخان لوصفهما بالثنى فتقول ظريفين مثلا وتقول في الجمع الذى ليس جمع تصحيح ولكنه صالح لوصفه بجمع التصحيح نحو رأيت رجلا صالحين ونساء صالحات فتقول أيا من وأما ان كان غير صالح لوصفه بجمع التصحيح فلا يصح حكايته بأى فهو عندى دراهم فلا تقول في حكايته أيون لان دراهم لا يوصف بجمع التصحيح لانه غير عاقل (وقوله وتذكير وتأنيث فقط الخ) أى ولا يشى ولا يجمع فتقول في مثاله السابق أيا بالافراد في حكاية رجلا وغلأمين وبنين وتقول أية في حكاية امرأة وجاريتين وبنات (وقوله محتمل لهما الخ) اللتين بل الحق ان كلام الناظم انما يحتمل اللغة الاولى فقط لانه قد أتى بما في قوله احك بأى ما الخ وهى من صيغ العموم فتفيد أن جميع ما يثبت له المنكور يثبت لأى وحمله على اللغة الثانية الخاصة يحتاج الى قرينة ولا قرينة في كلام الناظم ثم اختلفوا في الحركات اللاحقة لأى في المفرد والحروف اللاحقة للمثنى والجمع قليل اعراب وهو الظاهر وقيل حكاية فتكون الحروف والحركات انما هى للحكاية (وقوله على الحروف المحكية الخ) فيه نظر والحق انها واقعة على الاحوال الثابتة للمسؤول عنه (وقوله وعنه متعلق بسئل) الحق انه نائب فاعل سئل (ووقفا احك ما المنكور بمن) (قول المكودي وفروعها الخ) فرع الافراد هو الثنية والجمع وفرع التذكير هو التأنيث ومطابقة من هى اللغة الفصحى وهنالك لغة أخرى وهى لزوم افراد وتذكير من في حكاية المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث لكن الواجب حمل كلام الناظم على اللغة الاولى لانه عبر بما وهى من صيغ العموم فيكون قوله بعد والنون حرك الى قوله وان تصل فقط من الخ تفصيلا لاجمال ما وبعضهم حمل كلام الناظم هنا على اللغة الغير المطابقة وجعل قوله بعد وقل منان اشارة للغة المطابقة فيكون الناظم نكاه على اللتين معا والصواب مامر (وقوله وتشبع الحركة في الافراد) أشار به الى أن قول الناظم والنون حرك خاص بحكاية المفرد المذكور وان مراده بالاطلاق مرفوع أو منصوب أو مخفوض فيكون والنون حرك ليست الواو فيه للعطف وانما هى للتفسير فيسقط اعتراض ابن هشام وغيره بان في كلام الناظم اشكالا حيث عطف النون على الحكاية فيقتضى ان الاشباع غير الحكاية مع انه نفسها (وقوله قائم رجل

منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل منى ومما مفعول باحك وهى موصولة وصلتها المنكورة وبمن متعلق باحك ووقفا مصدر منصوب على الحال من فاعل احك المستر والنون مفعول بحرك ومطلقا نعت لمصدر محذوف أى تحريكا مطلقا يعنى بالحركات الثلاث وأشبعن معطوف على حرك هذا حكم حكاية المفرد المذكور وأما المثني فقد أشار اليه بقوله :

(وقل منان ومنين بعدلى * إلنان بابنين وسكن تعدل)

يعنى انك اذا قلت لى الفنان كابنين وأردت حكاية هذين الاسمين قلت منان فى حكاية الفنان ومنين فى حكاية ابنين ولما لم يتمكن له النطق بسكون النون من منان ومنين فى النظم اذ لا يجمع فيه بين ساكنين نطق بها محركين للضرورة ثم نبه على انها يسكنان بقوله وسكن تعدل أى لا يحكى بها الا وقفا والوقف متضمن للسكون ومنان ومنين مفعول بقل والراد قل هذين اللفظين وإفان مبتدأ وخبره فى الجور قبله وابنين نعت للفنان وهو على حذف القول والتقدير بعد قولك لى الفنان وتعدل مجزوم فى جواب الامر ثم انتقل الى حكاية المفرد المؤنث فقال : (وقل لمن قال أنت بنت منه) يعنى انك تقول فى حكاية من قال أنت بنت منه بهاء ساكنة وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها ثم انتقل الى تشية المؤنث فقال :

(والنون قبل تا المثني مسكنه) يعنى انه يقال فى تشية حكاية المؤنث متنان بسكون النون فتقول فى حكاية جاءت امرأتان

متنان ورأيت امرأتين ومررت بامرأتين متين هذه هى اللغة الفصحى وفيها لغة أخرى أشار اليها بقوله : (والفتح نزر)

يعنى ان فتح النون نزر أى قليل فتقول على هذه اللغة فى قامت امرأتان متنان بالفتح ومنه منعول بقل كما تقدم فى البيت الذى قبله النون مبتدأ وخبره مسكنه والجملة فى موضع الحال من منه وقبل متعلق بمسكنه والفتح نزر جملة من مبتدأ وخبره مستأنفة ثم انتقل الى حكاية جمع المؤنث فقال :

(وصل التا والألف * بمن يائر ذا بنسوة كاف)

يعنى انك تزيد فى حكاية جمع المؤنث على النون من منه ألفا وتاء فتقول لمن قال جاءت نسوة منات ولما قال ذا بنسوة كاف منات باسكان التاء أيضا لما علمت من أن من لا يحكى بها الا فى الوقف والتاء مفعول بصل والألف معطوف على التاء وذامضاف اليه على حذف القول والتقدير

منو الخ) اعلم انهم اختلفوا فى قيل ان منومرفوع بالضم الظاهرة ومننا منصوب بالفتحة ومنى مجرور بالكسرة والواو والألف والياء فيها انما هى ناشئة عن اشباع الحركات وانما أشبعت لاجل الوقف تخفيفا وبيانا للحركات لانه لا يوقف على متحرك وهذا ظاهر عبارة الناظم : واشبعن . وهو مذهب السيرافى وقيل ان منو مرفوع بالواو ومنصوب بالألف ومجرور بالياء فيكون حكمها هو المار فى قول الناظم : وارفع بواو وانصب بالألف الخ وعلى هذين القولين يكون منان المذكور بعدمثنى حقيقيا يعرب اعراب المثني ويكون منون جمع مذكر سالما حقيقة يعرب اعرابه ومنات جمع مؤنث سالم حقيقة يعرب اعرابه وقال أبو على ان من فى الحكاية مبنية أبدا ولو طابقت وان الواو والألف والياء فى المفرد لحقت من أولا فالتقى ساكنان حركت النون بحركة تجانس كل حرف فتكون الحركات انما هى للاشباع فلا اعراب فى من أصلا فيكون منان حينئذ ملحقا بالمثنى لاشئ حقيقيا لانه لا شئ حقيقة الا للمفرد العرب ومنون ملحق بالجمع ومنات كذلك ومن على كل قول من الاقوال الثلاثة مبتدأ والخبر محذوف أغنت عنه العلامة على اعراب الاسم المنكر المحكى المتصلة بمن قبلها فلا يجمع بين الخبر والعلامة عليه واشبعن فى كلام الناظم بنون مخففة وأصلها نون التوكيد المشددة وخففها الناظم لضرورة الوزن وليست نون توكيد خفيفة من أول الامر والاوجب أن يقول وأشبعنا بابدالها قال الوقف لقوله وابدلها بعد فتح ألفا وقفا الخ (وقل منان) لما ذكر فى قوله والنون حرك الخ حكاية المفرد المذكور شرع فى تشيته ثم ذكر للمفردة المؤنثة ثم تشيتها ثم جمع المؤنث ثم جمع المذكر السالم ولا وجه لتقديم حكاية جمع المؤنث عليه ولم يفعل ما فعل فى من مع اى قيل لان أى لفظ معرب قبل الحكاية فلما وقعت حكايته كان الاصل أن تبقى على صحة تشيتها وجمعها كسائر المفردات مثل زيد بخلاف من فهى مبنية فالاصل فيها عدم التشية والجمع فنص عليه فيها (قول المكودى يعنى انك اذا قلت لى الخ) الاولى أن يقول يعنى اذا قيل (وقوله قلت منان فى حكاية الخ) أشار بهذا الى انك لا تحكى المرفوع والمنصوب والمجرور فى تركيب واحد كما يقتضيه الناظم بل المراد انك اذا حكيت المرفوع حكيت وحده فقلت منان وان أردت حكاية المجرور حكيت وحده فقلت منين بالياء وهكذا (وقوله بعد قولك الخ) مثله فى المعرب والصواب ان يقول بعد قول القائل لان هذا حكاية لكلام الغير (وقل لمن قال أنت بنت منه) (قول المكودى والجملة فى موضع الحال من منه الخ) مثله فى المعرب والحق ان الجملة مستأنفة (وصل التا والألف) (قول المكودى على النون من منه الخ) هذه النسخة تقتضى ان علامة التشية تكون موالية للتا من منه فتقول منات تاء قبل الألف لكن هذا لا يوافق كلامه بعدولا كلام الناظم وفى بعض النسخ على النون من من أى باسقاط التاء فتقول حينئذ منات بدون تاء قبل الألف ويوافق كلامه بعد وكلام الناظم حيث

بأثر قولك ذا وكلف خبر ذا وبنسوة متعلق بكلف، ويحتمل أن يكون اسماً وفعلًا ماضيًا ثم انتقل إلى حكاية جمع المذكور فقال :
(وقل منون ومنين مسكننا * ان قيل جاقوم لقوم فطنا)

إذا قيل جاء قوم لقوم قلت في حكاية قوم المرفوع منون وفي حكاية قوم المجرور منين بسكون النون فيها أيضًا ومنون ومنين مفعول بقل كما تقدم ومسكننا حال من الضمير المستكن في قل وفطنا نعت لقوم المجرور فهو جمع فطن ووزنه فطناء بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء ولا يصح أن يكون فطنا بضم الطاء لأن منعوته مجرور ثم قال : (وان تصل فلفظ من لا يختلف) هذا تصريح بالمرحوم من قوله ووقفنا فتقول من يافى في الاحوال كلها وقد جاء منون في ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله :
(ونادر منون في نظم عرف) أشار به إلى قول الشاعر :

أتوا نارى فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عمو ظلاما

وهو لتأبط شرا وان تصل شرط وجوابه الجملة من قوله فلفظ من لا يختلف ونادر خبر مقدم والبتداء منون وعرف في موضع الصفة لنظم وفي نظم متعلق بنادر ثم انتقل إلى النوع الثالث من الحكاية فقال : (والعلم احكيه من بعد من) يعنى ان العلم اذا سئل عنه بمن حكى اعرابه بعدها فتقول لمن قال قام زيد من زيد ورأيت زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد برفع الاول ونصب الثانى وجر الثالث وذلك بشرط أن لا يدخل على من حرف عطف وانيه أشار بقوله : (ان عريت من عطف بها اقترن) فاذا قيل رأيت زيدا ومررت بزيد قلت ومن زيد بالرفع فيهما للدخول حرف العطف على من وقوله احكيه يريد

عبر بمن ولم يعبر بمنه وما في الزباني وقوله عنه بعض غير ظاهر (وقوله بأثر قولك ذا الخ) الاولى بأثر قول القائل بدليل وصل لان الحاكى هو الملوك وانما يحكى كلام غيره (وقوله ويحتمل أن يكون اسما الخ) لانه هنا مسكن الفاء التى هى لام الكلمة فتحتها والكلف ناولع بالنساء العاشق (وقل منون ومنين) (قول المكودى لان منعوته مجرور) كتب عليه بعض المحققين انظر مامعنى هذا الكلام قلت بل كلامه ظاهر وبيانه انه يقال فطن للامرأى فطن له يفطن كستعب وقتل والوصف منه فطن كفرح كفى المصباح وفطن الوصف له جمعان فطناء ككرماء وفطن بضمين كرسى وهذان خارج وأما في كلام الناظم فيتعين الجمع الذى هو على وزن كرماء ويكون مقصور ضرورة ممنوعا من الصرف ولا يصح الجمع الذى هو كرسى فى كلام الناظم والالقاء فطن بكسر النون لانه نعت المجرور الذى هو لقوم ولا مانع له من الصرف مع ان التافيه تعين فتح النون نعم ان قيل ان فطنا بضمين مفعول بحذف لاصح ذلك فبان بهذا صحة قوله لان منعوته مجرور حيث علق منع كونه فعلا بضمين على التبعية (وان تصل فلفظ من لا يختلف) لما ذكر ان لفظ من يطابق في الوقف افراداً وتشنية وجمعاً كثيراً وتأنيثاً كأن قائلًا قال له وهل يحكى بمن وصلاً أولاً فأجاب بقوله وان الخ (قول المكودى قول الشاعر أتوا نارى الخ) البيت من الوافر وقائله كقائل المكودى تأبط شرا وقيل قائله شمر بن الحرث واعرابه أنى فعل والواو العائد على الجن فاعله ونارى مفعوله وقلت فعل وفاعل ومنون مبتدأ جار على مامر وأتم خبر وقالوا جواب منون والجن بالرفع خبر لمحذوف أى نحن الجن وعموا أمر من وعم يعم عم بمعنى أنهم كوعد يعد عدة والواو فاعل وظلاما قيل تمييز وقيل منصوب على استقاط الحذف وهذا دعاء بدوام الانعام وهو وان كان خاصاً بوقت فالمراد به العموم في جميع الاوقات كقولهم أنهم الله صباحك رقيب المعنى أطلع الله عليك كل صباح بالانعام ثم ان هنا روايتين ظلاما وصباحا وكل منها صحيح لان ذلك بيت من قصيدة والآخر بيت من الأخرى اشقا في جميع الالفاظ ما عدا الضرب وهو ظلاما أو صباحا وبعضهم وقع في نسخته ظلاما فحذف من أنشد صباحا وبعضهم في نسخته صباحا فحذف من أنشد ظلاما وقد علمت انها صوابان والشاهد في منون بأن فيه شذوذين حيث ألحقه الواو مع أنه حكاية في الوصل وحيث حرك النون الثانية والقياس تسكينها هذا ملهم والحق ان هذا البيت لا حكاية فيه أصلاً لان قائله واحد ولم يجب به قول الجن وانما قل لهم حين أتوه من أنهم فتكون من استفهامية لا غير ولو كانت للحكاية ما جمع بين الواو وأتم نعم الشذوذ من وجه آخر وهو لحاق علامة الجمع لمن الاستفهامية والله أعلم (والعلم احكيه من بعد من) (قول كدى برفع الاول ونصب الثانى الخ) أى على الحكاية لا الاعراب والا فالعلم بعد من مرفوع تقديرًا في الاحوال الثلاثة فتقول في الجميع من مبتدأ وزيد في الاحوال كلها خبر مرفوع وعلامة مرفوعة مضمرة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وقيل في العلم مبتدأ ومن قبله خبر مقدم (ان عريت من عطف) (اقول كدى رأيت زيدا ومررت بزيد الخ) الواو في ومررت بمعنى أولاً لأن كلامها تركيب مستقل ولم يذكروا مثالا للمرفوع لانه لا يختلف لفظا واعراباً ومن زيد في الجميع أن تقول من اسم استفهام مبتدأ وزيد في الجميع خبر مرفوع بالضمرة الظاهرة في الاحوال الثلاثة ولا حكاية لان الغرض من الحكاية بيان ان السؤال عنه تقدم في كلام غيره وحرف العطف كاف في هذا اذ شأنه التوسط بين المعطوئين قيل ولهذا بعينه شرطوا في حكاية العلم ان لا يكون متبوعاً بعت أو غيره من التوابع غير عطف النسق فان أتبع فلا حكاية وقد أغفل

جوازا فان فيه لغتين لغة أهل الحجاز الحكاية ولغة بنى تميم الرفع والعلم مفعول بفعل مضمر يفسره احكيه ومن بعد متعلق باحكيه وان عريت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه .

﴿ التأنيث ﴾

التأنيث فرع التذكير ولذلك يحتاج الى علامة والى ذلك أشار بقوله : (علامة التأنيث تاء أو ألف) فذكر للتأنيث علامتين ثم ان التاء تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة وتكون مقدرة والى ذلك أشار بقوله : (وفي أسام قدروا التاء كالكتف) يعنى أن بعض الأسماء لا تكون فيها التاء ظاهرة بل مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند أو لمن لا يعقل ككتف وعلامة مبتدأ وخبره تاء أو ألف والواو فى قدروا عائد على العرب أو على النحويين وأسام جمع أسماء فهو جمع الجمع ثم أشار إلى

المصنف ذكر التابع ولو شاء ذكره لقال :

والعلم احكيه ان يخل من * تابع أو عاطف بمن قرن

واستثنوا عطف النسق من التوابع لأنه ليس فيه بيان للمتبع انظر التصريح تستفد (وقوله جوازا فان فيه الخ) هذه العبارة فيها قلب لأنها توهم أن كلا من اللغتين أجاز الحكاية الا أن أهل الحجاز رجحوها وبنى تميم رجحوا الرفع والأمر ليس كذلك لأن بنى تميم يوجبون الرفع بالضممة الظاهرة فى الجميع ولا يحيزون الحكاية والحجازيون يحيزون الحكاية والرفع والراجع عندهم الرفع ولوقال جوازا على مرجوحية عند أهل الحجاز وأما بنو تميم فيلتزمون الرفع لسلم من ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ التأنيث ﴾

لما كانت الحكاية تكون للمؤنث كما مر ناسب أن يذكر التأنيث عقب الحكاية ثم قول المصنف التأنيث على حذف مضاف أى علامة التأنيث بدليل ما بعد (قول المسكودى التأنيث فرع التذكير الخ) إنما كان الأصل فى الأسماء التذكير لأنه إذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر كالشمس والقمر فتقول فى تثنيتهما القمران ولأن الأسماء قبل الاطالع على كونها مذكرة أو مؤنثة يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شئ وحيوان وانسان فاذا قيل ان هذا اللفظ مؤنث فانظر للعلامة فان وجدته قبلها فاحكم عليه بأنه مؤنث والا فلا (وقوله ولذلك يحتاج الى علامة) أى ولكونه فرع التذكير يحتاج الى علامة وما لا يحتاج أصل لما يحتاج والعكس بالعكس واعلم أن الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا عين وأتان وجدى وعناق الى غير ذلك لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقا بها بين المذكر والمؤنث (علامة التأنيث تاء أو ألف) قدم المصنف التاء فى الذكر على الألف إشارة لاصلاتها وعلته انها أظهر فى الدلالة على التأنيث من الألف لأنها لا تلتبس بغيرها بخلاف الألف فانها تلتبس بغيرها كألف الإلحاق فيحتاج إلى تمييزها بالأوزان الآتية ولأنها ترد فى تصغير المؤنث العارى منها وقيل الألف أصل للملازمتها للكلمة بخلاف التاء فتفارق نحو قائم وقائمة ولما رأى بعضهم علة كل قوية قال كل منهما أصل فى التأنيث وهو الظاهر ثم ان التاء انما تكون علامة فى الأسماء المتمكنة وأما المبنية فلا يستدل على تأنيثها بالتاء بل بأمور أخرى ككسر التاء فى أنت وكهن ومحل كون التاء علامة إذا لم يعلم تذكير ما هى فيه كطاحنة وحمزة ومحلها أيضا فيما يمتاز مذكره من مؤنثه فان لم يمتز بان كانت التاء للفرق بين الواحد والجنس نحو بقرة وتمر وعلامة فان التاء للوحدة يطلق ما هى فيه على المذكر والمؤنث ولذا وهم من استدل على تأنيث نملة سليمان بقوله قالت نملة وهى مسألة فتادة لما دخل العراق فقال سلونى من العرش الى الفرش فقال له أبو حنيفة نملة سليمان ذكر أو أنثى فقال له أنثى بدليل تأنيث الفعل فقال له هى للوحدة فلم يجد فتادة جوابا ومحل التذكير والتأنيث إذا قصد مدلول الاسم فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء ولم يشرح المسكودى قول الناظم أو ألف استغناء عنه بقوله بعد: وألف التأنيث ذات قصر النخ ثم ان المصنف أتى بأوالتى لأحد الشئيين غالبا إشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان فى كلمة واحدة فلا يقال فى ذكرى مثلا ذكراة وأما علاقة فالألف للإلحاق مع التاء والتأنيث على قول مع علمها ونظيره بهمى وبهامة (وفى أسام قدروا التاء) إنما قدروا التاء دون الألف لاصلاتها كما هو قول من أقوال ثلاثة قد مرت (قول كدى جمع أسماء) أى وأسماء جمع اسم وبهذا يظهر قوله بعد فهو جمع الجمع

(ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد في التصغير)

فالتصغير نحو الكتف أكتفها فيعلم أن الكتف مؤنث لاعادة الضمير مؤنثا عليها ونحوه أى ونحو الضمير كالرد في التصغير أى كرد التأني في التصغير نحو هنيئة في تصغير هندوكتيفة في تصغير كتف ومما يعلم به التقدير أيضا اسم الإشارة نحو هذه هند وتلك كتف واعراب البيت واضح ثم إن تاء التأنيث لها فوائد وأصلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وتكون في الأسماء نحو رجل ورجلة وفقى وفشة وفي الصفات وهى أكثر نحو ضارب وشاربة وفرح وفرحة إلا أنهم لم تلحق بعض الصفات وإلى ذلك أشار بقوله :

(ولا تلى فارقة فعولا * أصلا ولا المفعال والمفعيل * كذلك مفعل)

فذكر خمسة أوزان لا تلحقها التاء الفارقة الأول فعول وقيد بالأصل والمراد به اسم الفاعل فانه أصل لاسم المفعول وذلك نحو رجل صبور وامرأة صبور واحترز بقوله أصلا عن اسم المفعول فان تاء الفرق تلحقه نحو ركوب وركوبة لأنه بمعنى مركوب الثانى مفعال نحو رجل معسل وامرأة معسل الثالث مفعيل نحو معطير وسطيق الرابع مفعل نحو معشم ولم يقيد الثلاثة كما قيد الأول لأنها لا تكون أسماء مفاعيل ومفاعيل تلى ضمير. متكرر عائذ على التاء وفارقة حال من ذلك الضمير وفعولا مفعول بتلا وأصلا حال من فعولا ولا المفعال والمفعيل معطوفان على فعولا ومفعول مبتدأ وحيزه كذلك وقد لحقت تاء الفرق بعض الأوزان وإلى ذلك أشار بقوله : (وما تليه * تالفرق من ذى فتدود فيه) فلو أدر وسدود وسكينة وسكينة وميتان وميتانة وما مبتدأ وهى موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصاحبها تليه والتصغير العائذ على الوصول المبادى فى تايه وتاء الفرق فاعل بتليه وشذوذ فيه مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر ما ثم أشار الى الوزن الخامس فقال :

(ومن فعيل كقتيل ان تبع * موصوفه غالبا التامتنع)

يعنى ان فعيلًا تمتنع فيه تاء الفرق في المؤنث في الغالب وفهم من قوله كقتيل أن يكون بمعنى مفعول لأن قتيلا بمعنى مقتول فلو كان بمعنى فاعل لحقته التاء نحو ظريف وظريفة وفهم من قوله ان تبع موصوفه انه ان لم يتبعه لحقته التاء نحو رأيت قتيلا وقتيلا للبس وشمل ما كان نعتا نحو رأيت امرأة قتيلا وما ذكر موصوفه قبله وان لم يكن نعتا نحو هند قتيلا ولحية دهن لهدم اللبس وفهم من قوله غالبا أن التاء تلحق مع استبقاء الشروط كتدولهم صفة ذميمة وخصلة حميدة فالتامتنع وخبره تمتنع ومن فعيل متعلق بتمتنع وكقتيل فى موضع الحال من فعيل وغالبا حال من الضمير

(ويعرف التقدير) (قول كدى ورجلة الخ) بفتح الراء وضم الجيم ومعناه امرأة كاملة الرجولية وأما رجلة بفتحين فهو جمع راجل (ولا تلى فارقة فعولا) (قول كدى فذكر خمسة الخ) هذا الكلام يقتضى أن هناك أوزانا آخر لم يذكرها مع أنه لم يذكر الموضع وغيره الأربعة أشار إلى الأربعتهما والخامس هو قوله بعد ومن فعيل كقتيل الخ (أصلا) لأن صيغة المبني للفاعل أصل لصيغة المبنى للمفعول كما مر فيقال حينئذ رجل ركوب وناقرة ركوبة ولاجل كون فعول بمعنى فاعل لا تلحقه التاء بقياس لم تلحق التاء بقياس قوله تعالى : وما كانت أمك بغيا . أصله بغويا اجتمعت الواو والياء وسببت احداها بالسكون فقلبت الواو ياء والضممة كسرة وأدغمت الياء فى الباء وقيل انه فعيل بمعنى مفعول وليس أصله فعولا فيكون من أفراد قوله بعد ومن فعيل كقتيل الخ * وقد ورد أن المازنى دخل على المأمون وعندئذ نحاة البصرة فقال له المأمون هات مسألة يا مازنى فقال ما الحكمة فى قوله تعالى : وما كانت أمك بغيا . حيث لم يقل بغية فقال المأمون للنخاعة أجيبوا فأجابوه بما لا يرتضى فقال المأمون قل يا مازنى فقال ان بغيا على وزن فعيل بمعنى مفعول وفصيل بمعنى مفعول لا تدخله التاء نحو امرأة قتيلا وان كان فعيل بمعنى فاعل دخلته التاء نحو امرأة ظريفة فاستحسن المأمون مقالته وما فى التصريح تحريف (قول كدى نحو معشم) الغم بكسر الميم وسكون العين المعجمة وفتح الشين المعجمة هو الذى لا ينتهى عما يريد ويهواه لشجاعته (وقوله لا تكون أسماء مفاعيل الخ) مفاعيل جمع مفعول أى لا يكون واحدا منها اسم مفعول فلو قيدت بقوله أصلا لكان تحصيل الحاصل وانما لم تلحق التاء هذه الأوزان لأنها غير جارية على المضارع من أفعالها لأن الفعل يدل على التجدد والحدوث والأوزان تدل على الدوام والثبوت فهى مخالفة للفعل فى المعنى مخالفتها فى التأنيث (ومن فعيل كقتيل) (قول كدى للبس الخ) بيانه أنه لا يدرى هل هو وصف للمذكر أو للمؤنث واستشكل التقييد بتبعية الموصوف وإطلاقه فى الأوزان السابقة مع أن اللبس موجود فيها قطعا فاذا قلت مثلاً رأيت صبورا أو شكورا لم يدر هل هو صفة للمذكر أو للمؤنث والاشكال على حاله (وقوله وشمل ما الخ) أى شمل قوله ان تبع موصوفه الخ أشار بهذا إلى أن المراد بالوصف القرينة التى تميز بين

في تمتع وان تبع شرط وجوابه محذوف لدلالة ماتقدم عليه ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال :

(وألف التأنيث ذات قصر * وذات مد نحو أنثى الغر)

فقسمها إلى مقصورة وممدودة وأنثى الغر غراء فهو مثال للممدودة ومذكر الغراء أغر وهو مما يستوى فيه جمع المذكر والمؤنث وألف التأنيث مبتدأ وذات قصر وذات مد خبر المبتدأ ثم بين الأوزان التي تلحقها المقصورة فقال :

(والاشتهار في مباني الأولى * يديه وزن أربي والطولى * ومرطى ووزن فعلى جمعا * أومصدراً أوصفة كشعبي *

وكجبارى ممهى سبطرى * وذكرى وحثيثى مع الكفرى * كذلك خليطى مع الشقارى * . . .)

فذكر اثنا عشر بناء الأول فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو أربي وهى الداهية الثانية فعلى بضم الفاء وسكون العين اسم كان كهمى لبت أو صفة كجلى والطولى وهى وصف مؤنث الأطرال الثالث فعلى بفتح الفاء والعين نحو مرطى وهو النوع من المشى الرابع فعلى بفتح الفاء وسكون العين ونوعها إلى جمع نحو قتلى وجرحى وإلى مصدر نحو دعوى وإلى صفة نحو شعبي الخامس فعلى بضم الفاء نحو جبارى اسم طائر السادس فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو سمهى للباطل السابع فعلى بكسر الفاء وفتح العين واللام مشددة نحو سبطرى لنوع من المشى الثامن فعلى بكسر الفاء وسكون العين نحو ذكرى مصدر ذكر التاسع فعلى بكسر الفاء والعين مشددة نحو حثيثى مصدر حث العاشر فعلى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام نحو الكفرى وهو وعاء الطلع الحادى عشر فعلى بضم مفاء وفتح العين مشددة نحو خليطى للاختلاط الثانى عشر فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو شقارى اسم نبت وفهم من قوله والاشتهار أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة على غير هذه الأوزان وهو الذى نبه عليه بقوله : (واعز لغير هذه استندارا)

أى انسب لغير هذه الابنية الاستندار والرادبى الاولى ألف التأنيث المقصورة والاشتهار بمبتدأ وفي متعلق به والاولى نعت لمحذوف تقديره الالف الاولى ويديه إلى آخر الكلام خبر المبتدأ وما خلا من هذه المثل من حرف العطف فهو على تقديره ثم انتقل إلى الممدود فقال :

المذكر والمؤنث فيشمل ماذكر ويشمل نحو رأيت قتيلا من النساء فتحذف التاء للعلم بالموصوف ولو أراد السلامة من الابهام لقال :

ومن فعيل كقتيل ان علم * موصوفه غالبا التا تنعدم

وانما لحقت التاء فعلى معنى فاعل ولم تلحق فعلى بمعنى مفعول للفرق بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لأنه جار على فعله لأن الوصف من ظرف ورسم يأتى على فعيل باطراد فصار كفاعل من فعل المفتوح فلذلك أنث وذكر كالفعال بخلافه بمعنى مفعول (وألف التأنيث ذات قصر) ألف التأنيث الممدودة هى المنقوبة همزة والالف التى قبلها زائدة للمد لا غير على الحق كما يأتى عن المكودى فى آخر تقرير قول المصنف فى التصغير لتلو بالتصغير الخ (فان قلت) قول المصنف وذات مد يقتضى أن الألف الاولى هى علامة التأنيث لأنها هى الممدودة فى اللفظ قال الدمامى ولم يقل به أحد (فالجواب) أن عبارته مؤولة بمعنى الألف التى سبق المد لأجلها وهى الثانية المنقوبة همزة (نحو أنثى الغر) على حذف مضاف تقديره نحو أنثى مفرد الغر التى هى غراء وفى القاموس الغرة بضم الغين بياض فى الجبهة (قول كدى وهو) أى الجمع الذى هو غر بضم الغين فيقال حينئذ رجال غر ونساء غر وسيقول الناظم فعل لنحو أحمر وحمر (والاشتهار فى مباني الأولى) الاشتهار مصدر بمعنى اسم المفعول أى والمشهور أو بمعنى اسم الفاعل أى والمشتهر ومباني جمع مبنى بمعنى الوزن وفى معنى من والتقدير والمشهور من أوزان الألف الاولى وبدأ بها لأن المقصورة أصل للممدودة (قول كدى فذكر اثنا عشر) هكذا فى غالب النسخ اثنا بالالف وهو غلط والاولى أن يقول اثنى عشر بالياء أو يقال على لغة من يلزم الثنى الألف فى الاحوال كلها ثم ان فعلى إنما سمع فى ألفاظ قليلة فكيف يكون مشهورا انظر الموضح (وقوله وهى الداهية) تجمع على دواء وأعظمها الموت (ووزن فعلى) (قول كدى نحو دعوى) هو مصدر دعا لان دعاله مصدران دعاء ودعوى كما فى القاموس ومفهوم قول المصنف جمعا الخ أن فعلا إذا لم يكن واحدا من الثلاثة فان كان اسما كعلقى وأرطى فلا يتعين كون الألف للتأنيث بل ان قدر المنع من الصرف فالالف للتأنيث والافهى للحاق (قول كدى اسم طائر) وهو معروف كبير العنق رمادى اللون شديد الطيران جدا ويوجد فى حوصلة حجر إذا علق على الانسان لم يحتمل مادام عليه وان علق على من به اسهال حبس بطنه وان علق قلبه على من نومه كثير قل نومه (وقوله سمهى للباطل) أى وللكنذب وللهواء الذى بين السماء والارض (وقوله لنوع من المشى الخ) فيه تبخر (وقوله مصدر حث) هذا هو الصواب خلاف ما فى التصريح من قوله إنه اسم مصدر والحث الحض على الشئ (وقوله بضم الفاء وفتح العين الخ) بل الذى فى القاموس ان الكفرى مثلث الكاف والفاء ففيه تسع لغات وقيل لو عاء الطلع لأنه يكفر ويستر الطلع فهو غلافه (وقوله للاختلاط الخ) يقال وقعوا فى خليط أى فى اختلاط بينهم (وقوله اسم نبت الخ)

(لمدھا فعلاء ، أفعلاء * مثلت العين وفعلاء * ثم فعلا فاعولا * وفاعلاء فعليا مفعولا *)
ومطلق العين فعلا وكذا * مطلق فاء فعلاء أخذنا) فذكر سبعة عشر بناء الأول فعلاء نحو حمراء وصحراء الثاني
أفعلاء وشمل قوله أفعلاء مثلت العين ثلاثة أبنية وهى مجموعة فى أربعة فأن فيها ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمها الخامس فعلاء نحو
عقرباء وحرملاء لموضعين السادس فعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو قصاصاء بمعنى قصاص السابع فعلاء بضم الفاء واللام نحو قرفصاء
لنوع من الجالوس الثامن فاعولاء نحو عاشوراء للعاشر من الحرم التاسع فاعلاء بكسر العين نحو ناققاء وهو حجر اليربوع العاشر فعليا
بكسر الفاء وسكون العين نحو كبرياء للتكبر الحادى عشر مفعولاء نحو مشيوخاء لجماعة الشيوخ وقد شمل قوله ومطلق العين فعلا ثلاثة
أبنية فعلاء نحو برساء يقال لأدري من أى البرساء هو أى من أى الناس هو وفعلياء نحو كثرى فى بزر وفعولاء نحو دبوقا للعدرة
والفاء مفتوحة فى الثلاثة فهذه أربعة عشر وزنا وشمل قوله : (وكذا * مطلق فاء فعلاء أخذنا) ثلاثة أبنية فعلاء بفتح الفاء والعين
نحو جنفاء اسم موضع وفعلاء بضم الفاء وفتح العين نحو عشراء للناقة الموضع وفعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو سیراء لثوب مخطط
فهذه سبعة عشر بناء وقد ذكر فى الممدود أبنية أخرى وانما اکتفى بهذه لشهرتها والضمير فى قبله لمدھا عائدا على ألف التأنيث وفعلاء
مبتدأ وخبره فى الجبرور قوله وافعاء معطوف على فعلاء بخذف العاطف ومثلت العين حال من أفعلاء وفعلاء وما بعدها من
الأبنية إلى فعلا معاطيف على اسقاط العاطف ومطلق العين حال من فعلا وفعلاء مبتدأ وخبره أخذنا ومطلق فاء حال من الضمير
المستتر فى أخذنا عائدا على فعلاء وكذا متعلق بأخذنا .

﴿ المقصور والممدود ﴾

المقصور هو الاسم الذى حرف اعرابه ألف لازمة والممدود هو الاسم الذى حرف اعرابه همزة قبلها ألف زائدة وبدأ بالمقصور وهو
قياسى وغير قياسى وقد أشار الى الأول بقوله :

(إذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير كالأسف * فلنظيره المثل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر)

يعنى ان الاسم المثل الآخر إذا كان نظيره من الصحيح مستويا لفتح ما قبل آخره وكان له نظير من المثل الآخر كان ذلك الاسم المثل مقصورا قياسا

القاموس الشقارى شقائق النعمان ومخفف ونبت آخر أحمر (لمدھا فعلاء أفعلاء) أطلق المصدر الذى هو مد وأراد اسم المفعول الذى
هو محدود كأنه قال لممدودها الخ والاضافة فيه من اضافة الصفة الى الموصوف والمعنى لألف التأنيث الممدودة (قول كدى نحو عقرباء الخ
عقرباء اسم موضع خارج دمشق وقال ابن عقيل إنه اسم لأتقى العقارب) وقوله بمعنى قصاص (الذى ذكره غيره انه اسم للقصاص نفسه
ثم ان عد فعلاء من الأوزان المشهورة مشكل قال لأنه إنما سمع من أعرابى وقف على باب بعض أمراء العراق فقال القصاصاء أصلحك
الله أى خذلى القصاص) وقوله نحو قرفصاء لنوع من الجالوس) هو أن يجلس على أليته ويلصق بطنه بفخذه ويحبس إحدى اليدين
بالأخرى واضعاهما على ساقيه كما يحتبى بالثوب) وقوله وهو حجر اليربوع الخ) الحجر بضم الجيم وسكون الحاء حفرة تحفرها الهوام لأنفسها
تتخذها بيتا واليربوع حيوان فوق الثارة رجلاه أطول من يديه عكس الزرافة) وقوله فى بز الخ) قيل إن البرز الثمر قبل صيرورته
رطباً) وقوله جنفاء اسم موضع الخ) هذا هو الصواب لا خففاء بالخاء ثم الفاء ثم القاف خلافا لابن الناطم ولا نظير له الاوزنان وحينئذ
فعده من الأوزان المشهورة مشكل (وقوله اکتفى بهذه لشهرتها الخ) حينئذ كان ينبغى للناطق أن يؤخر قوله : واعز لغير هذه استدرا .
إلى هنا فيكون راجعا للمقصورة والممدودة والله أعلم .

﴿ المقصور والممدود ﴾

لما ذكر أوزان ألف التأنيث المقصورة وأوزان الممدودة كأن قائلا قال لهما هو المقصور والممدود من حيث هما فأشار بين القيس
منهما فيكون ذكر هذا الباب عقب مامر من ذكر العام بعد الخاص والنجاة عما يتكلمون على القيس منهما وأهل اللغة يتكلمون على كل
ما سمع (قول المكودي هو الاسم الخ) الاسم جنس فى الحد يخرج به الفعل بناء على أن الجنس يخرج لما يقع كثيرا من قولهم ان
جاء مقصور جاء ضرورة فيه تسامح لان المقصر والمد خاصان بالأسماء بل جاء لغة فى جاء وخرج بقوله الذى حرف اعرابه ألف المبنى نحو
إذا فلا يقال فيه مقصور لأن المقصر خاص بالاسم العرب وخرج بقوله لازمة نحو أخاك من رأيت أخاك فلا يقال فيه مقصور لأن الألف غير
لازمة (وقوله الممدود هو الاسم الخ) خرج به نحو جاء فلا يقال فيه ممدود لأن المد خاص بالأسماء وخرج بقوله الذى حرف اعرابه همزة
المبنى نحو هو لاء فلا يقال فيه ممدود لأنه غير معرب وخرج بقوله قبلها ألف زائدة نحو ماء فلا يقال فيه ممدود لأن الألف غير زائدة بل أصلية لأنها عين
الكلمة إذ أصله موه (كالأسف) مؤخر من تقديم لأنه مثال للصحيح وصفة اسم محذوفة والأصل إذا اسم صحيح استوجب من قبل الطرف فتحا
كالأسف وكان الاسم الصحيح ذا نظير من المثل بدليل فلنظيره أى الصحيح الخ وليس كالأسف مثلا لقوله وكان ذا نظير لأنه لا يلائم

نحو جوى مصدر جوى فالجوى مقصور قياسا لانه نظير امن الصحيح يستوجب الفتح وهو الاسف اذ كل واحد منهما مصدر فعل بكسر العين لما علمت من أن مصدر فعل اللازم المكسور العين فعل بفتح العين فاسم فاعل بفعل مضمر يفسره استوجب ومن قبل متعلق باستوجب وفتح المفعول باستوجب وذا نظير خبر كان والفاء في قوله فلنظيره جواب اذا والمعل نعت لنظيره وثبوت مبتدأ خبره لنظيره ثم آتى بمثالين منه فقال :
(كفعل وفعل في جمع ما * كفعله وفعله نحو الدمى)

يعنى ان فعلا بكسر الفاء وفعلا بضمها جمعين لفعله وفعله مقصوران قياسا بمثال فعل لحية ولحي ونظيره من الصحيح قرينة وقرب ومثال فعل دمية ودمى ونظيره من الصحيح قرينة وقرب وغرفة وغرف واعراب البيت واضح ثم انتقل الى الممدود فقال :
(وما استحق قبل آخر ألف * فالمدنى نظيره حتما عرف)

يعنى ان الاسم الصحيح اذا استحق الالف قبل آخره فان نظيره من المعتل الآخر ممدود قياسا ثم مثل ذلك بقوله :
(كمصدر الفعل الذى قد بدئا * بهمز وصل كارعوى وكارتأى)

مصدر ارعوى وارتأى ارعواء وارتأى لان نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره الفانحو احمر احمرارا واقتدر اقتدارا وما مبتدأ وهى موصولة واقعة على الصحيح المستحق الالف قبل الآخر واستحق صلتها والى مفعول باستحق ووقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة وقبل متعلق باستحق والمدمبتدأ وخبره عرف وفي نظيره متعلق بعرف وحتم حال من الضمير فى عرف وهو الرابط بين المبتدأ والخبر واعراب البيت الاخير واضح ثم انتقل الى غير القياسى من النوعين فقال :
(والعادم النظير ذاقصروذا * مدبقل كالحجى وكالحذا)

يعنى ان ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الآحاد يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سمعا وما كان آخره همزة قبائلا الف ولم يطرد فى نظيره زيادة الف قبل آخره فهو أيضا ممدود سمعا وقد مثل المقصور بالحجى وهو العقل والثانى بالحذا وهى النعل وقصره ضرورة والعادم مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف الى المفعول وبنقل خبر المبتدأ والتقدير والعادم النظير ثابت بنقل وذاقصر وذامد حالات من الضمير المستتر فى الخبر ثم قال :

(وقصر ذى المداضطرا را مجمع * عليه والعكس بخلف يقع)

يعنى ان النحويين اتفقوا على قصر الممدود فى ضرورة الشعر واختلفوا فى مد المقصور والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر :

ليلي وما ليلي ولم أر مثلها * بين السما والارض ذات عقاص

فلنظيره المعلن الح والاسف مصدر أسف اذا كان شديدا الحزن (قول السكودي فالجوى مقصور الخ) مصدر جوى بكسر الواو والجوى له معان منها الحزن وتطاول المرض وداء فى الصدر (وقوله فعل بفتح العين الخ) عملا بقوله سابقا وفعل اللازم بابه فعل الخ (كفعل وفعل) مثال للنظير المعلن الآخر كما يؤخذ من تمثيله بعد بالدمى لالاسالم الصحيح وكلام الناظم من باب اللف والنشر المرتب ففعله بكسر الفاء راجع لفعل بكسرهما وفعله بضم الفاء راجع لفعل بضمها (قول السكودي من الصحيح قرينة وقرب) القرينة بكسر القاف وعاء الماء (وقوله دمية ودمى الخ) الدمية بضم الدال المهملة الصورة من العاج أو الصورة المنقوشة فى الحائط وتطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه وقيل الصورة على صورة الانسان من العاج وغيره (وقوله فى الصحيح قرينة الخ) بضم القاف من القرب الى الله تعالى (كارعوى وكارتأى) الارعواء الرجوع والانكشاف عن القبيح والارتاء افتعال من رأى والتقدير يقال ارتأى فى أمره اذا تدبره ولو قال المصنف :

كمصدر الفعل الذى قد بدئا * بزائل الهمز كأعطى وارتأى لكان أعم فائدة اذ يشمل مصدر الفعل الذى ابتدئ بهمزة قطع كاعطاء فان نظيره من الصحيح كإكرام يستحق ما ذكره فده قياسي (والعادم النظير ذاقصر) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له فان وجدنا اسما مقصورا أو اسما ممدودا ولا نظير له من الصحيح فيستحق ذلك فهل قصر ذلك الاسم أو مده قياسي أو سماعى فقال بل هو سماعى ومعنى كونه سماعيا اننا ننظر لأتمة اللغة فان نقلوه مقصورا عن العرب قبل وكذلك ان نقلوه ممدودا ولا تقيس عليه غيره (وقوله مضاف الى المفعول الخ) فيكون النظير حينئذ بالجر ويصح أن يكون النظير بالنصب فيكون الفاعل ضميرا عائدا على أل (وقصر ذى المداضطرا را) لم يبين المصنف كيفية القصر ولا ما المحذوف هل الالف الاولى الزائدة وتقلب الهمزة الباقية ألفا لان آخر المقصور لا يكون الا ألفا أو المحذوف الهمزة وفيه خلاف ولم يبين المصنف أيضا كيفية القصور فقيل يراد قبل الآخر ألف ثم تبدل الثانية همزة وقيل تبقى الالف على حالها وتزاد الهمزة والاول أولى لان الألف المقصورة قد تكون أصلية نحو مستدعى وقد علمت ان الممدود ما قبل همزته ألف زائدة فلو قلنا بالثانى للزم أن يكون قبل همزة الممدود ألف أصلية والاعراب على الهمزة على كلا القولين (قول كدى قول الشاعر : ليلي الخ) البيت من الكمال وقائله أمية بن أبى عائذ ليلي مبتدأ وما مبتدأ

ومن مد المقصور قوله : والمرء يئليه بلاء السربال * تعاقب الالهال بعد الالهال وقصر مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول ومجمع خبر المبتدأ وعليه متعلق بمجمع واضطرار المفعول له وهو تعليل لقصر والعكس مبتدأ وخبره يقع وبخلاف متعلق يقع .

﴿ كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعها تصحيحا ﴾

انما اتقصر على تثنية ما ذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمسه وبدأ بتثنية المقصور فقال :

(آخر مقصور تثني اجعلها * ان كان عن ثلاثة مرتقيا)

يعنى ان الالف الرابعة فوق تقاب في التثنية ياء وشمل ذلك الالف الرابعة نحو ملهى والخامسة نحو مسمى والسادسة نحو مستدعى فتقول فيها ملهين ومسميان ومستدعيان وآخر مفعول بفعل مضمر يفسره اجعله والماء في اجعله مفعول أول وياء مفعول ثلث وتثني في موضع النعت لمقصور والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره تثنية وان كان شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وأما الالف الثالثة ففيها تفصيل أشار اليه بقوله : (كذا الذى اليها أصله نحو الفقى * والجامد الذى أميل كفى)

الإشارة بقوله كذا الى الحكم السابق فى الالف الرابعة فما فوق وهو قلبها ياء يعنى ان ما كانت فيه الالف الثالثة منقلبة عن ياء والالف الثالثة المحبولة الأصل المسموع فيها الامالة مثل ما تقدم فى وجوب قلبها ياء مثال المنقلبة عن ياء نحو فقى فتقول فقيان ومثال المحبولة التى سمعت فيها الامالة متى مسمى بها فتقول فى تثنيها متيان وفهم منه ان ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثى لا تنقلب الف ياء بل واوا اد لثالث وقد صرح بهذا المفهوم فقال : (فى غير ذا ت قلب واوا الالف) أى فى غير ذا من الثلاثى تنقلب الالف واوا وذا إشارة الى جميع ما تنقلب فيه الالف ياء وشمل قوله فى غير ذا المنقلبة عن واو نحو رجا رجوان والمحبولة نحو اذا وعلى مسمى بها ثم قال : (وأولها ما كان قبل قد ألف) أى وأول هذه الحروف المنقلبة عن الالف

للتضام والواو الداخلة على سائر هذه وليلى خبر ما واو الجملة من المبتدأ والخبر خبر المبتدأ الأول الذى هو ليلي والرابطة تكرار المبتدأ بعينه كقول تعالى : الحاقة ما الحاقة القارعة ولم تحرف جزم واو مجزوم بخذف الالف وهو مضارع رأى البصرية تتعدى للمفعول واحد وهو مثله وذات مفعول محذوف أعنى ذات عقاص ولا يصح أن يكون بالرفع نعمتا ليلي لان ليلي معرفة وذات نكرة مشاف لنكرة وعقاص جمع عقصة وهى الشعر المنثور أى المقتول والشاهد فى قسر الياء وهو مجرور بالسكسرة المقدرة على الالف بناء على ان الأصل صار نسيا منسيا وقيل على الحمزة المحذوفة ضرورة على القولين السابقين (وقوله ومن مد المقصور قوله والمرء يئليه الخ) البيت من السريع وقائله العجاج والمرء مبتدأ ويئليه بضم الياء مضارع أبلى من الأبلاء بمعنى أنه صار خلقا والماء مفعوله وبلاء بكسر الباء مفعول مطلق والسربال بكسر السين مضاف اليه التميمى أو قميص الرقاق أو الثوب مطلقا وتعاقب بالرفع فاعل يئليه أى ترادف والأهلال جمع هلال بمعنى شهور المعنى أن المرء يكون أولافيا شايذا صارت عليه الشهور والاعوام صار ضعيفا كالثوب يكون جديدا وبطل الأيام عليه يصير خلقا بالياء والشاهد فى مد بلاء بكسر الباء مع ان الأصل فيه المقصر ولو قرئ بلاء بفتح الباء كان ممدودا أصالة ولا شاهد فيه حينئذ ولكن المعنى على كسر الباء

﴿ كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعها تصحيحا ﴾

جمعها بالجر عطف على تثنية وتصحيحا قيل حال بمعنى منسجحا وقيل انه تمييز محمول عن المضاف والأصل وتصحيح جمعها والظاهر انه منصوب على المفعولية للمحافظة على حذف مضاف أى وجمعها جمع تصحيح ثم ان الناظم ترجم لشيء لم يندكره لأنه ترجم لجمع المدود ولم يندكره داخل الترجمة وقد ذكر جمع الموث السالم من غير المقصور والمدود فى قوله والسالم العين الى آخر الباب ولم يترجم له فيكون المصنف قص وزاد عمافى الترجمة وقد مر الكلام أول الكتاب على المثني والجمع مستوفى مع شروطها (آخر مقصور) (قول المسكودى نحو ملهى الخ) اسم لما يلهى به كافى الصحاح وفى غيره انه مصدر أو مكان أو زمان (كذا الذى اليها أصله نحو الفقى) (فان قلت) قولهم الفتوة يدل على ان أصل الالف واو قلت * أصلها الفقة قلبت الباء واوا لأجل النسخة على التاء كقالتوا قضوا الرجل إذا كان كثير القضاء وأصل الواو فيه الياء لانه من قضيت (قول المسكودى والالف الثالثة الخ) هذا تفسير للجامد فى كلام الناظم لكن يشكل عليه تمثيل الناظم وتبعه المسكودى للجامد بمقى وتمثيل المسكودى بعد للجامد الذى لم يعمل بإدا وعلى لان الذى تقرر أن الالف فيها وقعت فى حرف كعلى أو فى اسم يشبهه كفى الا وهى أصلية غير مقابضة عن شيء فكيف يقال ان ألف متى واذا وعلى محبولة الأصل وفسر الجامد بعض الشراح بالذى لاشتقاق فيه وهو غير صحيح أيضا فى كلام الناظم لانه ان أراد أن الجامد يطلق على الحرف وشبهه قيل التسمية كان موافقا للموضوع حينئذ لصحة تشبيهها حينئذ لكن لم يطلق أحد من النحاة غير الناظم للجامد عليهما بعد التسمية فكلام الناظم على التفسيرين مشكل (فى غير ذا ت قلب واوا الألف) (قول المسكودى نحو رجا ورجوان الخ) الرجا مقصور أحد أرجاء أى جوانب البئر وهو الصواب وفى بعض النسخ رعى بالحاء المهملة وهى غير صواب لانها من ذوات الياء يقال رعى بالرحى كذا كره ابن عصفور (وأولها ما كان قبل قد) (قول المسكودى هذه الاحرف الخ) عبر بالا حروف موافقة لتعبير الناظم بها فى أولها المفيدة للجمع والأولى أن يقول الناظم وأولها بضمير التثنية

الذي قد ألف قبل يعني علامة التثنية وهي ألف ونون في الرفع وباء ونون في الجر والنصب وقوله الذي مبتدأ وصلته الجملة الاسمية من قوله الياء وأصله وخبره كذا والجامد معطوف على الذي والذي أميل صفة للجامد وفي غير متعلق بتقلب وواو مفعول ثان بتقلب والالف هو المفعول الاول وما مفعول ثان بأولها ومفعوله الاولها وصلته ما كان وقد ألف في موضع خبر كان وقبل متعلق بألف ثم انتقل الى ثنية الممدود فقال (وما كصحراء بو او ثنيا) يعني ان مألفه للتأنيث نحو صحراء وحمراء تقلب فيه الهمزة واوا في الثنية فتقول صحراوان وحمراوان وقوله :

(ونحو علماء كساء وحيا * بو او وهمز)

يعني انه يجوز قلب الهمزة واوا ابقاؤها همزة فيما كانت همزة للاحاق نحو علماء أو منقلبة عن أصل وشمل النقلة عن واو نحو كساء والنقلة عن ياء نحو حياء فتقول علماء آن وعلماء آن وكساء آن وكساوان وحيا آن وحياوان ولم يبق من أنواع الممدود غير ما همزته أصلية وقد أشار الى حكمها بقوله :

(وغير ماذكر * صحيح) وذلك نحو قراء ووضاء فتقول في تثنيتهما قرا آن ووضا آن ثم قال : (وما شذ على نقل قصر)

يعني ان ما أتى على خلاف ماذكر في ثنية المقصور والممدود يقصر على السماع أى لا يقاس عليه فمما شذ في ثنية المقصور قولهم مدروان بقلب الالف الرابعة واوا وخوزلان بحذف الالف ورضيان في ثنية رضى بقلب الالف بياء وأصلها واو ومما شذ في ثنية الممدود قولهم في حمراء حمرا آن باقرار همزة التأنيث وقاصعان بحذف الالف والهمزة وكسايان بقلب همزة كساء بياء وقرأوان ووضاوان بقلب الأصلية واوا وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها كصحراء وثني في موضع خبر ما بو او متعلق بثني او نحو علماء مبتدأ أو كساء وحياء معطوفان على علماء بحذف العاطف وقصر حيا ضرورة وخبر المبتدأ بو او أو همزة وغير مفعول مقدم بصحح وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها شذ وخبرها قصر وعلى نقل متعلق بقصر ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال :

(واحذف من المقصور في جمع على * حدد الثني ما به تكملا)

يعني انك اذا جمعت الاسم المقصور الجمع الذي على حد الثني وهو جمع المذكور السالم حذف ما تكمل به وهو الالف وسبب حذفها التقاء الساكنين لان الالف ساكنة

لانه عائد على الواو والياء * وأجيب * بأن الناظم أطلق الجمع الذي هوها على ما زاد على الواحد أو يقال ان الكلام على حذف مضاف ويكون الضمير الذي هوها عائدا على الالف والتقدير وأول بدلها أى الالف وبدل الالف ياء أو واو أو تقول جمع باعتبار تكرار الموضع والالفاظ (وقوله الذي قد ألف قبل) أى في صدر الكتاب في قوله بالالف ارفع الثني مع قوله وتختلف الياء الخ (وما كصحراء بو او ثنيا) (قول المكودي تقلب فيه الهمزة الخ) أى وجوبا وانما لم تبق الهمزة على حالها في ثنية نحو صحراء وتعين قلبها واوا خصوصا لان الثنية وجمع التصحيح تابعان للنسب وفي النسب تقلب الهمزة في نحو هذا واوا خصوصا فيقال في النسبة الى صحراء صحراوى وانما قلبت الهمزة في النسب لانها أثقل من الواو وقلبت واوا خصوصا لان قلبها ياء يؤدى الى اجتماع ثلاثيات وكسرة وذلك ثقيل وتعليل الغير غير ظاهر والصحراء القاموس اسم لسبع مواضع بالكوفة والارض المستوية في لين وغلظ والفضاء الواسع الذي لا نبات فيه (ونحو علماء كساء وحيا) (قول المكودي نحو علماء) أصله علماء بياء زائدة لللاحاق بقرطاس الذي هو الكاغد الذي يكتب فيه ثم أبدلت الياء همزة لتأخيرها إثر ألف زائدة والعلماء عصبه في العنق والكساء ثوب معروف وأصل همزته واو لانه من الكسوة والحيا بلد تغيير وانكسار يعترى الانسان من خوف ما يعاب أو يذم وقيل خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التصير في حق ذى الحق وأعظم الحياء من الله أن يراك تفعل ما نهاك عنه ثم ان كلام الناظم يقتضى التسوية بين بقاء الهمزة وقلبها واوا وبه قرره المكودي والحق ان هذه الهمزة ان كانت مقلوبة عن حرف اللاحاق كعلماء كان الراجع في الثنية قلبها واوا لكن ربما يؤخذ هذ من تقديم الناظم بو او وانما رجح هنا القلب تشبيها للهمزة ههنا همزة حمراء من جهة ان كلامهما بدل من حرف زائد غير أصلى وقيل الراجع التصحيح أيضا وان كانت الهمزة بدلا من أصل ككساء فالراجع بقاء الهمزة وكلام الناظم يقتضى التسوية أو أرجحية الواو بتقديمه وانما رجح بقاء الهمزة لان فيه بقاء الحرف على صورته الوجودية في المفرد (وغير ماذكر * صحيح) (قول المكودي نحو قراء ووضاء الخ) القراء بضم القاف مفرد وهو الناسك العابد ويقال أيضا محسن القراءة أو كثيرها والوضاء الوضئ الوجه الحسنه وأقرت الهمزة هنا لاصلها (وما شذ على نقل قصر) (قول المكودي قولهم مدروان) ثنية مدرى وهو ما يمشط به النساء رؤوسهن وقيل يطلق على طرف الرأس أو الالية والقياس مدريان بالياء لانه جاوز ثلاثة أحرف (وقوله وخوزلان بحذف الخ) ثنية خوزلى نوع من المشى فيه تبخر والقياس خوزليان بآثبات الياء (وقوله واصليها واو) لانه من الرضوان فالقياس رضوان بآثبات الواو (وقوله وحمريان) بالياء والقياس فيه حمراوان (واحذف من المقصور) حكم المنقوص كالقاضي حكم المقصور في حذف الآخر الذي هو الياء في المنقوص الا أن كسرة المنقوص تقلب ضمة في الرفع نحو جاء القاضون ولم يبقوا الكسرة فيه لافضائه إلى

واو الجمع سا كنة فاذا حذفت الالف لالتقاء الساكنين أقيمت الفتحة التي قبلها لتدل عليها والى ذلك أشار بقوله :
 (والفتح أبقي مشعرا بما حذف) فتقول في نحو موسى ومصطفى موسوت ومصطفون رفعا وموسين ومصطفين جرا ونصبا
 ومن المقصور وفي جمع متعلقان بالحذف وعلى حذف في موضع الصفة لجمع ومافعل بالحذف وهى موصولة واقعة على الالف المقصورة وصلتها تكملا
 وبه متعلق بتكملا والماء في به عائد على الموصول والضمير المستتر في تكملا عائد على المقصور ثم انتقل إلى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال :
 (وان جمعته بقاء وألف * فالالف اقلب قلبها في التثنية)

الماء في جمعته عائد على المقصور أى ان جمعت المقصور بالالف والتاء فاقاب ألفه كما قبلتها في التثنية ففهم منه انها اذا كانت رابعة فصاعدا
 أو ثالثة منقلبة عن ياء أو مجهولة سمعت إمامتها قلبت ياء وان كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة لم تسمع إمامتها قلبت واو فان كان
 آخر الاسم المقصور تاء فقد أشار إليه بقوله : (وتاء ذى التا الزمن تنحيه) يعنى ان ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء
 لا يجمع بين تاءى التانيث فتقول في فتاة وقناة فتيات وقنوات وإن جمعته شرط وبقاء متعلق بجمعته والتاء جواب الشرط والالف
 مفعول مقدم باقلب وقلبها مصدر مضاف الى المفعول وفي التثنية متعلق بالمصدر وتاء مفعول أول بأزمن وتنحيه مفعول ثان ثم قال :
 (والسالم العين الثلاثى اسما أنل * اتباع عين فاءه بماشكل * ان سا كن العين مؤثا بدا)

يعنى ان ما جمع بالالف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة في هذين البيتين جاز اتباع عينه لفائه في الحركة فتفتح عينه ان كانت الفاء مفتوحة
 وتضم ان كانت مضمومة وتكسر ان كانت مكسورة والشروط المذكورة خمسة الاول أن يكون سالم العين واحترز به من شيئين أحدهما الضعف
 نحو جنة وجنة وجنة وآخر المعتل العين وشمل ما عينه ألف نحو دارة وماؤه مضموم نحو سورة وماؤه مكسور نحو ديمة وماؤه مفتوح نحو جوزة
 ويثنية فلا يتبع شيء من ذلك الا ماؤه مفتوح فان فيه لغتين على ما سنده ذكره الثانى أن يكون ثلاثيا واحترز به من الزائد على ثلاثة نحو حيال
 فلا يغير الثالث أن يكون اسما واحترز به من الصفة نحو صعبة وسهلة فانه لا يتبع وهذه الشروط الثلاثة مفهومة من قوله والسالم العين الثلاثى اسما
 الرابع أن يكون سا كن العين واحترز به من الحرك العين نحو سمرة الخامس أن يكون مؤثا واحترز به من نحو بكر فانه لا يجمع بالالف والتاء

قلب الواو علامة جمع المذكور باء ولم يذبه الناظم عليه وان كان يتغير في جمع التصحيح كالمقصور لان الترجمة لاتشملة (قول كدى
 وواو الجمع الخ) هذا في حالة الرفع وأما في حالة النصب والجر فيلتقى الالف والياء (وان جمعته بقاء وألف) (قول الكودى إذا كانت
 رابعة فصاعدا) نحو ملبيات ومسميات ومستدعيات في جمع ملهى ومسمى ومستدعى مسمى بكل واحد ومثال الثلاثى الذى يقلب ياء
 السمى به أثى فتيات ومثال المجهول الاصل المال متيات ومثال الثلاثى الذى يقلب واو قنوات وعلوات والقناة الرمح والحفيرة
 ثم ان الكودى خص قول المصنف وان جمعته الخ بالمقصور فيكون المصنف حينئذ سا كتاعن جمع الممدود جمع مذكر سالم ما وجمع مؤنث
 سالما مع انه ترجم له والاولى ان هاء جمعته عائدة على الاسم المار مقصورا أو ممدودا فيكون الباقي على المصنف انما هو جمع الممدود
 جمع مذكر سالم وقد اعتذر المرادى عن المصنف لانه لما كان حكم الممدود في جمعى التصحيح والتثنية واحدا لم يذكره استغناء عنه بالتثنية
 بخلاف المقصور فانه وافق جمع المؤنث السالم التثنية وجمع المذكور خالفها لكن يقال ان جمع المؤنث المقصور يوافق المثنى فلم ذكره
 ولذا قال الشيخ ميارة ولو قال قبل قوله والسالم العين الخ : وجمع ممدود بوجهيه كما * مر قبيل في المثنى محكما

لوفى بذلك والقناة الرمح (والسالم العين الثلاثى) (قول كدى جاز اتباع عينه لفائه في الحركة) أى في جنس الحركات الثلاث ومحل
 جواز الاتباع فيما عدا مفتوح التاء والا فلا اتباع فيه واجب عملا بمفهوم قوله بعد وسكن التالى غير الفتح فيكون أطلق الجواز
 على ما قابل المنع فيصدق بالواجب (وقوله نحو جنة وجنة الخ) الجنة بفتح الجيم المعلومة لآحرنا الله منها والجنة بالضم ما بقى من الحر وغيره
 ويسمى الدرقة والرس والحجفة ومنه قوله تعالى : اتخذوا أيمانهم جنة أى وقاية والحجة بالكسر اسم جماعة الجن ذكورا أو إناثا (وقوله نحو دارة
 الخ) تشبهه بدارة لا ينبغي والصواب أن يمثل بنحو سارة عربى لان دارة وان فرضنا انه علم امرأة فلا يجمع جمع مؤنث سالم قياسا حتى يتوهم في الاتباع
 أو عدمه ولا يقال قياسا دورات وانما يقال ديار (وقوله نحو ديمة) هى المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق وأقوله ثلث يوم أو ثلث ليلة (وقوله على ما
 سيذكره) أى في قوله أولاناس أتما (وقوله نحو سمرة) اسم شجرة الطلح والطلح شجر عظام (وقوله أن يكون مؤثا الخ) (اعتراض) الشاطبي
 زيادة المصنف الشرط الخامس وهو كونه مؤثا بانه غير محتاج اليه اذ الكلام فيما يجمع بالالف والتاء على ان هذا الشرط مضر لانه يقتضى أن الاتباع
 لا يجوز في جمع نحو حمزة وطلحة مع ان ذلك جائز (وأوجب) عن هذا الاخير بأن معنى مؤثا ليدخل نحو حمزة وأوجب عن المصنف بأن هذا الشرط
 في جواز جمعه جمع مؤنث سالما مطلقا لا في الاتباع فقط وقد مر ما يجمع جمع مؤنث سالم قياسا وانها مجموع في قوله وقسه في ذى التالى الخ وتأمل هذا

وهذان الشرطان مفهومان من قوله ان ساكن العين مؤنثا بدا ولا فرق في ذلك بين ذى التاء والمجرد منها والى ذلك أشار بقوله :
(مختما بالتاء أو مجردا) وفهم من الشرط أن مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو قصعة وسدرة وغرفة وثلاثة مجردة نحو دعدو هند وجمل
جميع ذلك يجوز فيه الاتباع فتقول قصعات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات والسالم مفعول بفعل مضمير يفسره أنل وهو اسم
فاعل مضاف الى فاعله معنى والثلاثي نعت للسالم واسم حال من الثلاثي أو من السالم واتباع مفعول بأنل وهو مصدر مضاف الى المفعول وفاءه
مفعول ثان باتباع وبما متعلق باتباع وان شرط وساكن العين ومؤنثا حالان من الضمير المستتر في بدا العائد على اسم وكذلك مختما
ومجردا حالان أيضا من اسم * ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا الاتباع كما ذكر وأما المضموم الفاء والمكسور ها فيجوز
فيهما وجهان آخران أشار اليهما بقوله :

(وسكن التالى غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد رويوا)

يعنى أنه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الاتباع وهما السكون والفتح وشمل التالى غير الفتح التالى الضم نحو
غرفة والتالى الكسر نحو هند فيجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه الاتباع كما سبق والسكون والفتح فتقول غرفات بالضم اتباعا لحركة
الفاء وغرفات بالسكون للتخفيف وغرفات بالفتح تخفيفا أيضا وفي نحو هند هندات بالكسر اتباعا وهندات بالسكون هندات بالفتح
وكذا في سائرهما وفهم منه أن التالى الفتح لا يجوز فيه إلا الاتباع كما سبق والتالى مفعول بسكن وهو اسم فاعل ويجوز ضبط غير بالفتح
على أنه مفعول بالتالى وبالكسر على أنه مضاف اليه التالى وأوقفه معطوف على سكن وبالفتح متعلق بخفف وكلام منصوب برووا ثم استثنى
من التالى غير الفتح نوعين ما كان على وزن فعلة بكسر الفاء ولا مه واو او على فعلة بضم الفاء ولا مه ياء فقال : (ومنعوا إتباع نحو
ذروه * وزية) يعنى أنه يتمتع في هذين الاسمين وما أشبههما الاتباع فلا يقال في ذروة ذروات ولا في زية زيات لثقل الواو بعد
الكسرة والياء بعد الضمة ثم نبه على أنه قد سمع في فعلة بكسر الفاء مما لاه واو الاتباع شذوذا فقال : (وشذ كسر جروه)
يعنى أنه شذ كسر جروه والضمير في ومنعوا عائد على العرب واتباع مفعول بمنعوا وهو مصدر مضاف الى المفعول وزية معطوف
على ذروة وكسر فاعل بشذ وجروه مضاف اليه وهو على حذف مضاف والتقدير اتباع جمع نحو ذروة ثم قال :

(ونادر أو ذو اضطرار غير ما * قدمته أو لأناس انتمى)

يعنى أن ما خالف ما تقدم من الأحكام اما نادر كقول بعضهم في كهلة كهلات وحقه الاسكان لأنه صفة وإما ضرورة كقول الراجز :
* فتستريح النفس من زفرتها * فسكن زفرات وحقه الفتح لأنه اسم وأما لغة قوم من العرب في فتح جمع نحو بيضة وجوزة

الجواب والحق في الجواب أن المصنف صرح بمؤنث توطئة لقوله بعد مختما بالتاء أو مجردا (قول المسكودي نحو قصعة الخ) القصعة
هى الصفحة المعلومة والسدرة بكسر السين شجرة النبق ودعد بفتح الدال وهند وجمل بضم الجيم وسكون الميم كل لفظ اسم امرأة
(وقوله والسالم مفعول بفعل الخ) الحق ما فى العرب من أن أنل بمعنى أعط يتعدى إلى مفعولين الأول تقدم عليه وهو السالم بالنصب
والثانى اتباع (وقوله وهو اسم فاعل مضاف الخ) الحق أيضا أن اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه معنى وإنما السالم فى كلام المصنف
صفة مشبهة على وزن فاعل وهى تضاف لفاعلهامعنى نحو طاهر القلب شاحط الدار (وقوله والثلاثي نعت للسالم) الحق أيضا أنه بدل
منه اذ السالم نعت للثلاثي فى الحقيقة والأصل أنل الثلاثي السالم الخ وهما معرفتان والقاعدة أن نعت العرفة ان تقدم عليها أعرب ما كان
صفة بحسب العوامل وأعرب الذى كان موصوفاً بدل من الذى كان صفة على حد صراط العزيز الحميد . الله فى قراءة من قرأ الله بالجر
(وقوله ثم استثنى من التالى الخ) غير ظاهر والحق أنه مستثنى من الاتباع فى قول الناظم والسالم العين أى محل جواز الاتباع فى غير
نوعين ما كان على فعلة بكسر الفاء الى آخر كلامه (نحو ذروة وزية) القاموس ذروة الشيء بالضم والكسر أعلاه وذاله معجمة
وأما الزية بضم الزاى فهى حفرة يحفرها الصائد لأجل أن يقع فيها ما يصطاده من أسد وغيره ولا يحفر إلا فى موضع عال ولذا يقولون
فى الأمر إذا عظم بلغ السيل الزبى ولا يصل المطر للزبى إلا إذا كان كثيراً لأنها عالية وأما الجروة فهى مؤنث الجرو وقال فى القاموس
الجرو مثلث الجيم صغير كل شئ حتى الحنظل والبطيخ وولد الكلب والأسد وصغير الفقوس (ونادر أو ذو اضطرار) (قول المسكودي
كقول بعضهم فى كهلة الخ) الكهلة مؤنث الكهل والكهل من جاوز الثلاثين سنة أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين سنة أو من خالطه
الشيب (وقوله كقول الراجز فتستريح الخ) هذا من مشطور الرجز ولا يعرف قائله وتستريح منصوب فى جواب الترجى الذى هو لعل
المدكورة فيما قبل هذا البيت والنفس بالرفع فاعله وزفرات بسكون الفاء جمع زفرة وهى من زفر يزفر كنصر ينصر والزفرة أن يخرج

فيقولون بيضات وجوزات بالفتح وهى لغة هذيل قال شاعرهم:

أخو بيضات رأم متأوب * رفيق بمسح النكبين سبوح
وغير مبتدأ وهى موصولة وصلتها قدمته والهاء عائدة على
ما وخبر مبتدأ نادر أو ذو اضطرار أو لأناس انتهى فقد توسط المبتدأ بين الاخبار والتقدير نادر أو ذو اضطرار أو انتهى لأناس .
﴿ جمع التكسير ﴾

إنما سمي جمع التكسير لتغير بناء الواحد فيه والتكسير هو التغير ومقابلته جمع السالم ثم إن جمع التكسير على قسمين جمع قلة وجمع
كثرة وقد اشار الى الأول بقوله :

(أفعلة أفعال ثم فعله * ثمت أفعال جموع قله)

يعنى ان هذه الأوزان الأربعة التى ذكرها فى هذا البيت تدل على جمع القلة وهى من ثلاثة إلى عشرة نحو أغربة وأفلس وقتيبة وأحمال
وفهم منه أن ماسوى هذه الأربعة من جموع التكسير جمع كثرة وهوما فوق العشرة إلى مالا نهاية له وستأتى أمثلتها فى أثناء الباب

نفسه باين وصوت مرة بعد مرة والشاهد فى تسكين فاء زفراتها والقياس الفتح لأن الاتباع هنا واجب لمفهوم قوله وسكن التالى غير
الفتح الخ (وقوله قال شاعرهم أخو بيضات الخ) البيت من الطويل أنشده الفراء والشاعر من هذيل غير مسمى وأخو خبر محذوف على
حذف أداة التشبيه لأن هذا الشاعر يصف جملا بكونه سريع النسي ورائع اسم فاعل من راح والرواح كالرياض من انزوال إلى الليل
وهو ضد الغدو وتأوب اسم فاعل من تأوب إذا رجع أول الليل ورائع ومتأوب ورفيق سبوح بالرفع صفات لأخو بيضات ومعنى
رفيق بمسح النكبين عالم بتجريك النكبين ومعنى وسبوح حسن الجرى لين اليدين والمعنى جملى فى شدة وسرعة سيره كطائر أو ظليم
صاحب بيضات راح وذهب لحاجته وقضاها ثم رجع مسرعا ويحرك منكبيه بسهولة من حسن جريه والشاهد فى بيضات بفتح الياء على
لغة هذيل والقياس على لغة الجمهور سكون الياء لأنه معتل العين .

﴿ جمع التكسير ﴾

لما كان الكلام قبل فى جمعى السالم تذكيرا وتأنينا كأنه قيل له ما هو جمع التكسير تذكيرا وتأنينا شرع بيينه ثم إن من النحويين
من لم يتعرض للجموع فى كتابه أصلا وعال ذلك بأن السنة الناس إنما فسدت فى الفردات والمركبات ولم تفسد فى الجموع غالبا بل ينطقون
بها على الصواب من غير معرفة وجمع التكسير يفارق جمع المذكر السالم فى أمور أربعة انظرها فى التصريح والتكسير لغة إزالة التثام
الشيء يقال تكسرت الاناء إذا تفرقت أجزاؤها واصطلاحا ما تغير فيه بناء المفرد زيادة أو نقص أو تغيير شكل أو زيادة وتبديل شكل
أو نقص وتبديل شكل أو بالجميع تعبيرا لا تلحق معه علامة ولا بد من زيادة فى التعريف تغييرا لم تلحق معه علامة الجمع ليخرج نحو
زيدون لما جمع جمع مذكر سالما ونحو هندات لما جمع جمع مؤنث سالما هذا حاصل حده تقريبا وإن كان فيه انتقادات (أفعلة أفعال
ثم فعله) (قول المسكودى تدل على جمع الخ) كلامه يقتضى أنها ليست بنفسها جموع قلة وليس كذلك فالصواب أن يقول جموع تدل
على القلة (وقوله وهو ما فوق العشرة الخ) هذا مبنى على الفرق بين مبدأ جمع القلة وجمع الكثرة وهو ظاهر الناظم بعد حيث قال
والعكس جاء كالصنى والحق كما لا تفتازانى أنهما متفقان فى المبدأ مختلفان فى النهاية مبدؤهما معان ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى
لجمع الكثرة كما قيل وإن كان كل شيء موجودا فى الدنيا له نهاية ﴿ تنبيه ﴾ ذكر سيدنا ابن عربى فى الفتوحات فى باب العدد منها أنه
لما وصل لباب العدد نام فسأله سائل عن أقل العدد بمحض النبى صلى الله عليه وسلم فأجابه ابن عربى بأنه ثلاثة عند النحويين واثنان
عند الفقهاء فقال له النبى صلى الله عليه وسلم أخطأ هؤلاء وهؤلاء وكان ينبغي لمن سئل عن أقل الجمع أن يقول للسائل ما أردت هل
أقل العدد المسمى شفعا أو أقل العدد المسمى وتراثم أخرج صلى الله عليه وسلم خمسة دراهم ووضع يده الشريفة اثنى وحدها وثلاثة
وحدها على حصير كنا عليه فوضع صلى الله عليه وسلم يده على الاثنى وقال هذا أقل العدد المسمى شفعا ووضع يده على الثلاثة وقال
هذا أقل العدد المسمى وتراثم قال هكذا فليجب عن هذه المسئلة من سئل عنها قال فانتبهت فقيدها فأرايت معلما أحسن منه صلى الله
عليه وسلم علم بالقول والفعل اه ثم إن المصنف عبر بجموع وهومن أوزان الكثرة مع أن الألفاظ إنما هى أربعة وأجيب عن المصنف
بأجوبة منها أن لفظ جمع لم يسمع جمعه جمع قلة فلذلك عبر بجمع الكثرة فهو كرجال ومنها أنه سمع يجمع جمع قلة ولكن
الناظم استعمل جمع الكثرة فى موضع جمع القلة والأولى للمصنف أن يعبر ببناء بدله بجموع ﴿ تنبيه ﴾ من جملة

وافعلة مبتدأ وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه وخبره جموع قلة ثم انه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجمع الكثرة موقع جمع القلة والى ذلك أشار بقوله : (وبعض ذى بكثرة وضعافى * كأرجل والعكس جاء كالصفي) فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة

رجل وأرجل وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة ومن وقوع جمع الكثرة موقع جمع القلة رجل ورجال وقلب وقلوب وصفة وصفى والصفة الصخرة للمساء وأصل صفي صفوى فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها وبعض مبتدأ والاشارة بنى الى جموع القلة ويبقى خبر المبتدأ وبكثرة متعلق بيبقى ووضعاً منصوب على إسقاط الجار أى بوضع ومعناه أن العرب وضعته لذلك واستغنت به عما يستحق . ثم اعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولون يجمع على كذا وعلى كذا وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعا لكذا وكذا ولكل وجه وبدأ بأفعل فقال : (لفعل اسما صح عينا أفعل * وللرباعى اسما أيضا يجعل)

فذكر أن أفعل يطرد في نوعين الأول فعل بشرطين أحدهما أن يكون اسما نحو فلس وأفلس واحترزه من الوصف نحو صعب الثاني أن يكون صحيح العين واحترزه من المعتل العين نحو جون وشمل الصحيح كمثل والمعتل الفاء نحو وجه وأوجه والمعتل اللام نحو دلو وأدل وظي وأظب والثاني الرباعى لكن بشرط ذكرها في قوله :

(ان كان كالعناق والذراع في * مدوتاً نيت وعد الأحراف)

فذكر أن أربعة شروط الأول أن يكون اسما وفيهم ذلك من قوله وللرباعى اسما وفيهم من قوله ان كان كالعناق الثلاثة الشروط الباقية الأول أن يكون مؤنثا لان العناق مؤنث وهو أى الجدى واحترزه من المذكور نحو حمار وأن يكون ثلثه مدة واحترزه من نحو خنصر وأن يكون غير مختتم بتاء التانيث واحترزه من نحو رسالة وسحابة وفيهم من تمثله بالذراع والعناق ان حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة

جموع القلة جمع المذكر السالم والمؤنث اذ لم يضافا ولم يقتربا بال والا كانا لكثرة نحو : إن المسلمين والمسلمات . الآية وفي السكافية :

وجمع تصحيح لقلة وفي * كثرة استعماله بأل قفى

ثم ان الذى عليه المحققون ان أوزان القلة الأربعة من جموع التكسير اذا اقترنت بأل تفيد الكثرة كجمع السالم المقرون بأل (وقوله وافعلة مبتدأ الخ) وصرفه المصنف للضرورة لان القياس منعه من الصرف للعلمية والتأنيث والتاء الأخيرة في قول الناظم تمت أفعال تاء التأنيث لحقت الحروف وحركت تخفيفا (وبعض ذى بكثرة وضعافى) مضارع وفي قوله في اللغة معان يقال وفي العهد يفي وفاء ضد غدر ويأتى بمعنى تم وبمعنى كثر وبمعنى دل وهو المراد هنا والباء في بكثرة بمعنى على فيكون المعنى وبعض جموع القلة يدل على كثرة وضعاً ثم انه اعترض تمثيل الناظم بالصفي فانه كما سمع لمفردة جمع الكثرة سمع له جمع القلة وهو أصقاء فالأولى أن يمثل بنحو الرجال جمع رجل بفتح الراء وأفئدة جمع فؤاد وصرد يجمع على صردان قاله في النكت والحق انه عندهم الوضع وعندهم الاستعمال فالوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البنائين استغناء عنه بالآخر والاستعمال أن تكون العرب وضعت جمع القلة وجمع الكثرة ولكنها انما استعملت في القلة والكثرة أحدهما اذا علمت هذا ففي كلام المصنف حذف عاطف ومعطوف والتقدير وضعاً أو استعمالاً وكأرجل مثال للوضع وكالصفي مثال للاستعمال فيكون في كلام المصنف شبه احتمال حذف استعمالاً من قوله وبعض ذى لدلالة كالصفي عليه وحذف وضعاً من قوله والعكس الخ بدليل التمثيل بالصفي لدلالة وضعاً أولاً عليه (وقوله وعكس المصنف الخ) أصل ماسلك المصنف لابن السراج وطريقة المصنف أولى لانها أقرب للضبط اذ الجموع قليلة والمفردات كثيرة وقد يكون جمعا واحداً وتحت مفردات كثيرة مثل قول الناظم بعد : وغير ما أفعل فيه مطرد الخ فانه يدخل فيه من الصحيح الثلاثى تسعة أوزان (لفعل اسما صح عينا) (قول المكودى نحو جون الخ) بفتح الجيم وسكون الواو وبنون آخر اهكذا في بعض النسخ والجون لغة من أسماء الأضداد يطابق على الأبيض والأسود ويطلق على كل شئ خاطئ الوسط وفي بعض النسخ نحو جوز بالزى آخر الحروف وهو الجوز العروف (وقوله نحو وجه وأوجه الخ) تبع ظاهر الناظم والحق انه يشترط أن لا تكون فاء الكلمة واوا وأما أوجه فشاذ (وقوله نحو دلو وأدل وظي فقلبت الواو في الأولى ياء وقلبت الضمة فيهما كسرة فأعلما اعلال قاض وهو أن تقول استقلبت الضمة على الياء فيهما فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لدفع التقاءهما فصار أدل بالام منونة وظب بياء منونة (ان كان كالعناق) (قول المكودى وفيهم ذلك من قوله للرباعى الخ) المراد بالفهم الأخذ والافهوه مصرح به على انه كان ينبغي للمكودى أن يجمع هذا البيت مع قوله وللرباعى الخ ويشترحه مارة واحدة واحترز بالاسم من الصفة نحو ذراع بفتح الدال المعجمة للمرأة الكثيرة الغزل (وقوله وهو أنى الجدى الخ) الجدى الصغير الذكر من ولد المعز (وقوله نحو خنصر الخ) اسم للاصبع الصغيرة وهو مؤنث لأن القاعدة في الأعضاء المزوجة في الانسان انها مؤنثة إلا الحاجبين والمنخرين والحدين (وقوله وأن يكون غير مختتم الخ) هذا هو الشرط الرابع وهو مأخوذ من العناق والذراع لامن خصوص قوله وعد الأحراف خلافاً للمكودى ولا تلتفت

وكسرة كالنارين وضمة نحو عقاب فتقول ذراع وأذرع وعناق وأعق وعقاب وأعقب وفهم من اطلاقه في الدفي قوله في مدأنه لا يشترط كونه ألفا بل يكون غير ألف نحو يمين وأيمن وفهم من قوله وعدا لحرف الشرط الرابع ثم قال :

(وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثي اسما بأفعال يرد)

يعني أن أفعالا جمع لكل اسم ثلاثي ليس على فعل مما هو صحيح العين وذلك مما يطرده فيه أفعل فشمعل غير فعل من الثلاثي وذلك تسعة أوزن نحو جمل واجمال وعق وأعق وضاع وأضاع وكشف وأكشف وإبل وآبال وعدل وأعدل وقفل وأقفل وعضد وأعضد ورطب وأرطب وشمل أيضا ما كن على فعل معتل العين نحو ثوب وآثواب واحترز بقوله اسما من الصفة نحو بطل وبلز ونحوهما فانها لا تجمع على أفعال ولمادخل في هذا القانون فعل بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه غير أفعال نبه عليه بقوله :

(وغالبا أغناهم فعلان * في فعل كقولهم صردان)

يعني أن الغالب في فعل نحو صردان يجمع على فعلان بكسر الفاء نحو صرد وصردان لطائر وجرد وجردان للفأر وفهم من قوله غالبا أنه قد يجمع على أفعال قليلة منه رطب وأرطب وغير مبتدأ ومما وصولة واقعة على فعل الصحيح العين وأفعل مبتدأ خبره مطرد وفيه متعلق بمطرد والجملة صلة ما كذا من الثلاثي واسما حال من الموصول ويرد في موضع خبر المبتدأ الذي هو غير وبافعال متعلق ببرد وفعلان فاعل باغنى والضمير فيه عائد على العرب وفي متعلق بأغناهم ثم قال :

(لاسم مذكر رباعي بمد * ثالث أفعله عنهم اطرده)

يعني أن أفعله اطرده جمعا لاسم مذكر رباعي بمدته ألفا أو واوا أوياء نحو قذال وأقذلة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة ثم قال :

(والزمه في فعال أو فعال * مصاحبي تضعيف أو اعلال)

يعني أن أفعله يلزم في هذين البناءين مفتوح الفاء ومكسور هاءا إذا كانا مضعفين أو مضعفين مثال الضعف فيهما بنان وأبننة وزمام وأزمنة ومثال المعتل بناء وأبننة وقبا وأقبية ومعنى اللزوم فيهما أنهم لا يتجاوز فيهما هذا الجمع وفهم منه أن ما ليس بمضاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذا الجمع وسيأتي وأفعله مبتدأ وخبره اطرده ولاسم وعنه متعلقان باطرده ومد في موضع الصفة لاسم ويحتمل أن يكون الخبر لاسم واطرده في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستمرار والتقدير لاسم رباعي أفعله في حال كونه مطردا فيه والأول أظهر والضمير في الزمه عائد

للكلام بعض هنا والذراع من الفرق إلى رؤوس الأصابع (وقوله نحو عقاب الخ) العقاب حيوان كاه أنثى لا يوجد فيه ذكرا أبدا والذي يسافده ويجمعه إليه حيوان آخر من غير جنسه قال عنتره :

ما أنت إلا كالعقاب فأمه * معلومة وله أب مجهول

(وقوله نحو عين الخ) ظاهر كلامه حيث لم يمثّل للواو أنه غير موجود وهو الذي عند كثير من الشراح فلو فرضنا أنك سميت مؤنثا بنحو عمود لكان الحكم كذلك (وغير ما أفعل) اعلم انه سيأتي في التصريف في قول الناظم وغير آخر الثلاثي افتح وضم الخ ان أوزان الثلاثي التي يقتضيها العقل اثنا عشر لأن الفاء إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة والعين إما مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أو ساكنة وثلاثة في أربعة باثني عشر واحدا منهم وهو فعل بكسر الفاء وضم العين وعكسه وهو فعل بضم الفاء وكسر العين قليل وسيقول الناظم : وفعل أهمل والعكس يقال ثلثها فعل بفتح الفاء وسكون العين وقد علمت انه اذا كان اسما صحيح العين القياس جمعه على أفعل وبقيت تسعة كلها داخلها كإفعال المكودي الآن نسخته مختلفة ففي بعض النسخ التمثيل لسبعة أوزان واسقاط مثالين وهما عضد وأعضد ورطب وأرطب وفي بعض النسخ بزيادة هذين المثالين بينهما بين أعدل وبين قمل وهو الصواب (قول المكودي نحو بطل وبلز الخ) البطل الشجاع وبلز بكسر الباء واللام يقال امرأة أو ناقة بلز أي ضخمة ناعمة البدن ويقال امرأة بلز أي ولود بمعنى كثيرة الأولاد (وغالبا أغناهم فعلان) (قول المكودي لطائر) هو أكبر من البرطال ضخم الرأس يسمى حاسج الطيور يصطاد العصافير يألف البحر الأحمر المناقير والرجلين يقال هو أول طائر صامته وانه كان مع نوح في السفينة وكان يوقظ نوحا للصلاة في جوف الليل وفي أبي داود نهى عليه السلام عن قتل أربع من الدواب : النحلة والنملة والهدد والصرده . (لاسم مذكر رباعي بمد) (قول المكودي نحو قذال الخ) القذال بالذال المعجمة آخر الرأس ويسمى سبيكة الرأس (والزمه في فعال) المضعف هو ما كانت عينه ولا منه من جنس واحد (قول كدى بنان وأبننة وزمام الخ) هكذا في نسخة والبنان بالنون آخر رأس الأصبع وفي بعض النسخ بتات بتاءين بدل بنان والبتات الزاد والجهاز ومتاع البيت فالزاد طعام المسافر والجهاز بفتح الجيم وكسرها والقباء بقاء مفتوحة ثوب مفرج على هيئة القفطان قيل هو المسمى بالفرجية (وقوله انهما لا يتجاوز فيهما الخ) تبع في هذه العبارة عبارة الصنف وفيها إيهام لانها تقتضي أن هذا الجمع لازم في هذين الوزنين لا يتعداهما إلى غيرهما وقد علمت بطلانه والحق في العبارة أن يقول انهما لا يتجاوزان هذا الجمع وكذلك يوجد في بعض النسخ (وقوله وسيأتي) أي في قوله وفعل لاسم رباعي ﴿ فان قلت ﴾ لسان وطريق وسيل سمع جمعها على أفعل وأفعله كألسن

على وزن أفعلة وفي فعال متعلق بالزمه ثم قال : (فعل لنحو أحمر وحمرا) من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد في أفعال المقابل لفعلاء وفي فعلاء المقابلة لأفعل نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما معا حمر وفهم من قوله لنحو أن ذلك الجمع مطرد أيضا في أفعال الذي ليس له فعلاء مانع في الحلقة نحو أكرم للعظيم الكمرة وهي رأس الذكر وامرأة عفلاء وهي التي يخرج من قبلها شيء شبيه بالادرة فتقول رجال كمر ونساء عفل وفعل مبتدأ وخبره لنحو ثم قال : (وفعلة جمعا بنقل يدرى) من أمثلة جمع القلة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أبنية فعيل نحو صبي وصبية وفعل نحو فتي وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثني وثنية ومعنى قوله بنقل يدرى انه غير مطرد في وزن وانما بابه النقل أى السماع وفعلة مبتدأ وخبره يدرى وبنقل متعلق بيدرى وجمعا مفعول ثان بيدرى والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على فعلة ثم قال : (وفعل لاسم رباعى بمد * قد زيد قبل لام اعلا لا فقد)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعى بمد قبل لام صحيحة واحتترز بالاسم من الصفة فانها لا تجمع على فعل وفهم من اطلاقه في قوله اسم أن ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو قذال وقذل وأتان وأئن وفهم أيضا من اطلاقه في قوله بمد أن المديكون ألفا نحو قذال وقذل وباء نحو قضيب وقضب وواو نحو عمود وعمد وفهم من قوله قبل لام اعلا لا فقد أن المعتل اللام نحو كساء لا يجمع على فعل لأنه لو جمع على فعل للزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها فيؤدى الى ورود فعل وهو مهمل وشمل قوله بمد الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف فاما الصحيح فهو كما ذكر وأما المضاعف فان كان اللد واوا أو ياء فكذلك وان كان ألفا فقد أشار اليه بقوله : (مالم يضاعف في الاعم ذو الألف) يعنى أن المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان لا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل يستغنى عنه بأفعلة كما تقدم وفهم من قوله الاعم انه قد جاء جمعه على فعل قليلا كقولهم في جمع عنان عين وفي حجاج

والسنة فهل هي مذكرة أو مؤنثة قلت * ان اعتبرت اللفظ وهو مذكرة فجمعها على أفعلة وان اعتبرت السكامة وهي مؤنثة فجمعها على أفعال وقد سأل بعض الفضلاء جدنا أبا الفيض سيدى حمدون بن الحاج على السنة وألسن بقوله :

يا أيها المولى الذى من به * زماننا يشرف والامكنه

هل ألسن جمع لسان فما * يراد بالجمع على ألسنه

بين لنا الجمعين يا ذا الذى * يقيم فيما يدعى البيئه

فأجاب وأحسن في الجواب : يا أيها المولى الهام الذى * من كل فن قد حوى أحسنه

يجوز تأنيث لسان كذا * تذكره بل بعضهم عينه

وبعض من جوز ذين ادعى * تغاير الجمع إذا أمكنه

فجمع ما أشبه ألسن * وجمع ما ذكرته ألسنه

(فعل لنحو أحمر وحمرا) كان ينبغي للناظم أن يقدم عجز البيت وهو وفعلة الخ على صدره وهو قوله فعل لنحو أحمر الخ لتكون جموع القلة متوالية ولعله كان كذلك وناسخ المبيضة حرفه (قول المكودى الذى ليس له فعلاء الخ) أى الذى لا مؤنث له أصلا (وقوله للعظيم الكمرة الخ) الكمرة بفتح الهم فى كالحشفة وزنا ومعنى (وقوله بالادرة) بضم الهمزة وسكون الدال وهي الحصية المنفخة (وفعلة جمعا بنقل يدرى) (قول المكودى بل هو محفوظ في ستة أبنية) جمعها ابن غازى في بيت نصه في حاشية خ عند قوله وتتنواضع العلية :

فصبية وشيخة وفتيه * وغزلة وغلمة وثنيه

وهذه الألفاظ كلها ظاهرة ولا يشكل منها إلاثنية فانه جمع ثنى بكسر التاء المثناة وفتح النون مع القصر وهو الأمر الذى يعاد مرتين ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : لاثنى في صدقة. أى لا تؤخذ الزكاة وهي المراد بالصدقة في السنة مرتين والثنى أيضا السيد الثانى الذى فوقه من هو أعظم منه في السيادة وذلك كالوزير مع الأمير (فان قلت * ما فائدة قوله هنا وفعلة جمعا مع أنه معلوم ممامر في قوله أفعلة أفعال * فالجواب * انه زاده زيادة في الرد على ابن السراج القائل بأن فعلة اسم جمع لاجمع حقيقة وصرف المصنف فعلة ضرورة (وفعل لاسم رباعى) أتى بفعل بضم العين بعد فعل الساكن لأنهما لم يختلفا الا في سكون العين (قول المكودى واحترز باسم من الصفة الخ) وذلك نحو جواد (وقوله نحو قذال وقذل وأتان الخ) تقدم معنى القذال وأما أتان بقاء مثناة فوق فهو اسم أنثى الحمار وفي الصحاح انه لا يقال أتانة وفي القاموس أنه يقال أتانة ولكنه قليل وظاهر كلامهما أنه يقال ذلك لافرق بين كونها وحشية أو انسية (وقوله لازم قلب الواو) أى لما يأتى في قوله وفعل أمهل والعكس نقل الخ (مالم يضاعف) (قول المكودى كقولهم في جمع عنان الخ) العنان بفتح العين السحاب أو المطر وبكسرهما تقاد به الدابة وهو المسمى في عرفنا باللباج فالأعلى للأعلى والأسفل للأسفل (وقوله وفي حجاج الخ) الحجاج بفتح الحاء وكسر ها

حجج وفهم من تخصيصه النع بذي الألف ان ذا الياء واو الجمع ان على فعل نحو سرى وسرر وذلول وذل وفعول مبتدأ وخبره لا سم ورباعى نعت لا سم وبعد نعت بعد نعت وقد زيد في موضع النعت لمند وقبل متعلق بزيد واعلالا مفعول مقدم بفقد وفقد في موضع النعت الام وما ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذى يتعلق به الاسم الواقع خبرا في البيت قبله والتقدير وفعل ثابت لا سم رباعى بعد (١) وعدم تضعيف ذى الألف ثم قال : (وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى) من أمثلة جمع السكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين ويحيى جمعا لفعلة نحو غرفة وغرف ولفعل نحو كبرى وكبر وفعل مبتدأ وعرف خبره وجمعا مفعول ثان لعرف ولفعلة متعلق بجمعا ويجوز أن يكون متعلقا بعرف ثم قال : (ولفعلة فعل) من أمثلة جمع السكثرة فعل بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لأن فعلة في الصفات قابل فلم يعتبره هنا وشمل فعلة الصحيح المين نحو قرينة وقرن والمعتل العين نحو قيمة وقيم والمعتل اللام نحو مرية ومرى والمضعف نحو حجة وحجج ثم قال : (وقد يحيى جمعه على فعل) الضمير في جمعه عائدا على فعلة أى يأتي جمع فعلة المكسور الفاء على فعل بضم الفاء نحو حلية وحلى وحلية وحلى وفهم من قوله قد يحيى قلة ذلك وفعل مبتدأ وخبره في المجرور قبله وعلى فعل متعلق يحيى ثم قال : (في نحو رام ذو اطراد فعلة) من أمثلة جمع السكثرة فعلة بضم الفاء وفتح العين وهو مطرد في وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل نحو رام ورماة وقاض وقضاة وفهمت هذه الشروط من المثال واحتراز بالوصف من الاسم نحو واد وبالمعتل من الصحيح نحو ضارب وبالمذكر من المؤنث نحو ضاربة وبالعاقل من غير العاقل نحو صاهل فلا يجمع شيء من ذلك على فعل وفعلة مبتدأ وذو اطراد خبره وفي نحو متعلق بفعل محذوف يدل عليه اطراد ولا يجوز أن يكون متعلقا باطراد لأنه مضاف إليه ثم قال :

انظم للتقدير بالعين وقيل ما ينبت عليه شعر الحاجب فقط (وقوله وذلول وذل الخ) تمثيله بذلول غير صحيح لأن ذلول وصف من التل بكسر التل ضد الصعوبة كقافى القاموس وموضوع كلام المصنف الأسماء والأولى التمثيل بسلول علم على امرأة وهى أم عبد الله ابن أبى ابن سلول من أكابر المناقبين وأبى اسم أبيه وسلول اسم أمه فقالوا في جمعه سلل (فان قيل) ما الفرق بين الألف في التضعيف وبين الواو والياء فيه مع ان ثقل التضعيف مع الضم موجود في الجميع (فالجواب) ان الألف خفيفة فلو قلنا يتفرع عما هي فيه التضعيف مع الضم لأدى إلى الثقل من الأعلى الذى هو الخفة إلى أسفل وأما مع الواو والياء فالثقل موجود في المفرد فالتضعيف مع الضم فيه ما يؤدى إلى الثقل من الثقل إلى الثقل منه وهو أخف من الأول ومعنى الأعم في كلام المصنف : الغالب (وفعل جمعا لفعلة عرف) قالوا الأولى أن يقدم فعل الفتوح العين على مضمومها (وأجيب) بأن مضمومها يقع موقع ساكنها كالمكسر فلهذا قدم المضموم على المفتوح وأطلق الناظم في فعلة فذا لظهره انما فرق بين أن يكون اسما أو صفة والحق تخصيصه بالاسم فلو قال وفعل لفعلة اسما عرف لافاد ما ذكرنا (قول المكودي ثلث لعرف) الحق انه حال لأن عرف انما يتعدى لمفعول واحد كما تقدم له نفسه في المعرب والمبنى عند قول المصنف فعلة لعرف (ولفعلة فعل) (قول المكودي لأن فعلة في الصفات قليل) هذا اعتذار عن المصنف ولو قال ولفعلة فعل * اسما وجاء بعينه على فعل * لوفى بالمراد من غير كلثة نعم زيد شرط آخر وهو أن يكون تاما فلو نقص منه حرف نحو عدة لم يجمع على فعل فلو قال : ولفعلة فعل * اسما متما وآتى فيه فعل * لوفى بذلك ويكون أولى من الاصلاح الأول ومثال كون فعلة بكسر الفاء صفة معجزة وكبرة ومعجزة بمعنى صغيرة وكبيرة ومعجزة وتكون هكذا للمفرد والمثنى والجمع (وقوله نحو قرينة وقرن) القرينة بكسر القاف اسم لوتاء السقاء أى الاكراب (وقوله نحو مرية ومرى) المرية بالميم أولا الشك وأما القرية بالفاء أولا فهى الكذبة (وقوله نحو حجة وحجج) الحجة بكسر الحاء السنة والحجج السنون قال تعالى : ثمانى حجج . أى سنين والحجة بالفتح حج البيت والحجة بالضم هى التى يقيمها الانسان في الخصومة لسلطان والبرهان (وقد يحيى جمعه) (قول المكودي حلية الخ) اللحية معلومة وأما الحلية فهى الصفة وقيل حلية السيف (نحو في رام ذو اطراد فعلة) (قول المكودي ورماة) أصله رمية بفتح الياء تقول تحركت الياء وانتحى ما قبلها فقلبت ألفا فصار رماة وقضاة لقول الناظم : من واو أو ياء بتحريك أصل * ألفا أبدل الخ (وقوله نحو واد) هذا محترز قوله صفة وأصله وادى بياء ولا معنى لاعتراض بعضهم عليه بقوله صوابه أى مثل بجاهل وحاتم (وقوله نحو ضاربة) تمثيله بضاربة غير ظاهر لأن كلامنا في معتل اللام فهو خارج بما خرج به ضارب والأولى التمثيل برامية وغازية وقاضية (وقوله نحو صاهل) هذا أيضا خارج بما خرج به ضارب لأنه غير معتل اللام والأولى التمثيل بنحو أسد ضار إذ أصله ضارى (وقوله يدل عليه اطراد) فالتقدير حينئذ فعلة ذو اطراد اطراد في نحو رام والذى أحوجه الى هذا أن اطراد مضاف اليه والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فكذلك معموله والحق ان في نحو متعلق باطراد قطعاً ويحجب عن التقديم على المضاف بأنهم يتوسعون في الظروف (١) لعل هنا سقطا تقديره بعد زائد قبل لاه الذى قد اعلالا وعدم الخ ثم قوله وعدم تضعيف الخ يعنى ان كان المد ألفا فيشترط أن لا يكون الألف مضافا اه .

(وشاع نحو كامل وكله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء والعين وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل وفهمت هذه الشروط أيضا من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكله والمعتل الفاء نحو وارث وورثة والمعتل العين نحو خائن وخونة والمضاعف نحو بار وبرة وأما المعتل اللام فقد تقدم انه مضموم الفاء وأراد هنا بالشياع الاطراء ثم قال : (فعلى لوصف كقتيل) من أمثلة جمع الكثرة فعلى مقصورا بفتح الفاء وسكون العين وهو مطرد في وصف على فاعل بمعنى مفعول دال على هلاك أو توجع كقتيل وقتلى وجرحى وأسرى ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب فاعل المذكور وإليه أشار بقوله :

(وزمن * وهالك وميت بهقن) يعني ان هذه الاوزان الثلاثة وهى فعل وفاعل وفعل حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعل المذكور في الدلالة على الهالك والتوجع وفعل مبتدأ وخبره لوصف وزمن مبتدأ وهالك وميت معطوفان عليه وخبر المبتدأ قن أى حقيق وينبغى أن يضبط قن بفتح نيم لكونه خبرا عن أكثر من اثنين فإن قننا المقنوح الميم يخبر به عن الواحد والثني والجمع وبه متعلق بقمن والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور ثم قال : (لفعل اسما صح لا مفعله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بكسر الفاء وفتح العين وهو مطرد في فعل بضم الفاء وسكون العين وشمل الصحيح نحو درج ودرجة والمعتل نحو كوز وكوزة والمضاعف نحو دب وديبة واحترز بقوله اسما من الصفة نحو حلو وبقوله صح لاما من المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شيء من ذلك على فعله وقد يجمع على غير فعل المضموم الفاء وإليه أشار بقوله : (والوضع في فعل وفعل قلله) يعني انه قد يجمع على فعلة فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل بكسر الفاء وسكون العين فمن الاول زوج وزوجة ومن الثاني قرد وقردة ومعنى قلله أى الوضع قتل جمع فعل على فعلة وفهم منه اطراؤه في فعل بضم الفاء وفعله مبتدأ وخبره لفعل واسما حال من فعل وصح في موضع الصفة لاسم ولا تميز أى صح لاهو الوضع مبتدأ وخبره قلله والهاء في قوله عائدة على الجمع ثم قال :

(وفعل لفاعل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد في فاعل وفاعلة بشرط صحة لاهما نحو ضارب وضرب واحترز بالوصف من غيره نحو حائط وفعل مبتدأ وخبره الفاعل وفاعلة ووصفين حال من فاعل وفاعلة ثم ان المذكر من هذين الوصفين يختص عن المؤنث بفعل بزيادة الف بعد العين وإليه أشار بقوله : (ومثله الفعال فيما ذكر) يعني ان ما ذكر من الوصفين يجمع على فعال بزيادة ألف على فعال فتقول رجال ضارب وصوام ثم نبه على أن هذين الوزنين قد يحديان جمعيتين للمعتل اللام فقال : (وذان في المثل لاما ندرا) ومثال فعل في المعتل اللام غاز وغزى ومثال فعال غاز وغزاء وسار وسراء وفهم من قوله ندرا أن ذلك انما يطرد في الصحيح اللام ومثله خبر مقدم والفعال مبتدأ والهاء في مثله عائدة على فعل وفيها متعلق بمثل وذان مبتدأ وخبره ندرا وألف ندرا ضمير عائد على ذان وفي المثل متعلق بندرائهم قال :

والجوررات لاسما في الضرورة (وشاع نحو كامل وكله) (قول كدى نحو خائن) الخائن اسم فاعل من خان وهو ضد الأمين والبار المنطيع (وقوله فقد تقدم) أى في قوله في نحورام (وقوله وأراد هنا بالشياع الخ) مثله في الاثمنى والمراد مصلحا للنظم بقوله : كذا كذا نحو كامل وكله . ويكون التشبيه في الاطراء والحق أن الشيوع على حقيقته كما عبر به الموضح أيضا لان نحو عالم وصالح وقاتل وضارب وقائم وذاهب لا يجمع على فعلة فكيف يكون مطردا ومثل كامل وكله حافظ وحفظة (فعلى لوصف كقتيل) (قول المسكودي دال على هلاك أو توجع) تبع في هذه العبارة المرادى التابع للشارح والاولى أن يقول دال على آفة كفى التوضيح لان من جملة ما يجمع على قتلى سكران وأحمق ولا يدخل واحد منهما تحت الهلاك والتوجع (وزمن وهالك) الزمن هو الذى لا يستطيع القيام وهو المسمى بالزحاف نسأل الله السلامة والعافية (قول المسكودي وينبغى أن يضبط الخ) بل لا حاجة لهذا والحق ان قن بكسر الميم وله احتمالان أحدهما أن تقول ان زمن مبتدأ وقن خبره وهالك وميت كل منهما مبتدأ حذف خبر كل منهما للدلالة خبر زمن عليه والثانى أن تقول ان زمن وهالك بالجر معطوفان على قتيل وأماميت فهو بالرفع مستأنف مبتدأ وقن خبره (لفعل اسما صح لا مفعله) (قول كدى نحو درج) بضم الدال المهملة صندوق صغير تضع فيه العروس ما تحتاجه من مكحلة وزينة (وقوله نحو كوز وكوزة الخ) الكوز بضم الكاف اناء معد للشرب معلوم والكوز بفتح الكاف الشرب بالكوز (وقوله نحو دب الخ) الدب بضم الدال المهملة وعاء يجعل فيه النساء مغازيلهن وهو المسمى بالفلكة وديبة الجمع لا يجوز فيه الادغام لانه مثل كل الآتى في كلام المصنف (وقوله نحو حلو) الصواب تمثيله بمر وغمر لان حلوا معتل اللام فهو محترز الصحيح اللام (وفعل الفاعل) (قول المسكودي بشرط صحة لاهما) هذا ما خوذ من قوله وذان في المثل لاما ندرا (ومثله الفعال) (قول المسكودي يعني ان ما ذكر الخ) اعترضه يس بأن كلامه يقتضى أن فعال بالالف يكون جمعا للمذكر والمؤنث معا ومثله في الهوارى مع أنه اما يكون جمعا للمذكر كقولك : اعترضه يس لا يرد إلا لوقرأنا ذكر في قول المسكودي يعني أن ما ذكر بكاف مكسورة مخففة من الذكر والصواب أن الكاف مكسورة

(فعل وفعله فعالهما) من أمثلة جمع الكثرة فعال بكسر الفاء وهو مطرد في فعل وفعله وفهم من اطلاقة فيها اشتراك الاسم والوصف فيه نحو كعب وكهأب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال وتشل الصحيح العين كما مثل والمعلم نحو ثوب وثياب إلا أنه قليل فيما عينه الياء والى ذلك أشار بقوله : (وقل فيما عينه الياء منها) يعنى أن فعلا قليل فيما عينه ياء من فعل وفعله ومنه ضيف وضياف وفعل وفعله مبتدأ وفعال مبتدأ ثان ولهما خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول وفاعل قل ضمير مستتر عائد على فعال وفيما متعلق بقل ومما هو صولة واقعة على فعل وفعله وعينه مبتدأ والياء خبره والجملة صلة ما والضمير العائد على الموصول الهاء في عينه ثم قال : (وفعل ايضا له فعال) يعنى أن فعلا يطرد في فعل بفتح الفاء والعين نحو جمل وجمال وجبل وجبال لكن بشرطين أشار إليهما بقوله :

(ما لم يكن في لامة اعتلال * أو يك مضمنا) يعنى أن فعلا لا يجمع على فعال إذا كان معتل اللام نحو فتى أو مضاغفا نحو طلل وأطلق في فعل وهو مقيد بأن يكون اسما احترازاً من نحو حسن وبطل فلا يجمع على فعال وفعل مبتدأ وأيضا مصدر وفعل مبتدأ وخبر له والجملة خبر المبتدأ الاول وما ظرفية مصدرية واعتلال اسم يمكن وفي لامة خبرها أو يك معطوف على يمكن ثم قال : (ومثل فعل * ذو التا) يعنى أن فعلة يطرد أيضا في جمعه فعال نحو رقة ورقاب وفهم من قوله ومعل فعل أنه يشترط فيه عدم التضعيف وإعلال اللام وذو التاء مبتدأ وخبره مثل فعل ثم قال : (وفعل مع فعل فاقبل) يعنى أن فعلا لا يطرد في فعل بكسر الفاء وسكون العين وفي فعل بضم الفاء وسكون العين فلاول نحو قدح وقداح والثانى نحو رمح ورماح وفعل معطوف على ذو التاء ثم قال :

(وفي فعل وصف فاعل ورد * كذلك في أثناء أيضا اطرد)

أى يطرد فعال أيضا في فعل ومؤنه فعلة إذا كانا وصفين نحو ظرف وظرف وظرفية وظرفا واحترز به من فعل اسما نحو قضيب ومن فعل بمعنى متعول نحو جريح فلا يجمعان على فعال وفي فعل متعلق بورد ووصف حال من فعل وكذلك متعلق باطرد وكذا في أثناء ثم قال :

(وشاع في وصف على فعلا * أو أنثيه أو على فعلا * ومثله فعلا)

يعنى أن فعلا المذكور شاع أى كثر في فعالان نحو ندمان وندام والمراد بأنثيه فعلا نعو ندمانة وندام وفعل نحو غضبي وغضاب أو على فعالان يعنى بضم الفاء نحو خصان وخصم ومثله أى مثل فعالان بضم الفاء فعلا نعو ندمانة بضمها أيضا وهو مؤنه نحو خصانة وخصام والجملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزنا ثمانية يطرد فيها وهى فعل وفعله وفعل وفعله وفعل وفعل وفعل وفعله وفعل وفعله وخمسة يكسر فيها دون اطراد وعى فعالان وفعله وفعل وفعلان وفعلان * (والزمه في * نحو طويل وطويلة تنى) أى ألزم فعلا فيما عينه أو ولامه صحيحة من فعل بمعنى فاعل ومؤنه فعلة نحو طويل وطويلة وطوال والمراد بلزوم فعال فيهما انهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير وفهم من تخصيصها بذلك أن ما عداها مما يجمع على فعال قدي يجمع على غيره واعراب اليتين واضح ثم قال : (وبفعول فعل نحو كبى * يخص غالبا) من أمثلة جمع الكثرة ففعول بضم الفاء ويطرد في فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كبى وكبود ونمر ونمر ووعلى ووعول وفهم من قوله يخص أنه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة وفهم من قوله غالبا أنه قدي يجمع في الكثرة على غير ففعول قليلا ومن ذلك قولهم نمر ونمار وأعمار وفعل مبتدأ ويخص خبره وهو مضارع مبنى للمفعول وبفعول متعلق به غالبا حال من الضمير المستتر في يخص ثم قال :

مشددة من التذكير ضد التأنيث كما هو في النظم وكيف يمكن الاعتراض عليه مع تصريحه في التوطئة بالمراد حيث قال ثم إن المذكور الخ (فعل وفعله) (قول المسكودى وخدلة وخدال الخ) الخدلة بالخاء المعجمة والدال المهملة المراءاة للمثلية الذراعين والساقين ثم إن قول المصنف وقل فيما عينه الخ لا مشهور له بل كذلك يقال فيما عناه ياء نحو يعر بفتح الياء وسكون العين وهو الجدى يربط في الزبية ليقع الأسد فيها (وفعل ايضا له فعال) أطلق المصنف في فعل وظاهره لافرق بين أن يكون اسما أو صفة فإنه يجمع على فعال وليس كذلك بل محل جمعه إذا كان اسما وأما إذا كان صفة نحو بطل فلا يجمع ولو قال المصنف وفعل اسما له فعال لأفاد ذلك ويقرأ اسما بهمة قطعية (قول المسكودى نحو فتى) الفتى هو الشاب والطلل ماشخص وبقي من آثار الديار والطلل المطر القليل (وفي فعل وصف) بشرط صحة اللام احترازاً من نحو غنى وولى (قول كدى وكذلك متعلق باطرد) الظاهر أنه صفة لمحدوف مفعول مطلق والتقدير اطرده اطرادا مثل الاطراد السابق (وشاع في وصف فاعل) (قول المسكودى نحو ندمانة الخ) اعلم أن ندمان له مؤنثان ندمانة وندمى فان كان من الندم فلا تقول في مؤنثه الاندمانة وإن كان من المنادمة إذا اجتمعوا على شرب الخمر أو غيره فتقول ندمى (وقوله نحو خصان الخ) الخصان ضامر البطن وخاليه من الجوع ومنه الحديث : لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا . (والزمه * في نحو طويل) لم يوجد في كلام العرب الألفاظ الثلاثة طويل وقويم وصوب من قولهم سهم صوب أى صائب قاله ابن جنى (قول المسكودى قدي يجمع على غيره) وذلك نحو كريم فيقال شريف وشرفاء وشراف وأشرف (تنى) أى تنى بما استعملته العرب ثم إن القياس حذف الياء من تنى لانه مجزوم في جواب الامر وأجيب بان الياء لا لا شباع لا لا اعراب (وبفعول فعل نحو كبى) (قول المسكودى ونمر ونمر الخ) النمر حيوان

(كذلك يطرد* في فعل اسما مطلق الفاء) يعني أن فعولا يطرد أيضا في فعل بفتح الفاء وكسر هاء ضمها نحو فليس وفلوس وجند وجنود وضرس وضروس واحترز بقوله اسما من الوصف نحو صعب وحلو وخذن فلا يجمع شيء من ذلك على فصول والفاعل ييطرد ضمير عائد على فاعول وفي فعل متعلق ييطرد واسما ومطلق الفاء حالان من فعل ثم قال : (وفعل* له) أى له مفعول ولم يقيده باطراد فلم منه انه محفوظ فيه وذلك نحو أسد وأسود وشجن وشجون وفعل مبتدأ وله خبر لمبتدأ محذوف والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير في له عائد على الاول تقديره وفعل له فاعول ويحتمل أن يكون له خبرا عن فعل ولا حذف والضمير في له عائد على فاعول والتقدير وفعل لفعل أى من المفردات التي تجمع على فاعول ويحتمل أن يكون فعل معطوفا على فعل الاول وله منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر فعل ثم استأنف فقال له وللفعال فعلاان فيكون قد شرك بين فعل وفعال في الجمع على فعلاان وقد جاء جمع فعل على فعلاان نحو فتى وفتيان واخ وأخوان ثم قال : (وللفعال فعلاان حصل) من أمثلة جمع الكثرة فعلاان بكسر الفاء وسكون العين وهو مطرد في اسم على فعال بضم الفاء نحو غراب وغريان وغلان وقد تقدم في أول الباب انه يطرد في فعل نحو صرد وصردان وفعلان مبتدأ وخبره حصل وللفعال متعلق بحصل ثم قال : (وشاع في حوت وقاع مع ما * ضاهاهما وقل في غيرهما) يعني أنه كثر فعلاان في فعل المضموم الفاء الواوى العين نحو حوت وحيثان وما أشبه ذلك نحو عود وعيدان وفي فعل المفتوح الفاء والعين ومعتلها نحو قاع وقيعان وما أشبهه نحو تاج وتيجان ثم نبه على قلة فعلاان المذكور في غير الوزنين المذكورين فقال وقل في غيرهما فمن ذلك قولهم صنو وصنوان وظليم وظلمان وخروف وخرفان وصبي وصبيان ثم قال :

(وفعلا اسما وفعلا وفعل * غير معل العين فعلاان شمل)

من أمثلة جمع الكثرة فعلاان بضم الفاء وهو مطرد في اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو بطن وبطنان وسقب وسقبان أو على فاعل نحو رغيف ورغفان وقضيب وقضبان أو على فعل بفتح الفاء والعين نحو ذكر وذكران وجمل وجملان واحترز بقوله اسما من الصفة نحو سهل وظريف وبطل وبغير معل العين من الممثل العين نحو قاع فلا يجمع شيء من ذلك على فعلاان وفعلان مبتدأ وخبره شمل

صورته كالأسد وهو أصغر منه يفترس كما يفترس الأسد والوعل وهو المسمى بتميس الجبل قالوا اذا شم المعز بوله أصابه خلل في عقله قال السيوطي نقلا عن ابن هشام في الحواشي عبارة الناظم فاسدة اذ فيها الجمع بين الخصوصية والغلبة وهما متنافيان ولا جواب له قلت الظاهر أنه لا تنافي لأن المراد أن الغالب في الاوزان التي على وزن فعل أن لا تجمع على فاعول ومن غير الغالب أن يكون هناك على وزن فعل ولا يختص به ولعل هذا مراد بعض الشراح بقوله لا تنافي بل هو مثل قوله سابقا : وبعد لولا غالبا حذف الخبر. حتم... وان كان بين المحامين فرق (كذلك يطرد في فعل) (قول المكودي وضرس وضروس) والضرس معلوم (١) وأما الطرس بالطاء فهو ما يتق به من الحرو وغيره (وقوله وخذن) الحذن بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة يطلق على صاحب الصديق الذي يتيق بنفسه ظاهرا وباطنا ويطلق أيضا على الذي يزني بالمرأة في السر ويجمع على أخذان ومنه قوله تعالى : ولا تتخذى أخذان . (وفعل* له) (قول المكودي فعلم أنه محفوظ الخ) تبع في هذا الشارح والحكم في نفسه صحيح كافي شرح الكافية لكن الذي يؤخذ من كلام المصنف هو الاطراد لانه عبر باللام في له وهي تؤذن بالاطراد كما هي قاعدته سابقا ولاحقا (وقوله وشجن وشجون) الشجن هو الحاجة حيث كانت والشجن الحزن أيضا لكنه غير مراد هنا لان جمع هذا أشجان (وللفعال فعلاان) (قول المكودي وقد تقدم في أول الباب) أى في قوله وغالبا أغناهم الخ (وشاع في حوت) (قول المكودي نحو حوت وحيثان الخ) أصله حوتان فوشتاوا ساكنة إثر كسرة فقلبت ياء كافي ميزان (وقوله نحو عود الخ) اسم للجمال السن والقاع الارض المستوية وعينه وأوبديل أقواع وأما قيعان فأصله قوعان ففعل بهما صر في حيثان (وقوله صنو وصنوان) الصنو فرع يخرج من أصله الشجرة وهو المسمى في العرف بالرييت وصنوان يستعمل بلفظ واحد للمثنى والجمع وليس له نظير إلا قنو وقنوان اسم للعنقود ويفرق بين المثنى والجمع بأن الجمع ينون فيه النون والمثنى يعرب بالالف رفعا وبالياء جبرا ونصبا (وقوله وظليم الخ) الظليم ذكر للنعام وجمعه فعلاان بكسر الفاء وضمها والحروف الذكر من ولد الضأن والسموع من ذلك تسعة ألفاظ انظرها في التصريح (وفعلا اسما) (قول كدى نحو بطن الخ) البطن جوف كل شيء والسقب بالياء آخر الحرف الذكر من ولد الناقة وفي بعض النسخ وسقف بفاء آخر الحروف بدل سقب بالياء (وقوله وحمل وحملان) بالحاء المهملة والحمل بفتح الحاء اسم للحروف من ولد الضأن الذي قدر على الرعى والجدع من ولد الضأن أيضا والائى خروقة وفي بعض النسخ جمل بالجم بدل حمل بالحاء (وقوله واحترز بقوله اسما الخ) لما ذكر ثلاثة أمثلة علمنا أن قول المصنف اسما شرط في الثلاثة فيكون من الحذف من الآخرين دلالة الاول عليه هذا ان قرأنا اسما بكسر الهمزة مفردا ويصح أن يكن بفتح الهمزة جمعا قصر

وفعلا مفعول مقدم يشمل واسما حال من فعلا ن وفعل معطوفان على فعلا وغير معل العين حال من فعل ثم قال :
 (ولكريم وبخيل فعلا) من أمثلة جمع الكثرة فعلا محدودا مضموم الفاء مفتوح العين وهو مطرد في فعيل صفة لمذكر عاقل
 بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء وظريف وظرفاء وبخيل وبخلاء وفهم من تمثيله بالمثاليين أن صفة المدح
 وتندم بيان في ذلك وفهم منه أيضا التنبيه على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل ثم قال : (كذا لماضاهما قد جعلنا) يعني
 أن ماضاهما كريما وبخيلا يجمع على فعلا ويحتمل ذلك وجهين أحدهما ما شابههما في اللفظ نحو ظريف وشريف لتعميم الحكم في جميع ذلك
 والآخر أن يكون ما شابههما في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ فيشمل نحو صالح وصالحاء وعاقل وعقلاء لشبههما بكريم في الدلالة على صفة المدح
 لاثني الوزن ونهلا مبتدأ وخبره في الجرور قبله ولما متعلق بجعلا ومعنى ماضاهما ما شابههما وما موصولة وصلتها ضاهما والضمير العائد
 على موصول الناعل المستتر في ضاهما ولما كان قوله ولكريم وبخيل يوهم أن فعلا يجمع عليه فعيل صحيحا كان أو معتل اللام
 أو مضاعفا أخرج المعتل اللام والمضاعف بقوله :

(وناب عنه أفعلاء في المعلن * لاما ومضعف)

من أمثلة جمع الكثرة أفعلاء وينوب عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف من فعيل المذكور فالمعتل نحو ولي وأولياء وغنى وأغنياء
 والمضاعف نحو شديد وأشداء وخليل وأخلاء ونه بقوله : (وغير ذاك قل) على ما جاء من أفعلاء من غير المعتل والمضاعف
 نحو نسيب وأنبياء وهين وأجواء وصديق وأصدقاء على هذا جملة الشارح وتبعه المرادى ويحتمل غندى أن يكون ذلك شاملا
 لما ذكرناه لأن فعيل المعتل والمضاعف على فعلاء كقولهم سرى وسرواء وتقى وتقواء وسخى وسخواء فذاك على هذا الشارح للحكم السابق
 وأفعلاء فاعل بناب وعنده في المعلن متعلقان بناب ولما تميز ومضعف معطوف على المعلن وغير ذاك قل جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر ثم قال :

(فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل * وحائض وصاهل وفاعله)

من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد في اسم على فوعل نحو جوهر وجواهر وعلى فاعل بفتح العين نحو طابق وطوايق أو على فعلاء
 ضرورة وهو حال من الاوزان الثلاثة قدم على بعض صاحبه وحينئذ فلاحذف وأما قوله غير معل العين فهو راجع للثلاثة
 ولو أراد المصنف السلامة من الابهام لقال : فعلا ن لاسم عينه غير معل * بوزن فمل أو فعيل أو فعل
 (وقوله وفعلا مفعول مقدم الخ) فيه تقديم مفعول الخبر الفعلي على المبتدأ ولا جواب له هنا إلا الضرورة (ولكريم) (قول المكودي
 ولا معتل اللام) كما يؤخذ من المثاليين هنا يؤخذ من قوله بعد وناب عنه أفعلاء الخ إلا أنه يجب استثناء نحو طويل من هذا لأنه صر
 أنه يجمع على فعال وكأنه استثنى عن استثنائه لأنه صر في قوله والزمه في نحو طويل الخ (كذا لماضاهما) (قول المكودي والآخر
 أن يكون الخ) هذا الوجه هو الصواب وهو الذي في التوضيح ولا ينبغي العدول عنه فيكون المراد بالمضاهاة الشبه في المعنى وإن لم يشابه في الوزن
 وأخرى إذا كان الشبه فيها معاوأما أن كان الشبه في الوزن فقط كقتيل وجريح فلا يجمع على فعلاء فلاقسام ثلاثة (وقوله ولما متعلق بجعلا)
 الحق أنه مفعول ثان بجعلا ومفعوله الاول النائب عن الفاعل بجعلا وكذا مفعول مطلق صفة لمحذوف والتقدير قد جعل فعلاء للوزن
 الذي أشبهه كريما وبخيلا في المعنى جعلنا مثل الجعل السابق وهو الاطراد (وقوله يوهم أن فعلاء الخ) هذا سبق قلم لان الناظم أتى
 ببخيل وكريم ونهما صحيحا اللام غير مضعفين فكيف يمكن الابهام والصواب أن هذا في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له أنت ذكرت
 أن فعلا ن كان صحيحا غير مضعف يجمع على فعلاء فان كان معتلا أو مضعفا على أي شيء يجمع فأجاب بقوله وناب عنه أفعلاء وانما قالوا بالنيابة لان
 المضعف إذا جمع على فعلاء كشداء اجتمع مثالا من غير ادغام لخصوص فعلاء بالاسماء فيؤدي الى الثقل فاجتنب فعلاء وأتى بنائبه وهو أفعلاء وأما
 المعل اللام نحو غنى فلو قيل فيه أغنياء للزم أن يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقامت ألفا فيجتمع ألفان فيحذف أحدهما فتختل الكلمة لكن في هذا
 التعليل نظر لان حرف العلة إذا وقع بعده ألف لا يقلب ألفا وإذا بطلت العلة بطل كون أفعلا نائبا في المعل عن فعلاء وصار انما هو وزن
 مستقل أصلي (وغير ذاك قل) (قول المكودي نحو نصيب الخ) مثله في التوضيح وفي التمثيل به نظر لأنه اسم وكلامنا في الصفة وعلى الاحتمال
 الاول تكون الاشارة عائدة على شيئين المعل أو المضعف والتقدير وغير المعل لاما والمضعف قل كأنه قال وورود أفعلاء لغير المعل والمضعف قليل
 وانما أفرد الاشارة باعتبار الحكم لان المعل والمضعف لما كان حكمهما واحدا صار كأنهما شيء واحد وأصل هين هيون اجتمعت الواو والياء
 وسبق أحدهما بالسكون الخ وعلى الاحتمال الاول الذي للمكودي تكون الاشارة لجنس الحكم فيصدق بحكم فعلاء وبحكم أفعلاء وهذا الاحتمال
 هو الظاهر والسرى السيد الشريف ومنه قوله تعالى : قد جعل ربك تحتك سرياء . وقيل السرى النهر الصغير والسمى قرين الشخص وقيل الذي
 سمي باسمه مطلقا ويوجد في بعض النسخ سخي بدل سمي والسخي ضد البخيل (فواعل لفوعل وفاعل) (قول المكودي نحو طابق الخ) بفتح

نحو قاصعاء وقواصع أو على وزن فاعل اسما نحو كاهل وكواهل أو على وزن فاعل صفة لمؤنث نحو حائض وحوائض أو على فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وقد حذفوا عل جمعا لفاعل صفة لمذكر عاقل وإلى ذلك أشار بقوله : (وشد في الفارس مع مائثله) أي شذفوا عل في جمع فارس قالوا فوارس والمراد بما مثله سابق وسوابق ونا كس ونوا كس وداجن ودواجن واعراب البيت واضح ثم قال : (وبهائيل اجمعن فعالة * وشبهه ذاتاء أو مزاله)

من أمثلة جمع الكثرة فاعل ويكون جمعا لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت فعالة التي ذكرها نحو سحابة وسحاب وفهم من قوله وشبهه أربعة أوزان آخر كلها بالتاء فعالة بكسر الفاء نحو رسالة ورسائل وفعالة بضم الفاء نحو ذؤابة وذؤائب وفعالة بالياء نحو صحيفة وصحائف لانه شبهه بفعالة في كون ثالثه مده وكذا فاعولة نحو حمولة وحمائل وفهم من قوله ذاتاء أو مزاله خمسة أوزان آخر وهي فعال بفتح الفاء نحو شمال وشمائل وفعال بكسرهما نحو شمال وشمائل وفعال بضمهما نحو عقاب وعقائب وفعال بضمهما نحو عجوز وعجائز وفعال بضمهما نحو سعيد مسمى به امرأة فتقول في جمعها سعاد وسعاد ويشتد في الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة وفي قوله وشبهه ذاتاء أو مزاله اشعار بذلك وبفعائل متعلق باجمعن وفعالة مفعول به وشبهه معطوف عليه وذاتاء حال من شبهه أو مزاله معطوف على ذاتاء والهاء في مزاله هاء الضمير وهو عائد على التاء وذكر لان حروف المعجم يجوز تذكرها وتأنيشها وهو مفعول ثان لمزال والمفعول الأول ضمير مستتر عائدا على فعالة والتقدير ذاتاء أو مزال التاء ويحتمل أن تكون الهاء تاء التأنيت ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير ذاتاء أو وز نامز الة منه ويحتمل أن يكون مز الة معطوفا على محذوف تقديره ذاتاء ثابتة أو مز الة وهو أظهر ثم قال :

(وبالفعالي والفعالي جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتباعا)

من أمثلة جمع الكثرة الفعالي بالكسر والفعالي بالفتح ويطردان في فعلاء ممدودا بفتح الفاء وسكون العين اسما كصحراء وصحاري وصحاري ووصفا كعذراء وعذاري وعذاري وفهم ذلك من تمثيله بالنعين وفهم من قوله والقيس اتباعا عذراء مقيس على صحراء واعراب

الباء اسم لطابق الشاة وغيره وقيل هو الآجرة الكبيرة (وقوله نحو قاصعاء) أحد أسماء جحر اليربوع الثلاثة المارة (وقوله نحو كاهل) ذكر في القاموس في الكاهل أقوالا أولاها انه جمع الكتفين وصاهل صفة لفارس (وقوله وفاطمة) عطفه على ضار به فيؤخذ منه انه صفة من فطمت المرأة ولدها عن الرضاع والحق انه لا يشترط في فاعلة كونه صفة بل يكون اسما كفاطمة أيضا فهو اسم امرأة (وشد في الفارس) (قول السكودي ونا كس الخ) الناكس المطأطيء والخافض رأسه والفارس راكب الفرس أو صاحبه (وقوله وداجن الخ) الداجن في الأصل الشاة أو غيرهما من كل ماهو في الأصل يألف البيوت ويلتقط الطعام ويكون وصفا لعاقل يقال رجل داجن أي مقيم بمكان وباعتبار كونه وصفه بالذكر العاقل مثل ٤٠ السكودي هنا فيسقط اعتراض من قال الصواب عدم التمثيل به لانه غير عاقل (وبهائيل اجمعن فعالة) (قول السكودي نحو سحابة) السحابة هي القطعة من الغيم (وقوله نحو ذؤابة) الذؤابة بالهمز قطعة من الشعر المرسل الواصل إلى الأذن وقيل شعر الناصية وأصل جذمه ذائب بهمزتين فأبدلوا الهمزة الأولى واوا كراهية اجتماع مثليين بينهما حاجز وهو الألف غير حصين لسكونه وزيادته (وقوله نحو حمولة) هي الإبل التي تحمل وكذا ما حمل عليه من حمار أو غيره كان عليه حمل أم لا والحمل بفتح الحاء ما كان في بطن أو على رأس شجرة والحمل بالكسر ما كان على ظهر أو رأس شجرة أيضا فما كان في بطن يقال له حمل بالفتح فقط وما كان على ظهر حمل بالكسر فقط وما كان على رأس شجر فيهما (وقوله نحو شمال) الشمال بفتح الشين ريج تأتي من القبلة تسمى ريج الشرقية وشمال بالكسر الجارحة ضد اليمين ويطلق السكسور على الطبيعة والخلق بضم اللام وما ألفت قول ابن الجوزي يمدح الشمال للامام الترمذي :

أخلى ان شط الحبيب وربعه * وعز تلاقيه وناءت منازل

وفاتكم أن تنظروه بعينكم * فإفانكم بالسمع هذى شمائله

(وقوله وهو عائد على ذاتاء الخ) هكذا في غالب النسخ زيادة ذاقبل تاء وهي سبق قلم لانه غير ملائم لما بعده والصواب ما في بعض النسخ وهو عائد على تاء باسقاط ذاء به يستقيم ما بعده (وقوله يجوز تذكرها الخ) أي باعتبارين مختلفين فان راعيت كونه كلمة أثبت ضمير الحرف وان راعيت كونه لفظا ذكرته (وبالفعالي والفعالي جمعا * صحراء) اذا أردت جمع صحراء قلت صحاري بياء مشددة لانك تدخل بين الحاء والراء ألفا وتكسر الراء التي بعد ألف الجمع كما تفعل ذلك بعد ألف الجمع في كل موضع كساجد فقلب الألف التي بعد الراء بياء لانكسار ما قبلها وقلب الهمزة الثانية ياء أيضا ثم تدغم الأولى فيها ثم خففوا بحذف الياءين فمن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر ومن حذف الأولى قال الصحاري بالفتح تنبيه على أن الباقية علامة التأنيت وتقدم ما يطلق عليه صحراء عند قوله وما كصحراء الخ والعذراء البكر التي لازالت بخاتم ربها (قال السكودي وفهم من قوله والقيس الخ) الحكم الذي ذكر وهو قياس عذراء على صحراء صحيح في نفسه لان صحراء اسم

البيت واضح ثم قال : (واجعل فعالى لغير ذى نسب * جدد كالكرسى تتبع العرب)

من أمثلة جمع الكثرة فعالى بتشديد الياء وهو مقيس في كل اسم ثلاثى ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كرسى وكراسى واحترز مما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو بصرى ويعرف ما يؤوله للنسب بصلاحيه حذف الياء المشددة وبقاء دلالة الاسم على المنسوب اليه وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل نوعين أحدهما ما وضع بالياء المشددة نحو كرسى وما أصله النسب وكثر استعمال ما هـ فيه حتى صار النسب منسيا كقولهم مهري فانه في الأصل منسوب الى مهرة وهى قبيلة باليمن وفعالى مفعول أول باجعل ولغير في موضع المفعول الثانى وجدد في موضع الصفة للنسب وتبضع مضارع مجزوم على جواب الأمر والتقدير واجعل فعالى جمعا لغير صاحب نسب مجدد توافق كلام العرب ثم قال :

(وبفعال وشبهه انطقا * في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى * من غير ماضى)

المراد بشبه فعال ما كان على شكله في كون ثلثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أو وسطها ياء وشمل مفاعل وفاعل وفاعول وفواعل وفاعيل ومفاعيل وشمل قوله ما فوق الثلاثة ارتقى ما زاد على الثلاثة بحرف أصلى وهو الرباعى كجعفر والخماسى كسفرجل وما زاد على الثلاثة كجهور وفدوكس وغيرهما ما يطول ذكره وشمل ما تقدم جمعه على غير فعال من المزيد المذكور في الباب كاحمرورام وكاهل وفوعل وفاعل كجهور وحائض وصاهل ونحوها ولذلك استثناهما بقوله من غير ماضى يعنى من غير ماضى ذكره في هذا الباب مما زاد على الثلاثة ثم ان الزائد على الثلاثة مما يجمع على نحو فعال رباعى وزائد على الأربعة فأما الرباعى فلا إشكال في جمعه على فعال أصلى نحو جعفر وجعفر أو مزيد نحو أحمد وأحمد وأما الزائد على الأربعة فخماسى الأصول نحو سفرجل وغيره وقد أشار الى الخماسى الأصول بقوله :

(ومن خماسى * جرد الآخرانف بالقياس)

يعنى انك اذا جمعت الخماسى الجرد من الزوائد نحو سفرجل حذفته منه آخره فتقول في سفرجل سفارج وفي قرطعب قرطع وفهم من قوله بالقياس أن العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلى الاعلى استكراه كاذ كرهسيويه وبفعال متعلق بانطقا وألف انطقا بدل من نون التوكيد الخفيفة وفي جمع متعلق أيضا بانطقا وما موصولة وصلتها ارتقى وفوق متعلق بارتقى ومن غير في موضع نصب على الحال من ما والآخر مفعول بانف ومعنى انف احذف ومن خماسى متعلق بانف وكذلك بالقياس وجرى في موضع الصفة الخماسى ثم ان من الخماسى الأصول إن كان رابعة شبيها بالمزيد جاز حذفه وابقاء الأخير الى ذلك أشار بقوله :

وعذراء صفة والصفة فرع عن الاسم لكن لا يؤخذ من النظم أصلا بل الأخوذ منه انه يجوز القياس على صحراء وعذراء معا وهل أحدهما مقيس على الآخر يبقى ما هو أعم والقياس مصدر قاس قيسا وقياسا وقال بعض بل يؤخذ ما قاله السكودي من المصنف بان تقرأ القيس بالنصب مفعول مقدم بأربع وأربع بفتح الهمزة وفاعل أربع ضمير عائد على عذراء وهذا لا يصح لان أربع في كلام المصنف بهزة الوصل فهو فعل أمر قطعاً ولو كان ماضياً لقطع الهمزة : (واجعل فعالى) (قول كدى في كل اسم ثلاثى الخ) هذه القيود مأخوذة من المثال الذى هو كرسى (وقوله وبقاء دلالة الاسم الخ) نحو قرشى بياء النسب فلو حذفها وقلت قرشى بقى ما يدل لفظه مطابقة على المنسوب اليه الذين هم قرشى (فان قلت) يرد على ذلك بصرى بكسر الباء نسبة الى بصرة بفتحها لانك لو حذف الياء لم يدل على لفظ المنسوب اليه وهو بصرة (قلت) التاء حذفت لأجل الياء فاذا زالت الياء رجعت التاء وفتحت الباء (وقوله وشمل نوعين الخ) أى لان القضية السالبة تصدق بنى الموضوع إذ قوله لغير ذى نسب جدد صادق بما اذا لم تكن الياء للنسب أصلا فضلا أن يكون مجردا أو غير مجرد كالكرسى وهى الصورة الأولى وصادق بما اذا كانت في الأصل للنسب لكنه غير مجددا الآن وغير معتبر بل صار منسيا وهى الصورة الثانية (وقوله الى مهرة وهى قبيلة باليمن) فكثير استعماله حتى صار اسما للنسب من الإبل (وبفعال وشبهه) (قول السكودي وفواعل الخ) هكذا في بعض النسخ زيادة فواعل مع انه قد مر في قوله فواعل الخ (وقوله كجعفر الخ) هو في اللغة اسم للنهر الصغير ويطلق على النهر الكبير المتسع ثم صار علما على رجل وقدم في العلم (وقوله كجهور) في غالب النسخ بتقديم الهاء على الواو وهو رافع الصوت الجوهرى جهر بالقول رفع صوته ورجل جوهرى الصوت عاليا ويقال جهر بالضم أيضا وفي بعض النسخ جوهر بتقديم الواو على الهاء وهى غير ظاهرة لان فوعل مرفى في قوله فواعل لفوعل الخ (وقوله وفدوكس) اسم للأسد ثم التمثيل به هنا غير ظاهر لان الكلام في زيادة الثلاثى وفدوكس من مزيد الرباعى وسيأتى في قوله وزائد العادى الرباعى احذفه كذا قيل والحق ان كلام المصنف هنا مجمل كالتريجة يصدق بالجميع وما بعده تفصيل له (ومن خماسى جرد) (قول كدى قرطعب الخ) القرطعب بكسر القاف وفتح الراء وسكون الطاء الذى لا يكسب شيئا قليلا ولا كثيرا ويطلق على الحفير من كل شئ (وقوله وفهم من قوله بالقياس الخ) معنى الاستكراه الذى ذكره السكودي الضرورة بمعنى أنهم لا يتكلمون بالجمع الذى حذف

(والرابع الشبيه بالمزيد قد * يحذف ما به تم العدد)

يعنى ان الحرف الرابع فى الخماسى الأصول إذا كان شبيها بالحرف الزائد وان لم يكن زائدا جاز حذفه دون الآخر وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كالنون من خدرنق وما كان شبيها بالحرف الزائد كالدال من فرزدق فانه شبيه بالتاء لاشتراكهما فى المخرج فتقول خدارن وخدارق وفرازد وفرازق وفهم من قوله قد يحذف أن حذفه أقل من حذف الآخر والرابع مبتدأ والشبيه نعت له وبالمزيد متعلق بالشبيه وقد يحذف فى موضع خبر المبتدأ ودون متعلق يحذف وما موصولة وصلتها تم العدد وبه متعلق بتم والضمير العائد على الموصول الهاء فى به ثم قال : (وزائد العادى الرباعى احذفه) يعنى ان الحرف الزائد فى الاسم الذى زاد على أربعة أحرف أخرى يحذف فى الجمع فشمّل الرباعى المزيد نحو مدرج وفدوكس والخماسى المزيد نحو قبعثرى الا أن الأول يحذف منه الزائد فقط فتقول فى جمع مدرج دحارج وفى فدوكس فداكس والثانى يحذف منه الزائد والحرف الذى قبل الزائد لما علمت من أن الخماسى الأصول يحذف آخره فتقول فى جمع قبعثرى قباعث ودخل فى عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس فأخرجه بقوله : (ما * لم يك لنا إثره اللذخما) واحترز به من نحو قرطاس وقنديل وعصفور فلا يحذف من ذلك شيء لأن بنية الجمع تصح دون حذف فتقول قراطيس وقناديل وعصافير أما نحو قنديل فلا اشكال فيه لبقاء يائه وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب الألف والواو فيهما ياء للقاعدة المعروفة من التصريف وشمل قوله لنا ما قبله حركة مجانسة كالمثل السابقة وما قبله فتحة نحو غريق وفرعون لصحة اطلاق اللين على النوعين فتقول غرائق وفرايين وخارج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان نحو كنهور وهيسخ فان الواو والياء تحذف منهما فتقول كناهروهبائخ وشمل قوله : ما لم يك لنا إثره اللذخما . ألف مختار ومنقاد وليس حكمهما حكم ألف قرطاس فلا يقال فى جمعهما مختاير ومنقايد وأما يقال مختار ومنقاد وفهم ذلك من قوله قبل وزائد العادى فكلامه فى هذا الفصل أما هو فى الزائد وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مختير بكسر الياء ان أريد به اسم الفاعل وبفتحة ان أريد به اسم المفعول وأصل منقاد منقيد بكسر الياء لأنه اسم فاعل وزائد مفعول بفعل مضمر يفسره احذفه وهو مضاف الى العادى والرباعى مفعول بالعادى ويجوز أن يكون مضافا اليه وما ظرفية مصدرية ولينا خبر يك وهو مخفف من لين كقولهم فى هين هين واسم يك ضمير عائد على الزائد واللذخ فى الذى وهو مبتدأ وصلته ختما وإثره ظرف وهو خبر اللذخ مفعول ختم محذوف والتقدير ما لم يكن الزائد لنا إثره الذى ختم الكلمة بعده ثم قال :

منه حرف أصلى الا إذا كان هنالك موجب كما إذا قيل لهم كيف تجمعون سفرجل فلا بد من الجواب فيقولون سفارج وهذا الحكم الذى ذكره فى نفسه صحيح لكنه لا يؤخذ من كلام الناظم قبل بل ربما يؤخذ منه العكس (والرابع الشبيه) هذا تقييد لقوله ومن خماسى جرد (قول المكودى خدرنق) قال الجوهرى بفتح الحاء المعجمة وفتح الدال المهملة العنكبوت والرتيلة التى تكن تحت الحجر (وقوله لاشترى كهما فى المخرج) مخرجهما معا طرف اللسان وأصول الثنتين العلميين (وزائد العادى الرباعى) (قول المكودى نحو مدرج) اسم فاعل من دحرج إذا كركب شيئا (وقوله نحو قبعثرى) هو العظيم الخلق الكثير الشعر من الابل (ما لم يكن لنا) (قول المكودى المعرفة من التصريف الخ) وهى ان الألف والواو إذا وقعا بعد كسرة قابلا ياء وسيأتى ذلك فى قوله :

وباء اقلب ألفا كسرا تلا * أو ياء تصغير بواو ذا افعل * فى آخر ...

لسكن عبارة الآتية فى الواو توهم ان قلبها ياء بعد الكسرة محله اذا وقع آخرها وليس كذلك فالأحسن العموم الذى تقتضيه عبارة فى الكافية إذ قالت على اختلاف نسخها : والواو ان يسكن وما قبل ان كسر * قلبها ياء كميزان اشهر (وقوله وشمل قوله لنا الخ) أشار بهذا الى أن المراد باللين فى كلامه خصوص الساكن بدليل اخراج هيسخ وان كان فى التوضيح فى قوله ان زيد لنا أطلقه على ما يشمل المتحرك ولذا احتاج لزيادة ساكنا (وقوله كالمثل السابقة) الأولى أن يقول كالمثلة السابقة بلفظ جمع القلة لأنه إنما تقدم له ثلاثة أمثلة (وقوله نحو غريق) طير من طيور الماء طويل العنق (وقوله نحو كنهور) اسم للسحاب الرقيق ويطلق على السحاب العظيم والهيسخ للعلام السمين المعتلى الخ (وقوله وشمل قوله ما لم يك الخ) قالوا فى كلامه تعارض لأنه يؤخذ من قوله هنا وشمل الخ ان ألف مختار ومنقاد زائدتان وصرح بعض بأنهما أصليتان منقلبتان عن أصل وهذان عين التعارض (قلت) ويمكن الجواب عنه بأنه قال أولا وشمل الخ أى مع قطع النظر عن معاد الضمير فى يك العائد على الزائد ولا شك أن ألف مختار ومنقاد من حروف اللين وثانيا رجع الى التحقيق (وقوله وأما يقال مختار الخ) هذا سهو منه رحمه الله لأن جمعهما على ما قال يؤدى الى حذف حرف أصلى وهو الياء فى مختار والواو فى منقاد للنقلان ألفا مع بقاء الحرف الزائد وهو التاء فى مختار والنون فى منقاد وذلك غير معهود والصواب انهما يجمعان على مختار ومقاد فلا يكونان داخلين هنا أصلا وأما ما داخلان فى قوله بعد : والميم أولى من سواه بالبقاء وحذفت التاء لأنها لا تدل على معنى بخلاف الميم (وقوله وأصل منقاد منقيد الخ) صوابه منقود بالواو لأنه من انقاد الذى أصله انقود

(والسين والتا من كستدع أزل * إذ بينا الجمع بقاها محل)

نهاية ما يصل اليه بناء الجمع أن يكون على بناء مفاعل أو مفاعيل فإذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد البنائين حذف فان تاتي بحذف بعض وبقاء بعض أبقى من الزوائد ما له مزية وحذف غيره فان تكافأ خير الحاذف فإذا تقرر هذا ففي مستدع ثلاث زوائد الميم والسين والتاء وبقاء الجميع محل بيناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء فتقول في جمعه مداع وإنما بقيت الميم للمزية التي لها لأنها تدل على معنى يخص الاسم وإلى المزية التي لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله : (والميم أولى من سواه بالبقا) يعني أن بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر وشمل صورتين أحدهما أن يكون الزائد لغير اللاحق كالنون من منطلق فتقول مطالق بحذف النون وبقاء الميم والأخرى أن يكون الزائد لللاحق نحو مقعنس فتقول مقعس خلافا للمبرد فانه يرى أن إبقاء أحد المضعفين أحق من الميم وتشارك الميم في ذلك الهمزة والياء وإلى ذلك أشار بقوله : (والهمز والياء مثله ان سبقا) يعني أن الهمز والياء مثل الميم في كونهما أحق بالبقاء ان سبقا للمزية التي لها بتصدرهما ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى وهى دلالتهم على المتكلم أو الغائب في الفعل المضارع فتقول في ألتدد ويلندد أولاد ويلاد بحذف النون وبقاء الهمزة ويدغم أحد الدالين الزائدين في الآخر والسين والتا مفعول بأزل ومن متعلق بأزل وبقاها مبتدأ وقصره ضرورة ومحل خبره وبيننا متعلق بمحل واعراب البيت الآخر واضح ثم قال :

(والياء لا الواو احذف ان جمعت ما * كحيزبون فهو حكم حتما)

يعنى انه يجب ايثار ابقاء الواو في حيزبون وشبهها كعيطموس مما قبل آخره واو فتقول في جمعهما حزابين وعطاميس بحذف الياء وتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت في عصفور حين قلت عصافير وإنما وجب حذف الياء دون الواو لأن حذف الياء يستلزم بقاء الواو ولو حذف الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء اذ لا يتمكن بها صيغة الجمع والحيزبون العجوز والياء مفعول باحذف والواو معطوف بلا وان جمعت شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال :

(وخيروا في زائدى سرندى * وكل ما ضاهاه كالعلندى)

وزن سرندى فعنلا بزيادة النون والألف فاذا جمعتها فأنت مخير بين حذف النون وحذف الألف فتقول سراند وسراد وأصله سرادى وكذلك علندى وعلاند وعلادوا إنما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لازمة له على الآخر والسرندى الجرى على الأمور والعلندى البعير الضخم والواو في وخير واعائد على العرب أو على النحويين وفي زائدى على حذف مضاف تقديره وخيروا في حذف زائدى وكل معطوف على سرندى

(والسين والتامن كستدع أزل) (قول المكودى فتقول في جمعه مداع) أى بالتنون أصله مداعى بياء مشددة غير منونة فتعمل به ما فعل بجوار وغواش ولا تبقى الزيادات كلها أو اثنان منها في الجمع لأن بقاءها يخل ببنية الجمع ولا تحذف الميم والتاء مع بقاء السين فيقال سداع لأنه وزن مهمل وأما سنابل فهو مفاعل لاسفاعة ولا تحذف الميم والسين فيقال تداع لأنه وان كان وزنا موجودا فبقاء الميم أولى من التاء لصدارتها وتحريكها ودلالتها على اسم الفاعل وهو مراده بالمعنى الذى يخص الاسم كما مر في قوله : وضم ميم زائد قد سبقا . وان كانت الفاء لها معنى في أول المضارع لکن لا يقاوم الميم (والميم أولى من سواه بالبقا) (قول المكودى يعني أن بقاء الميم أحق الخ) تبع في ذلك تعبير النظم بأولى والذى في التوضيح وغيره أن بقاء الميم متعين (وقوله كما ذكر) أى في قوله قبل لأنها تدل على معنى الخ (وقوله مقعنس) اسم فاعل من اقعنس الجملة إذا أبى أن يتقاد وهو ملحق باحرنجم (وقوله فانه يرى أن ابقاء الخ) فيقال حينئذ قعاس والخلاف بين المبرد والجمهور مبنى على حرف اللاحق منزل منزلة الحرف الأصلي للمحقق به أم لا فذهب المبرد إلى الأول وذهب الجمهور إلى الثانى (والهمز والياء مثله ان سبقا) (قول المكودى على التكلم الخ) الأولى على التكلم أو الغيبة وهو الذى يوجد في بعض نسخه المصححة (وقوله فتقول في ألتدد ويلندد الخ) هما بمعنى ألد وهو الشديد الخصومة الذى لا يرجع للحق قال تعالى : وهو ألد الخصام . (والياء لا الواو احذف) (قول المكودى كعيطموس) القاموس هى تامة الخلق من النساء والنوق وقال غيره من الممثلة لهما منها وتطلق على العروس (وقوله اذ لا يتمكن بها صيغة الجمع) بيانه انك إذا أبقيتها اما أن تقول حياز بن أو حيزابن فعلى الأول أن يكون بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف أو سطها ليس بلين وعلى الثانى يلزم أن يتقدم على الجمع ثلاثة أحرف وكلا الأمرين لا يصح فلا بد من حذفها أيضا فهو عن باب رأى الأمر يقضى (وخيروا في زائدى سرندى) (قول المكودى لا مزية له على الآخر الخ) بل كل منهما له مزية لكن لما تكافأ تساقطا وبقي الأمر على التخيير فالنون رجحت بالتقدم على الألف والألف رجحت بتقدير الحركات والنون ساكنة والمقدر كالمفوض به (وقوله الجرى على الأمور) وقال الجوهري الشديد وقيل القوى (وقوله البعير الضخم) وقال الجوهري اسم نبت والغليظ من كل شيء وقيل الذى يعلوك ويغلبك والله أعلم

* التصغير *

انما ذكر باب التصغير إثر باب التكسير لأنهما كما قال سيدييه من واد واحد لا شرا كهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها والمصغر ثلاثي وزائد وقد أشار إلى الأول بقوله : (فعلا اجعل الثلاثي إذا * صغرت نحو قذى في قذى)

يعني انك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضمت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول في زيد زيد وفي قذى قذى بادغام ياء التصغير في لام الكلمة والثلاثي مفعول أول باجعل وفعلا مفعول ثان ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زاد على الثلاثي فقال :

(فعيعل مع فعيعل لما * فاق كجعل درهم درهما)

يعني انك إذا صغرت الزائد على الثلاثي قلت فعيعل أو فعيعل فعيعل للرابعي المجرد نحو جعفر وجعفر وبرثن وبرثن وفعيعل للرابعي المزيد الذي قبل آخره ياء نحو قنديل وقنديل أو ألف نحو شمال وشميل أو واو نحو عصفور وعصيفير وقد يصغر على فعيعل ما حذف منه حرف وعوض منه الياء وسأتي وفعيعل مبتدأ وخبره لما فاق ومفعول فاق محذوف أي لما فاق الثلاثي وجعل مضاف لدرهم وهو مصدر مضاف إلى المفعول ودرهما مفعول ثان بجعل ثم قال : (وما به لمتى الجمع وصل * به إلى أمثلة التصغير صل)

يعني أنه يتوصل في التصغير إلى فعيعل وفعيعل بما يتوصل به في التكسير إلى فعالل وفعاليل فتقول في تصغير سفرجل ومستودع وحيزبون ومنطلق سفيرج ومديع وحزبين ومطيلق وتقول في نحو سرندي سريند وان شئت قلت سريد وما مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وهي موصولة وصلتها وصل

* التصغير *

المناسبة بين البابين ذكرها المكودي لا شرا كهما باسقاط الواو فيكون بيانا لمعنى كونهما من باب واحد وفي بعض النسخ ولا شرا كهما بالواو فتكون علة مستقلة قال بعض ومعنى كونهما حينئذ من باب واحد أنهما يغيران اللفظ والمعنى ويزدان الشيء إلى أصله والعلة الثانية هي ولا شرا كهما وإنما أخر التصغير وإن كان كل منهما يغير اللفظ والمعنى لأن التكثير أقوى تغييرا من التصغير ولذلك جعل له صيغ كثيرة وأول من تكلم على التصغير الحليل والغرض من التصغير وصف الشيء بكونه صغيرا على وجه الاختصار فتقولك رجل أخصر من قولك رجل حقير مع كون معناهما واحدا وفوائده ست وهي راجعة إلى التحقير والتقليل وشروطه أربعة انظر جميع ذلك في التصريح (فعلا اجعل الثلاثي) (قول المكودي يعني انك إذا صغرت الخ) تبع ظاهر عبارة المصنف والحق أن الكلام من باب حذف الإرادة أي إذا أردت تصغيره كافي قوله تعالى : فاذا قرأت القرآن . أي أردت قراءته (وقوله ضمت أوله وفتحت الخ) وجه ضم الأول الحمل على الفعل المبني للمفعول لشبهه به ووجه الشبه أن المصغر فرع عن المكبر والمبنى للمفعول فرع عن المبني للفاعل ووجه فتح الثاني حمل ما قبل ياء التصغير على ما قبل ألف التكسير واجتلبت الياء للفرق بين المكبر والمصغر وخصت بالزيادة لأن أولى ما يزداد أحرف المد واجتنبت الواو لتقلها ولم يؤت بالألف وإن كانت أخف من الياء لاخصاص جمع التكسير بها ﴿ فان قلت ﴾ لم خص جمع التكسير بالألف والتصغير بالياء ﴿ قلت ﴾ لأن الجمع ثقيل والألف خفيف والتصغير أخف من الجمع والياء ثقيلة فأعطى الخفيف للثقل ليقع التعادل (وقوله الذي قبل آخره ياء الخ) وأما إذا كان رباعيا مزيدا فيه غير أحرف المد الثلاثة أو خماسي الأصول فحكمه هو قوله وما به لمتى الجمع الخ (وقوله فتقول في زيد زيد الخ) مثل بمثابة إشارة إلى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل والقذى ما يقع في العين وفي الشراب ويطلق على كل ما يشوش البال (فعيعل مع فعيعل) (قول المكودي للرابعي المجرد) صوابه للرابعي لا فرق بين كونه مجردا أو مزيدا فالجرد كما مثل والزيد كأحمد فانه يقال فيه أحميد (وقوله وبرثن وبرثن) القاموس برثن على وزن قنفذ الكف مع الأصابع ومخالب الأسد أو هو للسبع كالأصبع للإنسان (وقوله شمال) يقال ناقة شمال سريعة المشي (وقوله وسأتي) في قوله وجأز تعويض يا قبل الطرف ثم اعلم أنه يؤخذ من قول الناظم هنا فعيعل مع فعيعل ومن قوله قبل فعلا ان أبنية التصغير منحصرة في هذه الأوزان الثلاثة وهو مقتضى وضع الحليل وذلك لأنه مثل بفليس ودرهم ودينير فليل لم ينبت المصغر على هذه الأمثلة فقال وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار ولم يترض المكودي لأعراب قول الناظم مع فعيعل فليل متعلق بمحذوف حال من فعيعل وفيه إتيان الحال من المبتدأ وقيل إنه حال من الضمير الذي انتقل للجار والمجرور وفيه ضعف أيضا لأن فيه تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه ومر نظيره مع الحكم في قوله ونذر نحو سعيد مستقرافي هجر الخ (وما به لمتى الجمع وصل) جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له فان كان الوزن حروفه أكثر من حروف فعيعل وفعيعل فكيف العمل فأجاب بقوله وما به الخ (قول المكودي إلى فعيعل وفعيعل الخ) أشار بهذا إلى أن المصنف أطلق الجمع على ما زاد على الواحد ومثله قوله تعالى : صغت قلوبكما . أي قلبا كما حينئذ فلا اعتراض عليه بقوله صوابه مثلي بدل أمثلة لأنهما اثنتان فعيعل

وبه لمتهى ومتعلقان بوصل والضمير العائد على الموصول الهاء في به وبه الثاني والى أمثلة التصغير متعلقان بصل ثم قال :

(وجائز تعويض يا قبل الطرف * ان كان بعض الاسم فيهما انخذف)

يعنى انه يجوز أن يعوض من المنخذف يا قبل الطرف في باب التذكير والتصغير وفهم من قوله جائز أن التعويض في ذلك لا يلزم وشمل قوله بعض الاسم ما حذف منه أصل كسفاريح وسفيريح وما حذف منه زائد كطاليق ومطليق والضمير في قوله فيهما عائد على التذكير والتصغير وجائز خبر مقدم وتعويض مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقبل متعلق بتعويض وبعض الاسم اسم كان وانخذف في موضع خبرها وفيهما متعلق بانخذف ثم قال : (وحائد عن القياس كل ما * خالف في البابين حكما رسما)

يعنى ان جميع ما أتى في بابي التذكير والتصغير مخالفا لما تقدم في التذكير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه فيما جاء على خلاف انقياس في التذكير قولهم في جمع رهط أرهاط وباطل أباطيل وهى ألفاظ كثيرة وما جاء من ذلك في التصغير قولهم في مغرب مغيربان وفي ليلة ليلية وهى ألفاظ كثيرة فلنكتف من ذلك بما ذكرنا وحائد خبر مقدم وعن القياس متعلق به وكل مبتدأ وما موصولة وصلتها خالف وفي البابين متعلق بخالف وحكما مفعول يخالف ورسماني موضع الصفة لحكما * ثم اعلم ان ما بعد ياء التصغير ان كان حرف اعراب فلا اشكال نحو زبيد ورجيل وان فصل بينها وبين حرف الاعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعفر إلا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله : (لتلو يا التصغير من قبل علم * تأنيث او مدته الفتح انحتم)

يعنى ان الحرف الذى بعد ياء التصغير ان لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصعة ودرجة ودرجة وحبيلى وحبيلى وسلمى وسلمى وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهى ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحراء وحمرأ وحمرأ والمراد بمدة التأنيث الألف التى قبل الهمزة فان المدة ليست علامة للتأنيث وانما علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة والألف التى قبلها زائدة للسند بخلاف ألف التأنيث المقصورة فانها علامة تأنيث فلذلك لم يكتف بعلم التأنيث عن الممدودة والفتح مبتدأ وانحتم خبره وتلو متعلق بانحتم ومعنى التلو التالى ومن قبل في موضع الحال من تلو ومدته معطوف على علم ثم أشار الى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال : (كذلك مامدة أفعال سبق * أو مد سكران وما به التحق)

يعنى أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مدة سكران يجب أيضا فتحه وشمل مدة أفعال الجمع الباقي على جمعيته وما سمي به من ذلك فتقول في تصغير أجمال أجمال وكذلك في نحو أفعال إذا سمي به رجل أفعال والمراد بسكران فعلا الذى مؤنثه فعلى وعلى هذا نبه بقوله : وما به التحق فتقول في تصغير سكران وعطشان سكران وعطشان وتقول في تصغير عثمان وسرحان عثمين وسريحين لأنه ليس من باب فعلا الذى مؤنثه فعلى وانما يجب الفتح في هذه المواضع الخمسة لأن تاء التأنيث وألف التأنيث يستحقان أن يكون ما قبلهما مفتوحا ولم يقولوا في تصغير أفعال أفعيل لثلاث تغير صيغة الجمع ولم يقولوا سكرين لأنهم لم يقولوا في جمعه سكارين كما قالوا في سرحان سراحين وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها سبق ومدة مفعول سبق أو مد سكران معطوف على مدة وما معطوف على سكران وكذلك خبر المبتدأ وهم الشارح فجعل سبق في موضع الحال من أفعال

وفعيل (وقوله وبه لمتهى متعلقان الخ) لم يبين النائب عن الفاعل وهو فى المعنى به للمقدم وقدمر أن النائب لا يتقدم وتقدم نظير هذا التركيب فى التعجب فى قوله وما به إلى تعجب وصل والحق أن النائب ضمير الوصل المفهوم من وصل والتقدير والحكم أو الحذف الذى وصل الوصل به أى وقع التوصل به لمتهى الخ (وحائد عن القياس) (قول السكودى فى جمع رهط أرهاط) القياس فى جمع القالة أرهاط لقوله سابقا لفعل اسما صح عينا أفعال والقياس فى جمع الكثرة رهوط لقوله سابقا كذلك أى أفعال يطرد فى فعل اسما مطلق ألفا (وقوله وباطل أباطل) القياس بباطل لأن باطل مثل كاهل النار فى قوله : فواعل لفوعل الخ ثم إنه اعترض كلام المصنف هنا بأنه ترك أوزانا من جموع التذكير مقبسة منها فعيل كعبيد فيقتضى أن ما لم يمر من الأوزان مسجوع وليس كذلك (وقوله فى قوله الكسر) تشبيها بما يقع بـ (أعراب) أى حرفا يقع الأعراب عليه فيكون بحسب العوامل ولا يكون هذا إلا فى تصغير الثلاثى (وقوله فالوجه الكسر) تشبيها بما يقع بـ (أعراب) (لتلو يا التصغير) هذا تقييد لما يقتضيه قوله فعيل مع فعيل من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير (قول السكودى ودرجة الخ) الدرجة خرقة قيل فيها قطن أو صوف تجعل داخل فرج المرأة أو الناقة لأجل دم الحيض (وقوله وكذلك ما قبل مدة التأنيث الخ) اعلم أن الألف الأولى فى حمراء زائدة للمدة والثانية المنقلوبة همزة هى علامة التأنيث إذا علمت هذا فكلام المصنف على حذف مضاف بين مدة والهاء تقديره أو مدة علامته أى التأنيث وكلام السكودى أو لا يقتضى أن الألف هى علامة التأنيث تبعالظاهر النظم وثانيا يقتضى أنها زائدة وعلامة التأنيث الثانية وما اقتضاه كلامه آخرها الصواب الذى لا ينبغي العدول عنه لكن سيأتى فى النسب أن الناظم قال أو مدته فانه أطلق للمدة على ألف التأنيث المقصورة وتأمله مع ما هنا (كذلك مامدة أفعال سبق) قول السكودى (الذى مؤنثه فعلى) الصواب أن يقول كما فى

لانه جعله قيداً للجمع ثم قال :

(وألف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا * كذا المزيد آخره للنسب * وعجز المضاف والمركب وهكذا زيادة فعلا * من بعد أربع كزغفرانا * وقدر انفصال ما دل على * تثنية أو جمع تصحيح جلا)

قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة فعيل وفعيل وفعيل أيضاً أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما يتوصل إلى بناء الجمع من الحذف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه الآيات الأربعة فلم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير معتبراً في صدرها وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى غير داخل في حكم البنية الأولى الأول ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء فتقول في تصغيره حميراء فيكون المعتبر في صيغة المصغر حمير وهو المنبه عليه بقوله : وألف التأنيث حيث مدا الثاني تاء التأنيث نحو حرجة فتقول في تصغيره ححرجة فالمعتبر في صيغة التصغير ما قبل التاء وهو فعيل فيكون كجعفر وهو المنبه عليه بقوله : وتاؤه الثالث ياء النسب. نحو بصري فتقول في تصغيره بصيرى فإلياء غير معتد بها أصلاً وهو المنبه عليه بقوله : كذا المزيد آخره للنسب. الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس فتقول في تصغيره عبيد شمس وهو المنبه عليه بقوله : وعجز المضاف الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك فتقول في تصغيره بعلبك وهو المنبه عليه بقوله : والمركب السادس الالف والنون الزائدتان على أربعة أحرف نحو زغفران فتقول في تصغيره زغفران فصار المصغر انما هو زعفر والالف والنون غير معتد بها واحترز بقوله من بعد أربع من نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمها السابع علامة التثنية نحو زيدان فتقول في تصغيره زيدان الثامن علامة الجمع المذكر السالم نحو زيدون فتقول في تصغيره زيدون وهو المنبه عليه بقوله وقدر انفصال ما دل على البيت وقد فهم من هذه الآيات أن قوله وما به انتهى لجمع الآيات مقيد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية فإنه لا يحذف منها شيء وألف التأنيث مبتدأ وتاؤه معطوف عليه وعدا في موضع الخبر والالف في التثنية عائدة على الالف والتاء ومنفصلين مفعول ثان بعدا وحيث متعلق بعدا ولز بدمبتدأ وخبره كذا وآخر ظرف مكان متعلق بالمزيد لأنه اسم مفعول وللنسب متعلق بالمزيد أيضاً وعجز المضاف معطوف على المبتدأ ويحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة الأول عليه وزيادتا فعلا نابتا مبتدأ وخبره كذا وهاتينيه ومن بعد متعلق بزيادتا وانفصال مفعول بقدر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ومأمور صولة وصلتهما دل على التثنية متعلق بدل

التوضيح الذي لا يجمع على فعالين وقد رجع آخره إلى هذا حيث قال ولم يقولوا سكيرين لأنهم الخ إذ كلامه هنا يقتضي أن نحو عثمان مما لا مؤنثه يكسر فيه ما بعد ياء التصغير على الأصل وصرح بذلك بعدوه خلاف الحق إذ التصغير تابع للجمع فراجع على فعالين صغر على فعالين ومالم يجمع على فعالين صغر على فعالين وثمان لم يجمع على عثمانين فلا يصغر على عثميين خلافاً للمكودي وإنما يصغر على عثمان فهو داخل هنا وقد سأل ابن جني شيخه عن جمع دكان وسرحان فقال دكاكين وسراحين قال له عثمان قال له عثمانون فقال له هلا قلت عثمانين قال رأيت أحداً يتكلم بغير لغته والله لا أقولها أبداً والسرحان الذئب والاسد ووسط الحوض (وألف التأنيث حيث مدا) (قول المكودي نحو حمراء) قيل صوابه قرفصاء لأن حمراء ليس قبل الالف فيه الاثلاثة أحرف وما كان كذلك لا يجمع على مفاعل وهذا الاعتراض مبني على أن هذه المسائل التي أتى بها الناظم للفرق بين التكسير والتصغير وسيأتي ما في ذلك (وقوله نحو بصري الخ) قيل صوابه التثنية بعقري نسبة إلى عبقر اسم يلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب (وقوله نحو عبد شمس الخ) قيل صوابه أن يمثل بنحو امرئ القيس والتكسير والتصغير لا يختلفان في هذا بل المضاف إليه في كل يبق فتقول في التصغير امرئ القيس وفي التكسير امرئ القيس (وقوله نحو بعلبك) قيل صوابه التثنية بنحو معدى كرب لما مر (وقوله نحو زيدان) قيل صوابه مسلمان لما مر (وقوله نحو زيدون) قيل صوابه مسلمان لما ذكر فتبين بهذه الاعتراضات أنه لا يصح من أمثلة المكودي الثمانية الا الثاني والسادس والاعتراض عليه مبني على أن هذه المسائل يفرق فيها التكسير مع التصغير وجمع التكسير على صيغة منتهى الجموع لا يكون ثلاثياً حتى يحتاج للفرق فيكون على هذا قول الناظم من بعد أربع يرجع للجميع فيكون حينئذ صوابه أن يمثل لما فيه أربعة أحرف بما ذكرنا لكن يشكل على كون هذه المسائل للفرق باتيان الناظم بعجز المضاف فإنه لا يفرق فيه التكسير مع التصغير ويشكل عليه أيضاً إتيانه بالثني وجمع التصحيح مع أنها لا يجمعان جمع تكسير حتى يفرق فيها بين التكسير والتصغير ولذا قال الشهاب أن الناظم لم يرد استثناء ولا تفرقة وإنما أراد أن هذا حكم من أحكام التصغير وعليه فأمثلة المكودي كلها صواب ويكون من بعد أربع انما يرجع لعلان كما قال لكن الجواب أن يحذف المكودي قوله لكن خرج مع قوله وقد فهم من هذه الآيات أن ذلك إنما يأتي على أن هذا مستثنى من قوله وما به انتهى الخ وقد علمت أن الحق خلافه أن

وجمع مفعول مقدم بحذف جلا ومعموله فهو من باب عطف الجمل ثم قال :

(وألف التأنيث ذو القصر متى زاد على أربعة لن يثبتا)

يعنى ان ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدا حذفت لانها لما لم يتمكن النطق بها حكم لها بحكم التصل فحذفت لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فاعيل وفعيل وذلك نحو قرى وقرى وقرى وحبير كذا فان كان ثالث ما فيه ألف التأنيث الخامسة ألقاها فمما أشار اليه بقوله :

(وعند تصغير حبارى خير * بين الحبرى فادر والحبر)

حبارى اذا صغر جاز فيه حذف الألف الأولى وبقاء ألف التأنيث فتقول حبرى وحذف الف التأنيث فتقول حبر بقلب الالف الأولى ياء وادغام ياء التصغير فيها وفهم منه ان ماسوى نحو حبارى مما ألقاه خامسة للتأنيث يجب حذف ألفه وعند متعلق بحبر وكذلك بين والظاهر فى عند ههنا انها بمعنى فى ثم قال :

(واررد لاصل ثانيا لينا قلب * قيمة صير قويعه تصب)

يعنى ان ثنى الاسم المصغر يرد الى أصله اذا كان منقلبا عن غيره فشملى ستة أنواع الأول ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول قويعه ثانيا ما أصله واو فانقلبت الفاء نحو باب فتقول فيه بويب الثالث ما أصله ياء فانقلبت واو نحو موقن فتقول فيه ميبقن الرابع ما أصله ياء فانقلبت الفاء نحو ناب للمسن من الابل فتقول فيه نيب الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذويب السادس ما أصله حرف من غير حروف العلة نحو قيراط ودينار فتقول فيها قيريط ودينير لان أصلها قراط ودينار وانما رجع ذلك كله الى أصله لئوال موجب القلب وثانيا مفعول باررد ولاصل متعلق باررد ولينا نعت لثانيا وفهم من تخصيصه الثانى ان الثالث اذا كان منقلبا عن أصل لم يرجع الى أصله نحو قائم فان الهمزة فيه بدل من الواو فتقول فيه قويم بالهمزة وقاب فى موضع النعت لثان وقيمة مفعول أول بصير وقويعه مفعول ثان وقد جاء بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لاصله واليه أشار بقوله :

للكودى حمل الجمع على المذكر والصواب حمله على ما يشمل المذكر والمؤنث (وقوله وجمع مفعول مقدم الخ) هذا ان قرىء جمع بالنصب وان قرىء بالجر كان معطوفا على ثنية وجمله جلا حينئذ بمعنى ظاهر فى محل جر نعت جمع ولا يكون تمثيلا بل لخراج نحو سنين (وألف التأنيث ذو القصر) (قول المكودى قرقرى الخ) قرقرى اسم مكان (وقوله وحبرى) اسم للرجل الغليظ الطويل الظهر التصغير الرجلين وقال ابو زيد الحبرى اسم للقراد (واعترض) تمثيلا بحبرى بان ألفه للحاق لانه يقال فى المؤنث حبركة ولو كانت الالف للتأنيث لما لحقت التاء فى حبركة (وأجيب) عن المكودى بان الجرمى وابن جنى نسا على انها للتأنيث وهما حافظان فتبعها المكودى فلا اعتراض عليه ثم انه (اعترض) ذكر هذا البيت أنه مكرر مع قوله سابقا وما به المنتهى الجمع وصل (وأجيب) بأنه أعاده ليرتب عليه ما بعده ومفهوم قول المصنف متى زاد على أربعة انه ان كان رابعا كبنى وسلمى فلا يحذف وقد صرفى قوله لتاوى التصغير الخ (وقوله ما فيه ألف التأنيث الخامسة ألفا) خص الدبالف بظاهر تمثيل النظم بعد جبارى والحق انه لا يشترط كونه ألفا ولذا زاد فى التوضيح قرىءا لنوع من الثمر (وعند تصغير جبارى) هذا تقييد لقول المصنف ان يثبتا وحبارى اسم طائر يقع بالفظ واحد للمذكر والمؤنث والواحد والجمع وفى ذلك الغرض بعضهم فقال :

سألتكم أهل الخلاصة كلكم * عن اسمها جمعا وفردا لا يختلف

وتذكره أيضا وتأنثه سوا * أجيوا عبيدا بالصحيح فيعترف

فاجبته بقولى : أيا فاضلا بالمكرمات قد ارتدى * ولا زال بالتحقيق يسمو ويتصف

اتيت بلغز فى حبارى فلفظه * مدام وما مثل له ليس يختلف

(واررد لاصل ثانيا لينا) (قول المكودى إذا كان منقلبا عن غيره الخ) أشار بهذا الى أن متعلق قلب فى النظم محذوف ويقدر عاما وهو عن غيره والغير صادق بما إذا كان الاصل حرف لين أو غيره وتخصيص ذلك بما إذا كان الاصل لينا غير صواب (وقوله نحو قيمة) أصله قومة من القوام قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (وقوله نحو باب) أصله بوب قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (وقوله نحو موقن) أصله ميقن من اليقين قلبت الواو ياء لسكونها وضم ما قبلها وسيقول ويأكوفن بذالها اعترف (وقوله نحو ناب للمسن الخ) أصله نيب لانه من النيب فتقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويطلق ناب أيضا على السن التى تلى الرباعية من الاسنان وهو معلوم (وقوله نحو ذيب) أصله ذيب بالهمز قلبت الهمزة ياء لانكسار ما قبلها والذئب معلوم (وقوله لان أصلها قراط ودينار) بتشديد الراء فى الأول والنون فى الثانى ثم أبدل من أول المثليين الياء كراهية التضعيف ثم انه يدخل تحت كلام المصنف نحو آدم بما اذا كان حرف اللين مقبلا عن همزة مؤالية همزة أخرى اذا أصله آدم بهمزتين فيقتضى كلامه أنه يصغر على أيديهم همزتين والحق انه انما يقال أديم بالواو ولهذا أصله

ميمدى عبد الواحد الوثنى يسي بقوله : واررد لاصل ثانيا ان أبدا * لينا وذو همز يلى همزا فلا

(وشذ في عيد عييد) ووجه شذوذه ان الياء فيه مبدلة عن واو قياسيها عويد كقوية فلم يردوه الى أصله لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين ثم قال :
 (... وحتم * للجمع من ذا ما التصغير علم) يعني ان ما رد الى أصله في التصغير يرد أيضا الى أصله في الجمع فيقال في جمع ميزان موازين وفي باب أبواب وفي ناب أنياب وفي عيد أعياد كما قالوا عييد وعييد فاعل بشذ وما مرفوع بحتم وللجمع ومن دامت لعلان بحتم وما موصولة وصلتها علم
 ولتصغير متعلق بعلم ثم قال : (والألف الثاني المزيد تجعل * واوا كذا ما الأصل فيه يجهل) للالف الثانية خمسة أحوال الأول أن تكون مبدلة من واو الثاني أن تكون مبدلة من ياء وتقدم حكمهما في البيت قبله الثالث أن تكون زائدة كضارب الرابع أن تكون مجهولة كعاج الخامس أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم وقد ذكر هذا البيت الزائدة والمجهولة ولم يذكر المبدلة من همزة وستأتي في باب الابدال والألف مبتدأ والثاني نعت له والمزيد كذلك ويجعل خبر المبتدأ وواو مفعول ثان يجعل وما مبتدأ وهي موصولة والأصل مبتدأ ويجعل خبره وفيه متعلق يجهل والجملة صلة ما والخبر كذا ثم قال :

(وكل النقص في التصغير ما * لم يحو غير التاء ثالثا كما)

يعني ان النقص اذا صغر رد ما حذف منه والمراد بالنقص هنا ما حذف منه حرف أصلي لا النقص القياسي وهو ما آخره ياء تقدر فيها الضمة والكسرة فشمّل قوله النقص ما حذف فاءه كعدة أو عينه كشبة أو لامة كسنة ويوّد وشمّل أيضا ما ليس فيه تاء كيد وما فيه التاء كسنة وشمّل أيضا ما كان على حرفين كمثل المذكورة وما كان على أكثر كهار بمعنى هائر فيمن جعل الاعراب في الراء وأصله هائر فحذفت منه الهمزة فهذه كلها يرد لها المحذوف اما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها وعيدة برد الفاء وثوبية برد العين وسنية ويديّة برد اللام وتقول في هار هوير للاستعناء عن رد الأصل باقامة وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله لم يحو غير التاء ثالثا أي ما لم يحو ثالثا غير التاء فان حوى ثالثا غير التاء لم يرد اليه المحذوف ثم مثل ذلك بما ويحتمل ما الاسمية والحرفية وحكمهما في ذلك واحد وذلك انه اذا سمى بها ثم صغرت فتصغير كالمقصود الذي على حرفين فلا بد من تكميلها ليتوصل بذلك الى بناء التصغير فتقول موى وفي تمثيله بذلك نظر فان ما سمى به من الموضوع على حرفين ثانيه حرف لين يجب تكميله قبل التصغير فتقول في رجل مسمى بما ماه وليس تكميله موقوفا على التصغير ولم يثبت على ذلك أحد من الشراح فانظروا وقوله النقص مفعول بكمل وما ظرفية مصدرية وثالثا مفعول يحوى وغير التاء منصوب على الحال لانه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير ما لم يحو ثالثا غير التاء ثم قال :

(وشذ في عيد عييد) (قول المسكودي مبدلة من واو) لأنه مشتق من العود وهو التكرار والرجوع وسمى عيداً تفاعلاً بأن يعود على الانسان بالخير والفرح والسرور (وقوله بتصغير عود) الخطب العلوم وعود الله والطرب وعود الطيب وجمع هذه الثلاثة أعودا وعيدان وجمع عيد للموسم أعياد قاله في الصحاح (وحتم * للجمع) اعترض أبو حيان احالة الجمع على التصغير مع تقدم الجمع والحوالة انما تكون على التقديم في الذكر وهذا من أبي حيان عجيب لان الواجب تقدم حكم الحال عليه وهو حاصل هنا لقول المصنف من ذا الخ ولم يراع النظم تقدم الأبواب نعم لو قدم قوله والألف الثاني المزيد يجعل واو اعلى قوله وحتم الخ لكان أولى لان حكم الألف في التصغير والتكسير واحد (قول المسكودي كعاج) تقول في تصغيره عويج والعاج عظم الفيل (وقوله وسيأتي في باب الابدال الخ) في قوله :

ومدا بدل ثاني المميزين من * كلة ان يسكن كآثر وائتمن

ان يفتح إثر ضم أو فتح قلب * واوا وياء إثر كسر ينقلب

(وكل النقص في التصغير) (وقوله كعدة) أصله وعد بكسر الواو فنقلت حركة الواو الى العين وحذفت الواو وعوض منها هاء التأنيث (وقوله كشبة) أصله ثوب ثم حذفت عين الكلمة التي هي الواو وعوض منها هاء التأنيث فاذا صغر رد لأصله والمراد بالتبعية وسط الحوض وأما التبة بمعنى الجماعة فأصله ثبو فالخذف اللام فهو من باب سنة (وقوله وما كان على أكثر الخ) قد اضطرب كلام المسكودي فظاهره هنا أن هار مثال للمنطوق وآخر حيث قال وذلك مفهوم الخ جعله من المفهوم والصواب ما اقتضاه كلامه آخره واعلم ان هار اسم فاعل من هار يهوي وإذا اتهم فتقول في اسم الفاعل منه هائر ثم فيه قولان قيل حذفت الهمزة عين الكلمة المبدلة من الواو وحذفت على غير قياس فهار حينئذ على وزن قال فالاعراب حينئذ على الراء وهذا هو الذي في كدى وقيل داخله القلب فقدمت لام الكلمة على العين وهي الراء وأخرت العين فصار هار و على وزن فاعل فأبدلت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار هار فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء فهو بمنزلة قاض وغاز فيكون معربا بالضمة والكسرة المقدرتين على الياء وعلى كل يصغر على هوير بغير رد المحذوف وقيل لا اضطراب في كلامه وأنه عم في وشمّل منظوقا ومفهوما ثم بين بعد وتأمله (وقوله ثم مثل ذلك الخ) لم يردانه مثال للمفهوم الذي ذكره قبل متصلا به بل أرادانه مثال للمنطوق والدليل عليه ما ذكره بعد واتيانه هنا بما يدل على

(ومن ترخيم يصغرا ككتفي * بالأصل كالعطيف يعني المعطف)

الترخيم في التصغير حذف الزائد من المصغر فان كان ثلاثي الأصول صغر على فعيل نحو حميد في أحمد وحمدان ومحمود وحماد وعطيف المعطف والعطف بكسر الهمزة هو الكساء وان كان رباعيا صغر على فعيل نحو شمال وعصفور فتقول شميلة وعصيفر ومن مبتدأ وهي موصولة وصلتها يصغروا ترخيم متعلق بمصغروا ككتفي خبر المبتدأ وبالأصل متعلق با ككتفي ثم قال :

(واختم بتا التأنيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثي كسن)

يعني ان الاسم الثلاثي المؤنث العاري من تاء التأنيث يختم بالتاء في التصغير نحو سن وسنينة وشمل قوله ثلاثي أربعة أنواع الأول ما هو ثلاثي في الحال نحو ككتف الثاني ما هو ثلاثي في الأصل نحو يد فتقول فيه يدي يدي الثالث ما كان نحو سماء فانك تقول فيه سمي فتجتمع فيه ثلاثيات الأولى ياء التصغير والثانية بدل ألف سماء والثالثة المبدلة منها الهمزة فحذفت احدى الياءات على القياس المقرر في هذا الباب فبقى منه ثلاثة أحرف فالحقت التاء كما تلحق الثلاثي الرابع ما كانت فيه زيادة وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو شمال فتقول فيه شميلة وما مفعول باختم وهي موصولة وصلتها صغرت والتخمين العائد على الموصول محذوف تقديره ما صغرت من مؤنث متعلق بصغرت ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار الى الأول منهما بقوله : (ما لم يكن بالتاء يرى ذا لبس * كشجرو بقر وخمس) يعني ان التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز من واحد من حذف التاء نحو شجرو بقر فتقول فيها شجيرة وبقر اذ لو قلت شجيرة وبقرة لا تلبس بتصغير شجرة وبقرة ولا تلحق أيضا عشر ولا ثلاثا وما بينهما من أسماء العدد فتقول في تصغيرها عشر وتسيع وخمس ولا تلحقها التاء لا تلبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة ثم أشار الى الثاني بقوله : (وشذ ترك دون لبس) يعني شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وهي ذود وشول وناب للمس من الإبل

المعدو وحاصل كلامه وما قاله انه لا يصغر الا الاسم العرب فاذا سميت بما وضع على حرفين فان كان الثاني صحيحا بقي على حاله بعد التسمية نحو هل وبلى نعم عند التصغير يضعف الثاني فتقول هليل وبليل أو تزيداء فتقول هلي وبلي وان كان الثاني ليما ولا فلا بد أن يضعف الألف لقوله : وضعف الثاني من ثنائى * ثانيه ذولين كلا ولأ

فيجتمع ألفان فتقلب الثانية همزة حين التسمية فاذا صغر قلبت الهمزة ياء وأدغمت ياء التصغير فيها فالتكميل حينئذ انما وقع حين التسمية وقبل التصغير فأى تكميل وقع في التصغير فقط حتى يكون ما في النظم مثاله داخل في قوله وكل المنقوص الخ والصواب حينئذ أن يمثل بما آخره صحيح وقد أصابته الشاطبي بقوله :

وكل المنقوص في التصغير ان * لم يحو غير الياء ثالثا كن

والاعتراض منه كغيره مبنى على ان المراد من الاسمية أو الحرفية السمية بها والحق ان المراد بما المنقوص ماء بالمد والهمز وهو الشروب فهو منقوص حقيقى لانه محذوف اللام وهي الهمزة التي أصلها هاء فاذا صغر قرد لها هاء فيقال مويه فيكون قول المصنف وكل المنقوص صادق عليه الاعتراض حينئذ وهذا هو المتيقن (ومن ترخيم يصغر) (قول كدى حذف الزائد الخ) كلامه يقتضى انه مهم ما حذف حرف زائد من المصغر فانه يقال له تصغير الترخيم وليس كذلك بل لا يقال له تصغير الترخيم الا اذا حذف منه حرف زائد صالح للبقاء في المصغر لغير الترخيم كأحمد فيصح أن يقول في غير الترخيم أحمد فحذف الزائد حينئذ منه وهو الهمزة فيصير حميد يقال له تصغير الترخيم وكذا سائر أمثلة المكودي بدو أما لو كان الزائد محذوف لغير الترخيم فلا يقال له تصغير الترخيم نحو محر نجم فتقول في تصغيره حريم محذوف الهم فلا يقال فيه تصغير الترخيم (وقوله هو الكساء) الثوب المعلوم ويطلق على جانب كل شئ ويطلق أيضا على السيف (وقوله نحو شمال) هي الناقعة الخفيفة اللحم وباء ترخيم بمعنى مع (واختم بتا التأنيث) (قول كدى وشمل قوله ثلاثي أربعة أنواع الخ) وذلك لان الثلاثي إما أصالة حالا وما لا ككتف وإما ثلاثي أصالة ثنائى حالا نحو يد أصله يدي وإما ثلاثي مآلا وعاقبة غير ثلاثي أصلا وحالا نحو ساء فان صغرت وهو رباعى ﴿قلت﴾ سمي بثلاثيات فتحذف الياء الثانية أو الثالثة دون الأولى لانها آتى بها للتصغير خلاف ما يقتضيه قول المكودي فحذفت احدى الياءات كاستغف على النص وانما حذف احدى الياء من قال كدى على القياس المقرر في هذا الباب أى باب المنقوص كما قال ابن غازي وهذا القياس لم يذكره في الألفية بل نص عليه سيديويه ونصه اعلم انه اذا كان بعد ياء التصغير ياء آن حذف الياء التي آخر الحروف تقول في عطاء عطى وفي قضاء قضى اه والصورة الرابعة عند كدى هي عين الثالثة في كلامه لان كلا منهما ثلاثي مآلا والشمال الريح الشرقية وسن في كلام الناظم واحدة الاسنان (ما لم يكن) (قول المكودي لثلاثي تلبس بتصغير عشرة الخ) أى الدال على ان المعدود مذكر مع ان المعدود عندك مؤنث (وشذ ترك دون لبس) (قول المكودي وهي ذود الخ) الذود الإبل من الثلاث الى التسع وقيل الى العشر (وقوله وشول) بفتح الشين

وحرب وفرس وقوس ودرع الحديد وعرض وضحي وامل ونصف وقد شذأ أيضا لحاق التاء فيم زاد على الثلاثي وإلى ذلك أشار بقوله :
(وندر* إلحاق تافيا ثلاثيا كثر) يعني أنه ندر إلحاق التاء في الزائد على الثلاثة كقوله في قدام قديمة وفي وراء ورثة وفي أمام أميمة وقوله
مالم اظرفية مصدريه وفي يكن ضمير عائدة على المؤنث العاري ويرى في موضع خبر يكن وذا لبس منقول ثان يرى وبالنامة تعلق يرى وترك فاعل بشذ
ودون متعلق بشذو إلحاق تافاعل بندر وفيما تعلق بندر ومأمولة وصلتها كثر بفتح التاء وثلاثيا مفعول بكسر ومعنى كثر غلبته في الكثرة ثم قال :
(وصغروا شذوذ الذي التي * وذامع الفروع منها تاوتى)

التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الاسماء الاذا والذي وفروعها المشبه بالاسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف
بها فاستبيح لذلك تصغيرها لكن على وجه خولف فيه تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمة ألف مزينة في
الآخر ووافقت للممكن في زيادته ساكنة فقيل في الذي والتي اللذان واللتيا وفي ذاوتاذيا وتيا * وقد اعترض المرادى هذا البيت ولا بد من
إيراد اعتراضه لصحته قال اعلم ان قول الناظم وصغروا شذوذ معترض من ثلاثة أوجه أولها انه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم ان تصغيرها
كتصغير المتمكن وثانيها ان قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع وثالثها ان قوله منها تاوتى يوهم ان تصغير كما
تصغرتا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا تا والواو في وصغروا عائدة على العرب والذي والتي مفعول بصغروا وشذوذ مصدر

نوق قليلة اللبن جمع شائلة على غير قياس (وقوله وحرب) بفتح الحاء وبالباء الواحدة الناقلة المهزولة ويطلق أيضا على القتال لانها مؤنثة
أيضا قال تعالى : حتى تضع الحرب أوزارها . فالهاء عائدة على الحرب (وقوله وقوس) . قال الجوهري يذكر ويؤنث فمن أنشأ في التصغير
قويسة ومن ذكر قال قويس . وكذلك فرس يذكر ويؤنث . حينئذ فكيف يمكن عدّها هنا فيما لا لبس فيه (وقوله ودرع الحديد إلخ)
الدرع بكسر الدال المهملة واحتز بقوله الحديد مما اذا قصد بالدرع القميص فهو مذكر مطلقا ولذا قيل :

والدرع ان يعن به القميص * فليس عن تذكره محيص

قلت هذا هو الذي ذكر غير واحد والذي لابن هشام في شرح بانت سعاد أن الدرع ان كان المراد به قميص المرأة فهو مذكر وان أريد به
قميص الذكر فهو مؤنث واستدل على ذلك بقوله . تعالى : هن لباس لكم وأنتم لباس لهن (وقوله وعرس) بكسر العين المرأة الزوجة والعروس
الرجل وقد يستعمل في المرأة مادامت عروسا والعرس بضمين وبضم فسكون طعام الوليمة (وقوله وضحي) الضحوة ارتفاع النهار والضحي
المراد هنا فوق ذلك والضحاء بالمد إذا قرب انتصاف النهار (وقوله ونعل) بفتح النون اسم المرأة وقيل بكسر النون اسم المرأة وبفتحها اسم
للنعل المعلوم (وقوله ونصف) النصف بفتح النون والصاد وبقاء آخر الحروف المرأة الكهيلة التي ليست بشابة ولا عجوز وما أحسن قول بعضهم :

لا تنكحن عجوزا أو مطلقة * ولا يسوقن في جبلك القدرا

فان أتوك وقالوا انها نصف * فان أطيب نصفها الذي غيرها

(وندر* إلحاق تا) (قول المكودي في التوطئة وقد شذ إلخ) أشار به إلى أن المصنف أطلق الندور وأراد به الشذوذ (وقوله كقولهم
في قدام إلخ) يقتضي ان التاء سمعت في غير هذه الظروف الثلاثة وليس كذلك ووجه إلحاق التاء في هذه الظروف الثلاثة خاصة ان جميع
الظروف غيرها مذكورة فلم يظهروا التاء فيها لتوهم تذكرها كغيرها اذ لا يعلم تأنيثها بالاخبار عنها ملازمة النظرية ولا يعود الضمير عليها
ولا بوصفها بل بالتصغير فقط (وصغروا شذوذ) (قول المكودي فحقه أن لا يدخل إلخ) عملا بقوله أول التصريف حرف وشبهه من الصرف يرى
(وقوله فترك أولها) فان كان مفتوحا بقي على فتحه وانما ترك ذلك تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره (وقوله وعوض من ضمته)
أي ضم فعيل ومحل تعويض الألف فيما عدا المحتوم بزيادة علامة ثنية كاللذان أو جمع كالذين والألفها لا يعوض فيها إلا الألف
لطولها بالزادتين (وقوله في زيادة ياء ساكنة) أي وفي لزوم فتح ما قبلها وتكميل ما تنقص عن الثلاثة (وقوله في الذي والتي اللذان واللتيا)
يبقاء أولها على فتحة وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والألف وادغام ياء التصغير في ياء الذي والتي وفتح الياء التي كانت
قبل التصغير في المكسر لاجل الألف (وقوله في ذاوتاذيا وتيا إلخ) ببقاء الحرف الاول على فتحه وتأني ياء ساكنة مدغمة
في الياء المنقلبة عن ألف ذا وتا وتزيد ألفا في الآخر عوضا عن ضم الاول وتفتح ما قبله هذا على قول الكوفيين ان ألف
ذاوتا زائدة وهما موضوعان على حرف واحد وقال البصريون انهما ثلاثيان وان الاصل فيهما ذين وتين ياءين أو بواو ياء خذفت الاولى عين
الكلمة وقلت الثانية الفا فترده في التصغير حينئذ إلى أصله فتقول ذيا وتيا ثلاث يأت أولها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام

في موضع الحال من الواو وذا معطوف على التي ومع متعلق بصغروا .

﴿النسب﴾

هذا الباب يسمى باب النسب وباب الاضافة وقد سماه سيويه بالتسميتين قوله :

(ياء كياء الكرسي زادوا للنسب * وكل ما يليه كسره وجب)

يعني انه اذا تريد أن ينسب اسم إلى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها وفهم منه ثلاث تغيرات زيادة الياء وكسر ما قبلها وانتقال الاعراب اليها وفهم ذلك من تشبيهه بياء الكرسي فانها حرف اعراب وفهم منه ان ياء الكرسي ليست للنسب لتشبيهه بياء النسب بها وياء معقول زادوا الواو في زادوا عائد على العرب وكيا في موضع الصفة لياء وكل مبتدأ وما موصولة وتليه صلتها والضمير العائد على الموصول الهاء في تليه وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء وكسره وجب جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر كل والضمير في كسره عائد على الحرف الذي تليه الياء ثم اعلم ان هذه التغيرات الثلاث التي ذكرها في هذا البيت مطردة في جميع الاشياء المنسوبة وقد يضاف اليها في بعض الاسماء تغيرات أخر وقد أشار الى بعضها بقوله :

(ومثل ما حواه احذف وتا * تأنيث او مدته لا تثبتا)

يعني ان آخر المنسوب اذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع ما كانت فيه الياء للنسب كبصري فتقول في النسب اليه بصري وما كانت فيه الياء لغير النسب نحو كرسي فتقول في النسب اليه كرسي وما كان أصله واو أو ياء نحو مرمى أصله مرموى فقلت الواو ياء وأدغمت في الياء فتقول في النسب اليه مرمي وفي هذا الآخر وجه آخر سيبه عليه بعدد وانما حذفت الياء في جميع ذلك كراهية اجتماع أربع ياءات وكذلك أيضا تحذف تاء التأنيث

السكامة توقع التقل حذفت الياء الأولى عن السكامة قلعا ولم تحذف الياء المتغيرة لانها لغرض ولم تحذف الثالثة لانها لو حذفت للزم وقوع الأعراب مع ياء التصغير مع انها لا تحرك أصلا وأدغمت ياء التصغير في الأخيرة فصار ذباوتيا كالاول (وقوله في موضع الحال من الواو) الأولى انه حال من التصغير المفهوم من صغروا والله أعلم .

﴿النسب﴾

مناسبة ذكر النسب عقب التصغير اشتراكهما في الاختصار فكأن رجلا أخصر من رجل حقير فكذلك زيد تميمي أخصر من زيد من بني تميم (قول الكودي وباب الاضافة) الراد بالاضافة هنا المعنوية وهي نسبة هذا لهذا والافلا بالاضافة هنا مقولة كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون النضاف اليه على النضاف ألا ترى الى غلام زيد فان غلام مضاف وزيد مضاف اليه ومعناه غلام منسوب الى زيد فإذا قلت قرشي غالبا فأتمة مقام الرجل المنسوب بمنزلة غلام وقرش هو المنسوب اليه بمنزلة زيد (ياء كياء الكرسي زادوا للنسب) (قول الكودي الى أب أو قبيلة أو بلد) يعني أو صنعة مثال الاول اذا نسب الى زير أو عمر تقول زيري وعمرى ومثال الثاني نسبة قرشي لقرش ومثال الثالث مكي ومذني ومثال الصنعة خرازي ودباغي وهذه الاشياء هي فائدة النسب (وقوله زيادة الياء) اعلم انه يردها أسئلة أربعة بأن يقال لم احتيج للزيادة ولم زيدت الياء فقط ولم زيدت آخر او لم كانت مشددة فالجواب عن الاول بان النسب معنى حادث والمعنى الحادث لا بد له من علامة يتميز بها وهي الياء وعن الثاني بان أولى ما زاد حروف اللين ولم يزيدوا الالف للتأخير اعراب تقديرها فيلتبس بالمقصود ولم يزيدوا الواو لانها أثقل من الياء وعن الثالث انها بمنزلة الاعراب فهو لا يكون الا آخرها فكذلك ما كان بمنزلة ووجه كونها بمنزلة الاعراب ان كلامهما عارض فالياء عارضة للنسب والاعراب عارض لعدم لزوم رفع ولا نصب ولا جرع عن الرابع بانها لو حذفت لالتبس بياء المتكلم وأيضا الخفيفة قد تحذف لانتفاء الساكنين كتناض فتفوت الدلالة على النسب وهذا الذي ذكرنا أولى ما علل به ما ذكر (وقوله وكسر ما قبلها الخ) هذا وان كان يحتمل التشبيه فلا ينبغي ادخاله في كلام المصنف لثلاث تكرار مع قوله بعد وكل ما تليه كسره وجب (وقوله فانها حرف اعراب الخ) يعني اذا كان المنسوب مذكرا (وقوله لتشبيهه بياء النسب الخ) هذا المفهوم في نفسه صحيح لان التشبه غير الشبه به لكن هذا خلاف قاعدة المصنف بل قاعدته انه اذا علق الحكم على شبهة شيء فالمراد ذلك الشيء وشبهه كقوله سابقا والمضاهي اقمنسسا الآن يقال هذه القاعدة عنده غير مطردة أو يقال أراد ياء كرسي بعد النسبة اليه فتكون الياء فيه للنسب كما يأتي وانته من جملة الصور الداخلة في قوله ومثله مما حواه احذف فتكون قاعدته لم تختلف (فان قلت) ياء النسب مشددة فيها يا آن فلم عبر المصنف بياء (قلت) لما كان اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة نزلتا كأنهما ياء واحدة (ومثله مما حواه احذف) (قول الكودي يعني ان آخر المنسوب) الاولى أن يقول للمنسوب اليه الا أن يقال انه لما قرن بياء النسب صار اسما للمنسوب (وقوله وفي هذا الآخر وجه آخر) هو الآتي في قوله وقيل في المرمى مرموى الخ وفي هذه الأنواع الثلاثة التي ذكر لا يفرق بين كون الياء للنسب وبين كونها لغيره

فقول في النسب إلى فاطمة فاطمي وإنما حذف التاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثا نحو مكتبة وأما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها للنسب نحو قرقي في قرقي وحيثي في حيثي وأما الرابعة فقد أشار إليها بقوله: (وان تكن تربع ذا ثان سكن * قلبها واوا وحذفها حسن)

يعني ان ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جاز فيها الحذف والقلب واوا نحو حبل فتقول فيه حبل وحبلوي وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق أو رابعة في اسم ثانيه متحرك نحو حمزى وجب حذفها لدخولها في الضابط الأول ولم يتعرض للراجع من الوجهين قيل والحذف أحسن ومثله مفعول بالحذف والهاء فيه عائدة على ياء النسب ومما متعلق بالحذف وما موصولة وهي واقعة على الاسم الذي حوى الياء وصلتها حواه والعائد على الموصول الضمير المستتر الفاعل بحواه والهاء في حواه عائدة على الياء ويجوز أن تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير المستتر في حواه عائدة على الاسم الحاوي للياء ومن على الوجه الأول للتبعيض وعلى الثاني لبيان الجنس وتاء تأنيث أو مدته مفعول تثبتا ثم قال: (لشبهها للمحق والأصلى ما * لها) يعني أن الألف الرابعة إذا كانت للإحاق نحو ذفرى أو منقلبة عن أصل نحو مرمى جاز فيها ما جاز في ألف التأنيث من قلبها واوا وحذفها فتقول ذفرى وذفروى ومرمى ومرموى إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف وإلى ذلك أشار بقوله: (وللاصلى قلب يعتمى) فمرموى أحسن من مرمى ومعنى يعتمى يختار وفهم من تخصيصه الألف الأصلى باختيار القلب أن ألف الإحاق بالعكس فتكون كألف التأنيث في اختيار الحذف والنصوص عنه في غير هذا الكتاب ان القلب في ألف الإحاق أجود فينبغي أن يحمل كلامه هنا على ان القلب في الأصلية أكثر من القلب في التالى للإحاق وان كان القلب فيهما جميعا أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية والمحقق نعت لشبهها والأصلى معطوف على المالحق وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها الهاء والخبر في الجور قبل ثم انتقل الى الألف الخامسة فصاعدا فقال: (والألف الجائز أربعا أزل) يعني ان الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب وشمل الألف الأصلية نحو مصطفي وألف التأنيث نحو حبارى وألف التكثير نحو قبعثرى وشمل أيضا الألف الخامسة كالمثل السابقة والسادسة نحو مستدعى وخليطى وقبعثرى فتقول مصطفي وحبارى ومستدعى وخليطى وقبعثرى بالحذف في جميع ذلك ثم انتقل إلى ياء المنقوص وبدأ بالخامسة فقال:

الا تقديره وأما اللفظ فواحد ومراد المصنف بقوله ومثله مما حواه ما إذا كانت الياء رابعة لأنها ان كانت ثالثة فسيأتى في قوله وأما قوله مع لام الخ وان كانت ثانية فسيأتى في قوله ونحو حى فتح الخ (وقوله فتقول في النسب) أى في المنسوب المذكور (وقوله إذا كان المنسوب إليه) هكذا في غالب النسخ والصواب حذف الياء كما يوجد في بعض النسخ (وقوله مكشبة) بتاءين أحدهما قبل ياء النسب وهى تاء مكة الموجودة في المنسوب إليه والأخرى بعد الياء دالة على تأنيث المنسوب فقد اجتمع علامتا تأنيث في كلمة هكذا في غالب النسخ وفي بعضها مكبة بتاء لا غير وهو غير صواب لأنه ليس فيها الا علامة تأنيث واحدة وهو المراد (وقوله فصاعدا) أى أو رابعة ثانيا معى فيه محرك نحو حمزى وحيدى بدليل ما بعد (وان تكن تربع ذا ثان سكن) (قول السكودى ولم يتعرض للراجع) قال الشهاب الصواب ان قوله وللأصلى قلب يعتمى صريح في ان الاجود في التالى للتأنيث الحذف لأن ذلك بيان لمخالفة هذه والام محتج اليه فتأمل فانه دقيق (وقوله عائدة على ياء) الأولى أنها عائدة على مثله أول البيت وان كان المثل هو التاء (وقوله ويجوز الخ) الظاهر الذى لا ينبغي العدول عنه إنما هو الوجه الأول (وقوله مفعول تثبتا) فتكون لانهاية وثبتت بضم التاء مضارع أثبت مبنى لاتصال نون التوكيد به المبدلة في الوقف ألفا ولم يتعرض للسكودى لآعراب حسن وفي مثل هذا خلاف قليل هو خبر عن الأول لسبقه وخبر الثانى محذوف دل عليه المذكور وقيل خبر الثانى لقربه وخبر الأول محذوف وقيل أنت بالخيار (لشبهها للمحق) (قول السكودى يعني ان الألف الرابع الخ) خص ذلك بالألف الرابعة لكون المصنف تكلم بعد على ما زاد على أربعة ولو عمم هنا في التشبيه لكان تكرارا مع ما بعد الا أن المصنف يقتضى ان التفصيل الذى مرفى ألف التأنيث من كون الثانى ساكنا أو محركا يأتى هنا مع أنهم قالوا ان تأتى ما فيه ألف الإحاق أو الأصلية لا يكون إلا ساكنا (وللأصلى قلب يعتمى) (قول السكودى على ان القلب في الأصلية أكثر) ما ذكره من كون القلب في الأصلية أكثر من اشتراكهما في الاجودية صحيح في نفسه ولكنه لا يؤخذ من المصنف أصلا خلافا له (وقوله والمحقق نعت) الأولى أنهم مع ما بعده بدل من أشبهها (والألف الجائز أربعا أزل) (قول كدى وألف التأنيث) الصواب حذفه لتقدم حكمه في قوله أو مدته نعم خصص بعضهم قوله سابقا أو مدته بالألف الرابعة المتحرك ثانيا ما هى فيه بدليل وان تكن تربع الخ فيصح التعميم هنا لكن السكودى قرر ما سبق على ما يشمل الخامسة فحينئذ الصواب التخصيص هنا (وقوله وألف التكثير نحو قبعثرى) للتكثير الشعر والأولى أن يقول وألف الإحاق نحو حبرى وأما قبعثرى فهو سداسى بدليل أنه مثل به بعد للسداسى

(كذلك يا المنقوص خامسا عزل) يعني أن ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها فتقول في معتد معتدى وفهم من ذلك أن حذفها إذا كانت سادسة نحو مستعلى واجب أيضا لأنه من باب أخرى لأن موجب الحذف إنما هو الثقل وهي سادسة أثقل منها خامسة والألف مفعول بأزل والجائر نعت للألف وأربع مفعول بالجائر وبالمنقوص مبتدأ وخبره عزل أى حذف وخامسا حال من الضمير المستتر في عزل ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال: (والحذف في الياربعا أحق من * قلب) يعني أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واوا وحذفها أحسن نحو قاض ومعطفتقول قاضى وقاضى ومعطى ومعطوى ومن قلبها واوا قول الشاعر:

فكيف لنا بالشرب أن لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد

وهو منسوب الى حانية وهو الموضع الذى يباع فيه الخمر ثم انتقل الى ما ثلثه ياء أو ألف فقال: (وحتم قلب ثالث يعنى) فشمّل قوله ثالث الياء والألف وهما مستويان في وجوب قلبهما واوا نحو عم وعموى وفى وفئوى وانما قلبت الألف فى فئى واوا أصلها الياء كراهية اجتماع الكسرة والياءات والحذف مبتدأ ورابع احال من الياء وأحق خبر المبتدأ وفى الياء متعلق بأحق وحتم خبر مقدم لقلب ثالث ويسمى أى يعرض وهو فى موضع الصفة لثالث ثم قال: (وأول ذا القلب انفتاحا) يعنى أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبل الواو كما سبق فى التمثيل والتحقيق أن الفتح سابق على القلب لأن نحو شج إذا قصد به النسب وجب قلب الكسرة فتحة كما فى نحو نمر فيجب حينئذ قلب الواو والياء الثابتين كسرا وانفتاح ما قبلهما فيصير كئفى فتقلب الألف بعد واوا كما قلبت فى فئى وكذلك أيضا نحو قاضى لأن نظيره تغلب فتفتح أيضا ضد فاض كما تفتح لام تغلب عند بعض العرب وذا القلب مفعول بأول أى صاحب القلب وانفتاح مفعول ثان بأول ثم قال: (وفعل * فعل عينا عنيما افتح وفعل) يعنى أن الاسم الثلاثى المكسور العين يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كهمز أو مكسورها كذال أو منسوبا كدئل فتقول نرى وإبلى ودؤلى كراهية اجتماع الكسرة مع الياء وفعل مبتدأ ومفعول بفعل مضمر يفسره افتح وفعل معطوف على فعل يحذف العاطف وافتح خبر فعل إذا جعل مبتدأ وعينا مفعول بافتح ومنها متعلق بافتح

وفى بعض النسخ اسقاطه وإبدال كائلى فى كلامه بكائلى فى بعض النسخ الجائر بالجيم وفى بعضها بالحاء وكلاهما صحيح (كذلك يا المنقوص خامسا عزل) (قول المكودى فتقول فى معتد الخ) تمثيله بمعتد ومستعمل لا ينبغى لأنهما معلان اعلال قاض فالياء محذوفة قبل النسب وتحذف له كالمعتدى والمستعلى بال (والحذف فى الياربعا أحق من * قلب) (قول كدى قول الشاعر فكيف لنا الخ) البيت من الطويل وقائله الفرزدق وفيل لأمرأى مجبول وكيف اسم استفهام أريد به التعجب ولنا خبر لمبتدأ مقدر وبالشرب متعلق بالمبتدأ المقدر والتقدير فكيف لنا التلذذ بالشرب ودرهم اسم يكتن ولنا الثانية خبرها وتقدم معطوف على درهم والراد بالقد الذهب والشاهد فى الحانوى حيث قلبت الياء واوا (قول المكودى هو منسوب الى حانية الخ) وهو غير ظاهر والحق أنه منسوب الى حانى الذى هو بائع الخمر لأنه هو الذى يقبض الدراهم ويكون للمقد عند مزية (وحتم قلب ثالث يعنى) (قول المكودى نحو عم الخ) بفتح العين المهملة وكسرتين تحت الميم من عمى عليه إذا التبس وأصابعى ياء وتوين صفة مشبهة فاستعملت الضمة على الياء فحذفت فالتقى سا كئنان حذفت الياء فاذا نسبت اليه رددته لأصله ثم فتحنا عين الكامة كئفى نمر بعد فقلب الياء ألفا لتجر كها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واوا ولم تقلب ياء لاجتماع الياءات والكسرة كما قال المكودى بعد فى فئى (وأول ذا القلب انفتاحا) (قول المكودى يعنى أن ياء المنقوص) الصواب أن يقول يعنى أن فتح ما قبل المقلوب عام فى ياء المنقوص وفى الألف المقلوبتين واوا فيدخل هنا قوله فى الألف فقلبها واوا الخ ويدخل أيضا ولأصلى قلب يعتمى (وقوله والتحقيق الخ) أشار بهذا الى الاعتراض على المصنف بأن كلامه يوهم أن القلب سابق على الفتح مع أن الأمر ليس كذلك فلذلك قال والتحقيق قال يس وهذا الاعتراض مبنى على ما يظهر من أن ذا القلب مفعول أول وانفتاحا مفعول ثان وأما لو قلنا أن انفتاحا بمعنى مفتوحا مفعول أول وذا القلب مفعول ثان انتفى الاشكال (قيل) فيلزم عليه فساد المعنى (قلت) الحق أن كلام المصنف سالم لأن معناه على الصواب أتبع ذا القلب للمفتوح أى اجعله تابعا له وحينئذ فيسقط اعتراض المكودى ولا يحتاج الى اجعل انفتاحا مفعولا (وقوله لأن نحو شج الخ) وصف من شجى بمعنى حزن فيفعل ما مرفى عم (وقوله لأن نظيره تغلب) أى لأن نظير المعتل من الصحيح فى كون ما قبل لام الكامة بفتح تغلب اسم قبيلة فتفتح لامة إذا نسب اليه عند بعض العرب فقاضون حينئذ المعل مثله وتغلب ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل والتأنيث (وفعل * فعل عينا عنيما افتح) (قول المكودى كدئل) اسم قبيلة ينسب اليها أبو الأسود (وقوله كراهية اجتماع الكسرة مع الياء) المراد بالكسرة الجنس لأنه فى فعل وفعل المفتوح الفاء والمضموم منها يجتمع كسرتان وفى فعل يجتمع ثلاث كسرات وياءان فيحصل الثقل لكن إنما يحصل الثقل بكسر العين دون كسرة ما قبل الياء لأنها واجبة (وقوله يحذف العاطف) يعنى مع قراءة

وفعل الأخير مبتدأ محذوف الخبر والتقدير وفعل كذلك أى مثلهما في وجوب فتح العين ثم قال :

(وقيل في المرمى مرموى * واختير في استعمالهم مرمى)

قد تقدم دخول هذه المسئلة تحت عموم قوله ومثله محذوف لكن فيما إحدى ياء أصلية كرمى لغتان الحذف وهو الكثير والقلب وذلك مفهوم من البيت وكان حقه أن يأتي بهذا البيت عقب قوله ومثله محذوف كما فعل في الكافية لكن الأبيات التي ذكرت هنا مرتبطة بعضها ببعض فلم يمكن ادخاله في أثنائها فتعين تأخيرها عنها ومرموى مرفوع بقل وفي المرمى متعلق بقل ومرمى مرفوع باختير ثم اعلم أن ما آخره ياء مشددة أن تقدمها ثلاثة أحرف فصاعدا فالوجه الحذف وقد تقدم وان تقدمها حرفان فسيأتى وان تقدمها حرف واحد فقد أشار إليه بقوله :

(ونحو حتى فتح ثانيه يجب * وارده واوا إن يكن عنه قلب)

يعنى أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت إليه لم يحذف منه شيء بل يفتح ثانيه وهو الياء الساكنة المدغمة في الأخيرة فإن كان أصله واوا وردتها فتقول في طى طوى لأنه من طويت وأما قلبت الياء الأخيرة واوا وهى متعلقة عن ياء كقابلت في فتى وقد تقدم وفهم منه أن الياء الأولى إذا كانت ياء بالاصالة بقيت على حالها فتقول في حى حيوى وإعراب البيت واضح ثم قال :

(وعلم التثنية احذف للنسب * ومثل ذا في جمع تصحيح وجب)

يعنى أنك إذا نسبت إلى مثنى أو مجموع على حده حذفت العلامة منه ونسبت إلى واحد فتقول في النسب إلى ريدين وزيدين زيدى وحمل الشارح كلام الناظم على أن ذلك فيما سمى به من المثنى والمجموع وتبعه المرادى وفيه نظر والذي ينبغي أن يحمله عليه ما ذكرت ويفهم منه أن حكم ما سمى به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع وعلم مفعول بالحذف والنسب متعلق بالحذف ومثل مبتدأ وخبره وجب وفي جمع متعلق بوجوب ثم قال :

(وثالث من نحو طيب حذف) يعنى أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب مكسورة مدغم فيها مشايها حذفت المكسورة كقولك في طيب طيبي كراهية اجتماع الياءات والكسرة وفهم من المثال أن الياء إذا كانت مفتوحة لم تحذف نحو هيبخ وكان القياس على هذا في النسب إلى طيبيء طيئ لكن جاء على خلاف ذلك وعلى ذلك نبه بقوله : (وشذطائى مقولا بالألف) ووجه الشذوذ فيه أن أصله على متخضى القياس طيبيء بسكون الياء لكن قلبوا الياء ألفا والياء أعما قلبا ألفا قياسا إذا كانت متحركة وثالث مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه صفة لمحذوف والتقدير وحرف ثالث أو ياء ثالث وخبره حذف ومن نحو متعلق بحذف وطائى فاعل بشذ ومقولا حال من طائى وبالألف متعلق بمقولا ثم قال :

لامه بحركة واحدة لا وزن وهذا على نسخة عيناهما وفي بعض النسخ وفعل وفعل عيناهما افتح وفعل بحذف من وهى أسلم من تكلف إسقاط العاطف والتنوين (وقوله وفعل الأخيرة مبتدأ الخ) وقيل إنه بالجر معطوف على الضمير المحرور من غير إعادة الخافض وهو جائز عند الناظم (واختير في استعمالهم مرمى) مرمى اسم مفعول من رمى وأصله مرموى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فإذا أردت النسب حذفت الياء الأولى التى أصلها واوا ثم تفتح ما قبلها وتقلب الثانية لام الكلمة ألفا وتقلب الألف واوا (قول كدى قد تقدم الخ) أى فى قوله ومثله محذوف احذف مع قوله وقيل فى المرمى مرموى (وقوله فسيأتى) أى فى قوله وأحقوا مع لام عريا الخ (ونحو حتى فتح ثانيه يجب) (قول المكودى إذا تقدم على الياء) يعنى المشددة وسماها ياء باعتبار كونها الصوت ارتفع بهامزة واحدة والا فهما ياءان (وقوله وقد تقدم) فى قوله : وحتم قلب ثالث يعنى * وعلم التثنية احذف للنسب .

(قول المكودى على حده) زيادة مضره لانه يخرج بها جمع المؤنث السالم فيقتضى أن حكمه فى النسب غير حذف العلامتين الألف والتاء مع أن حكمه الحذف أيضا فالحق حذف على حده كما فعل الناظم (وقوله وفيه نظر) نظرا مساقط وكلا التقريرين صحيح وذلك مبنى على الاختلاف فى معنى الجمع فى قول المصنف بعد الواحد اذ كرناسبا للجمع فمن حمل كالمردى والشارح الجمع على الجمع اللغوى الصادق بالمثنى وجمعى السالم والتكسير خص ما هنا بما بعد التسمية ثلاثا ليقع التكرار ومن حمل كالمكودى الجمع فيما يأتى على خصوص جمع التكسير عمم هنا فيما قبل التسمية وفيما بعدها لان التكرار منتف وأطلق المصنف علم على جنس العلامة ويؤخذ من قوله علم أن محل حذف العلامة إذا كان المثنى والجمع معربين بالحروف وأما وجب حذف العلامة ثلاثا ليجتمع فى اللفظ اعرابان بالحروف وبالحركات على ياء النسب وان لم يكن المثنى والمجموع معربين بالحروف فلا يحذف منهما شيء وقد حصل فى التوضيح تحصيلنا حسنا (وثالث من نحو طيب حذف) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له قد علمنا حكم الياء المشددة إذا كانت آخرها فان كانت متصلة بالآخر فما الحكم بنبه عليه بقوله وثالثا الخ (قول المكودى والكسرة) أى جنس الكسرة الصادق بكسرتين كسرة الياء عين الكلمة وكسرة الياء لام الكلمة وأما حذفت الياء الساكنة وبقيت الأولى الساكنة لأنها لو حذفت الأولى لبقيت الثانية متحركة فيؤدى إلى قلبها ألفا فيزيد التغير مع اللبس وان لم تقلب لزم الثقل (وشذ طائى) (قول كدى إذا كانت متحركة) يعنى وما قبلها مفتوح وهى هنا ساكنة ولوقيل ان المحذوف الأولى

(وفعلى فى فعيلة التزم * وفعلى فى فعيلة حتم)

يعنى ان ما كان على وزن فعيلة نحو حنيفة تحذف منه تاء التأنيث ولا تجتمع مع ياء النسب وتحذف أيضا منه الياء ويفتح ما قبلها وان ما كان على وزن فعيلة يضم الفاء نحو جهينة تحذف أيضا منه التاء والياء وتبقى الفتحة التى قبل الياء فتقول فى حنيفة حنى وفى جهينة جهنى وفعلى مبتدأ وخبره التزم وفى فعيلة متعلق بالتزم واعراب عجز البيت كصدره وفعيلة وفعيلة غير متصرفين للعلمية والتأنيث ثم قال :

(وألحقوا مع لام عريا * من المثاليين بما التا أوليا) يعنى أنهم ألحقوا بفعيلة وفعيلة بحذف الياء ما كان على وزن فعيل أو فاعل بغير تاء وكان معتل اللام نحو عدى وقصى فتقول فهما عدوى وقصى وألحقوا بعنى العرب ومعل مفعول بألحقوا وعريا فى موضع النعت لمعل ومن المثاليين متعلق بمعل وبما متعلق بألحقوا ومما موصولة وصلتها أوليا والتاء مفعول ثان لا أوليا والفعول الأول ضمير مستتر فى أوليا وهو العائد على ما وما ذكر فى غيبة وفعيلة من حذف يائهما انما ذلك ما لم يكونا معتل العين أو مضعفها والى ذلك أشار بقوله :

(وتعموا ما كان كالطويله * وهكذا ما كان كالجليله) يعنى ان ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يتم أى لا تحذف ياؤهما لتقل الضعيف والاعلال ومثل لفعيلة بفتح الفاء ولم يمثل لفعيلة بضمها وخاسواء فى وجوب التثنية وانما استغنى بفعيلة عن فعيلة لان العلة موجودة فيهما وفيهم من البيتين ان ما كان على فعيل صحيح اللام مجردا من التاء يتم على الأصل نحو عقيل وعقيل فتقول فهما عقيل وعقيل واعراب البيت واضح ثم قال : (وهمز ذى ينال فى النسب * ما كان فى تشبيهه انتسب) يعنى ان حكم الممدود فى النسب كمنكبه فى التشبيه فتقول فى نحو حمراء حمراءى كما تقول حمراوان وتقول فى علباء وكساء وحياء علباوى وكساوى وحياوى وعلباوى وكسائى وحيائى كما تقول فى التشبيه وقد تقدم ذكر ذلك كله وهمز مبتدأ وينال يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو فى موضع الخبر وما مفعول ثان ينال ان ضم باؤه وفى ينال ضمير مستتر عائد على المبتدأ وهو المفعول الاول وان كان ينال بالفتح فاما مفعول وهى موصولة وصلتها كان وانتسب فى موضع خبر كان وفى تشبيهه متعلق بانتسب ثم انتقل الى النسب المركب وهو ثلاثة أقسام مركب تركيب اسناد وتركيب مزيج وتركيب اضافة وأشار الى الاول والثانى بقوله : (وانسب لصدر جملة وصدر ما * ركب مزجا) يعنى بالجملة الجملة المسمى بها وعو تركيب الاسناد فينسب الى صدرها وصدر المركب تركيب مزج والمزج الخلط فمثال الجملة برق نحرة فتقول فى النسب اليه

الساكنة والثانية المتحركة المتلوبة لكان ذلك تيسرا لكن يخالف قاعدة الباب من ان المحذوف الثانية وانما زاد الناظم مقولا بالألف مع قوله طائى بالألف لاحتمال أن يصحف ويقرأ طايى بالياء كذا قيل ولو حذف الناظم هذا الشطر وهو وشذطائى لدخوله فى عموم قوله آخر الباب وغير ما أسلفته مقرر الخ لكن أولى ولا مفهوم لقول المصنف ثالث بل البراد كون الياء مشددة قبل الآخر ليدخل غزيل بتشديد الياء فيقال فى النسب غزيلي يسكن الياء قبل اللام مع حذف الياء المكسورة (وفعلى فى فعيلة التزم) (قول المكودى تحذف منه التأنيث الخ) قد مر هذا فى قوله وتاء تأنيث أو ممدته لا تثبتا وليس هذا هو المقصود هنا وانما المقصود حذف الياء وفتح ما قبلها (وقوله جهينة) اسم قبيلة واسم قاعة بغيرستان وقريته بل وصل (وألحقوا مع لام عريا) (قول المكودى فتقول فهما عدوى وقصى) لم يبين العمل والعمل فى ذلك أن تحذف الياء الأولى ثم تقلب المكسرة فتحة لقوله سابقا وأول ذا القلب انفتاحا ثم الياء الثانية ألها ثم الألف واوا القوله سابقا وحتم الب ثالث يعنى (وقوله ومن المثاليين متعلق بمعل) الظاهر أنه متعلق بمحذوف حال من معل لام (وتعموا ما كان كالطويله) (قول المكودى لثقل الضعيف والاعلال الخ) بيان الضعيف أنه بعد حذف الياء من نحو جالية وهريرة التقي مثلان فيحصل الثقل ان لم يقع ادغام وان أدغم وقع زيادة التثنية مع اللبس ويبان ثقل الاعلال ان نحو طويلة وجويرة ان حذفتهما الياء لزم قاب الواو وألها لتحركها وانفتاح ما قبلها لقوله من واو او ياء بتحريك أصل الخ فيكثر التغير حينئذ مع اللبس وان لم يقلبوا لزم الاستتقال (وقوله ولم يمثل بفعيلة) مثاله فى العمل جويرة وطويلة وفى المضعف هريرة وقائلة (وقوله وفيهم من البيتين) أى السابقين على قوله وتعموا ما كان الخ والاولى أن يقول انه مفهوم من قوله وألحقوا معل لام عريا لانه أصح فى المراد (فإن قلت) ما الفرق بين فعيلة وفعيلة المؤنثين وفعيل وفعيل المذكورين نحو تميم وعقيل حتى حذف الياء الساكنة فى النسب الى الاول دون الثانى (قلت) الياء ثقيلة والمؤنث ثقيل والمذكر خفيف والحذف خفيف فاعطى الخفيف للثقل ليقع التعادل (وهمز ذى مد ينال فى النسب) (قول المكودى وقد تقدم ذلك كله) أى فى قوله :

وما كصحراء بو او ثليا * ونحو علباء وكساء وحياء . بو او وهمز ... الى أن قال وغير ما ذكر صحيح فتحو قراء مما فيه الهمزة أصلية يتعين فيه التصحيح ثم ان مراد المصنف تشبيهه المقيس بالمقيس وأما الشاذ المار فى قوله وما شذ على ثقل قصر فلا يرد هنا فيكون المصنف أطلق فى محل التقييد والله أعلم (وانسب لصدر جملة) (قول المكودى يعنى بالجملة الخ) أشار بهذا أن الناظم

برق ومثال المزجى بعلبك فتقول في النسب اليه بعلى ثم انتقل الى الثالث وهو المركب الاضافى وهو على قسمين قسم ينسب الى عجزه وقسم ينسب الى صدره وقد أشار الى الأول بقوله : (ولثان تما * إضافة مبدوءة بابن أواب * أو ماله التعريف بالثانى واجب)
فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها للعجز أولها أن يكون مبدوءاً بابن نحو ابن الزبير فتقول في النسب اليه زبير وثانيها أن يكون مبدوءاً باب وهو الكنية نحو أبى بكر فتقول فيه بكرى وثالثها أن يكون الأول تعرف بالثانى نحو غلام زيد فتقول فيه زيدى كذا قال الشارح وفيه نظر الرابع أن يخاف اللبس وسيأتى ثم أشار الى الثانى وهو ما ينسب الى صدره فقال : (فيما سوى هذا انسب للـأول) يعنى ان النضاف إذا لم يكن أحدهما الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره نحو امرئ القيس فتقول فيه امرئى فان خيف لبس نسب الى عجزه واليه أشار بقوله : (ما لم يخف لبس كعبد الأشهل) يعنى انه إذا خيف اللبس نسب الى الثانى نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الأشهل فتقول شمس ومناف وأشهل لأنك لو نسبت الى الصدر فقلت عبدى لالتبس فلم يدر هل هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الأشهل وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثانى ولصدره متعلق بالنسب وصدره معطوف وما موصولة وصلتها ركب ومزجاً مصدر على حذف مضاف والتقدير ركب تركيب مزج ولثان مطعوف على صدر وإضافة مفعول بتمه وتم في موضع الصفة لثان ومبدوءة نعت لإضافة وبابن متعلق بمبدوءة أو ما معطوف على ثان وهى موصولة. والتعريف مبتدأ وخبره وجب وله متعلق بوجوب والجملة صلة وفى متعلق بانسب وما موصولة وصلتها سوى وهذا إشارة لما ذكره لو قال فما سوى هذى إشارة الى المواضع المذكورة لكان أحسن وما مصدرية ظرفية أى مدة عدم خوف اللبس ثم ان الثلاثى المحذوف منه حرف اما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين فان حذف منه اللام

أطلق في محل التقييد لأن ظاهره يقتضى صحة النسب الى الجملة مسمى بها أم لامع أنه لا ينسب الا الى الجملة المسمى بها ولو عبر المصنف بمركب بدل جملة لكان أولى ليشمل الشبهة بالمركب الاسنادى نحو حيثما مسمى بها فانه ينسب الى صدره فتقول حيث وشذنى النسب الى كنت كنتى بقاء التاء والقياس كونى برد الواو لزوال سبب حذفها والسكتى الشيخ الكبير لأنه يخبر عما مضى من زمانه بقوله كنت وكنت قال الشاعر : فاصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشتر خصال المرء كنت وعاجن

والعاجن الذى يعتمد على أصابع يده إذا أراد القيام من الكبر وانما لحقت ياء النسب لصدر المركب المزجى دون عجزه لأن العجز ينزل منزلة تاء التأنيث بدليل فتح آخر الحكامة التى قبله وتاء التأنيث تحذف للنسب عملاً بقوله سابقاً : وتأتأنيث أو مدته لا تثبت. فكذلك ما هو بمنزلة (ولثان تما * إضافة) (قول المسكودى كذا قال الشارح وفيه نظر) بيانه ان أراد النسبة الى غلام زيد قبل صيرورتها علماً وشيئاً واحداً فلا تتعين النسبة الى الثانى بل يختلف باختلاف الارادة فان أردت النسبة الى غلام النضاف قلت فيه غلامى وان أردت النسبة الى زيد قلت زيدى لأن المضاف والمضاف اليه معها بقاء على حالهما فكل واحد له معنى يخصه تصح النسبة اليه على حدته وان أراد الشارح النسبة الى غلام زيد بعد صيرورتها علماً وشيئاً واحداً ولم يبق كل واحد على معناه فليس من هذا القبيل بل من أفراد قوله بعد فيما سوى هذا انسب للـأول وقد اعتذر بعض عن الشارح بانه لما لم يجد مثلاً لا يختص بقوله أو ماله مثل بما ذكر ورحم الله الموضح حيث جعل المركب الاضافى المبدوء بابن مثلاً للذى تعرف صدره بعجزه إشارة الى أن الصواب حذف قول الناظم أو ماله الخ ﴿ فان قلت ﴾ الاعتراض لا يرد على الشارح وحده بل الاعتراض وارد على أبيه بأنه لا مثال يدخل تحت قوله أو ماله التعريف وان المبدوء بابن أو أب من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثانى فيكون تكراراً مع قوله بعد أو ماله التعريف بالثانى وجب فلم خص المسكودى الاعتراض بالشارح ﴿ قلت ﴾ كلام المصنف وان كان فيه التكرار ظاهراً فقد أجيب عنه بان عطف ماله التعريف على ابن من قوله مبدوءة بابن من عطف التفسير لا من عطف عام على خاص وان أجيب عنه لانه ليس هنالك شىء يدخل فى قوله ماله التعريف زيادة على قوله مبدوءة بابن حتى يكون عاماً بل هو عينه وما يقال ان العطف التفسيرى لا يكون إلا بالواو وهنا بأوجب عنه بأن أو فى قوله أو ماله بمعنى الواو وأما الشارح فثاله غير صحيح (ما لم يخف لبس كعبد الأشهل) (قول كسدى لالتبس فلم يدر الخ) تبسبغ فى جعل هذا لبساً للمصنف والحق ان هذا من قبيل الاجمال لا من قبيل اللبس لأن الاجمال كما مر فى باب الفاعل أن يكون اللفظ محتملاً للمراد وغيره وما هنا منه بدليل قول المسكودى فلم يدر الخ وأما اللبس فهو افهام غير المراد وما هنا ليس منه والاجمال مغفرو وقد قالوا فى النسبة سلم ومسألة مسلمى وفى مسجد ومساجد مسجدى ولم ينظر والاجمال الحاصل فان قالوا يجوز هذه الأشياء دون ما هنا ففيه ترجيح أحد المتساويين بالمرجح وان قلنا بعدم جوازهم لقاء قاعدة الباب والأشهل صفة شخص ومناف اسم ضم (وقوله أو ما معطوف على ثان الخ) هذا الاعراب يقتضى أن ما مدخولة لانسب ولللام فى ثان فيصير المعنى وانسب للـأول الذى التعريف وجب له بالثانى وهو فاسد لأن

فهو اما جائز لجبر وإما واجبه وقد أشار الى الأول بقوله :

(واجبر برد اللام مانه حذف * جوازا ان لم يكن رده ألف * في جمعي التصحيح أو في التثنية)

يعنى ان الثلاثي المحذوف منه اللام إذا لم يرد المحذوف في التثنية وجمعي التصحيح جازجبه وابقاؤه على حانه فتقول في يد وغدودم
يدى ويدوى وغدى وغدوى ودعى ودعى لأنك تقول في تثنيها يدان وغدان ودمان وفي ثبة ثبي وثبوى لأنك تقول في جمعها ثبات
بغير ردهم أشار الى الثاني بقوله : (وحق مجبور بهدى توفيه) . يعنى أن ما جبر في التثنية وجمعي التصحيح جبر في النسب وجوبا
نحو أب وأخ وعضة وسنة فتقول فيها أبوى وأخوى وعضى أو عضوى وسنى أو سنوى على الخلاف في لامهما لأنك تقول في التثنية
أبوان وأخوان وفي الجمع عضهات أو عضوات وسنهات أو سنوات وبرد متعلق باجبر ودمصدر مضاف الى المفعول ومافعل بردوى
موصولة وصلتها حذف ومنه متعلق بحذف وجوازا مصدر والظاهر انه نعت لمصدر محذوف وهو على حذف مضاف والتقدير واجبر جبرا
ذا جواز وان شرط ورده اسم يك وألف في موضع خبرها وفي جمعي التصحيح متعلق بألف وحق مجبور الى آخره جملة اسمية مستأنفة
ثم قال : (وبأخ أختا وبابن بنتا * ألحق) يعنى ان أختا إذا نسبت اليها قلت أخوى كما تقول في النسب الى أخ وإذا نسبت الى
بنت قلت بنوى كما تقول في النسب الى ابن أما إلحاقه أختا بأخ فلا اشكال فيه وأما إلحاقه بنتا بابن ففيه نظر لأن النسب الى ابن يجوز
فيه ابنى وبنوى فمن أين يعلم أن بنتا يقال في النسب اليها بنوى فقط والعذر له في ذلك انه إنما أحال على من قال في ابن بنوى ولا يصح
حمله على من قال ابنى لعدم همزة الوصل في بنت وهذا الذى ذكره في النسب الى أخت وبنت هو مذهب الجمهور وخالف يونس في ذلك
وعليه نه بقوله : (ويونس أبى حذف التا) يعنى ان يونس يقول في النسب الى أخت أختى والى بنت بنتى وبأخ متعلق بأحق
وأختا مفعول بألحق وبتامعطوف على أختا وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجبر ورو هو جائز خلافا للفرسى ويونس مبتدأ وصرفه
ضرورة وأبى في موضع الخبر وحذف التا مفعول بأبى ثم قال :

(وضاعف الثان من ثنائى * ثانيه ذو لين كلا ولأبى)

يعنى انك إذا نسبت الى اسم على حرفين ثانيه حرف، لين وجب أن تضعف الثانى فتقول في لو وكى ولا مسمى بها لووى وكوى

النسب فيه إنما هو للعجز أيضا والتموان ان مامعطوفة على ابن مدخولة للباء وما قبلها والتقدير وانسب لثان ثم اضافة مبدوءة باللفظ
الذى التعريف وجب له بالثانى (واجبر برد اللام) (قول المكودى فتقول في يد وغد الخ) أصلها يدى وغدى ودعى بسكون الدالين
والميم اتفاقا في الأول وعلى الخلاف في الأخيرين وخص المكودى هذه الأمثلة الثلاثة وهى كلها صحيحة العين إشارة الى أنه لا يجوز
وجهاً إلا إذا كانت العين صحيحة فان كانت معتلة وجبر رد اللام وذلك نحو شاة فان أصلها شوهة حذفت الماء لام السكامة اعتباطا
لغير موجب وفتحت الواو لأجل هاء التانيث بعدها فقلت ألنا فاذا نسب اليه قيل شاهى برد المحذوف وجربا مع أنه لا يرد في التثنية
وانما يقال شاتان فيكون المصنف أطلق في محل التقيد (وقوله وفي نحو ثبة ثبي وثبوى) ﴿ فان قلت ﴾ جعل المكودى ثبة هنا مما
حذفت لامه وجعله في قوله سابقا وكل المنقوص مما حذفت عنه ﴿ قلت ﴾ أجيب بأن ثبة المحذوفة اللام هنا بمعنى الجماعة وفيها مراسم لوسط
الحوض أو تقول ما هنا وما مراسم لوسط الحوض لكن مشى هناك على قول وهنا على قول (في جمعي التصحيح) لا تظهر فائدة ذلك
جمع المذكر السالم قال الشاطبى لأن محذوف اللام لا يجمع جمع مذكر سالما لأنه لم يأت علما ولاصفة فهو فاقد شروط عامر ومذنب فلا
يدخل هنا وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالألف والتاء (وحق مجبور بهدى توفيه) (قول المكودى وعضة الخ) العضة كل شجر
يعظم وله شوك (وقوله على الخلاف في لامهما الخ) ليس المراد انه وقع خلاف بين النحاة وانما الخلاف بين العرب فكون لام السكامة
هاء لغة أهل الحجاز وكونها واو لغة غيرهم (وقوله وما مفعول يرد الخ) غير صحيح وانما هو مفعول باجبر واقعة على الاسم الثلاثى
المعل اللام المحذوفة ونائب فاعل حذف ضمير يعود على اللام والتقدير واجبر برد اللام الاسم الذى حذف اللام منه (ويونس أبى حذف
التا) يونس هو ابن حبيب الضبي نسبة لأبى ضبة مولى لهم يكنى أبا عبد الرحمن أخذ النحو عن أبى عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة
قال أبو الخطاب مثل يونس كمثل كوز ضيق الفم لا يدخله شيء الا بعسر فاذا دخله لم يكن يخرج منه بيسر عاش ثمانيا وثمانين سنة ولم
يتزوج ولم يتسر ولم تكن له هممة الا طلب العلم وهو من أشياخ سيبويه توفى سنة اثنين وثمانين ومائة (قول المكودى وفصل بين
حرف العطف والمعطوف الخ) بل لا فصل حقيقة بل إنما هو عطف معمولين وهما ابن وبنت على معمولين وهما أخ وأخت لعامل
واحد وهو جائز لأن ابن معطوف (وضعف الثانى من ثنائى) (قول المكودى مسمى بها الووى الخ) فك المكودى الادغام فى الواو ين
فى لو تبعا للشارح والكافية ولاوجه له لأنه ليس من باب حى والمتعين الادغام وهو الذى فى المرادى والتوضيح والأشعرونى
(وقوله وكوى) لما ضعفت ياء كى ولحقت ياء النسب اجتمع أربع ياءات قلبت الثانية منهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت

ولأننى وفي ذلك نظر لأن ما يسمى به مماثليه ذولين يجب تضعيفه وجعل من ثلاثة أحرف دون نسب وقد تقدم ذلك عند ذكر ما فى التصغير والثانى
التعول بضعف ومن ثنائى فى موضع الحال من الثانى وثانيه مبتدأ وذولين خبره ولين بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره فى موضع النعت
لثنائى ثم انتقل الى المحذوف الفاء فقال : (وان يكن كشية ما لفا عدم * فجبزه وفتح عينه التزم)

يعنى ان ما حذف منه الفاء وكانت لامه ياء كشية ودية يجب جبهه يعنى رد ما حذف منه وهو الواو وفتح عينه فتقول وشوى وودوى وفى قوله
وفتح عينه التزم موافقة لمذهب سيويوه والأخفش يتركها ساكنة فيقول وشوى وفهم منه ان المحذوف الفاء اذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو عدة
فتقول فيه وعدى وفهم منه أيضا ان المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكونه عنه نحو مذمسمى بها فان أصلها منذ وان يكن شرط وما لم يكن
وهى موصولة وصلتها عدم والفا مفعول بعدم وكشية خبر يكن والفاء جواب الشرط وخبره مبتدأ وفتح عينه معطوف عليه والتزم فى موضع
الخبر عنهما وكان حقه أن يقول التزما لكن أفرد على معنى ما ذكر ثم قال :

(والواحد اذ كر ناسبا للجمع * ان لم يشابه واحدا بالوضع)

يعنى انك اذا نسبت الى جمع باق على جمعيته ولم يشابه فى الوضع المفرد جىء بواحد ونسب اليه كقولك فى النسب الى فرائض فرضى وفهم
من قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع انه اذا شابهه نسب الى لفظه وشمل نوعين أحدهما ما أهمل واحده كعباديد والآخر ما سمي به كإنصار
فتقول فيهما عباديدى وإنصارى والواحد مفعول باذكر وناسبا حال من الضمير المستتر فى اذكر وللجمع متعلق بناسبا وان شرط
وحذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه . ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة كاتقدم ويكون بأوزان نبه عليها بقوله :

الألف واوا لقوله وحتم قلب ثالث يعنى (وقوله ولأننى) ان قلنا ان الهمزة زيدت أولا فلا يقال فى النسب إلا لى بالهمزة وان قلنا ان الألف ذهبت
ثم قلبت همزة فيجوز أن يقال لى بالهمزة ولاوى بالواو (وقوله وفى ذلك نظر الخ) نظره ما قاط لان التصغير لا يكون فى الأسماء المتمكنة فلا يأتى
تصغير لفظ الابل بعد التسمية به أولا ثم يصغر بخلاف النسب فسيكنا ينسب للاسماء ينسب لغيرها كالخرف لكن ان نسب الى الحرف كهل وأعرب
فلا يكمل حينئذ الا عند النسب قال بعض ومفهوم قول المصنف ذولين ان الثانى اذا كان صحيحا جاز النسب اليه من غير تضعيف وجاز
تضعيفه نحو هل مسمى بها فتقول هل بتخفيف اللام وهلى بتشديد هاءها ثم كان ينبغى للمصنف أن يؤخر هذا البيت عن قوله وان يكن كشية الخ
لان الكلام كان فى الثلاثى المحذوف اللام فناسب أن يذكر عقب الثلاثى المحذوف الفاء ثم يتكلم على غيره (وان يكن كشية ما لفا عدم) (قول
المسكودى فتقول وشوى وودوى الخ) بكسر الواو ين وفتح الشين والدال ويان ذلك ان أصل شية وشى بكسر الواو وسكون الشين لاوشية خلافا
للتصريح ثم قلنا كسرة الواو الى الشين بعدها وحذفت الواو فاء الكلمة وعوض منها هاء التأنيث فصار شية ثم لما أردت النسبة الى شية
رددت فاءها وحذفت هاء التأنيث صار بعد النسب وشى بثلاث كسرات وثلاث ياءات فتفتح الشين أو الدال دفعا لمزيد التثقل فقلب الياء الأولى
ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واوا لقوله سابقا وحتم قلب ثالث يعنى ومثل هذا يقال فى ودوى والشية لمعة سوداء فى أبيض
أو لمعة بيضاء فى لون أسود وهذا معنى قول الجوهري على لون يخالف معظم اللون والدية معلومة (وقوله والأخفش يتركها الخ) أى يرد الى
سكونها الأصلى وحيث عاد السكون الأصلى امتنع قلب الياء ألفا لعدم تحرك ما قبلها فبقى الياء لام الكلمة فى النسب (وقوله نحو عدة) مصدر
وعدوا أصله وعد بكسر الواو فنقلت حركتها الى العين ثم حذف الواو وعوض عنها هاء التأنيث وبقي على المصنف القسم الثالث وهو المحذوف
العين نحو يرى اذا أصله يرى فنقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها ثم حذف الهمزة تخفيفا فاداسميت شخصا بقولك يرى (قلت) فى النسب
يرئى برد الهمزة وكسرها وفتح ما قبلها ولذا لو قال المصنف :

وان يكن كشية أو كبرى * ما عدم الفاء أو العين اجبرا

لأفاد المسئلتين (وقوله وكان حقه أن يقول الخ) هذا صريح فى ان التزم عنده ماض مبنى للمفعول ولو جعلته بصيغة الأمر للواحد
المذكر وجبه مع وفتح منصوبان على المفعولية مقدمان عليه لم يحتج لذلك (ولا يقال) انها نسخة غير مروية (لانا نقول) للعرب
لم تثبت فيه نسخة (والواحد اذ كر ناسبا للجمع) (قول المسكودى فرضى) (فان قلت) فرائض جمع فريضة لا جمع فرض
فكيف يقال انه واحد له (قلت) لما رددته الى المفرد الذى هو فريضة حذف الياء وقلب كسرة قبلها فتحة عملا بقوله
سابقا وفعل فى فعيلة التزم وقول الناس فرائضى خطأ وحمل كدى الجمع على جمع التكسير خصوصا وغيره على الجمع اللغوى الصادق
على ثنائى وجمعى التصحيح والتكسير والكل صحيح انظر ما مر لنا عند قوله وعلم التثنية احذف للنسب (وقوله كعباديد)
الفرق من الناس والحيل الداهبون فى كل وجه وطريق وموضع (وقوله مسمى به كأنصار الخ) هو فى الأصل جمع ناصر ثم صار علما
على الأوس والخزرج واعترض تمثله بانصار بانه لا يدخل فى كلام المصنف وليس مرادا له ولا يفهم منه اذهو مفرد حقيقة كما أفصح

(ومع فاعل وفعال فعل * في نسب أغنى عن اليا قبل)

فذكر ثلاثة أوزان الأول فاعل بمعنى صاحب كذا نحو تامر ولابن وكأس أى صاحب تمر وصاحب لبن وصاحب كسوة الثانى فعال فى الحرف غالباً نحو حداد وبرزاز وخرز وفعال بمعنى صاحب كذا نحو طعم ولبس بمعنى ذى طعام وذى لباس ومع متعلق باغنى وفعل مبتدأ وخبره اغنى ثم قال: (وغير ما أسلفته مقررًا * على الذى يقل منه اقتصرًا)

يعنى ان ما خالف ما قدمته من الأحكام والضوابط فى النسب اقتصر على ما نقل منه أى يحفظ ولا يقاس عليه وهو كثير ومنه قولهم فى المنسوب الى البصرة بصرى بكسر الباء والى الدهر دهرى بضم الدال والى مرو مروى بزيادة الزاى وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها أسلفته والضمير العائد على الموصول الهاء فى أسلفته ومقررًا حال من الهاء واقتصر خبر عن غير وعلى الذى متعلق باقتصر وينقل منه صلة الذى والضمير العائد على الذى الهاء فى منه .

﴿الوقف﴾

الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة فان كان الوقوف عليه ممنونا ففيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا وتسكين ما قبله نحو قام زيد ورأيت زيدو ومررت زيد وابدال التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقا نحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدي وحذفه بعد ضمة أو كسرة وإبداله ألنا بعد فتحة وهذه هى اللغة الفصيحة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال :

(تنوينا اثر فتح اجعل ألفا * وقفا وتلو غير فتح احذفا)

يعنى ان التنوين اذا كان اثر فتحة جعلته أى التنوين ألفا واذا كان اثر غير فتحة حذفته وشمل غير الفتح الضمة والكسرة والمراد بالفتح فتح الاعراب وتنوينا منقول أول باجعل ووقفا مصدر فى موضع نصب على الحال من الضمير المستتر فى اجعل أو منقول له عن ذلك الموضح فى قوله انه واحد وكان حقه أن يمثل بنحو كلاب وأعمار على قبيلة كما انسلخت عنه الجمعية كذا قالوا تأمله (ومع فاعل وفعال) (قول المكودى وبرزاز) بزاءين نسبة لبرزاز بائع البرزوى الثياب المختلطة ويؤخذ من قول المصنف فقيل إن ورو هذه الأوزان للنسب موقوف على السماع لكن الذى يقتضيه قوله بعد وغير ما أسلفته الخ ان جميع ما تقدم قياسى ومنه ما هنا ففيه شبه تعارض ولم يجبهوا عنه (وغير ما أسلفته) (قول المكودى بصرى بكسر الخ) انظر هذا مع ما نص عليه أهل اللغة من انه يقال بصرى بضم الباء وفتحها وكسر ها (وقوله والى الدهر دهرى) يقال للشيخ الكبير الذى عاش دهرًا طويلا (وقوله واقتصر خبر عن غير) لم يبين نائبه والظاهر انه جار ومجرور مقدر والتقدير اقتصر فيه أى فى ذلك الغير على الذى ويحتمل أن يكون اقتصر فعل أمر والجملة خبر وهو أولى بناء على جواز الاخبار بالطلب والله تعالى أعلم .

﴿الوقف﴾

مناسبة ذكر الوقف عقب النسب ان فى كل منهما حدوث شئ لم يكن فى الكلمة فى النسب زيادة الياء وفى الوقف ابدال التنوين بعد الفتح ألفا وحذفه بعد غير الفتح والوقف لغة الحبس واصطلاحا عرفه كدى بقوله قطع النطق عند آخر الكلمة ﴿واعترض﴾ هذا بان الحركة لا أول لها ولا آخر ﴿وأجيب﴾ بان اضافة آخر الحركة من اضافة الصفة للموصوف أى الحركة الأخيرة واعترض أيضا بانه حينئذ لا يشمل الالروم دون الوقف على السكون فالأولى ابدال الحركة بالكلمة وهو الذى فى المرادى والأزهري ويوجد فى بعض نسخ المكودى المصححة (قول المكودى حذف التنوين مطلقا الخ) أى فى حالة الرفع والنصب والجر وهذه لغة ربيعة واعرابه حينئذ أن تقول فى زيد من قام زيد بالسكون انه فاعل بقام مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره السانع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف ومثل ذلك يقال فى حالتى النصب والجر (وقوله وابدال التنوين الخ) هذه لغة الأزدي فيكون الاعراب بالحركات الثلاث ولا اعتداد بحروف الاشباع لكن يلزم على هذه اللغة فى حالة الجر الالتباس المضاف الى ياء المتكلم وفى حالة الرفع وقوع الواو فى آخر الاسم العرب وقبل الواو ضمة وأجيب عن هذا بانه عارض والأصل عدم الاعتماد بالعارض (تنوينا اثر فتح اجعل ألفا) (قول المكودى والمراد بالفتح فتح الاعراب الخ) هذا سهو منه رحمه الله اذ لا فرق بين فتحة الاعراب نحو رأيت زيدا وبين فتحة البناء نحو ويها اسم فعل بمعنى أعجب اذا وقفت عليه وقد صرح بالعموم صاحب التوضيح وصاحب الكافية ﴿فان قلت﴾ قول الناظم فتح انما يشمل الوقف علىبنى لان الفتح من ألقاب البناء ولا يشمل الوقف على العرب ﴿قلت﴾ كون الفتح من ألقاب البناء انما اصطلاح عليه النحاة وأما أهل التصريف فيطلقونه على حركة البناء وهذا الذى سلك المصنف هنا وانما وجب ابدال التنوين بعد فتح ألفا لكون النون فى الغنة تشبه حرف اللين وخص الابدال بالألف وان كان الشبه عاما لحقة الألف وثقل الواو والياء فى أنفسهما سيما اذا كان قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة ثم ان الناظم لم يبين حكم الآخر بعد حذف التنوين فى حالة الرفع والجر وحكمه انه يسكن وأجاب بعض بان قوله بعد وغيرها التأنيث من محرك سكنه شامل لما هنا لانه لما حذف التنوين بقى ما قبل محركا فهو من أفراد ولعله لأجل هذا سيمثل المكودى هناك للمحرك بالمتون كدهرم وضارب

وإثر ظرف متعلق بأجعل وألف احذف بدل من نون التوكيد الحفيفة ثم قال :

(واحذف لوقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتح في الاضمار)

يعنى ان صلة هاء الضمير في الوقف إذا كانت صلة غير الفتح حذفت وشمل الضم والكسر نحو رأيتهم مرت به فتقف عليها بالسكون وفهم من قوله غير الفتح أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف وهي ضمير المؤنث نحو رأيتها والمراد بالفتح هنا فتح البناء وفهم من قوله في سوى اضطرار أن الوقف آتى على الواو والياء في الاضطرار ولوقف متعلق باحذف واللام للتعليل وفي سوى متعلق باحذف وصلة مفعول باحذف وفي الاضمار متعلق بصلة ثم قال :

(وأشبهت اذا منونا نصب * فألفا في الوقف نونها قلب)

يعنى أن إذا التي هي من النواصب يوقف عليها بابدال النون ألفا لشبهه بالتنوين بعد الفتح فتقول إذا وفهم من قوله وأشبهت أن الوقف عليها بالألف على خلاف الاصل وانما هو للتشبيه ولذلك ذكر بعضهم ان الوقف عليها بالنون على الاصل وإذا فاعل بأشبهت ومنونا مفعول بأشبهت ونصب في موضع الصفة لمنونا ونونها مبتدأ وقلب خبره وألفا حال من الضمير في قلب ثم قال :

(وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما * لم ينصب أولى من ثبوت فاعلما)

يعنى ان حذف الياء من المنقوص النون إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها فشمع المرفوع نحو هذا قاض والمجرور نحو مررت بقاض بحذف الياء فيها وفهم من قوله ما لم ينصب أن الياء لا تحذف من المنصوب وفهم مما تقدم في قوله تنوينا إثر فتح اجعل ألفا أن المنقوص النون المنصوب يبدل فيه التنوين ألفا نحو رأيت قاضيا وفهم من قوله أولى من ثبوت أن جواز الوقف عليها بالياء مرجوح نحو هذا قاضى ومررت بقاضى هذا حكم المنقوص النون وأما غير النون فقد أشار إليه بقوله : (وغير ذى التنوين بالعكس) يعنى أن المنقوص غير النون بالعكس من النون فأثبت الياء فيه أولى من حذفها نحو هذا القاضى ومررت بالقاضى ويعنى بغير ذى التنوين المقرون بالواو وما ذكره من أنه عكس النون إنما ذلك في المرفوع والمجرور كما مثل وأما المنصوب فليس في الوقف عليه الاثبات الياء وإن كان المنقوص محذوف العين فليس فيه إلا وجه واحد وإلى ذلك أشار بقوله :

(وفي * نحو مرلوم رد الياء اقتنى)

يعنى ان نحو مر اسم فاعل من أرى إذا وقف عليه لم يرد الياء فتقول هذا مرى ومررت بمرى وانما لم يرد الياء لكثرة ما حذف منه فان أصله مرئى على وزن مفعول فتقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة وفعل بالياء ما فعل بياء قاض ونحوه

(وقوله إثر ظرف معطوف باجعل) الحق انه متعلق بمحذوف صفة تنوينا والتقدير اجعل تنوينا واقعا اثر فتح ألفا (واحذف لوقف في سوى اضطرار) (قول المكودي يعنى ان هاء الضمير الخ) هكذا في بعض نسخه وهي لا معنى لها والاولى أن يقول يعنى أنه يجب حذف صلة الضمير الغير المفتوح لأجل الوقف في سوى الضرورة (وقوله نحو رأيتها الخ) العبرة بكون الهاء مفتوحة لفظا ولا عبرة بكونها في محل نصب كمثل المكودي أو في محل جر نحو مررت بها وانما حذفت الصلة بعد الضم والكسر دون الفتح لتقلها وخفتم واختلف هل هذه الصلة من نفس الضمير أو زائدة للاشباع وهو الحق (وقوله والمراد بالفتح الخ) هذا لا يحتاج إليه لان من المعلوم أن الضمير مبنى فركته حركة بناء (وقوله ان الوقف آتى على الواو الخ) فمثاله على الواو * ومهمه مغبرة أرجاؤه * ومثاله على الياء * تجاوزت هند رغبة عن قتاله * باثبات الواو في أرجاؤه والياء في قتاله لفظا لخطا لأن صلة ضمير غير المفتوح كالتنوين وأخذ من المصنف أن صلة الفتح لا تحذف يعنى الاضطرار كقوله والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء وسكون الهاء والاصل بها فتقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فبقيت الهاء ساكنة وحذفت الألف (وقوله متعلق بصلة) الحق أنه متعلق بمحذوف صفة لصلة على حذف مضاف وأطلق الاضمار على الضمير والتقدير صلة غير الفتح الواقع في حركة الضمير أو في معنى على ولا حذف للمضاف أى الواقع على الضمير (وأشبهت اذا منونا نصب) كان ينبغى أن يقدم هذا البيت على البيت قبله ولا يفصل بين المشبه والمشبه به لغير ضرورة ولذلك نكت عليه الموضح في تقديمه (قول المكودي التي هي من النواصب) خص كلام الناظم بالنواصب والحق الاطلاق كما هو ظاهره فقد أجمع السبعة على الوقف على قوله تعالى : ولن تفلحوا إذا بالألف ووجه الشبه بين إذا والاسماء النونية وجوه ثلاثة التطرف والسكون والوقوع بعد الفتح (وقوله وألفا حال الخ) الحق انه مفعول ثان لقلب (وحذف يا المنقوص ذى التنوين) انما كان حذف الياء في المنقوص النون المرفوع أو المجرور أولى من اثباتها ساكنة لانها محذوفة في الوصل فكان بقاؤها محذوفة في الوقف أولى لانه محل راحة وانما جاز الوقف عليها بالياء على مرجوح لان الياء انما حذفت للتنوين ولا تنوين في الوقف فترجع الياء وانما ثبتت الياء في المنصوب في الوقف تبعا للوصل (وغير ذى التنوين بالعكس) (قول المكودي وما ذكره من انه عكس الخ) هذا تقييد كلام الناظم وقد يقال ان القيد مأخوذ من المصنف لان ألفى التنوين للعهد والمعهود وذو التنوين بقيد وهو ما لم ينصب ولكن لا يعلم من كلامه حكمه على التعيين وهو اثباتها ساكنة بخلاف ما فيس وانما كان الراجح في المرفوع والمجرور الاثبات تبعا للوصل وجاز الحذف فرقا بين الوقف والوصل (وفي نحو مرلوم رد الياء اقتنى) (قول المكودي من أرى) أصل الماضى أراى

من حذف حر كته وحذفه لانتقائه مع التنوين ولم يبق من أصول الكلمة الا الراء فلو سكنوها في الوقف لكان ذلك اجحافا به وقوله وحذف يالمنقوص مبتدأ وذى التنوين نعت لمنقوص وما ظرفية مصدرية أولى خبر المبتدأ ومن ثبوت متعلق بأولى وفاعلها تميم للبيت لصحة الاستغناء عنه وغير ذى التنوين مبتدأ وخبره بالعكس ولزوم مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وهو رد ورد مصدر أيضا وهو مضاف إلى المفعول واقتضى خبر المبتدأ وفي نحو متعلق باقتضى ثم اعلم ان الوقوف عليه اذا كان متحركا فلما أن يكون تاء التأنيث أو غيرها فإن كان تاء التأنيث وقف عليها بالسكون خاصة وهو الاصل وان كان غيرها جاز فيه السكون والروم والاشهام والتضعيف والنقل وذلك بشروط يأتي ذكرها وقد أشار الى الاول والثاني بقوله : (وعبرها التأنيث من محرك * سكنه أو وقف رأىم التحرك)

يعنى ان غيرها تاء التأنيث من المحرك يجوز تسكينه ووقفه والاصل التسكين وأما الروم فهو اخفاء الصوت بالحركة ويجوز في الحركات الثلاث وفهم من استثنائه تاء التأنيث انه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها من المحرك وسبيين بعد كيف يوقف عليها وغير منصوب بفعل مضمير يفسره سكنه وأوقف معطوف على سكنه ورأىم التحرك حال من الفاعل المستتر في قف ثم أشار الى الثالث بقوله :

(أو اشم الضمة) الاشمام هو الاشارة بالشفيتين إلى الحركة حالة سكون الحرف وفهم من قوله الضمة انه مخصوص بها ولا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة والضمة مفعول باشم واشمم معطوف على قف ثم أشار الى الرابع فقال :

(أوقف مضعفا * مالمس همزا أو عيلا ان قفا محركا)

يعنى أنه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط أن لا يكون همزة ولا حرف علة وأن يكون قبله متحرك وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول في جعفر وضارب ودرهم جعفر وضارب ودرهم بالتضعيف وأوقف معطوف على اشم ومضعفا حال من الضمير المستتر في قف وما مفعول بمضعف وهى موصولة وصلتها ليس وهمز اخبر ليس أو عيلا معطوف على همز او ان قفا شرط أى تبع

بهمزتين بينهما راء ساكنه على وزن أكرم نقلنا حركة الهمزة الثانية إلى الراء قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا ومضارعه رتّى وأصله رتّى ففعل به ما ذكر بالماضى فتقول في اسم الفاعل مربراء منونة أصله مرى بضم الميم وسكون الراء وكسر الهمزة وتحريك الياء لام الكلمة بحركتين ففعل به ما مر في الماضي فصار بعد حذف الهمزة مرى ثم استقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك فصار مر ولم يبق من أصول إلى الخ مالمكودى ثم ان مراد الناظم بنحو مرملا يبق فيه من أصول الكلمة عند الوقف الاحرف ساكن فيصدق بحذف العين كما مثل أو محذوف الفاء نحو بقى مسمى به مضارع وقى وأصله يوقى وقعت الواو بين عدوتها الياء والكسرة فحذفناها فلا تقول في الوقف عليه إلا بقى بالاثبات لانه لو حذفنا الياء وسكننا ما قبلها يلزم عليه الاجحاف المذكور في مر (وقوله في التوطئة جاز فيه السكون الخ) اقتصر على أوجه خمسة تبعا للناظم والأفأوجه الوقف سبعة زيادة الحذف والبدل وقد جمعها بعضهم في بيت نصه :

نقل وحذف واسكان ويتبعها الت * ضعيف والروم والاشهام والبدل

(وعبرها التأنيث من محرك) (قول المكودى والاصل التسكين الخ) إما كان الاصل في الوقف السكون لمناسبة الوقف إذ الوقف قطع النطق والسكون قطع الحركة فتناسبا وقيل لا عطاء الحرف الأخير مقابل ما أعطى الحرف الأول إذا ابتداء لا يكون بساكن وقيل لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة (وقوله فهو اخفاء الصوت بالحركة) أى يقف عليه بحركة غير تامة بل يختلسها اختلاسا ولا يتمها (وقوله ويجوز في الحركات الثلاث الخ) لكن في الفتحة لا بد فيها من رياضة لتناول اللسان لها بسرعة وهذا مذهب الجمهور وذهب القراء وأكثر القراء السبعة إلى عدم الوقف على الفتوح بالروم لانه يشبه التشاؤت وهو انفتاح الفم عند الكسل واللل ثم الأولى للناظم أن يقول وغير تا التأنيث الخ لان الكلام فيما هو بصدد الوقف لافى الوقوف عليه بالفعل والتاء انما تصير هاء في الوقف بالفعل (واشم الضمة) (قول المكودى حلة سكون الخ) أى بعد سكون الحرف لانه نص غير واحد على أن الاشمام انما يكون بعد السكون ومعنى الاشارة بالشفيتين أن تسكن الحرف الأخير أولا ثم تضم شفتيك وتترك بينهما بعض الانفراج ليخرج من تلك الفرجة النفس يراها المخاطب مضمومتين فيعلم الذى يراك أنك أردت بضمها الحركة فالاشمام لا يدركه الاغمى لانه لا يسمع وانما يرى ولذا قال ابن برى في الدرر اللوامع :

وصفة الاشمام اطباق الشفه * بعد السكون والضير لا يره

(وقوله ولا يجوز في الفتحة الخ) لان في الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة الفم ولا بد من التأويل في عبارة المصنف بأن تقول أو اشم الحرف الضمة (أوقف مضعفا) (قول المكودى وهذه الشروط كلها مفهومة الخ) المراد بالفهم هنا الأخذ والا فالشروط مصرح بها وجملة الشروط خمسة أن لا يكون الحرف الأخير همزة ولا ألفا ولا واوا ولا ياء ولا ساكنا ما قبله والا فلا يوقف بالتضعيف على شيء من ذلك وجعلها ثلاثة باعتبار أن أو عيلا لشرط واحد والمآل

ومحركا مفعول بقفا ثم أشار الى الخامس بقوله :

(... وحركات انقلا * لسا كن تحريكه لن يحظلا)

يعنى أنه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله وذكره في هذا البيت شرطين أحدهما أن يكون ساكنا وهو قوله لسا كن واحترز به من التحرك فلا ينقل اليه والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة وشمل الالف لتعذر حركته نحو دار والواو والياء لثقل الحركة فيهما نحو قنديل وعصفور والمضعف نحو الجدل لأن ثقله يستلزم فكاه وهو ممتنع في غير الصرف وبقي عليه شرط ثالث خلافاً لنبه عليه بقوله :

(ونقل فتح من سوى المهموز لا * يراه بصرى وكوف نقلا)

يعنى ان البصريين منعوا نقل الفتحة اذا كان المنقول منه غير همزة فلا يقال في نحو رأيت الحصن رأيت الحصن لأن المفتوح إذا كان ممنوناً لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير النون واجاز الكوفيون ذلك وفهم من قوله سوى المهموز أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل الهمزة نحو رأيت الحب والرء والبطء بنقل الفتحة في جميع ذلك ثم قال : (والنقل ان يعدم نظير ممتنع) يعنى ان نقل الحركة لسا كن إذا أدى ثقلها الى عدم النظر ممتنع فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر فتقول هذا بشر لما يؤدى اليه من بناء فعل في الاسماء وهو غير موجود ولا في انفتحت بسر انفتحت ببسر لما يؤدى اليه من بناء فعل في الاسماء وهو خاص بالافعال فان كان الحرف المنقول منه همزة جازوا اليه أشار بقوله :

(وذلك في المهموز ليس ممتنع)

 الاشارة بذلك للنقل الذى يؤدى الى عدم النظر يعنى ان ذلك في المهموز غير ممتنع لثقل الهمزة فتقول في نحو هذارء ومررت بالكفء وحركات مفعول بانقلا وألف انقلا بدل من النون الخفيفة ولسا كن متعلق بانقلا وتحريكه مبتدأ ولن يحظلا أى يمنع خبر المبتدأ ونقل فتح مبتدأ ومن سوى متعلق بنقل ولا يراه بصرى جملة في موضع خبر المبتدأ وكوف مبتدأ ونقلا في موضع الخبر والنقل مبتدأ وخبره ممتنع وان يعدم نظير شرط محذوف الجواب وذلك اشارة الى النقل وهو مبتدأ وليس يمتنع خبره وفي المهموز متعلق يمتنع ثم قال :

(في الوقف تا تأنيث الاسم هاجعل * ان لم يكن بساكن صح وصل)

يعنى ان تاء التأنيث اللاحقة للاسماء في تجعل الوقف هاء واحترز بتاء التأنيث من التاء التى ليست للتأنيث نحو قرأت واحترز بتاء تأنيث الاسم من تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للافعال نحو قامت واحترز بقوله ان لم يكن الخ من نحو أخت وبنت

واحد ومثال المحترزات على الترتيب خطأ ويخشى ويدعو ويرمى وزيد وانما منع من الوقف بالتضعيف في ذلك لان الهمز لا يدغم ولا يدغم فيه ولأن حرف العلة ثقيل ولان في الوقف على نحو زيد اجتماع ثلاث سوا كن الحرف الذى قبل الآخر والمدمغم والموقوف عليه وليس من الشروط أن يكون الحرف الموقوف عليه محركا لانه هو الموضوع خلاف ما في التصريح الحولدا قال الكودى أولا يعنى أنه يجوز الوقف على المتحرك الخ وجعله الموضوع (وقوله ومحركا مفعول بقفا) في كلام المصنف عيب من عيوب القوافي وهو التضمين الذى هو توقف آخر البيت الاول على الثانى أو أوله وما هنا كذلك لان قفام توقف على محركا (وحركات انقلا) أطلق الناظم في الحركة فظاهره لافرق بين حركة الاعراب والبناء والحق التخصيص بحركة الاعراب دون حركة البناء كحركة قبل وبعد ولم يمثل المكودى للوقف بالنقل ومثاله الصبر في قراءة أبى عمرو وتواصوا بالصبر بكسر الباء المنقولة من الرء (قول المكودى وذكره في هذا البيت الشرطين) يعنى وسيدكر في البيتين بعد شرطين آخرين فتكون الشروط أربعة وجعلها الموضوع خمسة باعتبار ان قول الناظم تحريكه لن يحظلا صادق بشرطين أن لا يكون قابلا للتحريك أو يقبل التحريك ولكن الحركة ثقيلة عليه وجعلها المكودى شرطا واحداً شاملا لصورتين والمآل واحد (وقوله فلا ينقل اليه الخ) مثاله درهم لان التحرك لا يقبل حركة أخرى (قوله والآخر أن يكون الخ) في بعض النسخ والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة واحترز به مما لا يقبل الحركة وشمل الالف الخ فيكون رجوع وشمل الخ للمفهوم وهو الذى لا يقبل الحركة ظاهراً وفي بعض النسخ بحذف واحترز الخ واتصال وشمل بما يقبل الحركة فتوهم هذه النسخة رجوع وشمل للمنطوق مع أنه إنما يرجع للمفهوم قطعاً (وقوله وبقي عليه شرط ثالث الخ) الاولى أن يقول وأشار الى شرط ثالث خلافاً لأنه بقي شرط رابع سيشير اليه والتعبير بالبقاء يقتضى انه لم يبق شيء آخر يذكر بعد (ونقل فتح من سوى المهموز) (قول المكودى لان المفتوح الخ) الاولى في التعليل ان الضمة والكسرة قويتان فحافظ أهل اللغة عليهما بثقلهما والفتحة ضعيفة فاغتفروا حذفها قاله الجار بردى وإلحاقه على تعليله ان الموضوع مختلف (وقوله نحو رأيت الحب الخ) بالحاء المعجمة والباء الموحدة ما خبيء وستر في غيره والرء المعين والبطء ضد السرعة والبطء أيضاً طير من طيور الماء الواحدة بطءة مثل عمروة (والنقل ان يعدم نظير) (قول المكودى وهو خاص بالافعال) يعنى وهو قليل في الاسماء والى المهمل والقليل أشار في الالفية بقوله : وفعل اهمل والعكس يقل (وذلك) (قول المكودى هذارء الخ) الرء صاحب والكفء المثل (ان لم يكن بساكن صح وصل) منطوقه صادق بصورتين الاولى أن يكون ما قبل التاء محركا نحو رحمة وقصة وفاطمة وهمزة لافرق بين كون المدلول مذكراً أو مؤنثاً ثانيهما

وفهم منه ان الساكن اذا كان غير صحيح والتاء للتأنيث انه يوقف عليها بالهاء نحو قناه وحصاه ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم نحو هندات فاخرجها بقوله :

(وقل ذافي جمع تصحيح وما * ضاهي)

أى قل جعل التاء هاء أى في الوقف في جمع المؤنث السالم كهندات وماضاهاء كاولات وهيئات والأعراف في ذلك الوقف بالتاء ومن الوقف بالهاء قول بعضهم دفن البناء من المكرمات وقوله : (وغير ذين بالعكس انتمى) يعنى ان غير جمع المؤنث السالم وماضاهاء بالعكس من جمع المؤنث السالم ومضاهيه فالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمه وطلحة والوقف بالتاء قليل ومنه قولهم يا أهل سورة البقرة قتال مجيها ما أحفظ منها ولا آيت وتاء تأنيث الاسم مبتدأ وخبره جعل وفي جعل ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول أول بجعل وهما مفعول ثان وان لم يكن شرط وفي يكن ضمير هو اسمها عائد على تاو خبر يكن وصل وبسا كن متعلق بوصل وصح في موضع النعت لساكن ثم ان من عوارض الوقف زيادة هاء السكت على آخر الموقوف عليه وأكثر ما تزداد بعد الفعل المحذوف الآخر جزما كالم يعطه ورقفا كأعطه وبعد ما الاستفهامية المجرورة كقوله في على م قعات علامه وقد تزداد في غيرهما كما سيأتى فاما لحاقها بعد الحرف المحذوف الاخير فتمد اشار اليه بقوله :

(وقف بها السكت على الفعل المعلن)

أن يكون ما قبل التاء ساكنا معتلا ولا يكون إلا ألفا نحو صلاة وفتاة وحصاة وهذا الاخير سيأتى عند المنكودي وقلبت هاء فيما إذا كان ما قبلها محركا فقاين الوقف عليها والوقف على التاء الاصلية نحو بنت ووقت وقلبت هاء فيما إذا كان قبلها الفلان الساكن المعتل كالمحرك تقديرا بدليل أن المتحرك يقلب ألفا في بعض المواضع كقيام أمهله قوم (قول المنكودي وفهم منه ان الساكن الخ) قد علمت أن هذه هي الثانية من صورتى المنطوق في كلامه تخطيطا وأما الاولى فلم يندكرها هانبا لذكرها عند قوله وغير ذين بالعكس انتمى وما كان ينبغي له هذا بل كان ينبغي له أن يشرح منطوق النظم بموريتين ثم يتعرض للمغاهيم (وقوله ودخل في ذلك الخ) أى في قول المصنف الاسم مع ما بعده وأشار المنكودي بهذا إلى أنه أطلق الاسم على ما يشمل المفرد وجمع المؤنث السالم وماضاهاء ويكون قوله بعد وقل ذافي جمع تصحيح الخ تفصيلا له (قول كنى كأوليات وهيئات الخ) قد مر في صدر الكتاب ان أوليات اسم جمع لا مفرد له من لفظه وانما له مفرد من معناه وهو ذات وأما هيئات فهو بكسر التاء جمع هيئات بفتحها وأصل هيئات المفرد هيئية أو هيوة تحركت الياء أو الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار هيئات فان جمعه حذفت الالف والتاء من المفرد وقلت هيئات بكسر التاء ولما سلم فيه بناء المفرد فرقا بين جمع المغرب والمبنى فيكون حينئذ أشبه جمع للمؤنث في الصيغة والجمع بالالف والتاء وخالفه في عدم سلامة الواحد كندكرهوا قال بعض المحققين الحق أن هيئات مسمى به منقول من اسم الفعل فيكون أشبه الجمع في الصيغة وفي كون آخره ناء ولا يحتاج للتكاف الذي ذكرنا أولا المنقول عن مجبر وغيره (وقوله قول بعضهم الخ) مثله قول الأزهري حكاه قرطب عن بعض طي الخ وكلاهما يوافقانه ليس بحديث مع انه رواه الطبراني في الاوسط والكبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبر بموت ابنته رقية قال الحمد لله دفن البنات من المكرمات وأجيب بان الذي في الرواية الوقف بالتاء والمروى عن بعض العرب الوقف بالهاء فالمنافاة ومعناه دفن البنات من اكرامهن وقيل من اكرام آبائهن لما يعرض لهن ولآبائهن من المصائب وما أحسن قول بعضهم كانت له بنت فتبنى موتها : أحب بنتي وأود أنى * دفنت بنتي في قبر لحد وما هناك عن بعض ولكن * مخافة أن تذوق النذل بعدى

فربما تزوجها لكيم * فيشتم والدى ويسب جدى
وربما يطلقها سريعا * فترجع بيتها وتذوق فقدي
وربما يموت الزوج عنها * فتبكي بعده وتبكي بعدى
دعوت الله أن تكسى بلحد * ولو كانت أعز الخلق عندى

فسمع هذا القائل جاره وكان له عشر بنات فاجاب بقوله : فهذا هم واحدة تراه * فكيف بهن عشر هن عندى (وغير ذين بالعكس انتمى) (قول كنى ومنه قولهم يا أهل سورة البقرة الخ) قائل هذا ثابت بن قيس الانصارى لما كان يقاتل مع المسلمين مسيما الكذاب وحزبه واختلط المسلمون بالعدو وخاف فرار المسلمين فاراد أن يجمع اليه من كان يجاهد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لانهم يصبرون على ملاقات العدو أكثر من غيرهم لقوة ايمانهم (فان قلت) المؤمنون كلهم من آل سورة البقرة والقرآن فلم خص الصحابة (قلت) أجيب بان الصحابة هم آل القرآن حقيقة لحضورهم نزوله ومعانيتهم نطق المصطفى صلى الله عليه وسلم به والحبيب لثابت رجل من طي (وقوله في التوطئة ووقفا) المراد بالوقف في كلامه البناء (وقف بها السكت على الفعل المعلن) سميت هذه

(بحذف آخر كأعط من سأل) يعني ان هاء السكت تلحق في الوقف آخر الفعل والمحدوف الآخر المضارع المجزوم نحو لم يعطه ولم يعه
والأمر من المعلن اللام نحو اعطه وقه إلا أن لحاقها في نحو لم يعه وقه مما بقي من الفعل فيه حرف واحد وحرفان أحدهما حرف المضارعة
واجب وإلى ذلك أشار بقوله : (وليس حتما في سوى ما كع أو * كيح مجزوما فراع مارعوا)

يعني أنه إنما يجب لحاق هاء السكت في نحو المثالين المذكورين تقوية لها وفهم منه أن لحاقها لما بقي من حروفه أكثر من حرفين نحو
أعط ولم يعط جائز لا لازم فتقول في لم يعط وأعط لم يعط وأعط بالسكون ولم يعطه وأعطه بلحاق الهاء وفي نحو قه ولم يعه بلحاق الهاء
خاصة وبها متعلق بقف وقصرها ضرورة وعلى الفعل متعلق بقف أيضا والمعل نعت للفعل وبحرف متعلق بالمعل وحتما خبر ليس وفي
ليس ضمير هو اسمها عائد على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بحتما ومأموصولة وصلاتها كع ومجزوما حال من كيح والواو في رعو عائد على
العرب ثم انتقل إلى لحاقها بعدما الاستفهامية فقال :

(وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها الهاء ان تقف)

يعني ان ما الاستفهامية إذا جرت حذف ألفها في الوقف ولحقها هاء السكت واحترز بقوله ما في الاستفهام من الموصولة والشرطية
والمصدرية فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ولا تلحقها هاء السكت وفهم من قوله ان جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تلحقها هاء
السكت وشمل قوله ان جرت المجرورة بحرف الجر نحو عه وله والمجرورة بالاضافة نحو اقتضاءمه إلا أن المجرورة بالاضافة يلزمها الحذف
ولحاق الهاء وإلى ذلك أشار بقوله : (وليس حتما في سوى ما انخفضا * باسم كقولك اقتضاءم اقتضى)

يعني ان المجرورة بغير الاضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتما ففهم منه ان لحاقها جائز في المجرورة بحرف وفهم منه أيضا
أنه لازم في المجرورة بالاضافة ثم مثل ذلك بقوله اقتضاءم اقتضى هذا مثال المجرورة بالاضافة فاقضاء مضاف لم فاذا وقعت عليها قلت في اقتضاءم
اقتضى زيد اقتضاءمه وما مبتدأ وان حرف شرط وحذف ألفها جواب الشرط وجملة الشرط والجواب خبر المبتدأ والظاهر أن في قوله الاستفهام

الهاء هاء السكت لأن سكوت الناطق عندها يكون دون آخر الكلمة ووجه اجتلابها للتوصل إلى بقاء حركة الحرف الأخير في الوقف
كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء سكون الحرف الأول (كأعط من سأل) في الكلام حذف به يستقيم الكلام والأصل كالتوقف
على أعط من قولك أعط من سأل تقول من سألك أعطه والا فأعط في مثالي في اللفظ في الوصل إلى الوقف ومفعول أعط الثاني محدوف
والتقدير أعط من سأل سؤله وهذا والله أعلم خطاب لكتابه بأن الطالب إذا وصل لهذا المحل وحصل ما مر فقدم نال سؤله ومرغوبه
ويحتمل أن يكون دعاء من المصنف بوصول مرام الانسان من كتابه (وليس حتما في سوى ما كع أو * كيح مجزوما) اعترض ابن هشام
وغيره كلام المصنف بأن الصواب الاقتصار على قوله كع وهو الأمر الباقي على حرف واحد لأنه هو الذي تجب فيه هاء السكت وأما المضارع
الذي على حرفين أحدهما حرف المضارعة كلم يع فلا يتعين فيه الاتيان بهاء السكت بل يجوز وجهان وقد أجمع القراء على الوقف على ولم أك
ومن تق بترك الهاء إذا أرادوا الوقف وإنما وجب لحاق هاء السكت لفعل الأمر الباقي على حرف واحد لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان
سكن الحرف أو الوقف على المتحرك ان حرك وفي المضارع لو سكن لبق على حرفين (وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها) (قول المكودي
حذف ألفها في الوقف) ظاهره ان ألفها إنما تحذف في الوقف وليس كذلك بل ألفها تحذف إذا جرت وصلا أو وقفا والذي يتوقف على
الوقف هو لحاق هاء السكت حفظا للفتحة الدالة على الألف وبعبارة الناظم ناطقة بالمراد وفي بعض نسخ المكودي المصححة باسقاط
الوقف وهي الصواب (وقوله من الموصولة والشرطية الخ) مثال الموصولة مررت بما مررت به ومثال الشرطية بما تفرح أفرح ومثال
المصدرية عجبت مما تضرب أي من ضربك وإنما وجب حذف ألف الاستفهامية للفرق بينها وبين الموصولة وما بعدها وخصت بالحذف
لتطرف ألفها لفظا وتقديرا بخلاف باقيها (وقوله ان المرفوعة والمنصوبة الخ) مثال المرفوعة ما عندك ومثال المنصوبة : ويسئلونك ماذا
ينفقون . فمفعول ثان ليسئلون على أن ذا ليست مركبة مع ما (ليس حتما في سوى ما انخفضا * باسم) والفرق بين المجرورة بالاضافة
مع المجرورة بالحرف حتى تعين في الأول لحاق هاء السكت دون الثاني أن حرف الجر متصل بما فهو معها كالجزء فاذا حذف الألف
بقي أكثر من حرف وأما المضاف فهو يدل على معنى فهو منفصل عن المضاف إليه فلو كانت ما الاستفهامية مضافا إليها وحذف ألفها بقيت
على حرف واحد فوجب الهاء والأكثر على اتصال الهاء بالمجرور بالحرف وانظره مع كون أكثر القراء وقفوا على عم بغير هاء (كقولك
اقتضاءم اقتضى) هذا مثال للمفهوم كأنه قال فان كان مخفوضا باسم فيتحم فيه هاء السكت كقولك الخ قيل وأصل التركيب اقتضى
اقتضاءم أي أخذ دينه من مدينه أخذا أي شيء صفته يعني هل أخذه أخذ يسر أو عسر أو تعجيل أو مطلق ثم قدم
مع المضاف لأن ما الاستفهامية لها الصدارة فعلى هذا يكون الكلام أولا وآخره من شخص واحد سائلا بذلك

متعلق بمحذوف تقديره أغنى والماء في وأولها مفعول أول بأول والماء مفعول ثان وإن تقف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وحتما خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها يعود على لحاق الماء وفي سوى متعلق بحتما وما مرصولة وصلتها انخفض وباسم متعلق بانخفاض ثم انتقل الى لحاقها في غير الفعل اللعل الآخر وما الاستفهامية فقال :

(ووصلها بغير تحريك بنا * أديم شذ في المدام استحسننا)

يعني ان وصل هاء السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن وفيهم منه أنه لا يوصل بحركة الاعراب البتة فمثال حركة البناء الدائم الذي يستحسن لحاق الماء معه حركة الواو والياء نحو هو وهي فيجوز هو وهيه وقد قرىء بهما ومثال حركة البناء غير الدائمة اسم لا والنادي ونحوها مما فيه البناء والاعراب وقد شذ لحاقها في عل في قول الراجز :

يا زب يوم لي لا أظله * أرمض من تحت وأضحى من عله

ووصلها مبتدأ والماء عائدة على هاء السكت وبغير متعلق بوصل وأديم في موضع الصفة لبنا وشذ خبر المبتدأ والمدام اسم مفعول من أدامه يدعه فهو مدام وهو متعلق باستحسن ثم قال :

لكن يلزم عليه حيث قدمت لمصادرتها أن يكون ذلك وصلا لا وقفا فكيف يؤتى بهاء السكت التي الكلام فيها ويكون خروجا عن الموضوع ؟ قلت : والذي يظهر أن قوله اقتضى يعني زيدا مثالا إخبار من شخص يقبض زيدا منه فيسأل سامع عن كيفية الاقتضاء فيقول اقتضاءه هل يرفق أو يصعب فتكون ما في محالها ويوافق الموضوع ويكون العامل في اقتضاء محذوفا (قول السكودي تقديره أغنى الخ) الأولى أنه متعلق بمحذوف صفة ما في تقديره وما الواقعة في الاستفهام (ووصلها بغير تحريك بنا) يوجد قبل هذا البيت في بعض نسخ السكودي بيت آخر نصه :

(ووصل ذى الماء أجز بكل ما * حرك تحريك بناء لزمنا)

ويوجد أيضا عقبه شعر حاله ذكر في هذا البيت ان هاء السكت انما توصل بحركة بناء لازم لا كبناء المفرد العلم فلا تتصل به وانما تتصل به على وجه الشذوذ واليه أشار بقوله ووصلها الخ لكن قول الناظم ووصلها البيت يعني عن البيت وشرحه الموجودين في بعض النسخ * ثم اعلم أن كلام الناظم باعتبار ظاهره يحتمل دورا ثلاثا لأن النفي الذي هو غير اما أن يكون متسلطا على القيد الأول الذي هو التحريك فيكون التقدير ووصلها بغير المحرك شاذ فيقتضى أنها توصل بالسالك نحو اضرب شذوذ ما مع انها لا توصل به قطعا واما أن يكون النفي متسلطا على قيد البناء فقط فكأنه قال ووصلها بمحرك غير مبنى شاذ فيقتضى ان هاء السكت توصل على وجه الشذوذ بالاعراب نحو جاء زيد مع أنه لا توصل به البتة كما في السكودي واما أن يكون النفي متسلطا على أديم القيد الأخير فقط فيصير التقدير حينئذ ووصلها بمحرك بحركة بناء غير دائم شاذ وهذا هو المراد والصورتان قبله باطانتان فيكون المصنف أشار بذلك إلى علة في البيت الذي عند السكودي ويكون ذلك منطوقه والبيت شاهد له ويكون مفهومه ان وصلها السكت لمحرك بحركة بناء دائم غير شاذ وهل هو مستحسن أم لا يبقى ما هو أهم فصرح بذلك في قوله في المدام استحسننا فليس هو تكرار مع مفهوم ما قبله وفيه نكتة أخرى وهي ترجيح أن المصنف وان احتمل صور اثلاثا كما علمت لكن مراده الصورة الأخيرة فقط بدليل في المدام استحسننا وأما السكودي فتبع بتقديره ظاهر عبارة الناظم وما كان ينبغي له ذلك (قول السكودي اسم لا والنادي الخ) مثال اسم لا لارجل في الدار ومثال المادي يا زيد ومثال نحوها من قبل ومن بعد فبناء الجميع عارض (وقوله وقد شذ لحاقها الخ) قد علمت ان هذا هو المنطوق والبيت من الرجز وقائله أبو مروان ويا إما للتنبيه ولذلك دخلت على الحرف الذي هو رب ويحتمل أن تكون للدعاء والنادي محذوف أي يا قومي وبوم مجرور برب ولي متعلق بمحذوف صفة يوم واللام بمعنى على وجملته لا أظله صفة ثانية ليوم وأظلل مضارع مبنى للمفعول ونائبه ضمير التكلم والماء مفعوله والأصل لا أظلل فيه حذف في واتصل الضمير بالفعل فهو من باب الحذف والايصال وأرمض بضم الهمزة وفتح اليم فهو للمفعول من رمضت قدماء إذا احترقت من شدة الرمضاء وهي الأرض التي تقع عليها حرارة الشمس ومن تحت بضم التاء أصله من تحتي فلما قطع بيت على الضم وأضحى بضم الهمزة مبنى للمفعول من ضحيت الشمس بكسر الحاء إذا برزت في وقت الضحى وعله ظرف بضم اللام وسكون الهاء بمعنى فوق والشاهد فيه حيث ألحقه هاء السكت شذوذاً لأنه غير دائم البناء (ولا يقال) ان الهاء ضمير (لأننا نقول) لو كانت ضمير الوجب اعراب عليه بكسر اللام مجرور بمن لأنه من أخوات قبل وبعد على ما للناظم سابقا وقيل الأصل من علو بالواو وقبلت هاء ومعنى البيت يا قومي رب يوم كأن على لا يصيني ظل من حر الشمس فيه ويصيني حر الرمضاء من تحتي وحر شمس الضحى

(وربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف ثرا وفشام منتظما)

يعني انه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه وذلك في النثر قليل وفهم ذلك من قوله وربما ومنه قوله تعالى في قراءة غير حمزة والكسائي : لم يتسنه . وانظر وقراءة قالون ومحيى ومماتي وفي الشعر فاش وقد صرح بذلك في قوله : وفشام منتظما . ومنه قوله :

أنا أناري قفلة ممنون أتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

وقوله : ضخم بحب الخلق الأضخا . وهو في الشعر كثير ولفظ الوصل مفعول لم يسم فاعله بأعطى ومأمفعول ثان وهي موصولة وصلتها للوقف ونثر منصوب على اسقاط الحافض والتقدير في نثر وفشام معطوف على أعطى ومنتظما حال من الضمير المستمر في فشا .

﴿ الإمالة ﴾

الإمالة على قسمين إمالة الألف وإمالة الفتحة فإمالة الألف هي أن تنحو بالألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة وذ كر لها الناظم ستة أسباب الأول انقلابها عن الياء الثاني ما لها الياء الثالث كونها بدلا من عين ما يقال فيه قلت الرابع ياقبليا أو بعدها الخامس كسرة قبلها أو بعدها السادس التناسب وقد أشار إلى الأول بقوله : (الألف المبدل من ياء في طرف * أمل) يعني أن الألف المبدلة من الياء في الطرف تمال وتشمل آخر الفعل كرمي وآخر الاسم كرمي وفهم منه أن الألف إذا كانت وسطا لا تمال وإن كانت مبدلة من ياء لا بشرط يأتي والألف مفعول بأمل والمبدل نعت للألف ومن ياء متعلق بالمبدل وفي طرف في موضع النعت ليا ثم أشار إلى الثاني بقوله :

(كذا الواقع منه الياء خلف * دون مزيد أو شذوذ)

يعني أن الألف تمال إذا كانت صائرة إلى الياء دون شذوذ ولا زيادة وذلك نحو حبل ومعزى فإن الألف فيهما غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء في التشية والجمع بالألف والتاء فتقول حبلان وحلبات ومعزيان ومعزيات

من فوق فالعذاب تحته وفوقه (وربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف) من اسكان مجرد أو مع الروم أو الاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت (قول المكودي في قراءة غير الخ) أما زاد وانظر في هذه الآية ومماتي في التي بعدها إشارة للوصل وأما حمزة والكسائي فيقرآن وصلا بحذف الهاء على القياس وفي الوقف يقفان بالهاء كغيرهما من باقي القراء كما هو القياس ثم إن الاستشهاد بهذه الآية مبني على أن يتسنه من السنة واحدة السنين وإن لا مها أو أو الأصل يتسنو قلبت الواو ألفا لتحركها مع فتح ما قبلها ثم حذفت الألف لاجازم ولحقت هاء السكت وصلا وأما أن قلنا أن لام السكامة هاء فهي يتسنه أصلية لأنها لام الفعل فهو بالسكون على الهاء (وقوله وقراءة قالون الخ) لا خصوصية لقالون بل ورش كذلك (وقوله ومنه قوله أنا أناري الخ) تقدم هذا البيت في الحكاية عند قوله ونادر ممنون في نظم عرف والشاهد هنا في ممنون فإنه جمعه وصلا مع قول الناظم وإن تصل فلفظ من لا يختلف لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف (فإن قلت) الوصل هنا ليس كالوقف لأن نون ممنون الأخيرة في الوقف تسكن وهما مفتوحة فلا إجراء (قلت) أوجب بأن الفتح هنا ضرورة (وقوله ضخم الخ) شطريت من الرجز والشاهد في الأضخا بتضعيف الميم مع وصلتها بحرف الاطلاق والأصل الاضخم بتخفيف الميم لكن قدر الشاعر الوقف عليها أولا فشددها ثم ظهر له الوقف على حرف الاطلاق الذي هو الألف فوصلها به ووقف عليه وأبقى تضعيف الميم في الوصل على حاله إجراء للوصل مجرى الوقف والله أعلم .

﴿ الإمالة ﴾

مناسبة ذكر هاء الوقف كونها تحدث في السكامة تغييرا كالوقف في بعض أحواله وقدم الوقف علم الان معرفة أحكامه آ كدمنها وعكس في التسهيل والكافية ولا وجه له والإمالة في اللغة مصدر أملت الشيء أمليه إمالة إذا عدلت به عن الوجه الذي هو عليه وفي الاصطلاح قال المكودي الإمالة على قسمين إمالة الألف الخ هذه العبارة فيها إيهام لاقتضاءها أن الألف تمال وحدها دون الفتحة وذلك غير ممكن وإن كان يلزم من إمالة الألف إمالة الفتحة قبلها والأولى لدفع الإيهام أن يقول الإمالة على قسمين إمالة الألف مع الفتحة نحو رمي وإمالة الفتحة وحدها إذا لم يكن بعدها ألف نحو يسحر (وقوله ذ كر لها الناظم ستة أسباب الخ) جعلها المكودي ستة بناء على أن قول الناظم :

كذاك ما يليه كسر أو يلى * تالي كسر ... سبب واحد والحق أنهم سببان لأن الكسرة إما قبله أو بعده وبقي عليه سبب واحد وهو كون الياء بعدها وجعلها المكودي مع كون الياء مع كون الياء قبلها سببيا واحدا والحق أنهم سببان فتكون الأسباب ثمانية الباقى على الناظم منها واحد وبهذا يوافق ما في الموضع وهذه الأسباب ليست موجبة للإمالة وإنما هي مجوزة لها فكل محال يجوز فتحه (وقوله أو بعدها) زائد على الناظم كما علمت ويأتي للمكودي (الألف المبدل من ياء) (قول المكودي وإن كانت مبدلة الخ) نحو ناب اسم للسن فإن أصله نيب بدليل أنياب فلا يعال لعدم تطرف الألف والشرط الذي ذكره هو قول الناظم بعدوه هكذا بدل عين الفعل الخ (كذا الواقع منه الياء خلف) (قول المكودي حبل ومعزى الخ) كل منهما ألفه للتأنيث والمعزى بكسر الميم والمعز والمعز بفتحهما خلاف

واحترز بالشذوذ من قلب الألف ياء في لثة هذيل إذا أضيف إلى ياء التكلم نحو عصى في عصاى واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفاقفي وفي جمعة قني والواقع مبتدأ وخبره كذا ومنه متعاق بالواقع وأل موصولة والفاعل بالواقع والضمير في منه عائد على أل وخاف حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون متعاقى بخلف أو بالواقع ثم قال : (ولما * تليه ها التانيث ما لماعدا) يعني أن ما آخره تاء التانيث محاقف آخره ألف يستحق الإمالة يقال كما يقال المجرد من التاء نحو مائة وفتاة لأن التاء في حكم الانفصال فهي غير معتد بها ومابتدأ وهي موصولة وصلها عند ما والمأ مفعول بعد ما وخبر المبتدأ لما وما موصولة وصلتها تاء تليه ها التانيث فاعل بتليه ها التانيث على حذف مضاف والتقدير حكم ما عدم التاء من الإمالة ثابت لما تليه ها التانيث ثم أشار إلى السبب الثالث فقال :

(وهكذا يدل عين العمل أن * يؤل إلى فلت كاضى خف وذن)

يعني أن الألف تمال أيضا إذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه إذا أسند إلى تاء الضمير فشمع ما عينه واو مكسورة نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لأنه من الخوف وما عينه ياء مفتوحة في الأصل نحو دان فانه من الدين وما عينه ياء مكسورة نحو هاب فانه من الهبة وأصله هيب فمال الألف من ذلك كله لأنه يؤول إذا أسند إلى التاء لفت فيقال خفت وذنت وهبت واحترز به مما لا يؤول إلى فلت لكسر بل إلى فلت بالضم نحو قال وطال لأنك تقول فيها قلت وطلت وبدل مبتدأ وخبره كذا وإن يؤول شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه ثم أشار إلى السبب الرابع فقال : (كذاك تالي الياء) أي مال أيضا الألف التي تلي الياء وذلك نحو سيال وأوهم كلامه أن ذلك فيما اتصل بالياء كالمثال المتقدم بل تجوز الإمالة وإن فصل بين الياء والألف فاصل وعلى ذلك نبه بقوله :

(والفصل اغتفر * بحرف أو مع ها كجها أدر) يعني أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف المائلة بحرف واحد وذلك نحو شيان أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيهها وإنما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلة الفصل واغتفر بحرف مع الهاء لخشاء الهاء وفيهم منه أن الفصل

الناس من الغنم والماعز واحداً من الذكر والأنثى (وقوله واحترز بالشذوذ الخ) كان ينبغي للمكودي أن يؤخر هذا المحترز عن الذي بعده ليوافق عبارة الناظم (وقوله من قلب الألف ياء الخ) يعني وهي أصلها الواو فتحرك الألف إلى أصلها وهي الواو وتقلب ياء لاجل الادغام (وقوله في لغة هذيل) قد مر ذلك في الخاف إلى ياء التكلم في قوله: وعن هذيل انتقالها ياء حسن. فعصاى تقول على لغتهم إذا أضفت إلى ياء التكلم عصى وأصله عصوى بسكون الواو ولأم السكامة فاجتمعت الواو والياء وسميت أحدهما بالسكون فتقلب الواو ياء وأدغمت في ياء السكامة وكونه احترز بالشذوذ عن لغة هذيل مثله في الشارح والرادى والموضع قال ابن غازى وفيه نظر لأن هذه اللغة شبيهة فكيف يمكن إطلاق الشاذ عليها والظاهر أنه أشار إلى رضى وأنه ثنى على رضى أن لا يمال لكون تثنيته بالياء شاذة والقياس رضى بالواو (قوله في تصغير قني) ففي بضم القاف وتشديد الياء وأصله قنيو بسكون الياء ياء التصغير والواو لام السكامة فتقول اجتمعت الواو والياء إلى آخر ما مر وما للمكودي أصل قني الجمع قنيو وبواو ين واو الجمع ولأم السكامة فكبرها اجتماع واو ين فقلبوا الثانية ياء فصارت قنيو إلى آخر ماله ويفرق بين التصغير والجمع بفتح ما قبل الياء في التصغير وكسر ما قبل الياء في الجمع مناسبة للياء (فإن قلت) لم أميل نحو جلى ومنع نحو عصا مع أن ألف جلى لا يرجع ياء الأمع لحاق علامة التثنية أو الجمع وألف عصا تقلب ياء إذا لحقتها علامة التصغير والعلامة في التثنية والتصغير زائدة (فالجواب) أن علامة التثنية والجمع إنما تلحق بعد انفصال السكامة بخلاف علامة التصغير فكانت الأولى في نية الانفصال والثانية متصلة

(... ولما * تليه ها التانيث ما لماعدا) حق الناظم أن يذكر هذا عقب قوله الألف المبدل الخ لأنه من تتمته لا من تنمة قوله كذا الواقع كإقضية الموضع تنكيته عليه (وهكذا يدل عين العمل) (قول المكودي فيقال خفت الخ) أصله خوف فلما أسند إلى تاء الفاعل سكنت الفاء لام السكامة ونقل حركه الواو عين السكامة إلى قائمها بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان حذف الواو لذلك وهكذا يقال فيما عينه ياء مكسورة كهيىب وأما ما كانت عينه ياء مفتوحة نحو دين فينقل من باب فعل المنقوح العين إلى باب فعل المكسور العين فيكون كهيىب فيفعل به مامر وأما حول لاجل أن العين التي هي الياء إذا حذف بقي كسر الفاء دليلا عليها (وقوله نحو قال وطال الخ) أشار بهذين التالين إلى أنه لا فرق بين أن يصير إلى فلت بالضم تحويلا أو أصالة فالأول كقول أصله قول بفتح العين لكنه إذا أسند إلى التاء نقل من باب فعل المنقوح إلى فعل المضموم ويفعل به مامر وأما نقل ليكون ضم فاء السكامة دليلا على أن عينها واو محذوفة وأما طال فأصله طول بضم الواو فيفعل به مامر وتذكر في جميع ما مر قول اللامية : وأقل لفاء الثلاثى شكل عين إذا اعـ * سملت وكان بتا الاضمار متصلا أو نونه وإذا فتحا يكون فـ * هـ اعتض مجانس تلك العين منتقلا (كذاك تالي الياء) (قول المكودي نحو سيال) على وزن سحاب سوضع بالحجاز وقال المرادى هو شجر له شوك (والفصل اغتفر) (قول المكودي وذلك نحو شيان) اسم رجل ومن أمثلته

إذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء من الامالة ولم يذكر في هذا النظم الياء سببا إذا كانت بعد الألف نحو بايع وهو في ذلك موافق لسيبويه وتالي الياء مبتدأ وخبره كذلك والفصل مبتدأ وخبره اغتفر وبحرف متعلق بالفصل أو مع ها معطوف على مقدر والتقدير بحرف واحد أو مع هاء وقصرها ضرورة ثم أشار الى السبب الخامس فقال :

(كذا ما يليه كسر أو يلى * تالى كسر أو سكون قد ولى * كسر أو فصل لها كلا فصل يهد * فدرهاك من يله لا يصد)
فذكر خمس صور الأولى أن يقع الكسر بعد الألف وشرطه أن يليها نحو مساجد الثانية أن يقع الكسر قبلها وفيه أربع صور أولها أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد وثانيها أن تكون منفصلة بحرفين أولهما ساكن نحو شمال وثالثها أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو يريد أن يضربها ورابعها أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء وتقدمثل ذلك بقوله : فدرهاك من يله لا يصد . فالألف في هذه المثل كلها تجوز إمالتها وإنما اغتفر الفصل بالهاء في درهاك لحنائها فلم يعتد بها فصار كشمال وهذه الصور كلها مفهومة من النظم وفهم منه أن الفصل إذا كان في غير ما ذكر لم تجز الامالة وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها يليه وكسر فاعل يليه والضمير العائد منه على الموصول الهاء من يليه أو يلى معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل يلى وتالى كسر مفعول يلى وسكون معطوف على كسر وقد ولى كسر اجملة في موضع النعت لسكون وفصل الهاء مبتدأ وخبره يهد وكلا فصل متعلق ببعده وفدرهاك مبتدأ ومن اسم شرط في موضع رفع بالابتداء ويله مجزوم به وهو في موضع خبر ولم يمتد جواب الشرط وبقي من أسباب الامالة سبب سادس يأتي الكلام عليه إن شاء الله ثم انتقل الى موانع الامالة فقال :

(وحرف الاستعلاء يكف مظهرا * من كسر أو يا وكذا نكف را)

يعنى أن حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الامالة وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها قوله قط خص ضغط ولى هذا فالحروف الكافة للامالة ثمانية إلا أن هذه الحروف لا تمتنع جميع أسباب الامالة بل تمتنع الامالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة

يسار بتقديم الياء على السين وإن كانت الامالة مع الياء الساكنة أقوى منها مع المتحركة ويسار اسم عبد لا ياد ويدكر أن يسار هذا تعرض لابنة سيده ليزني بها فزجرته فأتى صاحبها فاستشاره في أمرها فقال له وكان عاقلا وياك يا يسار كل من لحم الحوار واشرب من لبن العشار وإياك وبنات الأحرار فقال كلاتها تبسمت في وجهي فعاودها فقالت له أدن مني لتشتم طيبا فلما دنا منها قطعت أنفه بسكين وكانت دفعت لأمتين لها سكينتين وقالت لهما إذا قطعت أنفه فلتقطع كل واحدة منكأ أذنه التي تليها ففعلتا ذلك فلما أتى صاحبه الذي استشاره قال والله لأدرى أمقبل أنت أم مدبر لندهاب أنفه وأذنيه فقال له بك لا ترى الأنف والأذنين أو ماترى وميض العينين فصار مثالا (وقوله وليس ثانيهما هاء الخ) هذه عبارة أولى من قوله أولا تبعا لظاهر عبارة المصنف أو بحرفين أحدهما ها لأن العبارة الأولى توهم أنه لا فرق بين كون الهاء أولا أو ثانيها وليس كذلك لكن مثال الناظم يرفع الإيهام ويقيد المصنف بأن لا يكون ما قبل الهاء ضمة والافلا نحو هذا جيها أو هذا بيتها ومعنى أدرجيها أقطعه وقدره والجيب القميص (قوله نحو بايع) بفتح الياء فلا تكون الامالة حينئذ إلا للياء وأما بايع بكسر الياء فيكون مجوز الامالة شيئين الياء والكسرة وإن كانت الياء أقوى (كذا ما يليه كسر) (قول المكودي نحو شمال) بكسر الشين الناقاة السريعة المشى (وقوله وقد مثل ذلك) أى الصورة الأخيرة (وقوله وهذه الصور كلها مفهومة الخ) لأن قوله وفصل الهاء الخ راجع لصورتين وهما قوله تالى كسر تقط أو تالى سكون تال لكسر وما قبل الألف فيهما مفتوح أبدا فيكون يضربها مثل عماد ودرهاك مثل شمال (وقوله يأتي الكلام عليه الخ) أى في قوله وقد أمالوا للتناسب الخ (وحرف الاستعلاء يكف مظهرا) (قول المكودي يجمعها قولك قط الخ) الذي رمز لها بذلك هو ابن برى في الدرر قط بكسر القاف وسكون الظاء المعجمة المشالة أمر من قاط يقيظ بمعنى أقم وفاعله ضمير المخاطب ومفعوله خص والخص بيت من قصب وضغط مضاف اليه ما قبله والضغط الضيق وفيه إشارة الى انه ينبغي للانسان أن لا يأخذ من دنياه إلا قدر حاجته ولا يطلب منها الشيء الكثير فإن كفاء بيت من قصب فلا يعدل عنه إلى أكثر منه وإنما كف حرف الاستعلاء طلبا لمجانسة الصوت ولو قدم حرف الاستعلاء ثم أميل ما بعده لكان الانتقال من العلو للأسفل وإن كان مؤخرا نحو فاضل لكان العكس وأما الراء فلنكون اللسان يرتعدها صارت كأنها مكررة فأشبهت الحروف المستعلى بها (وقوله إذا كان سببها كسرة ظاهرة الخ) هذا منطوق النظم ولم يأت له بمثال فمثال كف حرف الاستعلاء الكسر الظاهر فاقد ومثال كفه الياء الظاهرة ضياع بفتح الضاد مصدر ضاع يضيع ومثال كف الراء الكسر الظاهر راكب ومثال كفه الياء الظاهرة رياحين وبقي عليه مفهوم مظهرا وهو أن الكسر القدر والياء القدرة لا يكفها مستعل ولا راء مثال الكسر القدر الذي لا يكفه مستعل خاف فإن سبب امالته كون ألفه منتقلا عن واو مكسورة والكسر الآن مقدر ومثال الياء القدرة التي لا يكفها مستعل بقى من البقاء فإن سبب امالته كون الألف بدلا من

وكان بعد الألف حرف من أحرف الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلا أو مفصولا بحرف أو حرفين وكانت الراء مضمومة أو مفتوحة وحرف الاستعلاء مبتدأ وخبره يكف ومظهره مفعول بيكف وهو عائد على حذف الموصول تقديره يكف سببا مظهرا ومن كسر متعلق بمظهرا ورا فاعل بتكف وكذا متعلق بتكف ثم ان المانع من الامالة يكون متأخرا عن الألف ومقدما عليه وقد أشار إلى الأول بقوله :
(ان كان ما يكف بعد متصل * أو بعد حرف أو بحرفين فصل)

فهذه ثلاث صور الأولى ان يكون متصلا بالألف نحو فاقد وفاضل الثانية أن يكون مفصولا بحرف نحو منافق وباسط الثالثة أن يكون مفصولا بحرفين نحو موثيق ومواعيظ وما اسم كان وهى موصولة وصلتها بكف والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف وبعد في موضع خبر كان وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير بعده أى بعد الألف المالة ومتصل خبر بعد خبر ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وأو بعد حرف معطوف على يعد الأول وأو للتقسيم وبحرفين متعلق بفصل وفصل معطوف على ما قبله ثم أشار الى المانع إذا كان متقدما فقال :
(كذا إذا قدم ما لم ينكسر * أو يسكن إثر الكسر كالمطواع مر)

يعنى ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة إذا تقدمتا على الألف منعنا الامالة بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة فمثال المكسور طاب ومثال الساكن بعد كسرة رأيت المطواع وقد مثله بقوله كالمطواع مروفهم منه ان ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الامالة نحو طالب وقادر وراكب وقائل وضبارم وكذا متعلق بمحذوف تقديره لا تمال وكذا والضمير في قدم مستتر عائد على المانع وما ظرفية مصدرية وأو يسكن معطوف على ينكسر وإثر ظرف متعلق بيسكن والمطواع مفعول بم قال مار الطعام غير ومار أهله إذا جاب لهم الطعام والمطواع بمعنى الطييع ثم ان الموانع من الامالة قد يعرض ما يمنعها والى ذلك أشار بقوله :

الياء والياء مقدرة (فان قيل) الذى يظهر من جهة النظر والعقل عكس ما قاله النحاة وهو أن حرف الاستعلاء والراء يكفان السبب القدر لنضعه دون الظاهر لقوته (فاجواب عنه) بأن القدر أقوى لأن سبب الامالة موجود في نفس الحرف المبال وأما مع الكسرة أو الياء الظاهرتين فسبب امالة الألف إما قبله أو بعده لافى نفسه وما كان فى نفسه أقوى مما وجد قبله أو بعده (وقوله وكان بعد الألف حرف الخ) الأولى حذف هذا الكلام لأنه تكرار وقصور أما التكرار فسيقول الناظم ان كان ما يكف بعد متصل الخ وأما القصور فانه يقتضى ان حرف الاستعلاء انما يكف متأخرا وليس كذلك لقول الناظم بعد : كذا إذا قدم ما لم ينكسر (وقوله تقديره يكف حرفا الخ) الحق فى التقدير يكف سببا (وقوله ومن كسر متعلق بمظهرا) مثله فى العرب والأولى انه متعلق بمحذوف صفة لمظهره تقديره مظهرا كائنا من كسر (ان كان ما يكف بعد متصل) ما فى كلام المصنف واقعة على المانع وقد علمت سابقا أن المانع أمر ان حرف الاستعلاء والراء فيقتضى كلام المصنف هنا ان الصور الثلاث تجرى فى المانعين معا أما حروف الاستعلاء فنعم كالمثل لجميعها المكودى وأما الراء فان كانت متصلة نحو غنما حمار فانها تمنع ولا اشكال وان وقع الفصل بينهما وبين الألف بحرف واحد نحو كافر ففي منعها خلاف وأما ان وقع الفصل بحرفين فلا تمنع اتفاقا ولعله لأجل هذا التفصيل الذى فى الراء خص المكودى الأمثلة بحروف الاستعلاء ولم يأت للراء بمثال (كذا إذا قدم ما لم ينكسر) (قول المكودى والراء غير المكسورة الخ) تقييد الراء بغير المكسورة مأخوذ من قول الناظم بعد وكف مستعمل الخ (وقوله وفيه من ان ما الخ) هذا هو المنطوق وأى فائدة لهذا التحليق الكثير الذى يشوش البال (وقوله وضبارم) بضم الضاد وتخفيف الباء الرجل الجرىء على الاعداء قاله فى القاموس ويطلق أيضا على الأسد الشديد الخلق بضمهين ثم ان التمثيل به خلاف الحق لأن الراء المكسورة هنا تمنع مانع الامالة الذى هو حرف الاستعلاء فيجوز فيه الامالة فالأولى الاقتصار على ما قبلها ويبدله بنحو غنائم واعلم ان التشبيه فى النظم يقتضى ان الصور الثلاث المارة فى المانع المتأخر تجرى هنا فى المانع إذا تقدم وان ذلك يعم حرف الاستعلاء والراء وليس الأمر كذلك بل فى ذلك تفصيل وحاصله ان المانع المتقدم إذا كان حرف الاستعلاء يمنع إذا كان متصلا كمثال المكودى بطالب وقادر ويمنع إذا كان مفصولا بحرف كمثاله أيضا بقائل وضبارم على ما فيه وإما ان كان مفصولا بحرفين ولو كان أحدهما ساكنا فلا يمنع خلاف ما يقتضيه التشبيه وأما الراء ان تقدمت فلا تمنع الا إذا كانت متصلة كمثال المكودى براكب وأما مع الفصل بحرف أو حرفين فلا تمنع خلاف ما يقتضيه التشبيه فيتعين حينئذ أن يكون التشبيه ناقصا والمكودى استشعر ما ذكرنا فاقصر على ما يصح من الأمثلة (فان قلت) ما الفرق حتى كان حرف الاستعلاء يمنع إذا فصل بحرف والراء لا تمنع إذا فصلت (قلت) أجيب بأن حرف الاستعلاء أقوى لأن الراء انما منعت تشبيها به كما مر قريبا (وقوله تقديره لا تمال الخ) بلا النافية وهو الحق لأن كلامنا فى نفي الامالة وفى بعضها تمال باسقاط لا وهى فاسدة والحق فى اعراب كذا انه صفة لمحذوف مفعول مطلق عامله محذوف تقديره تمنع الامالة منعاً كالمنع السابق إذا قدم المانع (وقوله إذا جلب لهم طعام) قال تعالى : ومن

(وكف مستعل ورا ينكف * بكسر را كغارما لا أجفو)

يعنى ان الراء المكسورة اذا وقعت بعد الالف المالة مكسورة كفت المستعل والراء المفتوحة نحو دار القرار ولا أجفو غارما ومن العجب ان الراء المكسورة تنكف نفسها ان كانت مفتوحة وسبب كفت الراء المكسورة لنفسها وحرف الاستعلاء انها مكررة فتضاعفت فيها الكسرة فقوى بذلك سبب الامالة وكف مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل ورا معطوف على مستعل وينكف خبر المبتدأ وبكسر متعلق بينكف وغارما مفعول باجفو ثم قال : (ولا تمل لسبب لم يتصل * والكف قد يوجه ما ينفصل)

يعنى ان سبب الامالة لا يؤثر إذا كان منفصلا يعنى من كلمة أخرى نحو يدى سابور فلا تمال الالف من سابور لاجل الياء من يدى لانها منفصلة بخلاف الكف فانه يؤثر وان كان منفصلا فتتمنع الامالة فى نحو يريد أن يضربها قبل فلا تمال الالف من يضربها لكف القاف لها وان كان من كلمة أخرى ولسبب متعلق بتمل ولم يتصل فى موضع النعت لسبب والكف مبتدأ وخبره قديوجه وما فاعل يوجب وهى موصولة وصلتها ينفصل ثم قال : (وقد أمالوا لتناسب بلا * داع سواه كعمادا وثلا)

هذا هو السبب السادس من أسباب الامالة وانما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها يعنى أنهم قد أمالوا لتناسب دون سواه وذكر مثالين أحدهما عمادا ويعنى به اذا قلت رأيت عمادا ثم وقفت عليه فقلبت التنوين ألفا فتميل الالفين معا أعنى الالف التى بعد الميم والالف المبدلة من التنوين أما الالف التى بعد الميم فلأماليتها سبب وهو كسر العين وأما الالف التى هى بدل من التنوين فلا سبب لأماليتها الا المناسبة للآلف المالة التى قبلها وينبغى أن يضبط كعمادا بالالف دون تنوين على ارادة الوقف والمثال الثانى تلا أميل من

أهلنا . أى تجلب لهم الطعام ويطلق أيضا الميرة على القافلة التى تجلب لهم الطعام قال الشاطبى وقد يكون من ما غيره اذا أعطاه كل ما يريد وهذا المعنى أنسب فكأنه خطاب لكتابه بانه يبلغ كل من أطاعه بمطاعته وقراءته وحفظه ووصوله الى هذا المحل كل ما أراد وطلب من العلوم لان النحو قنطرة لها والمطواع مفعول من الطوع مبالغة فى الطائع (وكف مستعل) (قول المكودى اذا وقعت بعد الالف الخ) قيد لا بد منه فلو وقعت الراء المكسورة قبل الالف فلا أثر لها ولهذا لم يعل أحد رباط من قوله تعالى : من رباط الحيل . ويقيد أيضا بأن محل كفت الراء المكسورة اذا كان المانع للامالة متقدما على الالف والراء فان تأخر المانع فلا تنكفه الراء فلا يمال نحو سارق والقيدان معا مأخوذان من مثال الناظم (وقوله نحو دار القرار الخ) فى هذه الآية المانع من الامالة شيان حرف الاستعلاء والراء المفتوحة والكاف لهما معا الراء المكسورة بعد الالف وفى مثال الناظم المانع حرف الاستعلاء فقط وهو الغين وبقي على المكودى ما اذا كان المانع الراء فقط ومثاله كتاب الابرار ومعنى لا أجف غارما لا أطلب غريما ومدينا مطالبة جفاء وانما اطلبه مطالبة رفق ولين ولانافية وأجف مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو المحذوفة للنافية أو هو مجزوم بحذف الواو إجراء للا نافية مجرى النافية أولانافية وأسند الناظم ذلك الى نفسه ومقصوده كتابه الذى هو الالفية وفى هذا المثال جواب عن سؤال مقدر (كأنه قيل) للعصف أن أنت أمرت كتابك فى قولك من المطواع بأنه غير من أطاعه فمن لم يطعه بان جعل يقرؤه من دون مطالعة ولا حفظ فماله (فاجاب) بانه مدين وأنالا أجفوه بل اذا عاد لقراءة الكتاب مرة ثانية بمطالعة واجتهاد فانه يعطيه مامر (وقوله ومن العجب الخ) لا عجب فى ذلك وانما العجب من عجبه لان الراء المكسورة غير المفتوحة فليست نفسها حتى يأتى العجب (وقوله فتضاعفت فيها الكسرة فقوى الخ) ييا ذلك ان الراء لما قدر تكرارها صارت بمنزلة حرفين والكسرة فيها بمنزلة كسرتين فتكون احدى الكسرتين فى مقابلة المانع فتبقى الاخرى تكون سببا للامالة دون معارض لها لكن يقال دار القرار القياس أن لا يمال لان الراء المكسورة فى مقابلة مانعين حرف الاستعلاء والراء المفتوحة فلم يبق سبب للامالة إلا أن يقال ان حرف الاستعلاء والراء المفتوحة يتزلان منزلة مانع واحد فيبقى السبب موجود (وقوله مضاف الى مفعول الخ) مثله فى العرب قيل وهو غفلة وصوابها للفاعل (فأت) ويحتمل صحة ما قال ويكون على حذف الجار والتقدير وكفت الامالة بحرف مستعل ينكف بكسر راء (ولا تمل لسبب لم يتصل) (قول المكودى يدى سابور الخ) سابور اسم للملك من ملوك العجم (فان قيل) ما الفرق بين السبب والمانع حتى لم يؤثر الاول مع انفصاله وأثر الثانى (فالجواب) ان المانع أقوى ويبيانه ان الأصل عدم الامالة والمانع يرد للأصل والامالة على خلاف الأصل والسبب يردله فلذا كان المانع أقوى واعتراض الموضح على الناظم الشطر الاول بان نصوص النحويين صريحة فى جواز الامالة لأجل السبب المنفصل واستدل على ذلك بنص ابن عصفور لكن قال الشهاب عقبه لا يخفى ان مجرد كلام ابن عصفور لا يكون حجة على الناظم ولا يقتضى ان نصوص النحويين تخالف ما قال الناظم مع ان ما قال الناظم له علة ظاهرة قد علمت فى الفرق وأيضا ابن مالك قد بلغ درجة الاجتهاد فى النحو ومقرب ابن عصفور الذى استدل بنصه الموضح قد ألفت ابن الحاجب كتابا فى الرد عليه سماه تسمية قبيحة (وقد أمالوا لتناسب) (قول المكودى لضعفه بالنسبة اليها الخ) وأخر عن الموانع نفسها

قوله تعالى : والقمر اذا تلاها . فالألف فيه منقلبة عن واو فلاحظ لها في الإمالة لكن أميلت لمناسبة رؤوس الآي وفيها ما لإمالة سبب نحو : اذا جلاها . والواو في أمالوا عائد على العرب ولتناسب وبلا متعلقان بأمالوا ثم قال :

(ولاتمل ما لم ينل تمكنا * دون سماع غيرها وغيرنا)

يعنى انه لا تطرد الإمالة في شيء من الأسماء غير المتمكنة الا في نا ضمير التكلم ومعه غيره وها ضمير الواحدة فتقول مربنا ونظر الينا ومربها ونظر اليها وانما اطردت في هذين الضميرين دون غيرهما من غير المتمكن لكثرة استعمالها وفهم من قوله دون سماع أن الإمالة سمعت في غير هذين سماعا وذلك أنى ودق وقوله تمل مجزوم بلا الناهية ومافعل بتمل وهى موصولة وصلتها لم ينل تمكنا ودون متعلق بتمل وغير منصوب على الاستثناء ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها انتقل الى إمالة الفتحة ولها سببان أشار الى الاول منها بقوله : (والفتح قبل كسر راء في طرف * أمل كلاً يسر مل تكف الكاف)

يعنى ان الفتحة تمل اذا كانت بعد راء مكسورة متطرفة نحو أولى الضرر وبشر وروقد مثل الناظم ذلك بقوله كلاً يسر مل أى مل الى الأيسر وفهم من أمالته ان الإمالة للراء جائزة في الوقف والوصل وفهم منه أيضاً ان الإمالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غيره والفتح مفعول بامل وقبل متعلق بامل وفي طرف في موضع النعت راء ولا يسر متعلق بمل وتكف مجزوم على جواب الامر والكاف مفعول ثان بتكف وتكف الكاف تنمى للبيت لصحة الاستثناء عنه ثم أشار إلى السبب الثانى فقال :

(كذا الذى يليه ها التأنيث في * وقف اذا ما كان غير ألف)

يعنى ان الفتحة تمل في الوقف إذا ولىها ها التأنيث وفهم من قوله اذا ما كان غير ألف ان الإمالة جائزة في جميع الحروف ما عدا الألف ومثاله رحمة وقصة ودرجة وعروة وحدرية وأم الألف فلا إمالة فيها نحو فتاة وحياة والذى مبتدأ وخبره كذا ويليها ها التأنيث صلة للذى والضمير العائد على الوصول الخاء في يليه وفي وقف متعلق بيلييه وكذلك اذا واسم كان ضمير مستتر عائد على ما قبل ها التأنيث

لكونها لا تؤثر فيه (وقوله فلاحظ لها في الإمالة الخ) تبع الناظم في ذلك واعترضه الموضح بان تلاه سبب غير المناسبة وهو أن ألفه تؤول الى الياء اذا بنى للمفعول فيقول تلى فله سبب غير المناسبة فيكون من افراد قول الناظم سابقا كذا الواقع منه الياء خلف وجواب المرادى مردود (وقوله رؤوس الآي) سميت بذلك وان كانت آخرها تأدبا بعدم تسميته ما فى القرآن آخرها فكان الأخير منها أولاً زيادة في الاعتبار لتعلم سقوط قول من قال صوابه آخر الآي (وقوله نحو اذا جلاها) وجه الإمالة هنا كون الألف أصلها الياء (ولاتمل ما لم ينل تمكنا) اتى على الحروف ولا ما أشبهها لان الإمالة نوع من التصريف والتصرف لا يدخل في الحرف ولا فيما أشبهه (قول المكودي وذلك أنى ومتى) من الأسماء المبنية وبلى التى عى من حروف الجواب وشذوذ هذه الألفاظ من وجهين عدم تمكنها واتقاء السبب ومحل كون غير المتمكن لا يمال أحداً أو يمال شذوذاً إذا لم يسم به والأفعال اطراداً إذا وجد سبب الإمالة وقد اعترض على الناظم بان قوله ما لم ينل تمكنا يصدق بالفعل الماضى فإنه يطلق عليه غير متمكن مع انه لا اشكال في جواز إمالة وان كان مبنيًا كما اعترض عليه يس بقوله ينظر ما معنى الاطراد هنا فان أراد أن نا وها يستعملان بمالين في كل تركيب فكذلك غيرها مما سمعت فيه الإمالة كفى وان أراد أنه لا ضعف فيها فهو خلاف الحق لان إمالة غير المتمكن ضعيفة إلا لماضى وأجاب عن الاعتراض الاول بان عبارته هنا وان كانت عامة فقد تقدم أول الباب ما يخصها في قوله كاضى خف ودن وكذلك تلا من قوله عمادا وتلا ولا جواب للاعتراض الثانى (وقوله وغير منصوب على الاستثناء) الحق ان غير أداة استثناء منصوب على الحال (كلاً يسر مل تكف الكاف) لا يسر صفة لمحدوف متعلق بمل وتكف مضارع مجزوم بخذف الألف على جواب الامر والكاف جمع كلفة وهى المشقة والتقدير مل للامر الايسر تكف المشاق العظيمة ولعل المصنف لما ذكر المنوع مع لأجف غارما استشعر أنه ينبغي للطالب الاجتهاد الكثير المؤدى الى اللل فرفع ذلك التوهم بقوله مل لايسر الذى يؤدى الى الدوام الذى يتيسر معه النفع ولا تمل للعمل الكثير الذى يؤدى الى اللل ثم ان اعتراض الموضح على الناظم في طرف بانه يوهى أنه لا بد أن تكون الراء آخره مع أن سيويه نص على جواز إمالة الطاء من رأيت خبط رياح مع أن الراء غير متطرفة غير صحيح لان الناظم انما نص على إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من السكوت عن شيء نفيه ولا يلزمه أن يذكر جميع المسائل وهنا في النظم مناقشة واهية لانطيل بها (وقوله وقبل متعلق بامل الخ) الظاهر انه متعلق بمحدوف ان قدر المحدوف معرفة كالواقع كان نعنا للفتح وان قدر نكرة نحو واقعا كان حالا من الفتح (كذا الذى يليه ها التأنيث في * وقف) (قول المكودي وعروة وحدرية) العروة بضم العين وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو الحشبة المعترضة بين أذنى الدلو على فمه والحدرية بكسر الحاء وسكون الدال وكسر الراء قطعة من الارض غليظة (وقوله والذى مبتدأ الخ) وهو صفة لمحدوف تقديره الفتح الذى تليه والهاء في تليه عائدة على الفتح لانه الذى يمال ولا وجه حينئذ لاستثناء الألف إذ لم يدرج الألف في الفتحة حتى يستثنى

* التصريف *

التصريف هو العلم بأحكام بنية الكلمة مما لحروفها من اصاله وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ومتعلقه من الكلام الأفعال والأسماء التي لاتشبه الحروف وهو نوعان معرفة حروف الزيادة ومعرفة الابدال وقد أشار الى الأول بقوله :

(حرف وشبهه من الصرف برى * وما سواها بتصريف حرى)

يعنى أن الحرف وما أشبهه من الأسماء فى التوغل فى البناء لا يدخله التصريف وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتجوز فى قوله من الصرف فأطلق الصرف على التصريف لضرورة الوزن وحرف مبتدأ وشبهه معطوف عليه وسوغ الابتداء بحرف عطف المعرفة عليه وبرى خبر المبتدأ وأصله برى على وزن فعيل خففه بحذف المهمزة ويحتمل أن يكون برى فعلا ماضيا والأول أجود لأن فعلا يجوز الاخبار به عن أكثر من واحد ومابتدأ وهى موصولة وصلتها سواها وخبرها حرى أى حقيق وبصريف متعلق بحرى ثم قال :

(وليس أدنى من ثلاثى برى * قابل تصريف سوى ماغيرا)

يعنى ان ما كان على حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف ففهم منه أن أقل ما توجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف لأن

منه قاله الأشمونى فكان حق العبارة أن يقول :

وقبله التأنيت أيضا ان تقف * ولا تمل لهذه لها وإلا ف

قال الشهاب وهذا مبنى على كون الموصوف بالذى الفتح وليس بالازم لاحتمال أن يكون الموصوف بالذى الشيء وهو أعم من الألف والفتحة فان ما قبل هاء التأنيت لا يكون إلا ألفا أو فتحة فاذا خرج منه الألف تعين الفتح وهو المراد والله أعلم .

* التصريف *

قد مر أول العرب والمبنى أن النظر فى هذا العلم فى شيئين التركيبية والافرايدية ولما فرغ من الأول شرع فى الثانى والتصريف لغة التقلب من حالة إلى أخرى ومنه تصريف الرياح أى تغييرها وهو فى الأصل مصدر صرف ثم صار علما على هذا العلم وهو علم شريف ينبغى الاعتداده وقد وقع الغلط كثيرا لبعض الفحول الذين يتساهلون فى معرفته بمحض الأمراء فسقطت رتبهم والتصريف اصطلاحا عرفه ناسكودى بقوله العلم بأحكام الخ فالعلم جنس وبأحكام بنية أى صيغة الخ مخرج سائر العلوم التى منها علم النحو المار لأن النظر فيه ليس فى صيغة المشتدات (وقوله مما لحروفها) شرح لقوله بأحكام بنية الكلمة وليس فصلا خاصا حتى يخرج (وقوله من اصاله وزيادة) سيأتى ما يعرف به الحرف الأصيل من الزائد فى قوله والحرف إن يلزم فأصل إلى آخر البيت (وقوله وصحة وإعلال) الصحة اقرار الحرف على وضعه الأصيل ولا يغير كالياء فى يابض والواو فى سوادفهما صحيحان لعدم صحة قلبهما ألفا لما منع وهو الألف الذى بعدهما والاعلال تغيير الحرف عن وضعه الأصيل كقلب الياء ألفا فى باع وقلب الواو ألفا فى قام (وقوله وشبهه ذلك) كالحذف والنقل والقلب والادغام مما سيأتى (وقوله ومتعلقه من الكلام الأفعال) الأولى أن يزيد التصرف بدليل ما بعد (وقوله وقد أشار إلى الأول) الحق أنه إنما أشار هنا إلى معرفة ما يدخله التصريف مما لا يدخله وأما ما يعرف به حروف الزيادة فسيأتى فى قوله والحرف إن يلزم فأصل الخ (حرف وشبهه من الصرف برى) (قول المكودى وما أشبهه من الأسماء) وذلك كالضمائر وأسماء الشروط والاستفهام ثم ان المكودى خص الشبه فى النظم بالأسماء والحق أن الأفعال الجامدة كنعم وبئس وليس وعسى تدخل فيه ليكون قول المصنف بعد وما سواها عاما فى الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة كآقر به هو وإلا إذا حملناه على خصوص ما قل اقتضى أن التصريف يدخل فى الأفعال مطلقا وليس كذلك وإنما يدخل التصريف فى الحروف لأنها محاولة الأصل فلا تقابل بقاء ولا عين ولا لام ولا يدخل فى الأسماء الغير المتمكنة ولا فى الأفعال الجامدة لشبهها بالحروف فى الجمود (وقوله وتجوز) الذى عند ابن الحاجب انه لا تجوز وان التصريف والصرف لفظان مترادفان عند أهل التصريف والتفريق بينهما اصطلاح نحوى وقوله خففه بحذف المهمزة (فان قلت) المهمزة لا تحذف إلا إذا كانت ساكنة وهى هنا متعاضية بالحركة ولا يمكن نقل حركتها لأن ما قبلها وان كان ساكنا لكانت زائدة وهى لاتنقل حركتها إلا للساكن الأصيل (قلت) أجيب بأنه على مذهب بعض القراء الذى يجيز نقل حركتها لساكن مطلقا زائدا أو أصلى وقال غير المكودى إن المهمزة قلبت ياء ثم أدغمت الياء الساكنة فيها وحذفت إحدى الياءين ضرورة (وقوله والأول أجود) بل هو المتعين لأنه لو كان برى فعلا لثبتت الألف العائدة على حرف وشبهه ولا يمكن حذفها وهى فاعل (وليس أدنى من ثلاثى برى) (قول المكودى على حرف واحد أو حرفين الخ) الموضوع على حرف أو حرفين مخصوص بالحرف أو الاسم الغير المتمكن فمثال الحرف بقاء الجرو قد ومثال الاسم تاء أكرمت ونامن أكرمتنا وأما الفعل فلا يدخل هنا لأنه لم يوضع إلا على ثلاثة أحرف فأكثر نعم سوى ماغيرا عام فى الاسم المتمكن والفعل المتصرف كاذ كالمكودى (وقوله إن أقل ما توجد عليه الأسماء) أى المتمكنة ولو قيد بذلك كفى المرادى لكان أولى لأنه يقتضى من غير التقييد أن الأسماء مطلقا لاتنقص عن

الأسماء والأفعال قابلة التصريف كما مضى في البيت الذي قبله وفهم منه أيضاً أن الأسماء والأفعال قد تنقص عن الثلاثة بحذف بعض حروفها أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو يدوم وعلى حرف واحد نحو م الله في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو بع وخذ وعلى حرف واحد نحو قه فعل أمر من وقى وأدنى اسم ليس ومن ثلاثي متعلق بأدنى ويرى في موضع خبر ليس وقابل مفعول ثان يرى ومفعوله الأول ضمير مستتر عائداً على أدنى ويجوز أن يكون قابلاً مرفوعاً على أنه اسم ليس وأدنى منصوب على أن يكون مفعولاً ثانياً ليرى والتقدير وليس قابلاً التصريف يرى أدنى من ثلاثي وسوى استثناء وما موصولة وصلتها غيراً ثم قال :

(ومنتهى اسم خمس ان تجردا * وان يزد فيه فما سبعة عدا)

يعني ان الأسماء على قسمين مجرد من الزيادة ومن يذفيه فغاية ما يصل اليه المجرد خمسة أحرف نحو سفر جل وغاية ما يصل اليه بالزيادة سبعة أحرف نحو اشبيب مصدر اشباب ومنتهى اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أي ومنتهى حروف اسم وخبره خمس وانما أسقط التاء من خمس لأن حروف التهجي يجوز تذكرها وتأنيتها وان تجرد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وان يزد فيه شرط وجوابه الفاء وما بعدها وسبعة مفعول بعد او قد فهم من هذا البيت والذي قبله ان الاسم المجرد ثلاثة أنواع ثلاثي ورباعي وخمسي وقد أشار إلى الاسم الثلاثي بقوله :

(وغير آخر الثلاثي افتح وضم * واكسر وزد تسكين ثانيه تعم)

غير آخر الثلاثي هو أوله وثانيه فالأول قابل للحركات الثلاث والثاني قابل للحركات والسكون والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثناعشر وزنا وهي التي تقتضيها القسمة العقلية وهي مفهومة من البيت فافتح وضم واكسر يعني في كل واحد منها فهذه تسعة وزد تسكين ثانيه مع الحركات الثلاث في الأول فهذه ثلاثة إلى تسعة اثناعشر ومثلها على ترتيب النظم فعل نحو حمل وفعل نحو عضد وفعل نحو كتف وفعل نحو قتب وفعل نحو عنق وفعل نحو دئل وفعل نحو عنب وفعل بكسر الأول وضم الثاني وهو مهمل وفعل نحو إبل وفعل نحو فلس وفعل نحو قفل وفعل نحو عدل إلا أن المستعمل منها عشرة وواحد مهمل وواحد قليل وإلى ذلك أشار بقوله :

(وفعل اعمل والعكس يقل * لقصد هم تخصيص فعل بفعل)

وانما اعمل فعل لثقله بالخروج من كسر إلى ضم

الثلاثة وليس كذلك (وقوله نحو م الله) أصله أعمن الله فلما كثر استعماله خفف بحذف ما عدا الميم ثم ان هذا البيت لا فائدة فيه مع قوله حرف وشبهه من الصرف يرى لأن الاسم ان كان أقل من ثلاثة أحرف فلا يدخله التصريف لشبهه بالحرف وهو قوله في البيت الأول وشبهه فلو قال المصنف فليس بفاء التفريع لكان أولى ويكون مفرعاً على كون التصريف لا يدخل في حرف ولا شبهه كما فعل في التوضيح ومعنى سوى ما غيرا سوى اللفظ الذي صار على حرف واحد أو حرفين بالتغير فانه يدخله الصرف فتكون موصولة واقعة على اللفظ أعم من أن يكون اللفظ الذي غير ثلاثي الوضع أو أكثر هذا هو الصواب ولا تلتفت لما تجده في بعض الحواشي (ومنتهى اسم خمس ان تجردا) (قول المكودي فغاية ما يصل الخ) يعني ومبتدؤه الثلاثي نحو رجل والمتوسط الرباعي نحو جعفر ولم يزد على الخمسة لثلاثي توهم أنهما كلمتان ولم يكن أقل من ثلاثة لأنه لا بد من حرف أول يكون متحركاً يبتدأ به ومن حرف آخر يكون ساكناً يوقف عليه لأن العرب لا تبتدئ بساكن ولا تنقف على متحرك وكرهوا مقارنة المتباينين المتحرك والساكن ففصلوا بينهما بحرف متوسط (وقوله مصدر اشباب الخ) يقال اشباب الفرس إذا هاج وغلب بياضه على سواده واشباب الزرع والبقل إذا اصفر وهاج والياء بعد الهاء في المصدر هي الألف بعد الهاء في الفعل (وقوله لأن حروف التهجي الخ) الحق أن يقول لأن الممدود إذا حذف يجوز في العدد التذكير والتأنيث (وقوله وان يذفيه شرط) يعني وفيه هو النائب عن الفاعل يزد (وغير آخر الثلاثي) أي من الأسماء بدليل كون المصنف تكلم على الفعل حيث قال من فعل ثلاثي (قول المكودي من ضرب ثلاثة) يعني أحوال الفاء (وقوله في أربعة) يعني بالنسبة لعين الكلمة لأنها صارت أربعة بالسكون (وقوله نحو قتب الصواب أن يمثل بنحو صرد وأما قتب فلم يسمع فيه إلا فتح القاف والتاء وقد ذكر بعض أنه سمع فيه كسر القاف وسكون التاء والقاب اسم للمحمل الذي يكون على الجمل من عود أو غيره (وفعل اعمل والعكس يقل) (قول المكودي لثقله بالخروج من كسر الخ) يئانه أن الكسر ثقيل والضم أثقل منه والخروج من الثقيل إلى الأثقل مستكره ولا يكون بالخروج من الكسر إلى الضم إلا إذا كان الضم لازماً فان

وقد قرئ: والسماء ذات الحبك . بكسر الحاء وضم الباء وانما قل فعل لاختصاصه بالفعل وفهم منه انه واراد في كلام العرب الا أنه قليل ومن ذلك قولهم دئل في اسم قبيلة واليه ينسب أبو الأسود الدؤلي ورغم في اسم الاست وغير مفعول مقدم با كسر وهو مطلوب لافتح وضم فهو من باب التنازع وتسكين مفعول بزد وتعم مجزوم على جواب الأمر ومعنى تعم أى تستوفى جميع أوزان الثلاثى وفعل مبتدأ وأهمل خبره والعكس يقل مبتدأ وخبر ولقصدهم متعلق بيقول وقصد مصدر مضاف الى الفاعل وتخصيص مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول وبفعل متعلق بتخصيص ثم أشار الى الفعل الثلاثى فقال :

(وافتح وضم وا كسر الثانى من * فعل ثلاثى وزد نحو ضمن)

فذكر له أربعة أبنية فعل بفتح الفاء والعين معا نحو ضرب وذلك مستفاد من قوله وافتح وفعل بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله وضم وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد من قوله وا كسر الرابع فعل بضم الفاء وكسر العين مبنيا للمفعول وفهم من سكوته عن الفاء ان حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الأسماء وفهم منه أنها فتحة لأن الفتحة أخف من الضم فاعتبارها أقرب وفهم من قوله وزد نحو ضمن أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل لكونه جعل ذلك زائدا على بناء الفاعل وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع عن فعل الفاعل والثانى مفعول با كسر وهو مطلوب لافتح وضم من جهة المعنى فهو من باب التنازع ومن فعل في موضع الحال من الثانى ثم انتقل إلى الرابعى المجرد والمزيد من الأفعال فقال :

(ومنتهاء أربع ان جردا * وان يزد فيه فما ستا عدا)

يعنى ان غاية الفعل بالاصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج وفهم من البيت الذى قبله أن للرباعى بنية أخرى مبنية للمفعول نحو دحرج

كان غير لازم فلا ثقل وهو جائز نحو يضرب لأن الضم غير لازم لجواز نصبه وجزمه (وقوله وقد قرئ والسماء ذات الحبك) قيل الحبك جمع حباك أو حبيكة وهى الطريقة فى الرمل ونحوه والحبك فى الآيات طرائق النجوم فى السماء والذى قرأ بذلك أبو السمال بفتح السين وتشديد اليم ولام آخره ﴿ فان قلت ﴾ كيف يمكن دعوى الاهمال مع وجود القراءة ﴿ أجيب ﴾ بأن القراءة غير ثابتة وهذا الجواب أحسن الأجوبة وأما الجواب الثانى الذى فى الموضح وبينه فى التصريح وهو دعوى التداخل فرده فى شرح الكافية ونقل بعضه فى التصريح (وقوله دئل فى اسم قبيلة) هو فى الأصل اسم دويبة تشبه بنات عرس وهى المعروفة عند العامة بمجير جد ثم بعد ذلك سميت به هذه القبيلة وداله مهملة (وقوله فى اسم الاست) هو اللبر فيؤخذ من النظم أن فعل فى الأسماء وفى الأفعال لكون كونه فى الأفعال كثير وفى الأسماء قليل خلافا لمن قال انه لا يوجد إلا فى الأفعال ولا يوجد فى الأسماء إلا منقولا من الأفعال ثم ان الباء فى قول الناظم بفعل داخلة على المقصور لا على المقصور عليه والغالب العكس لأن فعل هو الخاص بالفعل لا العكس (وقوله فهو من باب التنازع) الحق انه من الحذف من الأولين للدلالة الآخر عليه ولا تنازع لأن الناظم لا يراه فى معمول متقدم ولا فى أكثر من اثنين (وافتح وضم وا كسر الثانى) المناسب تأخير هذا البيت والذى بعده ويقدم قوله لاسم مجرد رباع الأبيات الثلاثة ليكون الكلام فى الاسم متصلا ونكت الموضح بذلك قلت مافعله الموضح له وجه ظاهر وهو انه لما ذكر أوزان الثلاثى من الأسماء ناسب أن يذكر أوزان الثلاثى من الأفعال ولما ذكرها عم أوزان الأفعال من غير الثلاثى لقلتها ثم رجع تمام الكلام على الأسماء (قول المكودى ان حركة الفاء لا تختلف) انما لزمها التحريك لأنها لو سكنت لأدى الى الابتداء بالساكن والفتحة أخف من غيرها فلذلك اعتبرت كما فى الشرح ولم تسكن العين فى الثلاثى من الفعل كما سكنت فى الاسم لما يلزم عليه من التقاء الساكنين عند اسنادها إلى التاء مثلاً نحو ضربت وأما علم ماض بفتح العين وسكون اللام فأصله كسر اللام خفف بفتحها (وقوله ان بنية المفعول ليست الخ) بل الذى يؤخذ من الناظم ما قرر به أولا من أن صيغة المبنى للمفعول أصلية لا مفرعة لجعله وزنا مستقلا واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والملازنى وعليه درج المكودى فى نظمه البسط والتعريف واستدل هؤلاء بورود أفعال مبنية للمفعول ولم ترد مبنية للفاعل نحو غنى وزهى ووجه الدليل أنه لو جعل فعل فرعا لزم وجود الفرع بدون الأصل وذلك غير ممكن وقال جمهور البصريين ونقله غير الناظم عن سيبويه وقال المرادى هو أظهر القولين ان صيغة المبنى للفاعل أصل واستدلوا على ذلك بترك الادغام فى نحو سوير ووجه الدليل أن القاعدة انه إذا اجتمعت الواو والياء كما هنا وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وهنا لم يقع ذلك فدل على انهم راعوا الأصل الذى هو ساير والأصل غير موجود فيه موجب الادغام فلذلك لم يقع قلب ولا ادغام ولو كانت صيغة المبنى للمفعول أصلية لوجب الادغام ورد القول الأول بنحو عباديد مما هو جمع ولا مفرد له والجمع فرع الافراد اتفاقا فيلزم وجود الفرع بدون الأصل فما كان جوابهم فهو جوابنا (ومنتهاء أربع ان جردا) انما حط الفعل عن الاسم فى المجرد وفى المزيد بدرجة واحدة لأن مرتبة الفعل أحط من مرتبة الاسم بدليل احتياجه اليه ولا اشتقاقه

لذكروا في الثلاثي إذ لا فرق وإن غايته بالزيادة ستة أحرف نحو استخراج واعرابه واضح ثم انتقل إلى الرباعي الأصول من الأسماء فقال :

(لاسم مجرد رباع فعلل * وفعلل وفعلل * ومع فعل فعلل)

فذكر ستة أبنية الأول فعلل بفتح الأول والثالث نحو جعفر الثاني فعلل بكسر الأول والثالث نحو زبرج للسحاب الرقيق الثالث فعلل بكسر الأول وفتح الثالث نحو درهم الرابع فعلل بضم الأول والثالث نحو جرم لاسم قبيلة الخامس فعل بكسر الأول وفتح الثاني وتشديد الثالث نحو قطر السادس فعلل بضم الأول وفتح الثالث نحو ججدب لذكروا الجراد وفي هذا البناء السادس خلاف مذهب الكوفيين والأخفش أنه بناء أصلي ومذهب سائر البصريين أنه مخفف من فعلل بالضم وفي تأخير له إشعار بهذا الخلاف ثم انتقل إلى الخامس المجرد فقال : (فان علا * فمع فعلل حوى فعلا * كذا فعلل وفعلل) يعني فان علا الرباعي أي جاوز فهو خماسي وذكر له أربعة أوزان الأول فعلل بفتح الأول والثاني والرابع مدغما فيه نحو سفرجل الثاني فعلل بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع نحو جحمرش الثالث فعلل بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث مشددا نحو قدعمل الرابع فعلل بكسر الأول واسكان الثاني وفتح الثالث وبعده لام مشددة نحو قرطعب ثم قال : (وما * غير للزيد أو النقص انتهى) يعني ان ما غير ما ذكر من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو منسوب إلى الزيادة أو النقص وفي تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالأسماء نظر وفهم منه أن المخالف أربعة أنواع المزيد من الأسماء نحو كنهيل وسائر الزيدات وهي كثيرة تزيد على ثلاثمائة بنية والنقص من الأسماء نحو يدوم والمزيد من الأفعال نحو انطلق واستكبر والنقص منها نحو قم ودع وقت ومابتدأ وهي موصولة وصلتها غير خبرها انتهى أي انتسب والمزيد متعلق بانتمى ومعنى الزيد الزيادة ثم قال :

منه والاسم يخبر به وعنه خاز شرفا واحدا وهو الاخبار به (قول المسكودي إذ لا فرق) هذا الأخذ من المصنف صحيح ويأتي فيها الخلاف الذي مر في الثلاثي (لاسم مجرد رباع فعلل) (قول المسكودي للسحاب الرقيق) زاد في القاموس الذي فيه حمرة ويطلق أيضا على الذهب (وقوله نحو جرم لاسم قبيلة) ناس من اليمن تزوج منهم اسماعيل عليه السلام وهم كانوا نازلين بمكة وخدمها قبل قریش (وقوله نحو قطر) القاموس القمطر الجمل القوي الضخم والرجل القصير ووعاء الكتب ومن هذا الأخير قول من قال :

ليس بعلم ما حوى القمطر * ما العلم الا ما حواه الصدر

ويرحم الله الامام الشافعي إذ قال :

علمى معنى حيث ما عمت ينفعنى * صدرى وعاء له لا بطن صندوق * ان كنت في البيت كان العلم فيه معنى * أو كنت في السوق كان العلم في السوق (وقوله لذكروا الجراد الخ) وقيل الجراد الأخضر الطويل الرجلين ويطلق أيضا على الجسم السمين من الابل (وقوله ومذهب سائر الخ) اعلم ان استعمال سائر بمعنى جميع وقد يطلق ويراد به باقي كما في الحريري وانكر على الجوهري إنكار استعماله بمعنى باقي إذا علمت هذا تبين لك أن المسكودي أطلقه وأراد به باقي ولم يرد به جميع لئلا ينتقض كلامه بالأخفش من البصريين مع أنه تابع للكوفيين والصحيح ما قاله باقي البصريين لأنه ما من لفظ سمع فيه فتح لام فعلل الا وسمع فيه ضمها ولا عكس فدل على أن المضموم أصل وان الفتح للتخفيف (فان علا * فمع فعلل) (قول المسكودي فان علا الرباعي) يتعين أن يقرأ الرباعي في كلامه بالنصب مفعول علا بدليل تفسيره بقوله أي جاوزه وفاعله كفاعل علا في النظم عائد على الاسم المجرد لا بقيد كونه رباعيا والا فالرباعي الأصول ان زيد فيه حرف كان مزيدا وكلامنا في الخامس الأصول (وقوله نحو جحمرش) هي العظيمة من الافاعي والعجوز المسنة التي ترتعش من السكر والارنب الضخمة (وقوله نحو قدعمل) بالميم البعير الضخم (وقوله نحو قرطعب) بسكون الراء الشيء التافه الحقير الذي لا بال له وحوى في النظم جواب الشرط على حذف قد وفاعله عائد على ما عاد عليه فاعل علا وفعللا مفعول حوى ومع فعلل حال من فعللا (وما * غير للزيد أو النقص انتهى) (قول المسكودي الأصول) هو بالجر نعت لابنية قبله (وقوله وفي تخصيص الشارح الخ) وجه النظر كون ما ذكره من المغايرة موجودا في الأسماء وفي الأفعال فلا وجه للتخصيص (فقامت * وجهما للشارح والمرادى بأن المصنف قد ذكر ما زاد على ثلاثة أحرف من الاسم أوزانا معينة مشخصة في قوله لاسم مجرد وأما في الأفعال فانما ذكر في الثلاثي ضابطه بالحركات فقط دون أوزان معينة وإنما قال في الرباعي ومنتهاه أربع إن جردا ولم يذكر له وزنا معيناً فلا يحسن اطلاق وما غير بالنسبة له حق يعلم ما يغيرها من الأوزان الا لو ذكرها بشخصها كما في الأسماء (وقوله كنهيل الخ) يقال بفتح الباء وضمها والنكاف أصلية فوزنه نفعل فنونه زائدة وهو اسم شجر عظيم قاله في القاموس (وقوله تزيد على ثلاثمائة بنية) قد ذكر منها سيبويه فيما نقله عنه السعد في كتاب الأبنية ثلاثمائة وثمانية وزاد ابن السراج اثنين وعشرين وزاد الزبيدي والجرمي أمثلة أخرى على ذلك وما منهم الا وقد ترك أكثر مما ذكر (وقوله نحو قم ودع) دع بمعنى اترك وهو أمر لا ماضى له من لفظه وإنما له ماض من معناه وهو ترك

(والحرف ان يلزم فأصل والذي * لا يلزم الزائد مثل تا احتذى)

يعنى ان الحرف اذا لزم فى تصارييف السكامة حكم باصالة وان لم يلزم وسقط فى تصارييف السكامة فهو زائد ويعنى بالحرف حرف التهجى فيحكم فى نادم باصالة النون وزيادة الألف لثبات النون وحذف الألف فى ندم والتاء فى احتذى زائدة لسقوطها فى هذا يحذو والحرف مبتدأ وان يلزم شرط والفاء جواب الشرط وأصل خبر مبتدأ محذوف أى فهو أصل والشرط وجوابه خبر الحرف والذي مبتدأ وصلته لا يلزم والزائد خبر الذى ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر فى الزائد ويجوز رفعه على إظهار المبتدأ أى وذلك مثل ومعنى احتذى اقتفى ثم قال : (بضمن فعل قابل الأصول فى * وزن) يعنى انك اذا أردت أن تزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل فتعبر عن أول السكامة بالفاء وعن الثانى بالعين وعن الثالث باللام وتحافظ فى ذلك على حركات الموزون فاذا قيل لك ما وزن ضرب قلت فعل بفتح الفاء والعين واذا قيل لك ما وزن عمرو قلت فعل بسكون العين فان كان فى السكامة الموزونة زائد نطقت به على أصله من غير أن تعبر عنه بشئ والى ذلك أشار بقوله :

قيل وفى التمثيل به نظر لانه من الأفعال التى لا تتصرف فكيف يدعى فيه التغير (والحرف ان يلزم فأصل) (قول المكودى ويعنى بالحرف الخ) الأولى ان المراد به الحرف الذى هو موجود الآن من بنية السكامة (وقوله لسقوطها فى هذا يحذو) اعلم ان التاء فى احتذى لازمة فى جميع التصارييف لكنها غير لازمة للمادة فى هذا يحذو ومعنى هذا واحتذى اقتدى به واقتفى أثره وسار عقبه فمعناها واحد ومادتهما كذلك فدل على ان التاء فى احتذى زائدة ثم ان كلاتعريفى الناظم للحرف الأصلى وللحرف الزائد غير جامع وغير مانع فمثال كون تعريف الأصلى غير مانع وتعريف الزائد غير جامع كوكب فان الواو فيه زائدة لازمة فى جميع التصارييف وتعريف الناظم للحرف الأصلى يقتضى أنها أصلية مع أنها زائدة فتعريفه غير مانع لدخول نحو كوكب الذى المقصود خروجه وتعريف الزائد غير جامع لخروج نحو كوكب الذى المقصود دخوله فى الحد ومثال كون تعريف الأصلى غير جامع وتعريف الزائد غير مانع يعد مضارع من وعد فالواو لام السكامة حذفت فى بعض التصارييف وهى أصلية فيقتضى تعريف الأصلى انها زائدة مع أنها أصلية فهو غير جامع ويقتضى تعريف الزائد أنها زائدة أيضا مع اصلها فهو غير مانع وأجاب للراى بان الزائد اذا ثبت فهو مقدر السقوط وان الأصلى اذا حذف فهو مقدر الثبوت وأجاب ابن هشام فى الحواشى بان التعريفين ثابتان مع عدم المعارض بحذف الأصلى أو اثبات الزائد والا اذا وجد عارض فقد يختلفان ﴿ تسمية ﴾ حروف الزيادة عشرة جمعها الناظم أربع مرات فى نيت نصه :

هنا وتسلم تلايوم انسه * نهاية مسئول أمان وتسهيل

وقد جمعت فى تراكيب آخر من أحسنها قول الزجاج لمسأله بعض تلامذته عنها فقال سألتونىها قيل نعم قال قد أجبتكم وخصت هذه الأحرف بالزيادة لان أولى ما يزداد حروف اللين الثلاثة والباقي تشبيه بها وقد بين وجه الشبه فى التصريح ومعنى تسميتها بحروف الزيادة انه لا يزداد حرف لغير تكرير الامنها لانها لا تكون الا زائدة أبدا كما قديتوهم بل قد تكون أصولا (بضمن فعل قابل الأصول) (قوله بحروف الخ) أشار بهذا الى أن المراد بفعل الحروف لا المادة التى هى بفتح الأول وسكون الثانى لعدم لزومه وهذا هو السر فى تعبیر الناظم بضمن بكسر الضاد أى بما تضمنه ولم يقل بفعل . وقد ورد انه اجتمع المازنى ويعقوب بن السكيت وسيدى محمد بن عبدالمالك الزييات فقال للمازنى ألقى مسئلة على ابن السكيت فأبى المازنى فألح عليه فاختر المازنى أقرب المسائل عنده فقال لابن السكيت ما وزن نكتل من الآية فقال نفعل فقال له ماضيه يكون حينئذ نكتل فقال نفعل فقال له نكتل رباعى ونفعل حماسى فسكت لانه كان لغويا لا نحويا فلما خرجا لام ابن السكيت المازنى فقال ما قلت ذلك الا بعد ان طلب منى المرة بعد المرة وانى اجتهدت فى أقرب المسائل وجواب ابن السكيت الثانى صحيح لان أصله نفعل لكن حذفت عينه فوزنه نقتل ويعقوب هذا كان يحب آل البيت فقد ورد أن التوكل سأله هل الأفضل ولداه أوسيدنا الحسن وسيدنا الحسين فقال له الغبار الذى يسقط من نعل خادم على أفضل منك ومن ولدك فأمر به فسل لسانه من فقاه رحمه الله وانما اختصت الفاء والعين واللام لانهم أرادوا أن يأخذوا من كل مخرج حرفا فأخذوا من مخرج الشفتين الفاء ومن مخرج اللسان اللام ومن مخرج الحلق العين نعم ان حذف حرف أصلى قوبل بمابقى نحو عدة فتقول فى وزنه علة بحذف الفاء ونحو قل فتقول فى وزنه قل بحذف العين ونحو يد تقول فى وزنه يد بحذف اللام وهكذا فى البسط والتعريف فللمكودى :

وان يكن حذف منه حرف * فاحذف نظيره فذاك عرف

(وزائد بلفظه اكتفى) يعنى انك تسكتفى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشيء فتقول فى وزن جوهر فوعلى وفى وزن عثير ففعل هذا كله فى الثلاثى الأصول وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار اليه بقوله :

(وضاعف اللام اذا أصل بقى * كراء جعفر وقاف فستق)

يعنى انك اذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقى أصل من الكلمة ضعفت اللام أى زدت عليها لاما أخرى تقابل بها الحرف الرابع وقد فهم من ذلك أن فى الزائد على الثلاثة صورتين احدهما فى الرباعى فتضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر وفستق فتقول فى وزنهما ففعل وفعلل والأخرى فى الخماسى لما علمت من أن الاسم يكون خماسى الأصول فتقول فى سفر جل ففعل بتضعيف اللام مرتين لتصل الزنة الى خمسة أحرف ثم ان الزائد فى الكلمة الموزونة ان كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم انه ينطق بها فى الوزن على حالها وان كان بتضعيف أصل فقد أشار اليه بقوله :

(وان يك الزائد ضعف أصل * فاجعل له فى الوزن ما للأصل)

يعنى اذا كان الزائد فى الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابلته فى الوزن ما جعلته للفاء والعين واللام من حروف فعل فان كان مضعف الفاء نحو مرمىس قلت فى وزنه ففعل وان كان مضعف العين نحو اغدودن قلت فى وزنه ففعل وان كان مضعف اللام نحو جلبب قلت فى وزنه ففعل وقوله بضمين متعلق بقابل وقابل فعل أمر وفعل بفتح الفاء والأصول مفعول بقابل وفى وزن متعلق بقابل وزائد مبتدأ وخبره اكتفى ولفظه متعلق باكتفى واللام مفعول بضاعف وأصل فاعل بفعل مضمر يفسره بقى والفستق اسم جمع واحدة فستقة اسم شجرة وهو فارسى معرب وان يك شرط والزائد اسم يك والفاء وما بعدها جواب الشرط وما مفعول أول باجعل وهى موصولة وصلتها للأصل وله فى موضع المفعول الثانى لا جعل ثم اعلم ان ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعى على نوعين الأول ما لا يندل فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف والآخر ما دل فيه الاشتقاق على زيادة أحد حروفه وقد أشار الى الأول بقوله : (واحكم بتأصيل حروف سميم * ونحوه ...) يعنى ان نحو سميم يحكم على حروفه كلها انها أصول وانها رباعى لان أصالة أحد الضممين واجبة تسكيما لأقل الأصول وليست أصالة أحدها أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالة سميم معاً ثم أشار الى الثانى بقوله : (والخلف فى كلم) يعنى أن فيما كان من نحو لم ففعل أمر من لم مما فى اشتقاقه دليل على زيادة أحد الضممين خلافاً لمذهب البصريين ان حروفه كلها أصول نحو سميم فوزن لم عندهم ففعل ومذهب السكوفيين ان الأصل لم بالتضعيف فأبدل من ثانى الضممين لام كراهية التضعيف ثم شرع الناظم فى بيان ما تكرر زيادته وبدأ بالألف فقال :

(وزائد بلفظه اكتفى) (قول السكودى وفى وزن عثير) بكسر العين وسكون الشاء الثلاثة وفتح الياء وهو التراب والعجاج وغبار الاقدام والشئ الخفى وانما اكتفى فى الزائد بلفظه ليميز عن الأصل كما أتى فى قوله وان يك الزائد الخ (وضاعف اللام اذا أصل بقى) (قول السكودى ان فى الزائد على الثلاثة الخ) هكذا فى غالب النسخ الصحيحة بالصلحة وهى الصواب وفى بعضها على الأربعة بدل الثلاثة وهى غير صواب لانها انما تشمل صورة الخماسى ولا تشمل صورة الرباعى وكان ينبغى للناظم أن يبدل أحد المثلثين بمثال من الخماسى ليكون صريحاً فى شمول الصورتين (وقوله ثم ان الزائد الخ) هذه التوطئة تقتضى أن المكرر الأصل لا يكون من غير الحروف العشرة والحق انه يكون منها ومن غيرها ولو أراد السلامة من الإيهام لقال ان محل تعيين كون الزائد ينطق بلفظه اذ لم يكن الزائد تكرر الحرف الأصلى والافئط فى مثل ذلك الأصل المكرر ويكون قوله وان يك الزائد ضعف أصل تقييدا لقوله وزائد بلفظه اكتفى كأنه قال محل كون الزائد يكتفى بلفظه اذ لم يكن تكرر الأصل والافئط جعل مقابله ما قبل به الأصل والمراد بالتضعيف التكرار وأطاق فيه فظاهره ككرر للحاق أم لا (قول السكودى نحو مرمىس) اسم للدهاية والمصيبة والعياذ بالله (فان قلت) مرمىس كما كرت فيه الفاء كرت فيه العين فلم يمثل بمكرر الفاء فقط نحو قرب اسم للخمر (قلت) لم يمثل بمكرر الفاء فقط لانه مهما كرت الفاء دون العين إلا كان المكرر أصليا لازائدا وكلامنا فى الزائد وسيأتى واحكم بتأصيل حروف سميم (وقوله نحو اغدودن) يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبات اذا اخضر (وقوله نحو جلبب) يقال جلبب فلان اذا لبس الجلباب والمخافة والباء فيه مكررة للحاق بدحرج وانما قبل الحرف المكرر بما قبل به الحرف الأصلى لان تكرر الأصل فى علم التصريف بمنزلة التوكيد اللفظى فى علم النحو فكما أن الثانى يتبع الأول فى التوكيد اللفظى فى كل شئ فكذلك هو يوزن بما يوزن به الأصل (وقوله وزائده مبتدأ) المسبوغ للابتداء بالنكرة كونه صفة لمخدوف تقديره وحرف زائد (وقوله واحدة فستقة) بضم الفاء وسكون السين وضم التاء وطعمه يشبه حب الباط اذا كان صغيرا (واحكم بتأصيل حروف سميم) سميم بكسر السين حب الجلجلان وفتحها اسم موضع ولد الثعلب (والخلف فى كلم) (قول السكودى أمر من لم) يقال لم الأمير السكتية أى الجيش اذا ضم وجمع بعضها الى بعض (وقوله مما فى اشتقاقه دليل على زيادته) بيان للعلم مشتق

(فألف أكثر من أصلين * صاحب زائد بغير مين)

يعنى ان الألف إذا صاحب ثلاثة أصول حكم زيادتها لأن الألف فيها صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة وقد علمت زيادتها بالاشتقاق فحمل عليه ما سواه وذلك نحو ضارب وعمادوسلمى وفهم منه أن الألف إذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو باب وقال بل هي في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة بدل من ياء كألف باع ورمى وناب ومتى أو من واو كألف قال ودعا وتاب وعصى ولا تزداد الألف أولا وتزداد ثانية كضارب وثلاثة كعمادورابعة كشمال وخامسة كقرقى وسادسة كقبعثرى وقوله فألف مبتدأ وأكثر مفعول بصاحب ومن متعلق بأكثر والجملة من صاحب ومفعوله في موضع الصفة لألف وزائد خبر ألف والين الكذب ويشارك الألف فيما ذكر الياء والواو والى ذلك أشار بقوله : (واليا كذا والواو ان لم يقعا * كما هما في يؤيؤ ووعوعا)

يعنى ان الياء والواو كالألف في الحكم عليهما بالزيادة ان صحبتا أكثر من أصلين الا إذا تكررتا في لفظ اسم ثنائى مكرر نحو قولك يؤيؤ في اسم طائر ووعوع مصدر ووعوع السبع إذا صوت وفهم من قوله واليا كذا والواو ان الواو والياء إذا صحبتا أصلين حكم باصالتها نحو بيع ويوم وفهم من قوله ان لم يقعا الى آخر البيت انهما إذا صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجهور وتزداد الياء أولا كيرمع وثانية كصيرف وثالثة كعثير ورابعة كخدرية وخامسة كسلحفية ولا تزداد الواو أولا وتزداد ثانية كجوهر وثالثة كجهور ورابعة كعصفور وخامسة كقمحدوة والياء مبتدأ والواو معطوف عليه وكذا خبر عنهما ويحتمل أن يكون كذا خبرا عن الياء والواو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأول عليه وان لم يقعا شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكما في موضع الحال من الألف في يقعا ثم قال :

من اللم بمعنى الجمع فيقال في الماضي لم يمين بمعنى جمع ثم ضعفت اللم فاجتمع ثلاث ميمات فقلبت اللم الثانية لاما كراهية اجتماع ثلاث ميمات فالبصريون نظروا الى الحالة الراهنة فقالوا ان جميع الحروف أصول والكوفيون راعوا أصله فقالوا ان اللام الثانية زائدة تكررارا للعين فوزنه على ما للبصريين فعمل بالامين وعلى ما للكوفيين فعل بتشديد العين فيكون الخلاف بينهم فيما يوزن به ثم ان الخلاف في كلام المصنف يصح قراءته بالجر عطف على تأصيل مدخول للباء واحكم ويصح رفعه وجعله مبتدأ وفي كليم متعلق بمحذوف خبره (فألف أكثر من أصلين) (قول كدى نحو ضارب وعمادوسلمى) ألف ضارب علم زيادتها بالاشتقاق لأنه من الضرب وزيادة ألفى عمادوسلمى علمت بالحمل على المشتق لأنهما جامدان ثم ان الذى في غالب النسخ سلمى بفتح السين وسكون اللام اسم امرأة وفي بعضها سلمى بضم السين وألف بعد اللام وهى عظام صغار فى أصابع اليدين والرجلين (وقوله ولا تزداد الألف أولا الخ) لأنه يؤدى إلى الابتداء بالساكن وفي البسط والتعريف للبكودى : ولا تزداد في الأوائل ألف * إذ هو للسكون حتم قد ألف

(وقوله كشمال) مر أنه اسم للناقة الخفيفة السريعة (وقوله كقرقى) اسم صوت الريح الذى يكون فى البطن وقيل اسم موضع (وقوله كقبعثرى) الجمل الضخم ودابة تكون فى البحر والعظيم الشديد من كل شىء وبقي عليه زيادتها سابعة ومثاله بردايا (وقوله والين الكذب) قال الشاطبى وليت شعرى من كذبه وأجيب بأن نقي الكذب راجع للقاعدة والقضية الكيفية فى الألف إشارة الى أنها لا تنخرم (فان قلت) يخالف هذا قول المكودى أول شرح هذا البيت لأن الأكثر فيما صحبت الخ (قلت) يجب بأن لا كثرية راجعة لسكون الاشتقاق يدل على الزيادة والاقلية ترجع لمل الجامد عليه وان كانت عبارته موهمة لكن هذا مراده (واليا كذا والواو ان لم يقعا) (قول المكودى نحو قولك يؤيؤ فى اسم طائر) يعنى من الجوارح التى تصيد وهو صاحب مخلب يشبه الباشق الذى هو طائر لا يقدر على الطيران فى الشتاء ثم ان قول المصنف ان لم يقعا كما هما فى يؤيؤ ووعوعا لوحذفه ما ضره لأن الحكم باصالة الجميع صرح به فى قوله أولا واحكم بتأصيل حروف سمس ونحوه ويؤيؤ ووعوع من أفراد نحو سمس (وقوله وفهم من قوله ان لم يقعا الخ) هذا منطوق النظم ففيه تخطيط لا ينبغي (وقوله كيرمع) الكاف للتمثيل ويرمع بفتح الياء وسكون الراء وفتح الميم اسم لحجارة رقيقة بيض لامعة (وقوله كصيرف) اسم للذى يخال فى الأمور (وقوله كعثير) قدمر أنه التراب والغبار وأثر ما لصق بالقدم (وقوله كخدرية) قد مر انها قطعة من الأرض غليظة (وقوله كسلحفية) بضم السين فيها لغات منها فتح اللام وسكون الحاء ومنها سكون اللام وضم الحاء وهى دابة قليل تسميها العامة الفكرون وقيل غيره ومن فوائد هذه الدابة ان دمها ومرارتها ينفعان للذى برأسه صداع ومن فوائدها أيضا أنه إذا اشتد البرد بكان وجعل رأسها ويدها ورجلاها للهواء وتركته كذلك ارتفع البرد من ذلك الموضع (وقوله كجهور) جهور اسم موضع (وقوله كقمحدوة) بقاف مفتوحة ثم ميم مفتوحة ثم حاء مهملة ساكنة ثم دال مضمومة ثم واو مفتوحة وهى ما ارتفع فوق القفا من مؤخر الرأس (وقوله وكما فى موضع الحال الخ) الأولى ان الكاف اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق

(وهكذا همز وميم سبقا * ثلاثة تأصيلها تحقفا)

يعنى ان الهمزة والميم متساويتان في أنهما إذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع باصالتها حكم عليهما بالزيادة لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما نحو أفضل وأحمر ومكرم ومنطلق وحمل عليه ماسواه نحو أفكل ومخلب وفهم من قوله سبقا أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الأول وفهم من قوله تحقفا ان الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق اصالتها لم يحكم بزيادتهما الا بدليل نحو أيدع لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه فيعمل أو الياء فيكون وزنه افعال نحو صيرف لكن الهمزة فيه زائدة لأن باب أفعال أكثر من باب فيعمل الا ان الهمزة إذا وقعت آخر قبلها ألف زائدة حكم بزيادتها وسيأتى وهمز وميم مبتدأ وخبرها كذا وسبقا في موضع النعت لهمز وميم وثلاثة مفعول بسبقا وتأصيلها مبتدأ وتحقفا في موضع الخبر وهو مبنى للمفعول والجملة خبر المبتدأ ثم قال :

(كذاك همز آخر بعد ألف * أكثر من حرفين لفظها ردف)

يعنى ان الهمزة تطرد أيضا زيادتها إذا وقعت آخر بعد ألف وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعدا نحو حمراء وعلباء وأربعاء وعاشوراء وفهم من هذا البيت ومن البيت الذى قبله ان الهمزة لا تطرد زيادتها وسطا ولا آخر بعد غير ألف وفهم منه أنه ان تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم باصالتها نحو كساء ورداء وهمز مبتدأ وخبره كذا وآخر نعت لهمز وبعد ألف نعت بعد نعت ولفظها مبتدأ وخبره ردف وأكثر مفعول برفد والجملة في موضع النعت أيضا ثم قال : (والنون في الآخر كالهمز وفي * نحو غضنفر اصاله كفى) يعنى ان النون يحكم بزيادتها في موضعين أحدهما ان تكون آخر بعد ألف قبلها أكثر من حرفين وهو الذى عنى بقوله كالهمز وذلك نحو سكران وعثمان وزعفران وفهم منه انه لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حكم باصالتها نحو بيان والآخران تقع وسطا وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحو عقنقل وحجنفل وغضنفر وهو الأسد والنون مبتدأ وخبره كالهمز والظاهر ان في الآخر متعلق بأعنى محذوفا وإصاله مفعول ثان بكفى وفي كفى ضمير مستتر عائد على النون وهو المفعول الأول بكفى وفي نحو متعلق بكفى ثم قال :

(والتاء في التأنيث والمضارعه * ونحو الاستفعال والطاوعة)

يعنى ان التاء تطرد زيادتها في التأنيث نحو قائمة وقامت وفي المضارعة نحو تقوم ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام والطاوعة نحو تكسر وتذكر وفهم من تمثيله الاستفعال ان السين تزداد مع التاء ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة

والتقدير ان لم يقعا وقوعا مثل وقوعهما في يؤيؤ ووعوعا (وهكذا همز وميم سبقا) (قول كدى وحمل عليه الخ) أى يحمل الجامد على المشتق وافكل اسم للرعدة يقال أخذه الافكل إذا أخذته الرعدة بكسر الراء والمراد بالسبقية في كلام المصنف التصدير لا مطلق السبقية لاخراج نحو سمأل فان الميم فيه سابقة غير متصدرة فيحكم باصالتها فوزنه فعلل بتشديد اللام الأولى (وقوله نحو أيدع) اسم للزعفران (وقوله نحو صيرف) هذا المثال مؤخر من تقديم محله بعد قوله سابقا فيعمل لأنه مثال له وكذلك يوجد مقدما في بعض النسخ الصالحة (وقوله لكن الهمزة الخ) هذا هو الذى يؤخذ من القاموس لأنه ذكره في فصل الياء من باب العين وذلك دليل على اصاله الياء عنده (وقوله الا أن الهمزة الخ) هذا مستثنى من قول المصنف سبقا لكن الأولى أن يحذفه لان المصنف ذكره بعد (وقوله وسيأتى) أى في البيت بعد متصلابه ولو قال بدل قوله وسيأتى والى ذلك أشار بقوله كذاك همز آخر بعد ألف ويؤخر الاعراب لكان حسنا (قول للسكودى وأربعاء) اسم لليوم المعلوم ويقال بضم الباء وفتحها وكسرها (وقوله وعلباء) بكسر العين عصبه العنق ثم كان الاتى أن يبدل المصنف حرفين باصليين لخروج نحو الباء فان الهمزة الأخيرة أصلية مع أنه تقدم على الألف أكثر من حرفين مع أن انوزن يقبله (وقوله والجملة في موضع النعت أيضا) هذا يقتضى ان الجملة نعت ثالث لهمز كما أن آخر وبعد ألف كذلك والحق انهما في محل جر نعت لألف من قوله بعد ألف (والنون في الآخر كالهمز) (قول للسكودى نحو عقنقل) بفتح العين المهملة وبقافين مفتوحين بينهما نون ساكنة وبلام آخر وهو الكشيبي العظيم المتداخل من الرمل (وقوله وحجنفل) بتقديم الحاء على الجيم وكلاهما مفتوح والحجنفل الغليظ الشفة من غير الانسان (وقوله مفعول ثان بكفى الخ) ومعنى كفى صرف ومنع يقال كفاه الله الشر إذا صرفه عنه ومنعه منه وإذا صرفت الاصاله هنا ثبتت الزيادة وهو المطلوب (والتاء في التأنيث والمضارعه) (قول للسكودى ولم ينص على زيادتها في حروف الخ) يعنى وأما في موضع آخر فقد نص عليه وهو كذلك وقدم في جمع التكسير والسين والتا من كمستدع أزل وأجاب بعض باحتمال دخولها هنا بأن يقرأ نحو بالرفع ويكون معطوفا على التاء على حذف مضاف والتقدير وحروف نحو الاستفعال ويكون المراد بالحرف الجنس فيصدق بالتاء والسين ويكون المراد بالنحو ما كان من المصادر التى فيها تاء زائدة وحدها كالتفعيل والافتعال كالتقديس والاقذار وأما السين فلا تزداد الامع التاء هذا مذهب الجمهور وقال سيبويه قد تزداد وحدها كما في اسطاع أصله أطاع وفي البسط والتعريف للسكودى : والسين لا تزداد في الكلام * الا مع التاء كمستهم.

وكان ينبغي له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة نحو يقوم وأقوم وتقوم إذ لافرق والتاء مبتدأ والخبر محذوف أى والتاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل مضمر تقديره وتزاد التاء في التأنيث متعلق بالخبر إن قدرت التاء مبتدأ وبالفعل ان قدرت بها فاعلا ثم قال :
(والهاء وقفا كله ولم تره) يعني ان الهاء تزداد في الوقف وهي هاء السكت وقد تقدم في الوقف مواضع زيادتها والتحقيق ان هاء السكت ليست كحروف الزيادة لان حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة وهاه السكت جى بها لبيان الحركة فهي كسائر حروف المعاني لا حروف التهجي والهاء اما مبتدأ محذوف الخبر أو فاعل بفعل محذوف كما تقدم في قوله والتاء ووقفا مصدر في موضع الحال من الهاء أى موقوف عليها أو مفعول له أى تزداد للوقف ثم مثل بقوله كله وهي على حذف القول أى كقولك كله وقد اجتمع في هذا اللفظ أى كيه ثلاثة أحرف وهي كاف التشبيه ولام الجر وهاه السكت واسم وهو ما الاستفهامية وقد ألغزت بهذا اللفظ في رجز وهو :

ياقارئاً ألفية ابن مالك * وسالكى أحسن المسالك * في أى بيت جاء من كلامه * لفظ بديع الشكل في انتظامه
حروفه أربعة تضم * وإن تشأقل ثلاث واسم * وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كله * وقد ذكرت لفظه لنفسه

ثم قال : (واللام في الإشارة المشتهرة) يعني ان اللام تطرد زيادتها مع اسم الإشارة نحو ذلك وتلك وأولئك وهنالك واللام معطوف على الهاء فيجى فيه ما تقدم في الهاء ثم قال :
(وامنع زيادة بلا قيد ثبت * ان لم تبين حجة كحظلت)
يعنى ان كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في اطراد الزيادة تمنع زيادته الا اذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره فيحكم على نون حنظل بالزيادة وان لم تكن في موضع اطراد زيادة النون كقولهم حظلت الابل بكسر الظاء اذا كثرت من أكل الحنظل وهو نوع من الشوك فستقو ط النون

وسيبويه قال في استطاعا * يزيد بها إذ أصله أطاعا

(وقوله كان ينبغي له ان يذكر الخ) أجيب بجوابين أولهما انه لم يبق عليه الا النون وأما الهمزة فقد مرت في قوله وهكذا همز وميم سبقا والياء قد مرت في قوله والياء كذا واو الخ ثانيهما أن يقال ان كلامه على حذف مضاف تقديره وحروف المضارعة وتكون حروف بالرفع عطفا على التاء وهذا الجواب الثاني مردود كالجواب قبل بدخول السين بأنه يكون قول الناظم والمضارعة والاستفعال مقطوعا غير معطوف على ما قبله فكيف يصح حينئذ عطف والمطاوعة الرجعة إلى التاء على التأنيث (وقوله أو فاعل بفعل مضمر الخ) بل هو نائب فعل مضمر بدليل تقديره (والهاء وقفا كله) (قول المكودي وقد تقدم في الوقف الخ) أى في قوله وقف بها السكت الخ وفي قوله وما في الاستفهام الخ مع ما بعده (وقوله كسائر حروف المعاني) أى التي لها معنى لكنه في غيرها وهو الحرف المقابل للاسم والفعل والمراد بحروف التهجي في كلامه الحرف الذي بنيت الكلمة عليه لا الحرف الموضوع للتعليم فصواب الناظم حينئذ ان يمثل بنحو أمهات فان الهاء فيه زائدة بدليل أمومة ثم قد يقال للمكودي اعتراضك صحيح لكن ما أورده على الناظم هنا يرد عليك في تمثيلك لقوله والتاء في التأنيث بقامت مع أن التاء من حروف المعاني فما كان جوابك هو جوابه وأما تمثله هناك بقائمة فصحيح لأن التاء جزء كلمة بدليل كون الاعراب عليها (وقوله وقد ألغزت الخ) هذا اللفظ قدأكثر الناس في الاجوبة عنه وأحسن ما أجيب به قول سيدى الجداوى الفيض سيدى حمدون بن الحاج رحمه الله تعالى :

أهذه جواهر منتظمة * في السلك أم أزهريه يتسمه

في الغصن أم عرائس ملتشمه * أم كلمات ألغزت في كله

يا فاضلا فاق شمس لغزه * بدون شك قد سموا بعزه

ألغزت في كلمة منتظمة * من قوله والهاء وقفا كله

الا ان قول المكودي ثلاثة أحرف وهي كاف التشبيه مع قوله في النظم وان تشأقل ثلاث سامه كل الناس والحق ان الكاف في كله للتمثيل وهي اسمية فتكون كله اشتملت على اسمين وحرقتين (واللام في الإشارة المشتهرة) أو ردوا عليه ما أورده المكودي في هاء السكت وهو ان اللام كلمة برأسها وحيث اعترض كدى هناك كان ينبغي ان يعترض هنا والصواب ان اللام تزداد إذا دل الاشتقاق ونحوه على الزيادة وذلك نحو طيسل اسم للعدد الكثير فاللام زائدة لقولهم طيسل ثم يحتمل ان يقرأ المشتهرة في كلام الناظم بالجر فيكون صفة للإشارة قال الشاطبي لكنه يوهم ان لنا إشارة مشتهرة وأخرى ليست كذلك والامر بخلافه ويحتمل رفعه صفة للام وقال ابن هشام في الخواشي الحق ان اللام مبتدأ أول والمشتهرة نعت لمبتدأ ثان محذوف وفي الإشارة خبر عن الثاني والثاني وخبره خبر عن الاول والتقدير واللام زيادتها المشهورة واقعة في اسم الإشارة فيؤخدمه انها تزداد في غير اسم الإشارة لكن زيادتها غير مشهورة وهو كذلك (وامنع زيادة بلا قيد ثبت) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له فان وجدنا حرفا من

من حظت دليل على زيادتها في حنظل وأمثال ذلك كثيرة وزيادة مفعول بامنع وبلا قيدمتعلق بزيادة وثبت في موضع الصفة لقيد وان شرط ويجوز ضبطتين بفتح التاء مبنيًا للفاعل وأصله تبيين فحذفت إحدى التاءين وحجة على هذا فاعل بتين وبضم التاء على أنه مبني للمفعول مضارع بين وحجة على هذا نائب عن الفاعل.

﴿ فصل في زيادة همزة الوصل ﴾

هذا الفصل تميم لباب التصريف لأنه من باب زيادة الهمزة وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلام وإلى تعريفها أشار بقوله : (للوصل همز سابق لا يثبت * إلا إذا ابتدئ به كاستثبتوا)

يعني أن همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت ابتداءً وتسقط وصلاً وانما سميت همزة وصل اتساعاً لأنها تسقط في الوصل وقيل لأن الكلمة التي قبلها اتصل بماد دخلت عليه همزة الوصل لتعويضها وقيل لأن التكامل يتوصل بها إلى النطق بالسالكين وفهم من قوله همز أن همزة الوصل تأتي بها همزة خلافاً لمن قل في الأصل ألف وفهم من قوله سابق أنها لا تكون إلا أولاً وفهم من قوله لا يثبت إلا إذا ابتدئ به أن سقوطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة وهمز مبتدأ وسابق نعمته وخبره في الجر وورقه ولا يثبت جملة في موضع النعت أيضاً لهمز والإيجاب للأنفي والعام في إذا يثبت ويجوز ضبط استثبتوا بضم التاء الأولى مبنيًا للمفعول فيكون الواو ضمير المفعول النائب عن الناعل وبفتحها فيكون فعل أمر والواو ضمير الفاعل وبهذا الأخير جزم الشارح فقال أمر للجماعة بالاستثبات وهو تحقيق الشيء ثم انتقل إلى مواضعها وهي ستة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله :

(وهو لفعل ماضٍ احتوى على * أكثر من أربعة نحو انجلى)

يعني أن كل همزة افتتحتها الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف فهي همزة وصل وشمل الخامس نحو انطلق والسادس نحو استكبر وهو متناه وهو مبتدأ عائد على الهمزة ولفعل خبره ماضٍ نعت لفعل واحتوى في موضع النعت ثم أشار إلى الثاني والثالث فقال : (والامر والمصدر منه) يعني أن الهمزة في الامر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو انطلق وانطلاق واستخرج استخرجوا الامر والصدر مجروران بالاعطف على فعل والتقدير وهو لفعل صفته كذا والامر والمصدر منه ثم انتقل إلى الرابع فقال :

(وكذا * أمر الثلاثي كاخش وامض وانفذا)

يعني أن كل همزة افتتحتها فعل الامر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان مضارعاً على فعل نحو اخش أو على فعل نحو امض أو على فعل نحو انفذ وهذه فائدة التثنية وفهم من المثال أيضاً أن ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكناً نحو يخشى ويرى وينفذ فلو كان محرکاً لم يثبت بهمة الوصل نحو يقول ويعد فتقول في الامر منها قل وعد ثم أشار إلى الخامس بقوله :

حروف الزيادة ليس في الأصل انتهى ذكرت سابقاً أنه يحكم بزيادتها فهل يحكم له بالزيادة أو بالاصالة فقال ان قام دليل على الزيادة من أدلة تسعة انظرها في التصريح فاحكم بزيادتها وإلا فيحكم بالاصالة ومعنى وامنع زيادة احكم بالاصالة وكحظت مثال المفهوم ان لم تبين حجة والله أعلم .

﴿ فصل في زيادة همزة الوصل ﴾

(قول المسكودي لأنه من باب زيادة الخ) وانعافله عن باب التصريف لاختصاصه بأحكام (للوصل همز سابق لا يثبت) (قول المسكودي لأنها تسقط الخ) علة أقوله اتساعاً ومعنى الاتساع المجاز وذلك لأنها كانت تسقط في الوصل وتثبت في الابتداء فالأولى أن تسمى همزة الابتداء فأجاب بأنهم عكسوا في التسمية مجازاً من باب تسمية الشيء باسم ضده (وقوله وقيل لأن التكامل الخ) هذا هو الاحسن وعليه اقتصر السعد في شرح التصريف وهو قول البصريين ولهذا سماها الخليل سلم اللسان فكان ينبغي للمسكودي أن يقدمه على ما قبله ولا اتساع ولا مجاز على هذا والذي قبله بل على الأول فقط كما قال المسكودي (وقوله أنها لا تكون إلا أولاً) أي لأنها تأتي بها الوصل إلى الابتداء بالسالكين والمراد بالابتداء أخذ التكلم في النطق بعد أن كان صامتاً لا الأخذ في النطق بحرف بعد الفراغ من النطق بالحرف الآخر كانوا هم بعضهم فالزم الابتداء بالسالكين مهما أردت النطق بحرف ساكن وهذا في اللفظ وأما في الخط فلا بد من كتابتها (وقوله وقد ثبتت في الوصل ضرورة) كقول بعضهم

لأنسب اليوم ولا خلة * اتسع الخرق على الراقع

فأثبت همزة اتسع ضرورة قال الدماميني وهو الحق وقال الشارح لا ضرورة لأن أول الشطر الثاني كاول البيت وما أحسن قول بعض الأدباء فلا تجمعاني مثل همزة واصل * فيلحقني حذف ولاراء واصل

فواصل الأولى صفة لمن يريد وصل الكلمة التي فيها الهمزة بغيرها فيحذف الهمزة وواصل الثاني علم على واصل بن عطاء المعتزلي وكان أثنى لا ينطق بالراء فكان مهما عرضت له كلمة فيها راء أبدلها بمرادفها من الكلام كالطر بيده بالغيث وكالبر بالقمح وفي بعض النسخ زائد بدل سابق وكلاهما صحيح فعلى نسخة سابق تكون الزيادة مأخوذة من الترجمة ومن ثبوتها مرة وحذفها أخرى

(وفي اسم است ابن ابنم سمع * واثنين وامرئ وتأنيث تبع * وايمن)

فذكر سبعة أسماء وفهم من قوله وتأنيث تبع أن مجموعها عشرة أسماء لان مؤنث امرئ امرأة وابن ابنة ومؤنث اثنين اثنتان أما اسم فأصله عند البصريين سمو خذفت الواو وسكن أول الاسم ليجتابوا همزة الوصل فتكون عوضا من المحذوف وأما است فأصله سته بالهاء خذفت وعوض منها الهمزة وأصل ابن بنو ففعل به ما فعل باسم وابنم هو ابن زيدت عليه الميم واثنين أصله اثنين وامرؤ لم يحدف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف لان الهمزة بصدد التغير فحكموا لها بحكم المحذوف وأما ايمن فهو المستعمل في القسم وهو مشتق من ايمن فهمزة زائدة وهى همزة وصل هذا مذهب البصريين وقوله وتأنيث تبع راجع إلى ابن مؤنثه ابنة وامرئ مؤنثه امرأة واثنين مؤنثه اثنتان وفهم من قوله سمع ان دخول الهمزة في هذه الأسماء غير مقيس بخلاف ما تقدم وفي اسم إلى آخر المجزورات وهو ايمن متعلق بسمع وفي قوله سمع ضمير نائب عن الفاعل عائد على همزة الوصل المتقدمة ثم أشار إلى السادس فقال : (همز آل كذا) أى والهمزة في آل همزة وصل كما كانت فيما ذكر وهذا الذى ذكر فى آل هو مذهب سيديوه ومذهب الخليل انها أصلية حذف في الوصل لكثرة الاستعمال ثم بين حكم همزة آل اذا دخلت عليها همزة الاستفهام فقال :

(ويبدل * مدا فى الاستفهام أو يسهل) يعنى ان همزة آل اذا دخلت عليها همزة الاستفهام جاز فيها أعنى فى همزة آل وجهان ابدالها ألفا من جنس حركة الهمزة التى قبلها وتسهيلها بين الالف والهمزة وقد قرئ بها آلذكرين وفهم منه ان غير همزة آل من همزة الوصل تحذف اذا دخلت عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة اليها نحو أصطفى البنات على البنين وانما لم تحذف همزة آل اذا دخلت عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين فى الفتحة وهمز آل مبتدأ وخبره كذا ومدا مفعول ثان يبدل وهو على حذف مضاف أى حرف مد والمفعول الاول ضمير مستتر فى يبدل عائد على همز آل ويسهل معطوف على يبدل أو للتخيير وانما جعلته للتخيير وان كانت أوالتى للتخيير لاتقع الا بعد فعل الامر لان الكلام فى معنى الامر كأنه قال ابدلها أو سهّلها.

❦ الابدال ❦

هذا هو النوع الثانى من التصريف ثم ان حروف الابدال تصل الى اثنين وعشرين حرفا وقد ذكرها فى التسهيل

وعلى نسخة زائد تكون السبقية مأخوذة من قوله الا اذا ابتدئ به وأصل ابتدئ بـاء ثم سكنت تخفيفا كما أبدلت فى مائة قالوا مية (وفي اسم است ابن ابنم سمع) الاست هو الدبر (قول المكودى وأصل ابن بنو) أى بالواو وقيل أصله بنى بالياء لأنه من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاساس والاول أولى (وقوله زيدت عليه الميم) زيادة الميم هنا للمبالغة فى البنوة كما زيدت الميم فى زرقم مبالغة فى الازرق وليس الميم بدلا من الواو لام الكلمة ولو كانت الميم بدلا من لام الكلمة ما احتج الى الاتيان بهمزة الوصل لانها يؤتى بها عوضا من اللام المحذوفة (وقوله أصله اثنين) هذه العبارة فيها شيء، والاولى أن يقول أصله ثنيان بجملان لان مفردة ثنى بياء خذفت الياء لام الكلمة وسكن أوله وآتى بهمزة الوصل عوضا من المحذوف (وقوله فحكموا لها بحكم المحذوف) يعنى وعوضوا منها همزة الوصل وتكون حركة الراء فيه تابعة لحركة الهمزة ضما وفتحوا كسرا ومثل ذلك نون ابنم تتبع الميم فيما ذكر (وقوله هذا مذهب البصريين) وقال الكوفيون ان همزته قطعية وهو جمع عيين ثم ان المصنف وتأنيث من إطلاق المصدر على اسم المفعول ومفعول تبع محذوف مع حذف المتعلق والتقدير ومؤنث تبسع المذكر فيما يمكن تأنيثه وهو ابن واثنين وامرؤ (وهمز آل كذا) (قول المكودى مذهب سيديوه) يعنى فى أحد قوله وله قول آخر بأصلها وقد مر ذلك (ويبدل * مدا فى الاستفهام أو يسهل) ظاهره ان هذا الحكم خاص بهمزة آل وليس كذلك بل هذا الحكم يكون فى همزة ايمن وظاهره انه مها دخلت على الهمزة أداة استفهام همزة أو غيرها إجازا فى همزة آل وجهان وليس كذلك لان ذلك انما هو اذا دخلت عليه الهمزة فقط فلو قال المصنف :

وايمن وأل بسذين يبدل * همزا فى الاستفهام أو يسهل لأجاد وأفاد والله أعلم .

❦ الابدال ❦

هو لغة مطلق العوض واصطلاحا جعل حرف مكان آخر مطلقا فجعل حرف جنس ومكان فصل أول خرج به العوض اذا كان فى محل المعوض منه كثناء عدة فانها عوض من الفاء فى غير محلها فلا يسمى ذلك ابدالاً وأما ان كان فى محله فهو عوض وابدال اصطلاحا فالعوض حينئذ اعلم ومطلقا فصل ثان احترز به من القلب فانه يكون فى حروف العلة اذا علمت هذاتين لك ان العوض أعمن من الابدال لانه مها جعل حرف عوضا من حرف قيل فيه عوض فى مكانه أو فى غير مكانه ولا يقال فيه الابدال الا اذا كان فى مكانه وابدال أعمن من القلب لان الابدال يكون فى

واقصر هنا على المشهور منها فقال : (أحرف الابدال هدأت موطيا) فذكر تسعة احرف وهي التي تضمنها هذا الكلام الهاء والـدال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والالف وأحرف الابدال مبتدأ وخبره هدأت والتقدير وأحرف الابدال هذه الحروف التي يجمعها قولك هدأت موطيا وموطيا حال من التاء في هدأت ومعنى هدأت سكنت والياء في موطيا بدل من الهمزة لانه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطيئا ويحتمل أن يكون موطيا مفعولا بهدأت لانه يستعمل متعديا يقال هدأت الصبي إذا ضربت عليه لينام والاول أظهر ثم شرع في بيان مواضع الابدال وبدأ بابدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار الى الاول منها بقوله : (فابدال الهمزة من واو ويا * آخر اثر ألف زيد)

يعني أن الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخر ا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلاهما كساو ورداى لانها من الكسوة والتردية وفيهم من قوله آخر ان الواو والياء ان لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو تباين وتعاون وفيهم منه أيضا أن الالف اذا كانت غير زائدة لا يبدلان نحو واو وزاى وفيهم منه أيضا ان حكم ما لحقته تاء التأنيث حكم المتطرفة لان تاء التأنيث زائدة على الكلمة نحو عباءة وفيهم منه أيضا ان الكسامة اذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل لانها لم تقع طرفا نحو درحاية والهمزة مفعول بأبدل ومن واو متعلق بأبدل وآخر منصوب على الظرف واثر ذرف أيضا وكلا الظرفين في موضع النعت لو او ويا والتقدير من واو وياء واقعتين آخر اثر ألف زيد ثم أشار الى الموضع الثاني فقال : (وفي * فاعل ما أعل عينا ذا اقتنى)

ذا إشارة الى ابدال الياء والواو همزة وهو في كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلت عين فعله نحو قائل وبائع وفيهم من قوله ما أعل عينا ان اسم الفاعل من الفعل الذي لم تعمل عينه يصحح نحو عاور من عور وصائد من صيد ثم أشار الى الموضع الثالث فقال :

حروف العلة وغيرها والقاب لا يكون الا في حروف العلة ولهذا لا يشكل الفرق بين هذه الثلاثة وكثيرا ما يقع السؤال عنها (قول كدى واقصر هنا على المشهور منها) أى التي لا يصح الاستغناء في التصريف عنها وابدال غير هذه التسعة من غير ما شاذ كافي أصيلا بالنون تصغير أصيل باللام على غير قياس والأصيل الوقت بعد العصر قالوا فيه أصيلا بابدال نونه لاما وامالعة قليلة كابدال الجيم من الياء المشددة في الرقت كقوطهم في على علق وتسمى عجيحة قضاة (أحرف الابدال هدأت موطيا) (قول المكودى ومعنى هدأت سكنت) من السكون ضد الحركة ومعنى موطيا حينئذ مستوطنا كأنه قال سكنت أعضائى في الموضع الذى آتخذه موطنا لا قدامى وهو الموضع الذى يسكن الانسان فيه ويستوطنه كذا قيل وانظره فقد لا يلائم ماله سكودى بعد والاولى أن يقرأ هدأت بفتح التاء خطابا للطالب بأنه اذا وصل هذا المحل فقد أدرك المرغوب فينبغى أن يسكن ورعه واشتياقه لأنه لم يبق من المسائل إلا القليل (وقوله يقال هدأت الخ) فيه نظر بل الذى في التصريح أنه يقال أهْدأت الصبي بالهمزة في أوله فيكون هدأت لازما عدى بالهمزة (وقوله وذلك في أربعة مواضع) الحق انها خمسة والخامس هو قوله وهما أول الواوين ردا لأن الناظم أخره عن قوله وافتح ورد الهمزة ولا موجب له ويمكن الجواب بأن ما هنا عام في الواو والياء وما يأتى خاص بالواو فلا خامس (فأبدل الهمزة من واو ويا * آخر) (قول المكودى وفيهم منه أيضا أن حكم الخ) الحق أن هذه احدى صورتى النطوق لأن قول المصنف آخر ا يصدق بالآخر حقيقة ككساء وحكما وهو هذا (وقوله نحو عباءة) بفتح العين نوع من الأكسية قيل أصل الهمزة واو وقيل ياء (وقوله نحو درحاية) بكسر الدال القصير السمين الضخم البطن القصير الرجلين واعلم أن هذا الابدال غير مخصوص بالواو والياء فان الالف تشاركها فيه فاذا تطرفت الالف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو صحراء فان الهمزة في هذا النوع بدل من ألف محتملة للتأنيث كاجتلاب ألف حبلى إلا أن ألف حبلى غير مسبوقة بألف أخرى وألف صحراء مسبوقة بألف زائد قلبت همزة فرارا من التقاء الساكنين فقولته في الكافية :

من حرف لين آخر بعد ألف * مزيدا ابدل همزة كما ألف

أحسن لشموله لأحرف اللين الثلاثة (وفي * فاعل ما أعل عينا ذا اقتنى) قد مر أن الاعلال أخص من الاعتلال فاذا كان هنالك واو أو ياء وقابا ألفا فيقال لتلك الكلمة فيها القلب معلة وان لم يقلب الواو والياء ألفا فيقال معلة غير معلة (قول المكودى لاسم فاعل أعلت الخ) أشار بهذا الى أن قول الناظم وفي فاعل على حذف مضاف أى اسم فاعل وهو غير ظاهر لان عبارة المصنف حينئذ تكون شاملة لنحو مختار اسم فاعل من اختار لان عينه معلة مع أنه غير مراد فالحق ان المراد بفاعل في النظم صيغته لا اسم الفاعل ليخرج اسم الفاعل اذا كان على غير وزن فاعل وقد أطلق الناظم فاعل على ما يشمل فاعلة وتثنيتهما وجمعها تصحيحا (وقوله يصحح نحو عاور الخ) لم يحز الاعلال في اسم الفاعل الذى لم تعمل عين فعله لانه لو أعل لا لتبس باسم الفاعل من عار وصاد من العمل الفعل وفي هذا مناقشة من وجهين انظرها في التصريح بـ (تنبيه)

(والمد زيد ثالثا في الواحد * همز يرى في مثل كقلائد)

يعني انه اذا كان في المفرد مد ثالثا زائد قلب في الجمع الذي على مثل فعائل همزة وشمل المد بالالف نحو قلادة وقلائد والياء نحو صحيفة وصحائف والواو نحو عجوز وعجائز وفهم منه ان الثالث اذا كان غير مد لم يقلب نحو قسورة وقساور وفهم منه ايضا انه اذا كان مدا غير زائد لم يقلب نحو مشوبة ومشابوب ومعيشة ومعاش لان الواو في مشوبة والياء في معيشة عين السكامة والمد مبتدأ وخبره يرى وهمز مفعول ثان ليرى أحوال اذا قدرنا يرى بمعنى يصرو في متعلق يرى وفي الواحد متعلق بزيد وثالثا حالان من الضمير في يرى ويحتمل أن يكون ثالثا حالان من الضمير في زيد ثم أشار الى الموضوع الرابع فقال :

(كذاك ثاني لينين اكتنفا * مد مفاعل كجمع نيفا)

يعني انه اذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علة وجب ابدال ثانيهما همزة وفهم من اطلاقه في قوله لينين انه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط في الفصل الذي قبله وشمل قوله لينين أربع صور الأولى أن يكون واو أو ين نحو أوائل أصله أو أول الثانية أن يكون ياء أو ين نحو نيف ونياثف الثالثة أن يكون الأول واو والثاني ياء نحو صايد وصوائد الرابعة أن يكون الأول ياء والثاني واو نحو جيد وجيئد أصله جياود لانه من جاد يحد ومثل بما حرف العلة فيها أن وهو نيف ووز نه فيعل فالياء الأولى زائدة وعينه ياء لانه من ناف ينيف اذا زاد فاجتمعت يا آن وأدغمت الأولى في الثانية فلما جمع على مفاعل فصلت ألف الجمع بين الياءين وقلبت التي بعد الألف همزة وانما قلبت حرف العلة في هذه الصور همزة وان كان أصلا لثقل الألف بين حرفي علة وفهم من قوله مد مفاعل انها لا تقبل الا اذا كانت متصلة بالطرف كالمثال فلو بعدت عن الطرف لم تقبل نحو طواويس وثاني لينين مبتدأ وخبره كذاك وهو اشارة الى قلب حرف العلة همزة واكتنفا في موضع النعت للينين ومد مفعول باكتنفا ومعنى اكتنفا أحاط ونيف مفعول بجمع لانه مصدر جمع ثم ان ابدال ثاني اللينين همزة انما هو فيما لم يكن فيه ثاني اللينين بدلا من الهمزة والى ذلك أشار بقوله :

(وافتح ورد الهمزيا فيما أعل * لاما وفي مثل هراوة واوا جعل)

يعني ان الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع اذا كان مفرد ما هي فيه عمل اللام يجب فتحها وقلبها ياء

يكتب قائل وبائع ونحوها بالياء وهمزة أسفلهما على حكم التخفيف لان قياس الهمزة في ذلك ان تسهل بين الهمزة والياء وأما ابدال الهمزة في ذلك ياء محضة فلحن اذ لو جاز ذلك لجاز تصحيح الواو في قائل ولأجل هذا لا تنقط هذه الياء . وقد دخل الفارسي على عالم فوجد رقعة مكتوب فيها قائل ياء منقطه فقال خط من هذا فقال العالم خطي فقال الفارسي لصاحبه كالمغضب قد ضاعت خطواتنا الى هذا قال مولا نابع الرحمن المنجرة هذا من الفارسي حمق وطيش واعتزال (والمد زيد ثالثا في الواحد) انما وجب ابدال الألف هنا همزة لانك لو جمعت قلادة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع أثرها الألف التي كانت في المفرد وما بعد ألف التكسير لا يكون الا مكسورا أو الألف لا تقبل الحركة فوجب ابدالها حرفا من جنسها يقبل الحركة والحرف الذي هو من جنسها الهمزة وحمل عليه ما ثالثه ياء نحو صحيفة أو واو ونحو عجوز (قول المكودي نحو قسورة) بفتح القاف اسم للأسد (وقوله لأن الواو في مشوبة والياء في معيشة عين السكامة) فيما حينئذ أصليتان محركان أصالة اذا صله مشوبة بسكون الثاء وضم الواو نقلت حركة الواو الى الساكن قبلها وأصل معيشة معيشة بسكون العين وكسر الياء فنقلت الكسرة الى الساكن قبلها وشد قوتهم معائش بالهمز وروى عن نافع والمشهور عنه الياء والكاف في قول المصنف كالقلائد زائدة ضرورة لان ما أخذ منه أخذ من لفظ مثل فهو كقوله : * فصيروا مثل كعصف مأكول * وهو أحد الاحتمالات في ليس كثلثه شيء (كذاك ثاني لينين اكتنفا) (قول المكودي في الفصل الذي قبله) أي في البيت الذي قبله وهو قوله والمد زيد ثالثا الخ (وقوله ان يكونا ياءين نحو نيف الخ) فيكون حينئذ أصله نيف ياءين من ناف ينيف والذي في القاموس والشاطبي انه من ناف ينوف فيكون حينئذ مثالا للصورة الرابعة والنيف مازاد على العقد (وقوله نحو صايد) بإبقاء الياء لكون الفعل الذي هو صيد غير محل فلا يعل اسم الفاعل كالمرفوع في مفهوم قوله وفي فاعل ما أعل عيناذا اقتني والواو في صوائدهي ألف صايد عملا بقوله سابقا والألف الثاني الزيد يجعل واوا (وقوله كجيد) أصله جيود اجتمعت الواو والياء وضبق احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء لقوله ان يسكن السابق من واو ويا الخ ونظير ذلك سيد (وقوله نحو طواويس) جمع طاووس اسم لطائر معلوم فالواو الأولى في الجمع هي الألف التي كانت في المفرد لقوله كذا ما الأصل فيه يحمل أي الألف المحبولة الأصل تقلب واوا مثل مامر والواو في الجمع هي الواو الناشئة عن ضم واو المفرد (وقوله في التوطئة ثم ان ابدال ثاني اللينين الخ) الحق في التوطئة أن يقول ثم إقرار ما بعد ألف مفاعل همزة اذا لم تكن اللام في المفرد معلقة والا فالحكم ما أشار اليه بقوله على ان توطئته قاصرة على ثاني اللينين اللذين اكتنفا ألف مفاعل مع انه عام في تلك الصورة وفي التي قبلها كما تقرره بعد (وافتح ورد الهمزيا) هذا الكلام في ابدال الهمزة واوا أو ياء عكس ما كان الكلام فيه

ان كانت في المفرد غير واو سالمة وواو ان كانت في المفرد واو سالمة فالألف واللام في الهمزة للعهد المتقدم وشمل ما استحق الهمزة لكونه مدا زائدا في المفرد ولاه ياء وما استحق الهمزة لكونه مدا زائدا في المفرد ولام الكلمة واو وما استحق الهمزة لكونه اكتنفة لينان وما أصله همزة فمثال الأول هدية وهدايا أصله هداي استتقلت الكسرة في الهمزة فأبدلت فتحة فصار هداي فاقبلت الياء الأخيرة ألها لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداي فاستتقلت اجتماع الأمثال فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا ومثال الثاني مطية ومطايا فالياء الثانية فيه أصلها واو لانها من مطي يعطو ففعل به ما فعل بهدايا ومثال الثالث زاوية وزوايا ففعل به أيضا ما فعل بهدايا ومثال الرابع خطيئة وخطايا أصله خطائي بهمزتين فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء على قياس الهمزتين المتحركتين في كلمة فصار خطائي ثم قلبت الكسرة فتحة على حد ما قبلها في هدايا فصار خطاي فاقبلت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألها لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء وأما هراوى جمع هراوة فأصله هراؤ فالهمزة التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هراوة والواو الأخيرة هي واو هراوة فقلبت الكسرة فتحة ثم انقلب الواو الأخيرة ألها لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة واو في هراوى ليست الواو في هراوة بل الواو في هراوى هي الألف التي كانت في المفرد وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الأخيرة التي انقلبت ألها والهمز مفعول برد وهو مطلوب لفتح فهو من باب التنازع ويامفعول ثان برد وفيما متعلق برد ولا تامين وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير فيما أعل لاه وفي مثل متعلق بجعل وفي جعل ضمير مستتر عائذ على الهمز وواو مفعول ثان بجعل ثم قال :

(وهمزا أول الواوين رد * في بدء غير شبهه ووفي الاشد)

يعني رد أول الواوين المصدرتين همزة ما لم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل كو وفي الأشد فان أصله واو وإنما استثنى ذلك لان فعل الفاعل أصل لفعل المفعول ولم يجتمع في فعل الفاعل واو ان فاجتماعهما في ووفي معتدبه

(قول المسكودي ان كانت في المفرد الخ) اسم كانت يعود على اللام لا على الهمزة كما توجه العبارة (وقوله غير واو سالمة) منطوقه بأن كان لام الكلمة ياء أو واو لكنهما غير سالمة وعدم سلامة الواو في المفرد كخطية الآتي أو سلمت الواو في المفرد ولم تسلم في الجمع الا انه من باب كذاك ثاني لينين كزوايا فمذه صور ثلاثة وقد أدخل المسكودي صورة رابعة في قول المصنف فيما أعل لا ما وهي ما اذا كان لام الكلمة همزة وهذا مبني على قول من يقول ان الهمزة حرف علة واليه ذهب الفارسي وقيل شبهة بحرف العلة والجمهور يقولون حرف صحيح ففيها أقوال ثلاثة والصحيح ما للجور وعليه فيكون المصنف غلب الصور الثلاث التي فيها حرف العلة على ما لام الكلمة فيه همزة فأطلق على الجميع مع اللام (وقوله وواو ان ان كانت الخ) وواو في كلامه بالنصب معطوف على ياء مدخول لفتحها وقلبها (وقوله للعهد المتقدم) في قوله همز يرى في مثل كالتلائم مع ما بعده (وقوله ولام الكلمة واو) يعني غير سالمة في المفرد بدليل تشبيهه بخطية (وقوله لكونه ثانيا لينين) الأولى لكونه ثانيا لينين اكتنفا مدمفاعل (وقوله أصله هداي) أي بعد قلب الياء همزة والافاضلة الأصل هداي ياءين احدها ياء فعيلة والأخرى لام الكلمة ثم قلبت الأولى همزة لقوله والمزيد الخ فصار هداي الى آخر ما للمكودي (وقوله فصار هدايا) أي بعد أربعة أعمال قلب الياء همزة ثم قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء لام الكلمة ألها ثم قلب الهمزة ياء (وقوله فالياء الثانية فيه أصلها واو الخ) فاصل مطية المفرد وهي الراحلة مطوية اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون الخ فيقال في الجمع الأصلي مطاي ياء بعد الألف ياء فعيلة وبواو لام الكلمة ثم قلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ثم قلب الياء بعد الألف همزة لقوله والمزيد ثالثا الخ ثم قلب كسرة الهمزة فتحة ثم الياء آخرها ألها ثم الهمزة ياء فلم يصير مطايا الا بعد خمسة أعمال وفي المسكودي اجحاف (وقوله وزوايا) أصله زواوى بواوين الأولى مقبولة عن ألف زاوية المفرد والثانية عين الكلمة والياء لام الكلمة ففعل به ما فعل بهدايا ففيه أربعة أعمال لا انه من باب كذاك ثانيا لينين الخ (وقوله أصله خطائي بهمزتين) أصله الأصل خطائي ياء وهمزة فالياء هي ياء المفرد ثم قلبت الياء همزة لقوله والمزيد الخ فصار خطائي بهمزتين الى آخر ما للمكودي فلم يصير خطايا الا بعد خمس أعمال (وقوله على قياس الهمزتين) هذا التماس هو الآتي في قوله ما لم يكن لفظا ثم فذاك ياء مطلقا جا (وقوله فأصله هراؤ) وأصله الأصل هريو بواوين الأولى بدل من ألف هراوة والثانية لام الكلمة ثم قلبت الأولى همزة لقوله والمزيد ثالثا الى آخر ما للمكودي ثم قلبت الواو لام الكلمة ياء لتطرفها اثر كسرة ثم قلبت الأولى همزة والهاووة العصا الضخمة فلم يصير هراوى الا بعد خمس أعمال (وقوله ليناسب الجمع المفرد) بيان للناسبة ان الواو بعد الألف في المفرد فيناسب أن تقع بعد الألف في الجمع وان كانت الواو غير الواو (وهمزا أول الواوين رد) هذا هو الموضع الخامس من المواضع التي تبدل فيها الهمزة من غيرها الا أن الابدال هنا خاص بالواو فكان ينبغي لناظم ان يقدمه على قوله وافتح ورد الهمزة الخ وقدمه للموضع تنكيته عليه (قول المسكودي ولم يجتمع في فعل الفاعل) الذي هو واو واو بل واو وألف فدل على ان الواو الثانية في فعل المفعول غير

فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز ابدالها همزة فتعال ما يجب ابدالها أو اصل في جمع واصله أو اصل فالواو الأولى هي التي في المفرد والواو الثانية انقلبت عن ألف فاعلة كما انقلبت في نحو ضوارب فلما اجتمع واوان في بدء الكلمة قلبت الأولى همزة فقالوا أو اصل وهمزة مفعول ثان برد وأول مفعول أول وفي بدء متعلق برد وبدء مصدر مضاف الى المفعول وهو غير وغير مضاف إلى شبه وشبه مضاف الى ووفي الاشد والأشد عند سيديويه جمع شدة وقال ابن عباس الاشد ثلاث وثلاثون سنة ثم انتقل الى حكم الهمزتين في كلمة واحدة وهي في ذلك على ثلاثة أقسام ساكنة بعد متحركة ومتحركة كتان ومتحركة بعد ساكنة وقد أشار الى الأول بقوله :

(ومدا ابدل ثاني الهمزين من * كلمة ان يسكن كآثر واثنمن)

يعني انه إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة أو لهما متحركة والأخرى ساكنة وجب ابدال الثانية مدا مجانسا لحركة ما قبلها فان كانت فححة أبدلت ألفا نحو آثرو آمن أصله أأثر وأمن بهمزين وان كانت كسرة أبدلت ياء نحو ايالف وان كانت ضمة أبدلت واوا نحو أوعن وأوتى وفهم منه ان الهمزة الساكنة ان لم تكن قبلها همزة أخرى لم يجب ابدالها وفهم منه أيضا انها لو لم يكونا في كلمة واحدة لم يجب ابدالها نحو ياقراء اثتوا والمراد بالكلمة أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يقال عند النحويين في أأ نذرتهما انهما من كلمة واحدة لأن الهمزة الأولى همزة الاستفهام فهي منفصلة عن الكلمة وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة وكذلك أيضا نحو أأمن فان الأولى همزة الاستفهام والثانية فاء الفعل ومدا مفعول ثان بابدل وثاني الهمزين مفعول أول ومن كلمة متعاق بابدل وان يسكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه ثم انتقل الى الهمزتين المتحركتين وهي تسعة أنواع لأن الأولى اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثانية كذلك والخارج من ضرب ثلاث في ثلاث تسعة وقد أشار الى الثانية المفتوحة فقال :

(إن يفتح أثر ضم أو فتح قلب * واوا وياء إثر كسر يتقلب)

يعني ان الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالتان احدهما قلب فيها واوا وذلك بعد ضمة نحو أويدم في تصغير آدم أصله أأيدم أو بعد فتحة نحو واوادم في جمع آدم والثانية تنقلب فيها ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة نحو ايم إذا بنيت من أم نحو إصبع بكسر الهمزة وفتح الثالث فتقول فيه أم فتنتقل حركة اليم الأولى للهمزة الساكنة وتدغم اليم في اليم فيصير إأم فيجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتقلب الثانية ياء فتقول ايم ثم انتقل الى المكسورة فقال :

أصلية وانما هي عارضة والجمهور على عدم الاعتداد بالعارض (وقوله فلم يبق للواو الأولى الخ) ونظير ذلك وجوه قالوا فيه أجوده وانما جاز ذلك لأن الواو المضمومة بمنزلة واوين إذ الضمة كالواو في الثقل وهذا من الكودى تنكيت على الناظم المقضى عدم جواز الابدال حينئذ وليس كذلك وقد يجاب عن الناظم بأنه عبر بفعل الأمر الذى هو رد المقضى للوجوب فيكون النفي الذى هو غير متسلطا على الوجوب فيبقى الجواز وهو المراد (وقوله قلبت الأولى همزة الخ) أى وجوبا كما يؤخذ من الأمر في النظم ووجه القلب انه إذا لم يقاب اجتمع مثلان في أول الكلمة ولا يمكن الادغام وذلك انما سمع في الصحيح في ألفاظ قليلة نحو ددن وإذا قل في الصحيح امتنع وجوده في اللعل ولم يذكر الكودى مفهوم بدء ومفهومه ان الواوين إذا كانا غير مصدرين لا يقلب الأولى وهو كذلك نحو هووى ونوى وفى النسب إلى هووى ونوى وفى مثال الناظم إشارة الى أن الطالب إذا بلغ إلى هذا المحل ومر بجود اجتهاد فقد وافى وبلغ وأدرك الأمر الاقوى واليد الطولى في علم النحو فالمراد بالاشد الاقوى (وقوله وقال ابن عباس) أى في قوله تعالى : حتى إذا بلغ أشده . (ومدا ابدل ثاني الهمزين من * كلمة) الأولى أن يذكر هذا البيت والآيات الثلاثة بعدمصلة بقوله وافتح ورد الهمزيا الخ كما فعل الموضح تنكيتا عليه لأن جميع ذلك في ابدال الهمزة حرف علة ولاوجه للفصل بابدال الهمزة من حرف العلة (قول الكودى نحو آثر) من أثره بكذا يؤثره إذا خصه به أمر وآمن من آمن بفتحهما بمعنى آمن بالتشديد وانما وجب ابدال الثانية حرف علة من غير ندور لأن الهمزة من حروف الحلق والنطق بها عسير فاذا اجتمعت مع أخرى كان النطق بها أعسر وانما خص القلب بالثانية لأن العسر حصل بها (وقوله ياقراء اثتوا) أصل اثتوا قبل اتصال ياقراء به اثتوا بهمزين الثانية ساكنة تقب ياء لقوله ومدا ابدل ثاني الهمزين من * كلمة ان يسكن فلما اتصل به ياقراء حذفت الهمزة لأولى من اثتوا همزة الوصل فاجتمع همزتان همزة قراء وهمزة اثتوا فاء الكلمة فلا تقلب الثانية لكونهما في كلمتين (وقوله وكذلك أيضا في أأمن) بهمزين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة وأصله قبل دخول همزة الاستفهام اثمنن بهمزين الأولى همزة وصل مضمومة لأنه ماض مبنى للمفعول والثانية فاء الكلمتين ساكنة أبدلت الثانية واوا من جنس حركة الهمزة التي قبلها فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل فرجعت فاء الكلمة الهمزة الساكنة ولا تقلب لكون الهمزتين من كلمتين (وقوله ومن كلمة متعلق بابدل) الأولى انه حال من الهمزتين (ان يفتح أثر ضم أو فتح قلب * واوا) (قول الكودى نحو ايم) بكسر الهمزة وفتح الياء (وقوله إأم) بكسر الهمزة الأولى وسكون الثانية وفتح

(ذو الكسر مطلقا كذا) يعنى ان الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وجب ابدالها ياء مطلقا أى بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والحاصل ثلاث صور الأولى مكسورة بعد فتحة نحو أئمة فى جمع امام أصله أأئمة فنقلت حركة اليم الى الهمزة الساكنة وأدغمت اليم فى اليم فصار أأمة فأبدل من الهمزة الثانية ياء مكسورة بعد كسرة نحو ايم فى بناء مثل اصبع من إم بكسر الهمزة والياء فتقول فيه أأم فتفعل به كأنعلت بالذى قبله من نقل وادغام وقاب الثالثة مكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أنته أى جعلته يئن ففعل به كما فعل فيما تقدم ثم انتقل الى المضمومة فقال : (وما يضم * واوا أصر) يعنى ان الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قلبت واوا مطلقا فشمّل أيضا ثلاثة أنواع مضمومة بعد مفتوحة نحو أوب جمع أب وهو النبات أصله أأب على وزن أفعل فنقلت ضمة الباء الى الهمزة وأدغمت الباء فى الباء ثم قلبت الهمزة المضمومة واوا الثانى مضمومة بعد مضمومة نحو أوم إذا بنيت من أم مثل أبلم الثالث مضمومة بعد كسرة نحو أوم إذا بنيت من أم مثل إصبع بكسر الهمزة وضم الفاء فتفعل فى ذلك كما فعلت فيما قبله من النقل والادغام والابدال والقلب والحاصل ان الهمزة الثانية من المتحركتين تقلب واوا فى خمسة مواضع إذا كانت مضمومة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة أو قلب ياء فى أربعة مواضع إذا كانت مكسورة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مالم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة فان كانت آخر الكلمة فقد أشار اليها بقوله :

(مالم يكن لفظا أتم * فذاك ياء مطلقا جا)

يعنى ان الثانى الهمزتين إذا كان متطرا فقلب ياء مطلقا فشمّل أربعة أنواع أن يكون بعد فتحة أو بعد ضمة أو بعد كسر أو بعد سكون فتشال الأول إذا بنيت من قرأ مثل جعفر قات قرأى وأصله قرأ أ بهمزتين قلبت الثانية ياء فصار قرأى تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلب ألفا ومثال الثانى أن تبنى من قرأ مثل برثن فتقول قر منقوصا وأصل قرؤ بهمزتين فأبدل من الثانية ياء وكسرت الهمزة التى قبلها لتصح الياء فصار قرئى فاستثقت الضمة فى الياء وحذفت وبقى منقوصا ومثال الثالث أن تبنى من قرأ مثل زبرج فتقول قرء بعد أن تفعل بهما فعلت بالذى قبل وهذا النوع والذى قبله يقدر فيهما الرفع والجبر ويظهر النصب فتقول هذا قرء وصررت بقرء ورأيت قرئيا ومثال الرابع أن تبنى من قرأ نحو ققطر

اليم ﴿ فان قلت ﴾ أم البنى منه هذا الوزن أما فيه همزة واحدة وأأم فيه همزتان ﴿ قلت ﴾ أعجب بأنه لما قيل للوزن من الثلاث الذى هو أم وزن الرباعى الذى هو اصبع تعين تضعيف الفاء وهى الهمزة هنا (ذو الكسر مطلقا كذا) (قول كدى مضارع أنته) أشار بهذا الى أنه مضارع الرباعى وأصله أأتى بهمزتين مضمومة فساكنة فنقلت حركة النون للهمزة الساكنة وأدغمت النون فى النون ثم قلبت الهمزة المكسورة ياء فصار أين وهو من الاثنين الذى هو الوجد وأما إن كان من الثلاثى فيجوز فيه وجهان الابدال والتصحيح عملا بقوله بعدواؤم ونحوه وجهين فى ثانيه أم (وما يضم واوا أصر) (قول المكودى نحو أوب جمع أب) مثل فلس وأفلس (وقوله مثل أبلم) يضم الهمزة وسكون الباء وضم اللام فتقول أمهم ثم قل ثقات ضمة اليم للهمزة الساكنة وأدغمت اليم فى اليم ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا وأبلم جريد النخل وقيل فرع الشجر مطلقا (وقوله وهذا مالم الخ) أشار المكودى بهذه التوطئة الى أن هذا القيد الذى ذكر المصنف عام فى الهمزتين السابقتين الساكنة والمتحركة (وقوله آخر الكلمة فان كانت آخر الكلمة) تبع فى التعبير بآخر فى الموضوعين ظاهر عبارة المصنف بأتم والصواب ابدال آخر فى الموضوعين بلام كما ستعرف وجهه (مالم يكن لفظا أتم) (قول المكودى إذا كان متطرا) تبع فى ذلك أيضا تعبير المصنف باتم وهو يوهى ان هذا الحكم خاص بالهمزة المتطرفة وليس كذلك بل المعتبر كونها لا ما سواء كانت متطرفة كسائر أمثلة المكودى أو غير متطرفة كما إذا بنيت من قرأ وزن سفرجل فتقول قرأأ ثلاث همزات الأولى ساكنة والثانية مفتوحة والثالثة بحسب العوامل ثم تبدل الثانية ياء وتصح الهمزة الاولى والثانية وانما وجب ابدال الثانية فقط مع ان كل همزة من الثلاث لام الكلمة لانه ان أبدلنا الاولى يبقى اجتماع همزتين وان أبدلنا الثالثة فكذلك فيبقى الثقل بحاله فأبدلنا الثانية وهى لام غير طرف وتعليل الازهرى غير ظاهر والناظم والمكودى يوهان ان الذى يقلب ياء الهمزة الاخيرة للمتطرفة وليس كذلك لبقاء الثقل فلو قال المصنف بدل لفظا لا ما لسلم من الاليهام وشمل المتطرفة وغيرها (وقوله مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأأ بهمزتين قلبت الثانية ياء فصار قرأى تحركت الياء الخ فقلب ألفا) يعنى ويصير اسما مقصورا على وزن سلمى يعرب اعراب المقصور كوسى (وقوله مثل برثن) على وزن قنفذ وهو الكف مع الاصابع ومحب الاسد قاله فى القاموس ونص فى الصباح على انه بالياء المثلثة (وقوله والاصل قرؤ بهمزتين فأبدل من الثانية ياء وكسرت الهمزة التى قبلها لتصح الياء فصار قرئى فاستثقت الخ) هكذا فى بعض نسخ المكودى المصاحفة وهو الصواب وفى غالب النسخ ما نصه والاصل قرؤ أو كسر ما قبل الواو وابدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها فاستثقت الخ وهى نسخة فاسدة لانه لا وجه لذكر الواو لافى الاصل ولا فى الحالة الراهنة (وقوله فتقول قرء) بهمزة واحدة مكسورة كالقاف وأصله قرئى

فتقول قرأى وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة وهي أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة ثم قال : (وأؤم * ونحوه وجهين في ثانيه أم) يعني أن ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة للتكلم في الفعل المضارع جاز فيها التحقيق والقلب فتقول أؤم بمعنى أقصد وأؤم وفهم منه أن ذلك جائز أيضا في نحو أئن مضارع إن إذ لا فرق وسبب ذلك أن الهمزة فيهما كأنها قائمة بنفسها وقوله إن يفتح بشرط وفاعل يفتح ضمير مستتر عائد على الهمز واثرف ظرف متعلق يفتح وقلب جواب الشرط وواو مفعول ثان لقلب وفاعل ينقلب ضمير عائد على الهمز أيضا وياء حال من فاعل ينقلب وهو الضمير وإثرف كسر ظرف متعلق ينقلب وذو الكسر مبتدأ وكذا خبره ومطلقا حال من الضمير المستتر في الاستقرار العامل في الخبر وما مفعول أول بأصر وهي موصولة وصلتها يضم وواو مفعول ثان بأصر وما ظرفية مصدرية ولظا خبر يكن وأتم فعل ماض وهو في موضع النعت للفظا وذاك مبتدأ وخبره جايء حال من فاعل جاوهو ضمير عائد على الهمز وأؤم مبتدأ ونحوه معطوف عليه وأم فعل أمر من أم وجهين مفعول بأم وفي وثانيه متعلق بأم والجملة من أم ومعمولها خبر أؤم ويجوز أن يكون أؤم ونحوه بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم وهو أحسن ثم قال : (وياء اقلب ألفا كسرا تلا * أو ياء تصغير)

يعني أن الألف يجب قلبها ياء في موضعين أحدهما أن يعرض كسر ما قبلها كصايح في جمع مصباح فانقلبت الألف فيه ياء لكسر ما قبلها إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتحة والثاني أن يقع قبلها ياء التصغير نحو غزيل في تصغير غزال ببدال الألف ياء وادغام ياء التصغير فيها لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة فلم يمكن النطق بالألف بعدها فردت إلى الياء كما ردت إليها بعد الكسرة والفا مفعول أول بالقلب وياء مفعول ثان وكسرا مفعول بتلا وتلا ومعموله في موضع النعت لالفاو أو ياء تصغير معطوف على كسرا والتقدير اقلب ألفا تلا كسرا أو تلا ياء تصغير ياء ثم قال : (بواو ذا افعل * في آخر) يعني أنه يفعل بالواو الواقعة آخر ما فعل بالألف من ابدالها ياء لكسر ما قبلها أو لحجبها بعد ياء التصغير فالأول نحو رضى وقوى أصلهما رضى وقوى ولأيهما من الرضوان والقوة ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت لتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء

همزتين الأولى مكسورة كالقاف فتبدل الثانية ياء لأن الواو لا تقع طرفا فيصير قرئ بياء محركة منونة فتقول استقبلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفنا الياء لذلك كما فعل بقاض والزبرج السحاب الرقيق والذهب فيه حمرة والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها أن القاف في الأولى مضمومة وهما مكسورة (وقوله فتقول قرأى) يعني بالياء وأصله قرأ أ همزتين أبدلت الهمزة الثانية ياء (وقوله هو القسم الثالث الخ) أعنى أحد الأقسام الثلاثة المذكورة في التوطئة لقوله وهذا ابدال ثاني الخ (وأؤم * ونحوه وجهين في ثانيه أم) هذا تقييد لجواب قلب الهمزتين المتحركتين كأنه قال محل وجوب القلب في الثانية المتحركة على تفصيله السابق مالم تكن الأولى همزة التكلم في مضارع من الثلاثي والجاز وجهان كما أشار إليه بقوله وأؤم ونحوه الخ (قول المكودي في الفعل المضارع) يعني مضارع الثلاثي وأما مضارع انته الرابعي فمدرس في قوله ذو الكسر أنه يجب فيه ابدال (وقوله كأنها قائمة بنفسها) ضميرها في كأنها عائد على همزة المضارع أي فكأن الهمزتين من كلمتين وهي علاقة غير ظاهرة والأولى تعليل المرادى وابن هشام بأنها شبيهة بهمزة الاستفهام (وقوله وفاعل يفتح) الصواب ونائب فاعل يفتح (وقوله وياء حال من فاعل ينقلب) الحق أنه مفعول مقدم بينقلب لأن ينقلب مطاوع قلب وقلب متعد الى اثنين فطاوعه يتعدى لواحد (وقوله حال من الضمير المستتر في الاستقرار) الأصح أن الضمير انتقل وسكن في الجار والمجرور أو الظرف (وقوله ولنظا خبر يكن) مثله في العرب والذي في النجدة أن خبر يكن أتم وهو الظاهر والتقدير حينئذ مالم يكن الهمز الثاني أتم اللفظ والكلمة التي هو فيها (وياء اقلب ألفا كسرا تلا) حاصل ما ذكره المصنف في ابدال حروف العلة بعضها من بعض أن الألف تبدل ياء في موضعين أشار لها هنا والواو تقلب ياء في عشرة مواضع ذكر الناظم منها تسعة في مواضع مختلفة وسيأتى أن الموضوع العاشر يؤخذ من كلامه بالاحرى وتبدل الواو من الألف في مسألة واحدة أشار لها الناظم بقوله ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف وتبدل الواو من الياء في أربع مسائل ذكر الناظم منها ثلاثة في قوله ويا كوقن وفي قوله وواو اثر الضم رد الياء الى الخ مع قوله من لام فعلى الخ والرابعة هي مفهوم وصفا من قوله وإن تكن عينا لفعلى وصفا ومفهومه أن فعلى إذا كان اسما وجب قلب الياء واو نحو طوبى وتبدل الألف من أختيها الواو والياء فيما أشار له بقوله من واو وياء بتحريك أصل الخ (قول المكودي في موضع النعت لالفا) هذا هو الصواب وفي بعض النسخ نعت لكسر أو هي فاسدة (وقوله وأوياء تصغير معطوف على كسر) وهو الصواب وفي بعض النسخ معطوف على الفا بدل كسر وهو سبق قلم (بواو ذا افعل * في آخر) هذا هو الموضوع الأول من النواضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء (قول كدى وكانت لتطرفها الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له إن الواو في (٢٤ - ابن حمدون - ثاني)

توصلا للخفة والثاني نحو جرى في تصغير جرو فأصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها ياء التصغير وفهم من قوله في آخر انهما لو كانت غير آخر لم تبدل نحو عوض وحول ولما كانت تاء التأنيث وزيادة فعلان زائدتين على بنية الكلمة وكانا في حكم المنفصل لم يمنعنا من الاعلال وعلى ذلك نبه بقوله : (أو قبل تا التأنيث أو * زيادتي فعلان)

فمثال ما لحقته تاء التأنيث فأعل شجوة أصله شجوة لأنه من الشجو فقلبت واو ياء لكونها متطرفة ولم يعتد بالياء ومثال ما لحقته زيادتا فعلان أن تبنى من الغزو مثل ضربان فتقول غزيان فاعل أيضا لعدم الاعتداد بالألف والنون وذا إشارة إلى الاعلال المذكور وهو مفعول بافعلا وبواو وفي آخر متعلقان بافعلا واو قبل معطوف على في آخر وزيادتي فعلان معطوف على تاء التأنيث ثم قال :

(ذا أيضا رأوا * في مصدر المعتل عينا والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول)

يعني ان ما كان من مصدر الفعل المعتل العين بعدها ألف وجب اعلاله وما كان منه على فعل بغير ألف فالغالب في عينه التصحيح وشمل المعتل الثلاثي نحو قام قياما والمزيد نحو انقادا انقيادا واحترز بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لو اذا فانه لا يعمل لكون فعله غير معل وفهم اشتراط الألف بعد العين من قوله والفعل منه صحيح غالبا لأن سبب التصحيح عدم الألف فالغالب في نحو فعل عدم التصحيح نحو حال حولا وعاد المريض عودا وذا إشارة إلى الاعلال المذكور وهو مفعول برأوا وفي مصدر في موضع المفعول الثاني لرأوا واطاقى المعتل على المعل فان المعتل أعم من المعل وهو على حذف الموصوف والتقدير في مصدر الفعل المعل وعينا تمييز والفعل مبتدأ

رضو وقوو قبل القلب متعصية بالحركة وما قبلها متحرك فما موجب قلبها فأجاب بأنها لما كانت الواو تسكن للوقف نزلت الآن منزلة الساكنة فبطلت قوتها (وقوله توصلا للخفة) يوجد في بعض النسخ ما نصه والثاني نحو جرى في تصغير جرو وأصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها وفهم الخ ويوجد في بعض النسخ اتصال وفهم بقوله توصلا للخفة لكن المناسب لقوله أول التقرير لكسر ما قبلها أو لجيئها بعد ياء التصغير النسخة الأولى التي فيها الزيادة وكلام المصنف شامل لهذه الصورة الثانية لكن تكون نوع تكرار مع قوله فيما سيأتي إن يسكن السابق من واو ويا الخ ولعله لأجل كونها تكرارا لم يذكرها الموضح هنا وأسقطها المكودي على ما في غالب النسخ (أو قبل تا التأنيث) (قول المكودي لأنه من الشجو) أي الذي هو الحزن لأن المراد بالشجوة الطيبة (وقوله مثل ضربان) بفتح الضاد وكسر الراء وهي دويبة صغيرة منتنة الرائحة قيل هي التي تقول لها العامة الخنفساء ﴿ تنبيه ﴾ قال أبو اسحاق الشاطبي أغفل المصنف باب ميزان من هذا الكتاب وهو أنه مهما وقعت واو ساكنة إثر كسرة الا وتقلب ياء وهي المسئلة الخامسة عند الموضح فتكون ألفية ابن مالك مفتقرة إلى بيت ابن معطى ونصه :

والواو ان يسكن وما قبل انكسر * فقلبه ياء نحو ميزان اشهر

قال أبو عبد الله الصغير الحق أنه مستفاد من قوله بواو ذا افعل في آخر من باب أخرى لأن الواو انما أبدلت في نحو رضى ياء لما يعرض لها من سكون الوقف فما ظنك بالزمة السكون وقال بعض هو مأخوذ من قوله ويا كموقن بذالها اعترف لأنه ضده والعلة في موقن وقوع الياء ساكنة إثر ضمة وفي ميزان واو ساكنة إثر كسرة فلا بد من القلب في كل منهما وعلى كل فهذه هي المسئلة العاشرة من المسائل التي تبدل فيها الواو ياء فلم تبقى على النظم (وقوله وبواو وفي آخر متعلقان الخ) الحق أن في آخر متعلق بمحذوف نعت لو او تقديره بواو واقع في آخر (ذا أيضا رأوا * في مصدر) هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي يجب فيها ابدال الواو ياء (قول المكودي يعني أن ما كان من مصدر الخ) الحق في العبارة أن يقول يعني أنه يجب قلب الواو ياء أيضا في مصدر الفعل الذي أعلنت عنه بشرط أن يكون بعد العين في المصدر ألف وهذا الشرط يدل عليه قوله والفعل منه صحيح غالبا وبقي على النظم شرط آخر وهو أن يكون ما قبل العين في المصدر مكسورا كما في تمثيل المكودي بقياما وانقيادا أصلها قواما وانقوادا بالواو فيهما (وقوله من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لو اذا) قال تعالى : قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا . أي ملاذا يستتر بعضكم بعضا حتى يخرج من يريد الخروج وهو جالس مع المصطفى صلى الله عليه وسلم من غير أن يشعر به والذهاب من مجلسه عليه الصلاة والسلام بغير إذنه حرام وأولوا ملاذا بملاوذا لان لواذا مصدر حال من الواو في يتسللون ووقوع المصدر حالا موقوف على السماع لكن الواجب على المكودي أن يقول واحترز بالمعل الخ بدون تاء ليخرج نحو لو اذا وأما لو اذا أيضا فهو معتل لكنه غير معل ويمكن الجواب بأنه تبع تعبير النظم وسيقول وأطلق المعتل على المعل وهذا على نسخة المكودي المعتل في النظم بالياء وفي بعض النسخ المعل بمحذوف ولا اشكال حينئذ والوزن يقبل كلا منهما وبقي على كدى مفهوم غالبا في النظم ومفهومه أنه قد جاء الاعلال والقلب من دون ألف بعد العين لكن ذلك غير غالب ومنه قراءة نافع وابن عامر قوله تعالى في سورة النساء : التي جعل الله لكم قوما بالأصل قوما بالواو ومفهوم القيد الذي بقي على النظم وهو كسر ما قبل العين إذا كان غير مكسور فلا يعمل

ومنه في موضع الحال من الفعل وصحيح خبر الفعل وغالب الحال من الضمير في صحيح ثم اعلم أن جمع ماسكنت عينه من الثلاثي نحو ثوب أو اعتلت نحو دار على ثلاثة أقسام فعال وفعلة وفعل وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وجمع ذى عين أعل أو سكن * فاحكم بهذا الاعلال فيه حيث عن)

يعنى أن جمع المفرد المعلن من جمع الثلاثي المعتل العين أو الساكنها يحكم به بالاعلال المذكور وهو قاب الواوياء نحو دار وديار وثوب وثياب فالإشارة بهذا إلى الاعلال السابق في الفعل المعلن وفهم من قوله وجمع أن ما كان على فعال من المفرد لا يعمل نحو صوان وصوار وفهم من قوله أعل أو سكن أن عين المفرد إذا لم يعمل ولم يسكن لم يعمل الجمع نحو طويل وطوال ويجوز رفع جمع على أنه مبتدأ والخبر في قوله فاحكم ويجوز نصبه بفعل مضمر يفسره احكم وجمع مصدر مضاف إلى المفعول وأعمل أو سكن في موضع النعت لعين ومعنى عن ظهر وعرض ثم انتقل إلى الثاني والثالث بقوله :

(وضحوا فعلة وفي فعل * وجهان والاعلال أولى كالحيل)

يعنى أن جمع ما أعل عينه أو سكن إذا كان على وزن فعل جاز فيه وجهان التصحيح والاعلال والاعلال أولى نحو حيلة وحيل وقيمة وقيم لقربه من الطرف وجاء أيضاً غير معل نحو حاجة وحوج ومن هذا البيت فهم أن الجمع الذى يجب اعلاله في البيت الذى قبله يكون فيه الألف بعد الواو لكونه نطق في هذا البيت بفعل وفعلة بغير ألف فعلم أن ما سواهما هو الأول بالألف وفعلة مفعول بضحوا والواو في صحوا عائد على العرب ووجهان مبتدأ والخبر في الخبر ورقبله والاعلال أولى جملة من مبتدأ وخبر ثم قال :

نحو راح رواحاً فلا تقلب الواو لعدم كسر الراء وإن أعل الفعل ووقعت الألف بعد العين (وقوله ومنه في موضع الحال من الفعل) يلزم عليه إتيان الحال من المبتدأ والمشهور أن عامل الحال هو العامل في صاحبها والعامل في صاحبها الابتداء وهو ضعيف لا يعمل في شيئين والحق أنه حال من الضمير المستتر في صحيح الفاعل به العائد على الفعل (قوله وغالب الحال من الضمير في صحيح) لا معنى له لأن ضمير صحيح للفعل فيصير التقدير حال كون الفعل صحيحاً والصحيح أنه حال من التصحيح المفهوم من صحيح أو منصوب على إسقاط الحافض (وقوله في التوطئة أو اعتلت) الأولى التعبير بأعل بدل اعتلت (وجمع ذى عين أعل أو سكن) هذا هو الموضع الثالث من المواضع التي تبدل فيها الواوياء (قول المكودي نحو دار وديار وثوب وثياب الخ) أصل دار المفرد دور بفتح الواو وأصل ديار وثياب الجمع دوار وثواب لكن لما كان ما قبل الواو مكسوراً في الجمع وكانت الواو في المفرد مفعلة أو ساكنة ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الألف بعد الواو (وقوله نحو صوان) القاموس صوان الثوب وصياناً مثلثين ما يصان فيه (وقوله وصوار) بالراء آخر أو في صاده وجهان الضم كغراب والكسر ككتاب والصوار القطيع والجماعة من البقر والراثة الطيبة والليل من المسك كما في القاموس (وقوله والخبر في قوله فاحكم) وتكون الفاء حينئذ زائدة على غير مذهب سيديوه لان الفاء لا تزداد عنده في الخبر في نحو هذا ولذا قال في قول القائل : * وقائلة خولان فانكح فئاتهم * أن خولان خبر لم حذف أى هذه خولان وجعل فانكح مستأنفاً لم يجعله خبراً (وقوله يفسره احكم) أى يفسره من معناه لا من لفظه والتقدير أعل جمع ذى عين الخ والفاء أيضاً زائدة ولا يصح جعلها شرطية وأن قاله الشاطبي وجعل التقدير متهما يكن من شئ فاحكم بهذا الاعلال فيه لان فاء جواب الشرط لها الصدارة فتمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً (وقوله وجمع مصدر الخ) فيه نظر لان المراد بالجمع اللفظ المقابل للمفرد ولم يرد به مصدر جمع لان المصدر معنى من المعاني ولا يحكم على المعنى بالاعلال ولا غيره (وضحوا فعلة) (قول المكودي لعدم الألف ولحاق التاء الخ) كل من عدم الألف ولحاق التاء علة لشيء خاص وجواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للمكودي لم يجب الاعلال في فعلة فأجاب بقوله لعدم الألف فيها وذلك ان الألف لما لم توجد قل عمل اللسان فخفف النطق بالواو بعد الكسرة فصححت ثم يرد سؤال ثان يقال حيث لم يجب الاعلال فلم لم يحز فأجاب بقوله للحاق التاء الخ وبأنه انه انضم إلى عدم موجب الاعلال تحصيل الواو يبعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث وكان ينبغي للمكودي أن يؤخر العلة عن الثالثين (وقوله نحو عود) بفتح العين المهملة وهو المسن من الإبل الذى جاوز في السن البازل والبازل هو الذى له سبع سنين قاله في التصريح والذى في القاموس ان البازل هو الذى دخل في السنة التاسعة (وقوله له زوج وزوجة) الزوج ثوب يجعل على الهودج والهودج القبة التي تجعل من خشب أو أعواد على الإبل لركوب النساء وأما الزوج الذى هو البعل فجمعه أزواج (وقوله نحو حاجة وحوج) جعل الموضع هذا شاذاً تنسكيتاً على الناظم فان تعبيره بأولى يقتضى ان التصحيح مطرد الا انه غير أولى وليس كذلك بل هو شاذ وقد اعترض على الناظم بأنه فرق بين فعلة وفعل مع أن الاعلال فهمما واجب اذا وجدت الألف وجوب تركه اذا لم توجد الألف ولذا قال الموضح وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة

(والواو لما بعد فتح يا انقلب * كالمعطيان يرضيان)

يعنى ان الواو اذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعدا وقبلها فتحة وجب قلبها ياء وشمل قوله لاما ما كانت الواو فيه متطرفة كما مثل أو بعدها تاء التأنيث نحو المعطاة ومثل ذلك بقوله كالمعطيان يرضيان فالمعطيان أصله المعطوان لانه من عطى يعطو اذا أخذ لكن لما صارت رابعة قلبت ياء بالجل على اسم الفاعل وهو المعطى لان فى اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك فى اسم المفعول فحمل عليه ويرضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان لكن قلبت الواو فيه ياء بالجل على فعل المفعول وهو رضى لوجود موجب القلب فيه وفهم من التمثيل ان ذلك يكون فى الأسماء والأفعال والواو مبتدأ وخبره انقلب لاما حال من الضمير المستتر فى انقلب ويأحال أيضا من ذلك الضمير المستتر فى انقلب وبعد متعلق بانقلب ثم قال :

(ووجب * إبدال واو بعد ضم من ألف)

يعنى انه يجب ابدال الواو من الألف اذا انضم ما قبلها فان كانت فى موضع يجب فيه تحريكها حركت نحو ضو رب فى تصغير ضارب وان كانت فى موضع يجب سكونها فيه سكنت نحو ضو رب فى ضارب ثم قال :

(والواو لما بعد فتح يا انقلب) هذا هو الموضع الرابع من المواضع التى يجب فيها قلب الواو ياء (قول المكودى وكانت رابعة فصاعدا) قيل هذا الشرط مأخوذ من المصنف لان الكاف فى كالمعطيان اسم بمعنى مثل مفعول مطلق والتقدير انقلب انقلابا مثل الانقلاب فى المعطيان وأمير يرضيان فالأخذ منه مبنى على الاعتداد بحرف المضارعة (وقوله كالمثل) هذا سهو منه رحمه الله لان الناظم لم يمثل للمتطرفة أصلا لان بعد الواو فى مثاليه الألف والنون وهما ألزم للكلمة من تاء التأنيث كما يستوفيه المكودى فى قول الناظم كياء بان من رضى كمتدرة (وقوله نحو المعطاة) أصله المعطوة أبدلت الواو ياء عملا بما هنا فصار المعطية ثم قد نقلت حركة الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصارت المعطاة (وقوله وهو المعطى) قد اضطرب كلام المكودى فجعل أولا المعطيان فى النظم اسم مفعول من الثلاثى الذى هو عطا يعطو وحمله ثانيا على المعطى الذى هو اسم الفاعل من أعطى الرباعى والحق ما اقتضاه كلامه آخر من كون المعطيان فى النظم اسم مفعول من أعطى الرباعى الذى هو معط وأصله معطو بواو إثر كسرة قلبت ياء لقوله فيما مر بواو ذا فعلا فى آخر ولا يصح أن يكون المعطيان فى النظم من عطا الثلاثى لان اسم المفعول من الثلاثى الذى عين الكلمة فيه مفتوحة كلها يجب فيه التصحيح على الأجود الآتى فى قوله وصحح المفعول من نحو عدا فيقال فى اسم المفعول من عطا الثلاثى معطو وأصله معطو بواو ين لقوله : وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول ... فاجتمع واوان واو مفعول ولام الكلمة أدغمنا أحدهما فى الآخر ولا يعل بل يقال المعطوان بالواو وهو فى النظم معط فدل على انه من الرباعى وان كانت علة القلب موجودة أيضا فى اسم الفاعل من الثلاثى الذى هو عاط لكن لا يحمل اسم مفعوله عليه فى الأجود وأصل عاط عا طو بالواو قلبت ياء لقوله بواو ذا فعلا فى آخر فاستقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك وعاط معناه أخذ ومعط معناه دافع وبذل ولهذا يقال الله معط ولا يقال عاط وقول العامة عاط جهل منهم (وقوله وهو رضى) الاولى كما فى العرب وابن عقيل وظاهر الأشمونى أن يرضيان فى الناظم بضم الياء مبنى للمفعول من أراضى الرباعى فيكون محمولا على المضارع المبني للفاعل وهو يرضى بضم الياء حرف المضارعة فيكون الفرع الذى هو مبنى للمفعول محمولا على الأصل الذى هو مبنى للفاعل وأما على ما فى المكودى فيكون المضارع محمولا على الماضى والفرع محمولا على الفرع ولا يناسب (وقوله ويأحال من ذلك الضمير) الصواب انه مفعول بانقلب لانه كما مر مطاوع قلب المتعدى لاثنين فيتعدى هو لواحد (ووجب * إبدال واو بعد ضم من ألف) قد مر فى التحصيل انه يجب ابدال الألف واوا فى موضع واحد وعليه تسكلم هنا لكن المناسب أن يذكرها عقب قوله وياء اقلب ألفا الخ أو يؤخر هذه المسئلة الى أن يفرغ من المسائل التى تبدل الواو فيه ياء كإفعال الموضح ولا وجه للفصل بهذا مع ما بعده وفى كلامه تقديم وتأخير به يفهم المعنى والأصل ووجب إبدال واو من ألف واقعة بعد ضم وفيه تضمين اذ وجب من آخر بيت وفاعله أول بيت آخر (قول المكودى نحو ضو رب فى ضارب) أى فى تصغير ضارب كذلك يوجد فى بعض النسخ وأما قلبت لانها ثانيا المصغر وثانى المصغر لا يكون الا محركا وهى لا تقبل الحركة وقلبت واوا خصوصا مناسبة للضمة لان أول المصغرا لا يكون الا مضموما ومحل كونها انقلب واوا اذا لم يكن أصلها ياء والاوجب قلبها ياء نحو ناب للمسن من الإبل فتقول فى تصغيره نيب هذا حاصل ما قالوا والصواب حذف مسئلة التصغير من هنا للزوم التكرار مع ما مر لان الألف ان كانت أصلية نحو ناب فقدم فى التصغير واردد لأصل ثانيا الخ وان كانت زائدة فقدم فيه فى قوله : والالف الثانى المزيد يجعل * واوا... (وقوله نحو ضو رب) أى المبني للمفعول فى ضارب المبني للفاعل وانما قلب الألف لان ما قبله لا يكون الا مفتوحا وقبل آل أمره

(ويا كموقن بذالها اعترف) يعنى أنه يجب ابدال الياء واوا كما فى موقن اسم فاعل من أيقن أصله ميقتن فأبدلت الياء فيه واوا لانضمام ما قبلها وفهم من هذا المثال كون الياء المبدلة ساكنة فلو كانت متحركة لم تبدل نحو زبيد وهيام وفهم منه أيضا كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو حيض وفهم منه أيضا كون الياء فى المفرد فلو كان ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جمعا فقد أشار إليه بقوله : (ويكسر المضموم فى جمع كما * يقال هيم عند جمع أهيا)

يعنى انه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة فى الجمع نحو هيم فى جمع أهيم قلبت الضمة التى قبل الياء كسرة لتصح الياء فهم أصله هيم نحو أحمر وحمر وانما لم تقاب الياء واوا لأجل الضمة كما قلبت فى المفرد نحو موقن لأن الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف وابدال فاعل بوجب وهو مصدر مضاف الى المفعول وبعد متعلق بابدال وكذلك من ألف ويا مبتدأ مضاف الى كموقن وخبره اعترف ويجوز أن يكون مفعولا بضمير يفسره اعترف وذا اشارة إلى الاعلال المذكور والمضموم مرفوع بيكسر وفى جمع متعلق بيكسر ثم قال : (وواوا اثر الضم رد اليا متى * ألفى لام فعل أو من قبل تا)

يعنى ان الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واوا فى ثلاثة مواضع أحدها أن تكون لام فعل نحو قضو أصله قضى لأنه من قضى يقضى ونحو لأنه من النية وهو العقل الثانى أن تكون لام اسم مبنى على التأنيث بالتاء نحو مرموة مثل مقدرة من رمى وهو المنبه عليه بقوله : (كتاء بان من رمى كقدره) وفهم من المثال لزوم التاء لأن مقدرة لا يتجر من التاء فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسامت الياء كما يجب ذلك مع التجرد نحو توان مصدر توانى أصله توانى على وزن تفاعل لأنه نظير تدارك فأبدلت الضمة فيه كسرة ولم يبدلوا الياء واوا لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة فلو لحقته التاء بقى على اعلاله لعروض التاء نحو توائية الثالث أن تبنى من الرى نحو سبعان اسم مكان

إلى أن وقع بعد ضمة وقلب واوا خصوصا مناسبة للضمة (ويا كموقن بذالها اعترف) قد مر فى التحصيل أنه يجب ابدال الياء واوا فى أربعة مواضع هذا أولها (قول المكودى نحو زبيد وهيام) زبيد تصغير زيد وهيام بضم الهاء وتخفيف الهم العطش الشديد والهيام من العشق ما يصيب الانسان حتى يذهل عن عقله كالجنون والهيام يصيب الابل فقيم على وجه الأرض ولا ترعى (وقوله نحو حيض) مثله فى المرادى والتوضيح (واعترض) الأزهرى بأنه جمع والكلام فى المفرد والصواب التمثيل بنحو بناء مثل حماض من البيع فتقول يباع بالياء (وأجيب) بأن شرط الافراد لم يذكر إلى الآن والصواب أن الاعتراض غير وارد من أصله لأنه مبنى على أن حيض جمع والصواب أنه هنا مفرد فى القاموس أنه يطلق على جبل بالطائف وفى الجوهرى اسم قرية بالطائف (ويكسر المضموم فى جمع) أهيم فى النظم مأخوذ من الهيام وقد علمت قريبا معناه (قول المكودى لأن الجمع أثقل من المفرد) يعنى والكسرة أخف من الضمة والياء أخف من الواو فأعطينا الخفيف للثقل ليقع التعادل بينهما (وقوله يفسره اعترف) لا يصح تفسيره من لفظه وإنما يفسره من معناه والتقدير أعل ياكموقن اعترف لها بهذا الاعلال وفائدة التقييد بالاقرار أى الاقرار موافقة مالا لأخفش ومخالفة مالا للخليل وسيبويه القائلين بعدم الاعلال فى الياء ان كانت عين الكلمة كما إذا بنيت من البياض مثل قعل ققلت يبيض بضم الأول وسكون الياء فتقلب الضمة كسرة لا غير وقال الأخفش يعل وإياه تبع الناظم فيكون المصنف شاملا لصورتين لكون الياء فى الكلمة كموقن فهنا تعلى من غير خلاف ولصورة أخرى وهى كون الياء عين الكلمة وفيها خلاف وقد علمت أن المصنف جوز الاعلال فيها تبعا للأخفش (وواوا اثر الضم) هذا هو الموضع الثانى من المواضع التى يجب فيها ابدال الياء واوا (قول المكودى فى ثلاثة مواضع) مثله فى الأشموني لكن قياس ما مر فى قوله بووا ذا افعل فى آخر أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلا من جعل الأشياء الثلاثة موضعا واحدا أن تكون الثلاثة هنا موضعا واحدا وتكون اللام آخر حقيقة أو حكما (وقوله نحو قضو) يقال قضو الرجل اذا تعجب من شدة معرفته للقضاء والحكم فعناه ما أقضاه وما أحكمه (وقوله ونحو) يقال أيضا نهو الرجل اذا تعجب من كثرة عقله فعناه ما أمهاه وما أعقله وقضو ونحو من أفعال التعجب وقد مر :

واجعل فعلا * من ذى الثلاثة كنتم مسجلا ولم يجيء فى الفعل المتصرف إلا شذوذا (وقوله نحو مرموة) الأظهر أن لو قال كما إذا بنيت من الرى مثل مقدرة فيقول مرموة أصله مرمية بالياء قلبت واوا لكونها لا مامع ضم ما قبلها والكلمة مبنية على التاء أول مرة (كتاء بان من رمى كقدره) (قول المكودى لزوم التاء لأن مقدرة الخ) لهذا قال الشاطبى فى قوله كتاء فى موضع الصفة لتأنيده قال أو من قبل تاء هذه صفها فالتمثال حينئذ فيه تقييد لكونها فى مثال لم يسمع له مذكر (وقوله فأبدلت فيه الضمة) أى ضمة النون كسرة يعنى ثم استتقت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك وأما فى النصب فتظهر الفتحة فهو اسم منقوص (وقوله لعروض التاء) فيقدر بناء الكلمة سا بقا على التذكير وتقلب

فَقُولَ رَمَوَانِ لَانِ الْأَلْفِ وَالنُّونَ لَازِمَتَانِ لِهَذَا فَلَمْ يَحْكَمْ لَهَا بِحَكْمِ التَّطَرُّفِ لِأَنَّهَا أَلَزِمَ لِلْكَلِمَةِ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ وَهُوَ الْمُنْبَعِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ :
(كَذَا إِذَا كَسَبَعَانِ صِيرَهُ) أَيْ كَذَاكَ يَعْلُ بِالْقَلْبِ إِذَا صِيرَهُ الْبَانِي مِنَ الرَّمَى مِثْلَ سَبْعَانِ وَرَدَ فَعْلٌ أَمْرٌ وَالْيَا مَفْعُولٌ أَوَّلُ
وَوَاوَا مَفْعُولٌ ثَانٍ وَآثَرُ ظَرْفٍ مَتَعَلِّقٌ بِرَدٍّ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَدٌّ فَعْلًا مَاضِيًا مَبْنِيًا الْمَفْعُولُ وَالْيَا مَرْفُوعٌ بِهِ وَمَتَى أَلْفِي شَرْطٌ وَلَامُ فَعْلٍ
مَفْعُولٌ ثَانٍ بِالْفِي وَفِي أَلْفِي ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَهُوَ عَائِدٌ عَلَى الْيَا وَأَوْ مِنْ قَبْلِ مَعْطُوفٍ عَلَى لَامِ فَعْلٍ وَتَاءِ مُضَافٍ إِلَى بَانٍ
وَالْبَانِي هُوَ الَّذِي يَصُوغُ هَذَا الْبِنَاءَ وَأَمَّا أَضِيغَتْ إِلَيْهِ التَّاءُ لِلْعَلَابَسَةِ بَيْنَ الْكَلِمَةِ الَّتِي فِيهَا التَّاءُ وَالْبَانِي وَمِنْ رَمَى مَتَعَلِّقٌ بَيَانٌ وَكَذَلِكَ
كَتْمَدْرَةٍ وَكَذَا مَتَعَلِّقٌ بِصِيرِهِ وَالْهَاءُ فِي صِيرِهِ عَائِدَةٌ عَلَى لَفْظِ الرَّمَى الْمَفْعُولِ مِنْ رَمَى وَفِي صِيرِهِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ عَائِدٌ عَلَى بَانٍ ثُمَّ قَالَ :

(وَأَنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفَعْلِي وَصَفًا * فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يَلْفِي)

يَعْنِي إِذَا كَانَتِ الْيَاءُ الْمَضْمُونُ مَاقْبَلَهَا عَيْنًا لَوْصَفَ عَلَى وَزْنٍ فَعْلِي جَازًا أَنْ تَبْدَلَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً وَتَصَحَّحَ الْيَاءُ وَأَنْ تَبْقَى الضَّمَّةُ وَتَبْدَلَ الْيَاءُ وَآوَا
لِاجْلِ الضَّمَّةِ فَتَقُولُ فِي أَتْنَى الْأَكْسِ وَالْأَضِيقُ كَوَسَى وَكَيْسَى وَضَوْقٌ وَضِيقٌ وَفَهْمٌ مِنْ قَوْلِهِ وَصَفًا أَنَّهَا إِذَا كَانَتِ عَيْنًا لِفَعْلِي اسْمًا لَمْ يَجْزِ
فِيهَا الْوَجْهَانِ بَلْ يَلْزَمُ قَابُ الْيَاءِ وَآوَا عَلَى الْأَصَحِّ نَحْوُ طَوْبِي بِعَيْنِي طَبِيعَةٍ وَأَنْ تَكُنْ شَرْطٌ وَعَيْنًا خَبَرٌ تَكُنْ وَلِفَعْلِي مَتَعَلِّقٌ بِتَكُنْ وَوَصَفًا
حَالٌ مِنْ فَعْلِي وَذَاكَ مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ يَلْفِي وَبِالْوَجْهِينِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي يَلْفِي وَعَنْهُمْ مَتَعَلِّقٌ يَلْفِي .

﴿فصل﴾

(مِنْ لَامِ فَعْلِي اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلَ * يَاءٍ كَتَمَتْهُوَ غَالِبًا جَاذَا الْبَدَلُ)

يَعْنِي أَنَّ الْيَاءَ تَبْدَلَ غَالِبًا وَآوَا إِذَا كَانَتِ لَامًا لِفَعْلِي اسْمًا بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ نَحْوُ شَرَوْى وَفَتْوَى وَتَقْوَى وَالْأَصْلُ فِيهَا شَرِيَا
وَفَتْيَا وَتَقِيَا وَأَمَّا قَبْلُ الْيَاءِ وَآوَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِقَابُهَا مُوجِبٌ فَرَقًا بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْصَّفَةِ وَفَهْمٌ مِنْ قَوْلِهِ اسْمًا أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ
وَصَفًا لَا تَبْدَلُ نَحْوُ خَزِيَا وَصَدِيَا وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ غَالِبًا إِلَى مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ غَيْرِ مَبْدَلٍ نَحْوُ رِيَا لِلرَّائِحَةِ وَطَغِيَا لَوْلَدِ الْبَقْرَةِ الْوَحْشِيَّةِ
وَالْوَاوُ فَاعِلٌ يَأْتِي وَبَدَلَ حَالٌ وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى يَاءٍ وَذَا فَاعِلٌ بِجَا وَالْبَدَلُ نَعْتٌ لَنَا وَغَالِبًا حَالٌ مِنْ ذَا ثُمَّ قَالَ :

الضَّمَّةُ كَسْرَةً قَبْلَ التَّاءِ فَيَبْقَى عَلَى حَالِهِ بَعْدَ التَّاءِ لِعَرُوضِهَا وَالْجَمْهُورُ عَلَى عَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ وَسَبْعَانِ فِي النِّظْمِ بَفَتْحِ النُّونِ عَلَى لُغَةٍ
مِنْ أَجْرِى الثَّنَى الْمُسَمَّى بِهِ مَجْرَى سَلْمَانٍ وَلَا يَجُوزُ كَسْرُ النُّونِ عَلَى أَنَّهُ مِثْنَى حَقِيقَةٌ وَإِلَّا قَالَ كَسْبَعَيْنِ بِالْيَاءِ إِلَّا عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَلْزَمُ الثَّنَى
الْأَلْفُ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا وَيَعْرِبُهُ بِالْحُرُوكَاتِ الظَّاهِرَةِ عَلَى النُّونِ (قَوْلُ الْمَكُودَى أَوْ مِنْ قَبْلِ مَعْطُوفٍ عَلَى لَامِ فَعْلٍ) الْحَقُّ أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ
صِنْفَةٍ لِمَحْذُوفٍ مَعْطُوفٍ عَلَى فَعْلٍ فَتَقُطُّ مَدْخُولُ اللَّامِ وَالتَّقْدِيرُ أَوَّلَامِ اسْمٌ وَقَعَ مِنْ قَبْلِ تَا (وَقَوْلُهُ وَكَذَلِكَ كَتَمَدْرَةٍ) الْحَقُّ أَنَّ الْكَافَ اسْمِيَّةٌ
بِمَعْنَى مِثْلِ مَفْعُولٍ بَيَانُ اسْمِ فَاعِلٍ مِنْ بَنَى يَبْنِي (وَقَوْلُهُ وَكَذَا مَتَعَلِّقٌ بِصِيرِهِ) الْأَوَّلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطَاقٌ عَامِلُهُ مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ رَدْفُ الْبَيْتِ
الَّذِي قَبْلَهُ وَالتَّقْدِيرُ وَرَدَ الْيَا رَدًا مِثْلَ الرَّدِّ السَّابِقِ إِذَا صِيرَ الْبَانِي لَفْظَ الرَّمَى مِثْلَ سَبْعَانِ (وَأَنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفَعْلِي وَصَفًا) هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ
الثَّلَاثُ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي تَقْلُبُ فِيهَا الْيَاءُ وَأَوَّلُهَا أَشَارَ لَهُ بِمَفْهُومٍ وَصَفًا لِحَقِّ (قَوْلُ الْمَكُودَى نَحْوُ طَوْبِي) هَذَا اللَّفْظُ يَكُونُ اسْمَ الْمَصْدَرِ
لِطَابٍ وَيَكُونُ اسْمًا لِلْجَنَةِ وَيَكُونُ اسْمًا لِشَجَرَةٍ فِيهَا يَسِيرُ الرَّكَبُ فِي ظِلِّهَا خَمْسُمِائَةٍ عَامٍ وَفِي التَّنْزِيلِ : طَوْبِي لَكُمْ . وَقُرِئَ طَبِي لَكُمْ وَقَدْ اعْتَرَضَ
الْمَوْضِعُ وَغَيْرُهُ كَلَامُ النَّازِمِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ النَّازِمَ جَوَزَ الْوَجْهِينِ فِي الْوَصْفِ مَعَ أَنَّ الْوَصْفَ إِنْ كَانَ غَيْرَ جَارٍ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ فَلَيْسَ فِيهِ
إِلَّا التَّصْحِيحُ نَحْوُ ضَيْرِي مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : قَسْمَةٌ ضَيْرِي . أَيْ مَائِلَةٌ عَنِ الْحَقِّ وَأَصْلُهَا ضَيْرِي بِضَمِّ الضَّادِ فَكَسَرَتْ وَسَلَمَتِ الْيَاءُ وَلَا يَجُوزُ
الْوَجْهَانِ وَإِنْ كَانَ الْوَصْفُ جَارًا بِمَجْرَى الْأَسْمَاءِ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْعِلَالُ نَحْوُ ضَوْقٍ وَكَوَسَى أَتْنَى الْأَضِيقُ وَالْأَكْسِ وَلَا يَجُوزُ ضِيقٌ وَكَيْسَى بِكَسْرِ الْأَوَّلِ
وَتَصْحِيحُ الْيَاءِ خِلَافُ مَا فِي النِّظْمِ وَأَمَّا إِنْ كَانَ اسْمًا مُضَامَةً نَحْوُ طَوْبِي فَيَجِبُ الْقَلْبُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ النَّازِمِ وَلَا اشْكَالَ وَقَدْ أَصْلَحَ بَعْضُهُمُ النَّظْمَ بِقَوْلِهِ :

وَأَنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفَعْلِي اسْمًا قَلْبُ * حَتْمًا وَفِي الصِّفَاتِ ذَا الْقَلْبِ سَلْبُ

(وَقَوْلُهُ وَلِفَعْلِي مَتَعَلِّقٌ بِتَكُنْ) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ التَّعَلُّقِ بِالْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ نَعْتًا لَعَيْنَا أَيْ عَيْنًا كَانَتْهُ لِفَعْلِي

﴿فصل﴾

(مِنْ لَامِ فَعْلِي اسْمًا) (قَوْلُ الْمَكُودَى وَالْأَصْلُ فِيهَا شَرِيَا لِحَقِّ) لِأَنَّهَا شَرِيَّةٌ وَفَتْيَةٌ وَتَقِيَّةٌ وَشَرَوْى لِلْمِثْلِ يُقَالُ لِلْكَشْرِ وَاهٍ أَيْ مِثْلُهُ (وَقَوْلُهُ فَرَقَا بَيْنَ الْأَسْمِ
وَالصَّفَةِ) (فَرَقَا قُلْتُ) لَمْ يَخْصُ الْأَسْمُ بِالْعِلَالِ (قُلْتُ) لِأَنَّ قَلْبَ الْيَاءِ وَآوَا ثَقِيلٌ وَالْأَسْمُ خَفِيفٌ وَالتَّصْحِيحُ خَفِيفٌ وَالصَّفَةُ ثَقِيلَةٌ فَأَعْطِيَ الثَّقِيلُ
لِلخَفِيفِ لِيَقَعَ التَّعَادُلُ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُؤْخَرَ الْعِلَالُ عَنْ قَوْلِهِ وَفَهْمٌ مِنْ قَوْلِهِ اسْمًا لِيَكُونَ الْفَرْقُ بَعْدَ ذِكْرِ الْحُكْمِ فَيَكُونُ تَامًا (وَقَوْلُهُ نَحْوُ خَزِيَا وَصَدِيَا) مُؤَنَّثٌ
خَزِيَانٌ وَصَدِيَانٌ وَخَزِيَانُ الرَّجُلِ الْكَثِيرُ الْحَيَاءُ وَصَدِيَانٌ قَدَمَرَانُ الْعَطْشَانُ (وَقَوْلُهُ نَحْوُ رِيَا لِلرَّائِحَةِ) تَبَعٌ فِي هَذَا تَعْبِيرُ النَّازِمِ بِغَالِبِ الْوَاوِ النَّازِمِ
أَنْ يَحْذِفَ غَالِبًا لَأَنَّ فَعْلِي مِمَّا كَانَ اسْمًا إِلَّا وَجِبَ إِعْلَالُهُ وَلَا يَخْرُجُ عَنْهُ لَفْظٌ أَمَّا رِيَا فَيُوصَفُ فَيُقَالُ هَذِهِ رَائِحَةٌ رِيَا أَيْ مَلْهُوَةٌ طَبِيًا وَلَيْسَ مِنَ الرَّيِّ ضِدُّ

(بالعكس جاء لام فعلى وصفا * وكون قصوى نادرا لا يخفى)

يعنى ان لام فعلى وصفا بضم الفاء إذا كانت واوا أبدلت ياء نحو دنيا وعليا أصلها دنوا وعلوا لأنها من الدنو والعلو وانما أبدلت أيضا فرقا بين الاسم والصفة وفيهم من قوله وصفا أنها إذا كانت في الاسم لم تبدل نحو حزوى اسم موضع وأشار بقوله وكون قصوى نادرا إلى لغة الحجازيين في قصوى والقياس فيه قصيا لأنه من باب دنيا وعليا وبنو تميم يقولون قصيا على القياس ولام فعلى فاعل بجاء ووصفا حال من لام فعلى وكون قصوى مبتدأ ونادر خبر كوت وهو مضاف إلى الاسم وخبر الكون لا يخفى .

❖ فصل ❖

(ان يسكن السابق من واو وايا * واتصلا ومن عروض عريا * فياء الواو اقلبن مدغما * وشذ معطى غير ماقد رسما)
يعنى أنه إذا اجتمع في الكلمة واو وايا وسكن أولهما وجب ابدال الواو ياء وادخالها في الياء وذلك بشرطين الأول أن يكونا متصلتين أى في كلمة واحدة فلو كان أولهما في كلمة وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل نحو أخو زيد وهو المنبذ عليه بقوله واتصلا الثانى أن لا يكون اجتماعهما عارضا وشمل صورتين احدهما عروض السكون نحو قوى بسكون الواو تخفيف قوى والاخرى عروض الحرف نحو الرؤيا بتخفيف الهمزة وابدالها واو وهو المنبذ عليه بقوله ومن عروض عريا وكلاهما شامل للنوعين وشمل ما استوفى الشروط صورتين احدهما تقدم الياء على الواو نحو سيد أصله سيود لانه من السودد والاخرى تقدم الواو على الياء نحو مرمى أصله مرموى لانه اسم مفعول من رمى وقد يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ والى ذلك أشار الناظم بقوله . وشذ معطى غير ماقد رسما : فشمل ثلاث صور احدها ماشذ فيه ابدال لكونه لم يستوف الشروط كقراءة من قرأ : إن كنتم للريا تعبرون بتشديد الياء الثانى ماشذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط كقولهم للسور ضيون والثانية ماشذ فيه ابدال الياء واو نحو عوى الكلب عوة فهذه الصور كلها داخلية في قوله وشذ معطى غير ماقد رسما وان يسكن شرط ومن واو متعلق بالسابق واتصلا معطوف على فعل الشرط وكذا عريا والفه للتثنية ومن عروض متعلق بعريا والعروض

العطش لأن راءه مكسورة وكلامنا في المفتوحة فهو حينئذ وصف يجب فيه التصحيح كجريا وأما طغيا بفتح الطاء على الأشهر فهو وصف باعتبار الأصل مضموم الطاء من الطغيان ثم سمي به ولد البقرة الوحشية ولكثرة استعماله فتحوا الطاء (بالعكس جاء لام فعلى وصفا)
هنا هو الموضع الخامس من المواضع العشرة التى تبدل فيها الواو ياء وهو السادس عند الموضح (قول المكودى نحو دنيا) بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرها وجمعها دنى ككبرى وكبر وانما قيل لها ذلك لأنها سابقة على الدار الآخرة وألفها للتأنيث ممنوعة من الصرف وحكى ابن جنى صرفها وتنوينها في لغة نادرة (وقوله فرقا بين الاسم والصفة) (فان قلت) لم خصصت الصفة بالاعلال عكس مامر (قلت) لأن الصفة ثقيلة والاسم خفيف كالمرو والواو ثقيل والياء خفيفة فأعطى الخفيف للثقل والثقل للخفيف ليقع التعادل (وقوله لأنه من باب دنيا) فهو صفة ولذا يقولون هذه المسافة القصوى أى البعدى (وقوله حال من لام فعلى) الصواب حذف لام ويقول حال من فعلى وصح اتيان الحال من المضاف اليه لأن المضاف جزء من المضاف اليه (وقوله ونادر اخبر كون) أى من جهة نقصانها (وقوله وخبر الكون) يعنى من جهة كونه مبتدأ

❖ فصل ❖

(إن يسكن السابق من واو وايا) هذا هو الموضع السادس من المواضع العشرة التى تبدل فيها الواو ياء (قول المكودى نحو أخو زيد الخ) (فان قلت) الواو والياء في هذا المثال وما بعده متصلتان (قلت) هما متصلتان صورة منفصلتان حكما لأن كل واحدة في كلمة وبقى عليه ما إذا كانا في كلمة واحدة ووقع الفصل بينهما فانه لا يعمل نحو زيتون كما بقى عليه مفهوم ان يسكن السابق ومفهومه إن كان السابق متحركا فلا يعمل نحو طويل (وقوله تخفيف قوى) يعنى الذى هو فعل ماض كما يقال علم بسكون اللام في علم (وقوله وكلامه شامل للنوعين) هذا هو المنطوق فكان ينبغى أن يقدمه (وقوله وأصله مرموى لانه اسم مفعول) وقدم وفي اسم مفعول الثلاثي الخ ثم تقول اجتمعت الواو والياء الخ أى وكسر ما قبل الياء ولم ينص عليه لتقدم ما يفيد في قوله وان ما قبل واو ضم فا كسره يهن (وقوله كقراءة من قرأ) الذى قرأ بذلك أبو جعفر داخل العشر وأصله الرؤيا بالهمزة فقلبت الهمزة واوا تخفيفا فاجتمعت الواو والياء وسبقت الخ فالشرط هنا غير متوفر لكون الواو غارضة (وقوله كقولهم للسور ضيون) السور بكسر السين وفتح النون المشددة وضيون بالضاد المعجمة هو المهر والقط الذكرو قد قيل يدب بليل إلى جارتها * كضيون دب إلى قرب

والقرب الفار والقياس في ضيون ضين بالقلب والادغام (وقوله نحو عوى الكلب عوة) معنى عوى بفتح الواو نبج والقياس عية بالياء لأن

مصدر عرض والفاء جواب الشرط والواو مفعول أول باقلمن وياء مفعول ثاني ومدغم محال من الضمير المستتر في اقلبن ومعطى فاعل بشدا وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول وغير مفعول ثان وما موصولة وصلتها قد رسما ثم قال :

(من باء اوواو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل)

يعني أنه يجب ابدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما ألفا وذلك بشروط ذكرتها في هذا البيت شرطين أحدهما أن يكون التحريك أصليا وهو النية عليه بقوله أصل واحترز من نحو توم وجيل أصلها توم وجيال فنقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يقلبالان الحركة عارضة فهي غير أصلية والثاني أن تكون الواو والياء متصلتين بالفتحة وهو النية عليه بقوله بعد فتح متصل واحترز به من المنفصل وشمل صورتين أحدهما أن يكون الفاصل ظاهرا نحو واو وزاي والأخرى أن يكون مقدارا وذلك إذا بنيت مثل غلبط من الرمي والغزو فتقول رمي وغزو ومنقوصا والاصل رمي وغزو ووافعت الياء والواو الأخيرتان بحذف حركتهما كاعتلال سائر المنقوصات ولم تقلب الياء ولا الواو الأولى لاقترانها بين الفتحة والحرف وهو الالف لأن الالف لا يبدل ومن واو متعلق بابدل وتحريك في موضع الصفة لو او وياء وأصل في موضع الصفة لتحريك وبعد متعلق بابدل ثم اعلم أن هذين الشرطين يطردان في كل واو وياء متحركتين مفتوح ما قبلهما سواء كانا لام الكلمة أو غيرها وشم شرط آخر يختلف فيه الازم وغيرها أشار إليه بقوله :

(ان حرك التالى وان سكن كف * اعلال غير اللام) يعني ان اعلال الياء والواو بالاعلال المذكور اذا كانا غير لامين

مشروط بان يتحرك تاليهما نحو قام وباع وانقاد واختار فان سكن تاليهما منع اعلال غير اللام مطلقا وشمل العين نحو بيان وطويل وغور

أصله عوية لكنهم قلبوا الياء واو انلى غير قياس (وقوله مصدر عرض) لقوله سابقا: وفعل اللام مثل قعد * له فعول باطراد (وقوله ومدغم محال الخ) فيؤخذ منه أن الادغام بعد القلب وهو المراد لأن الحرف إنما يدغم في مثله (وقوله ومعطى فاعل) يعني وهو صفة لمخدوف يعود عليه نائب فاعل معطى والتقدير وشذ انظم معطى غير ما قد رسما (من باء اوواو بتحريك أصل) أشار بهذا الى ما تبدل فيه الواو والياء ألفا وليس ذلك إلا في هذا الموضع لكن هذا الاعلال مغاير لما قبله فكان ينبغي أن يذكر له فصلا يخصه ولذلك عقد الموضع له فصلا وكذلك فعل الناظم في الكيفية والتسجيل ويوجد في نواذر نسخه هنا (قول المكودى وذلك بشروط) يعني عشرة وكلها مأخوذة من النظم (قوله ذكر منها في هذا البيت شرطين) الصواب أن المأخوذ منها أربعة أولها كون الواو والياء محركين ثانيها كون الحركة أصلية ثالثها بعد فتحة رابعها كون الفتحة متصلة بهما (وقوله فنقلت حركة الخ) أى وحذفت الهمزة منهما تخفيفا لقول ابن برى :

والهمزة بعد تقلب حركته * يحذف تخفيفا خفيق علتة

والتوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره في بطن واحد والجمع تواعم وتوام كرجال قاله في القاموس ومقاله الخليل مردود والحيال الضبع (وقوله مثل غلبط) القاموس العابط والعابط بضم عينهما وفتح لامهما الضخم والقطيع من الغنم أقلها خمسون إلى مالا نهاية له والابن الحائر وكل شئ يظن وتقل الشخص نفسه إذا ألقاها على غيره انتهى (وقوله فاعتلت الواو والياء الأخيرتان الخ) ظاهر المكودى أو صريحه أن غزو واسم منقوص معل مع أنه قد مر صدر الكتاب أن المنقوص اصطلاحا هو الذى آخره ياء قبلها كسرة لازمة وغزو وآخره واو (قلت) هو وإن لم يكن الآن منقوصا فهو يؤول له منقوص لأن الواو الأخيرة واقعة إثر كسرة فيجب قلبها ياء عملا بقوله بوإذا افعل في آخر فيصير غزوى وهو المنقوص فتقول استعملت الضمة على الياء حذفت الخ وبقي على المكودى مفهوم قول الناظم بتحريك ومفهومه انهما إن كانا كنين لا يعلان نحو قول وبيع كابقى عليه مفهوم بعد فتح فان كانا بعد غير الفتح فلا يعلان نحو عوض وحيل (وقوله في موضع الصفة) يعني متعلقين بمخدوف بصفة تقديره متحركين بتحريك أصل (وقوله وأصل في موضع الصفة) بمعنى متأصل وغير عارض ثم اختلف النحاة في أصل بعد اتفاقهم على فعليته فالذى في العرب أنه بضم الهمزة وكسر الصاد مبنى للمجهول وبهذا الضبط ضبطه ابن هشام بخطه وقال الشهاب إنه بفتح الهمزة وضم الصاد ووجد كذلك بخط ابن النحاس قيل والاولى النسخة الاولى لمناسبتها لكسر صاد أصل ومتصل فيسلم من عيب القوافى الذى هو سناد التوجيه وهو اختلاف حركة ما قبل الروى وفى القاموس أصل ككرم صار ذا أصل أو ثبت ورسخ أصله والاصل أسفل الشئ (قلت) الذى لابن هشام فى الحواشى ان المتعين أصل بضم الصاد لأنه لازم فلا يبنى للمفعول ولم يسمع فيه (وقوله وبعد متعلق بابدل) الحق أنه متعلق بمخدوف بصفة تقديره واقعتين بعد فتح (وقوله ثم اعلم ان هذين الشرطين الخ) هذا مبنى على ما مر له الحق أن الشرط المارة أربعة كما علمت (وقوله أو غيرها) الغير يشمل فاء الكلمة وان كان المكودى لم يعمثل له بعد ويشمل عين الكلمة والزائد وسيد كرها (وقوله وشم شرط آخر) يعنى خامسا لا بد منه فى اللام أو غيرها إلا أنه يختلف (ان حرك التالى) (قول المكودى وشمل العين)

وغيرها نحو خورنق وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله :

(وهي لا يكف* إعلاؤها بساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها قد ألف)

يعنى أن لام الكلمة إذا كان واوا أو ياء متحركتين بعد فتحة وبعدهما ساكن فاما أن يكون الساكن ألفا أو ياء مشددة أو غيرها فان كان غيرها لم يكف الاعلال نحو رموا وغزوا ويخشون ويرضون أصلهما رميوا وغزوا ويخشيون ويرضون فقلبت في ذلك كله الواو والياء ألفا ثم حذفت الالتقاء الساكنين وان كان الساكن ألفا أو ياء مشددة كفا الاعلال نحو رميا وغزوا ومعنوى وعلوى وانما لم يكف الساكن اعلال اللام لقربها من الطرف وانما كفت الألف والياء المشددة اعلاؤها لأنهم لو أعلاوا رميا وغزوا لصارا رموا وغزا فيلتبس بفعل الواحد وأما نحو علوى فلم تبدل لامة ألفا لأنه في موضع تبدل فيه الألف واوا وان حرك شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وان سكن شرط جوابه كف وهي مبتدأ وخبره لا يكف اعلاؤها وبساكن متعلق بيكف وغير نعت لساكن وأو ياء معطوف على ألف والتشديد مبتدأ خبره قد ألف والجملة نعت لياء ثم انه قد تعرض للواو والياء المذكورتين أسباب تمنعهما من الاعلال أشار الى الأول منها بقوله :

(وصح عين فعل وفعلا * ذا أفعل كأغيدوا حولا)

يعنى أن ما كان من الأفعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على أفعل يصح هو ومصدره وان كان مستوفيا لشروط الاعلال نحو غيد غيدا وحول حولا وسبب تصحيحها ان حول وشبهه من أفعال الحلق والألوان وقياس الفعل في ذلك أن يأتي على أفعل نحو حول حولا واغيد اغيدا واعور اعورا فصح عين فعله ومصدره لأنهما في معنى ما لا يعمل لعدم الشروط وعين فاعل بصح وذا أفعل حال من فعل ثم أشار الى الثاني فقال :

كما يشمل العين يشمل الفاء نحو تيامن وتوان وكان ينبغي أن يدخلها هنا (وقوله وغيرها نحو خورنق) أراد بغير العين انرا ند بدليل تشبيه خورنق والواو فيه زائدة وخورنق قال في القاموس نهر بالكوفة وبلد بالغرب وقرية يبلغ واسم قصر النعمان الأكبر اه وهذا القصر هو بالعراق بناء النعمان الأكبر لولده ليتعلم فيه الحكمة واسم الذى بناء سنار بكسر السين والنون وتشديد الميم وبناءه بناينا عجيا لم تر العرب مثله وقد بقي في بناءه واتقانه عشرين سنة ولما أتمه تعجب الناس من حسنه فقال لهم سنار أما والله لو شئت حين بنيت لجعلته يدور مع الشمس حيث دارت فقال له الملك أحسن أن تبنيه أحسن من هذا وغارت نفسه أن يبني لغيره مثله أو أحسن منه فامر به فطرح من أعلى القصر وفي التهجة مع نسخة عتيقة من ابن غازى التالى باللام بدل الثانى وهى أظهر (وهى لا يكف* إعلاؤها) (قول المكودى لقربها من الطرف) أى والطرف محل التغيير فلذلك أعل بخلاف العين والفاء فهما بعيدتان من الطرف (وقوله تبدل فيه الألف واوا) لقوله في النسب وحتم قاب ثالث عين فلو قلبت الواو ألفا لأجل توفر شروط الاعلال لوجب قلب الألف أيضا واوا لأجل النسب فلا تزال تقلب فيأتى الدور فلهذا لم يعمل وأما نحو معنى من كونها رابعة فيجوز فيها القاب والحذف كما مروا اعلال فيه أيضا واقتصر المكودى على الواو لأن ما قبل ياء النسب لا يكون واوا (فان قلت) في أى موضع ألف وعهد تشديد الياء (قلت) من قوله في النسب ياء كيا الكرسي زادوا للنسب ومثل الياء المشددة نون التوكيد نحو لاتسعين لأن آخر المؤكد لا يكون إلا محركا مفتوحا ولم يذكر الناظم هذه المسألة هنا لأنها قد علمت في بابها ثم ان الناظم أفرد ضمير هى في قوله وهى لا يكف لكونه عائدا على لفظ اللام أعم من كونه ياء أو واوا وقول من قال أفرد الضمير مع انه عائدا على واو او ياء لقوله من واو او ياء لأن العطف باو سبق قلم (وقوله ثم انه قد تعرض الخ) جعل المكودى هذه الأشياء أسبابا وجعلها الموضح شروطا تنمى للعشرة والكل صحيح فيكون على ما للموضح أشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلا للشرط السادس وهو أن لا يكون المصدر على وزن فعل بفتح العين واسم الفاعل منه أفعل والسابع أن لا يكون الفعل على وزن فعل بكسر العين والوصف منه أفعل (قول المكودى غيدا) الغيد النعومة يقال في ناعمة البدن ولينته النعومة وصرفه الناظم ضرورة ومثل المكودى بمثلين لتمثيل الناظم بأغيدوا حولا أى كمصدرها وفعلها إشارة الى أنه لا فرق بين كون العين واوا أو ياء (وقوله وذا أفعل حال من فعل) يعنى الأخير المكسور العين الفعل وصرح بذلك العرب فيكون احتزبه من نحو خاف فان أصله خوف لكنه يعمل لأن الوصف منه على وزن فاعل لا أفعل لكنه يلزم على اعراب المكودى والعرب أمران الأول يقتضى أن ذا أفعل انما يرجع لفعل المكسور العين دون المصدر وهو غير صحيح لأنما يرجع لها الأمر الثانى انه يقتضى ان الوصف الذى هو أفعل مشتق من الفعل مع ما علمت أن الراجح انه مشتق من المصدر فلو قال انه حال من فعل المصدر الأول لسقط الاعتراض الثانى (ولا يقال) انه يقرأ فى النظم فعل الأول بالكسر فعلا والثانى بالفتح مصدرا (لأننا نقول) الأول يتعين تنوينه فدل على انه مصدر والحق في اعراب النظم ان ذا حال منهما والأصل أن يقول ذوى لكنه أفرد لكونهما كالشيء الواحد لأن أحدهما جار على الآخر ومأخوذ منه فكانا مثل قوله تعالى خطابا لموسى وهرون: فأتيا فرعون فقولا اننا رسول

(وان بين تفاعل من افتعل * والعين واوسلمت ولم تعل)

يعنى ان وزن افتعل من الواوى العين إذا أظهر معنى تفاعل مما يدل على الاشتراك صحح نحو اجتوروا بمعنى تجاوروا وانما صحح مع توفر شروط الاعلال لأنه حمل على تفاعل الذى بمعناه وليس فى تفاعل شروط الاعلال وفهم منه ان وزن افتعل إذا لم يبين معنى تفاعل أعل على مقتضى القياس نحو اعتاد وارتاب أصلهما اعتود وارتيب وفهم من قوله أيضا والعين واو أن ما عينه ياء تعل وان أبان معنى تفاعل نحو استافوا أى تضاربوا بالسيوف وانما أعلت فى ذلك الياء دون الواو لثقل الواو فى المخرج بخلاف الياء وان بين شرط وتفاعل فاعل يبين أى يظهر وسلمت جواب الشرط والعين واو مبتدأ وخبر فى موضع الحال ولم تعل تتميم لصحة الاستغناء عنه ثم أشار الى الثالث بقوله : (وان الحرفين ذا الاعلال استحق * صحح أول) يعنى انه إذا اجتمع فى كلمة حرفا علة وكل واحد منهما متحرك مفتوح ماقبله فلا بد من اعلال أحدهما وتصحيح الآخر لثلاث يتوالى اعلالان والأحق بالاعلال منهما الثانى لطرفه وذلك نحو الهوى والجوى والحيا أصلها هوى وجوى وحى فالسبب المانع من اعلال الأول فيهما اعلال الثانى وقد يعلى الأول ويصحح الثانى وعلى ذلك نبه بقوله : (وعكس قد يحق) ومن ذلك قولهم راية وطاية وغاية أصلها غيبة وطيبة وريبة وفهم قلة ذلك من قوله قد يحق وان شرط وذا الاعلال مرفوع بفعل منمر يفسره استحق والحرفين متعلق باستحق وصحح جواب الشرط وعكس قد يحق جملة مستأنفة ثم أشار الى الرابع بقوله :

(وعين ما آخره قد زيد ما * يخص الاسم واجب أن يسما)

يعنى أنه يمنع من قلب الياء ألفا لتجر كهماء وانفتاح ما قبلها كهماء كسرهما عينا فيما آخره زيادة تخص الأسماء لأنه بتلك الزيادة يعد شبهه بما هو الأصل فى الاعلال وهو الفعل فصحح لذلك وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والنون نحو جولان وألف التأنيت نحو حيدى وصورى وعين مبتدأ وما موصولة وصلتها قد زيدوا آخره منصوب على الظرف والعال فى زيد وما مرفوع زيد وهى موصولة وصلتها يخص وواجب خبر مقدم

رب العالمين . فافرد رسول السكون موسى وشرون كالتى الواحد (وان بين تفاعل من افتعل) هذا هو الشرط الثامن (قول المسكودى إذا أظهر معنى الخ) أشار بهذا الى أن قول الناظم وان بين تفاعل على حذف مضاف تقديره وان بين معنى تفاعل لأن لفظ تفاعل لا يبين ويظهر من لفظ الفعل (وقوله مما يدل الخ) ما متعدي قوس لبيان الجنس ليستقيم المعنى والتقدير حينئذ إذا أظهر معنى تفاعل الذى هو الدلالة على الاشتراك وحينئذ فيصح كلامه ويسقط اعتراض من اعترض عليه (وقوله وليس فى تفاعل شروط الاعلال) لأن قبل العين فيه ساكن (وقوله وارتاب) الحكم فى نفسه وهو الاعلال فى ارتاب صحيح لكن لا ينبغي ادخالها هنا لأن كلامنا فى الواو التى فيها التفصيل وأما الياء فلا تفصيل فيها (وقوله أى تضاربوا) كان ينبغي أن يقول أى تسافوا بمعنى تضاربوا بالسيوف ليم التشبيه (وقوله انما أعلت فى ذلك الياء دون الواو) هذه النسخة هى الصواب وفى بعض النسخ وانما أعلت فى ذلك الواو دون الياء وهى فاسدة لأن الذى يعلى انما هو الياء لا الواو وفى بعض النسخ وانما صححت فى ذلك الواو الخ وهى صحيحة أيضا (وقوله لثقل الواو) هكذا فى غالب النسخ وهى علة غير صواب لأن الثقل انما يناسبه الاعلال لا التصحيح لأن القلب تخفيف وفى بعض النسخ لبعدها الواو فى المخرج أى من الألف وهى أولى وبينها أن الواو بعد من يخرج الألف بعداجدا فهذا لم تعل والياء بعيدة أيضا من مخرج الألف الا أن بعدها ليس كبعدها الواو فاستحقت الاعلال وليس المراء ان الياء قريبة من مخرج الألف بل بينهما بعد قاله بعض محققى القراء (وقوله تتميم لصحة الاستغناء الخ) بل له فائدة كما قاله ابن غازى نقلنا عن الشاطبى وهى ان الناظم لما قال سلمت احتمل الوجوب والجواز مع أن المراد الوجوب رفع ذلك التوهم بقوله ولم تعل فتكون الواو فى ولم تعل واو الحال (وان الحرفين ذا الاعلال استحق) هذا هو الشرط التاسع (قول المسكودى أصلها هوى وجوى الخ) جوى بالجيم مصدر جوى بالجيم أيضا وفى بعض النسخ بالحاء المهملة بمعنى أسود والحيا المثال الثالث الماطر وبالمد انكسار يصيب الانسان خوف الوقوع فيما ينم (وعكس قد يحق) (قول المسكودى ومن ذلك قولهم راية) أصل الألف فى الثلاثة ياء مفتوحة وقيل ان الألف فى طاية أصلها واو من طويت والراية ما يكون أمام الأمير من حرير أو كتان أو ملف والطاية الموضع المرتفع مثل الدكان والعالية أقصى الشئ ومنتهاه (وقوله جملة مستأنفة) فيكون عكس مبتدأ وسوغ الابتداء به وهو نكرة كونه مضافا لمخدوف تقديره وعكسه على حدسلام عليكم والأصل سلام عليكم وجملة قد يحق خبر المبدأ والمضارع بمعنى الماضى أى ثبت قليلا لأن هذا الأمر ثابت عن العرب على حد قوله تعالى : قد نعلم انه ليحزنك . أى قد علمنا (وعين ما آخره قد زيد) هذا هو الشرط العاشر وهو آخرها (قول المسكودى نحو جولان) بفتح الواو مصدر جال بالثىء يحول به إذا كان يطوف به (وقوله نحو حيدى) بفتح الحاء والدال والواو القاموس الحيدى مشية الختال أى الذى يتبخر وتوهم حيدى وحيد كسكيس إذا كان يعدل عن ظله لنشاطه (وقوله وصورى) بفتح الصاد والواو والراء اسم واد كفى الصناني أو اسم ماء كفى المرادى ولم يذكروا فى القاموس والصحيح نعم فى القاموس ذكر صورى بسكون الواو فقال

وأن يسلم مبتدأ والجملة خبر عين ويجوز أن يكون واجب خبراً عن عين وأن يسلم مرفوع بواجب والتقدير وعين ما زيد في آخره ما يخص الاسم يجب سلامته ثم قال :

(وقبل با قلب مما النون اذا * كان مسكناً كمن بت ابتدا)

يعني أن النون الساكنة اذا وقعت قبل الباء وجب قلبها ميماً وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخارجهما مع منافرة بين النون وغنتها لشدة الباء وذلك فيما كان من كتيئين أو من كلمة ولذلك مثل بالنوعين فالمنفصل نحو من بت والتصل نحو ابتدا والنون مفعول أول بالقلب ومما مفعول ثان وقبل متعلق بالقلب واذا ظرف مضمن معنى الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه .

﴿ فصل ﴾

(لسا كن صح اتقل التحريك من * ذى لين آت عين فعل كآبن)

يعني أن عين الفعل اذا كانت واوا أو ياء وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً وجب نقل حركة العين الى الساكن قبلها لاستئصال الحركة في حرف العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم بضم الواو فنقلت حركة الواو الى الساكن قبلها وبقيت الواو ساكنة وبين أصله وبين فنقلت حركة العين الى الساكن قبلها وبقيت الياء ساكنة ثم ان خالفت العين الحركة للنقولة أبدلت من مجانسها نحو أبان وأعان أصلهما آبن وأعوان فدخل النقل والقلب فصار أبان وأعان وفهم من قوله صح أن الساكن اذا كان معتلاً لا ينقل اليه

صورى كسرى ماء يبلاد مزينة أو ماء قرب المدينة (وقوله وأن يسلم مبتدأ) أى بعد أن ينسبك بمصدر تقديره سلامته وخبره واجب ويلزم عليه الاخبار بالذكر عن المؤنث والصواب الوجه الثانى ﴿ فان قلت ﴾ يلزم عليه أيضا ان الوصف الذى هو واجب مذكر وفاعله مؤنث فيلزم ما فرنا منه ﴿ قلت ﴾ يجاب بان الفاعل مجازى التأنيث فيجوز في الفعل والوصف وجهان فيقال طاعت الشمس وطلع الشمس كإمر في مفهوم قوله :

واعما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر

(وقوله والتقدير وعين ما زيد في آخره ما يخص الح) أشار به الى أن آخره منصوب على الظرفية متعلق بزيد وجملة ما قد زيد صلة ما الأولى وما الثانية نائب فاعل زيد وهى موصولة وجملة يخص صلتها وعائد هاء فاعل يخص (وقبل با قلب بما النون) (قول المكودى لشدة الباء) أى فيعسر الجمع بينهما فأبدلت النون ميماً لموافقتهما للباء في المخرج ثم ان بت في النظم يحتمل أن يكون بالياء المثناة فيكون من البت بمعنى القطع فيكون المعنى من بتك وقطعت ابتدوه واطرحه ويحتمل أن يكون بالياء المثلثة فيكون بمعنى الافشاء فكأنه قال من بت وأفشى خبرك الذى أخبرته به للناس فلا تعد اخباره وهذا المعنى هو الذى يناسب مكارم الأخلاق لان منها أن تصل من قطعك وتعفو عمن ظلمك وتعطى من حرملك قال تعالى : خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين . وفى المعنى قيل :

ليس الكريم الذى انزل صاحبه * بث الذى كان من اسراره عرفا

بل الكريم الذى تبقى مودته * ويحفظ السر إن صاق وان صرفا

ونقل العرب هنا عن الشاطبي ان باء ابتداء مكسورة من بند وجعل بعضهم منه قوله تعالى : فابتداهم . وقد عبر الناظم هنا بالقلب والأولى ان يعبر هنا بالابدال لما مر أن القلب في اصطلاح أهل التصريف انما يكون فى أحرف العلة وأجيب بأن أكثر القراء والنحويين يعبرون عن نحو هذا بالقلب فتبعهم الناظم .

﴿ فصل ﴾

(لسا كن صح) هذا من باب النقل لا من باب الابدال الذى الكلام فيه فكان ينبغي أن يؤخر الساكن حتى يستوفى الكلام على جميع أنواع الابدال وآخره الموضح تسكيناً عليه وأجيب عن الناظم بان الحركة ان نقلت وكانت من غير جنس الحرف المنقول منه يقاب الحرف من جنسها نحو أعان أصله أعوان فلما وقع الثقل وقع ابدال الواو ألفاً وحمل ما لا ابدال فيه عليه فهذا وجه ذكره فى الابدال (قول كدى لاستئصال الحركة الح) اعترض هذا الشنوائى فى حواشى الجرومية وقال الصواب انه لاستئصال لان محل الاستئصال اذا لم يكن ما قبل حرف العلة ساكناً والا فلا تستقل الحركة على حرف العلة قال والصواب انه انما وقع النقل وزال سكون العين ليكون المضارع تابعا للماضى فان الماضى اعتلت فيه العين بقلبها فليس الاعلال فى المضارع أصلياً انتهى بمعناه ومقاله رحمه الله مردود بان نفي الاستئصال بما قال انما هو فى الأسماء كدلو وظي واما فى الأفعال فالثقل حاصل كما بينا ذلك فى حواشى الجرومية (وقوله أبدلت من مجانسها) علة ابدال العين تحريكها فى الأصل وانفتاح ما قبلها فى الحالة الراهنة ان كانت الحركة المنقولة فتحة كما مثل المكودى وسكونها وانكسار ما قبلها ان كانت كسرة نحو يخيف بضم الياء حرف المضارع وأصله يخوف بكسر الواو لانه مضارع أخاف الرباعى فنقلت حركة الواو الى الخاء وقلبت الواو ياء

نحو بايع وعوق وبين ثم ان هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول في قوله صح وأشار الى باقيها بقوله :

(ما لم يكن فعل تعجب ولا * كايض أو أهوى بالام علالا)

فشمّل فعل التعجب ما أفعله نحو ما أقوم به وما أليته وأفعّل به نحو أقوم به وألين به ، وأما صح فيهما بالحمل على أفعال التفضيل لانهما من واحد وأما نحو ايض فلو نقلت فيه الحركة لساكن لذهب همزة الوصل فيقال باض فيلتبس بفاعل من المضاعف نحو باض وأما نحو أهوى لما أعلنت لامه فلو نقلت فيه الحركة لتو الى عليه اعلالان والتجريك لمفعول بالنقل ولساكن متعلق بالنقل وصح في موضع النعت لساكن ومن ذى متعلق بالنقل وآت نعت لذي وعين فعل حال من الضمير المستتر في آت وما ظرفية مصدرية أى مدة عدم كونه فعل تعجب ولا كذا ثم قال :

(ومثل فعل في ذا الاعلال اسم * ضاهى مضارعا وفيه وسم)

يعنى ان الفعل يشار كذا في وجوب الاعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع في زيادته لافى وزنه أو فى وزنه لافى زيادته فشمّل صورتين الأولى أن تبني من البيع مثل تحلى ، فتقول تبيع وأصله تبيع بسكون الباء فاعل لانه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهى التاء التى فى أوله وخالفه فى الوزن والثانية نحو مقام أصله مقوم فأشبه المضارع فى الوزن نحو تشرب وخالفه فى الزيادة لان الميم لا تزداد فى أول المضارع وهذا معنى قوله وفيه وسم أى فيه علامة يمتاز بها عن الفعل وفيهم منه ان الاسم اذا كان شبيها بالمضارع فى الوزن والزيادة لم يعمل نحو ايض وأسود لانه لو أعل لا تلبس بالفعل اذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه وفيهم منه أيضا انه لم يشبه المضارع لافى الوزن ولا فى الزيادة لم يعمل كسكيال ومثل فعل مبتدأ وخبره اسم ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وخبره مثل فعل وهو أظهر وفى ذا الاعلال متعلق بمثل وضاهى مضارعا جملة فعلية فى موضع النعت لاسم وفيه وسم نعت بعد نعت وقد فهم من هذا القانون ان مفعول نحو غيظ يعمل لانه أشبه الفعل المضارع فى الوزن دون الزيادة لانه مثل تعلم بكسر التاء فى لغة كسنة فأخرجه بقوله : (ومفعول صحيح كالمفعول) يعنى انما صحيح مفعول وان كان ظاهره يقتضى الاعلال لانه حمل على مفعول بالألف ومفعول لم يشبه الفعل لافى الزيادة ولا فى الوزن وذ كر كثير من أهل التصريف انه انما صحيح لانه مقصور منه فهو هو ثم قال :

(وقوله نحو بايع وعوق) غلة النع فى بايع ومناه طواع كون ما قبل اياء ، والواو ألفا وهو لا يقبل الحركة وغلة النع فى عوق وبين ويوجد فى بعض النسخ بدل عوق فوق بالتاء ، ان نقل حركة الواو الى الواو والياء الى الياء يوجب فك الادغام مع ان مراعاة الادغام مقدمة على مراعاة الاعلال وقول التصريح ان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما اليقين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقى ساكنان فان حذفت الساكن الأول قلت عوق وبين بسكون الواو والياء وان حذفت الساكن الثانى قات عاق وبان فيؤدى الى اللبس سبق قلم لان الحركة وان نقلت فلا يقلب الواو والياء اللذان نقلتا اليهما الحركة لكون حركتهما عارضة مع كون ما بعدهما ساكنا كما مر قريبا فى شروط المسئلة (ما لم يكن فعل تعجب) (قول كسدى لانهما من واحد) وجه الشبه بين فعل التعجب واسم التفضيل أمران الوزن والدلالة على المزية والتكثير وأما لم يعمل اسم التفضيل نحو هو ايض وأسود لانه لو أعل بالنقل لقلب الواو والياء ألفا فيلتبس بالفعل الذى هو أباض من البضاضة وهى النعومة وبأساد غير اذا صيره سيذا (وقوله لذهب همزة الوصل) لانها انما أتت بها لابتداء بالساكن وقد صار الساكن محركا والغلة تدور مع المفعول وجودا وعدمه (وقوله بفاعل الخ) بفتح العين أى فياتبس بالفعل لانضى الذى هو باض بتشديد الضاد غير ممنون من البضاضة وهى نعومة البشرة والجلد وليس المراد بفاعل فى كلامه اسم فاعل من باض لان اسم الفاعل وان كان على هذا الوزن أيضا لكنه ممنون والذى يقع فى اللبس به انما هو المفتوح الضاد الغير المنون وان كان فى التصريح صرح بان اللبس يقع باسم الفاعل (وقوله لتو الى عليه اعلالان) اعلال العين واعلال اللام وانما زاد المنصف بالام علالا لتلايتوهم خصوص ذلك ، بافعل مع ان المراد مع اللام مطلقا فيدخل نحو استهوى قاله الشاطبي واسم يكن فى النظم عائدا على فعل من قوله آت عين فعل قال العرب والواو فى ولا كايض عاطفة بمعنى أو ولا زائدة لتوكيد النفي على حد قوله تعالى : ولا الضالين . والسكف فى كايض اسمية بمعنى مثل معطوف على فعل تعجب (ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم) هذا تفصيل فى مفهوم قوله فعل من قوله سابقا آت عين فعل (قول المكودى مثل تحلى) بكسر التاء وسكون الحاء وكسر اللام وآخره همزة وهو القشر الذى على وجه الجلد مما يلي مثبت الشعر ويطلق على وسخ الشعر وسواده وما فسد من الجلد اذا أزيل منه الشعر بالسكين قاله فى القاموس (وقوله وهو أظهر) لان الفعل هو المحدث عنه بالاعلال فيشبهه غيره به (ومفعول صحيح كالمفعول) اعترض الموضح على الناظم بأن هذا يقتضى انه اذا أشبه الاسم الفعل فى الوزن والزيادة على هذه اللغة لا يعمل وعليه فتبيح مثل تحلى لا يعمل لانه شبيهه بتجسب بكسر التاء على اللغة المذكورة فى الوزن والزيادة وقد علمت سابقا ان نحو تبيع يعمل والصواب ان عدم اعلال مفعول بدون ألف لانه مقصور من ذى الألف فهو هو

(وَأَلْفُ الْأَفْعَالِ وَاسْتَفْعَالٌ * أزل لذا الإغلال والتا الزم عوض)

يعنى أنه اذا كان المستحق للنقل والاعلال المذكورين مصدرا على افعال أو استفعال حمل على فعله فنقلت حركة عينه إلى فائه ثم تقاب ألفا لمجانسة الفتحة فيجتمع الفان الأولى المنقلبة عن العين والثانية الألف التي كانت بعد العين فتحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضا من الألف المحذوفة وذلك نحو اجازة واستقامة أصلها اجواز واستقوم ونظير اجواز من الصحيح كرام ونظير استقوم استدراك فنقلت حركة العين فيها إلى الساكن قبلها وفعل فيها ماتقدم من الحذف والتعويض وقد صرح بأن المحذوفة هي الألف الزائدة بقوله: وألف الأفعال واستفعال * أزل. وهو مذهب سيبويه ثم ان هذه التاء التي هي عوض قد تحذف وإلى ذلك أشار بقوله :

(وحذفها بالنقل نادرا عرض) يعنى ان هذه التاء التي تلحق عوضا قد تحذف ويقتصر في حذفها على السماع كقولهم أرى اراء واستفاه استفها ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلاة وألف الأفعال مفعول بأزل ولذا متعلق بأزل والاعلال نعت لندا والتا مفعول بالزم وعوض حال من التا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وحذفها مبتدأ وخبره عرض وبالنقل متعلق بعرض ونادرا حال من الضمير المستتر في عرض وفي بعض النسخ ربما عرض ثم قال : (وما لإفعال من النقل ومن * حذف مفعول به أيضا قن) يعنى أنه اذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثي معتل العين فعل به مافعل بأفعال من نقل الحركة إلى الساكن قبلها وحذف واو مفعول ويعنى بقوله فمفعول ما كان معتل العين وشمل ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واو ولذلك أتى بمثالين فقال : (نحو مبيع ومصون) فأصل مبيع مبيع فمفعول حركة الياء إلى الباء وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء ثم حذفت واو مبيع فقالوا مبيع وأما مصون فأصله مصون فنقلت حركة الواو إلى الصاد وبقيت الواو ساكنة وحذفت الواو التي بعدها وهي واو مفعول وقد يصح كل واحد من النوعين وإلى ذلك أشار بقوله : (وندر * تصحيح ذى الواو وفي ذى الياء اشتبه)

لأنه محمول عليه فقط ولذا قال المكودي معترضا على الناظم وذكر كثير من أهل التصريف الخ ويدل على أنه مقصور منه ورودها في موضع واحد لمعنى واحد نحو مفتاح ومفتح ومقول ومقول ومنساج ومنسج ومعطار ومعطر (ولا يقال) ان هذا الأخير هو مراد الناظم (لأننا نقول) شبه مفعول بمفعول والمشبّه غير المشبّه به خلاف ما في التصريح (وألف الأفعال واستفعال) (قول المكودي يعنى أنه إذا كان المستحق الخ) هذه العبارة فيها تسامح والأولى أن يقول يعنى ان المصدر اذا كان على وزن افعال واستفعال وكانت عين فعله معلة حمل على فعله إلى آخر ماله (وقوله وهو مذهب سيبويه) وكذلك الخليل وعلل حذف الثانية فقط زيادتها وقربها من الطرف هذا هو الصواب في التعليل وزيادة التصريح تبعا للمرادى وحصول الاستفحال بها سهو ولا يمكن الجمع بين ألفين حتى يحصل الثقل بالثانية وذهب الاخفش والفراء إلى أن المحذوف الألف الأولى البدلة من العين (فان قلت) خالف سيبويه قاعدته هنا فان القياس عنده ان الساكنين إذا التقيا يحذف أولهما وهنا حذف الثانى (قلت) أجيب بأن محل حذف الاول عنده إذا كان الساكنان من كلمتين نحو رمى القوم أو كان الثانى ساكنا صحيحا نحو قل وبع أصله قول ويسع أو كان الثانى دالا على معنى لو حذف فات ذلك المعنى نحو المصطفون أصله المصطفون فالواو الأولى لام الكلمة والثانية واو الجمع قد تحركت الأولى إلى آخر القاعدة فلو حذفت الثانية فانت الدلالة على الجمعية وفي غير هذه المواضع الثلاثة تحذف الثانية وما هنا ليس من المواضع الثلاثة فلم يخالف قاعدته (وحذفها بالنقل نادرا عرض) (قول كدى كقولهم أرى اراء) تبع فيه المرادى وتبعها في التصريح والحق ان اراء ليس مما نحن بصدده لان أصل اراء إراء بهمزتين بينهما ألف فنقلنا حركة الهمزة الأولى إلى الراء الساكنة قبلها فالتقت ساكنة مع الألف فحذفت الهمزة التي سكنت وبقيت الألف زائدة فعين الكلمة همزة لا حرف معتل فهو خلاف الموضوع اللهم الا على القول بأن الهمزة حرف علة وقد مر الخلاف فيها فيكون من هذا القبيل ويقال ان الهمزة قلبت ألفا وحذفت الألف الثانية (وقوله واستفاه استفها) معنى استفاه اشتد أكله وشربه بعد أن كان لا يأكل ولا يشرب الا قليلا أو سكن عطشه بالشرب قاله في القاموس (وقوله ويكثر ذلك مع الاضافة) تبع في هذا ولد الناظم وهو خلاف ظاهر النظم فان ظاهره ان حذف التاء موقوف على السماع مع الاضافة وبدونها وهو الذى في شرح الكافية وهو ظاهر كلام الوضع وقال الفراء ان التاء تحذف للاضافة كما تحذف النون والتوين ورد بقوله تعالى في سورة النور : عن ذكر الله واقام الصلاة . بحرقام بكسرة تحت الميم عطفا على ذكر ولو كانت التاء محذوفة للاضافة لكانت الميم مفتوحة كما كانت قبل حذف التاء (فان قلت) ما ذكر الناظم هنا مكر مع قوله في باب المصدر :

واستعذ استعاذة ثم أقم * اقامة وغالبا ذا التا لزم

(قلت) لا تنكرار لاختلاف الموضوع لان الكلام فيما سبق كان في أوزان المصادر وهنا في اعلالها (وما لإفعال من النقل ومن * حذف) زاد الناظم من النقل ومن حذف احترازا من تعويض التاء فلو حذف من كذا لتوهم ان الامور الثلاثة ثابتة لمفعول (وندر * تصحيح ذى الواو)

يعنى ان ماعينه واو من مفعول قد يصح أى ينطق به على الاصل وذلك قليل كقولهم ثوب مصوون وماعينه ياء وهو مشهور وقيل ان تصحيحه لغة بنى تميم ومنه قولهم مبيع وخيوط ومن ذلك قول الشاعر : حتى تذكر بيضات وهيجبه * يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها لافعال ومن النقل متعاقب غاى الجورور من معنى الاستقرار ومفعول مبتدأ وخبره قن وبه متعلق بقمن والجملة فى موضع خبر ما وتصحيح فاعل بندر وهو مضاف لندى على حذف مضاف أى تصحيح الفعل ذى الواو ثم قال :

(وصح المفعول من نحو عدا * وأعلل ان لم تتجر الأ جودا)

يعنى أنه إذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثى واوى اللام جاز فيه التصحيح باعتبار تحسن الواو بالادغام والاعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا يعدو فهو معدو ومعنى وفهم من قوله ان لم تتجر الأجودا أن التصحيح أجود لان معنى تتجر تقصد فالمعنى وأعلل ان لم تقصد الأجود فمفهومه انك اذا قصدت الأجود لاتعل وفهم منه أن ما كان يأى اللام لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم الاعلال نحو مرضى أصله مرمى وقد تقدم وجوب اعلاله عند قوله ان يسكن السابق الخ وفهم منه أيضا ان ما كان واوى اللام من المفعول المبني على فعل لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم اعلاله نحو مرضى واعرار البيت واضح ثم قال :

(كذلك ذا وجهين جا المفعول من * ذى الواو لام جمع أو فرد يعنى)

يعنى اذا كان مثال المفعول محلا لاه واو جاز فى لاه وجهان الاعلال والتصحيح وذلك نحو عصا وعصو وعصى وفى الفرد نحو عتا عتيا وعتوا الأت اعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الاعلال ولم ينبه على ذلك الناظم

(قول المكودى حتى تذكر بيضات الخ) البيت من البسيط وحتى للغاية وتذكر فعل ماض وفاعله ضمير الظلم وهو ذكر النعامة مذكور فى الآيات قبل والبيضات مفعول تذكر جمع بيضة وعلى المعلومة وهيجبه فعل ومفعول وفاعله يوم بالرفع وهو مضاف إلى الرذاذ بفتح الراء وذالين معجمتين وهو المنظر الخفيف والدجن يسكن الجيم مبتدأ وهو ظل الغيم ومغيوم خبره مأخوذ من الغيم وهو السحاب وعليه متعاقب مغيوم والشاهد فى مغيوم حيث جاء على أصله دون اعلال والقياس مغيوم كبيع (فان قلت) لم كان التصحيح نادرا مع الواو مشهورا مع الياء (قلت) لأن الياء أخف من الواو والاعلال أخف من التصحيح فأعطى التصحيح الذى هو أثقل للياء التى هى أخف والواو بالعكس فيفتح التعادل (وقوله على حذف مضاف مع قوله أى تصحيح الفعل) صوابه فى الاول أن يقول على حذف موصوف وكذلك يوجد فى بعض نسخه ومرايه فى الثانى أن يبدل الفعل بالاسم والتقدير على الاصلاح ونذر تصحيح اسم صاحب الواو وقد يجاب عن الثانى بأن كلامه على حذف مضاف تقديره ونذر تصحيح مفعول الفعل (وصح المفعول من نحو عدا) هذا هو الموضع السابع من المواضع العشرة التى تبدل فيها الواو ياء (قول المكودى باعتبار تحسن الخ) الاولى فى علة كون التصحيح أكثر يا وأصلا الحمل على الاصل الذى هو صيغة المبني للفاعل نحو عدا ووجه الحمل عدم اعلال كل منها الاعلال الخصوص الذى هو قاب الواو ياء ولا ينافى ان عدا معل بقلب الواو ألفا (وقوله لقربها من الطرف الخ) أى والطرف محل التغير وصوابه أن يقول لتطرفها لان الواو آخر حقيقة والاولى أن يوجه الاعلال بالحمل على الفرع الذى هو فعل المفعول وهو عدا فى كون الواو فى كل منها قلبت ياء (وقوله فهو معدو) وأصله معدو وبواووين أدغمت أحدهما فى الاخرى وبقي على تصحيحه (وقوله ومعنى) أصله كما قبله إلا أن الواو الاخيرة قلبت ياء لما ذكر قبله ثم تأتى قاعدة ان يسكن السابق الخ وقلبت ضمة الدال كسرة (وقوله ان التصحيح أجود) أخذ هذا من النظم صحيح إلا أن الذى فى الموضع أن التصحيح واجب والاعلال شاذ فهو خلاف ما فى النظم (وقوله وقد تقدم وجوب اعلاله) أى فى قوله : ان يسكن السابق من واو ويا الخ (وقوله وفهم منه أيضا الخ) الحق أن الذى يفهم منه أنه يجوز فيه وجهان مع كون التصحيح أولى وحينئذ فهل يلزم الاعلال أو التصحيح أو يجوز وجهان والاعلال أولى يبقى ما هو أعم (وقوله بل يلزم اعلاله) هذا ليس بصحيح بل فعل المكسور انعين الذى لاه واو على قسمين أحدهما يلزم اعلاله وذلك إذا كانت عين الكلمة واوا أيضا نحو مقوى من قوى وأصله مقوو واجتمع ثلاث واوات فى الطرف وضمة وهى قائمة مقام واو رابعة فحصل الثقل فقلبت الاخيرة ياء ثم الثانية لقاعدة ان يسكن السابق الخ وسلمت الواو عين الكلمة وقلبت ضمها كسرة لمناسبة الياء وثانيهما يجوز فيه وجهان والاعلال أولى وذلك اذا كانت عين الكلمة صحيحة نحو مرضى من رضى فيجوز فيه وجهان والاعلال أولى وذلك لان فعله معل اللام كان مبنيًا للفاعل أو للمفعول وقد ورد فى التنزيل معال قال تعالى : فارجمى إلى ربك ارضية مرضية وقرى فى الشواذ مرضية بالتصحيح (كذلك ذا وجهين جا المفعول) هذا هو الموضع الثامن مما قلبت فيه الواو ياء (قول المكودى وعصو) أصله عصو وبواووين أدغمت أحدهما فى الأخرى على التصحيح لا غير (وقوله وعصى) أى بالاعلال وأصله كالذى قبله إلا أنه لما كان الجمع تقيلا وزاده ثلثا اجتماع واوين فيه مع ضمتين قائمتين مقام واوين قبلوا الواو الأخيرة فتأتى قاعدة ان يسكن السابق الخ وقلبت ضمة الصاد كسرة لمناسبة الياء وما قيل فى عصو المصحح وعصى المعل يقال فى عتو وعتى فى الفردو العتو الفساد (وقوله ولم ينبه الناظم على ذلك الخ) يعنى تفصيلا وإلا

وفي تقديمه الجمع اشعار ما بذلك والفعول فاعل بجاوزا وجهين حال من الفعول ومن ذى متعلق بجاولام جمع حال من الواو وفرد معطوف على جمع ويعن في موضع الصفة لفرد ثم قال :

(وشاع نحو نيم في نوم * ونحو نيام شذوذه نيم)

يعنى انه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعا مما عينه واو وجهان التصحيح على الاصل نحو نائم ونوم وصائم وصوم وقائم وقوم والاعلال نحو صيم ونيم لقرب عينه من الطرف وأما فعال بالالف فالوجه فيه التصحيح لبعده من الطرف نحو صوام ونوام وقد شذ في نوام نيام فيحفظ ولا يقاس عليه ومنه قوله :

ألا طرقتنا مية ابنة منذر * فما أرق النيام الا كلامها واعراب البيت واضح .

﴿ فصل ﴾

(ذواللين فاتاني افتعال أبدا) يعنى ان الافتعال وماتصرف منه اذا كان فاؤه حرف لين أبدا تاء وأدغم في تاء الافتعال وشمل قوله ذواللين الواو نحو اتعد أصله او تعد والياء نحو اتسر أصله ايتسر لانه من اليسر ولا مدخل للالف هنا لانها لا تكون فاء وانما أبدلوا منها تاء لانهم لو أقرروها لتلاعبت بها الحركات فان كانت بعد ضمة قلبت واوا وبعد فتحة قلبت ألفا وبعد كسرة قلبت ياء فأبدلوا منها

فأما خوذ من التشبيه في قوله كذلك ان التصحيح أولى في الجمع والمفرد وهو صحيح بالنسبة للمفرد غير صحيح بالنسبة للجمع فلو قال :

كذا الفعول منه مفرد وان * أذاك جمعا فهو بالعكس يعن

لأفاد المراد وهذا الاصلاح أحسن من قول الكافية :

ورجح الاعلال في جمع وفي * مفرد التصحيح أولى ما قفى

لان ضمير منه في الاصلاح عائد على الفعول فيؤخذ منه ان جواز الوجهين في هذا الوزن الذى هو فعول بخلاف بيت الكافية فهو غير صريح في المفرد وانما كان اعلال الجمع أولى من تصحيحه والمفرد بالعكس ليقع التعادل اذا لجمع في نفسه ثقيل فأعطى الاعلال الذى هو خفيف والمفرد خفيف فأعطى التصحيح الذى هو ثقيل وفي الموضح ان تصحيح الجمع شاذ (وقوله وفي تقديمه الجمع الخ) بل لاشعار للتقديم بذلك أصلا (وقوله متعلق بجا) الاولى انه متعلق بمحذوف حال من الفعول (وقوله ولا م جمع حال من ذى الواو) هكذا في بعض النسخ بزيادة ذى واعترضه غير واحد بأنها فاسدة معنى لان ذى واقعة على جمع أو مفرد فكيف يقال لام جمع الخ وفي غالب النسخ حال من الواو باسقاط ذى وهذا صحيح معنى فاسد صناعة لما مر ان الحال لا تأتى من المضاف اليه الا اذا كان واحدا من ثلاثة المشار اليها بقول الناظم سابقا ولا تجز حالا من المضاف له الخ وما هنا ليس واحدا منها ﴿ قلت ﴾ قد يجاب بأن ذى بمعنى صاحب وصاحب بمعنى مصاحب فيكون المضاف يقتضى العمل في الحال فيصح اتيانها من المضاف اليه وفيه بعد (وقوله في موضع الصفة لفرد) الاولى انه صفة لجمع وفرد وأفرد الضمير العائد عليهما لكون عطف فرد على جمع بأو (وشاع نحو نيم في نوم) هذا هو الموضع التاسع مما تبدل فيه الواو ياء (قول كدى نحو نائم ونوم) أصله نووم بواوين الاولى ساكنة أدغمت احدهما في الاخرى (وقوله لقرب عينه من الطرف) الاولى في وجه الاعلال كون الجمع ثقيل وزاده ثقلا اجتماع واوين مع ضمة في أوله وهى قائمة مقام واو ثالثة فعُد الى الاعلال للتخفيف فقلب الواو الأخيرة ياء فتأتى قاعدة ان يسكن السابق الخ وسلمت ضمة فاء الكلمة ليعلم ان أصل ما بعدها الواو (وقوله ومنه قوله الا طرقتنا الخ) البيت من الطويل وقائله أبو النجم السكلابى وألحرف استفتاح وطرق ماض من الطرق وهو الايتان ليلا ومية بالرفع من دون تنوين فاعل طرقتنا ومية اسم المحبوبة المحدث عنها وابنة منذر نعت مية والشاهد في النيام بالاعلال والقياس النوام بالتصحيح وأما المسئلة العاشرة من المسائل العشر التى تبدل فيها الواو ياء وهى مسئلة ميزان فقد مر أنها مستفادة من قوله بواو ذا افعل فى آخر فيكون المصنف استوفى المسائل العشر التى عند الموضح رحم الله الجميع ورحمنا معهم وبقى على المصنف قيد نكت به الموضح وهو أن لا تكون اللام معلة والا فلا تعل العين كقولك شوى بتشديد الواو وبألف آخره جمع شاو وأصله شوى بياء متحركة فتقلب ألفا فلا يجوز اعلال عين الكلمة أيضا لئلا يتوالى اعلالان في كلمة .

﴿ فصل ﴾

(ذو اللين فاتا في افتعال أبدا) (قول كدى يعنى ان الافتعال وماتصرف منه اذا كان فاؤه الخ) هذه العبارة غير جيدة والأولى أن يقول يعنى ان حرف اللين اذا كان فاء الافتعال وماتصرف منه أبدا تاء الخ والمراد بما تصرف منه الماضى والمضارع والامرو اسم الفاعل واسم المفعول (وقوله فان كانت بعد ضمة الخ) مثالها بعد الضم متسر أصله ميتسر فلم تقلب الياء تاء لقلب واوا مثالها

حرفا جليدا وهو التاء لانها أقرب حروف الزيادة الى الواو فان كانت فاء الافتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار اليه بقوله :
 (وشدفي ذى الهمز نحو اشكلا) يعنى انه قد سمع ابدال التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ وظاهر تمثيله باشكلا انه مما
 سمع فيه الابدال شذوذا والسموع من ذلك انما هو انزى أى لبس الازار فينبغى أن يكون المثال راجعا لدى الهمز لا للبدل وفى كلام
 بعضهم ما يدل على أنه مسموع فعلى هذا يكون المثال راجعا لما أبدل تاء من ذى الهمزة وذو اللين مبتدأ وخبره أبدل وفاحال من
 ذواللين وتامفعول ثان لأبدل والمفعول الاول ضمير مستتر يعود على ذواللين وفى افتعال متعلق بأبدل وفاعل شذ ضمير مستتر عائدا على
 الابدال المفهوم من أبدل ثم قال : (طائنا افتعال رد إثر مطبق) يعنى انه يجب ابدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد حروف
 الاطباق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو اضطرر واطمن واظطرر أصلها اصتبر واطترم واططن واطن واطن
 فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة الخرج ومباينة الوصف لان التاء من حروف الهمس والمطبق من
 حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهى الطاء ثم قال : (فى ادان وازدد وادكر دالباقى) يعنى انه
 يبدل أيضا تاء الافتعال وفروعه دالا بعد الدال والزاي والدال وقد استوفى مثلها فادان أصله ادتان اذا أخذ الدين فأبدل من التاء
 دالا وادغمت فيها الدال الاولى وازدد فعل امر من زاد أصله ازدد فأبدل من التاء دالا وادكر فعل أمر من الذكر أصله اذتكركر
 فأبدلت التاء دالا ثم قلبت الدال دالا وادغمت الدال فى الدال وتافتعال مبتدأ وخبره رد وهو ماض مبنى للمفعول وفى رد ضمير مستتر
 عائدا على تافتعال وطامفعول ثان برد ويجوز ان يكون رد فعل امر وتافتعال مفعول أول برد واثر متعلق برد على الوجهين وفى بقى
 ضمير مستتر عائدا على تافتعال ودالا حال من ذلك الضمير وعبر ببقى عن البدل وفيه بعد ثم قال :

فصل

(فأمر أو مضارع من كوعد * احذف وفى كعدة ذاك اطررد)

يعنى انه يجب حذف فاء الكلمة اذا كانت واوا فى ثلاثة مواضع الاول فعل الامر نحو عد وهو محمول على الفعل المضارع

بعد الفتحة يتسرى أصله يتسرى فلو لم تقب الياء تاء لقلب الواو تاء لقلب ياء وهذا الذى
 ذكره لعلنا نجهز ورو بعض الخبازين لا يقبلون الواو والياء تاء بل يقبلونهما بحسب حركة ما قبلهما (وقوله حرفا جليدا) أى قويا لا تقدر الحركات
 على التلاعب به (وشدفي ذى الهمز) هذا التقيد لا ببدال الواو والياء تاء كانه قال محل ابدالهما تاء اذا كانتا أصليتين فان كانتا بدليين من غيرها
 فلا يبدلان نحو اوتمن وانبش أصلهما اوتمن وانبش بهمزين الثانية ساكنة والاولى فى الاول مضمونة وفى الثانية مكسورة أبدلت الثانية
 واوا فى الاول وياء فى الثانية لقوله سابقا : ومدا ابدال ثانى الهمزين من * كة إن يسكن... فان سمع الابدال تاء فيما هو بديل عن الهمز فاحكم
 عليه بكونه شاذا كما صرح به بقوله وشدفي ذى الهمز والتشدير وشذا ببدال التاء من حرف لين صاحب الهمز ومقلوب منه وتخصيص المكودى
 فى التوطئة التقيد بالياء حيث قال فان كانت فاء الافتعال ياء الخ لا وجه له بل التقيد عام فى الواو والياء كما علمت نعم الشذوذ انما سمع فى ذى الياء
 (قول المكودى انما هو انزى) أصله انزى بهمزين أبدلت الثانية الساكنة ياء لقوله ومدا ابدال الخ ثم قلبت الياء تاء شذوذا ومنه الحديث
 وان كان قصير فانزى به (وقوله راجعا لذى الهمز) أى لكونه مثالا للذى أبدلت فيه الهمزة ياء لا غير فيكون الابدال سمع فيما هو من جنسه
 وان لم يسمع فى هذا اللفظ فعلى هذا يقرأ اشكلا فى النظم ياء بعد الهمز وتاء مخففة وعلى أنه مسموع فيه الابدال فيقرأ اشكلا بقلب الياء تاء
 وادغامها فى التاء وما حكم فيه الناظم بالشذوذ أجازه البغداديون بقياس وحكا من ذلك ألفاظ انزى واتصل واتهل واتكل واتمن من الازار
 والاصل والاهل والاكل والامانة (وقوله حال من ذو اللين) فيه اتيان الحال من المبتدأ وقد علمت ما فيه فالاولى انه حال من ضمير أبدا
 العائد على اللين (طائنا افتعال رد إثر مطبق) (قول المكودى بعد أحد حروف الاطباق) سميت بذلك لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى
 فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان والحنك الاعلى (وقوله لان التاء من حروف الهمس) أى الخفاء جرى على ما هو المعلوم عند القراء من
 مقابلة الهمس بالاستعلاء والا فالتى يظهر ان الذى يقابل الاستعلاء انما هو الانسفال والذى يقابل الهمس انما هو الجهر وفى الموضع هنا
 بيان ما يمكن ادغامه مما لا يمكن ادغامه (فى ادان وازدد وادكر دالباقى) (قول المكودى وادغمت الدال فى الدال) على هذا قراءة الجمهور :
 فهل من مذكر . وقرئ فى الشواذ من مذكر بالدال العجمة فتكون الدال المهمة قلبت معجمة وأدغمت فى العجمة
 (وقوله وعبر ببقى النخ) الاولى والناسب للمعنى انه ضمن ببقى معنى صار فيكون قول المصنف دالا خبرا عنها بناء على اعطاء المضمن حكما متضمنه

فصل

(فأمر أو مضارع من كوعد * احذف) أشار بهذا الفصل الى الحذف وهو نوع من الاعلال

لوجود علة الحذف في الفعل المضارع الثاني المضارع إذا كان على يفعل بفتح الياء وكسر العين نحو يعلو وقوع الواو ساكنة بين فتحة وكسرة لازمة وحمل عليه أعد ونعد وتعد وفهم من قوله كوعد أن الواو تمحذف في الأمر والمضارع إذا كان بعدها فتحة نائبة عن الكسرة نحو وهب يهب فان قياسه يهب بكسر الهاء لكن فتحت لكونها من حروف الخلق وفهم منه أيضا ان حذف الواو المذكورة مشروط بأن يكون حرف المضارعة مفتوحا فلو كان مضموما لم يحذف نحو يوعد مبني للمفعول وان يكون ما بعد الواو مكسورا فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجل ويوضؤ وفهم منه أيضا أن يكون ذلك في فعل فلو بنيت من الوعد مثل يقطين قلت يوعيد ولم تحذف الثالث المصدر من نحو وعدوه وأيضا محمول على الفعل في الحذف وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدرا فلو كان اسما لم يحذف منه نحو وجهة وفهم منه أيضا ان المصدر إذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة والوقعة وفأمر مفعول باحذف ومضارع معطوف على أمر ثم قال :

(وحذف همز أفعل استمر في * مضارع وبنيت متصف)

يعني انه اطرده حذف الهمزة من أفعل في الفعل المضارع وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهما المعبر عنهما ببني متصف فان اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما بنيتا متصف وكان الأصل أن لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تدرج وتخاصم لكن استقل اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو أأكرم فحذفت الهمزة وحمل على أكرم نكرم وتكرم ويكرم واسم الفاعل واسم المفعول كما حمل على يعد سائر أفعال المضارع والمراد بأفعل الفعل الماضي وحذف مبتدأ وخبره استمر ثم قال :

(ظلت وظلت في ظلمات استعمالا * وقرن في اقرن وقرن تقلا)

يعني ان ظلمات بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى اللامين مع كسر الظاء وفتحها فتقول ظلت وظلت وظاهر النظم ان هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيدي به تيسست وفي القياس عليهما خلاف وقوله وقرن في اقرن وقرن تقلا يعني انه يستعمل هذا التخفيف

وهو نوعان شاذ ومقيس وعلى الثاني تكلم هنا وهو أنواع ثلاثة حذف الفاء أو الزائد أو العين وأشار لكل واحد بييت على هذا الترتيب وعكس الموضع هذا الترتيب فقدم حذف الزائد على غيره لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل وليكون مسئلتنا حذف الأصلين متصلتين (قول السكودي لوجود علة الحذف الخ) وهي وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة (وقوله لوقوع الواو ساكنة بين فتحة الخ) الصواب أن يقول بين ياء مفتوحة بدليل قوله وحمل عليه أعد الخ والا لو كانت عبارة مقصودة لما احتاج للحمل لأن الواو وقعت بعد فتحة في الجمع وفي بعض النسخ بين فتحة ياء وهي ظاهرة لا اعتراض عليها (وقوله لكن فتحت لكونها من حروف الخلق) وفي اللامية * في غير هذا لدى الخلق فتحا اشع * بالاتفاق وحروف الخلق ستة الهمزة والهاء والحاء والحاء والعين والعين والاشارة في اللامية بهذا الى ما يدل على المفاخرة فكأنه قال اشع في غير ما يدل على المفاخرة مع كون حرف الخلق في غير الأول فتح العين من المضارع (وقوله يوعدمبني للمفعول) الصواب أن يقول يوعد بكسر العين من أوعد الرباعي مبني للفاعل وأما يوعدمن الثلاثي المبني للمفعول مما فقد فيه أيضا كسر ما بعد الواو فهو خارج مما بعد ولعل السكودي انما حمله على ذلك لأن الواو في يوعد من الرباعي ليست واقعة حقيقة بين الياء والكسرة وانما هي واقعة بين الهمزة المقدرة والكسرة لأن الأصل يؤوعد فحذفت الهمزة لقوله بعده : وحذف همز أفعل استمر في * مضارع... (وقوله نحو يوجل ويوضؤ) الأول بفتح الجيم من وجل بكسر هاو الثاني بضم الضاد من وضؤ بضمها أيضا مع فتح الياء فيهما (وقوله وفهم منه أيضا أن يكون ذلك في فعل الخ) ظاهره أن ضميره راجع لكوعد مع ان هذا انما هو مفهوم من أمر أو مضارع فالأولى حذف أيضا ويكون ضمير منه راجعا للبيت (وقوله نحو وجهة) بكسر الواو اسم للسكان المتوجه اليه وليس اسم مصدر للتوجه ولوقلنا بذلك لكان اثبات الواو شاذ (وقوله وفهم منه أيضا الخ) مثله في المرادى والظاهر ان هذا لا يفهم من الناظم الا باعتبار اللزوم وهو ان المصدر الذي يدل على الهيئة لا يكون الا على وزن فعلة عملا بقوله : وفعلة لهيئة بكسرة. ولو حذف منه فاء الكلمة لم يدل على الهيئة لاختلال وزن فعلة (وحذف همز أفعل استمر في) (قول السكودي فهما بنيتا متصف) أي بنيتان يوصف بهما الا أن في متصف استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه في اسم الفاعل حقيقة وفي اسم المفعول مجازا إذ المتصف حقيقة من قام به الوصف وهو الفاعل قاله الشاطبي (وقوله تدرج وتخاصم) فتقول في المضارع تدرج وتخاصم فتبقي التاء في المضارع (وقوله فحذفت الهمزة) القياس قلبها واوا لاحذفها لقوله سابقا : ان يفتح إثر ضم أو فتح قلب * واوا... لكن قالوا هذا ما قدم فيه الاستعمال على القياس (ظلت وظلت في ظلمات استعمالا) (قول السكودي إحدى اللامين) انما حذف لاجتماع مثلين مع عدم امكان الادغام ثم المشهور أن المحذوف اللام الأولى لأنها تدغم في غيرها وقيل الثانية لحصول الثقل بها ثم على لغة الفتح حذفت اللام وبقيت الظاء مفتوحة وعلى لغة الكسر نقلت حركة اللام الى الظاء بعد سلب حركتها (وقوله وظاهر النظم ان هذا الحكم الخ) الذي ذكره الشاطبي ان الناظم لم يقصد القصور على

في فعل الأمر قليل فيه قرن بكسر القاف وهي قراءة غير نافع وعاصم في قوله عز وجل : وقرن في بيوتكن . وقوله وقرن نقلا أشار به الى قراءة نافع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسر ان أصله من قر بالمكان يقر بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع فلما لحقت الفعل نون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركتها الى الفاء وكذلك الأمر منه فتقول على هذا يقرن في المضارع وقرن في الأمر ووجه قراءة الفتح أنه من قررت بالمكان أقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل فهما لغتان فصيحتان وظلت مبتدأ وخبره استعمالا والألف فيه للتثنية وفي ظلمات متعلق باستعملا وقرن مبتدأ وخبره في اقرن والتقدير وقرن منقول في اقرن وقرن نقلا مبتدأ وخبره ويجوز أن يكون وقرن الآخر مبتدأ محذوف الخبر أى وكذلك قرن يعنى انه استعمال ويكون نقلا جملة في موضع الحال من قرن المفتوح الفاء أى نقل سماعا فلا يقاس عليه والأول أظهر ثم قال .

❦ الادغام ❦

يقال الادغام بسكون الدال مصدر أدغم والادغام بتشديد الدال مصدر ادغم قيل والادغام بتشديد الدال عبارة البصريين والاسكان عبارة السكوفيين وهو في اللغة الادخال

هذا اللفظ وانما قصد التثنية به كما مر في نظيره في قوله: في كسبه الخاف اتسمى * كذلك خلتيه... فان الحكم ليس خاصا بكان وخال بل كذلك أخواتهما ومثل ذلك يقال هنا فالمراد بظلت كل فعل ثلاثي مكسور العين عينه ولامه من جنس واحد مبني للفاعل ماضيا مسندا الى ضمير رفع محرك وفي التسهيل ان ما ذكر لغة سليم (وقوله من قر بالمكان يقر الخ) أصل الماضي قرر بفتح الراء عين الكلمة ثم سكنت وأدغمت في الراء لام لكامة وأصل المضارع يقرر بكسر الراء الأولى وسكون القاف نقلت كسرتها الى القاف وأدغمت الراء في الراء فاذا لحقت نون الاناث يسكن ما قبلها وتعين فك الادغام لتوله في الادغام :

وفك حيث مدغم فيه سكن * لسكونه بمضمر الرفع اقترن

فيرجع المضارع الى أصله ثم بعد ذلك تنقل كسرة الراء الى القاف ويحذف الراء الأولى لسكونها وسكون الراء الأخيرة فصار يقرن بكسر القاف وسكون الراء وتقول في الأمر منه قرن بكسر القاف هذا ايضاح كلام المكودي (وقوله من قررت بالمكان أقر الخ) أصل أقر المضارع أقرر نقلنا فتحة الراء الى القاف قبلها وأدغمت الراء في الراء فلما لحقت نون الاناث سكن ما قبلها وفك الادغام فرجع الى أصله ثم نقلنا فتحة الراء الى القاف كما كان قبل اتصال النون وحذفت الراء الأولى للقاء الساكنين فصار يقرن بفتح القاف فتقول في الأمر منه قرن بفتح القاف ايضاحا لهذا ايضاح كلامه وتبين من هذا أن قرن المكسور والمفتوح لم يتواردا على فعل واحد متفق العين بل على فعلين مختلفي العين والنظم يقتضي بحسب ظاهره انهما تواردا على فعل واحد وأجيب عنه بأن في كلامه حذف المتعلق والتقدير نقل عن العرب في فعل آخر (وقوله والتقدير وقرن منقول الخ) اعترضه العرب بأن الخبر إذا كان جاريا ومجرورا قدر المتعلق عاما ككائن وهو قدره هنا خاصا وهو منقول قلت هذا الاعتراض باطل وان كان الحكم الذي ذكر في نفسه صحيحا لأن محل وجوب تقديره عاما إذا لم يكن هناك ما يدل تقديره خاصا والاقدر خاصا وفي كلامه هنا ما يدل على تقديره خاصا وهو قوله بعد نقلا (وقوله أى وكذلك قرن الخ) اعترضه العرب أيضا بأن للناسب أن يقول وقرن كذلك وعلمه بما لا يظهر ثم أعرب العرب كلام الناظم بما حاصله ان قرن الأول مبتدأ وقرن الثاني معطوف عليه وجملة نقلا من الفعل وألف التثنية العائدة على المكسور والمفتوح نائبة خبر عن المبتدئين وفي اقرن متعلق بنقلا ثم قال بعد ما مر فليتامل قال عقبه تأملناه فوجدنا اعرابك فاسدا لأنه يقتضى ان قرن المكسور والمفتوح كل منهما سمع ونقل في اقرن المكسور وقد علمت ان الحق خلافة فالمتعين اعراب المكودي والله سبحانه وتعالى أعلم .

❦ الادغام ❦

آخر الادغام من الزيادة والبدل والقلب والنقل والحذف تبعا لأهل التصريف لأن عاداتهم تأخير الكلام عليه في علم التصريف وتفاوتا بأن يجوز الطالب كل ما قرأه من أول الكتاب الى هنا كما يجوز الحذف المدغم في الحرف المدغم ثم في الترجمة حذف الواو مع ما عطفه والتقدير والتفكيك لأنه تكلم عليهما معا داخل الترجمة والادغام والتفكيك مصدران والمصدر معنى والكلام ليس في المعاني وانما هو في الألفاظ فيكون أطلق المصدر وأراد اسم المفعول على عادته أى المدغم والمفكك (قول المكودي يقال الادغام الخ) قد استعمل الناظم في هذا النظم اللغتين

وفي الاصطلاح ادخال حرف في حرف وهو باب متسع واقتصر فيه هنا على ادغام المثليين المتحركين في كلمة واعلم أن ما اجتمع فيه مثلاً في كلمة على ثلاثة أقسام واجب الادغام وواجب الاظهار وجائز الوجهين وقد أشار الى الأول بقوله :

(أول مثليين محركين في * كلمة ادغم ...)

يعني اذا اجتمع في كلمة واحدة متحركان وجب ادغام الاول في الثاني ويلزم من ذلك تسكين الأول لان المتحرك لا يمكن ادغامه الا بعد تسكينه وشمل نوعين الأول أن يكون قبل المثل الاول متحرك نحو رد وظن أصلهما ردد وظن فسدن المثل الاول وأدغم في الثاني والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو يظن ويرد ومرد أصلها يردد ويظن ومرد فثقلت حركة المثل الأول الى الساكن قبله وبقي ساكناً فأدغم في المثل الثاني وفهم منه أن أول المثليين اذا كان في صدر الكلمة نحو ددن لا يدغم اذ لا يصح الابتداء بالساكن وأول مفعول بادغم ومحركين نعت لمثليين وفي كلمة في موضع الصفة أيضاً المثليين ويجوز أن يكون متعلقاً بادغم والاوّل أظهر ثم أشار الى الثاني فقال :

(لا كمثل صفف * وذل وكل وللب * ولا كجسس ولا كخصص أبى * ولا كهيل ...)

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلاً في كلمة ولا يجوز فيها الادغام الاول صفف وهو جمع صفة والصفة صفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضاً الظلة الثاني ذل وهو جمع ذلول بالذال المعجمة وهي ضد الصعبة يقال دابة ذلول بينة الذل بكسر الذال من دواب ذل الثالث كل جمع كلمة والسكلة نوع من الثياب معروف الرابع لب اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء والجمع الألباب واللبب أيضاً ما يشد على صدر الدابة والناقة لمنع الرحل من الاستخار واللبب أيضاً ما استرق عن الرمل الخامس جسس وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء اذا لمسه أو من جس الخبر اذا فحص عنه وهو الجاسوس السادس ما كانت فيه حركة ثاني المثليين عارضة نحو اخصص أبى أصله اخصص أبى بالسكون ثم ثقلت حركة الهمزة من أبى السابع ما كان فيه ثاني المثليين زائداً للحاق نحو هيل اذا أكثر من قول لا إله إلا الله وهو ملحق بـ حرج وإنما امتنع الادغام في هذه المواضع السبعة لمانع فيها أما الثلاثة الأول فلأنها مخالفة لوزن الأفعال والادغام أصل في الأفعال فأظهرت بعدها عنها وأما الرابع وهو لب فلخفة الفتحة وفي اظهاره تنبيه على ضعف الادغام في الأسماء لان نظيره من الأفعال واجب الادغام نحو رد وأما الخامس وهو جسس فانه وان اجتمع فيه مثلاً متحركان فان المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله فلو أدغم المحرك الأول

استعمل الأولى في قوله : أول مثليين محركين في * كلمة أدغم . واستعمل الثانية في قوله : وحي افكك وأدغم (وقوله وفي الاصطلاح ادخال حرف الخ) اعترض هذا بان الصواب ان الادغام اصطلاحاً هو رفعك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال أحدهما في الآخر (وقوله وهو باب متسع) لانه يكون في المثليين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين (أول مثليين محركين في * كلمة ادغم) (قول المسكودي أصلها ردد وظن) أي بفتح الدال الأولى والنون الأولى فهمان باب نصر بدليل ضم المضارع (وقوله وفهم منه أن أول المثليين الخ) فهم هذا من الناظم لا يظهر اللهم الا اذا قلنا انه يؤخذ بطريق اللزوم أي يلزم من الادغام في أول السكلمة الابتداء بالساكن وهو لا يمكن وفي مفهوم قول الناظم في كلمة تفصيل حاصله ان المثليين ان وقعوا في كلمتين فان كان المثل الثاني الواقع في أول السكلمة الثانية ساكناً لا يجوز عدم الادغام نحو اضرب ابنك وان كان متحركاً كان المثل الأول الذي في آخر السكلمة الأولى ساكناً وجب الادغام نحو اضرب بكذا وان كان متحركاً نحو جعل لك جاز الادغام والتفكيك وهنالك تفصيل آخر طويل لا حاجة اليه (وقوله نحو ددن) بفتحيتين هو اللهو واللعب (لا كمثل صفف) (قول كدى وهو جمع صفة) أي بضم الصاد وتشديد الفاء لان فعلة المضموم الفاء يجمع على فعل ويستوي فيه الصحيح والمعل والمضعف كما هنا ونظيره مدمدة ومددو حجة وحجج وقدمه وقوله وفعل جمعا لفعله عرف (وقوله والصفة صفة السرج) قيل هي القربوس بفتح الراء وقال بعضهم هي الجلد الذي يضم دفتي السرج ودفتا السرج جانباه من الخشب أو العود (وقوله وصفة البنيان) هي السقيفة التي تكون عند البيت وهي الخشبة العليا المسماة بالعتبة على رأس البيت (وقوله والصفة أيضاً الظلة) بضم الظاء وهي ما يتقي به من الحر وفي بعض النسخ بدل الظلة السكلمة وانظر مامعناها والصفة اسم موضع في مسجد المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يأوي اليه فقراء الصحابة رضى الله عنهم واليه ينسبون الصوفية (وقوله والسكلة نوع من الثياب معروف) هو المسمى عندنا بغطاء الناموسية وسترها (وقوله ما يشد على صدر الدابة) فيكون من باب تسمية الحال في الشيء باسم المحل (وقوله وهو الجاسوس) رسول الشر ضد الناموس رسول الخير (وقوله السادس الخ) جعل الموضع هذا ما يجوز فيه الادغام والتفكيك (وقوله السابع ما كان فيه ثاني المثليين الخ) كلام المسكودي صريح في أن اللام هي الزائدة والصواب أن الياء هي الزائدة كما يفيد كلام ابن هشام وصريح به المرادى (وقوله فلأنها مخالفة لوزن الفعل) قد مر أن أوزان الفعل الثلاثي أربعة عملاً بقوله :

وافتح وضم واكسر الثاني من * فعل ثلاثي وزد نحو ضمن

وهذه الأوزان الثلاثة هنا ليست واحداً من الأوزان الأربعة السابقة (وقوله فلخفة الفتحة) علله بذلك لانه على وزن ضرب فوزن

التقى ساكنان وأما السادس وهو اخصص أى فلأن الحركة الثانية عارضة لأنها منقولة من الهزمة وأما السابع وهو هيل فلأن ثانياً انثنيين زائداً للحاق فلأدغم الخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفك فيما يجب فيه الادغام لتوفر الشروط والى ذلك أشار بقوله :
(وشد في ألل * ونحوه فك بنقل قبل)

يعنى أنه قد شد التفكيك في ألفاظ مما يجب ادغامه منها ألل السقاء اذا تغيرت رأتخته وفهم من قوله ونحوه أنه سمع التفكيك في غير ألل وذلك ثمانية ألفاظ آخر وهى دب الانسان إذا نبت شعره في جبينه وصكك الفرس اذا اصطك عرقوباه وضيبت الأرض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جعوده ولحت العين اذا التصقت ومششت الدابة اذا ظهر في وظيفها تنوء وعزرت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها وبحج الرجل إذا كثرت في صوته بحجة فهذه الألفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها ولا في قوله لا كمثل عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير ادغم أول مثلين محررين في كلمة معايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان ويجوز أن تكون لانهية وكمثل مفعول بفعل محذوف والتقدير لا تدغم كمثل صنف والكاف في قوله كمثل زائدة كزيادتها في قوله عز وجل : ليس كمثل شيء . وما بعد صنف معطوف عليه وفك فاعل بشد وبنقل متعلق بفك ثم انتقل الى القسم الثالث وهو ما يجوز فيه الفك والادغام فقال :

(وحي افكك وادغم دون حذر * كذاك نحو تتجلى واستتر)

ذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الادغام والتفكيك الأول نحو حي وعي فن ادغم نظر الى أنهما مثالان متحركان بحركة لازمة في كلمة ومن فك نظر الى أن الحركة الثانية كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع لان مضارعه يحيا قيل والتفكيك في ذلك أجود وفي تقديمه في النظم إشعار بذلك الثاني نحو تتجلى وقياسه الفك لتصدر المثليين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول اتجلى قيل وفيه نظر لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع الثالث نحو استتر وهو كل فعل على وزن افتعل اجتمع فيه تا آن فهذا أيضا قياسه التفكيك ليقى ما قبله ساكنا ويجوز ادغامه بعد نقل حركته الى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير ستر وحي مفعول بادغم وهو مطلوب أيضا لفكك

الفعل موجود فلم يبق الاعلة أخرى (وقوله التقى ساكنان) هما السين الأولى والثانية التي سكنت لأجل الادغام في الثالثة (وشد في ألل ونحوه) (قول كدى ألل السقاء) بكسر السين هو المسمى في العرف بالقرية (وقوله في جبينه) الجبين هو ما بين الصدغين (وقوله اذا اصطك عرقوباه) أى ضرب أحدهما بالآخر (وقوله اذا كثر ضبابها) الضباب بكسر الضاد جمع ضب نوع من الحيوانات الوحشية (وقوله وقطط الشعر الخ) الشعر الجعد هو النكش كشعر السودان والشعر السبط هو المسترسل كشعر الروم والشعر المدوح عند العرب ما كان كشعر النبي صلى الله عليه وسلم وهو الشعر السبط الذى في رأسه ثن وانكسار (وقوله اذا التصقت) أى بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في حدة العين تسميه العامة بالعمش فان سال على الخد فهو غمص بفتح الغين والميم وان جمد فهو رمص بفتح الميم (وقوله اذا ظهر في وظيفها تنوء) أى ارتفعا والوظيف هو الذراع والساق الرقيقان من الخيل والإبل وغيرها (وقوله اذا كثرت في صوته بحجة) بضم الباء وهى شئ يصيب الانسان في حاله يغير صوته فهذه الأفعال كلها من فعل المكسور العين وقد يجب فك الادغام لضرورة الشعر كقوله :

الحمد لله العلى الأجل * الواسع الفضل الوهب المجزل

القياس الاجل وبهذا البيت ختم الموضع ولا يخفى ما فيه من حسن الاختتام كما راعى حسن الافتتاح بقوله : ألقى اللوم عادل . (وقوله ويجوز أن تكون لانهية الخ) الوجه الأول أولى لان حذف الفعل المجزوم بالانهية مخصوص بالضرورة فلا يحسن التخريج عليه حيث أمكن غيره (وقوله متعلق بفك) الأولى انه متعلق بقبل (وحي افكك وادغم دون حذر) هذا البيت كأنه مستثنى من الضابط المتقدم لان حي متوفر فيه الشروط السابقة وكذلك استتر وأما نحو تتجلى فاختلف فيه الشرط لكون المثليين فيه متصدرين (قول المكودي الاول نحو حي وعي) اجتمع فيها أن لازم تحريك ثانيهما وقرى حي بالوجهين من قوله تعالى : ويحيا من حى عن بينة . (وقوله نظر الى أن الحركة الثانية الخ) أطلق الحركة على الحرف والافعال واجب التعبير بالحرف كفى المرادى وعلاه بقوله لوجوده في الماضي (وقوله قيل وفيه نظر) هل النظر مبنى على أن نحو تتجلى يقع الادغام فيه ابتداء ويؤتى بهمزة الوصل والنظر بهذا المعنى صحيح لانه لم ينقل عن أحد من الفصحاء انه أدخل همزة الوصل في أول المضارع فلامعنى لتضيقه والحق كفى الموضع ان الادغام في نحو تتجلى لا يكون الاوصلا ولا يكون ابتداء قرأ البرى : ولا تيمموا ولا تبرجن . بتشديد التاء فيهما (وقوله فيصير ستر) (ان قلت) بأى شئ يفرق بين ستر الأصل الذى هو فعل وبين ستر الذى أصله استتر (قلت) يفرق بينهما بالمضارع والمصدر فان مضارع الأصل يستر بضم الياء ومصدره تستيرا كتكليما وتقول في مضارع ستر الذى أصله استتر يستر بفتح الياء ومصدره ستر بكسر السين وأصله استتر ففعل به ما فعل بالفعل ورحم الله الموضع اذ لم يقصر على التمثيل بالماضي

فهو من باب التنازع المتقدم عليه التنازع فيه ونحو مبتدأ وخبره كذلك ثم قال :

(وما بتأين ابتدى قد يقتصر * فيه على تاكتين العبر)

هذا من باب تتجلى وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله تا آن أولهما للمضارعة والثانية تاء تفعل أو تفاعل نحو تذكر في تتذكر وتيسر في تيسر وقد تقدم أنه يجوز فيه عند الإدغام واجتلاب همزة الوصل وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف إحدى التائين والاستغناء بالأخرى عنها ولم يعين المحذوفة وفيها خلاف والمشهور أنها الثانية لأن الأولى تدل على معنى المضارعة والحاصل فيما اجتمع في أوله من المضارعة تا آن أنه يجوز فيه عنده ثلاثة أوجه اثباتهما وإدغام الأولى في الثانية مع اجتلاب همزة الوصل وحذف أحدهما ومابتدأ وهي موصولة وصلتها ابتدى وبتأين متعلق به وخبره قد يقتصر وفيه في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله يقتصر ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل ضميرا يعود على تا والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجزور بنى ثم قال :

(وفك حيث مدغم فيه سكن * لكونه بمضمر الرفع اقترن)

يعنى أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه إذ لا يتصور الإدغام في ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناث نحو رددت ورددنا ورددت ورددت وقد مثل ذلك بقوله : (نحو حلت ما حلته) أصله قبل اتصال الضمير به حل بالإدغام فلما سكنت اللام الأخيرة لاتصال التاء به وجب الفك وفك فعل أمر ومفعوله محذوف أى فك المدغم فيه أو فك الإدغام ويحتمل أن يكون فك ماضيا مبنيًا للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما تقدم ومدغم مبتدأ وفيه في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر الابتداء والجملة مضاف إليها حيث واللام في لكونه

الذى يقع في اللبس بل مثل به وبالمضارع والمصدر اللذين لا لبس فيهما (وقوله فهو من باب التنازع الخ) قد علمت أن الناظم لا يرى التنازع في متقدم فالأولى أن مفعول أحد الفعلين محذوف لدلالة مفعول الآخر عليه (وما بتأين ابتدى قد يقتصر * فيه على تا) (قول المكودي وهو الفعل المضارع الخ) قيل * فيه تنكيت على المصنف المقتضى أن كل ما ابتدى بتأين يجوز فيه ذلك مع أن الماضي المفتوح بتأين لا يجوز فيه ذلك نحو تتابع ماضى مطاوع تابع (وأجيب) بأن أول كلامه وإن اقتضى ذلك لكن ذكر تتجلى قبل والمثال بعد يخصص كلامه (وقوله تذكر الخ) ومنه مثال الناظم بتبين بفتح الياء المشددة وضم النون مضارع تبين وأصل المضارع تبين بتأين والعبر جمع عبرة (وقوله والمشهور أنها الثانية) هذا مذهب سيويه والجمهور وعلّة ذلك أن الثقل إنما حصل بالثانية وتعليل المكودي يناقض بأن الثانية قد يكون لها معنى أيضا وهو المطاوعة نحو تعلم مضارع تعلم مطاوع علم فالتاء الأولى تفيد معنى المضارعة والثانية تفيد المطاوعة - حذف أحدهما يفيت معنى فالأولى التعليل بالاستتقال وإذا خفف بحذف الثانية أهدت صورة الماضي والمضارع وفي ذلك ألغز العلامة الأديب أبو الربيع سيدي سليمان العلمى الشهير بالحوات بقوله :

يا نبيها ما له في * كل فن من مضارع
أى فعل ليس يدرى * ماض منه من مضارع

فأجابه جدنا العلامة أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج بقوله :

أيها المهدي بدائع * هى في الذهن ودائع * ما به جئت توفى * في نساء وهو ذائع
أنشدها في قراءة التفسير عند قوله تعالى في النساء : أن الدين توفاهم الملائكة . بعد انشاد بيتي الممغز وسبقه الى الجواب العالم العلامة المحقق الفهامة سيدي على بن سودة رحمه الله بقوله :

ما به جئت تجلى * عرفه كالمسك ضائع * والذى يخفى عليه * عمره في اللهو ضائع
(وقوله ثلاثة أوجه اثباتهما الخ) يعنى مع عدم الإدغام وإلا فهى في الوجه الثانى الذى فيه الإدغام هنا ثابتان أيضا (وقوله والرابط بين الصلة) هذا سهو منه رحمه الله لأن العائد على الموصول هو نائب فاعل ابتدى وصوابه والرابط بين المبتدأ والخبر (وفك حيث مدغم فيه سكن) (قول المكودي وجب تفكيكه) إنما وجب التفكيك لأن ثانى المثليين قد يسكن فيتعذر الإدغام فيه لما تقرر أن الحرف الثانى المدغم فيه لا يكون إلا متحركا (نحو حلت ما حلته) هذا دعاء من المصنف لقارئ كتابه ومتفهم خطابه أن يفتح له في تحصيل العلوم ويتيسر عليه الإدراك والفهم والمعنى حلت ما حلته من مراتب العلم السامية ومقاماته الرفيعة العالية فتكون من الحلول في المكان بمعنى النزول والإقامة به فيكون في الفعل استعارة تبعية وذلك أن الناظم شبه حيازة مسائل العلم بالحلول في المراتب العالية ثم استعير اسم المشبه به للمشبه واشتق منه الفعل وفي اسناد ثانى الفعلين الى ضمير العظمة اظهار للتحدث بنعمة الله الذى جعله من أهل

متعلق بفك واقرن في موضع خبر الكون وبمضمر متعلق باقرن ثم قال : (وفي * جزم وشبه الجزم تخيير قفى) يعنى أن المدغم فيه إذا سكن في جزم نحو لم يرد أوفى شبه الجزم وهو الوقف نحو ردجاز فيه وجهان بقاء الادغام والتفكيك نحو لم يرد واردة وإنما جعل فعل الأمر شيها بالجزم لأن حكمه حكم المضارع فهو شبهه به ويانزم في فعل الأمر اجتناب همزة الوصل لأن تفكيكه يوجب تسكين أوله كالمضارع والتفكيك لئلا أهل الحجاز والادغام لغة تميم وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن غالبا نحو : ومن يرتدد منكم عن دينه . ولا تمنن تستكثر . وهو في القرآن كثير وما جاء فيه مدغما قوله تعالى : ومن يشاق الله . في الحشر عند جميع القراء . ومن يرتدد منكم . في قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكوفيين وإنما خير الناظم في الوجهين لأن التكلم به يجوز له أن يتكلم باللغتين معا لأن العربى الذى لغته التفكيك غير مخير لأنه لا ينطق به إلا مفسكا وكذلك الذى لغته الادغام لا ينطق به إلا مدغما وتخيير مبتدأ وخبره في جزم وقفى في موضع النعت لتخيير ومعنى قفى تبسع * ثم ان ما ذكره في الأمر من جواز الفك والادغام يوهم ان ذلك جائز في أفعال به في التعجب

العلم والتأليف وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام : ليس منا من لم يتعاطم بالعلم . أى يعتقد أن الله عظمه بالعلم وليس مراده بذلك الكبر فإنه حرام وحاشا المصنف منه ويؤخذ من اسناد الفعل الأول إلى التاء والثاني إلى النون ان مرتبة المعلم أفضل من مرتبة المتعلم وان التعلم لا يساويه وقد رجع كثير من العلماء حق المعلم على الوالد وقد قيل :

إذا أفادك انسان بفائدة * من العلوم فأدمن شكره أبدا

وقل فلان جزاء الله صالحة * أفادنيها وألقى السكبر والحسدا

وعن الشافعى : لا يطلب أحدهما العلم بالملك والعز فيفلح ولكن من طلبه بذل وضيق العيش وخدمة العلماء أفلاح . فلهذا در الناظم ما أحسن ما أتى به من حسن ختام إذ هذا المثال هو آخر الأمثلة وتأمل ختمه أيضا بقوله : هلم ففيه إشارة حسنة وان العالم مطلوب باشاعة علمه تعلما وتأليفا ودعاه به وإليه (قول المسكودى متعلق بفك) الأولى أنه متعلق بسكن لأنه علة لوجوب السكون (وفي * جزم وشبه الجزم تخيير قفى) (قول المسكودى وهو الوقف) أى السكون وعبر عنه بالوقف لأن الوقف الأصل لا يكون إلا بالسكون وليس المراد أن الأمر لا يسكن إلا وقفا وإنما خص شبه المضارع بالأمر البنى على السكون مع أن القاعدة أن الأمر مبنى على ما يحجز به مضارعه لأن المراد بالمضارع هنا الصحيح الآخر الذى لم يتصل به شيء وهو إما يحجز بالسكون (وقوله لأن العربى الذى لغته التفكيك غير مخير الخ) هكنا في غالب النسخ بالام العلة قبل ان مثبتا فيكون علة لما قبله وغير مخير بزيادة غير خبر ان وفي بعض النسخ لا ان العربى الذى لغته التفكيك مخير الخ بلا النافية قبل ان وحذف غير قبل قوله مخير فيكون مخير بالرفع خبر ان ومآل النسختين واحد وهذا الكلام كله عند المسكودى غير صواب لأن السواب ان العربى ينطق بغير لغته والممنوع انما هو نطقه بالاجن * ثم حكاية جرت عادتهم بذكرها هنا لمناسبتها تقاها صاحب الانيس المطرب عن الفقيه ابو عمير فى ترجمته وذلك أن بعضهم سأل الفقيه المذكور عن حركة آخر الفعل المضارع المجزوم المضعف الآخر وعن الأمر منه نحو لم يشد وشدتقال ان لهذه المسئلة قصة انفتحت للراعى رحمه الله مع بعض أصحابه قال الراعى كان لى صاحب فى خواص الملك فسألتى يوما عن الفعل المضارع المجزوم المضعف وعن الأمر منه فلما شرعت فى الجواب فهمت منه كأنه انما سألتى مختبرا ما عندي وأنه غير محتاج إلى جوابى فسكت عنه فأعاد السؤال مرارا فخلفت عينا مغلفة أن لا أخبره حتى ينزل من موضع عال هو به ويقعد على الأرض وسط المدرسة من غير حائل بينه وبين الأرض ويخضع لى كما يخضع الصبي لمؤدبه وإلا فهو لاء العلماء فيهم كفاية عفى فى هذه المسئلة وغيرها فردد رحمه الله الأمر فى نفسه مرارا وأطرق ثم قال لا بأس بالنيل فى طلب العلم فإنه عز على الحقيقة ثم فعل ما طلب منه والطابة ينظرون فقلت يا عبد الله لم تجئنى هذه المسئلة رخيصة وسأحدثك كيف استوفيتها اعلم أنى رحلت يوما لشيخنا وسيدنا أبى الحسن على بن محمد الأندلسى الغرناطى رحمه الله وكان فقيرا مقلا وكان أبوه وأخوه يعيشان من نقل الحطب على حمارين لهما وكان أبى تاجر فى سوق القماش فكنت أخدم الشيخ خدمة العبيد الناصحين فأتيت له صبيحة يوم بارد فقلت هل من حاجة قال نعم ليس عندنا ماء ثم أخرج إلى سطلا من نحاس وقلة يسعان أربعين رطلا من الماء والماء من بيته على مسافة بعيدة فأتيت بنحو اثنتى عشرة نقلة حتى امتلأ الزير وجميع أوانى الدار ثم سالت عليه وأردت الخروج وأنا فى غاية من التعب وقد ابتلت ثيابى وامتلاأت بالطين وأنا أرتعد من البرد فلما رأى ما بى قال أقعد حتى أعطيك مسئلة جليلة فقعدت معه فقال ذكر صاحب الدر المكنون أنه وصل رجل إلى اشبيلية بقصد قراءة الحديث على أبى بكر الحافظ فلما قرأ عليه قوله صلى الله عليه وسلم : ما لم تصفر الشمس . وفى الحلقة جماعة من الطلبة فيهم أبو بكر الشلو بن فقال الشيخ كيف تضبطون الراى من قوله ما لم تصفر الشمس فقالوا بأجمعهم بالفتح ما عدا أبى بكر فإنه بقى ساكنا فأناشد الشيخ :

لانه على صيغة الأمر وفي هلم لانه أمر في المعنى فأخرجهما بقوله :

(وفك أفعال في التعجب التزم * والتزم الادغام أيضا في هلم)

يعني ان افعال في التعجب يلزم فكها وليس حكمه كحكم الأمر في جواز الوجوبين كما ان هلم أيضا يلزم ادغامه وأصله هلم فقلبت الضمة الى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها اقبل وهى عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والثني والمجموع بصيغة واحدة وانما ذكرها الناظم هنا اعتبارا للغة بنى تميم فانها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هلموا وفي الجمع هلموا . ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به في الخطبة من قوله : * مقاصد النحو بها محويه * أخبر بذلك فقال :

أوردتها سعد وسعد مشتمل * ما هكذا ياسعد تورد الإبل

ثم التفت الى أبي بكر وقال ما تقول أنت فقال ان العرب على ثلاث فرق متبعون وكاسرون وفاتحون فالمتبعون يتبعون الحرف المضعف لحركة الحرف الذي قبله فان كانت ضمة ضموه نحو لم يردود وان كانت فتحة أو ألفا فتحوه نحو لم يعض وعض وقوله تعالى : لا تنار والدة . وان كانت كسرة كسروه نحو لم يفر وفرا يعمرو الا في ثلاثة مواضع فانهم لا يتبعون لما قبله أحدها اذا اتصل بالفعل ضمير مذكر غائب فان المتبعين انما يتبعون لحركة الضمير فيقولون لم يفره وفره بضم الراء فهما ولم يعضه بضم الضاد وعليه يخرج قوله تعالى : لا يمسه إلا المطهرون . ان قلنا ان لانه لا نافية ثانيا اذا اتصل بالفعل ضمير مؤنث غائب نحو ردها ولم يرددها وفرها بفتح الحرف المدغم فيه اتباعا لحركة الهاء وانما أتبعوا حركة الهاء في الموضعين لحركة الهاء فلم يعتدوا بها فاصلا فساكن الضمة باشرت واو الصلة والفتحة باشرت ألف الصلة ثالثا ان لقي آخر الفعل ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها فيرجع المتبعون هنا للكسر نحو غرض الطرف وعليه يقال ما لم تصفر الشمس بكسر الراء لا غير والفرقة الثانية الكاسرون يكسرون آخر الفعل مطلقا على أصل التقاء الساكنين فيقولون ردزيدا ولم يرد بكسر الدال فهما فعلى هذه اللغة انما يقال ما لم تصفر بالكسر أيضا وهذه اللغة لغة كعب ونمير والفرقة الثالثة الفاتحون وهم على قسمين فصحاء وغير فصحاء فالفصحاء ينتقلون الى الكسر اذا عارضهم ساكن من كلمة أخرى فيقولون مداحيل وشدا الرحل بكسر المدغم فيه منهما فيقال حينئذ ما لم تصفر بالكسر أيضا وغير الفصحاء لا يزالون على أصلهم من الفتح ولولقي آخر الفعل ساكن وعليه فيقال ما لم تصفر بفتح الراء وعليه فجميع العرب يكسرون آخر الفعل اذا لقيه ساكن إلا غير الفصحاء من لغتهم الفتح فانهم يفتحونه فلما فرغ الشلو بين أنشد الشيخ :

ذوالعالى فليعلمون من تعالى * هكذا هكذا والا فلا لا

وقد نظم هذا التفصيل العلامة القاضي الولي الصالح أبو العباس سيدى أحمد بن الحاج فقال :

ان جزم الفعل الذى قد شددنا * آخره كلا تضر أحدا
فا كسره مطلقا لقوم وافتحا * لآخرين ثم ات الفصحا
من هؤلاء حيث يلقى ساكنا * يأتون بالكسر كسر الحزنا
ثلاثة اللغات ان يتبع ما * يلى فاطر ضمة له اضمما
وافتحه بعد فتحة أو ألف * وبعد كسرة له الكسر يفي
الا بنحو مسه وفره * فالضم عندهم كلا تمره
ونحو ردها وحبا افتحا * لصلة وخفة قد وضحا
ونحو غرض الطرف عض اللحما * فا كسره للساكن فابغ العما

(وقوله لانه على صيغة الأمر في هلم) في هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ان كلام المصنف كان سابقا في الفعل المضارع الصحيح الآخر المجزوم وفي الأمر الشبيه به وأفعال في التعجب وهلم ليست من ذلك فواجه ذكرها فأجاب بان افعال في التعجب وهلم بمعنى الأمر فيوهم جواز الادغام والتفكيك فهما رفع ذلك بقوله وفك أفعال في التعجب التزم وهذا على ما للحجازيين في هلم وأما على ما للتميميين من ان هلم فعل أمر حقيقة فيكون ذكره بعدما مر ظاهرا لا اشكال فيه والفك في افعال في التعجب لازم عند جميع العرب محافظة على الصيغة وذلك نحو اشد بكذا (قول المسكودي كما أن هلم أيضا يلزم ادغامه) انما التزم ادغامها لثقلها بالتركيب ومن ثم التزم فتح آخرها تخفيفا وفي كيفية تركيبها أقوال أصحابها من مذهب جمهور البصريين انها مركبة من هاء التثنية ومن لم يضم اللام أمر من لم يعنى جمع فحذف ألفها التثنية تخفيفا وحكى في البسيط انها بسيطة لكن هو مخالف لما حكاه بعضهم من الاجماع على تركيبها (وقوله ومعناها اقبل) هذا في اللام وتكون بمعنى احضر

(وما مجموعه عنيت قدكمل * نظما على جل المهمات اشتمل)

يعنى أن ما عني به من جمع مهمات النحو قدكمل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل قتم موفيا لما قصد من إرادته وجاء على وفق قصده وممراده وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها عنيت ويلزم بناؤه للمفعول وبجمعه متعلق بعنيت وقدكمل فى موضع خبرها ونظما حال من الهاء فى بجمعه واشتمل نعت لنظما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف قوله نظما بصفة أخرى فقال :

(أحصى من الكافية الخلاصة * كما اقتضى غنى بالاختصاصه)

يعنى أن هذا النظم جمع خلاصة الكافية أى معظمها والخلاصة الصافي غير المشوب بما يكدره وأصله فى السمن يخلص مما يغيره يقول إن هذا النظم أحصى اب الكافية وقوله : كما اقتضى غنى بالاختصاصه .

فى المتعدى نحو قوله تعالى : هلم شهداءكم . (وما مجموعه عنيت قدكمل) لما من الله تعالى عليه بأتمام ما وعده أول الكتاب حدث بنعمة الله تعالى عليه امتثالا لقوله تعالى : وأما بنعمة ربك فحدث . وقوله : لن شكرتم لأزيدنكم . وفى الحكم من لم يشكر النعم فقد تعرض لزوالها ومن شكرها فكأنما قيدها بمقابلها لان المطلوب من العبد كلما تجددت عليه نعمة أن يقابلها بالتعظيم لان تعظيمها فى الحقيقة تعظيم للمنعمة بها وتعظيم النعم بما تشال الأوامر واجتناب النواهي فان فعل ذلك فازى فى الدنيا والآخرة أما فى الدنيا فيكون ممثالا لقوله تعالى : وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون . ولقوله تعالى : وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين . وأما فى الآخرة فلقوله : ورضوان من الله أكبر . لما ورد فى الحديث : إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار نادى مناد يا أهل الجنة هل رضيتم فيقولون ياربنا ما لنا لا نرضى وقد أعطيتنا ما لم تعط أحدا من خلقك فيقول ألا أعطيتكم أفضل من ذلك فيقولون وما أفضل من ذلك فيقول اليوم أحل عليكم رضوانى ولا أسخط عليكم بعده أبدا . وما فى قوله وما مجموعه مبتدأ موصولة واقعة على الأمر المودع فى النظم السابق وبجمعه متعلق بعنيت قال كدى ويلزم بناؤه للمفعول أى فى أفصح اللغات لان الشاطبي صرح بأن أفصح اللغات فيه البناء للمفعول وبعض العرب يستعمل مبنيا للفاعل فيقول عنانى الأمر أو الحاجة ثم حذف الفاعل وأقيمت الياء للمفعول مقامه وهى لا تكون فى محل رفع فوجب إبدالها ضمير ايو اقها يكون فى محل رفع وهو التاء فصار عنيت وجملة عنيت بجمعه لاجل محالمة ما والباء من المصلة الى الموصول ضمير بجمعه جملة قدكمل كقال المكودى خبرها ويقال كمل بفتح الميم وكسرهما وضمهما والمتعنين فى النظم الفتح منسبة لا شتمل وان ضم كمل أو كسر كان فيه سناد التوجيه وهو عيب من عيوب القوافى ونظما قال كدى حال من الهاء فى بجمعه هكذا فى غالب النسخ وهو الصواب وفى بعضها حال من الهاء فى به وهى سبق قلم لانه ليس فى البيت ضمير محرور بالباء مباشرة وفى جعله حالا من الهاء مناقشة من وجهين الأول وقوع المصدر حالا وهو موقوف على السماع الثانى الفصل بين الحال وصاحبها بقوله عنيت قدكمل وهما أجنبيان والحق انه ضمير محمول عن الفاعل والأصل كل نظمه ثم حذف نظم الفاعل وأقيمت الهاء مقامه فأتى بالجنودف تمييزا محمولا عن الفاعل على حد قوله تعالى : واشتمل الرأس شيئا . وقال الشاطبي انه حال من فاعل كمل وهو أقل تعسفا مما فى الكودى لانه ليس فيه الفصل وانما فيه اتيان المصدر حالا والنظم لغة مصدر أنظمت العمد اذا جمعت يواقيته على وجهه يستحسن فى النظر والاصطلاح كلام موزون قصد وزنه فاربط بمعنى وقافية وهذا النظم من الرجز وهو أحد الجور الخمسة عشر وقدمر أن هذا الرجز من المشطور لامن التام فمكون الألفية مشتملة على ألفى بيت بالثنائية وجملة اشتمل فى محل نصب نعت لنظما كقال كدى وما أفاده نظما على حل الخ هنا مخالف لقوله أول الكتاب مقاصد النحو بها محو به وذلك انه أخبر هنا انه اشتمل على جل المهمات ولم يشتمل على كل المهمات وإذا لم يشتمل على كل المهمات فكيف يشتمل على جل المقاصد وكيف يشتمل على كل المقاصد الخبر سابقا بأنه اشتمل عليها وأجيب عنه كأمراً بأجوبة أحسنها أن يقال ان الناظم قصد أولا ما قال فى الخطبة ثم لما أتى هنا وعلم انه لم ييسر له ما قصد أولا إذ لا يمكن الاحاطة بجميع المقصود أخبر هنا بالواقع . وقد ذكر أن صاحب القاموس ادعى أن تأليفه محيط بجميع اللغة الشهيرة فجاء الشيخ المرتضى وألف تأليفا فيه أربعة أجزاء كل فيه مافات صاحب القاموس من اللغة الشهيرة وقد علمت أن العجز عن الادراك ادراك قال الشيخ كمال الدين فلو قال على حل المهمات بالحاء لكان حسنا وارتفع عنه الاعتراض وتكون اللام فى المهمات للعهد والمعهود ما مر من قوله مقاصد النحو وقد علمت أن السؤال غير وارد من أصله حتى يحتاج للجواب وليس قوله نظما على حل المهمات اشتمل من تركية النفس وانما هو من التجدد بالنعم كأمراً وتحريضا للطالب على الاشتغال بنظمه (أحصى من الكافية الخلاصة) (قول المكودى يعنى ان هذا النظم جمع خلاصة الكافية) أشار هنا بهذا التقرير وسيصرح بذلك فى الاعراب إلى أن هذه الجملة نعت ثان لنظما فيكون المراد حينئذ بالخلاصة معناها لغة الذى هو اللب والتنقية والتصفية ولذا قال المكودى والخلاصة الصافي الخ وليس المراد حينئذ أن الناظم سمي هذا الرجز بالخلاصة ويوافق هذا فى السيوطى من ان أحصى ماض وفاعله عائد على المصنف لتقدم ضميره فى عنيت وكان الأصل أن يقول أحصيت إلا أنه جاء على طريق الالتفات من التكلم إلى الغيبة والخلاصة مفعول أحصى فيكون أخبر عن نفسه بتخليص ما فى الكافية ولا يصح

أى كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهى ضد الغنى من قولهم اقتضيت الدين إذا أخذته مستوفى فأحصى فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على نظما والخصاصة مفعول بأحصى والجملة من أحصى فى موضع الصفة لنظما وغنى مفعول باقتضى وبلا متعلق باقتضى وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحظى بالطاء فأنكرت ذلك عليه فقلت له مامعناه وما اعرابه فقال معناه انه يقول الخلاصة أحظى من الكافية لأن هذا الرجز اسمه الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأحظى خبره فقلت له أل فى الخلاصة لماذا هى فقال للعهد فقلت له وأى عهد تقدم فى هذا النظم ذكر فيه الخلاصة فقال لى اجعلها للغلبة فقلت مافيه أل للغلبة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وانما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية ثم قلت له ماموضع الجملة فلم يأت بمنع فقلت له لعلها استثنائية فقال لا يلىق أن ينسب ذلك الى الناظم لما فيه من عدم الارتباط ثم رجع الى أنه أحصى وان كتبه بالطاء سهو منه ثم قال :

(فأحمد الله مصليا على)

أن يكون أحصى اسم تفضيل معنى وصناعة أما معنى فلا أنه يقتضى أن تكون الألفية جمعت مافى الألفية وزادت عليها وهو باطل لأن مافى الألفية على النصف أو أكثر بقليل مما فى الكافية لأن هنالك أشياء كثيرة فى الكافية لم تذكر فى الألفية وأما صناعة فلا أن اسم التفضيل إنما يبنى من الثلاثى المجرد وأحصى الماضى الصوغ منه اسم التفضيل مزيد فالصواب مامر من أن أحصى فعل ماض (وقوله أى كما أخذ من مسائل الخ) الأولى أن الكاف هنالك لتعليل كفى قوله تعالى : وأذكروه كل هذا كم . أى لأجل هدايته إياكم فكأن المصنف قال سبب اقتضارى على مافى الألفية وان كانت الكافية أكبر أو كثر فائدة منها كون الألفية اقتضت وحازت غنى كل طالب بالاختصاص وفقه فلا توقف على مافى الكافية لقصر الهمم (وقوله وأى عهد تقدم الخ) هذا فيه شىء لأن الصواب أن العهد ما ذكرى كقوله تعالى : كأرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول . فالرسول الأول والثانى هو موسى عليه السلام وإما أن يكون حضوريا كقوله تعالى : اليوم أكملت لكم دينكم . أى هذا اليوم الحاضر وكذلك يقال هنا أن أل فى الخلاصة للعهد الحضورى أى الخلاصة الحاضرة فيكون الرد بهذا على شيخه باطلا وان سلمه شيخه وحينئذ فلا يحتاج لما بعده فالصواب أن الناظم سماها الآن بالخلاصة ويرحم الله من قال مشيرا إلى أنها تسمى بالخلاصة مع مدحها بقوله :

يا عابثا ألفتة ابن مالك * وغائبا عن حفظها وفهمها

أما تراها قد حوت فضائلا * كثيرة فلا تجر فى حكمها

وازجر لمن جادل من يحفظها * برابع وخمس من اسمها

يعنى صله لأنه بمعنى أسكت (وقوله ملحق بالعلم) الحق أن مافيه أل للغلبة علم للاحق به فقط (فأحمد الله مصليا) الفاء للسببية أى فبسبب كون الله منى على باتمام هذا التأليف الذى لا ينقطع أجره بالموث فأنأحمد الله وفى الحديث : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو ولد صالح يدعو له أو علم يبثه فى صدور الرجال : وهل بالتدريس أو بالتأليف وهو أبلغ وعدل عن الصيغة الشائعة للحمد المشهورة وهى الجملة الاسمية المفتحة بها كتاب الله تعالى مع أنها مشتملة على نكت بدعية اظهارا لولاية ذلك بنفسه تحقيقا لمقام العبودية وانما لم يقل فنجمد لما فيه من احتمال التعظيم المنافى لمقام العبد مع ربه الذى يناسبه التدليل والخضوع ولم يقل حمدت لأن لفظ أحمد المضارع يفيد أنه منها تجددت نعمة إلا وهو يحمد عليها بخلاف لو عبر بحمدت فلا يفيد ذلك ولم يقل الله أحمد مع أن تقديم العمول يفيد الاختصاص والاهتمام لأن المقام مقام الحمد فهو الذى ينبغى أن يقدم على قياس ما قيل فى قواه : اقرأ باسم ربك . قدم الأمر بالقراءة على اسم الله ثم الجملة محتمل أن تكون إنشائية أو خبرية وفى كل بحث مذكور فى محله وأتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الحمد لامور نفيسة مرت صدر الكتاب فراجعها ولأن بها تجاب الدعوة وفيها رضى الرحمن وتنال السعادة من الله والرضوان فقد أوحى الله إلى موسى عليه السلام أن أحب أن أكون أقرب إليك من كلامك إلى لسانك ومن وسواس قلبك إلى قلبك ومن روحك إلى بدنك ومن نور بصرك إلى عينك قال نعم يا رب قال فأكثر من الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ولأنه صلى الله عليه وسلم هو أصل الكون فلولا لم يكن فلك دوار ولا شمس ولا أقمار ولا بن الفارض رحمه الله تعالى :

لولاله يا أحمد المحمود ما طلعت * شمس ولم تخرج الدنيا من العدم

ولابن وفارحمه الله تعالى : روح النعى قطب العوالم كلها * لولاه ماتم الوجود لمن وجد ولأنه صلى الله عليه وسلم هو السبب فى أعمال البر الصادرة من جميع العالمين قال تعالى : وانك تهتدى إلى صراط مستقيم . ولذلك كانت أعمال الصالحات كلها فى ميزانه صلى الله عليه وسلم ولذا قال البوصيرى :

والمرء فى ميزانه أتباعه * فاقد إذا قدر النبي محمد

(٢٧ - ابن حمدون - ثانى)

وقد ذهب جماعة من المحققين أنه صلى الله عليه وسلم مبعوث للملائكة وفائدة البعث اليهم حينئذ مع أنهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون التأديب بأخلاقه صلى الله عليه وسلم قال تعالى : مازاغ البصر وما طغى . ويدل ذلك لهذا أن اللوح والقلم مستمدان من علومه صلى الله عليه وسلم وله علوم آخر متزايدة أبداً وللبوصيرى رحمه الله :

لك ذات العلوم من عالم الغيب * سب ومنها لآدم الأسماء

وقال أيضاً رحمه الله : فان من جودك الدنيا وضرتها * ومن علومك علم اللوح والقلم

ولأجل كرامته على ربه قال العلماء إن الشريف الذى شرف الله به محمد صلى الله عليه وسلم في قوله : إن الله وملائكته يصلون على النبي . أبلغ وأعظم من الشريف الذى وقع لآدم بسجود الملائكة لأن الله تعالى صلى على النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه وأما في حق آدم فإنما أمر الملائكة بالسجود له ولا نهى له أنزل قوله تعالى : إن الله وملائكته . قال أبو بكر : ما أنزل الله عليك خير إلا واشتركتنا فيه فقل هو الذى يصلى عليكم وملائكته الآتية ومحمد هو فى الأصل اسم مفعول من حمد المضعف سمي به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم سماه به جده عبدالمطلب لرؤيا رآها وهي أن شجرة من (١) نور خرجت من ظهره وانتشرت أغصانها بالشرق والغرب ففسرت له بأن مولوداً يولد له يحمد أهل السموات وأهل الأرض فحقق الله رجاءه فيه فى الأرض محمد وفى السماء أحمد وفى الجنة أبو القاسم وقد ورد أنه ولد بتوزر فى رجب عام أربعة وسبعين وستمائة جدى أسود غرته بيضاء وفيها مكتوب بالأسود محمد بخطين يقرؤه كل واحد ذكر أهل الخبر أن يولد الهندوردا أحمر مكتوب عليه بالأبيض لإله إلا الله محمد رسول الله (خير نبى) جملة كدى بدلا قليل ولا يصح أن يكون عطف بيان لأنه يشترط فيه موافقة المتبوع للتابع فى التعريف والتشكيك وهنا المتبوع معرفة والتابع نكرة فقلت كيف جعله بدلا سوء أدب لأن البدل منه فى نية الطرح غالباً ولا يليق أن يكون اسم المصطفى ﷺ فى نية الطرح والأولى أنه بالنصب مفعول بمحذوف تقديره مثلاً أعنى أو بالرفع خبر لمحذوف تقديره هو لأن المقام إذا كان مقام التعظيم فالمطلوب منه تشكيك الجمل والنبي مأخوذ من النبأ بالهمز وهو الخبر فهو فاعل بمعنى فاعل لأنه منبئ ومخبر عن الله تعالى أو بمعنى مفعول لأنه مرسل ومخبر بالوحي على لسان ملك أو غيره وفى بعض النسخ نبى بياء مشددة دون همز وهذا أكثر استعمالاً ثم انه مخفف المهموز بقلب الهمزة ياء وقيل انه أصل المهموز مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء وهي الرفعة ولما كان النبي أعظم من الرسول لأن النبي على الحق إنسان أوحى إليه بشرع فإن أمر بتبليغه فرسول والاقتضى فقط احتاج الى وصفه بقوله أرسلنا وقيل النبي إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه فإن كان له كتاب أو نسخ شريعة من قبله فرسول أيضاً وإن لم يكن له ذلك كيوشع فإنه كان يحكم بتوراة موسى فنبى فقط فالنبى أعظم من الرسول على هذا القول أيضاً وقيل مترادفان فعلى هذا القول والذى قبله من أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه فليس بنبي ولا رسول وقيل متباينان فالرسول من أوحى إليه بشرع وكان له كتاب وشريعة والنبي من أوحى إليه بشرع ولم يكن له كتاب ولا نسخ شريعة وقيل بينها عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى الإنسان النبى أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه وينفرد النبى فى الإنسان الذى أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه وينفرد الرسول فيمن أوحى إليه بشرع من الملائكة وأمر بتبليغه لغيره ويؤخذ من قوله خير نبى أرسلناه ﷺ أفضل العالمين على الإطلاق وهو الذى وقع الإجماع عليه ولا يعتد بخلاف الزمخشري بقوله ان جبريل أفضل منه عليه السلام حيث وصف الله تعالى جبريل بقوله : انه لقول رسول كريم ذى قوة عند ذى العرش مكين مطاع ثم أمين . وقال فى حق النبي ﷺ : وما صاحبكم عجنون . لان الزمخشري أعنى البصيرة وأعرج حقيقة وقال سيدنا الخلد :

(١) (قوله وهي أن شجرة الخ) كذا بالأصل ولعلها رواية أو مختصرة من رواية وإلا فالمشهور أنه رأى كأن سلسلة من فضة خرجت من ظهره لها طرف فى السماء وطرف فى الأرض وطرف بالشرق وطرف بالغرب ثم عادت كأنها شجرة على كل ورقة منها نور فاذا أهل المشرق والغرب كأنهم يتعلمون بها قصصها فعبرت له بمولود يتعلق به أهل المشرق وأهل المغرب ويحمده أهل السماء والأرض اه وأما قوله فحقق الله رجاءه فليس من تعلقات الرؤيا بل مرتبط بما ورد من أن جده عبدالمطلب لما سماه بهذا الاسم الكريم قيل له لم سميتاه محمداً وليس اسماً لأحد من آبائك فقال انى لأرجو أن يحمداه أهل السماء والأرض فحقق الله رجاءه الخ فليحذر اه

وذلك لأن وصف الرسول الذي هو جبريل بالأوصاف المذكورة مبالغة في كون المرسل له وهو النبي ﷺ اتصف بما هو أعظم منها والخلاف في كون الملائكة أفضل أو المرسل أفضل إنما ذلك فيما عداه ﷺ ففي النسفي قال موسى عليه السلام يارب أنا كلمك ومحمد ﷺ حبيبك فما الفرق بين الحبيب والكليم فقال تعالى الكليم يعمل برضى مولاه والحبيب يعمل بمولاه برضاه والكليم يحب الله والحبيب يحبه الله والكليم يأتي الى طور سيناء ثم ينادي والحبيب ينام على فراشه فيأتي به جبريل الى مكان في طرفه عين لم يبلغه أحد من المخلوقين * وفي الحديث انه عليه السلام أمر من ينقش له في خاتم لا إله إلا الله فلما صنع له الخاتم ونقش عليه لا إله إلا الله وآتى به الى النبي ﷺ وجد منقوشا لا إله إلا الله محمد رسول الله فغناه جبريل عليه السلام وقال إن الله تعالى يقرئك السلام ويقول لك أنت كتبت أحب الاسماء اليك وهو كتب أحب الخلق اليه * وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن يهوديا نظر في التوراة فوجد اسم محمد ﷺ في أربعة مواضع فكشط اسمه ومحاه ثم نظر في اليوم الثاني فوجده في ثمانية مواضع فتعجب من ذلك ثم محاه ثم نظر اليه في اليوم الثالث فوجده في اثني عشر موضعا فرحل من الشام الى المدينة فوجده ﷺ قد مات فقال لعلني أرى ثوب محمد ﷺ فأخرجه له وشمه وقام عند القبر الشريف وأسلم وقال اللهم ان كنت قبلت إسلامي فاقبضني اليك فسات فغسله على وكفنه وصلى عليه ودفنه بالبقيع (وآله الغرا الكرام) أتى بالصلاة على آل بعد الصلاة على النبي ﷺ امتثالاً لقوله ﷺ حين قالوا له كيف نصلى عليك قال: قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد. ولقوله عليه الصلاة والسلام: يا أيكم والصلاة التبراء. قالوا وما هي يا رسول الله قال: أن تصلوا على دون آل. والخلاف في أصله وفي اشتقاقه وفي معناه تقدم في أول الكتاب فلانطيل به * عن جابر عنه عليه السلام: ان الله خلقني وخلق عليا من نورين بين يدي العرش نسج الله وتقده قبل أن يخلق آدم بألفي عام فلما خلق آدم أسكننا في صلبه ثم نقلنا من صلب طيب وبطن طاهر حتى أسكننا في صلب ابراهيم ثم نقلنا من صلب طيب وبطن طاهر حتى أسكننا في صلب عبد المطلب ثم اقترب النور في عبد المطلب فصار ثلثاه في عبد الله وثلثه في أبي طالب ثم اجتمع النور مني ومن علي في فاطمة والحسين نوران من نور رب العالمين * وفي الحديث ان الله فطم ابنتي فاطمة وولديها ومن أحبهم من النار * وفي الحديث من مات على حب آل محمد مات شهيدا ألا ومن مات على بغض آل محمد مات كافرا ولم يتم راحة الجنة وقد قال بعض المفسرين في قوله تعالى: مرج البحرين يلتقيان. على وفاطمة بينهما برزخ أي حاجز وهو التقوى لا يبغيان أي لا يبغي على فاطمة ولا هي عليه يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان يعني الحسن والحسين ويكفيك ان الله تعالى قال قل لأسألكم عليه أجرا إلا اللودة في القرني ويكفيك انه عليه السلام قال فيهم هؤلاء أهل بيتي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم وقال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وقال إني تارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله والآخر أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي قالها ثلاثا * وفي الحديث من اصطنع الى أحد من أولادى معروف ففجز عن مكافأته في الدنيا كنت أنا المكافئ له يوم القيامة * وقال عليه السلام الولد ريحانة من الله قسمها بين العباد وريحانتي من الدنيا الحسن والحسين * وفي الحديث ان فاطمة أتت الى النبي ﷺ وقالت يا رسول الله ان الحسن والحسين غابا فقال جبريل يا محمد انهما بموضع كذا قد وكل الله بهما ملكا يحفظهما فقام النبي ﷺ الى ذلك المكان فوجدهما نائمين معتنقين قد جعل الملك أحسد جناحيه لهما فراشا والآخر غطاء فقبلهما النبي ﷺ وجعل أحدهما على عاتقه الايمن والآخر على عاتقه الايسر فلقية أبو بكر الصديق رضى الله عنه وقال له ناولني أحد التبيين لأحمله عنك فقال له ﷺ نعم المظي مطيها ونعم الراكب ان فلما دخل المسجد قال يا معشر المسلمين ألا أدلكم على خير الناس جدا وجدة قالوا نعم قال الحسن والحسين جدهما رسول الله ﷺ وجدهما خديجة ألا أدلكم على خير الناس أبأ وأما قالوا نعم قال الحسن والحسين أبوهما علي وأمه فاطمة ألا أدلكم على خير الناس عما وعممة قالوا نعم قال الحسن والحسين عمهما جعفر وعمتهما أم هانئ ألا أدلكم على خير الناس خلا وخلة قالوا نعم قال الحسن والحسين خالهما القاسم ابن رسول الله ﷺ وخالتهما زينب بنت رسول الله ﷺ وعن عبد الله بن المبارك أن بعض الصالحين كان يحج كل عام فخرج في عام للحج الى سوق بغداد بمخمسة دینار يتجهز بها للحج فقالت له امرأة أنا شريفة وعندى أيتام ما أكلوا منذ أربعة أيام فدفع لها الدنانير ولم يحج ولما رجع الحجاج خرج ملاقاتهم فكلما قال لواحد تقبل الله حجك يقول له وأنت تقبل الله حجك فتعجب من ذلك فرأى النبي ﷺ في تلك الليلة في المنام فقال لا تعجب من تهنة الناس لك بالحج فأتى سألت الله

لسمركندوجعلت أولادها في المسجد وخرجت تطلب لهم طعاما فرأت كبيرا من المسلمين فطلبت منه الطعام وقالت له انى شريفة فقال لها أقمى البينة فقالت له انى غريبة فسمعها مجوسى فأطعمها وأولادها فلما كان الليل رأى المسلم كأن القيامة قد قامت ورأى النبي ﷺ وعنده قصر من الزبرجد فقال يا رسول الله لمن هذا القصر فقال لرجل مسلم فقال أنا مسلم فقال أقم البينة فتحير الرجل فقال قصدتك امرأة شريفة وقالت لها أقمى البينة فاستيقظ فسأل عن الشريفة فقبل له بدار المجوسى فأتى اليه وقال خذ ألف دينار واترك لى الشريفة وأولادها فقال له لا أبيع قصرا بين يدي النبي ﷺ بألف دينار فقد رأيت ما رأيت وأسلمت البارحة أنا وأهلى ثم ان أولاد المصطفى عليه السلام لا يحتاجون الى علامة كالعلماء الخضراء التى يتخذونها بمصر ولله در ابن جابر الأندلسى إذ يقول :

جعلوا لأبناء الرسول علامة * إن العلامة شأن من لم يشهر

نور النبوة فى كريم وجوههم * يغنى الشريف عن الطراز الأخضر

ويرحم الله مولانا الجدى إذ يقول :

نور النبوة فى كريم وجوههم * يغنى عن العمة الخضراء والعلم

فقل لمن يطلب التباسه بهم * الورد يمتاز بالسيما من السلم

وبالحيلة فأدنى انتساب اليه ﷺ يحصل به الفوز دنيا وأخرى سيما من كان بضعة منه * فى الحلية لأبى نعيم أن ابن عمر رضى الله عنهما كان جالسا فقال له رجل يا أبا عبد الرحمن وددت انى رأيت رسول الله ﷺ فقال له ابن عمر ما كنت تصنع قال أو من به وأقبله بين عينيه فقال له ابن عمر ألا أبشرك فقال بلى يا أبا عبد الرحمن قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ما اختلط حبي بقلب امرئ إلا حرم الله جسده على النار (وصحبه) خص الصحابة بعد الآل لأنه ما من خير وصل اليها وبلغ إلا وهم السبب فيه وشكر الوسائط لو اجب على أن من اقتدى بواحد منهم سلك طريق النجاة * وفى الحديث: الله فى أحبائى فمن أحبهم فبحبى أحبهم ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم. وفيه أيضا: أحبائى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم والصحبة عند الأخفش جمع صاحب كركب وراكب وعند سيويه اسم جمع لا مفرد له من لفظه وقد مر أن الصحابي من اجتمع مؤمنا بمحمد ﷺ ومات على ذلك سواء رآه أو لم يره اجتماعا متعارفا فمن لم يجتمع به أصلا أو اجتمع به قبل البعثة كبجيراء الراهب أو اجتمع به كافرا وأسلم بعد الاجتماع كرسول قيصر ولم يجتمع به بعد الاسلام فلا يعد واحد من ذلك الصحابة وكذلك من اجتمع به من الأنبياء ليلة الاسراء أو من الأولياء بعد موته ولو يقظة فلا يعد من الصحابة إلا عيسى عليه السلام فإنه من الصحابة لأنه اجتمع به اجتماعا متعارفا وهما فى حال الحياة فيعده من الصحابة لأنه ينزل فى آخر الزمان ويحكم بشريعة النبي ﷺ * وزيادة ومات على ذلك لا بد منها لأن من ارتد من الصحابة ورجع الى الاسلام بطلت صحبته لأنها داخلية فى العمل المشار له بقوله تعالى : لئن أشركت ليحبطن عملك . وما قيل انه يلزم على هذا أن لا تتحقق الصحبة إلا بعد الموت يقال عليه ان الحد انما وقع بعد موت الصحابة واشترائهم (المنتخبين) أى المختارين لأن الله تعالى ما جعلهم أصحاب نبيه الا بعد اختيارهم وتفضيلهم على سائر الأمة ولهذا ورد أن مطلق الاجتماع بالنبي ﷺ ولو لحظة يكنى بخلاف الاجتماع مع غيره فلا بد من طوله (الخيره) بكسر الخاء وفتح الياء ان جعلناه مصدرا كما للزخشرى كان على حذف مضاف على ما للبصريين أو يؤول بالمشق على مالك كوفيين وكذلك إن جعلناه اسم مصدر على ما للجوهري وصاحب الخلاصة وكلام كدى ربما يشعر بالفرق باعتبار الوصف مع أنه لا بد من التأويل جعل مصدرا أو اسم مصدر وقيل انه لا حذف ولا تأويل بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجاز او ادعاء وفى قوله المنتخبين الخيره اشارة الى أن الصحابة أفضل هذه الأمة على الاطلاق إذ كل نعمة وصلت الى هذه الأمة فهم الواسطة العظمى فيها بعد المصطفى عليه السلام فهم بلغوا لنا عنه الأحاديث والآثار وأخباره وأفعاله وغير ذلك حتى أخذ العلماء مما روى عنه عليه السلام المذاهب وبنوها على مقتضى الشريعة فكل فضل ورد فى العلم وأهله فلهم حظ وافر منه فى الحديث عنه عليه الصلاة والسلام : من سلك طريقا يطلب بها علما سلك الله به طريقا الى الجنة وان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع . وان العلماء ورثة الأنبياء ولا يرثون منهم دينارا ولا درهما وانما يرثون العلم وان فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب. على أن العلم النافع هو الذى يعمل الانسان به ولذا قيل كما مر العلم لا ينفع الا إذا به عملت الخ وإذا سئل عما لا يدري قال لا أدري فانها نصف العلم فقد ورد أن النبي ﷺ سئل عن خير

لما كمل مراده ختم كتابه بحمد الله وبالصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومصلينا حال من الضمير في أحمد وخير نبي بدل من محمد وأرسلا في موضع النعت لنبي والفرج جمع أغرو هو نعت لآله والبررة جمع بار والمنتخبين المختارين والخيرة المختارين أيضا وقد صرح الزبيدي بأنه مصدر وجعله الجوهري وصاحب الخلاصة اسمامن قولك اختاره الله تعالى فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعتا للمنتخبين لأن المصدر يوصف به المفرد والثني والجمع وقد جاء الاخبار به عن المفرد كقولهم محمد صلى الله عليه وسلم خيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضا بالتسكين ﴿ قال المؤلف ﴾ خار الله له ولطف بناوبه وبجميع المسلمين قد أتينا على ما أردنا من الشرح والاعراب واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب فجاء شرحا مكمل المقاصد مسهل المعاني والفوائد وينتفع به البادى ويستحسنه الشاىد موافقا لما رويته موفيا لما أردته من اختصاره وقصدته فالحمد لله على ما منحه من التبصير والتسهيل وفتح من التبصرة والتكميل وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

البقاع وشهرها فقال لا أدري فسأل جبريل عليه السلام فقال لا أدري حتى أسأل رب العزة فسأله فأعلمه أن خير البقاع المساجد وشهرها الأسواق * وعن ابن عون أنه قال كنت عند القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة فجاء رجل فسأله عن شيء فقال لا أدري فقال دفعت اليك من مسافة بعيدة ولا أعرف غيرك فقال القاسم لا تنظر لطول لحيتي ولا لاجتماع الناس حولي فوالله لا أحسنه * وسئل مالك عن مسألة فقال لا أدري فقال الرجل ومن أسأل وقد أتيتك من مسافة بعيدة فقال إذا رجعت الى أهلك فقل لهم سألت مالكا عن مسألة فقال لا أدري * وعنه عليه السلام العلم ثلاث كتاب ناطق وسنة ماضية ولا أدري أى قول العالم لمن سأله عما لا يعلمه لا أدري ومن أخطأ لا أدري أصيبت مقاتله وأعجزه من هو دونه فقد ورد أن ابن العربي كان راكبا في سفينة فهاج البحر فقال اسكن يا بحر عليك بجران بحر من الولاية وبحر من العلم فأخرجت دابة رأسها من البحر فقالت له ماتقول في امرأة مسخ زوجها أنعتد عدة الوفاة أو الطلاق فلم يجد جوابا فقالت له أنا أعلمك ان مسخ من جنس ما فيه روح اعتدت عدة الطلاق وان مسخ مالا روح فيه اعتدت عدة الوفاة وقد ورد أن مقاتل بن سليمان دخلته يوما ابهة العلم فقال سلوني من العرش الى أسفل الترى فقام رجل وقال لا أسألك الا عما ذكره الله في كتابه ما كان لون كلب أصحاب الكهف فلم يجد جوابا وبنبغي للعالم إذا كان يشار اليه أن يضع التراب على رأسه إذا خلا بنفسه ولا يفرح بالرياسة لأنه إذا وضع في قبره ساء ذلك على أن الانسان ولو بلغ في العلم ما بلغ سبقه من هو أعلم منه قال تعالى : وفوق كل ذي علم عليم وقد قيل :

وقل لمن يدعى في العلم منزلة * علمت شيئا وغابت عنك أشياء

﴿واعلم﴾ أن الاقدمين ما بلغوا الرتب العالية إلا بالتواضع وعدم الدعوى فقد ورد أن محمد بن جرير الطبرى ألف التفسير في ألف مجلد ضخمة وكان يحفظ من متن العلم ما يحمله مائة بعير وكان ابن الانبارى يحفظ في كل جمعة ألف كراسة وحفظ ابن سينا الحكيم القرآن في ليلة واحدة وكان الامام الشافعى ماسمعا شيئا الا حفظه * وياك يا أخى والحسد فان الحسود لا يسود قال تعالى :

ومن شر حاسد إذا حسد . وقال تعالى : أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله . وفي التسهيل وإذا كانت العلوم مناجا إلهية

ومواهب اختصاصية فغير مستغرب أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين وقد وردت في

ختم المجالس آثار * منها ما رواه الترمذى وغيره أن رسول الله ﷺ قال ما جلس أحد في مجلس

فكثر فيه لفظه فقال قبل أن يقوم من مجلسه سبحانه ربى ظلمت نفسى وعملت

سوأ فاعفر لى فانه لا يغفر الذنوب إلا أنت الا غفر الله له ما

كان في مجلسه * وعن علي بن أبى طالب كرم الله وجهه

من أراد أن يكتب بالمشكاة الأولى فليكن

آخر كلامه إذا قام من مجلسه سبحانه

ربك رب العزة عما يصفون

وسلام على المرسلين

والحمد لله رب

العالمين

﴿ فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة ابن حمدون على شرح الامام المكيودي رحمه الله ﴾

٢	أفعل التفضيل	١٠٤	الاخبار بالذى والالف واللام
٧	النعته	١٠٧	العدد
١٤	التوكيد	١١٤	كم وكأين وكذا
١٨	عطف البيان	١١٥	الحكاية
٢٠	عطف النسق	١١٩	التأنيث
٢٩	البدل	١٢٢	المقصور والمدود
٣٢	النداء	١٢٤	كيفية تشية المقصور والمدود وجمعهم ما تصحيا
٣٧	فصل	١٢٨	جمع التكسير
٤١	النادى المضاف الى ياء التكلم	١٤١	التصغير
٤٢	أسماء لازمت النداء	١٤٨	النسب
٤٤	الاستغاثة	١٥٦	الوقف
٤٦	الندبة	١٦٣	الامالة
٤٩	الترخيم	١٦٩	التصريف
٥٥	الاختصاص	١٧٨	فصل في زيادة همزة الوصل
٥٦	التحذير والاعراء	١٧٩	الابدال
٥٩	أسماء الافعال والاصوات	١٩٠	فصل
٦٣	نونا التوكيد	١٩١	فصل
٧٠	مالا ينصرف	١٩٥	فصل
٨٣	اعراب الفعل	١٩٩	فصل
٩٣	عوامل الجزم	٢٠٠	فصل
٩٩	فصل لو	٢٠٢	الادغام
١٠١	أما ولولا ولوما		

اللبؤة والمرحبان

فِيمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ

إِمَامَا المحدثين

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَغيرةِ بْنِ بَرْدِزِبَةَ الْبَخَارِيُّ
وَأَبُو الْحَسَنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمٍ الْقَشِيرِيُّ النِّسَابُورِيُّ
فِي صَحِيحَيْهِمَا اللَّذَيْنِ هُمَا أَصَحُّ الْكُتُبِ الْمَصْنُوفَةِ

وضعه

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي اتفق عليها إماما المحدثين : الإمام البخاري والإمام مسلم
وقد أجمع المحدثون والحفاظ على أن أصح الأحاديث ما اتفق عليه الشيخان .
وقد سلك في تأليفه مسلكا حميدا جامعا للفوائد حائزا للرغائب حيث توخى في ترتيب
كتابه ترتيب صحيح الإمام مسلم ؛ وأخذ أسماء كتبه وأبوابه مع أرقامها ؛ وأخذ من صحيح
البخاري نص الحديث الذي وافقه مسلم عليه .

وقد قيد متن الحديث بالشكل الكامل ووضع عليه مؤلفه شرحا لطيفا يحل ألفاظ الحديث
ويبين ما فيه من الفوائد بمباراة سهلة خالية من التعقيد . وبالجملة فهذا الكتاب العظيم يغني
القاري عن البحث في بطون الكتب المطولة ومراجعة الشروح الواسعة الكبيرة ويوفر على
القاري وقته . وهو مطبوع طبعا حسنا على ورق صقيل جيد . ويقع في ثلاثة أجزاء من
القطع الكبير .

يطلب من

دار الخزانة الكائنات العربية

عيسى الباني الجبلي وشركاه